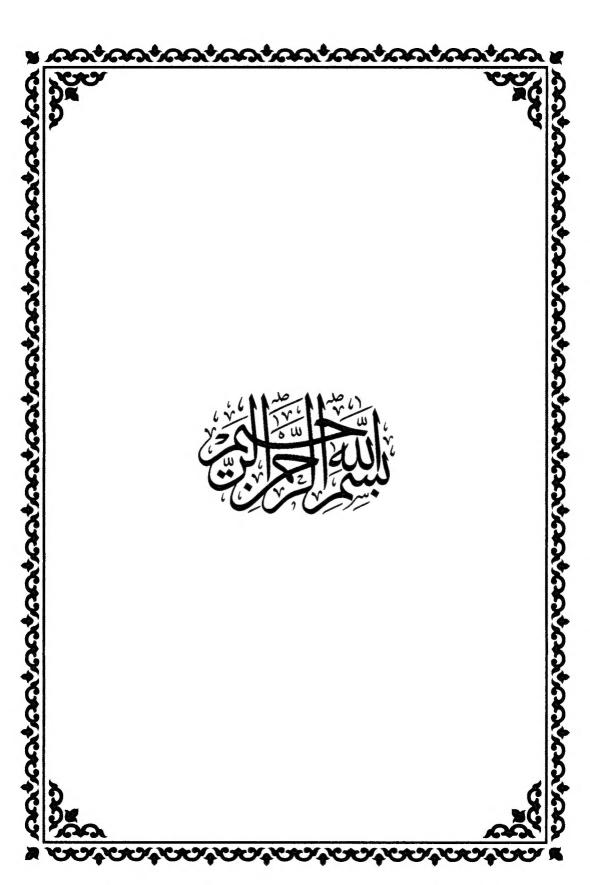
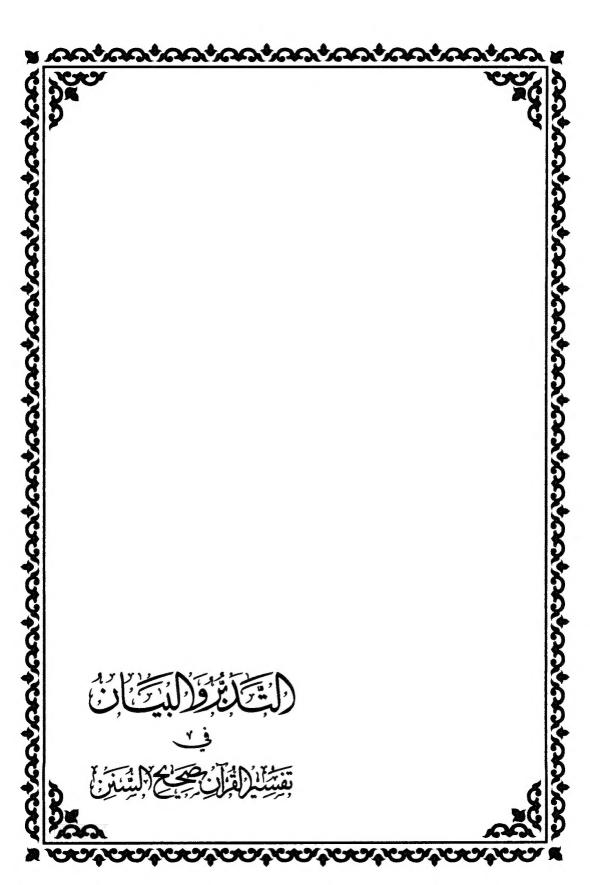
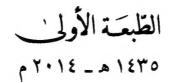


المجَلَّدُ الثَّامنَ المَّائدة (١_٥٠)









المؤلف: أبوسهل محمد بن عبد الرحمن المفراوي

Author: Abu Sahl Muhammad ben Abdur-Rahman Al-Maghrawi.

عدد الصفحات (40 Volumes) 22072 (أمجلداً) قياس الصفحات

Size 17×24 cm Year

سنة الطباعة 2014 A.D - 1435 H. Printed in : Lebanon بلد الطباعة : لبنان

Edition: 1"

الطيمة : الأولى

الكتاب: التدبر والبيان

في تفسير القرآن بصحيح السنن

Title: AT-TADABBUR WAL-BAYĀN PÎ TAFSÎR AL-QURÂN BI ŞAHÎH AS-SUNAN

Classification: Execesis

جَمَيْعُ ٱلْحُقُونَ مَحَفُوظةٌ للْوَلِف

رقد الإيداع القانون : ٢٠١٤ MO ٠٤٢٨

بردمك: ٧- ١٤٧ - ٣٣ - ١٩٥٨ - ٩٧٨





بِينِهُ إِلَّهُ الْحَجْلِ الْحَيْلِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّاللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّل

٥- سورة المائدة

قال شيخ الإسلام: «سورة المائدة أجمع سورة في القرآن لفروع الشرائع من التحليل، والتحريم، والأمر، والنهي، ولهذا روي عن النبي الله أنه قال: «هي آخر القرآن نزولا، فأحلوا حلالها، وحرموا حرامها» (() ولهذا افتتحت بقوله: ﴿ أَوْفُوا لِللّهِ عُرْدُ ﴾ والعقود هي: العهود، وذكر فيها من التحليل والتحريم والإيجاب ما لم يذكر في غيرها، والآيات فيها متناسبة مثل قوله: ﴿ يَكُنّ اللّهُ لَكُمْ وَلَا تَصَنَدُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَتِ مَا أَمَلُ اللّهُ لَكُمْ وَلا تَصَنَدُوا إِنَ اللّهُ لا يُحِبُ اللّهُ تَدَين ﴾ (() وقد الشتهر في التفسير أن هذه الآية نزلت بسبب الذين أرادوا التبتل من الصحابة مثل عثمان بن مظعون والذين اجتمعوا معه، وفي الصحيحين حديث أنس في الأربعة الذين قال أحدهم: أما أنا فلا أتزوج اجتمعوا معه، وقال الآخر: أما أنا فلا آكل اللحم، فقال النبي الله النافلا أتزوج النساء، وقال الآخر: أما أنا فلا آكل اللحم، فقال النبي الله الكني أصوم، والله أعلم أن يكون قوله: ﴿ لا تُحَرِّمُوا طَيِّبَتِ مَا أَمَلُ اللّهُ لَكُمْ ﴾ فيمن حرم الحلال على نفسه بقول، أو عزم على تركه، مثل الذي قال: لا أتزوج النساء، ولا آكل اللحم، وهي الرهبانية المبتدعة؛ فإن الراهب لا ينكح ولا يذبح.

وقوله: ﴿ وَلَا تَعَسَّدُوٓاً ﴾ فيمن قال: أقوم لا أنام، و قال: أصوم لا أفطر؛ لأن

⁽١) أخرجه: أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٤٥/ ٤٤٤) من حديث ضمرة بن حبيب وعطية بن قيس مرسلًا، وأخرجه بنحوه الطحاوي في مشكل الآثار (٣/ ١٩٥) من قول عائشة على الم

⁽٢) المائدة: الآية (٨٧).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٣/ ٢٤١)، والبخاري (٩/ ١٢٩/ ٥٠٦٣)، ومسلم (٢/ ١٠٢٠/ ١٤٠١)، والنسائي (٦/ اخرجه: أحمد (٣/ ٢٤١))، والنسائي (٦/ ٣٦٨ / ٣٦١) من حديث أنس.

الاعتداء مجاوزة الحد فهذا مجاوز للحد في العبادة المشروعة كالعدوان في الدعاء في قوله: ﴿ اَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّامُ لا يُحِبُ الْمُعْدَيِنَ ﴾ (() وقال النبي على السيكون قوم يعتدون في الدعاء والطهور» (() فالاعتداء في العبادات وفي الورع كالذين تحرجوا من أشياء ترخص فيها النبي على وفي الزهد كالذين حرموا الطيبات، وهذان القسمان ترك، فقوله: ﴿ وَلا تَعْتَدُوا ﴾ إما أن يكون مختصًا الطيبات، وهذان العبادية، وإما أن يكون العدوان يشمل العدوان في العبادة بجانب الأفعال العبادية، وإما أن يكون العدوان يشمل العدوان في العبادة والتحريم، وهذان النوعان هما اللذان ذم الله المشركين بهما في غير موضع، حيث عبدوا عبادة لم يأذن الله بها، وحرموا ما لم يأذن الله به، فقوله: ﴿ وَلا نَعْرَمُوا ﴾ ﴿ وَلا تَعْرَمُوا ﴾ وَلَا العدوان في قوله: ﴿ وَلا نَعْرَمُوا ﴾ وَلَا العدوان في مجاوزة حدود المأمورات واجبها ومستحبها، ومجاوزة حد المباح، العدوان في مجاوزة حدود المأمورات واجبها ومستحبها، ومجاوزة حد المباح، وإما أن يكون في ذلك مجاوزة حد التحريم أيضًا، فإنها ثلاثة أمور: مأمور به، ومنهى عنه، ومباح.

ثم ذكر بعد هذا قوله: ﴿ لا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغِو فِي آيَكَنِكُمُ وَلَكِن يُؤَاخِدُكُم بِمَا عَقَدتُمُ اللّهُ الآية، ذكر هذا بعد النهي عن التحريم ليبين المخرج من تحريم الحلال إذا عقد عليه يمينًا باللّه أو يمينًا أخرى وبهذا يستدل على أن تحريم الحلال يمين، ثم ذكر بعد ذلك ما حرمه من الخمر والميسر والأنصاب والأزلام فبين به ما حرمه، فإن نفي التحريم الشرعي يقع فيه طائفة من الإباحية كما يقع في تحريم الحلال طائفة من هؤلاء يكونون في حال اجتهادهم ورياضتهم تحريمية، ثم إذا وصلوا بزعمهم صاروا إباحية، وهاتان آفتان تقع في المتعبدة والمتصوفة كثيرًا، وقرن بينهما حكم الأيمان فإن كلاهما يتعلق بالفم داخلًا وخارجًا كما يقرن الفقهاء بين كتاب الأيمان والأطعمة، وفيه رخصة في كفارة الأيمان مطلقًا خلافًا لما شدد فيه طائفة من الفقهاء من جعل بعض الأيمان لا كفارة فيها ؛ فإن هذا التشديد مضاه للتحريم فيكون الرجل ممنوعًا من فعل الواجب أو المباح بذلك التشديد، وهذا كله رحمة فيكون الرجل ممنوعًا من فعل الواجب أو المباح بذلك التشديد، وهذا كله رحمة

(١) الأعراف: الآية (٥٥).

 ⁽۲) أخرجه: أحمد (١/ ١٧٢ و ١٧٣ وأبو داود (٢/ ١٦١-١٦٢/ ١٤٨٠) وحسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود (٥/ ٢٢) من حديث سعد.
 (٣) المائدة: الآية (٨٩) .

من اللَّه بنا دون غيرنا من الأمم التي حرم عليهم أشياء عقوبة لهم، ولا كفارة في أيمانهم ولم يطهرهم من الرجس كما طهرنا، فتدبر هذا فإنه نافع الالم

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في بيان آخر سورة نزلت

*عن جبير بن نفير قال: «حججت فدخلت على عائش، فقالت لي: يا جبير تقرأ المائدة؟ فقلت: نعم، قالت: أما إنها آخر سورة نزلت، فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه، وما وجدتم من حرام فحرموه»(٢).

★ فوائد الحديث:

جاء في صحيح البخاري من قول البراء بن عازب: «آخر سورة نزلت (براءة) (٢٠)»، وكذلك صح عن ابن عباس قوله: «آخر سورة نزلت ﴿إِذَا جَاءَ نَصَّرُ اللَّهِ وَٱلْفَتَحُ ﴾ (٤٠).

قال المباركفوري: قال البيهقي: يجمع بين هذه الاختلافات بأن كل واحد أجاب بما عنده (٥).

قال الزركشي: «قال القاضي أبو بكر في «الانتصار»: وهذه الأقوال ليس في شيء منها ما رفع إلى النبي هي، ويجوز أن يكون قاله قائله بضرب من الاجتهاد وتغليب الظن وليس العلم بذلك من فرائض الدين، حتى يلزم ما طعن به الطاعنون من عدم الضبط. ويحتمل أن كلا منهم أخبر عن آخر ما سمعه من رسول الله هي في اليوم الذي مات فيه، أو قبل مرضه بقليل، وغيره سمع منه بعد ذلك، وإن لم يسمعه هو لمفارقته له، ونزول الوحى عليه بقرآن بعده»(١).

قال الطحاوي: «فتأملنا ما روي عن عائشة وما روي عن البراء من هذا الاختلاف في آخر سورة نزلت ما هي، فكان ما رويناه في ذلك عن عائشة على أشبه

⁽١) مجموع الفتاوي (١٤/ ٤٤٨–٥٥١).

 ⁽۲) أخرجه: أحمد (٦/ ١٨٨)، والنسائي في الكبرى (٦/ ٣٣٣/ ١١١٣٨)، والحاكم (٢/ ٣١١) واللفظ له،
 وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

⁽٤) مسلم (٤/ ١٣١٨/ ٢٤٠٣).

⁽٣) فتح الباري (٨/ ٤٠٣/ ٤٦٠٥).

⁽٦) البرهان (١/ ٢١٠).

⁽٥) تحفة الأحوذي (٨/ ٣٤٦).

عندنا -والله أعلم- بالحق؛ لأن رسول الله على بعث عليًا فله بسورة براءة في الحجة التي حجها أبو بكر فله بالناس قبل حجة الوداع، فقرأها على الناس حتى ختمها، . . فكانت سورة المائدة قد أنزل منها بعد ذلك في حجة الوداع ما قد روي عن عمر وعلي وابن عباس في ذلك (1).

وانظر بداية سورة التوبة.

* * *

⁽١) شرح مشكل الآثار (٦/ ٣٠٦).

*غريب الآية:

أوفوا: الوفاء: يقال: وفَّى بالأمر إذا أداه تامًّا كاملًا.

العقود: العهود، جمع عقد، وأصله: الجمع بين أطراف الشيء.

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال السعدي كَالله: «هذا أمر من الله تعالى لعباده المؤمنين بما يقتضيه الإيمان، بالوفاء بالعقود؛ أي: بإكمالها، وإتمامها، وعدم نقضها ونقصها. وهذا شامل للعقود التي بين العبد وبين ربه، من التزام عبوديته، والقيام بها أتم قيام، وعدم الانتقاص من حقوقها شيئًا، والتي بينه وبين الرسول بطاعته واتباعه، والتي بينه وبين الوالدين والأقارب ببرهم، وصلتهم، وعدم قطيعتهم.

والتي بينه وبين أصحابه من القيام بحقوق الصحبة في الغنى والفقر، واليسر والعسر، والتي بينه وبين الخلق من عقود المعاملات، كالبيع والإجارة، ونحوهما، وعقود التبرعات كالهبة ونحوها والقيام بحقوق المسلمين، التي عقدها اللّه بينهم في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُوّمِنُونَ إِخْوَةً ﴾ (٢) بل التناصر على الحق، والتعاون عليه، والتآلف بين المسلمين، وعدم التقاطع.

فهذا الأمر شامل لأصول الدين وفروعه، فكلها داخلة في العقود التي أمر الله بالقيام بها ٣٠٠٠.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية لَكُلْللهُ: «العقود هي العهود. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مُلْللهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّ اللَّهُ اللَّالَا اللَّهُ ال

⁽١) الآية (١). (٢) الحجرات: الآية (١٠).

⁽٣) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٣٣).(٤) الأنعام: الآية (١٥٢).

مَسْتُولًا﴾(١) وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَانُواْ عَنْهَدُواْ اللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَدُّ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْتُولًا ﴾ (٢) فقد أمر سبحانه بالوفاء بالعقود، وهذا عام، وكذلك أمر بالوفاء بعهد الله وبالعهد. وقد دخل في ذلك ما عقده المرء على نفسه بدليل قوله: ﴿ وَلَقَدُ كَانُواْ عَنهَ دُوا أَللَّهَ مِن قَبْلُ ﴾ فدل على أن عهد اللَّه يدخل فيه ما عقده المرء على نفسه، وإن لم يكن الله قد أمر بنفس ذلك المعهود عليه قبل العهد كالنذر والبيع، إنما أمر بالوفاء به؛ ولهذا قرنه بالصدق في قوله: ﴿ وَإِذَا قُلْتُدُ فَأَعْدِلُواْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَيٌّ وَبِمَهْدِ اللَّهِ أَوْفُواْ ﴾ لأن العدل في القول خبر يتعلق بالماضي والحاضر، والوفاء بالعهد يكون في القول المتعلق بالمستقبل، كما قال تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّنْ عَلَهَدُ ٱللَّهَ لَهِ ثُ ءَاتَـٰنَا مِن فَضَّالِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّلِحِينَ ۞ فَلَمَّآ ءَاتَـٰهُــر مِّنِ فَضَّلِهِۦ بَخِلُوا بِدٍۦ وَتَوَلُّواْ وَهُم مُعْرِضُونَ ۞ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ ﴾ (٣) وقال سبحانه: ﴿وَاتَّقُواْ اللَّهَ ٱلَّذِي نَسَآتُوْنَ بِهِ. وَٱلأَرْعَامُّ ﴾ (١) قال المفسرون - كالضحاك وغيره -: ﴿ شَآدَلُونَ بِدِ ﴾: تتعاهدون وتتعاقدون. وذلك لأن كل واحد من المتعاقدين يطلب من الآخر ما أوجبه العقد من فعل أو ترك، أو مال أو نفع، ونحو ذلك، وجمع سبحانه في هذه الآية وسائر السورة أحكام الأسباب التي بين بني آدم المخلوقة كالرحم، والمكسوبة كالعقود التي يدخل فيها الصهر، وولاية مال اليتيم ونحو ذلك. وقال سبحانه: ﴿ وَأُوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَلَهَدَتُّمْ وَلَا نَنقُضُوا ٱلْأَيْنَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُدُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ۗ وَلَا تَكُونُوا كَأَلَّقِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَنُنَا نَتَخِذُونَ أَيْمَنَنَّكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ ﴿ (*) والأيمان: جمع يمين، وكل عقد فإنه يمين» (٦).

قال ابن عاشور: «ومن العقود المأمور بالوفاء بها عقود المصالحات والمهادنات في الحروب، والتعاقد على نصر المظلوم، وكلّ تعاقد وقع على غير أمر حرام، وقد أغنت أحكام الإسلام عن التعاقد في مثل هذا إذ أصبح المسلمون كالجسد الواحد، فبقي الأمر متعلِّقًا بالإيفاء بالعقود المنعقدة في الجاهلية على نصر

(٢) الأحزاب: الآية (١٥).

⁽١) الإسراء: الآية (٣٤).

 ⁽٣) التوبة: الآية (٧٥-٧٧).

⁽٥) النحل الآيتان (٩١-٩٢).

⁽٦) مجموع الفتاوى (٢٩/ ١٣٨-١٣٩).

الآية (١)

المظلوم ونحوه، كحلف الفضول ١٤٠٠.

والخطاب في الآية للمؤمنين من أهل الإسلام، وقال ابن جريج: الخطاب لأهل الكتاب؛ أي: العقود التي عهدتها إليكم في شأن محمد والإيمان به، قال الألوسي: «وهو خلاف الظاهر»(٢).

وقال أبو حيان: «والظاهر أن النداء لأمة الرسول المؤمنين»(٣).

قلت: مما تقدم من نصوص خيار العلماء في فهم الآية، وأن العقود هي كل اتفاق بين اثنين على أمر مباح يلتزم كل واحد منهما للآخر بما يناسب ذلك العقد؛ بين الإنسان وبين الله -تبارك وتعالى - في وصايا كتابه والإيمان بنبيه وبما صح عنه وجاء به، وبين الإنسان وإخوانه من حقوق كأمر بمعروف ونهي عن منكر، وبين الشيخ وتلامذته في أداء ما تعلموا منه، وفي الداعية ودعوته وأنها عقد بينه وبين ربه يجب عليه الوفاء به، وبين الطالب وما تعلمه من العلوم الشرعية، فيجب عليه العمل بها وتبليغها، وبين الدعاة فيما بينهم في التعاون والتناصر، وعدم الوقوع فيهم بما يخدش في دعوتهم أو يصد الناس عنها، وإنما النصح وبيان ما يجب أن يبين، وهكذا إذا أمعنا النظر في هذا الموضوع نجده واسعًا، فمن الناس من وفق للوفاء بالعقود التي تلزمه، ومن الناس من تخلف أو ربما خانها، وما أكثر هذا النوع! نسأل الله أن يجعلنا من الموفين بالعقود والعهود.

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في الوفاء بالشروط والخيار في البيع

* عن أبي هريرة ه قال: قال رسول الله في: «الصلح جائز بين المسلمين» زاد أحمد: «إلا صلحًا أحل حرامًا وحرم حلالًا» وزاد سليمان: وقال رسول الله في: «المسلمون على شروطهم»(1).

 ⁽۱) التحرير والتنوير (٦/ ٧٦).
 (۲) روح المعاني (٦/ ٤٨).

⁽٣) البحر المحيط (٣/ ٤٢٨).

⁽³⁾ أخرجه أبو داود (٤/ ١٩ - ٣/ ٣٥٩٤)، والحاكم (٢/ ٤٩)، وقال: رواته كلهم مدنيون ولم يخرجاه. قال الذهبي: لم يصححه وكثير ضعفه النسائي ومشاه غيره. وأخرجه أحمد (٢٦ /٣٦٢) وابن حبان (١١ / ٨٨٨) و و ١٩٠٥)، مختصرًا، وللحديث شواهد استوفاها الشيخ الألباني وخلص بعد تتبعها إلى تصحيح الحديث، انظر الإرواء (٥/ ١٤٢) فما بعدها.

المائدة المائد

* فوائد الحديث:

قال الخطابي: «هذا في الشروط الجائزة في حق الدين دون الشروط الفاسدة، وهذا من باب ما أمر اللَّه تعالى من الوفاء بالعقود»(١).

قال الصنعاني: «قوله: «المسلمون على شروطهم» أي: ثابتون عليها واقفون عندها، وفي تعديته بعلى ووصفهم بالإسلام أو الإيمان، دلالة على علو مرتبتهم، وأنهم لا يخلون بشروطهم، وفيه دلالة على لزوم الشرط إذا شرطه المسلم إلا ما استثناه في الحديث.

وللمفرعين تفاصيل في الشروط وتقاسيم، منها ما يصح ويلزم حكمه، ومنها ما لا يصح ولا يلزم، ومنها ما يصح ويلزم منه فساد العقد، وهي هنالك مبسوطة بعلل ومناسبات، وللبخاري في كتاب الشروط تفاصيل كثيرة معروفة، وقوله: «إلا شرطًا حرم حلالًا» وذلك كاشتراط البائع أن لا يطأ الأمة، أو أحل حرامًا مثل أن يشترط وطء الأمة التي حرم اللَّه عليه وطأها»(٢).

قال شيخ الإسلام كَالله: «وإذا كان جنس الوفاء ورعاية العهد مأمورا به: علم أن الأصل صحة العقود والشروط؛ إذ لا معنى للتصحيح إلا ما ترتب عليه أثره، وحصل به مقصوده، ومقصود العقد هو الوفاء به. فإذا كان الشارع قد أمر بمقصود العهود، دل على أن الأصل فيها الصحة والإباحة. . . ثم ذكر حديث الباب ورواياته ثم قال: وهذا المعنى هو الذي يشهد له الكتاب والسنة وهو حقيقة المذهب؛ فإن المشترط ليس له أن يبيح ما حرمه الله، ولا يحرم ما أباحه الله. فإن المشترط ليس له أن يبيع ما حرمه الله، ولا يحرم ما أباحه الله؛ وإنما شرطه حينئذ يكون مبطلًا لحكم الله. وكذلك ليس له أن يسقط ما أوجبه الله؛ وإنما المشترط له أن يوجب الشرط ما لم يكن واجبًا بدونه. فمقصود الشروط وجوب ما لم يكن واجبًا ولا حرامًا، وعدم الإيجاب ليس نفيًا للإيجاب حتى يكون المشترط مناقضًا للشرع، وكل شرط صحيح فلا بد أن يفيد وجوب ما لم يكن واجبًا؛ فإن المتبايعين يجب لكل منهما على الآخر من الإقباض ما لم يكن واجبًا، ويباح أيضًا لكل منهما ما لم يكن مباحًا، ويحرم على كل منهما ما لم يكن حرامًا. وكذلك كل

(١) معالم السنن (٤/ ١٥٤).

⁽٢) سبل السلام (٣/ ١١٣).

من المتآجرين والمتناكحين. وكذلك إذا اشترط صفة في المبيع أو رهنا، أو اشترطت المرأة زيادة على مهر مثلها ؛ فإنه يجب ويحرم ويباح بهذا الشرط ما لم يكن كذلك. وهذا المعنى هو الذي أوهم من اعتقد أن الأصل فساد الشروط، قال: لأنها إما أن تبيح حرامًا، أو تحرم حلالًا، أو توجب ساقطًا، أو تسقط واجبًا، وذلك لا يجوز إلا بإذن الشارع. وقد وردت شبهة عند بعض الناس حتى توهم أن هذا الحديث متناقض وليس كذلك ؛ بل كل ما كان حرامًا بدون الشرط: فالشرط لا يبيحه، كالربا وكالوط، في ملك الغير، وكثبوت الولاء لغير المعتق ؛ فإن الله حرم الوط، إلا بملك نكاح أو ملك يمين، فلو أراد رجل أن يعير أمته لآخر للوط، لم يجز له ذلك ؛ بخلاف إعارتها للخدمة فإنه جائز. . . وأما ما كان مباحًا بدون الشرط: فالشرط يوجبه كالزيادة في المهر والثمن والمثمن، والرهن وتأخير الاستيفاء. فإن الرجل له أن يعطي المرأة، وله أن يتبرع بالرهن وبالإنظار ونحو ذلك، فإذا شرطه صار واجباء (۱).

* عن عائشة و الت: جاءت بريرة فقالت: إني كاتبت أهلي على تسع أواق، في كل عام أوقية فأعينيني، فقالت عائشة: إن أحب أهلك أن أعدها لهم عدة واحدة وأعتقك فعلت، ويكون ولاؤك لي، فذهبت إلى أهلها فأبوا ذلك عليها، فقالت: إني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم، فسمع بذلك رسول الله شخ فسألني فأخبرته فقال: «خذيها فأعتقيها واشترطي لهم الولاء، فإنما الولاء لمن أعتق، قالت عائشة: فقام رسول الله شخ في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أما بعد، فما بال رجال منكم يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله، فأيما شرط كان ليس في كتاب الله أحق وشرط الله أوثق، ما بال رجال منكم يقول أحدهم أعتق يا فلان ولي الولاء، إنما الولاء لمن أعتق، أعتق، أما بال رجال منكم يقول أحدهم أعتق يا فلان ولي الولاء، إنما الولاء لمن

(١) مجموع الفتاوى (٢٩/ ١٤٦–١٤٩).

⁽۲) أخرجه: أحمد (۲/ ۲۱۳)، والبخاري (٥/ ۲۳۷–۲۳۸/ ۲۵۹۳)، ومسلم (۲/ ٤٤٢–٤٤٢/ ١٥٠٤[٨])، والنسائي (٦/ ٤٧٦–٧٤٧/ ٣٤٥١)، وابن ماجه (٢/ ٨٤٢–٨٤٣/ ٢٥٢١)، وأخرجه أبو داود (٤/ ٢٤٨ (۲/ ۲۲۹۰)، دون موضع الشاهد.

* فوائد الحديث:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية كَاللَّهُ: "قوله: "من اشترط شرطًا" أي: مشروطًا وقوله: "ليس في كتاب الله" أي: ليس المشروط في كتاب الله، فليس هو مما أباحه الله، كاشتراط الولاء لغير المعتق، والنسب لغير الوالد، وكالوطء بغير ملك يمين ولا نكاح، ونحو ذلك مما لم يبحه اللَّه بحال. ومن ذلك تزوج المرأة بلا مهر، ولهذا قال: "كتاب اللَّه أحق، وشرط اللَّه أوثق». وهذا إنما يقال: إذا كان المشروط يناقض كتاب اللَّه وشرطه، فيجب تقديم كتاب اللَّه وشرطه، ويقال: "كتاب اللَّه أحق وشرط اللَّه أوثق». وأما إذا كان نفس الشرط والمشروط لم ينص اللَّه على حله؛ بل سكت عنه؛ فليس هو مناقضا لكتاب اللَّه وشرطه حتى يقال: "كتاب اللَّه أحق وشرطه أوثق» فقوله: "من اشترط شرطًا ليس في كتاب الله» أي: مخالفًا لكتاب اللَّه، وسواء قبل: المراد من الشرط المصدر أو المفعول. فإنه متى خالف أحدهما كتاب اللَّه خالفه الآخر؛ بخلاف ما سكت عنه، فهذا أصل" (١٠).

وقد استدل بهذا الحديث من ذهب إلى أن الأصل في العقود والشرط التحريم وفي الجواب عن ذلك يقول ابن القيم لَكُلُلله : «الخطأ الرابع لهم: اعتقادهم أن عقود المسلمين وشروطهم ومعاملاتهم كلها على البطلان حتى يقوم دليل على الصحة، فإذا لم يقم عندهم دليل على صحة شرط أو عقد أو معاملة استصحبوا بطلانه، فأفسدوا بذلك كثيرًا من معاملات الناس وعقودهم وشروطهم بلا برهان من الله، بناء على هذا الأصل.

وجمهور الفقهاء على خلافه، وأن الأصل في العقود والشروط الصحة إلا ما أبطله الشارع أو نهى عنه، وهذا القول هو الصحيح فإن الحكم ببطلانها حكم بالتحريم والتأثيم، ومعلوم أنه لا حرام إلا ما حرمه الله ورسوله، ولا تأثيم إلا ما أثم الله ورسوله به فاعله، كما أنه لا واجب إلا ما أوجبه الله، ولا حرام إلا ما حرمه الله، ولا دين إلا ما شرعه، فالأصل في العبادات البطلان حتى يقوم دليل على الأمر، والأصل في العقود والمعاملات الصحة حتى يقوم دليل على البطلان والتحريم.

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۹/۳٤۷).

والفرق بينهما أن اللَّه - سبحانه - لا يعبد إلا بما شرعه على ألسنة رسله، فإن العبادة حقه على عباده، وحقه الذي أحقه هو ورضى به وشرعه، وأما العقود والشروط والمعاملات فهي عفو حتى يحرمها ، ولهذا نعى الله - سبحانه - على المشركين مخالفة هذين الأصلين -وهو تحريم ما لم يحرمه، والتقرب إليه بما لم يشرعه- وهو سبحانه لو سكت عن إباحة ذلك وتحريمه لكان ذلك عفوًا لا يجوز الحكم بتحريمه وإبطاله، فإن الحلال ما أحله الله، والحرام ما حرمه، وما سكت عنه فهو عفو، فكل شرط وعقد ومعاملة سكت عنها فإنه لا يجوز القول بتحريمها، فإنه سكت عنها رحمة منه من غير نسيان وإهمال، فكيف وقد صرحت النصوص بأنها على الإباحة فيما عدا ما حرمه؟ وقد أمر اللَّه تعالى بالوفاء بالعقود والعهود كلها، فقال تعالى: ﴿ وَأَوْفُوا بِٱلْمَهَدِّ ﴾ وقال: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَوْفُوا بِٱلْمُقُودُ ﴾ وقال: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُرُ لِأَمْنَنْتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَعُونَ ﴾ (٢) وقال تعالى: ﴿ وَٱلْمُوثُونَ بِمَهْدِهِمْ إِذَا عَهَدُوا ﴾ وقال تعالى: ﴿ يَكَانُّهُا الَّذِينَ وَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۞ كُبُرُ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَغْمَلُوكَ ﴾ () وقــــال : ﴿ بَلَن مَنْ أَوْنَى بِمَهْدِهِ وَأَتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ (٥) وقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآبِدِينَ ﴾ (١) وهذا كثير من القرآن. ثم أتبع هذه الآيات بأحاديث من السنة منها قوله على: «المسلمون على شروطهم» ثم قال: وأصحاب القول الآخر يجيبون عن هذه الحجج تارة بنسخها، وتارة بتخصيصها ببعض العهود والشروط، وتارة بالقدح في سندما يمكنهم القدح فيه، وتارة بمعارضتها بنصوص أخر، كقول النبي على في الحديث الصحيح: «ما بال أقوام يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط، كتاب الله أحق، وشرط الله أوثق» وكقوله: «من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو ردة (٧) وكقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَنْعَذَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُوْلَتِكَ هُمُ ٱلظَّلِلِمُونَ ﴾ (^) ونظائر هذه الآية.

قالوا: فصح بهذه النصوص إبطال كل عهد وعقد ووعد وشرط ليس في كتاب

(١) الإسراء: الآية (٣٤) . (٢) المؤمنون: الآية (٨) .

⁽٣) البقرة: الآية (١٧٧) . (٤) الصف: الآيتان (٢-٣) .

⁽٥) آل عمران: الآية (٧٦) . (7) الأنفال: الآية (٨٥) .

⁽٧) أخرجه: مسلم (٣/ ١٣٤٣-١٣٤٤/ ١٧١٨ [١٨]) . (٨) البقرة: الآية (٢٢٩) .

اللَّه الأمر به، أو النص على إباحته، قالوا: وكل شرط أو عقد ليس في النصوص إيجابه، ولا الإذن فيه، فإنه لا يخلو من أحد وجوه أربعة: إما أن يكون صاحبه قد التزم فيه إباحة ما حرم اللَّه ورسوله، أو تحريم ما أباحه، أو إسقاط ما أوجبه، أو إيجاب ما أسقطه، ولا خامس لهذه الأقسام البتة، فإن ملكتم المشترط والمعاقد والمعاهد جميع ذلك انسلختم من الدين، وإن ملكتموه البعض دون البعض تناقضتم، وسألناكم ما الفرق بين ما يملكه من ذلك وما لا يملكه؟ ولن تجدوا إليه سبيلا.

قال الجمهور: أما دعواكم النسخ فإنها دعوى باطلة، تتضمن أن هذه النصوص ليست من دين الله، ولا يحل العمل بها، وتجب مخالفتها، وليس معكم برهان قاطع بذلك، فلا تسمع دعواه، وأين التجاؤكم إلى الاستصحاب والتسبب به ما أمكنكم؟.

وأما تخصيصها فلا وجه له، وهو يتضمن إبطال ما دلت عليه من العموم، وذلك غير جائز إلا ببرهان من اللَّه ورسوله.

وأما ضعف بعضها من جهة السند فلا يقدح في سائرها، ولا يمنع من الاستشهاد بالضعيف وإن لم يكن عمدة.

وأما معارضتها بما ذكرتم فليس بحمد اللَّه بينها وبينه تعارض، وهذا إنما يعرف بعد معرفة المراد بكتاب الله في قوله: «ما كان من شرط ليس في كتاب الله» ومعلوم أنه ليس المراد به القرآن قطعًا، فإن أكثر الشروط الصحيحة ليست في القرآن، بل علمت من السنة، فعلم أن المراد بكتاب اللَّه حكمه، كقوله: ﴿ كِنْنَبُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمُ ﴿ (١) . . . فكتابه سبحانه يطلق على كلامه وعلى حكمه الذي حكم به على لسان رسوله، ومعلوم أن كل شرط ليس في حكم اللَّه فهو مخالف له فيكون باطلًا، فإذا كان اللَّه ورسوله على قد حكم بأن الولاء للمعتق، فشرط خلاف ذلك يكون شرطا مخالفا لحكم اللَّه، ولكن أين في هذا أن ما سكت عن تحريمه من العقود والشروط يكون باطلًا حرامًا ؟ وتعدي حدود اللَّه هو تحريم ما أحله اللَّه، أو إباحة ما حرمه، أو إسقاط ما أوجبه، لا إباحة ما سكت عنه وعفا عنه، بل تحريمه هو نفس تعدي حدوده.

⁽١) النساء: الآية (٢٤).

وأما ما ذكرتم من تضمن الشرط لأحد تلك الأمور الأربعة، ففاتكم قسم خامس وهو الحق، وهو ما أباح الله سبحانه للمكلف تنويع أحكامه بالأسباب التي ملكه إياها، فيباشر من الأسباب ما يحله له بعد أن كان حراما عليه، أو يحرمه عليه بعد أن كان حلالًا له، أو يوجبه بعد أن لم يكن واجبًا، أو يسقط وجوبه بعد وجوبه، وليس في ذلك تغيير لأحكامه، بل كل ذلك من أحكامه، فهو الذي أحل وحرم وأوجب وأسقط، وإنما إلى العبد الأسباب المقتضية لتلك الأحكام ليس إلا، فكما أن شراء الأمة ونكاح المرأة يحل له ما كان حرامًا عليه قبله، وطلاقها وبيعها بالعكس يحرمها عليه، ويسقط عنه ما كان واجبًا عليه من حقوقها، كذلك التزامه بالعقد والعهد والنذر والشرط، فإذا ملك تغيير الحكم بالعقد ملكه بالشرط الذي هو تابع له، وقد قال تعالى: ﴿ إِلَّا أَن تَكُونَ يَجِكَرَةً عَن تَرَاضِ مِّنكُمٌّ ﴾ (١) فأباح التجارة التي تراضى بها المتبايعان، فإذا تراضيا على شرط لا يخالف حكم الله جاز لهما ذلك، ولا يجوز إلغاؤه وإلزامهما بما لم يلتزماه، ولا ألزمهما الله ولا رسوله به، ولا يجوز إلزامهما بما لم يلزمهما الله ورسوله به ولا هما التزماه، ولا إبطال ما شرطاه مما لم يحرم الله ورسوله عليهما شرطه، ومحرم الحلال كمحلل الحرام، فهؤلاء ألغوا من شروط المتعاقدين ما لم يلغه الله ورسوله، وقابلهم آخرون من القياسيين فاعتبروا من شروط الواقفين ما ألغاه اللَّه ورسوله، وكلا القولين خطأ، بل الصواب إلغاء كل شرط خالف حكم اللَّه، واعتبار كل شرط لم يحرمه اللَّه ولم يمنع منه، وبالله التوفيق،(٢).

* عن ابن عمر الله عنه الله عن

*غريب الحديث:

البيعان: بتشديد التحتانية: المتبايعان، واستعمال البيع في المشتري إما على

⁽١) النساء: الآية (٢٩).

⁽Y) إعلام الموقعين (٣/ ٩٤٤–٣٤٩).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٢/ ٤)، والبخاري (٤/ ٢١١١)، ومسلم (٣/ ١٦٦٣)، وأبو داود (٣/ ٧٣٧- ٢٠٠٧) وأبو داود (٣/ ٢٠٠٧) اخرجه (٣/ ١٩٣٤)، والنمايي (٣/ ٢٨٤/ ٤٤٧٧)، وابن ماجه (٢/ ٧٣٦/٧) والنسائي (٣/ ٢٨٤/ ٤٤٧٧)، وابن ماجه (٢/ ٧٣٦/٧) واللفظ له . قال أبو عيسى الترمذي: «وفي الباب عن أبي برزة وحكيم بن حزام وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو وسمرة وأبي هريرة» .

سبيل التغليب أو لأن كلُّا منهما بائع.

* فوائد الحديث:

قال ابن كثير كَاللهُ (وقد استدل بعض من ذهب إلى أنه لا خيار في مجلس البيع بهذه الآية ﴿ أَوْفُوا بِالمُعُودِ ﴾ قال: فهذا يدل على لزوم العقد وثبوته فيقتضي نفي خيار المجلس وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك وخالفهما الشافعي وأحمد والجمهور والحجة في ذلك ما ثبت في الصحيحين عن ابن عمر قال: قال رسول الله على: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» وفي لفظ للبخاري: «إذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا» وهذا صحيح في إثبات خيار المجلس المتعقب لعقد البيع وليس هذا منافيًا للزوم العقد؛ بل هو من مقتضياته شرعًا، فالتزامه من تمام الوفاء بالعقد» (١٠).

قال الحافظ ابن حجر كَالله: "فيه دليل على إثبات خيار المجلس وقد مضى قبل بباب أن ابن عمر حمله على التفرق بالأبدان وكذلك أبو برزة الأسلمي، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة، وخالف في ذلك إبراهيم النخعي فروى بن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه قال: "البيع جائز وإن لم يتفرقا»، ورواه سعيد بن منصور عنه بلفظ: "إذا وجبت الصفقة فلا خيار»، وبذلك قال المالكية إلا ابن حبيب، والحنفية كلهم. قال ابن حزم: لا نعلم لهم سلفًا إلا إبراهيم وحده، وقد ذهبوا في الجواب عن حديثي الباب فرقًا فمنهم من رده لكونه معارضًا لما هو أقوى منه، ومنهم من صححه ولكن أوله على غير ظاهره فقالت طائفة منهم: هو منسوخ بحديث "المسلمون على شروطهم" "، والخيار بعد لزوم العقد يفسد الشرط وبحديث التحالف عند اختلاف المتبايعين؛ لأنه يقتضي الحاجة إلى اليمين وذلك يستلزم لزوم العقد، ولو ثبت الخيار لكان كافيًا في رفع العقد وبقوله تعالى: ﴿ وَأَشّهِ دُوَا إِذَا لَتُمْنَدُ في رَبِّ النسخ لا يثبت بالاحتمال، والجمع يصادف محلًا ولا حجة في شيء من ذلك؛ لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال، والجمع بين الدليلين مهما أمكن لا يصار معه إلى الترجيح، والجمع هنا ممكن بين الأدلة بين الدليلين مهما أمكن لا يصار معه إلى الترجيح، والجمع هنا ممكن بين الأدلة بين الدليلين مهما أمكن لا يصار معه إلى الترجيح، والجمع هنا ممكن بين الأدلة

⁽٢) تقدم تخريجه في الآية نفسها.

⁽۱) تفسیر ابن کثیر (۳/ ۵-۱).

⁽٣) البقرة: الآية (٢٨٢).

المذكورة بغير تعسف ولا تكلف، وقال بعضهم: هو من رواية مالك وقد عمل بخلافه فدل على أنه عارضه ما هو أقوى منه، والراوي إذا عمل بخلاف ما روى دل على وهن المروي عنده، وتعقب بأن مالكًا لم يتفرد به فقد رواه غيره وعمل به وهم أكثر عددًا روايةً وعملًا وقد خص كثير من محققي أهل الأصول الخلاف المشهور -فيما إذا عمل الراوي بخلاف ما روى- بالصحابة دون من جاء بعدهم ومن قاعدتهم أن الراوي أعلم بما روى وابن عمر هو راوي الخبر وكان يفارق إذا باع ببدنه فاتباعه أولي من غيره، وقالت طائفة: هو معارض بعمل أهل المدينة، ونقل بن التين عن أشهب بأنه مخالف لعمل أهل مكة أيضًا وتعقب بأنه قال به ابن عمر ثم سعيد بن المسيب ثم الزهري ثم ابن أبي ذئب كما مضى وهؤلاء من أكابر علماء أهل المدينة في أعصارهم، ولا يحفظ عن أحد من علماء المدينة القول بخلافه سوى عن ربيعة، وأما أهل مكة فلا يعرف أحد منهم القول بخلافه، فقد سبق عن عطاء وطاووس وغيرهما من أهل مكة وقد اشتد إنكار ابن عبد البر وابن العربي على من زعم من المالكية أن مالكًا ترك العمل به لكون عمل أهل المدينة على خلافه، قال ابن العربى: إنما لم يأخذ به مالك لأن وقت التفرق غير معلوم فأشبه بيوع الغرر كالملامسة، وتعقب بأنه يقول بخيار الشرط ولا يحده بوقت معين، وما ادعاه من الغرر موجود فيه وبأن الغرر في خيار المجلس معدوم لأن كلًّا منهما متمكن من إمضاء البيع أو فسخه بالقول، أو بالفعل، فلا غرر، وقالت طائفة: هو خبر واحد فلا يعمل به إلا فيما تعم به البلوى ، ورد بأنه مشهور فيعمل به كما ادعوا نظير ذلك في خبر القهقهة في الصلاة وإيجاب الوتر، وقال آخرون: هو مخالف للقياس الجلى في إلحاق ما قبل التفرق بما بعده، وتعقب بأن القياس مع النص فاسد الاعتبار، وقال آخرون: التفرق بالأبدان محمول على الاستحباب تحسينا للمعاملة مع المسلم لا على الوجوب، وقال آخرون: هو محمول على الاحتياط للخروج من الخلاف، وكلاهما على خلاف الظاهر، وقالت طائفة: المراد بالتفرق في الحديث التفرق بالكلام كما في عقد النكاح والإجارة والعتق، وتعقب بأنه قياس مع ظهور الفارق؛ لأن البيع ينقل فيه ملك رقبة المبيع ومنفعته بخلاف ما ذكر، وقال ابن حزم: سواء قلنا التفرق بالكلام أو بالأبدان فإن خيار المجلس بهذا الحديث ثابت، أما حيث قلنا التفرق بالأبدان فواضح، وحيث قلنا بالكلام فواضح أيضًا؛ لأن قول

أحد المتبايعين مثلًا: بعتكه بعشرة، وقول الآخر: بل بعشرين مثلًا افتراق في الكلام بلا شك بخلاف ما لو قال: اشتريته بعشرة، فإنهما حينئذ متوافقان، فيتعين ثبوت الخيار لهما حين يتفقان لا حين يتفرقان وهو المدعى، وقيل المراد بالمتبايعين: المتساومان، ورد بأنه مجاز، والحمل على الحقيقة أو ما يقارب منها أولى، واحتج الطحاوي بآيات وأحاديث استعمل فيها مجاز، وقال من أنكر استعمال لفظ البائع في السائم فقد غفل عن اتساع اللغة، وتعقب بأنه لا يلزم من استعمال المجاز في موضع طرده في كل موضع، فالأصل من الإطلاق الحقيقة حتى يقوم الدليل على خلافه، وقالوا أيضًا: وقت التفرق في الحديث هو ما بين قول البائع بعتك هذا بكذا وبين قول المشترى: اشتريت، قالوا: فالمشترى بالخيار في قوله اشتريت أو تركه والبائع بالخيار إلى أن يوجب المشترى، وهكذا حكاه الطحاوي عن عيسي بن أبان منهم، وحكاه ابن خويز منداد عن مالك قال: عيسى بن أبان وفائدته تظهر فيما لو تفرقا قبل القبول؛ فإن القبول يتعذر وتعقب بأن تسميتهما متبايعين قبل تمام العقد مجاز أيضًا فأجيب بأن تسميتهما متبايعين بعد تمام العقد مجاز أيضًا ؛ لأن اسم الفاعل في الحال حقيقة وفيما عداه مجاز، فلو كان الخيار بعد انعقاد البيع لكان لغير البيعين والحديث يرده، فتعين حمل التفرق على الكلام، وأجيب بأنه إذا تعذر الحمل على الحقيقة تعين المجاز، وإذا تعارض المجازان فالأقرب إلى الحقيقة أولى، وأيضًا فالمتبايعان لا يكونان متبايعين حقيقة إلا في حين تعاقدهما لكن عقدهما لا يتم إلا بأحد أمرين: إما بإبرام العقد أو التفرق على ظاهر الخبر، فصح أنهما متعاقدان ما داما في مجلس العقد، فعلى هذا تسميتهما متبايعين حقيقة بخلاف حمل المتبايعين على المتساومين فإنه مجاز باتفاق، وقالت طائفة: التفرق يقع بالأقوال كقوله تعالى: ﴿ وَإِن يَنْفَرَّقَا يُغَينِ اللَّهُ كُلَّا مِّن سَعَتِهِ م (١) وأجيب بأنه سمى بذلك لكونه يفضى إلى التفرق بالأبدان. قال البيضاوي: ومن نفى خيار المجلس ارتكب مجازين بحمله التفرق على الأقوال وحمله المتبايعين على المتساومين، وأيضًا فكلام الشارع يصان عن الحمل عليه؛ لأنه يصير تقديره أن المتساومين إن شاءا عقد البيع وإن شاءا لم يعقداه وهو تحصيل الحاصل؛ لأن كل

⁽١) النساء: الآية (١٣٠).

أحد يعرف ذلك، ويقال لمن زعم أن التفرق بالكلام: ما هو الكلام الذي يقع به التفرق؟ أهو الكلام الذي وقع به العقد أم غيره؟ فإن كان غيره فما هو؟ فليس بين المتعاقدين كلام غيره، وإن كان هو ذلك الكلام بعينه لزم أن يكون الكلام الذي اتفقا عليه وتم بيعهما به هو الكلام الذي افترقا به وانفسخ بيعهما به، وهذا في غاية الفساد، وقال آخرون: العمل بظاهر الحديث متعذر فيتعين تأويله وبيان تعذره أن المتبايعين إن اتفقا في الفسخ أو الإمضاء لم يثبت لواحد منهما على الآخر خيار، وإن اختلفا فالجمع بين الفسخ والإمضاء جمع بين النقيضين وهو مستحيل، وأجيب بأن المراد أن لكل منهما الخيار في الفسخ، وأما الإمضاء فلا احتياج إلى اختياره؛ فإنه مقتضى العقد والحال يفضي إليه مع السكوت بخلاف الفسخ، وقال آخرون: حديث ابن عمر هذا وحكيم بن حزام معارض بحديث عبدالله بن عمرو وذلك فيما أخرجه أبو داود وغيره من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعًا: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقيله»(١) قال ابن العربي: ظاهر هذه الزيادة مخالف لأول الحديث في الظاهر، فإن تأولوا الاستقالة فيه على الفسخ تأولنا الخيار فيه على الاستقالة، وإذا تعارض التأويلان فزع إلى الترجيح والقياس في جانبنا فيرجع، وتعقب بأن حمل الاستقالة على الفسخ أوضح من حمل الخيار على الاستقالة؛ لأنه لو كان المراد حقيقة الاستقالة لم تمنعه من المفارقة؛ لأنها لا تختص بمجلس العقد، وقد أثبت في أول الحديث الخيار ومده إلى غاية التفرق، ومن المعلوم أن من له الخيار لا يحتاج إلى الاستقالة فتعين حملها على الفسخ، وعلى ذلك حمله الترمذي وغيره من العلماء فقالوا: معناه: لا يحل له أن يفارقه بعد البيع خشية أن يختار فسخ البيع؛ لأن العرب تقول استقلت ما فات عنى إذا استدركه، فالمراد بالاستقالة فسخ النادم منهما للبيع، وحملوا نفي الحل على الكراهة؛ لأنه لا يليق بالمروءة وحسن معاشرة المسلم، إلا أن اختيار الفسخ حرام، قال ابن حزم: احتجاجهم بحديث عمرو بن شعيب على التفرق بالكلام لقوله فيه خشية أن يستقيله لكون الاستقالة لا تكون إلا بعد تمام البيع وصحة انتقال الملك تستلزم أن يكون الخبر المذكور لا فائدة له؛

⁽۱) أخرجه: أحمد (۲/ ۱۸۲)، أبو داود (۳/ ۷۳۱/ ۳۵۹)، الترمذي (۳/ ۵۵۰/ ۱۲٤۷) وقال: حديث حسن. والنسائي (۷/ ۲۸۸–۲۸۹/ ٤٤٩٥).

لأنه يلزم من حمل التفرق على القول إباحة المفارقة خشى أن يستقيله أو لم يخش، وقال بعضهم: التفرق بالأبدان في الصرف قبل القبض يبطل العقد، فكيف يثبت العقدما يبطله، وتعقب باختلاف الجهة وبالمعارضة بنظيره، وذلك أن النقد وترك الأجل شرط لصحة الصرف، وهو يفسد السلم عندهم. . ، واحتج الطحاوي بقول ابن عمر: «ما أدركت الصفقة حيًّا مجموعًا فهو من مال المبتاع»(١) وتعقب بأنهم يخالفونه، أما الحنفية فقالوا: هو من مال البائع ما لم يره المبتاع أو ينقله، والمالكية قالوا: إن كان غائبًا غيبة بعيدة فهو من البائع وإنه لا حجة فيه؛ لأن الصفقة فيه محمولة على البيع الذي انبرم لا على ما لم ينبرم جمعًا بين كلاميه، وقال بعضهم: معنى قوله: «حتى يتفرقا» أي: حتى يتوافقا، يقال للقوم على ماذا تفارقتم أي على ماذا اتفقتم، وتعقب بما ورد في بقية حديث ابن عمر في جميع طرقه ولاسيما في طريق الليث الآتية في الباب الذي بعد هذا ، وقال بعضهم: حديث «البيعان بالخيار» جاء بألفاظ مختلفة فهو مضطرب لا يحتج به، وتعقب بأن الجمع بين ما اختلف من ألفاظه ممكن بغير تكلف ولا تعسف، فلا يضره الاختلاف، وشرط المضطرب أن يتعذر الجمع بين مختلف ألفاظه وليس هذا الحديث من ذلك، وقال بعضهم: لا يتعين حمل الخيار في هذا الحديث على خيار الفسخ فلعله أريد به خيار الشراء أو خيار الزيادة في الثمن أو المثمن، وأجيب بأن المعهود في كلامه على حيث يطلق الخيار إرادة خيار الفسخ كما في حديث المصراة وكما في حديث الذي يخدع في البيوع، وأيضًا فإذا ثبت أن المراد بالمتبايعين المتعاقدان فبعد صدور العقد لا خيار في الشراء ولا في الثمن، وقال ابن عبدالبر: قد أكثر المالكية والحنفية من الاحتجاج لرد هذا الحديث بما يطول ذكره وأكثره لا يحصل منه شيء، وحكى ابن السمعاني في الاصطلام عن بعض الحنفية قال: البيع عقد مشروع بوصف وحكم، فوصفه اللزوم، وحكمه الملك، وقد تم البيع بالعقد فوجب أن يتم بوصفه وحكمه، فأما تأخير ذلك إلى أن يفترقا فليس عليه دليل؛ لأن السبب إذا تم يفيد حكمه ولا ينتفي إلا بعارض ومن ادعاه فعليه البيان، وأجاب أن البيع سبب

⁽۱) أخرجه: الدارقطني (٣/ ٥٣–٥٤/ ٢١٥)، وعلقه البخاري بصيغة الجزم (٤/ ٤٤٢)، ووصله الطحاوي (٤/ ١٦) قال الحافظ في تغليق التعليق (٣/ ٢٤٣): موقوف صحيح الإسناد.

للإيقاع في الندم، والندم يحوج إلى النظر فأثبت الشارع خيار المجلس نظرًا للمتعاقدين ليسلما من الندم، ودليله خيار الرؤية عندهم وخيار الشرط عندنا. قال: ولو لزم العقد بوصفه وحكمه لما شرعت الإقالة، لكنها شرعت نظرًا للمتعاقدين، إلا أنها شرعت لاستدراك ندم ينفرد به أحدهما فلم تجب، وخيار المجلس شرع لاستدراك ندم يشتركان فيه فوجب، (١).

قال الخطابي: «وظاهر الحديث يشهد لمن ذهب إلى أن التفرق هو تفرق البدن، وعلى هذا فسره ابن عمر وهو راوي الخبر، وكان إذا بايع رجلا فأراد أن يستحق الصفقة مشى خطوات حتى يفارقه، وكذلك تأوله أبو برزة في شأن الفرس الذي باعه الرجل من صاحبه وهما في المنزل، وقد ذكر القصة في هذا أبو داود»(۲).

قال الشيخ: وعلى هذا وجدنا أمر الناس في عرف اللغة، وظاهر الكلام إذا قيل تفرق الناس كان المفهوم منه التمييز بالأبدان، وإنما يعقل ما عداه من التفرق في الرأي والكلام بقيد وصله.

وحكى أبو عمر الزاهد أن أبا موسى النحوي سأل أبا العباس أحمد بن يحيى: هل بين يتفرقان ويفترقان فرق؟ قال: نعم، أخبرنا ابن الأعرابي عن المفضل قال: يفترقان بالكلام، ويتفرقان بالأبدان.

قال الشيخ: ولو كان تأويل الحديث على الوجه الذي صار إليه النخعي لخلا الحديث عن الفائدة وسقط معناه، وذلك أن العلم محيط بأن المشتري ما لم يوجد منه قبول البيع فهو بالخيار، وكذلك البائع خياره ثابت في ملكه قبل أن يعقد البيع، وهذا من العلم العام الذي قد استقر بيانه من باب أن الناس مخلون وأملاكهم، لا يكرهون على إخراجها من أيديهم، ولا يملك عليهم إلى بطيب أنفسهم، والخبر الخاص إنما يروى في الحكم الخاص، وثبت أن المتبايعين هما المتعاقدان، والبيع من الأسماء المشتقة من أفعال الفاعلين، وهي لا تقع حقيقة إلى بعد حصول الفعل منهم، كقولك: زان وسارق، وإذا كان كذلك فقد صح أن

⁽١) فتح الباري (٤/ ١٤ = ٤١٧).

⁽٢) أخرجه: أحمد (٤/ ٤٢٥) وأبو داود (٣/ ٧٣٦-٧٣٧/ ٣٤٥٧) وابن ماجه مختصرًا دون ذكر القصة (٢/ ٧٣٦/) (٢) أخرجه:

المتبايعين هما المتعاقدان، وإذا كان كذلك فليس بعد العقد تفرق، إلا التمييز بالأبدان.

ويشهد لصحة هذا الباب قوله: إلا بيع الخيار. ومعناه: أن تخيره قبل التفرق، وهما بعد في المجلس فيقول له اختر. وبيان ذلك في رواية أيوب عن نافع وهو قوله: إلا أن يقول لصاحبه اختر»(١).

* * *

⁽١) معالم السنن (٣/ ١٠٢–١٠٣).

الآية (١)

قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّتُ لَكُمْ بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَكِمِ إِلَّا مَا يُتَلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمُ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَعَكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾ (١)

*غريب الآية:

بهيمة: البهيمة: ما لا نطق له لما في صوته من الإبهام. والبهيمة: اسم لكل ذي أربع، سميت بذلك لإبهامها من جهة نقص نطقها وفهمها، وعدم تمييزها وعقلها، ومنه: باب مبهم؛ أي: مغلق، وليل بهيم، وبهمة للشجاع الذي لا يدرى من أين يؤتى له.

الأنعام: جمع نعم، وهي: الإبل، والبقر، والغنم، والمعز.

حرم: الحُرُم: جمع حرام. يقال: رجل حَرَام ومُحْرِم. ومعنى حُرُم: أي: أَخْرَمْتُم بالحج أو العمرة.

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال القرطبي: «الخطاب لكل من التزم الإيمان على وجهه وكماله، وكانت للعرب سنن في الأنعام من البحيرة والسائبة والوصيلة والحام يأتي بيانها، فنزلت هذه الآية رافعة لتلك الأوهام الخيالية، والآراء الفاسدة الباطلة. .

والأنعام: الإبل والبقر والغنم، سميت بذلك للين مشيها، قال الله تعالى: ﴿ وَاَلْأَنْمُنَهُ خَلَقَهَا لَكُمْ مَ فِيهَا دِفْ مُ وَمَنَكَعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ (") إلى قوله: ﴿ وَتَحْمِلُ الْقَالَكُمْ ﴾ (") بعني كبارا وصغارا، ثم بينها فقال: ﴿ وَمَنْ يَهَ أَزْوَجُ ﴾ (") إلى قوله: ﴿ أَمْ كُنتُم شُهَدَاتَه إِذَ وَصَعْارا، ثم بينها فقال: ﴿ وَمَنْ يَهَ أَزْوَجُ ﴾ (") إلى قوله: ﴿ أَمْ كُنتُم شُهَدَاتَه إِذَ وَصَّنَاكُمُ اللّهُ بِهَدَدًا ﴾ (") وقال تعالى: ﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِن جُلُودِ ٱلْأَنْفَذِ بُيُونًا تَسْتَخِفُونَهَا يَوْمَ

(١) الآية (١). (٢) النحل: الآية (٥).

(٣) النحل: الآية (٧).

(٥) الأنعام: الآية (١٤٣). (٦) الأنعام الآية (١٤٤).

ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَيَنْ أَصَوَافِهَا (' يعني: الغنم ﴿ وَأَوْبَارِهَا ﴾ يعني: الإبل ﴿ وَأَشْعَارِهَا ﴾ يعني: الإبل ﴿ وَأَشْعَارِهَا ﴾ يعني: الإبل الأنعام لهذه الأجناس، الإبل والبقر والغنم، وهو قول ابن عباس والحسن. قال الهروي: وإذا قيل: النعم، فهو الإبل خاصة.

وقال الطبري: وقال قوم: ﴿ بَهِيمَةُ ٱلْأَنْفَكِمِ ﴾ وحشيها كالظباء وبقر الوحش والحمر وغير ذلك. وذكره غير الطبري عن السدي والربيع وقتادة والضحاك، كأنه قال: أحلت لكم الأنعام، فأضيف الجنس إلى أخص منه.

قال ابن عطية: وهذا قول حسن، وذلك أن الأنعام هي الثمانية الأزواج، وما انضاف إليها من سائر الحيوان يقال له أنعام بمجموعه معها، وكأن المفترس كالأسد وكل ذي ناب خارج عن حد الأنعام، فبهيمة الأنعام هي الراعي من ذوات الأربع.

قلت: فعلى هذا يدخل فيها ذوات الحوافر؛ لأنها راعية غير مفترسة وليس كذلك؛ لأن اللَّه تعالى قال: ﴿ وَالْأَنْعَكَمْ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْ مُ وَمَنَافِعُ ﴾ ثم عطف عليها قوله: ﴿ وَالْمُؤْمَا وَالْمُحَمِيرَ ﴾ (٢) فلما استأنف ذكرها وعطفها على الأنعام دل على أنها ليست منها، واللَّه أعلم "(٣).

قال ابن جرير: «واختلف أهل التأويل في بهيمة الأنعام التي ذكر اللّه عز ذكره في هذه الآية أنه أحلها لنا، فقال بعضهم: هي الأنعام كلها.. وقال آخرون: بل عنى بقوله: ﴿ أُحِلَّتَ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَكِ ﴾ أجنة الأنعام التي توجد في بطون أمهاتها إذا نحرت أو ذبحت ميتة... وأولى القولين بالصواب في ذلك قول من قال: عنى بقوله: ﴿ أُحِلَّتَ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلأَنْعَكِ ﴾ الأنعام كلها، أجنتها وسخالها وكبارها؛ لأن العرب لا تمتنع من تسمية جميع ذلك بهيمة وبهائم، ولم يخصص اللّه منها شيئًا دون شيء فذلك على عمومه وظاهره حتى تأتي حجة بخصوصه يجب التسليم لها (٤٠).

وقوله: ﴿ إِلَّا مَا يُتَلَىٰ عَلَيْكُمُ ﴾ قال ابن كثير: «قال علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس: يعنى بذلك: الميتة، والدم، ولحم الخنزير.

⁽١) النحل: الآية (٨٠).(٢) النحل: الآية (٨).

 ⁽٣) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٣٣- ٣٤).
 (٤) جامع البيان (٦/ ٤٩- ٥١).

وقال قتادة: يعني بذلك الميتة، وما لم يذكر اسم اللَّه عليه.

والظاهر -واللَّه أعلم-أن المراد بذلك قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْنَةُ وَالدَّمُ وَلَمْمُ وَلَمْمُ الْمَيْنَةُ وَالدَّمُ وَلَمْمُ وَلَمْمُ وَلَمْمُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكُلَ السَّبُعُ فَ الْمَانِيرِ وَمَا أَهِلَ لِفَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْوَدَةُ وَالْمُرَدِيةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكُلَ السَّبُعُ فَ فَا الْمَنْوَقُودَةُ وَالنَّمِيرِ وَلَمْ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّةُ اللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللللَّةُ اللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ اللللْمُ الللللْمُ الللللَّةُ الللللْ

وهذا اختيار ابن جرير لَكُمُلَّلُهُ(٣).

قال الشيخ العثيمين: «فالاستثناء هنا فيه منقطع، وفيه متصل، فبالنسبة للميتة من بهيمة الأنعام متصل، وبالنسبة للحم الخنزير منقطع؛ لأنه ليس من بهيمة الأنعام»(٤٠).

قوله: ﴿ غَيْرَ نُحِلِّي ٱلصَّبَّدِ وَأَنتُمْ حُرُّمْ ﴾:

قال الرازي: «اعلم أن ظاهر الآية يقتضي أن الصيد حرام على المحرم، ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ قَامَ كَادُوا ﴾ (*) فإن: (إِذَا) للشرط، والمعلق بكلمة الشرط على الشيء عدم عند عدم ذلك الشيء، إلا أنه تعالى بيَّن في آية أخرى أن المحرم على المحرم إنما هو صيد البر لا صيد البحر، قال تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ البَحْرِ وَكُمَا لُمُ مُتَنَعًا لَكُمْ وَلِلسَّيًارَةٌ وَحُرْمٍ عَلَيْكُمْ صَيْدُ البَرِ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ (*) فصارت هذه البَحْرِ وَكُمَا لُمُ اللّهِ بِيانًا لتلك الآيات المطلقة (*).

قال ابن جرير: «اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك، فقال بعضهم: معنى ذلك: يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود غير محلي الصيد وأنتم حرم أحلت لكم بهيمة الأنعام، فذلك على قولهم: من المؤخر الذي معناه التقديم. فر غَيْرَ كم منصوب على قول قائلي هذه المقالة على الحال مما في قوله: ﴿ أَوْفُوا كُلُ مِن ذَكَر ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا كُم .

 ⁽١) المائدة: الآية (٣).
 (١) المائدة: الآية (٣).

⁽٣) جامع البيان (٦/ ٥٢). (3) شرح الواسطية (١/ ٢١٧ – ٢١٨).

⁽٥) المائدة: الآية (٢). (٦) المائدة: الآية (٩٦).

⁽٧) التفسير الكبير (٦/ ١٢٩).

المائدة على المائدة ال

وتأويل الكلام على مذهبهم: أوفوا أيها المؤمنون بعقود الله التي عقدها عليكم في كتابه، لا محلّين الصيد وأنتم حرم.

وقال آخرون: معنى ذلك: أحلت لكم بهيمة الأنعام الوحشية من الظباء والبقر والحمر ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيدِ ﴾ ، غير مستحلًى اصطيادها ، وأنتم حرم إلا ما يتلى عليكم . ف ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيدِ ﴾ ، على قول هؤلاء ، منصوب على الحال من الكاف والميم اللتين في قوله : ﴿ لَكُم ﴾ ، بتأويل: أحلت لكم ، أيها الذين آمنوا بهيمة الأنعام ، لا مستحلًى اصطيادها في حال إحرامكم .

وقال آخرون: معنى ذلك: أحلت لكم بهيمة الأنعام كلها ﴿ إِلَّا مَا يُتَلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ ، إلا ما كان منها وحشيًا فإنه صيد، فلا يحل لكم وأنتم حرم. فكأن من قال ذلك، وجّه الكلام إلى معنى: أحلت لكم بهيمة الأنعام كلها ﴿ إِلَّا مَا يُتَلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ ، إلا ما يبين لكم من وحشيها ، غير مستحلي اصطيادها في حال إحرامكم . فتكون ﴿ غَيْرَ ﴾ منصوبة ، على قوله : ﴿ إِلَّا مَا يُتَلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ . . .

وأولى الأقوال في ذلك بالصواب على ما تظاهر به تأويل أهل التأويل في قوله: ﴿ أُجِلَتُ لَكُمْ بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَنِ ﴾ ، من أنها الأنعام وأجنَّتها وسخالها ، وعلى دلالة ظاهر التنزيل قولُ من قال: معنى ذلك: أوفوا بالعقود ، غيرَ محلي الصيد وأنتم حرم ، فقد أحلت لكم بهيمة الأنعام في حال إحرامكم أو غيرها من أحوالكم ، إلا ما يتلى عليكم تحريمه من الميتة منها والدم ، وما أهل لغير اللَّه به .

وذلك أن قوله: ﴿إِلَّا مَا يُتَلَى عَلَيْكُمْ ﴾ ، لو كان معناه: إلا الصيد، لقيل: إلا ما يتلى عليكم من الصيد غير محليه. وفي ترك اللّه وَصْلَ قوله: ﴿إِلّا مَا يُتَلَى عَلَيْكُمْ ﴾ بما ذكرت، وإظهار ذكر الصيد في قوله: ﴿غَيْرَ عُجِلّ الصّيدِ ﴾ ، أوضحُ الدليل على أن قوله: ﴿إِلَّا مَا يُتَلَى عَلَيْكُمْ ﴾ ، خَبَرٌ متناهية قصته، وأن معنى قوله: ﴿غَيْرَ مُحِلّ الصّيدِ ﴾ ، منفصل منه.

وكذلك لو كان قوله: ﴿ أُجِلَّتَ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْفَكِم ﴾ ، مقصودًا به قصد الوحش ، لم يكن أيضًا لإعادة ذكر الصيد في قوله: ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ ﴾ وَجْهٌ ، وقد مضى ذكره قبل ، ولقيل : أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم غير محليه وأنتم حرم . وفي

إظهاره ذكر الصيد في قوله: ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾ ، أبينُ الدلالة على صحة ما قلنا في معنى ذلك .

فمعنى الكلام إذًا: يا أيها الذين آمنوا أوفوا بعقود الله التي عقد عليكم مما حرّم وأحل، لا محلين الصيد في حرمكم، ففيما أحلَّ لكم من بهيمة الأنعام المذكَّاة دون ميتنها، متَّسع لكم ومستغنَّى عن الصيد في حال إحرامكم)(١١).

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعَكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾ قال ابن جرير: "يعني بذلك -جل ثناؤه-: إن اللَّه يقضي في خلقه ما يشاء من تحليل ما أراد تحليله، وتحريم ما أراد تحريمه، وإيجاب ما شاء إيجابه عليهم، وغير ذلك من أحكامه وقضاياه، فأوفوا أيها المؤمنون له بما عقد عليكم من تحليل ما أحل لكم، وتحريم ما حرّم عليكم، وغير ذلك من عقوده، فلا تنكثوها ولا تنقضوها»(٢).

قال الشيخ العثيمين: «في هذه الآية من الأسماء: الله، ومن الصفات: التحليل والحكم والإرادة)(٣).

وقال أيضًا: «وأما حكمه الديني الشرعي فيعصيه الفجار والفساق، والأمران غير متلازمين، فقد يقضي ويقدر ما لا يأمر به ولا شرعه، وقد يشرع ويأمر بما لا يقضيه ولا يقدره، ويجتمع الأمران فيما وقع من طاعات عباده وإيمانهم، وينتفي الأمران عما لم يقع من المعاصي والفسق والكفر، وينفرد القضاء الديني والحكم الشرعي في ما أمر به وشرعه ولم يفعله المأمور، وينفرد الحكم الكوني فيما وقع من المعاصى (^^).

⁽۱) جامع البيان (٦/ ٥٣ – ٥٣). (٢) جامع البيان (٦/ ٥٣).

⁽٣) شرح الواسطية (١/ ٢١٨). (٤) الأنبياء: الآية (١١٢).

⁽٥) الممتحنة: الآية (١٠). (٦) الكهف: الآية (٢٦).

 ⁽٧) شفاء العليل (٢/ ٢٨٨).
 (٨) شفاء العليل (٢/ ٢٨٨).

قال الشيخ العثيمين: «هذه الإرادة شرعية؛ لأن المقام مقام تشريع، ويجوز أن تكون إرادة شرعية كونية، ونحمل الحكم على الحكم الكوني والشرعي، فما أراده كونا؛ حكم به وشرعه لعباده»(١).

وقال أيضًا: «والإرادة تنقسم على قسمين:

القسم الأول: إرادة كونية: وهذه الإرادة مرادفة تماما للمشيئة، فأراد فيها بمعنى شاء، وهذه الإرادة:

أولًا: تتعلق فيما يحبه الله وفيما لا يحبه. وعلى هذا فإذا قال قائل: هل أراد الله الكفر؟ فقل: بالإرادة الكونية نعم أراده، ولو لم يرده الله على ما وقع.

ثانيا: يلزم فيها وقوع المراد؛ يعني: أن ما أراده اللَّه فلابد أن يقع، ولا يمكن أن يتخلف.

القسم الثاني: إرادة شرعية: وهي مرادفة للمحبة، ف(أراد) فيها بمعنى (أحب)؛ فهي: أولا: تختص بما يحبه الله؛ فلا يريد الله الكفر بالإرادة الشرعية ولا الفسق.

ثانيًا: أنه لا يلزم فيها وقوع المراد؛ بمعنى: أن اللّه يريد شيئًا ولا يقع، فهو سبحانه يريد من الخلق أن يعبدوه ولا يلزم وقوع هذا المراد؛ قد يعبدونه وقد لا يعبدونه؛ بخلاف الإرادة الكونية.

فصار الفرق بين الإرادتين من وجهين:

الإرادة الكونية يلزم فيها وقوع المراد، والشرعية لا يلزم.

الإرادة الشرعية تختص فيما يحبه اللَّه، والكونية عامة فيما يحبه، وما لا يحبه.

فإذا قال قائل: كيف يريد اللَّه تعالى كونًا ما لا يحبه، بمعنى: كيف يريد الكفر أو الفسق أو العصيان وهو لا يحبه؟!. فالجواب: أن هذا محبوب إلى اللَّه من وجه، مكروه إليه من وجه آخر، فهو محبوب إليه لما يتضمنه من المصالح العظيمة، مكروه إليه لأنه معصية.

ولا مانع من أن يكون الشيء محبوبًا مكروهًا باعتبارين؛ فها هو الرجل يقدم طفله الذي هو فلذة كبده، وثمرة فؤاده؛ يقدمه إلى الطبيب ليشق جلده ويخرج المادة

⁽١) شرح الواسطية (١/ ٢١٨).

المؤذية فيه، ولو أتى أحد من الناس يريد أن يشقه بظفره وليس بالمشرط لقاتله، لكن هو يذهب به إلى الطبيب ليشقه وهو ينظر إليه، وهو فرح مسرور، يذهب به إلى الطبيب ليحمي الحديد على النار حتى تلتهب حمراء، ثم يأخذها ويكوي بها ابنه، وهو راض بذلك؛ لماذا يرضى بذلك وهو ألم للابن؟!؛ لأنه مراد لغيره للمصلحة العظيمة التي تترتب على ذلك.

ونستفيد بمعرفتنا للإرادة من الناحية المسلكية أمرين:

الأمر الأول: أن نعلق رجاءنا وخوفنا وجميع أحوالنا وأعمالنا بالله؛ لأن كل شيء بإرادته وهذا يحقق لنا التوكل.

الأمر الثاني: أن نفعل ما يريده الله شرعًا؛ فإذا علمنا أنه مراد لله شرعا ومحبوب إليه، فإن ذلك يقوي عزمنا على فعله.

هذا من فوائد معرفتنا بالإرادة من الناحية المسلكية؛ فالأول باعتبار الإرادة الكونية، والثاني باعتبار الإرادة الشرعية»(١).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في حكم الجنين وأن ذكاة أمه ذكاة له

* عن أبي سعيد الخدري ظله قال: قلنا: يا رسول الله ننحر الناقة، ونذبح البقرة والشاة فنجد في بطنها الجنين، أنلقيه أم نأكله؟ قال: «كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه»(٢).

*غريب الحديث:

نحر: النحر يختص بالبدن ويكون في اللبة، ونحر البعير: أي: طعنه حيث يبدو الحلقوم على الصدر.

ذبح: الذبح يكون في غير البدن، ويكون في الحلق.

⁽١) شرح الواسطية (١/ ٢٢٢-١٢٤).

⁽٢) أخرَجه: أحمد (٣/ ٣١، ٣٩، ٣٩) وأبو داود (٣/ ٢٥٢/ ٢٨٢٧) واللفظ له، والترمذي (٤/ ٦٠/ ٢٧٢) و٢) أخرَجه: أحمد صحيح، وابن ماجه (٢/ ٦٧/ ١٩٨٩) وابن حبان (١٣/ ٢٠٢/ ٨٨٨٥).

٣٢ ﴾ سورة المائدة

⋆ فوائد الحديث:

قال الخطابي: «فيه بيان جواز أكل الجنين إذا ذكيت أمه، وإن لم يحدث للجنين ذكاة. وتأوله بعض من لا يرى أكل الجنين على معنى أن الجنين تذكى كما تذكى أمه؛ فكأنه قال: ذكاة الجنين كذكاة أمه؛ أي: فذكوه على معنى قول الشاعر:

فعيناك عيناها وجيدك جيدها

أي: كأن عينيك عيناها في الشبه وجيدك جيدها. وهذه القصة تبطل هذا التأويل وتدحضه؛ لأن قوله: «فإن ذكاته ذكاة أمه»، تعليل لإباحته من غير إحداث ذكاة ثانية، فثبت أنه على معنى النيابة عنها.

وذهب أكثر العلماء إلى أن ذكاة الشاة ذكاة لجنينها ، إلا أن بعضهم اشترط فيها الإشعار. وقال أبو حنيفة: لا يحل أكل الأجنة إلا ما خرج من بطون الأمهات حية فذبحت. قال ابن المنذر: لم يرو عن أحد من الصحابة والتابعين وسائر علماء الأمصار أن الجنين لا يؤكل إلا باستئناف الذكاة فيه غير ما روي عن أبي حنيفة. قال: ولا أحسب أصحابه وافقوه عليه»(١).

قال ابن كثير: «وقد استدل ابن عمر وابن عباس وغير واحد بهذه الآية على إباحة الجنين إذا وجد ميتًا في بطن أمه إذا ذبحت»(٢).

قال ابن القيم: «رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة بأن ذكاة الجنين ذكاة أمه، بأنها خلاف الأصول وهو تحريم الميتة، فيقال: الذي جاء على لسانه تحريم الميتة هو الذي أباح الأجنة المذكورة؛ فلو قدر أنها ميتة لكان استثناؤها بمنزلة استثناء السمك والجراد من الميتة، فكيف وليست بميتة؟! فإنها جزء من أجزاء الأم والذكاة قد أتت على جميع أجزائها، فلا يحتاج أن يفرد كل جزء منها بذكاة، والجنين تابع للأم جزء منها، فهذا هو مقتضى الأصول الصحيحة ولو لم ترد السنة بالإباحة، فكيف وقد وردت بالإباحة الموافقة للقياس والأصول؟ فإن قيل: فالحديث حجة عليكم، فإنه قال: «ذكاة الجنين ذكاة أمه» والمراد التشبيه؛ أي:

⁽١) معالم السنن (٤/ ٢٦١).

⁽٢) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٦).

ذكاته كذكاة أمه، وهذا يدل على أنه لا يباح إلا بذكاة تشبه ذكاة الأم. قيل: هذا السؤال شقيق قول القائل: (كلمة تكفي العاقل) فلو تأملتم الحديث لم تستحسنوا إيراد هذا السؤال، فإن لفظ الحديث هكذا: عن أبي سعيد قال: قلنا يا رسول الله، ننحر الناقة ونذبح البقرة والشاة وفي بطنها الجنين أنلقيه أم نأكله؟ قال: «كلوه إن شئتم، فإن ذكاة أمه» فأباح لهم أكله معللًا بأن ذكاة الأم ذكاة له، فقد اتفق النص والأصل والقياس ولله الحمد»(١٠).

ويضرب الشاطبي كظّلَالة في الموافقات أمثلة على تكافؤ النصوص على حكمين وتبقى بينهما أشياء يمكن إلحاقها بأحدهما، فيأتي الحديث مبينًا ما يتضح به الأمر ويرتفع به الالتباس.

فيقول في المثال التاسع: «إن اللَّه حرم الميتة وأباح المذكاة؛ فدار الجنين الخارج من بطن المذكاة ميتًا بين الطرفين؛ فاحتملهما؛ فقال في الحديث: «ذكاة الجنين ذكاة أمه» ترجيحًا لجانب الجزئية على جانب الاستقلال»(٢).

* * *

إعلام الموقعين (٢/ ٣٥٣-٤٥٤).

⁽۲) الموافقات (٤/ ۲۷۵–۲۷۳).

قوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُحِلُّوا شَعَنَيْرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَٰذَى وَلَا ٱلْقَلْتَهِدَ وَلَا ءَآمِينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْنَغُونَ فَضْلًا مِن رَبِّهِمْ وَرِضْوَنَا ﴾ (١)

* غريب الآية:

شعائر: أي: مناسك حجه، جمع شعيرة. والشعيرة في الأصل العلامة، فسميت مواضع الحج وأفعاله شعائر؛ لأنها علامات.

القلائد: جمع قلادة، وهي: ما يقلد به الهدي.

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال السعدي نَظُلُلُهُ: «يقول تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُوا لَا يُحِلُّوا شَعَلَيْرَ اللَّهِ اي: محرماته، التي أمركم بتعظيمها وعدم فعلها. فالنهي يشمل النهي عن فعلها، والنهي عن اعتقاد حلها، فهو يشمل النهي عن فعل القبيح وعن اعتقاده.

ويدخل في ذلك النهي عن محرمات الإحرام ومحرمات الحرم. ويدخل في ذلك ما نص عليه بقوله: ﴿ وَلَا الشَّهُرَ الْحَرَامَ ﴾ أي: لا تنتهكوه بالقتال فيه وغيره، من أنواع الظلم كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللهِ آثَنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَبِ اللهِ وَمَن الطلم كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللهِ آثَنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كَتَبِ اللهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَ آرَبَعَتُهُ حُرُمٌ ذَالِكَ اللِّينُ الْقَيْمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَ الْقَيْمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَ الْقَيْمُ (*). والجمهور من العلماء على أن القتال في الأشهر الحرم، منسوخ بقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا السَلَخَ الْأَشَهُرُ الْمُرْمُ فَاقْنُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدَّتُمُوهُمُ ﴾ (*) وغير ذلك من العمومات التي فيها الأمر بقتال الكفار مطلقًا، والوعيد في التخلف عن قتالهم مطلقًا.

وبأن النبي على قاتل أهل الطائف في ذي القعدة وهو من الأشهر الحرم.

⁽١) الآية (٢).

⁽٢) التوبة: الآية (٣٦).

⁽٣) التوبة: الآية (٥).

وقال آخرون: إن النهي عن القتال في الأشهر الحرم، غير منسوخ لهذه الآية وغيرها، مما فيه النهي عن ذلك بخصوصه. وحملوا النصوص المطلقة الواردة على ذلك، وقالوا: المطلق يحمل على المقيد.

وفصل بعضهم فقال: لا يجوز ابتداء القتال في الأشهر الحرم، وأما استدامته، وتكميله، إذا كان أوله في غيرها فإنه يجوز.

وحملوا قتال النبي على الطائف على ذلك الأن أول قتالهم في «حنين» في الشوال».

وكل هذا في القتال الذي ليس المقصود منه الدفع.

فأما قتال الدفع -إذا ابتدأ الكفار المسلمين بالقتال- فإنه يجوز للمسلمين القتال، دفعًا عن أنفسهم، في الشهر الحرام وغيره، بإجماع العلماء.

وقوله: ﴿ وَلَا الْمُدَّى وَلَا الْقَلَتِهِدَ ﴾ أي: ولا تحلوا الهدي الذي يهدى إلى بيت الله في حج أو عمرة أو غيرها من نعم وغيرها، فلا تصدوه عن الوصول إلى محله، ولا تأخذوه بسرقة أو غيرها، ولا تقصروا به، أو تحملوه ما لا يطيق خوفًا من تلفه قبل وصوله إلى محله، بل عظموه وعظموا من جاء به. ﴿ وَلَا الْقَلَتِهِدَ ﴾

هذا نوع خاص من أنواع الهدي، وهو الهدي الذي يفتل له قلائد أو عرى، فيجعل في أعناقه، إظهارًا لشعائر الله، وحملًا للناس على الاقتداء، وتعليمًا لهم للسنة، وليعرف أنه هدي فيحرم ولهذا كان تقليد الهدي من السنة والشعائر المسنونة. ﴿ وَلا ٓ مَا مِينَ ٱلْبَيْتَ الْمُرَامَ ﴾ أي: قاصدين له ﴿ يَبْنَغُونَ فَضُلًا مِن رَبِّهِم وَرِضُونًا ﴾ أي: من قصد هذا البيت الحرام، وقصده فضل الله بالتجارة، والمكاسب المباحة، أو قصده رضوان الله، بحجه وعمرته، والطواف به، والصلاة، وغيرها من أنواع العبادات فلا تتعرضوا له بسوء ولا تهينوه ؟ بل أكرموه وعظموا الوافدين الزائرين لبيت ربكم.

ودخل في هذا الأمر بتأمين الطرق الموصلة إلى بيت الله، وجعل القاصدين له مطمئنين مستريحين، غير خائفين على أنفسهم من القتل فما دونه، ولا على أموالهم من المكس والنهب ونحو ذلك.

وهذه الآية الكريمة مخصوصة بقوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُمَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا إِنَّمَا

الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقَرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَلَدَأَهُ(''). فالمشرك لا يمكن من الدخول إلى الحرم.

والتخصيص في هذه الآية بالنهي عن التعرض لمن قصد البيت، ابتغاء فضل الله أو رضوانه يدل على أن من قصده ليلحد فيه بالمعاصي، فإن من تمام احترام الحرم صد من هذه حاله عن الإفساد ببيت الله، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَكَادِ لِظُلْمِ لَيُذِقَهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (٢) (٣).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في الهدي والقلائد والأشهر الحرم

* عن أبي بكرة و النبي النبي النبي الشاخطب في حجته: «إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض، السنة اثنا عشر شهرًا، منها أربعة حرم: ثلاث متواليات: ذو القعدة وذو الحجة والمحرم، ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان» (1).

*غريب الحديث:

إن الزمان: المراد بالزمان السنة، ولفظ الزمان يطلق على قليل الوقت وكثيره. السنة: أي: السنة العربية الهلالية.

ذو القعدة: بفتح القاف وذو الحجة بكسر الحاء هذه اللغة المشهورة ويجوز في لغة قليلة كسر القاف وفتح الحاء.

⋆ فوائد الحديث:

قال الحافظ: «فيه إشارة إلى إبطال ما كانوا يفعلونه في الجاهلية»(م).

قال الخطابي: «قوله: «إن الزمان قد استدار كهيئته» معنى هذا الكلام: أن العرب في الجاهلية كانت قد بدلت أشهر الحرم وقدمت وأخرت أوقاتها من أجل

⁽١) التوبة: الآية (٢٨). (٢) الحج: الآية (٢٥).

⁽٣) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٣٥-٢٣٧).

 ⁽٤) أخرجه: أحمد (٥/ ٣٧)، والبخاري (٨/ ١٣١٤/ ٤٦٦٢)، ومسلم (٣/ ١٣٠٥/ ١٦٧٩)، وأبو داود (٢/ ٤٨٣- ١٩٤٧) وأبو داود (٢/ ٤٨٣)

⁽٥) الفتح (٨/ ١٤٤).

النسيء الذي كانوا يفعلونه وهو ما ذكر اللّه سبحانه في كتابه فقال: ﴿إِنَّا النّبِيّ وَكَانُوا يُولُونَهُ عَامًا وَيُكَرِّهُونَهُ عَامًا ﴾ (١) ومعنى وَالشّيّ في الشّيّ في الشّيّ في النين كفّراً يُعلَونه والمحرم إلى صفر وأصله مأخوذ من نسأت الشيء إذا أخرته ومنه النسيئة في البيع، وكان من جملة ما يعتقدونه من الدين تعظيم هذه الأشهر الحرم فكانوا يتحرجون فيها عن القتال وعن سفك الدماء ويأمن بعضهم بعضا إلى أن تنصرم هذه الأشهر ويخرجوا إلى أشهر الحل فكان أكثرهم يتمسكون بذلك ولا يستحلون القتال فيها، وكان قبائل منهم يستبيحونها فإذا قاتلوا في شهر حرام حرموا مكانه شهرًا آخر من أشهر الحل ويقولون: نسأنا الشهر، واستمر ذلك بهم حتى اختلط ذلك عليهم وخرج حسابه من أيديهم فكانوا ربما يحجون في بعض السنين في شهر ويحجون من قابل في شهر غيره إلى أن كان العام الذي حج فيه رسول اللّه على فصادف حجهم شهر الحج المشروع وهو ذو الحجة فوقف بعرفة اليوم التاسع منه ثم خطبهم فأعلمهم أن أشهر النسيء قد تناسخت باستدارة الزمان وعاد الأمر إلى الأصل الذي وضع الله حساب الأشهر عليه يوم خلق السموات والأرض وأمرهم بالمحافظة عليه لئلا تتغير أو تتبدل فيما يستأنف من الأيام فهذا وقسيره ومعناه.

وقوله: «رجب مضر» إنما أضاف الشهر إلى مضر؛ لأنها كانت تشدد في تحريم رجب وتحافظ على ذلك أشد من محافظة سائر القبائل من العرب فأضيف الشهر إليهم لهذا المعنى.

وأما قوله: «الذي بين جمادى وشعبان» فقد يحتمل أن يكون ذلك على معنى توكيد البيان كما قال في أسنان الصدقة: «فإن لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر» ومعلوم أن ابن اللبون لا يكون إلا ذكرًا ويحتمل أن يكون إنما قال ذلك من أجل أنهم قد كانوا نسؤوا رجبًا وحولوه عن موضعه وسموا به بعض الشهور الأخر فنحلوه اسمه فبين لهم أن رجبًا هو الشهر الذي بين جمادى وشعبان لا ما كانوا يسمونه على حساب النسىء»(۱۷).

⁽١) التوبة: الآية (٣٧).

⁽٢) معالم السنن (٢/ ١٧٧–١٧٨).

قال القرطبي: «سميت الحرم حرمًا لاحترامها وتعظيمها بما خصت به من أفعال البر، وتحريم القتال وتشديد أمر البغي والظلم فيها. وذلك أن العرب كانت في غالب أحوالها، ومعظم أوقاتها قبل مجيء الإسلام أهل غارة، ونهب وقتال وحرب، يأكل القوى الضعيف، ويصول على المشروف الشريف، لا يرجعون لسلطان قاهر، ولا أمر جامع، وكانوا فوضى فضا، من غلب سلب، ومن عزبز، لا يأمن لهم سرب، ولا يستقر بهم حال. فلطف الله بهم بأن جعل في نفوسهم احترام أمور يمتنعون فيها من الغارة، والقتال والبغي والظلم، فيأمن بعضهم من بعض، ويتصرفون فيها في حوائجهم، ومصالحهم، فلا يهيج فيها أحد أحدًا، ولا يتعرض له، حتى إن الرجل يلتقي فيها بقاتل أبيه وأخيه، فلا يتعرض له بشيء، ولا بغدر بما جعل اللَّه في قلوبهم من تعظيم تلك الأمور، ولا يبعد أن يكون أصل ذلك مشروعًا لهم من دين إبراهيم وإسماعيل، كالحج والعمرة وغيرهما مما كان عندهم من شرائعهما. وهذه الأمور من الزمان: الأشهر الحرم. ومن المكان: حرم مكة. ومن الأموال: الهدى والقلائد. ويشهد لما ذكرناه قوله تعالى: ﴿ يَسْتُلُونَكَ عَنِ الشَّهُرِ ٱلْحَرَامِرِ قِتَالِ فِيهُ قُلُ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾ (١) وقوله تعالى: ﴿ مِنْهَاۤ أَرْبَعَـُهُ حُرُمٌ ﴾ ثـم قـال: ﴿ ذَالِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقِيِّمُ ﴾ وله تعالى في الحرم: ﴿ وَمَن دَخَلَةً كَانَ مَامِئًا ﴾ (٣) وقوله: ﴿ أُولَمْ يَرَوْا أَنَا جَعَلْنَا حَكَرَمًا ءَامِنَا وَيُنَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمٌّ ﴾ (*) وقـــولـــه : ﴿ وَاذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ (٥) ، وقــوك تــعــالــي: ﴿جَعَلَ اللَّهُ ٱلكَّعْبَـٰةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَـٰرَامَ قِينُمَا لِلنَّاسِ﴾ (٦) ومعنى كون هذه الأمور قيامًا للناس؛ أي: تقوم بها أحوالهم، وتنتظم بها مصالحهم من أمر أديانهم ومعايشهم. هذا معنى ما قاله المفسرون. فلما جاء الإسلام لم يزد تلك الأمور إلا تعظيمًا وتشريفًا، غير أنه لما حد الحدود، وشرع الشرائع ونصب العقوبات والزواجر؛ اتفقت كلمة المسلمين، والتزمت شرائع الدين، فأمن الناس على دمائهم ونفوسهم وأموالهم، فامتنع أهل الظلم من ظلمهم، وكف أهل البغي عن بغيهم، واستوى في الحق القوي والضعيف، والمشروف والشريف. فمن صدر عنه بغي أو عدوان قمعته كلمة الإسلام، وأقيمت عليه الأحكام، فحينئذ لا يعيده

(٢) التوبة: الآية (٣٦).

⁽١) البقرة: الآية (٢١٧).

⁽٤) العنكبوت: الآية (٦٧).

⁽٣) آل عمران: الآية (٩٧).

⁽٦) المائدة: الآية (٩٧).

⁽٥) البقرة: الآية (١٢٥).

شيء من تلك المحرمات، ولا يحول بينه وبين حكم الله تعالى أحد من المخلوقات. فالحمد لله الذي هدانا لهذا الدين القويم، والمنهج المستقيم. وهو المسؤول بأن ينعم علينا بالدوام والتمام، ويحشرنا في زمرة واسطة النظام محمد عليه الصلاة والسلام»(١).

*عن ابن عباس قال: (نسخت آیتان من سورة المائدة آیة الهدي والقلائد، والآیة الأخرى: ﴿ فَاحْکُم بَیْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمٌ ﴾ (٢) قال: كان رسول الله ﷺ في ذلك مخيرا، إن شاء حكم بينهم، وإن شاء ردهم إلى حكم غيره حتى نزلت: ﴿ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ (٢) (١).

★ فوائد الحديث:

قال أبو بكر الجصاص: «يريدبه. . . ونسخ القلائد التي كانوا يقلدون بها أنفسهم وبهائمهم من لحاء شجر الحرم ليأمنوا به ، ولا يجوز أن يريد نسخ قلائد الهدي ؛ لأن ذلك حكم ثابت بالنقل المتواتر عن النبي فله والصحابة والتابعين بعدهم . وروى مالك بن مغول عن عطاء في قوله تعالى : ﴿وَلَا ٱلْفَلَيْدَ ﴾ قال : كانوا يقلدون لحاء شجر الحرم يأمنون به إذا خرجوا فنزلت : ﴿لَا يُحِلُّوا شَعَنَيْرَ ٱللَّهِ ﴾ . قال أبو بكر : يجوز أن يكون حظر الله انتهاك حرمة من يفعل ذلك على ما كان عليه أهل الجاهلية لأن الناس كانوا مقرين بعد مبعث النبي فله على ما كانوا عليه من الأمور التي لا يحظرها العقل إلى أن نسخ الله منها ما شاء ، فنهي الله عن استحلال حرمة من تقلد بلحاء شجر الحرم ، ثم نسخ ذلك من قبل أن الله قد أمن المسلمين حيث كانوا بالإسلام ، وأما المشركون فقد أمر الله بقتلهم حتى يسلموا بقوله تعالى : كانوا الثيركين حَيْثُ وَبَدَئُمُومٌ ﴾ (٥) فصار حظر قتل المشرك الذي تقلد بلحاء شجر الحرم منسوخًا ، والمسلمون قد استغنوا عن ذلك ، فلم يبق له حكم وبقي حكم الحرم منسوخًا ، والمسلمون قد استغنوا عن ذلك ، فلم يبق له حكم وبقي حكم الحرم منسوخًا ، والمسلمون قد استغنوا عن ذلك ، فلم يبق له حكم وبقي حكم الحرم منسوخًا ، والمسلمون قد استغنوا عن ذلك ، فلم يبق له حكم وبقي حكم وبقي حكم

 ⁽١) المنهم (٥/ ٥٥-٤٦).
 (١) المائدة: الآية (٤٧).

⁽٣) المائدة: الآية (٨٨).

⁽٤) أخرجه: النحاس في ناسخه (٢/ ٢٩٤/ ٤٥٤)، والبيهقي (٨/ ٢٤٨–٢٤٩)، والطبراني (١١/ ٦٣–١٤٦/ ١١٠٥٤) واللفظ له، والحاكم (٢/ ٣١٢) وقال: «صبحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه اللهبي. وقال النحاس: وهذا إسناد مستقيم.

قلائد الهدى ثابتًا»(١).

والراجح في المراد بالقلائد أنها: «كل ما علق على أسنمة الهدايا علامة على أنها لله سبحانه من نعل أو غيره، وهي سنة إبراهيمية بقيت في الجاهلية وأقرها الإسلام في الحج»(٢).

قال القاسمي: «والمراد النهي عن التعرض لذوات القلائد من الهدي، وهي البدن، وعطفها على الهدي مع دخولها فيه لمزيد التوصية بها، لميزتها على ما عداها، إذ هي أشرف الهدي، كقوله: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكُنلَ﴾(٣) عطفًا على الملائكة كأنه قيل: والقلائد منه، خصوصًا، أو النهي عن التعرض لنفس القلائد، مبالغة في النهي عن التعرض لأصحابها، على معنى: لا تحلوا قلائدها فضلًا عن أن تحلوها، كما نهى عن إبداء الزينة بقوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴾(٤) مبالغة في النهى عن إبداء مواقعها. كذا لأبى السعود(٥).

* عن ابن عباس ظلم قال: «صلى رسول الله فل الظهر بذي الحليفة، ثم دعا بناقته فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن، وسلت الدم، وقلدها نعلين، ثم ركب راحلته فلما استوت به على البيداء أهل بالحج»(٢).

*غريب الحديث:

أشعرها: إشعار الهدي من الإعلام، وهو أن يضرب صفحة سنامها اليمنى بحديدة وهي مستقبلة القبلة، فيدميها ويلطخها بالدم ليعلم أنها هدي.

صفحة سنامها: جانبه والصفحة مؤنثة فقوله: (الأيمن) بلفظ التذكير يتأول على أنه وصف بمعنى الصفحة لا للفظها، ويكون المراد بالصفحة الجانب فكأنه قال: جانب سنامها الأيمن.

سلت الدم: أي: أماطه، وأصل السلت: القطع.

(٣) البقرة: الآية (٩٨).

⁽٢) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٣٦).

⁽١) أحكام القرآن (٢/ ٣٠١).

⁽٤) النور: الآية (٣١).

⁽٥) محاسن التأويل (٦/ ١٥-١٦).

⁽٦) أخرجه: أحمد (١/ ٢١٦)، ومسلم (٢/ ١٢٤٣/٩١٢)، وأبو داود (٢/ ٣٦٣–٣٦٣/ ١٧٥٢)، والترمذي (٣/ أخرجه: أحمد (١/ ٢١٥٩)، والترمذي (٣/ (٢٠٩٤) والنسائي (٥/ ١٨٥٥/ ٢٧٧٢)، وابن ماجه (٢/ ٢٠٩٤/ ٣٠٩٧).

الآية (٢)

قلدها: تقليد البدنة أن يعلق في عنقها شيء ليعلم أنها هدى.

استوت على البيداء: أي: علت فوق البيداء.

⋆ فوائد الحديث:

مشروعية الإشعار والرد على من أنكره:

قال النووي: «في هذا الحديث استحباب الإشعار والتقليد في الهدايا من الإبل، وبهذا قال جماهير العلماء من السلف والخلف، وقال أبو حنيفة: الإشعار بدعة؛ لأنه مثلة، وهذا يخالف الأحاديث الصحيحة المشهورة في الإشعار، وأما قوله: أنه مثلة فليس كذلك، بل هذا كالفصد والحجامة والختان والكي والوسم»(۱).

قال الحافظ: «وفائدته: الإعلام بأنها صارت هديا ليتبعها من يحتاج إلى ذلك، وحتى لو اختلطت بغيرها تميزت، أو ضلت عرفت، أو عطبت عرفها المساكين بالعلامة فأكلوها مع ما في ذلك من تعظيم شعار الشرع وحث الغير عليه»(٢).

وفي الرد على من نهى عن الإشعار معللًا إياه بأنه مثلة يقول ابن القيم: «ولعمر الله إن هذه السنة خلاف الأصول الباطلة، وما ضرها ذلك شيئا، والمثلة المحرمة هي العدوان الذي لا يكون عقوبة ولا تعظيمًا لشعائر الله، فأما شق صفحة سنام البعير المستحب أو الواجب ذبحه ليسيل دمه قليلًا فيظهر شعار الإسلام، وإقامة هذه السنة التي هي من أحب الأشياء إلى الله فعلى وفق الأصول، وأي كتاب أو سنة حرم ذلك حتى يكون خلافًا للأصول؟ وقياس الإشعار على المثلة المحرمة من أفسد قياس على وجه الأرض فإنه قياس ما يحبه الله ويرضاه على ما يبغضه ويسخطه وينهى عنه، ولو لم يكن في حكمة الإشعار إلا تعظيم شعائر الله وإظهارها وعلم الناس بأن هذه قرابين الله في تساق إلى بيته تذبح له، ويتقرب بها إليه عند بيته كما يتقرب إليه بالصلاة إلى بيته، عكس ما عليه أعداؤه المشركون الذين يذبحون لأربابهم ويصلون لها، فشرع لأوليائه وأهل توحيده أن يكون نسكهم وصلاتهم لله وحده، وأن يظهروا شعائر توحيده غاية الإظهار ليعلوا دينه على كل دين، فهذه هي الأصول الصحيحة التي جاءت السنة بالإشعار على وفقها، ولله الحمد» "".

⁽۱) النووي (۸/ ۱۸۳). (۲) الفتح (۳/ ۱۹۳).

⁽٣) إعلام الموقعين (٢/ ٣٥٤).

قال الحافظ: «وقد كثر تشنيع المتقدمين على أبي حنيفة في إطلاقه كراهة الإشعار، وانتصر له الطحاوي في المعاني فقال: لم يكره أبو حنيفة أصل الإشعار، وإنما كره ما يفعل على وجه يخاف منه هلاك البدن كسراية الجرح، لاسيما مع الطعن بالشفرة، فأراد سد الباب عن العامة لأنهم لا يراعون الحد في ذلك، وأما من كان عارفا بالسنة في ذلك فلا. وفي هذا تعقب على الخطابي حيث قال: لا أعلم أحدًا كره الإشعار إلا أبا حنيفة، وخالفه صاحباه فقالا بقول الجماعة انتهى. وروي عن إبراهيم النخعي أيضًا أنه كره الإشعار، ذكر ذلك الترمذي قال: سمعت أبا السائب يقول: كنا عند وكيع فقال له رجل: روي عن إبراهيم النخعي أنه قال: الإشعار مثلة فقال له وكيع: أقول لك أشعر رسول الله على وتقول قال إبراهيم؟ ما أحقك بأن تحبس. انتهى. وفيه تعقب على ابن حزم في زعمه أنه ليس لأبي حنيفة في ذلك سلف، وقد بالغ ابن حزم في هذا الموضع، ويتعين الرجوع إلى ما قال الطحاوي، فإنه أعلم من غيره بأقوال أصحابه»(۱).

البهائم التي تشعر:

قال الحافظ: «اتفق من قال بالإشعار بإلحاق البقر في ذلك بالإبل، إلا سعيد بن جبير. واتفقوا على أن الغنم لا تشعر لضعفها، ولكون صوفها أو شعرها يستر موضع الإشعار، وأما على ما نقل عن مالك فلكونها ليست ذات أسنمة، والله أعلم»(٢).

في أي مكان يكون الإشعار:

قال النووي: «وأما محل الإشعار فمذهبنا ومذهب جماهير العلماء من السلف والخلف أنه يستحب الإشعار في صفحة السنام اليمنى وقال مالك: في اليسرى. وهذا الحديث يرد عليه»(٢٠).

قال أبو عمر بعد سوقه لحديث الباب: «هذا هو المعروف المحفوظ في حديث ابن عباس هذا أن رسول الله على أشعر بدنته من شقها الأيمن، ورأيت في كتاب ابن علية عن أبيه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي حسان الأعرج عن ابن عباس

 ⁽۱) الفتح (۳/ ۱۹۶–۱۹۶).
 (۲) الفتح (۳/ ۱۹۶).

⁽٣) شرح مسلم (٨/ ١٨٦).

أن رسول الله على أشعر بدنة من الجانب الأيسر ثم سلت الدم عنها وقلدها نعلين. وهذا عندي منكر في حديث ابن عباس هذا، والمعروف فيه ما ذكره أبو داود: الجانب الأيمن، لا يصح في حديث ابن عباس غير ذلك، إلا أن عبد الله بن عمر كان يشعر بدنته من الجانب الأيسر، هكذا روى مالك وأيوب وعبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، وهو قول مالك وأبي يوسف ومحمد وجماعة، وهو المعروف عن عطاء، وقد روى معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أنه كان يشعر في الشق الأيمن حين يريد أن يحرم. وروى ابن علية عن أيوب عن نافع قال: كان ابن عمر يشعر من الجانب الأيمن، وهو أمر خفيف عند أهل العلم، لا يكرهون شيئًا من ذلك) (١).

قال الخطابي بعد حكايته مذهب ابن عمر: «ويشبه أن يكون هذا من المباح لأن المراد به التشهير والإعلام فبأيهما حصل هذا المعنى جاز، واللَّه أعلم (٢٠).

مشروعية تقليد الهدي وما هي البهائم التي تقلد:

قال الخطابي: «وفيه أيضًا من السنة التقليد وهو في الإبل كالإجماع من أهل العلم»(٣).

قال ابن قدامة: «ويسن تقليد الهدي، وهو أن يجعل في أعناقها النعال، وآذان القِرَب، وعُرَاها، أو عِلاقَةَ إِذَاوَةٍ. وسواء كانت إبلًا أو بقرًا أو غنمًا. وقال مالك وأبو حنيفة: لا يسن تقليد الغنم؛ لأنه لو كان سنة لنقل كما نقل في الإبل. ولنا أن عائشة قالت: كنت أفتل القلائد للنبي الله ويقلد الغنم، ويقيم في أهله حلالًا. وفي لفظ: كنت أفتل القلائد النبي الله في أولانه هدي، فيسن تقليده لفظ: كنت أفتل قلائد الغنم للنبي الله في أرداه البخاري. ولأنه هدي، فيسن تقليده كالإبل، ولأنه إذا سن تقليد الإبل مع إمكان تعريفها بالإشعار، فالغنم أولى، وليس التساوي في النقل شرطًا لصحة الحديث، ولأنه كان يهدي الإبل أكثر، فكثر نقله التساوي في النقل شرطًا لصحة الحديث، ولأنه كان يهدي الإبل أكثر، فكثر نقله النساوي في النقل شرطًا لصحة الحديث، ولأنه كان يهدي الإبل أكثر، فكثر نقله التساوي في النقل شرطًا لصحة الحديث، ولأنه كان يهدي الإبل أكثر،

قال النووي: «وأما تقليد الغنم فهو مذهبنا ومذهب العلماء كافة من السلف

⁽٢) معالم السنن (٦/ ١٣٢).

⁽١) التمهيد: فتح البر (٩/ ٩٧).

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) الحديث أخرجه أحمد (٦/ ١٩١)، والبخاري (٣/ ٦٩٨/٣)، ومسلم (٢/ ٩٥٨/ ١٣٢١)، وأبو داود (٢/ ١٧٥٨/ ١٩٠٩)، وأبو داود (٢/ ١٧٥٨/ ١٩٠٩)، وأبن ماجه (١٧٥٨/ ١٩٠٩)، والترمذي (٣/ ٢٧٨٨/ ١٩٠٩)، وقال: حسن صحيح، والنسائي (٥/ ١٧٥٤/ ٢٧٨٨)، وابن ماجه (٢/ ٢٠٩٤/ ١٩٠٩).

ع ع المائدة

والخلف إلا مالكًا؛ فإنه لا يقول بتقليدها. قال القاضي عياض: ولعله لم يبلغه الحديث الثابت في ذلك، قلت: قد جاءت أحاديث كثيرة صحيحة بالتقليد فهي حجة صريحة في الرد على من خالفها»(١).

قال الحافظ: «ولم نجد لهم حجة إلا قول بعضهم: إنها تضعف عن التقليد، وهي حجة ضعيفة؛ لأن المقصود من التقليد العلامة، وقد اتفقوا على أنها لا تشعر لأنها تضعف عنه فتقلد بما لا يضعفها، والحنفية في الأصل يقولون: ليست الغنم من الهدي، فالحديث حجة عليهم من جهة أخرى. وقال ابن عبد البر: احتج من لم ير بإهداء الغنم بأنه على حج مرة واحدة ولم يهد فيها غنما انتهى. وما أدري ما وجه الحجة منه؛ لأن حديث الباب دال على أنه أرسل بها وأقام، وكان ذلك قبل حجته قطعا، فلا تعارض بين الفعل والترك؛ لأن مجرد الترك لا يدل على نسخ الجواز، ثم من الذي صرح من الصحابة بأنه لم يكن في هداياه في حجته غنم حتى يسوغ الاحتجاج بذلك»(٢).

مماذا يكون التقليد؟

قال الحافظ: «فيه إشارة إلى من اشترط نعلين وهو قول الثوري، وقال غيره: تجزئ الواحدة. وقال آخرون: لا تتعين النعل بل كل ما قام مقامها أجزأ حتى أذن الإداوة. ثم قيل: الحكمة في تقليد النعل أن فيه إشارة إلى السفر والجد فيه، فعلى هذا يتعين، والله أعلم»(٣).

قال النووي: «وفي هذا الحديث: استحباب تقليد الإبل بنعلين وهو مذهبنا ومذهبنا ومذهب العلماء كافة، فإن قلدها بغير ذلك من جلود أو خيوط مفتولة ونحوها فلا بأس»(1).

قلت: ويشهد لهذا حديث أم المؤمنين و الله قالت: فتلت قلائدها من عِهْنِ كان عندى (٥٠).

شرح مسلم (۸/ ۱۸٦).
 شرح مسلم (۸/ ۱۸۹).

⁽٣) الفتح (٣/ ٧٠٠). (٤) شرح مسلم (٨/ ١٨٦).

⁽٥) أخرجه: البخاري (٣/ ٦٩٩/ ١٧٠٥)، ومسلم (٢/ ٩٥٨/ ١٣٢١/ ٣٦٤)، وأبو داود (٢/ ٣٦٦/ ١٧٥٩) والنسائي (٥/ ١٨٧ - ١٨٨/ ٢٧٧٩).

قال الحافظ: «فيه رد على من كره القلائد من الأوبار واختار أن تكون من نبات الأرض وهو منقول عن ربيعة ومالك، وقال ابن التين: لعله أراد أنه الأولى مع القول بجواز كونها من الصوف»(١٠).

متى يقلد الهدي؟

قال العيني: (فيه تقليد الهدي وإشعاره قبل الإحرام)(٢).

* * *

⁽١) الفتح (٣/ ١٩٩).

⁽٢) عمدة القاري (٧/ ٣٠٤).

____ الاعالىدة المائدة

قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَأَصْطَادُوا ﴾ (١)

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن العربي: «كان سبحانه حرم الصيد في حال الإحرام بقوله تعالى: ﴿غَيْرَ عُلِلَ السّبَدِ ﴾ ثم أباحه بعد الإحلال، وهو زيادة بيان؛ لأن ربطه التحريم بالإحرام يدل على أنه إذا زال الإحرام زال التحريم، ولكن يجوز أن يبقى التحريم لعلة أخرى غير الإحرام؛ فبين الله سبحانه عدم العلة بما صرح به من الإباحة؛ فكان نصا في موضع الاستثناء، وهو محمول على الإباحة اتفاقا»(٢).

قال ابن كثير: "وهذا أمر بعد الحظر، والصحيح الذي يثبت على السَّبْر: أنه يرد الحكم إلى ما كان عليه قبل النهي، فإن كان واجبًا رده واجبًا، وإن كان مستحبًا فمستحب، أو مباحًا فمباح. ومن قال: إنه على الوجوب، ينتقض عليه بآيات كثيرة، ومن قال: إنه للإباحة، يرد عليه آيات أخر، والذي ينتظم الأدلة كلها هذا الذي ذكرناه، كما اختاره بعض علماء الأصول، واللَّه أعلم»(٣).

قال ابن عطية: «واختلف العلماء في صيغة (افعل) إذا وردت ولم يقترن بها بيان واضح في أحد المحتملات، فقال الفقهاء: هي على الوجوب حتى يدل الدليل على غير ذلك، وقال المتكلمون: هي على الوقف حتى تطلق القرينة ولن يعرى أمر من قرينة، وقال قوم: هي على الإباحة حتى يدل الدليل، وقال قوم: هي على الندب حتى يدل الدليل، وقول الفقهاء أحوطها، وقول المتكلمين أقيسها، وغير ذلك ضعيف. ولفظة (افعل) قد تجيء للوجوب كقوله: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّلَوْةَ ﴾ (١٠)، وقد تجيء للندب كقوله: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّلَوْةَ ﴾ (١٠)، وقد تجيء للندب كقوله: ﴿وَأَنْكُوا النَّهُ اللَّهُ اللَّهُ أَنْ لَابتغاء من فضل اللّه أن

(٢) أحكام القرآن (٢/ ٥٣٦).

⁽١) الآية (٢).

 ⁽٣) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٩).
 (٤) البقرة: الآية (٤٣).

⁽٥) الحج: الآية (٧٧). (٦) الجمعة: الآية (١٠).

يكون ندبًا، وقد تجيء للوعيد كقوله: ﴿ أَعْمَلُواْ مَا شِنْتُمْ ﴾ (١)، وقد تجيء للتعجيز كقوله: ﴿ كُونُواْ حِبَارَةً ﴾ (١) .

والصحيح: أنه يدل على الوجوب إلا إذا وجدت قرينة تصرفه إلى الندب، ودلائله معروفة مشهورة كما سيأتي بيانه في سورة الأنفال -إن شاء الله تعالى - عند قوله تعالى: ﴿ يَكَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا السَّتَجِيبُوا بِللَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُعْيِيكُمُ وَاعْلَمُوا أَنَ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِ، وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُعْمُونَ ﴾ (١٠).

* * *

⁽١) فصلت: الآية (٤٠).

⁽٢) الإسراء: الآية (٥٠).(٤) الأنفال: الآية (٢٤).

⁽٣) المحرر الوجيز (٢/ ١٤٨).

قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ الْمَسْجِدِ الْمُسْجِدِ الْمُسْجِدِ الْمُسْجِدِ الْمُسْجِدِ الْمُسْجِدِ الْمُسْجِدِ الْمُسْجِدِ الْمُسْجِدِ الْمُسْجِدِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّ

*غريبالآية:

لا يجرمنكم: لا يكسبنكم بغض قوم على الاعتداء. والجرم: القطع والكسب.

شنآن: الشنآن: البغض.

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال الشنقيطي: «وقد ذكر اللَّه تعالى في هذه الآية أنهم صدوهم عن المسجد الحرام بالفعل على قراءة الجمهور ﴿أَن صَدُّوكُمْ ﴾ بفتح الهمزة؛ لأن معناها: لأجل أن صدوكم، ولم يبين هنا حكمة هذا الصد، ولم يذكر أنهم صدوا معهم الهدي معكوفًا أن يبلغ محله، وذكر في سورة الفتح أنهم صدوا معهم الهدي، وأن الحكمة في ذلك المحافظة على المؤمنين والمؤمنات، الذين لم يتميزوا عن الكفار في ذلك الوقت بقوله: ﴿ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَادِ وَالْمُدَى مَعَكُوفًا أَن يَلُغُ عَلَمُ وَلَوْلا رِجَالُ مُوْمِنُونَ وَنِسَآهُ مُوْمِنتُ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَنُوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِنْهُم مَعَرَّةً بِغَيْرِ عَلَيْ اللَّهُ في رَحْمَتِهِ مَن يَشَآهُ لَوْ تَنزَيّلُوا لَعَذَبْنَا اللّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابًا وَلَيْكَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابًا اللّذِينَ لَم عَنْهُمْ عَذَابًا اللّذِينَ اللّذِينَ اللّهُ فَي رَحْمَتِهِ مَن يَشَاهُ لَوْ تَنزَيّلُوا لَعَذَبْنَا اللّذِينَ كَمَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابًا اللّذِينَ عَلَيْهُمْ عَنْهُمْ عَلَيْهُمْ عَذَابًا اللّذِينَ عَلَيْمُ وَاللّهُمْ عَنْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَوْهُمْ اللّهُ فَي رَحْمَتِهِ مَن يَشَاهُ لَوْ تَنزَيّلُوا لَعَذَبْنَا اللّذِينَ كَمُ مُوا مِنْهُمْ عَلَامًا عَنْ اللّهُ عَلَيْهُمْ عَنْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَالًا اللّهُ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَوْهُمْ مُ فَيْسَامُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْمُ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَنْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُمْ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْهُمْ عَلَالْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ ا

قال ابن كثير: «من القراء من قرأ: ﴿أَن صَدُّوكُمْ ﴾ بفتح الألف من (أن) ومعناها ظاهر ؛ أي: لا يحملنكم بغض قوم قد كانوا صدوكم عن الوصول إلى المسجد الحرام، وذلك عام الحديبية، على أن تعتدوا حكم اللَّه فيهم، فتقتصوا منهم ظلمًا وعدوانًا ؛ بل احكموا بما أمركم اللَّه به من العدل في كل أحد. وهذه الآية كما

⁽١) الآية (٢). (٢) الفتح: الآية (٢٥).

⁽٣) أضواء البيان (١/ ٣٢٨).

الآية (٢)

سيأتي من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِنَكُمْ شَنَانُ قَوْمٍ عَلَى آلًا تَعْدِلُواً أَعْدِلُواْ هُوَ آقَرَبُ لِلتَّقَوَىٰ ﴿ الْعَدِلُ الْعَدِلُ الْعَدِلُ وَاجِبِ على للتَّقَوَىٰ ﴾ (١) أي: لا يحملنكم بغض أقوام على ترك العدل، فإن العدل واجب على كل أحد، في كل أحد في كل حال. وقال بعض السلف: ما عاملت من عصى الله فيك بمثل أن تطيع اللَّه فيه، والعدل به قامت السموات والأرض (٢).

قال أبو حيان: «وقرأ أبو عمرو وابن كثير: (إنْ صدوكم) بكسر الهمزة على أنها شرطية، ويؤيد قراءة ابن مسعود: (إنْ صدوكم)، وأنكر ابن جرير والنحاس وغيرهما قراءة كسر إن، وقالوا: إنما صد المشركون الرسول والمؤمنين عام الحديبية، والآية نزلت عام الفتح سنة ثمان، والحديبية سنة ست، فالصد قبل نزول الآية، والكسر يقتضي أن يكون بعد، ولأنّ مكة كانت عام الفتح في أيدي المسلمين، فكيف يصدون عنها وهي في أيديهم؟ وهذا الإنكار منهم لهذه القراءة صعب جدًا، فإنها قراءة متواترة، إذ هي في السبعة، والمعنى معها صحيح، والتقدير: إن وقع صدّ في المستقبل مثل ذلك الصد الذي كان زمن الحديبية، وهذا النهي تشريع في المستقبل. وليس نزول هذه الآية عام الفتح مجمعًا عليه، بل ذكر اليزيدي أنها نزلت قبل أن يصدّوهم، فعلى هذا القول يكون الشرط واضحًا»(").

قال ابن العربي: «فلا ينبغي لمسلم أن يحمله بغض آخر على الاعتداء عليه إن كان ظالما، فالعقاب معلوم على قدر الظلم، ولا سبيل إلى الاعتداء عليه»(٤٠).

قال القاسمي: «دلت الآية على أن المضارة ممنوعة ومثله قوله -عليه الصلاة والسلام-: «أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك»(٥) ذكره بعض الزيدية»(٢).

قال السيوطي: « وفي الآية النهي عن الاعتداء، وأنه لا يؤاخذ أحد بذنب أحداد).

قال الشنقيطي: «وهذا دليل واضح على كمال دين الإسلام، وحسن ما يدعو إليه من مكارم الأخلاق، مبين أنه دين سماوي لا شك فيه»(٨).

(٦) محاسن التأويل (٨/ ٢١-٢٢).

⁽٢) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٩).

⁽١) المائدة: الآية (٨).

⁽٤) أحكام القرآن (٢/ ٥٣٧).

⁽T) البحر المحيط (T/ ٤٣٧).

⁽٥) أخرجه: أبو داود (٣/ ٢٠٥٨/ ٣٥٣٥)، والترمذي (٣/ ٢٦٤/ ١٢٦٤) وقال: «حسن غريب، والحاكم (٢/

٤٦) وصححه ووافقه الذهبي.

⁽٨) أضواء البيان (١/ ٣٢٨).

⁽٧) الإكليل (ص:١٠٧).

قول اللَّه تعالى: ﴿ وَتَعَاوَثُواْ عَلَى ٱلْبِرِ وَٱلنَّقْوَىٰ ۖ وَلَا نَعَاوَثُواْ عَلَى ٱلْإِنْدِ وَٱلْمُدُوَنِ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ (١)

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن القيم: «اشتملت هذه الآية على جميع مصالح العباد في معاشهم ومعادهم فيما بينهم في بعضهم بعضًا ، وفيما بينهم وبين ربهم ، فإن كل عبد لا ينفك عن هاتين الحالتين، وهذين الواجبين، واجب بينه وبين الله، وواجب بينه وبين الخلق، فأما ما بينه وبين الخلق من المعاشرة والمعاونة والصحبة، فالواجب عليه فيها أن يكون اجتماعه بهم تعاونا على مرضاة الله وطاعته، التي هي غاية سعادة العبد وفلاحه، ولا سعادة له إلا بها، وهي البر والتقوى اللذان هما جماع الدين كله، وإذا أفرد كل واحد من الاسمين دخل فيه المسمى الآخر، إما تضمنا، وإما لزوما، ودخوله فيه تضمنا أظهر لأن البرجزء مسمى التقوى، وكذلك التقوى فإنه جزء مسمى البر، وكون أحدهما لا يدخل في الآخر عند الاقتران لا يدل على أنه لا يدخل فيه عند انفراد الآخر. ونظير هذا لفظ الإيمان والإسلام، والإيمان والعمل الصالح، والفقير والمسكين، والفسوق والعصيان، والمنكر والفاحشة، ونظائره كثيرة، وهذه قاعدة جليلة من أحاط بها زالت عنه إشكالات كثيرة أشكلت على طوائف كثيرة من الناس، ولنذكر من هذا مثالًا واحدًا يستدل به على غيره، وهو البر والتقوى، فإن حقيقة البرهو الكمال المطلوب من الشيء، والمنافع التي فيه والخير، كما يدل عليه اشتقاق هذه اللفظة وتصاريفها في الكلام، ومنه البر بالضم لمنافعه وخيره، بالإضافة إلى سائر الحبوب، ومنه رجل بار وبر، وكرام برره والأبرار، فالبر كلمة لجميع أنواع الخير والكمال المطلوب من العبد، وفي مقابلته الإثم، وفي حديث النواس بن سمعان رفي أن النبي على قال له: «جئت تسأل عن البر والإثم؟»، فالإثم كلمة جامعة للشرور والعيوب التي يذم العبد عليها، فيدخل

⁽١) الآية (٢).

في مسمى البر الإيمان وأجزاؤه الظاهرة والباطنة، ولا ريب أن التقوى جزء هذا المعنى، وأكثر ما يعبر عن بر القلب، وهو وجود طعم الإيمان فيه وحلاوته، وما يلزم ذلك من طمأنينته، وسلامته وانشراحه، وقوته وفرحه بالإيمان، فإن للإيمان فرحة وحلاوة ولذة في القلب، فمن لم يجدها فهو فاقد للإيمان أو ناقصه، وهو من القسم الذين قال اللَّه عَلَى فيهم: ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۚ قُل لَّمْ تُوْمِنُواْ وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ (١) فهؤلاء على أصح القولين مسلمون غير منافقين، وليسوا بمؤمنين، إذلم يدخل الإيمان في قلوبهم، فيباشرها حقيقة، وقد جمع الله تعالى خصال البر في قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ مَامَنَ بِاللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَٱلْمَلَهِكَةِ وَٱلْكِئْبِ وَالنَّبِيْتَنَ وَمَانَ ٱلْمَالَ عَلَىٰ مُجْبِهِ ذَوِى ٱلْشُرْبَكِ وَالْيَتَنَيْنِ وَالْمَسَكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآبِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَصَّامَ الصَّلَوَةَ وَءَاتَى الزَّكَوَةَ وَالْمُوفُوبُ بِمَهْ دِهِمْ إِذَا عَنهَدُوا وَالصَّدِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَالفَّرَآءِ وَجِينَ الْبَأْسِ أَوْلَتِهِكَ ٱلَّذِينَ مَسَدَقُوٓا وَأُولَتِهِكَ مُمُ ٱلْمُنَّقُونَ ﴾ (٢) فأخبر سبحانه أن البر هو الإيمان باللَّه وبملائكته، وكتبه ورسله واليوم الآخر، وهذه هي أصول الإيمان الخمس التي لا قوام للإيمان إلا بها، وأنها الشرائع الظاهرة من إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، والنفقات الواجبة، وأنها الأعمال القلبية التي هي حقائقه من الصبر، والوفاء بالعهد، فتناولت هذه الخصال جميع أقسام الدين حقائقه وشرائعه، والأعمال المتعلقة بالجوارح والقلب، وأصول الإيمان الخمس، ثم أخبر سبحانه عن هذه أنها هي خصال التقوي بعينها فقال: ﴿ أُولَتِهِكَ الَّذِينَ مَمَدَقُوا ۗ وَأُولَتِكَ هُمُ ٱلمُنَّقُونَ ﴾ وأما التقوى فحقيقتها العمل بطاعة اللَّه إيمانًا واحتسابًا، أمرًا ونهيًا، فيفعل ما أمر اللَّه به إيمانًا بالأمر، وتصديقًا بوعده، ويترك ما نهى اللَّه عنه إيمانًا بالنهى وخوفًا من وعيده، كما قال طلق بن حبيب: إذا وقعت الفتنة فأطفئوها بالتقوى، قالوا: وما التقوى؟ قال: أن تعمل بطاعة اللَّه على نور من اللَّه، ترجوا ثواب اللَّه، وأن تترك معصية اللَّه على نور من اللَّه، تخاف عقاب اللَّه، وهذا أحسن ما قيل في حد التقوى، فإن كل عمل لابد له من مبدإ وغاية، فلا يكون العمل طاعة وقربة حتى يكون مصدره عن الإيمان، فيكون الباعث عليه هو الإيمان المحض لا العادة، ولا الهوى، ولا طلب المحمدة

⁽١) الحجرات: الآية (١٤).

والجاه، وغير ذلك؛ بل لابدأن يكون مبدؤه محض الإيمان، وغايته ثواب الله تعالى، وابتغاء مرضاته، وهو الاحتساب. . فقوله: «على نور من الله» إشارة إلى الأصل الأول وهو الإيمان الذي هو مصدر العمل والسبب الباعث عليه، وقوله: «ترجو ثواب الله» إشارة أن الأصل الثاني وهو الاحتساب، وهو الغاية التي لأجلها يوقع العمل، ولها يقصد به، ولا ريب أن هذا اسم لجميع أصول الإيمان وفروعه، وأن البر داخل في هذا المسمى، وأما عند اقتران أحدهما بالآخر كقوله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى ٱلَّذِ وَٱلنَّقُوكَ ﴾ فالفرق بينهما فرق بين السبب المقصود لغيره، والغاية المقصودة لنفسها، فإن البر مطلوب لذاته، إذ هو كمال العبد وصلاحه الذي لا صلاح له بدونه كما تقدم، وأما التقوى فهي الطريق الموصل إلى البر، والوسيلة إليه، ولفظها يدل على هذا، فإنها فعلى من وقى يقى، وكان أصلها وقُوى، فقلبوا الواوتاء كما قالوا تراث من الوراثة، وتجاه من الوجه، وتخمة من الوخمة ونظائرها ، فلفظها دال على أنها من الوقاية ، فإن المتقى قد جعل بينه وبين النار وقاية، والوقاية من باب دفع الضر، فالتقوى والبر كالعافية والصحة، وهذا باب شريف ينتفع به انتفاعًا عظيمًا في فهم ألفاظ القرآن ودلالته، ومعرفة حدود ما أنزل الله على رسوله، فإنه هو العلم النافع، وقد ذم الله تعالى في كتابه من ليس له علم بحدود ما أنزل الله على رسوله، فإن عدم العلم بذلك مستلزم مفسدتين عظيمتين: إحداهما: أن يدخل في مسمى اللفظ ما ليس منه، فيحكم له بحكم المراد من اللفظ، فيسوى بين ما فرق الله بينهما. والثانية: أن يخرج من مسمى اللفظ بعض أفراده الداخلة تحته، فيسلب عنه حكمه، فيفرق بين ما جمع الله بينهما، والذكى الفطن يتفطن لأفراد هذه القاعدة وأمثالها، فيرى أن كثيرًا من الاختلاف أو أكثره إنما ينشأ من هذا الموضع، وتفصيل هذا لا يفي به كتاب ضخم.

ومن هذا: لفظ الخمر فإنه اسم شامل لكل مسكر، فلا يجوز إخراج بعض المسكرات منه، وينفى عنها حكمه، وكذلك لفظ الميسر، وإخراج بعض أنواع القمار منه، وكذلك لفظ النكاح وإدخال ما ليس بنكاح في مسماه، وكذلك لفظ الربا وإخراج بعض أنواعه منه، وإدخال ما ليس بربا فيه، وكذلك لفظ الظلم والعدل والمعروف والمنكر ونظائره أكثر من أن تحصى.

والمقصود من اجتماع الناس وتعاشرهم هو التعاون على البر والتقوى، فيعين

كل واحد صاحبه على ذلك علمًا وعملًا، فإن العبد وحده لا يستقل بعلم ذلك، ولا بالقدرة عليه، فاقتضت حكمة الرب سبحانه أن جعل النوع الإنساني قائما بعضه ببعضه، معينًا بعضه لبعضه، ثم قال تعالى: ﴿وَلاَ نُمَاوَقُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْمُدُونِ ﴾، والإثم والعدوان في جانب النهي نظير البر والتقوى في جانب الأمر، والفرق بين الإثم والعدوان كالفرق ما بين محرم الجنس ومحرم القدر.

فالإثم ما كان حراما لجنسه، والعدوان ما حرم لزيادة في قدر، وتعدي ما أباح الله منه، فالزنا وشرب الخمر والسرقة ونحوها إثم، ونكاح الخامسة واستيفاء المجنى عليه أكثر من حقه ونحوه عدوان.

قال محمد رشيد رضا: «أما الأمر بالتعاون على البر والتقوى فهو من أركان الهداية الاجتماعية في القرآن؛ لأنه يوجب على الناس إيجابًا دينيًا أن يعين بعضهم

⁽١) البقرة: الآية (٢٢٩). (٢) البقرة: الآية (١٨٧).

⁽٣) الرسالة التبوكية (ص: ٣٠-٥٨).

بعضا على كل عمل من أعمال البر التي تنفع الناس أفرادًا وأقوامًا، دينهم ودنياهم، وكل عمل من أعمال التقوى التي يدفعون بها المفاسد والمضار عن أنفسهم، فجمع بذلك بين التحلية والتخلية، ولكنه قدم التحلية بالبر، وأكد هذا الأمر بالنهي عن ضده، وهو التعاون على الإثم بالمعاصي وكل ما يعوق عن البر والخير، وعلى العدوان الذي يغري الناس بعضهم ببعض، ويجعلهم أعداء متباغضين يتربص بعضهم الدوائر ببعض.

كان المسلمون في الصدر الأول جماعة واحدة يتعاونون على البر والتقوى عن غير ارتباط بعهد ونظام بشري كما هو شأن الجمعيات اليوم، فإن عهد اللَّه وميثاقه كان مغنيا لهم عن غيره، وقد شهد اللَّه تعالى لهم بقوله: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱللَّهُ وَنَ بِاللَّهُ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُوَّمِنُونَ بِاللَّهِ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ﴿ اللَّهُ ﴿ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللِّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُولِ اللَّهُ اللللللْمُولِ اللْمُولِ الللللْمُ الللللْمُولَا الللْمُولِ الللْمُولِ الللْمُولَا

قال القاسمي: «قال بعض الزيدية: من ثمرات الآية: وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنه لا يجوز إعانة متعد ولا عاص فيدخل في ذلك تكثير سواد الظلمة بوجه من قول أو فعل»(٣).

قال السيوطي: «واستدل به المالكية على بطلان إجارة الإنسان نفسه لحمل خمر ونحوه، وبيع العنب لعاصره خمرا، و السلاح لمن يعصي به، وأشباه ذلك»(٤).

وقوله: ﴿ وَأَتَّقُواْ اللَّهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ ٱلْمِقَابِ ﴾:

يقول ابن جرير: «وهذا وعيد من اللَّه -جل ثناؤه-، وتهديد لمن اعتدى حده، وتجاوز أمره، يقول -عز ذكره-: ﴿وَالنَّقُوا اللَّهَ ﴾ يعني: واحذروا اللَّه -أيها المؤمنون- أن تلقوه في معادكم وقد اعتديتم حدَّه فيما حدَّ لكم، وخالفتم أمره فيما أمركم به، أو نهيه فيما نهاكم عنه، فتستوجبوا عقابه، وتستحقوا أليم عذابه. ثم وصف عقابه بالشدة فقال -عز ذكره-: إن اللَّه شديدٌ عقابه لمن عاقبه من خلقه؛ لأنها نار لا يطفأ حَرُّها، ولا يخمد جمرها، ولا يسكن لهبها، نعوذ باللَّه منها، ومن عمل بقرِّ ننا منها» (٥٠).

(١) آل عمران: الآية (١١٠).

⁽۲) تفسير المنار (٦/ ١٣١).

⁽٤) الإكليل (ص:١٠٧).

⁽٣) محاسن التأويل (٦/ ٢٤-٢٥).

⁽٥) جامع البيان (٦/ ٦٧).

وقال محمد رشيد رضا: ﴿ وَاتَّقُوا اللّهُ اللّهِ سَلِيدُ الْوَقَابِ ﴾ أي: اتقوا اللّه أيها المؤمنون بالسير على سننه التي بينها لكم في كتابه وفي نظام خلقه، لئلا تستحقوا عقابه الذي يصيب من أعرض عن هدايته، إن اللّه شديد العقاب لمن لم يتقه باتباع شرعه، ومراعاة سننه في خلقه، لا هوادة ولا محاباة في عقابه لأنه لم يأمر بشيء إلا وفعله نافع وتركه ضار، ولم ينه عن شيء إلا وفعله ضار وتركه نافع، وفي معنى المأمور به كل ما رغب فيه، وفي معنى المنهي عنه كل ما رغب عنه، فلهذا كان ترك هدايته مفضيا بطبعه إلى الحرمان من المنافع والوقوع في المضار التي منها فساد الفطرة وعمى البصيرة، وذلك إبسال للنفس يظهر أثره في الدنيا، وسوء عاقبته في الأخرة. وكذلك عدم مراعاة سنن اللّه تعالى في خلق الإنسان وسجاياه وتأثير عقائده وأخلاقه في أعماله، وسننه في ارتقاء الإنسان في أفراده وشعوبه، كل ذلك يوقع الإنسان في الغواية، وينتهي به شر عاقبة وغاية، وإنما يظلم الإنسان نفسه ولا عتب له إلا عليها، والعقاب هنا يشمل عقاب الدنيا والآخرة كما أشرنا إليه، وقد ورد في بعض الآيات التصريح بالجمع بينهما، وفي بعضها التصريح بأحدهما، كقوله في عذاب الأمم في الدنيا ﴿ وَكَذَاكُ أَنَدُ رَبِّكَ إِذَا أَنْذَا أَنْدَا الْشَرَىٰ وَهِى ظَالِمَةً إِنَ أَنْدَا اللّهُ مَنْ اللّه مَنْ الدنيا في الدنيا في الدنيا والآخرة كما أشرنا إليه، كقوله في عذاب الأمم في الدنيا ﴿ وَكَذَاكُ أَنْدُ رَبِّكَ إِذَا أَنْدَا أَنْدَا الشَرى وَهِى ظَالِمَةً إِنَّ أَنْدَا الشَرى وَهِى ظَالِمَةً إِنَّ أَنْدَا اللّه الله الله المناه المناه

ووضع اسم الجلالة المظهر في قوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ ٱلْمِقَابِ ﴿ وَالمقام مقام الإضمار - لما لذكر الاسم الكريم من الروعة والتأثير، وذلك أدعى إلى حصول المقصود من الوعظ والتذكير (٢٠).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في بيان حقيقة البر والإثم، وفضيلة التعاون على البر والتقوى

⁽١) مود: الآية (١٠٢).

⁽٢) تفسير المنار (٦/ ١٣٢).

فإنه من أحب الناس إلي أن أدنو منه. فقال لي: ادن يا وابصة، ادن يا وابصة. فدنوت حتى مست ركبتي ركبته، فقال: يا وابصة، أخبرك ما جئت تسألني عنه أو تسألني؟. فقلت: يا رسول الله فأخبرني. قال: جئت تسألني عن البر والإثم. قلت: نعم. فجمع أصابعه الثلاث، فجعل ينكت بها في صدري، ويقول: يا وابصة استفت نفسك، البر: ما اطمأن إليه القلب، واطمأنت إليه النفس، والإثم: ما حاك في القلب وتردد في الصدر، وإن أفتاك الناس وأفتوك»(١).

* عن النواس بن سمعان الأنصاري قال: سألت رسول الله على عن البر والإثم، فقال: «البر حسن الخلق، والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس»(٢).

* غريب الحديثين:

البر: يكون بمعنى الصلة وبمعنى اللطف والمبرة وحسن الصحبة والعشرة وبمعنى الطاعة وهذه الأمور هي مجامع حسن الخلق^(٣).

حسن الخلق: قال المناوي: «أي: التخلق مع الحق والخالق، والمراد هنا

⁽۱) أخرجه: أحمد (٤/ ٢٨٨)، والبخاري في التاريخ (١/ ١٤٤-١٥٥ تعالى)، والدارمي (٢/ ٢٤٥)، والطبراني (٢/ ٢٤٨/ ٢٩٠)، وأبو يعلى (٣/ ١٥٨٠ ١٥٨١ و ١٥٨١) كلهم من طريق حماد بن سلمة عن الزبير بن عبد السلام عن أيوب بن عبد الله بن مكرز عن وابصة به. قال الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢/ ٩٤): في إسناد هذا الحديث أمران يوجب لك منهما ضعفه: أحدهما: انقطاعه بين الزبير وأيوب، فإنه رواه عن قوم لم يسمعه منهم. والثاني: ضعف الزبير هذا. قال الدارقطني: روى أحاديث مناكير وضعفه ابن حبان أيضًا، لكنه سماه أيوب بن عبد السلام، فأخطأ في اسمه. قلت: وهم كَلَّلَهُ في ذلك: فإن ابن حبان أيضًا، لكنه سماه أيوب بن عبد السلام، فأخطأ في تعجيل المنفعة (١٣٥) ولم يورد ذلك: فإن ابن حبان. وأيوب بن عبد الله مقبول كما قال الحافظ في تعجيل المنفعة (١٣٥) ولم يورد وابصة أخرجه: أحمد (٤/ ٢٧٧)، والبزار (٣/٣/ ١٩٨١)، والطبراني (٢/ ١٤٨ - ١٤٨/ ٤٠٤) قال البزار: أبو عبد الله الأسدي لا نعلم أحدًا سماه، قال الهيثمي (١/ ١٧٥): لم أجد من ترجم له. وبالجملة فإسناده ضعيف لكن للحديث شواهد عديدة ذكرها الحافظ ابن رجب (٢/ ٩٥- ٩٦) من رواية أبي أمامة وأبي ثعلبة الخشني وواثلة بن الأسقع وأبي هريرة وبعضها صحيح. وأجودها حديث النواس بن سمعان الآتي. والحديث حسنه النووي في الأربعين ورياض الصالحين، والله أعلم.

⁽٢) أخرجه: أحمد (٤/ ١٨٢)، ومسلم (٤/ ١٩٨٠/ ٢٥٥٣)، والبخاري في الأدب المفرد (٣٠٢و٢٩٥)، والترمذي (٤/ ٢٨٥/ ٢٣٨٩) وقال: «حسن صحيح».

⁽٣) النووي (١٦/ ٩٠).

المعروف؛ وهو طلاقة الوجه وكف الأذى وبذل الندا، وأن يحب للناس ما يحب لنفسه، وهذا راجع لتفسير البعض له بأنه الإنصاف في المعاملة والرفق في المجادلة، والعدل في الأحكام، والإحسان في العسر واليسر ذلك من الخصال الحميدة»(١).

وقد عبَّر عن حسن الخلق بالبرِّ والتقوى، قال ابن ناصر السعدي تَظُلَّلُهُ: «البر هو اسم جامع لكل ما يحبه اللَّه ويرضاه من الأعمال الظاهرة والباطنة من حقوق اللَّه وحقوق الآدميين».

حاك: أي: تحرك فيه وتردد ولم ينشرح له الصدر وحصل في القلب منه الشك وخوف كونه ذنبًا(٢).

* فوائد الحديثين:

لما كان البر هو الخامس من أسباب الألفة؛ لأنه يوصل إلى القلوب ألطافًا ويُثنّيها محبة وانعطافًا، ندب الله تعالى إلى التعاون به وقرنه بالتقوى له فقال: ﴿ وَتَمَاوَثُوا عَلَى البِرِ وَالنَّقَوَى ﴾ لأن في التقوى رضا اللَّه تعالى وفي البر رضا الناس، ومن جمع بين رضا اللَّه ورضا الناس فقد تمّت سعادته وعمّت نعمته.

والبرّ نوعان: صلة ومعروف. فأما الصلة فهي التبرع ببذل المال في جهات محمودة لغير عوض مطلوب، وهذا يبعث عليه سماحة النفس وسخاؤها. ويمنع منه شحها وإباؤها. وقديمًا قيل في منثور الحكم: «الجود عن موجود» وقيل في المثل: «سؤدد بلا جود كملك بلا جنود». وقال بعض الفصحاء: «جود الرجل يحبّبه إلى أضداده، وبخله يبغضه إلى أولاده.

وأما النوع الثاني من البر فهو المعروف، ويتنوع أيضًا نوعين: قولًا وعملًا، فأما القول فهو طيب الكلام وحسن البشر والتودد بجميل القول وهذا يبعث عليه حسن الخلق ورقة الطبع ويجب أن يكون محدودًا كالسخاء فإنه إن أسرف فيه كان مَلِقًا مذمومًا، وإن توسّط واقتصد فيه كان معروفًا وبرًّا محمودًا، وقد قال بعض الشعراء:

⁽١) الفيض (٣/ ٢١٧-٢١٨).

⁽۲) النووي (۱٦/ ۹۰).

أَبُنيَّ إِن البِشْرَ شيءٌ هيّنُ وجهٌ طليقٌ وكلامٌ ليّنُ

وأما العمل فهو بذل الجاه والمساعدة بالنفس والمعونة في النائبة وهذا يبعث عليه حب الخير للناس وإيثار الصلاح لهم، وليس في هذه الأمور سرف، ولا لغايتها حدّ، بخلاف النوع الأول؛ لأنها وإن كثرت فهي أفعال خير تعود بنفعين: نفع على فاعلها في اكتساب الأجر وجميل الذكر، ونفع على المُعان بها في التخفيف عنه والمساعدة له وقد روى محمد بن المنكدر عن جابر أن النبي على قال: «كل معروف صدقة»(۱). وقال علي بن أبي طالب والله على المعروف كفر من كفره فقد يشكر الشاكر بأضعاف جحود الكافر». وقال الحطيئة:

من يفعلِ الخيرَ لا يعدم جَوَازِيَهُ لا يذهبُ العُرْفُ بين اللَّه والناسِ (٢).

قال ابن رجب الحنبلي: «فهذه الأحاديث اشتملت على تفسير البر و الإثم... فحديث النواس بن سمعان فسر النبي على فيه البر بحسن الخلق، وفسره في حديث وابصة وغيره بما اطمأنت إليه القلب والنفس. وإنما اختلف تفسيره للبر؛ لأن البر يطلق باعتبارين معينين: أحدهما: باعتبار معاملة الخلق بالإحسان إليهم، وربما يطلق باعتبارين معينين: أحدهما: باعتبار معاملة الخلق بالإحسان إليهم، وربما الخلق عمومًا .. وإذا قرن البر بالتقوى، كما في قوله على : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْبِرِ وَاللَّقُوعَى ﴾ فقد يكون المراد بالبر معاملة الخلق بالإحسان، وبالتقوى معاملة الحق والتقوى، فقد يكون المراد بالبر معاملة الخلق بالإحسان، وبالتقوى معاملة الحق المتناب المحرمات. والمعنى الثاني من معنى البر: أن يراد به فعل جميع الطاعات الظاهرة والباطنة، كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَ الْبِرَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَرِينَ وَالْمَسْكِينَ وَقِ الْوَالِي وَالْمَسْكِينَ وَالْمَسْكِينَ وَالْمَسْكِينَ وَالْمَسْكِينَ وَالْمَسْكِينَ وَالْمَالَ عَلَى وَالْمَسْكِينَ وَالْمَالَ عَلَى اللَّهُ وَمَعْنَ الْمُعْلَى وَالْمَالُونَ وَالْمَالَ عَلَى اللَّهُ وملائكته وكتبه بهذا المعنى يدخل فيه جميع الطاعات الباطنة كالإيمان باللّه وملائكته وكتبه بهذا المعنى يدخل فيه جميع الطاعات الباطنة كالإيمان باللّه وملائكته وكتبه

⁽۱) أخرجه: أحمد (۳/ ٣٤٤)، والبخاري (۱۰/ ٥٤٨/١٠)، والترمذي (۲/ ۳۰٦/ ۱۹۷۰)، وزاد أحمد والترمذي: «ومن المعروف أن تلقى أخاك بوجه طلق، وأن تفرغ من دلوك في إناء أخيك».

⁽٢) أدب الدنيا والدين للماوردي بتصرف يسير (ص: ١٧٨–١٩٧).

⁽٣) البقرة الآية ١٧٧.

ورسله، والطاعات الظاهرة كإنفاق الأموال فيما يحبه الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والوفاء بالعهد، والصبر على الأقدار كالمرض والفقر، وعلى الطاعات كالصبر عندلقاء العدو.

وقد يكون جواب النبي على في حديث النواس شاملا لهذه الخصال كلها؛ لأن حسن الخلق قد يراد به التخلق بأخلاق الشريعة، والتأدب بآداب الله التي أدب بها عباده في كتابه، كما قال تعالى لرسول الله على: ﴿وَإِنَّكَ لَكُن خُلُقٍ عَظِيرٍ﴾ (١)، وقالت عائشة على: كان خلقه القرآن؛ يعني: أنه يتأدب بآدابه، فيفعل أوامره ويتجنب نواهيه، فصار العمل بالقرآن له خلقًا كالجبلة والطبيعة لا يفارقه، وهذا أحسن الأخلاق وأشرفها وأجملها. وقد قيل: إن الدين كله خلق. وأما في حديث وابصة، فقال: «البر ما اطمأن إليه القلب واطمأنت إليه النفس»، وفي رواية: «ما انشرح إليه المصدر». وهذا يدل على أن الله فطر عباده على معرفة الحق، والسكون إليه وقبوله، وركز في الطباع محبة ذلك، والنفور عن ضده. . فدل حديث وابصة وما في معفاه غلى الرجوع إلى القلوب عند الاشتباه، فما إليه سكن القلب، وانشرح إليه الصدر، فهو البر والحلال، وما كان خلاف ذلك، فهو الإثم والحرام) (١٠).

قال الصنعاني: ﴿ويفهم منه أنه ينبغي ترك ما تردد في إباحته ، (٣).

قال ابن رجب: «إن ما حاك في صدر الإنسان فهو إثم، وإن أفتاه غيره بأنه ليس بإثم، فهذه مرتبة ثانية، وهو أن يكون الشيء مستنكرًا عند فاعله دون غيره، وقد جعله أيضًا إثما، وهذا إنما يكون إذا كان صاحبه ممن شرح صدره بالإيمان، وكان المفتي يفتي له بمجرد ظن أو ميل إلى هوى من غير دليل شرعي، فأما ما كان مع المفتي به دليل شرعي، فالواجب على المستفتي الرجوع إليه، وإن لم ينشرح له صدره، وهذا كالرخص الشرعية، مثل الفطر في السفر، والمرض، وقصر الصلاة في السفر، ونحو ذلك مما لا ينشرح به صدور كثير من الجهال، فهذا لا عبرة به.. وفي الجملة، فما ورد النص به، فليس للمؤمن إلا طاعة الله ورسوله، كما قال

⁽١) القلم الآية ٤.

⁽٢) جامع العلوم والحكم (٢/ ٩٧-١٠١) بتصرف.

⁽٣) سبل السلام (٤/ ٢٨١).

_ (۲۰)______ سورة المائدة

وأما ما ليس فيه نص من اللَّه ورسوله ولا عمن يقتدى بقوله من الصحابة وسلف الأمة، فإذا وقع في نفس المؤمن المطمئن قلبه بالإيمان، المنشرح صدره بنور المعرفة واليقين منه شيء، وحك في صدره لشبهة موجودة، ولم يجدمن يفتي فيه بالرخصة إلا من يخبر عن رأيه، وهو ممن لا يوثق بعلمه وبدينه؛ بل هو معروف باتباع الهوى، فهنا يرجع المؤمن إلى ما حك في صدره، وإن أفتاه هؤلاء المفتون»(٣).

قال ابن القيم كَثَلِلْهُ: «ومدار حسن الخلق مع الحق ومع الخلق: على حرفين، ذكرهما عبد القادر الكيلاني فقال: كن مع الحق بلا خلق، ومع الخلق بلا نفس.

فتأمل ما أجل هاتين الكلمتين مع اختصارهما، وما أجمعهما لقواعد السلوك، ولكل خلق جميل، وفساد الخُلُق إنما ينشأ من توسط الخَلْق بينك وبين الله تعالى، وتوسط النفس بينك وبين خلقه، فمتى عزلت الخلق حال كونك مع الله تعالى –وعزلت النفس – حال كونك مع الخلق –فقد فزت بكل ما أشار إليه القوم. وشمروا إليه، وحاموا حوله، والله المستعان»(2).

قال المناوي: «وظاهر الخبر أن مجرد خطور المعصية إثم لوجود الدلالة، ولا مخصص، وذا من جوامع الكلم لأن البر كلمة جامعة لكل خير، والإثم جامع للشر»(٥).

* عن عبد اللَّه بن مسعود قال: «الإثم حوَّاز القلوب»(٢).

⁽٢) النساء: الآية (٦٥).

⁽١) الأحزاب: الآية (٣٦).

⁽٤) مدارج السالكين (٢/ ٣٢٦–٣٢٧).

⁽٣) جامع العلوم والحكم (٢/ ١٠٢-١٠٣).

⁽٥) الفيض (٣/ ٢١٨).

⁽٦) أخرجه: البيهقي في الشعب (٥/ ٤٥٨/ ٧٢٧٧)، والطبراني (٩/ ١٤٩، ١٥٠/ ٨٧٨و ٥٥٨) قال الهيشمي في المجمع (١٧٦/١): قرواه الطبراني كله بأسانيد رجالها ثقات، وقال المنذري في الترغيب (٣/ ٣٦–٣٧): قرواته ثقات لا أعلم فيهم مجروحًا ولكن صوابه الوقف،، وصححه الحافظ ابن رجب في الجامع (٢/ ٩٦).

الآية (٢)

*غريب الحديث:

حواز: بتشديد الواو، من حاز يحوز؛ أي: يجمع القلوب ويغلب عليها، والمشهور بتشديد الزاي. والمراد: ما أثر في القلب ضيقًا وحرجًا ونفورًا وكراهة.

★ فوائد الحديث:

قال القرطبي: «يعني به: القلوب المنشرحة للإسلام، والمنورة بالعلم الذي قال فيه مالك: العلم نور يقذفه الله تعالى في القلب، وهذا الجواب لا يصلح لغليظ الطبع، قليل الفهم، فإذا سأل عن ذلك من قل فهمه فصلت له الأوامر والنواهي الشرعية»(١).

* عن أبي الدرداء عن النبي على قال: «من رد عن عرض أخيه رد الله عن وجهه الناريوم القيامة»(٢٠).

*غريب الحديث:

من ردّ عن عرض أخيه: أي: رد على من اغتابه وتكلم فيه بسوء ودافع عنه (٣). ردّ اللّه عن وجهه النار: أي: صرف اللّه عن وجه الرّادّ نار جهنم. قال المناوي: أي: ذاته، خصه لأن تعذيبه أنكى في الإيلام وأشد في الهوان(٤).

* فوائد الحديث:

قال الصنعاني: «فيه دليل على فضيلة الرد على من اغتاب أخاه عنده وهو واجب؛ لأنه من باب الإنكار للمنكر . . بل ورد في الحديث أن المستمع للغيبة أحد المغتابين، فمن حضر الغيبة وجب عليه أحد أمور: الرد عن عرض أخيه ولو بإخراج من اغتاب إلى حديث آخر، أو القيام عن موقف الغيبة، أو الإنكار بالقلب أو الكراهة للقول، وقد عد بعض العلماء السكوت كبيرة لورود هذا الوعيد ولدخوله في وعيد من لم يغير المنكر، ولأنه أحد المغتابين حكما وإن

⁽١) المفهم (٦/ ٢٣٥).

⁽٢) أخرجه: أحمد (٦/ ٤٥٠)، والترمذي (٤/ ٢٨٨/ ١٩٣١) واللفظ له، وقال: حديث حسن.

⁽٣) الفتح الرباني (١٩/ ٦٩).

⁽٤) التحفة (٦/ ٤٩).

_ (۲۲)______ سورة المائدة

لم يكن مغتابًا لغة وشرعًا ١١٠٠.

قال المناوي: «والعموم المستفاد من كلمة من مخصوص بغير كافر وغير فاسق متجاهر »(۲).

* عن ابن عمر قال: قال رسول الله على: «من أعان على خصومة بغير حق كان في سخط الله حتى ينزع»(٣).

*غريب الحديث:

حتى ينزع: أي: يترك وينتهي عن مخاصمته يقال: نزع عن الأمر نزوعًا إذا انتهى عنه (١٠).

* فوائد الحديث:

قال المناوي: «هذا وعيد شديد يفيد أن ذا كبيرة، ولذلك عده الذهبي من الكبائر»(٥).

* عن أنس بن مالك ﷺ: «انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا» فقال رجل: يا رسول اللّه أنصره إذا كان مظلومًا أفرأيت إذا كان ظالمًا كيف أنصره? قال: تحجزه أو تمنعه من الظلم، فإن ذلك نصره (٢٠٠).

*غريب الحديث:

انصر: من نصر ينصر نصرًا: إذا أعانه على عدوه وشدّ منه.

أفرأيت: أي: أخبرني. في هذه الصيغة مجازان، إطلاق الرؤية وإرادة الإخبار، والخبر وإرادة الأمر.

سبل السلام (٤/ ٣٨٠).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٢/ ٨١)، وأبو داود (٤/ ٢٣/ ٣٥٩٨)، وابن ماجه (٣/ ٧٧٨/ ٢٣٢٠)، والبيهقي (٦/ ٨٢) من طريق مطر الوراق عن نافع عنه به. ومطر صدوق كثير الخطأ، لكنه لم ينفرد به فقد تابعه: عطاء بن أبي مسلم عند الحاكم واللفظ له (٤/ ٩٩) وقال: قصحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. وقد صححه الشيخ الألباني في الإرواء (٧/ ٩٩٤/ ٢٣١٨).

⁽٤) العون (١٠/ ٥). (٥) الفيض (٦/ ٢٢).

⁽٦) أخرجه: أحمد (٩/ ٩٩و ٢٠١)، والبخاري (٥/ ٢٤٤٣/ ٢٤٤٣ و٢٤٤٣) و(١٢/ ٢٠٠/ ١٩٥٢) واللفظ له، والترمذي (٤/ ٢٥٥/ ٢٥٥٨) وقال: حسن صحيح.

إذا كان ظالمًا: أي: كيف أنصره على ظلمه.

تحجزه: بمهملة ثم جيم ثم زاي للأكثر ولبعضهم بالراء بدل الزاي وكلاهما بمعنى المنع وفي رواية عثمان: تأخذ فوق يده، وهو كناية عن المنع (١٠).

* فوائد الحديث:

قال ابن بطال: «النصرة عند العرب الإعانة والتأييد، وقد فسره رسول الله على أن نصر الظالم منعه من الظلم؛ لأنه إذا تركته على ظلمه ولم تكفه عنه أداه ذلك إلى أن يقتص منه، فمنعك له مما يوجب عليك القصاص نصره، وهذا من باب الحكم للشيء وتسميته بما يؤول إليه، وهو من عجيب الفصاحة، ووجيز البلاغة»(٢).

وقال أيضًا: «نصر المظلوم فرض واجب على المؤمنين على الكفاية، فمن قام به سقط عن الباقين، ويتعين فرض ذلك على السلطان، ثم على كل من له قدرة على نصرته ؛ إذا لم يكن هناك من ينصره غيره من سلطان وشبهه»(٣).

قال الحافظ: «قال البيهقي: معناه أن الظالم مظلوم في نفسه فيدخل فيه ردع المرء عن ظلمه لنفسه حسًّا ومعنى، فلو رأى إنسانا يريد أن يجب نفسه لظنه أن ذلك يزيل مفسدة طلبه الزنا مثلًا منعه من ذلك، وكان ذلك نصرًا له، واتحد في هذه الصورة الظالم والمظلوم»(1).

قال القاضي عياض: «قال بعضهم: هذا من فصيح الكلام ووجيزه، وتسمية الشيء بما يؤول إليه؛ لأنه لو لم ينهه ففعل ما لا يجب أدى ذلك إلى القصاص منه، فنهيه له كمنعه أن يقتص منه، ونصره على ذلك، وليس عندي هذا بين. والكلام أبين من أن يحتاج إلى هذا التكلف، وهو على وجهه. فنصره بكفه عن الظلم ونهيه عنه نصره له بالحقيقة على الشيطان والهوى، وخلق السوء الذي يحمل على الظلم، ومعونة لدينه وعقله، ونصره على الرجوع إلى الحق والوقوف عنده (٥٠).

⁽۱) المصدر السابق. (۲) شرح ابن بطال (۲/ ۵۷۳).

⁽٣) شرح ابن بطال (٦/ ٥٧٣).

 ⁽٤) الفتح (٥/ ١٢٤) وانظر كلام البيهقي في شعب الإيمان (٦/ ١٠١) وهو نفسه كلام الحليمي في المنهاج في شعب الإيمان (٣/ ٢٣٥).

⁽٥) إكمال المعلم (٨/ ٤٤).

قال المناوي: «وفيه إشعار بالحث على محافظة الصديق والاهتمام بشأنه، ومن ثم قيل حافظ على الصديق ولو على الحريق»(١).

قال ابن العربي: «فإن رأى مكروهًا نزل بأخيه من ظلم فخشي من تغييره أن ينزل به من البلاء ما لا يطيق؛ فلا يلزمه نصره سواء كان الظلم من مسلم أو كافر، مثل أن يخرج إليه أربعة فوارس كفار، وهو والمظلوم اثنان، فهذا موضع وفاق أنه لا يحل له أن يسلمه، فإن كانوا خمسة سقط الرفض وبقي الندب، والمظلوم من المسلمين إذا لم يطق دفعه عنه إلا بأن ينزل به مثل ما نزل بالمظلوم فإنه لا يلزمه أن يتعرض له إذا لم يطقه»(٢).

قال ابن حزم: «فهذا أمر من رسول اللّه على . أن يأخذ فوق يد كل ظالم وأن ينصر كل مظلوم، فإذا رأى المسلم أباه الباغي أو ذا رحمه كذلك يريد ظلم مسلم أو ذمي ففرض عليه منعه من ذلك بكل ما لا يقدر على منعه إلا به من قتال أو قتل فما دون ذلك، على عموم هذه الأحاديث، وإنما افترض اللّه تعالى الإحسان إلى الأبوين وأن لا ينهرا وأن يخفض لهما جناح الذل من الرحمة فيما ليس فيه معصية اللّه تعالى فقط، وهكذا نقول إنه لا يحل لمسلم له أب كافر أو أم كافرة أن يهديهما إلى طريق الكنيسة ولا أن يحملهما إليها، ولا أن يأخذ لهما قربانًا ولا أن يسعى الله تعالى من زنى، أو سرقة، أو غير ذلك، وأن لا يدعه يفعل شيئًا من ذلك وهو قادر على منعه، قال اللّه تعالى: ﴿وَتَمَاوَنُوا عَلَى الْبِرِ وَالنَّقُوكُ وَلا نَعَاوَقُوا عَلَى الْإِثْرِ وَالْعُدُونِ ﴾ وهذه وصية جامعة لكل خير في العالم»(**).

وقال أيضًا: «فمن ظفر بمثل ما ظلم فيه هو أو مسلم أو ذمي فلم يزله عن يد الظالم، ويرد إلى المظلوم حقه فهو أحد الظالمين لم يعن على البر والتقوى بل أعان على الإثم والعدوان»(3).

قال الحافظ: «لطيفة: ذكر المفضل الضبي في كتابه الفاخر أن أول من قال: انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا جندب بن العنبر بن عمرو بن تميم، وأراد بذلك ظاهره

⁽٢) عارضة الأحوذي (٩/ ١١٢).

⁽١) الفيض (٣/ ٥٩).

⁽٤) المحلى (٨/ ١٨١).

⁽٣) المحلى (١١/ ١٠٩–١١٠).

الآية (٢)

وهو ما اعتادوه من حمية الجاهلية، لا على ما فسره النبي على وفي ذلك يقول شاعرهم:

*غريب الحديث:

يصبر: من الصبر، وأصل هذه الكلمة من المنع والحبس، فالصبر: حبس النفس عن الجزع واللسان عن التشكي والجوارح عن لطم الخدود وشق الثياب ونحوهما، ويقال: صبر يصبر صبرًا، وصبر نفسه: قال تعالى: ﴿وَآصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ اللَّيْنَ يَدْعُوكَ رَبَّهُم ﴾ (٣).

وقال عنترة:

فصَبَرَت عارفةً لذلك حُرّة ترسو إذا نفس الجبان تَطلّعُ

ويقال: صَبرت فلانًا: إذا حبسته، وصبّرته، بالتشديد: إذا حملته على الصبر. والصبر -حقيقة - هو: خلق فاضل من أخلاق النفس يمتنع به من فعل ما لا يحسُنُ ولا يجمُل وهو قوة من قوى النفس التي بها إصلاح شأنها وقوام أمرها. وقال الخواص - وهو سليمان الخواص من كبار عباد الشام -: «الصبر: الثبات على أحكام الكتاب والسنة»(٤).

يخالط الناس: أي: يساكنهم ويقيم فيهم.

★ فوائد الحديث:

شهادة النبي ﷺ للمؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم بالخيرية .

⁽١) الفتح (٥/ ١٢٥).

⁽٢) أخرجه: أحمد (٢/ ٤٣)و (٥/ ٣٦٥) واللفظ له، والترمذي (٤/ ٢٥٠٧/ ٢٥٠٧) وابن ماجه (٢/ ١٣٣٨/ ٢٠٠٤)، والبخاري في الأدب المفرد (٣٨٨). والحديث حسن إسناده الحافظ في اللبلوغ.

⁽٣) الكهف: الآية (٢٨).

⁽٤) عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين لابن القيم (ص: ٣٦و٣٦).

قال الصنعاني: «فيه أفضلية من يخالط الناس مخالطة يأمرهم فيها بالمعروف، وينهاهم عن المنكر، ويحسن معاملتهم، فإنه أفضل من الذي يعتزلهم ولا يصبر على المخالطة، والأحوال تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان، ولكل حال مقال»(١).

قال المباركفوري: «والحديث دليل لمن قال: إن الخلطة أفضل من العزلة» (٢٠). قال فضل اللَّه الجيلاني: «لأن في الاختلاط مواقع للعيادة والخدمة وحضور الجمعة والجماعات واجتماع المسلمين، وإدخال المسرة عليهم، ومواقع الصبر على أذاهم (٣٠).

قال القسطلاني: «نعم قد تجب الخلطة لتحصيل علم أو عمل»(1).

قال أبو عمر: "وقد جعلت طائفة من العلماء العزلة اعتزال الشر وأهله بقلبك وعملك، وإن كنت بين ظهرانيهم. ذكر ابن المبارك قال: حدثنا وهيب بن الورد قال: جاء رجل إلى وهب بن منبه فقال: إن الناس قد وقعوا فيما فيه وقعوا، وقد حدثت نفسي أن لا أخالطهم، فقال: لا تفعل، إنه لا بدلك من الناس، ولا بدلهم منك، ولك إليهم حوائج، ولهم إليك حوائج، ولكن كن فيهم أصم سميعًا، أعمى بصيرًا، سكوتًا نطوقًا، وقال ابن المبارك في تفسير العزلة: أن تكون مع القوم، فإذا بضوا في ذكر الله فخض معهم، وإن خاضوا في غير ذلك فاسكت. قال أبو عمر: يشبه أن يكون من ذهب هذا المذهب من حجته. . عن النبي قل قال: "الغؤمن الذي يخلط الناس ويصبر على أذاهم أفضل من المؤمن الذي لا يخالطهم ولا يصبر على أذاهم" وروينا عن الأحنف بن قيس أنه قال: الكلام بالخير أفضل من السكوت، والسكوت خير من الكلام باللغو والباطل، والجليس الصالح خير من الوحدة، والوحدة خير من جليس السوء. وهذا باب يتسع بالآثار والحكايات عن العلماء والحكماء، وهو باب مجتمع عليه على حسب ما ذكرنا، وباللَّه توفيقنا" (٥٠).

⁽٢) تحفة الأحوذي (٧/ ١٧٧).

⁽٤) إرشاد الساري (١٣/ ٥٧٦).

⁽١) سبل السلام (٤/ ٣٨٧).

⁽٣) فضل الله الصمد (١/ ٤٧٦).

⁽٥) التمهيد (١٠/ ٢٨-٢٩).

* غريب الحديث:

أبدع بي: على بناء المفعول، يقال: أبدعت الراحلة إذا انقطعت عن السير لكلال، جعل انقطاعها عما كانت مستمرة عليه إبداعًا عنها؛ أي: إنشاء أمر خارج مما اعتيد منها، ومعنى أبدع بالرجل: انقطع به راحلته، كذا حققه الطيبي؛ أي: انقطع راحلتي بي (٢).

من دلُّ: أي: بالقول أو الفعل أو الإشارة أو الكتابة.

على خير: أي: علم أو عمل مما فيه أجر وثواب.

* فوائد الحديث:

قال الصنعاني كَالله: «دل الحديث على أن الدلالة على الخير يؤجر بها الدال عليه كأجر فاعل الخير، وهو مثل حديث: «من سن سنة حسنة في الإسلام كان له أجرها وأجر من عمل بها» (٣) والدلالة تكون بالإشارة على الغير بفعل الخير، وعلى إرشاد ملتمس الخير على أنه يطلبه من فلان والوعظ والتذكير وتأليف العلوم النافعة. ولفظ «خير»: يشمل الدلالة على خير الدنيا والآخرة، فلله در الكلام النبوي ما أشمل معانيه وأوضح مبانيه، ودلالته على خير الدنيا والآخرة» (١٠).

قال القرطبي: «ظاهر هذا اللفظ: أن للدال من الأجر ما يساوي أجر الفاعل المنفق. وقد ورد مثل هذا في الشرع كثيرا، وهو ظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْرُجُ مِنْ

⁽۱) أخرجه: أحمد (٤/ ١٢٠) و(٥/ ٢٧٢و ٢٧٤) ومسلم (٣/ ٢٠٥١/ ١٨٩٣) وأبو داود (٥/ ٣٤٦/ ٥١٥) والترمذي (٥/ ٤٤٠). وفي الباب عن والترمذي (٥/ ٤٠/ ٢٦٢١)، وفي الباب عن أنس وبريدة وسهل بن سعد وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس في أجمعين.
(٢) تحفة الأحوذي (٧/ ٣٦٢).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٤/ ٣٥٨-٣٥٩)، ومسلم (٤/ ٤٠٤-٥٠٧/ ١٠١٧)، النسائي (٥/ ٧٩- ٨٠/ ٢٥٥٣)، وابن ماجه (١٠١٧/٧٤) مختصرًا، من حديث جرير بن عبد الله د (١/ ٧٤/٧٤) مختصرًا، من حديث جرير بن عبد الله د

⁽٤) سبل السلام (٤/ ٣١٢).

يَتِيهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدُرِكُهُ اللَّوْتُ فَقَدٌ وَقَعَ أَجَرُهُ عَلَى اللَّهِ عَلَ اللَّهِ عَلَى اللهِ على الأعمال إنما هو تفضل من الله تعالى، يقال فيه ويصار إليه بدليل: أن الثواب على الأعمال إنما هو تفضل من الله تعالى، فيهبه لمن يشاء على أي شيء صدر عنه، وبدليل: أن النية هي أصل الأعمال، فإذا صحت في فعل طاعة فعجز عنها لمانع منع منها فلا بعد في مساواة أجر ذلك العاجز لأجر القاعل، أو يزيد عليه»(٢).

قال الأبي: «ظاهر لفظ الحديث المساواة كما ذكروا قاعدة أن الثواب على قدر المشقة يقتضي عدم المساواة؛ إذ مشقة من أنفق عشرة ليس كمشقة من حمل على نفقتها. ويتأنس في أن الأجر غير مساو بمسئلة من دل محرما على صيد، فإنهم لم يجعلوه مساويًا لقاتل الصيد في ترتيب الجزاء. وكذلك من دل إنسانًا على قتل آخر، فإنه إنما يقتل به القاتل وعلى الآخر العقوبة»(٣).

قال النووي تَخَلِّلُهُ: «فيه فضيلة الدلالة على الخير والتنبيه عليه والمساعدة لفاعله. وفيه فضيلة تعليم العلم ووظائف العبادات، لاسيما لمن يعمل بها من المتعبدين وغيرهم»(1).

قال المناوي: "علم من هذا الحديث وحديث "من دعا إلى هدى" المتقدم أن كل أجر حصل للدال والداعي حصل للمصطفى على مثله زيادة على ما له من الأجور على الخاص من نفسه على دلالته أو هدايته للمهتدي، وعلى ما له من الأجور على حسناته الخاصة من الأعمال والمعارف والأجور التي لا تصل جميع أمته إلى عرف نشرها ولا يبلغون عشر عشرها، وهكذا نقول: إن جميع حسناتنا وأعمالنا الصالحة وعبادات كل مسلم مسطرة في صحائف نبينا على زيادة على ما له من الأجر، ويحصل له من الأجور بعدد أمته أضعافا مضاعفة لا تحصى، يقصر العقل عن إدراكها لأن كل مهد ودال وعالم يحصل له أجر إلى يوم القيامة، ويتجدد لشيخه في الهداية مثل ذلك الأجر، ولشيخ شيخه مثلاه، وللشيخ الثالث أربعة، والرابع ثمانية، وهكذا تضعف في كل مرتبة بعدد الأجور الحاصلة قبله إلى أن ينتهي إلى المصطفى على إذا فرضت المراتب عشرة بعد النبي على كان للنبي على من الأجر

⁽۲) المفهم (۳/ ۷۲۷–۲۲۸).

⁽٤) شرح مسلم (١٣/ ٣٤).

⁽١) النساء: الآية (١٠٠).

⁽٣) شرح الأبي (٦/ ٦٢٨).

الآية (۲) ______

ألف وأربعة وعشرون، فإذا اهتدى بالعاشر حادي عشر صار أجر النبي الفي ألفين وثمانية وأربعين، وهكذا كل ما زاد واحدًا يتضاعف ما كان قبله أبدًا إلى يوم القيامة، وهذا أمر لا يحصره إلا الله، فكيف إذا أخذ مع كثرة الصحابة والتابعين والمسلمين في كل عصر، وكل واحد من الصحابة يحصل له بعدد الأجور الذي ترتبت على فعله إلى يوم القيامة، وكل ما يحصل لجميع الصحابة حاصل بجملته للنبي ، وبه يظهر رجحان السلف على الخلف، وأنه كلما ازداد الخلف ازداد أجر السلف، وتضاعف. ومن تأمل هذا المعنى ورزق التوفيق انبعثت همته إلى التعليم ورغب في نشر العلم ليتضاعف أجره في الحياة وبعد الممات على الدوام، ويكف عن إحداث البدع والمظالم من المكوس وغيرها؛ فإنها تضاعف عليه السيئات بالطريق المذكور ما دام يعمل بها عامل، فليتأمل المسلم هذا المعنى وسعادة الدال على الخير وشقاوة الدال على الشر، (۱).

* عن أبي هريرة هذه قال: قال رسول الله هذي الله هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئًا، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئًا (٢٠).

*غريب الحديث:

إلى هدى: أي: إلى ما يهتدى به من العمل الصالح، نكره ليشيع فيتناول الحقير كإماطة الأذى عن الطريق.

ضلالة: مأخوذ من الضلال: الضياع؛ أي: بطلان العمل وضياعه. والمعنى: من أرشد غيره إلى فعل إثم وإن قل أو أمره به أو أعانه عليه.

★ فوائد الحديث:

قال أبو عمر: (حديث هذا الباب أبلغ شيء في فضائل تعليم العلم اليوم، والدعاء إليه وإلى جميع سبل البر والخير؛ لأن الميت منها كثير جدًّا . . وعلى قدر

⁽١) فيض القدير (٦/ ١٢٧).

⁽٢) أخرجه: أحمد (٢/ ٣٩٧)، ومسلم (٤/ ٢٠٦٠/ ٢٦٧٤)، وأبو داود (٥/ ١٦١٥/ ٤٦٠٩)، والترمذي (٥/ ٢٦٧٤)، وابن ماجه (١/ ٧٥/ ٢٠٦). قال أبو عيسى: «حديث حسن صحيح».

فضل معلم الخير وأجره يكون وزر من عِلم الشر ودعا إلى الضلال؛ لأنه يكون عليه وزر من تعلمه منه ودعا إليه وعمل به، عصمنا الله برحمته (١٠).

قال الشيخ العثيمين: «واعلم أن الدعوة إلى الهدى والدعوة إلى الوزر تكون بالقول، كما لو قال: افعل كذا، افعل كذا، وتكون بالفعل خصوصًا من الذين يقتدى به من الناس، فإنه إذا كان يقتدى به ثم فعل شيئًا فكأنه دعا الناس إلى فعله، ولهذا يحتجون بفعله ويقولون: فعل فلان كذا وهو جائز، أو ترك كذا وهو جائز. فالمهم أن من دعا إلى هدى كان له مثل أجر من اتبعه، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه مثل وزر من اتبعه. وفي هذا دليل على أن المتسبب كالمباشر، المتسبب للشيء كالمباشر له، فهذا الذي دعا إلى هدى تسبب فكان له مثل أجر من فعله، والذي دعا إلى الوزر تسبب فكان له مثل وزر من اتبعه. وقد أخذ العلماء والفقهاء رحمهم الله من ذلك قاعدة: بأن السبب كالمباشرة، لكن إذا اجتمع سبب ومباشرة أحالوا الضمان على المباشرة؛ لأنها أمس بالإتلاف»(٢).

قال المناوي: «دَفَعَ ما يتوهم أن أجر الداعي إنما يكون بالتنقيص من أجر التابع وضمه إلى أجر الداعي، فكما يترتب الثواب والعقاب على ما يباشره ويزاوله يترتب كل منهما على ما هو سبب فعله؛ كالإرشاد إليه والحث عليه»(٣).

وقال أيضًا: «ضمير الجمع في أجورهم وآثامهم يعود لمن باعتبار المعنى، فإن قيل إذا دعا واحد جمعًا إلى ضلالة فاتبعوه لزم كون السيئة واحدة، وهي الدعوة مع أن هنا آثامًا كثيرة، قلنا تلك الدعوة في المعنى متعددة؛ لأن دعوى الجمع بالندم ودفعه دعوة لكل من أجابها، فإن قيل: كيف التوبة مما تولد وليس من فعله، والمرء إنما يتوب مما فعله اختيارًا؟ قلنا: يحصل بالندم ودفعه عن الغير ما أمكن. تنبيه: أخذ المقريزي من هذا الخبر أن كل أجر حصل للشهيد حصل للنبي على بسببه مثله، والحياة أجر، فيحصل للنبي على مثله الأجر الخاص من نفسه على هذا المهتدى، وعلى ما له من الأجر الخاص من نفسه على هذا المهتدى، وعلى ما له من الأجور على حسناته الخاصة»(٤٠).

قال الحافظ رَخُلُلُهُ: «قال المهلب: هذا الباب والذي قبله في معنى التحذير من

⁽٢) شرح رياض الصالحين (٤/ ٤٣٧).

⁽٤) فيض القدير (٦/ ١٢٥).

⁽١) التمهيد: فتح البر (١/١٥٢).

⁽٣) فيض القدير (٦/ ١٢٥).

الضلال، واجتناب البدع ومحدثات الأمور في الدين، والنهي عن مخالفة سبيل المؤمنين انتهى. ووجه التحذير: أن الذي يحدث البدعة قد يتهاون بها لخفة أمرها في أول الأمر، ولا يشعر بما يترتب عليها من المفسدة، وهو أن يلحقه إثم من عمل بها من بعده، ولو لم يكن هو عمل بها بل لكونه كان الأصل في إخذا أنها (١).

قال ابن تيمية كَالله: «فإن الناس كأسراب القطا مجبولون على تشبه بعضهم ببعض. ولهذا كان المبتدئ بالخير والشر له مثل من تبعه من الأجر والوزر . . وذلك لاشتراكهم في الحقيقة وأن حكم الشيء حكم نظيره، وشبه الشيء متجذب إليه (٢).

* عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: قال رسول الله : «من أحان قومًا على ظلم فهو يترع بذنبه». ولفظ الحاكم: «مثل الذي يعين قومه على غير الحق كمثل البعير يتردى، فهو يمد بذنبه»(٢).

*غريب الحديث:

نصر قومه على غير الحق: أي: أعانهم على باطل أو مشكوك.

يُنزع: بصيغة المجهول؛ أي: يُخرج ويُرفع،

* طوالعا الدعنيات:

قال الخطابي: «معناه: أنه قد وقع في الإثم وهلك كالبعير إذا تردى في بئر فالمهان فالمهان فالمهان فالمهان فالمهان فالمهانية ولا يقدر على خلاصه في المراد المراد

. . .

⁽١) كتاح الباري (١٢/ ٢٧٤).

⁽٢) القتاري (AT (847).

⁽٣) أخرَجه: أحته (١/ ٣٤٣)) وأبوره (١٥ ٧٤٤) الم ٢٥ ١٥ و١٥ اله و١٥ و١١ اله و١٠٥) والبيه في (١٠ / ١٤ ٢٥) وفي الشعب (١٠ / ٢٠٤٥) والفقط الدول (١٠ / ٢٠٤٥) والفقط الدول والفقط الدول والفقط الدول والفقط الدول والفقط الدول والفقط الدول وصححه ابن حبّان (١١ / ٢١٤ / ٢٤١).

⁽٤) لحاشية الستن (٥/ ٠٤٤).

قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْجَنزِيرِ وَمَا أَهِلَ لِغَيْرِ ٱللَهِ لِهِ وَاللَّهُ وَلَامَ أَكُلُ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمُ لِهِ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمُوفَوَّذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَا آكُلُ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمُ وَمَا أَكُلُ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكِيْتُمُ وَمَا أَكُلُ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكِيتُمُ وَمَا أَكُلُ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكِيتُ عَلَى ٱلنَّصُبِ ﴾ (١)

*غريب الآية:

أهل: الإهلال: أصله رفع الصوت. ومنه استهلال الصبي وهو صياحه إذا سقط من بطن أمه. والمعنى: ما صرح باسم غير اللَّه عند ذبحه كفعل الجاهلية.

الموقوذة: أي: المضروبة بعصًا أو حجر ونحوها حتى الموت. يقال: وقذتها أوذُها وَقُذا فهي وقيذ وموقوذة، إذا أثخنتها ضربًا.

المتردية: الردى: الهلاك.

النطيحة: أي: المنطوحة.

ذكيتم: أي: ذبحتم. التذكية: فَرْيُ الأوداج والحلقوم.

النصب: وهو حجر أو صنم كان أهل الجاهلية ينصبونه لعبادته. والذبح عليه. جمعه: أنصاب.

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال السعدي: «هذا الذي حولنا اللَّه عليه في قوله: ﴿إِلَّا مَا يُتَلَى عَلَيَكُمُ واعلم أن اللَّه - تبارك وتعالى - لا يحرم ما يحرم إلا صيانة لعباده، وحماية لهم من الضرر الموجود في المحرمات، وقد يبين للعباد ذلك وقد لا يبين.

فأخبر أنه حرم الْمَيْتَة، والمراد بالميتة: ما فُقِدَت حياتُهُ بغير ذكاة شرعية، فإنها تحرم لضررها، وهو احتقان الدم في جوفها ولحمها المضر بآكلها. وكثيرا ما تموت بعلة تكون سببا لهلاكها، فتضر بالآكل.

⁽١) الآية (٣).

الآية (٣) ___________ (٣٠

ويستثنى من ذلك ميتة الجراد والسمك، فإنه حلال. ﴿وَالدُّمْ أَيُقِنْوِرِ ﴾ وذلك شامل لجميع أجزائه، وإنما نص كما قيد في الآية الأخرى. ﴿وَلَكُمُ الْقِنْوِرِ ﴾ وذلك شامل لجميع أجزائه، وإنما نص الله عليه من بين سائر الخبائث من السباع؛ لأن طائفة من أهل الكتاب من النصارى يزعمون أن اللّه أحله لهم؛ أي: فلا تغتروا بهم، بل هو محرم من جملة الخبائث. ﴿وَمَا أُهِلَ لِغَيْرِ اللّه إِهِم ﴾ أي: ذكر عليه اسم غير اللّه تعالى، من الأصنام والأولياء والكواكب وغير ذلك من المخلوقين. فكما أن ذكر اللّه تعالى يطيب الذبيحة، فذكر السم غيره عليها، يفيدها خبتًا معنويًّا؛ لأنه شرك باللّه تعالى. ﴿وَالْمُنْفِقَةُ ﴾ أي: الميتة بسبب الضرب بعصا أو حصى أو خشبة، أو هدم شيء عليها، بقصد أو بغير قصد. ﴿وَالْمُرَدِّيَةُ ﴾ أي: الساقطة من علو، كجبل أو شيء عليها، بقصد أو بغير قصد. ﴿وَالْمُرَدِّيَةُ ﴾ أي: الساقطة من علو، كجبل أو جدار أو سطح ونحوه، فتموت بذلك. ﴿وَالنَّطِيمَةُ ﴾ وهي التي تنطحها غيرها فتموت. ﴿وَمَا أَكُلُ السَّبُعُ ﴾ من ذئب أو أسد أو نمر، أو من الطيور التي تفترس فتموت، فإنها لا تحل.

وقوله: ﴿إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ ﴾ راجع لهذه المسائل، من منخنقة، وموقوذة، ومتردية، ونطيحة، وأكيلة سبع، إذا ذكيت وفيها حياة مستقرة لتتحقق الذكاة فيها، ولهذا قال الفقهاء: لو أبان السبع أو غيره حشوتها، أو قطع حلقومها، كان وجود حياتها كعدمه، لعدم فائدة الذكاة فيها، وبعضهم لم يعتبر فيها إلا وجود الحياة، فإذا ذكاها وفيها حياة حلت ولو كانت مبانة الحشوة، وهو ظاهر الآية الكريمة (١٠).

وقال محمد رشيد رضا: «وجملة القول في أصل المسألة أن اللَّه تعالى أحل أكل بهيمة الأنعام وسائر الطيبات من الحيوان ما دب منه على الأرض، وما طار في الهواء، وما سبح في البحر، ولم يحرم على سبيل التعيين إلا الميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير وما أهل به لغير اللَّه. ولما كان بعض العرب يذبح الحيوان على اسم غير اللَّه وهو شرك وفسق، وبعضهم يأكل بعض أنواع الميتة؛ بل كان بعضهم يأكل كل ميتة سهل ذلك عليه عدمه وفقره وهم الذين كانوا يقولون لم تأكلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتل النفس،

⁽١) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٣٩-٢٤١).

٧٤ ﴾ سورة المائدة

جعل اللَّه تعالى حل أكل المسلم لذلك منوطا بأن يكون إتمام موته والإجهاز عليه بفعله هو ليذكر اسم اللَّه على ما بدئ بالإهلال به لغير اللَّه عند إزهاق روحه فلا يكون من عمل الشرك، ولئلا يقع في مهانة أكل الميتة وخسة صاحبها بأكله المنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وفريسة السبع، وناهيك بما في الموقوذة من إقرار واقذها على قسوته وظلمه للحيوان وهو محرم شرعًا»(١).

﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنَّصُبِ ﴾:

قال ابن جرير: «النصب: الأوثان من الحجارة جماعة أنصاب كانت تجمع في الموضع من الأرض فكان المشركون يقربون لها، وليست بأصنام»(٢).

وقال محمد رشيد رضا: «فعلم . . أن ما ذبح على النصب هو من جنس ما أهل به لغير اللَّه من حيث أنه يذبح بقصد العبادة لغير اللَّه تعالى، ولكنه أخص منه ، فما أهل به لغير اللَّه قد يكون ذبح لصنم من الأصنام بعيدا عنه وعن النصب، وما ذبح على النصب لابد أن يذبح على تلك الحجارة أو عندها وينشر لحمه عليها . فعلم من هذا ومما قبله أن المحرمات عشرة بالتفصيل وأربعة بالإجمال، وكما خص المنخنقة وما عطف عليها من الميتات بالذكر بسبب خاص معروف لئلا يغتر أحد باستباحة بعض أهل الجاهلية لها خص ما ذبح على النصب بالذكر لإزالة وهم من توهم أنه قد يحل بقصد تعظيم البيت الحرام إذا لم يذكر اسم غير اللَّه عليه، وحسبك أنه من خرافات الجاهلية التي جاء الإسلام بمحوها»(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قوله تعالى: ﴿ وَمَا أُهِلَ لِفَيْرِ اللّهِ بِدِ عَلَى اللّهِ بِدِ عَلَى النّهُ مِن عَموم محفوظ لم تخص منه صورة بخلاف طعام الذين أوتوا الكتاب فإنه يشترط له الذكاة المبيحة، فلو ذكى الكتابي في غير المحل المشروع لم تبح ذكاته، ولأن غاية الكتابي أن تكون ذكاته كالمسلم، والمسلم لو ذبح لغير اللّه أو ذبح باسم غير اللّه لم يبح وإن كان يكفر بذلك فكذلك الذمي؛ لأن قوله تعالى: ﴿ وَطَعَامُ اللّهِ يَهُ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَم عَلَى اللّه اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ

⁽٢) جامع البيان (٩/ ٥٠٨) تحقيق شاكر.

⁽٤) المائدة: الآية (٥).

⁽١) تفسير المنار (٦/ ١٤١-١٤٢).

⁽٣) تفسير المنار (٦/١٤٧).

فالحاظر أولى. ولأن الذبخ لغير الله أو بأسم غيرة قد علمنا يقينًا أنه ليس من دين الأنبياء عليهم السلام فهو من الشرك الذي أخدثوه، فالمعنى الذي لأجله حلت ذبائحهم منتف في هذا والله تعالى أعلم.

فإن قيل: أما إذا سموا عليه غير الله بأن يقولوا: باسم المسيخ وُنخوه فتخريمه ظاهر، أما إذا لم يسموا أحدًا ولكن قصدوا الذبح للمسيح أو للكوكب ونحوهما فما وجه تحريمه؟

قيل: قد تقدمت الإشارة إلى ذلك، وهو أن الله سبحانه قد حرم ما ذبح على النصب وذلك يقتضي تحريمه، وإن كان ذابحه كتابيًا؛ لأنه لو كان التحريم لكونه وثنيا لم يكن فرق بين ذبحه على النصب وغيرها، ولأنه لما أباح لنا طعام أهل الكتاب دل على أن طعام المشركين حرام، فتخصيص ما ذبح على الوثن يقتضي فائدة جديدة، وأيضًا فإنه ذكر تحريم ما ذبح على النصب وما أهل به لغير الله وقد دخل فيما أهل به لغير الله ما أهل به أهل الكتاب لغير الله، فكذلك كل ما ذبح على النصب فإذا ذبح الكتابي على ما قد نصبوه من التماثيل في الكتائس فهو مذبوح على النصب، ومعلوم أن حكم ذلك لا يختلف بحضور الوثن وغيبته فإنما حرم لأنه قصد بذبحه عبادة الوثن وتعظيمه، وهذه الأنصاب قد قيل هي من الأصنام وقيل هي غير الأصنام.

قالوا: كان حول البيت ثلاثمائة وستون حجرًا كان أهل الجاهلية يذبحون عليها، ويشرحون اللحم عليها، وكانوا يعظمون هذه الحجارة، ويعبدونها، ويذبحون عليها، وكانوا إذا شاءوا بدلوا هذه الحجارة بحجارة هي أعجب إليهم منها. ويدل على ذلك قول أبي ذر في حديث إسلامه «حتى صرت كالنصب الأحمر» (١) يريد أنه كان يصير أحمر من تلوثه بالدم.

وفي قوله: ﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنَّصُبِ ﴾ قولان:

أحدهما: أن نفس الذبح كان يكون عليها كما ذكرناه، فيكون ذبحهم عليها تقربا إلى الأصنام، وهذا على قول من يجعلها غير الأصنام، فيكون الذبح عليها لأجل أن المذبوح عليها مذبوح للأصنام أو مذبوح لها، وذلك يقتضي تحريم كل ما ذبح لغير

⁽١) أخرجه: أحمد (٥/ ١٧٤-١٧٥)، ومسلم (٤/ ١٩١٩-١٩٢٢).

الله، ولأن الذبح في البقعة لا تأثير له إلا من جهة الذبح لغير الله كما كرهه النبي الله من الذبح في مواضع أصنام المشركين ومواضع أعيادهم، وإنما يكره المذبوح في البقعة المعينة لكونها محل شرك، فإذا وقع الذبح حقيقة لغير الله كانت حقيقة التحريم قد وجدت فيه.

والقول الثاني: أن الذبح على النصب؛ أي: لأجل النصب، كما قيل: أولم رسول اللَّه ﷺ على زينب بخبز ولحم، وأطعم فلان على ولده، وذبح فلان على ولده، ونحو ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿ لِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَنكُو ﴾ (١) وهذا ظاهر على قول من يجعل النصب نفس الأصنام، ولا منافاة بين كون الذبح لها وبين كونها كانت تلوث بالدم، وعلى هذا القول فالدلالة ظاهرة» (٢).

وقال محمد رشيد رضا: «ومن عجائب جهل عامة المسلمين بالدين في هذا الزمن: أن صار فيهم قوم يهلون لغير اللَّه من الشيوخ الميتين المعتقدين، ولا تكاد تجد لذلك منكرًا؛ بل يذكر عن العامة أن بعض علماء الوقت يأكل من البهيمة (السائبة) للسيد البدوي عندما تذبح على اسمه في مولده، وإن ذكر اسمه عند الذبح، وكأن هؤلاء المشايخ يكتفون في التأويل بأن الذبيحة تحل؛ لأن مريق الدم منسوب إلى الإسلام ويذكر اسم اللَّه، وإن كانت سُيبت أولًا وسيقت آخرًا لأجل التقرب إلى السيد البدوي ويقصد بها إرضاؤه والتماس الخير منه لذاته بدون ملاحظة شيء آخر، كما عليه البعض أو لأنه واسطة عند اللَّه يفعل اللَّه لأجله ما يريد هو أو يريد المتقرب إليه عند قبره أو في بلده. ولكن من يتدبر القرآن ويتفقه في الدين يعلم أن تحريم ما أهل لغير اللَّه به على المسلمين حكمته أن لا يقعوا في مثل ذلك يعلم أن تحريم ما أهل لغير اللَّه به على المسلمين حكمته أن لا يقعوا في مثل ذلك الذي كان عليه المشركون الذين كانوا يعتذرون بما حكاه اللَّه عنهم بقوله: ﴿ وَالَّذِينَ كَانَ عَلَهُ اللَّهِ اللَّهُ وَالْمَنَ اللَّهِ زُلْفَيْ ﴾ (آ)

وإذا لم نصدق أن بعض المنتسبين للعلم يأكلون مما يذبحه بعض الناس للسيد وغيره، فإننا نعلم أن هذا المنكر فاش ولا ينكرونه على العامة ولو أنكره علماء الأزهر، والجامع الأحمدي لما استمر الناس عليه؛ بل لو أن الجرائد اليومية

⁽١) الحج: الآية (٣٧).

⁽٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٥٥٩-٥٦١).

⁽٣) الزمر: الآية (٣).

ساعدت (المنار) ورددت قوله في إنكار مفاسد الموالد لزالت كلها أو بعضها، ولكن الأهواء السياسية والشخصية لم تهب على هذه الذات أنواط، ولكنها هبت على الشجرة الطيبة التي يستظل بها الأستاذ الإمام تريد أن تزعزعها أو تقلعها ولكنها شجرة أصلها ثابت وفرعها في السماء فلا تقوى عليها هذه الأهواء..

- وقال مجيبا على سؤال -: ما هو الفقه في تحريم ما مات حتف أنفه؟ حوه المتبادر من لفظ الميتة عند الإطلاق - وما هو في معناه كالمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع منها إذا لم تذكّ؛ أي: يجهز عليها بقصد الأكل؟ وما هو الفرق بين الصيد يأتي به الكلب المعلم ميتًا فيكون حلالًا وبين ما أكل السبع منه فمات ولم تدرك ذكاته؟ وما ضرب الإنسان بعصا أو حجر فمات كذلك ولم يذكّ بالقصد؟ وما الحكمة في جعل القصد محللًا؟

والجواب عن ذلك فيما يظهر لنا بعد اعتبار تعظيم شأن القصد في الأمور كلها ؟ ليكون الإنسان معتمدًا على كسبه وسعيه، وهو الحكمة الأولى في ذلك -هو أن الميت حتف أنفه يغلب أن يكون قد مات لمرض أو أكل نبات سام، وبذلك يكون لحمه ضارًا كلحم الخنزير، فإن هذا قد حرم لضرره (راجع الجزء الثامن) فهذه حكمة ثانية.

وثم حكمة ثالثة غير اعتبار القصد وخوف الضرر وهي: أن الطباع السليمة تستقذر الميت حتف أنفه ولا تعده من الطيبات، والدين يربي الإنسان على شرف النفس، ولذلك أحل له الطيبات وحرم عليه الخبائث. وأما ما هو في معنى الميتة حتف أنفها من المخنقة والموقوذة. إلخ، فيظهر في علة تحريمه كل ما ذكر إلا حكمة توقع الضرر في الجسم، فيظهر فيه بدلها تنفير الناس عن تعريض البهيمة إلى الموت بإحدى هذه الميتات القبيحة في حال من الأحوال، وأن يعرفوا أن الشرع يأمر بالمحافظة على حياة الحيوان، وينهى عن تعذيبه أو تعريضه للتعذيب، ويعاقب من يتهاون في ذلك بتحريم أكل الحيوان عليه إذا تهاون في حفظ حياته، فإن الرعاة يغضبون أحيانًا على بعض البهائم، فيقتلونه بالضرب ويحرشون بين البهائم، فيغرون الكبشين بالتناطح حتى يهلكا أو يكادا، وممن كان يرعى أنعام غيره بالأجرة يقع له مثل هذا أكثر، ولو كان أكل ما هلك بتلك الميتات حلالًا لما بعد أن يتعمد الرعاة وأمثالهم من التحوت تعريض البهائم لها ليأكلوها بعذر. ويدل

_ (۱۸)_____ سورة المائدة

على هذه الحكمة أحاديث صحيحة منها قوله على النهي عن الخذف وهو الرمي بالحصا والبندق (الطين المشوي لذلك) - : «إنها لا تصيد صيدًا، ولا تنكأ عدوًا، ولكنها تكسر السن، وتفقأ العين (١٠) رواه: أحمد والبخاري ومسلم (٢٠).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في بيان حكم مجموعة من المحرمات والمباحات في المطعومات من حيوان وصيد وسمك، وما جاء في أحكام الذكاة

* عن عدي بن حاتم قال: قلت: يا رسول الله، إني أرمي بالمعراض الصيد فأصيب، فقال: «إذا رميت بالمعراض فخزق فكله، وإن أصابه بعرضه فإنما هو وقيذ فلا تأكله»(٣).

* غريب الحديث:

المعراض: قال الصنعاني: «اختلف في تفسير المعراض على أقوال لعل أقربها ما قاله ابن التين أنه عصا في طرفها حديدة يرمي بها الصائد، فما أصاب بحده فهو ذكي يؤكل، وما أصاب بعرضه وقيذ؛ أي: موقوذ»(٤).

وقيد: بالذال المعجمة بمعنى موقوذ؛ أي: حكمه حكم الموقوذة المنصوص على تحريمها في الآية، والموقوذة: المقتولة بغير محدد من عصا أو حجر أو غيرهما»(٥).

خزق: خرق ونفذ.

⁽۱) أخرجه: أحمد (٤/ ٨٦)، والبخاري (١٠/ ٧٣٢/ ٢٦٢٠)، ومسلم (٣/ ١٥٤٧/ ١٩٥٤)، وأبو داود (٥/ ٤٢٠-(٤٢١/ ٥٢٧٠)، والنسائي (٨/ ٤١٧/ ٤٨٣٠)، وابن ماجه (١/ ٨/ ١٧) من حديث عبد الله بن مغفل.

⁽٢) مجلة المنار (٨/ ٨١٨ – ٨١٨).

 ⁽۳) أخرجه: أحمد (٤/ ٢٥٧، ٢٥٨، ٣٧٧، ٣٨٠)، والبخاري (٩/ ٧٤٧/ ٥٤٧٥)، ومسلم (٣/ ١٥٢٩/ ١٩٢٩)
 واللفظ له، وأبو داود (٣/ ٢٦٨ - ٢٦٩/ ٢٨٤٧)، والنسائي (٧/ ٢٠٤ - ٢٠٥/ ٤٢٧٥، ٢٢٧٥)، والترمذي (٤/ ١٥٢٥)، وابن ماجه (٢/ ٢٠١٤/ ٢٠١٥).

⁽٤) سبل السلام (٤/ ١٥٦).

⁽٥) حاشية السندى (٢/ ٢٩١-٢٩٢).

* فوائد الحسيث:

قال الخطابي: «وقوله: أرمي بالمعراض، فإن المعراض نصل عريض، وفيه إزانة، ولعله يقول: إن أصابه بحده حتى نفذ في الصيد، وقطع سائر جلده فكله، وهو معنى قوله: فخزق، وإن كان إنما وقذه بثقله ولم يخزق فهو ميتة (١٠).

قال الصنعاني: «وفي الحديث: إشارة إلى آلة من آلات الاصطياد وهي المحدد، فإنه والمؤلي أخبره أنه إذا أصاب بحد المعراض أكل فإنه محدد، وإذا أصاب بعرضه فلا يأكل. وفيه دليل أنه لا يحل صيد المثقل، وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد والثوري، وذهب الأوزاعي ومكحول وغيرهما من علماء الشام إلى أنه يحل صيد المعراض مطلقًا، وسبب الخلاف معارضة الأصول في هذا الباب بعضها لبعض، ومعارضة الأثر لها، وذلك أن من الأصول في هذا الباب أن الوقيذ محرم بالكتاب والإجماع، ومن أصوله أن العقر ذكاة الصيد، فمن رأى أن ما قتله المعراض وقيذ منعه على الإطلاق، ومن رآه عقرًا مختصًا بالصيد وأن الوقذ غير معتبر فيه لم يمنعه على الإطلاق، ومن فرق بينما خزق من ذلك وما لم يخزق نظر إلى حديث عدي هذا هو الصواب»(٢).

قال القرطبي: «وبظاهر هذا الحديث قال جمهور العلماء من السلف والخلف، وقد شذ مكحول والأوزاعي فأباحا أكل ما أصاب المعراض بعرضه، وهو قول مردود بالكتاب والسنة؛ لأنه مخالف لنصوصهما»(٣).

قال الحافظ: «وحاصله: أن السهم وما في معناه إذا أصاب الصيد بحده حل وكانت تلك ذكاته، وإذا أصابه بعرضه لم يحل لأنه في معنى الخشبة الثقيلة والحجر ونحو ذلك من المثقل»(٤).

قال القرطبي: «هذا دليل على جواز الصيد بمحدد السلاح»(٥).

قال الشوكاني: «وأما البنادق المعروفة الآن: وهي بنادق الحديد التي تجعل فيها البارود والرصاص ويرمى بها، فلم يتكلم عليها أهل العلم لتأخر حدوثها،

⁽١) معالم السنن (٤/ ٢٦٨).

⁽۲) سبل السلام (۱۹/۶ ۱۵- ۱۵). (۳) المفهم (۵/ ۲۱۰).

⁽٤) الفتح (٩/ ٤٤٧). (٥) المفهم (٥/ ٢١٠).

فإنها لم تصل إلى الديار اليمنية إلا في المائة العاشرة من الهجرة، وقد سألني جماعة من أهل العلم عن الصيد بها إذا مات، ولم يتمكن الصائد من تذكيته حيًّا؟ والذي يظهر لي أنه حلال؛ لأنها تخرق، وتدخل في الغالب من جانب منه وتخرج من الجانب الآخر، وقد قال على في الحديث الصحيح: "إذا رميت بالمعراض فخرق فكله"، فاعتبر الخرق في تحليل الصيد"().

* عن أبي هريرة رضي الله على الله الله الله الله الله على عن أبي هو الطهور ماؤه الحلال مبتته (٢٠).

★ فوائد الحديث:

قال أبو الوليد الباجي: «فأما الحوت فإنه طاهر مباح على أي وجه فاتت نفسه، وبهذا قال مالك والشافعي. وقال أبو حنيفة: ما مات منه حتف أنفه فإنه غير مباح. والدليل على صحة قولنا قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَنَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴾، فقال عمر بن الخطاب في المحرة وهو من أهل اللسان-: صيده ما صدته وطعامه ما رمى به. ودليلنا قوله على أبحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» واسم الميتة إذا أطلق في الشرع فإنما يطلق على ما فاتت نفسه من غير ذكاة، ولذلك قال تعالى: ﴿حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ النَّيْنَةُ ﴾ (٣).

قال الزرقاني: «ولفظ الميتة مضاف إلى البحر، ولا يجوز حمله على مطلق ما يجوز إضافته إليه مما يطلق عليه اسم الميتة، وإن ساغت الإضافة فيه لغة، بل محمول على الميتة من دوابه المنسوبة إليه مما لا يعيش إلا فيه، وإن كان على غير صورة السمك ككلب وخنزير»(1).

قال الخطابي: «فيه مستدل لمن ذهب إلى أن حكم جميع أنواع الحيوان التي تسكن البحر إذا ماتت فيه الطهارة، وذلك بقضية العموم إذا لم يستثن نوعًا منها دون نوع. وقد ذهب بعض العلماء إلى أن ما كان له في البر مثل ونظير مما لا يؤكل لحمه

⁽١) فتح القدير (٢/ ١٤).

 ⁽۲) أخرجه: أحمد (۲/ ۲۳۷) واللفظ له، وأبو داود (۱/ ۲۵/ ۸۳)، والترمذي (۱/ ۱۰۰-۲۹/۱۰۱)، والنسائي
 (۸) (۵۹/۵۳)، وابن ماجه (۱/ ۳۸۲/ ۳۸۲). قال أبو عيسى الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».
 (۳) المنتقى (۱/ ۲۰).

كالكلب والخنزير فإنه محرم، وما له مثل في البريؤكل فإنه مأكول. وذهب آخرون إلى أن هذا الحيوان وإن اختلف صورها فإنها كلها سموك، والجريث يقال له: حية الماء وشكله شكل الحيات ثم أكله جائز، فعلم أن اختلافها في الصور لا يوجب اختلافها في حكم الإباحة، وقد استثنى هؤلاء من جملتها الضفدع لأن النبي على عن قتل الضفدع. اها(۱).

قال الشنقيطي: «وفيه التصريح من النبي ﷺ بأن ميتة البحر حلال، وهو فصل في محل النزاع. وقد تقرر في الأصول أن المفرد إذا أضيف إلى معرفة كان من صيغ العموم. كقوله: ﴿ وَإِن تَعُدُوا نِمْتَ اللّهِ الْعَمُومَ أَلَهُ اللّهُ عَمْدُومَ أَلَّهُ اللّهُ عَمْدُومَ أَلّهُ الله أشار في مراقى السعود بقوله عاطفًا على صيغ العموم:

وما معرف بأل قد وجدا أو بإضافة إلى معسرف إذا تحقق الخصوص قد نفى وبه نعلم أن قوله ﷺ: «ميتته» يعم بظاهره كل ميتة مما في البحر»(٤).

قال ابن العربي: «قوله: «الحل ميتته» زيادة على الجواب، وذلك من محاسن الفتوى بأن يجاب السائل بأكثر مما سأل عنه تتميمًا للفائدة وإفادة لعلم آخر غير المسؤول عنه . . [وفيه] بيان أن البحر كله بركة ورحمة ، ماؤه طهور وميتته حلال وظهره مجاز وقعره جواهر . . وذلك تخصيص من عموم قوله ﴿حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ النَّيْنَةُ ﴾ (٥) .

قال الشوكاني: «وأما ما وقع في كلام كثير من الأصوليين أن الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة، بل المراد أن الجواب يكون مفيدا للحكم المسؤول عنه»(٢٠).

* عن عبد الله بن عمر أن رسول لله على قال: «أحلت لكم ميتتان ودمان، فأما الميتتان فالحوت والجراد، وأما الدمان فالكيد والطحال»(٧٠).

معالم السنن (١/ ٣٨).
 معالم السنن (١/ ٣٨).

⁽٣) إبراهيم: الآية (٣٤). (٤) أضواء البيان (١/ ٥١).

⁽٥) عارضة الأحوذي (١/ ٨٩). (٦) نيل الأوطار (١٧/١).

⁽٧) أخرجه: وأحمد (٢/ ٩٧و١٣٣)، وابن ماجه (٢/ ١٠١١–١١٠٢/ ٣٣١٤)واللفظ له.

* غريب الحديث:

ميتتان: تثنية ميتة وهي ما أدركه الموت من الحيوان عن زوال القوة وفناء الحرارة ذكره الحراني وعرفها الفقهاء بأنها ما زالت حياته بغير ذكاة شرعية (١).

* فوائد الحديث:

قال الشوكاني: وأما استثناء الميتتين والدمين، فوجه ذلك ما ورد من قوله ﷺ: «أحل لكم ميتتان ودمان» وهو يخصص عموم ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ ﴾ (٢).

قال ابن قدامة المقدسي كَالله : «يباح أكل الجراد بإجماع أهل العلم، وقد قال عبداللّه بن أبي أوفى: «غزونا مع رسول اللّه على سبع غزوات نأكل الجراد» (٣). رواه البخاري وأبو داود، ولا فرق بين أن يموت بسبب أو غير سبب في قول عامة أهل العلم، منهم الشافعي وأصحاب الحديث وأصحاب الرأي وابن المنذر، وعن أحمد إنه إذا قتله البرد لم يؤكل، وعنه لا يؤكل إذا مات بغير سبب، وهو قول مالك، ويروى أيضًا عن سعيد بن المسيب، ولنا عموم قوله على «أحلت لنا ميتنان ودمان فالميتنان السمك والجراد». ولم يفصل، ولأنه تباح ميتته فلم يعتبر له سبب كانتقر إلى ذبح وذابح وآلة كبهيمة الأنعام» (٤).

قال الجصاص: «أما الدم فالمحرم منه هو المسفوح، لقوله تعالى: ﴿أَوْ دَمَا مَسْفُوحًا﴾ والدليل أيضًا على أن المحرم منه هو المسفوح اتفاق المسلمين على إباحة الكبد والطحال وهما دمان» (1).

قال القرطبي: «ذكر الله سبحانه وتعالى الدم هاهنا مطلقًا، وقيده في الأنعام بقوله ﴿مَّسُفُومًا﴾ وحمل العلماء هاهنا المطلق على المقيد، إجماعًا، فالدم هنا يراد به المسفوح؛ لأن ما خالط اللحم فغير محرم بإجماع، وكذلك الكبد والطحال مجمع عليه»(٧٠).

⁽۱) فيض القدير (۱/ ۲۰۰). (۲) السيل الجرار (٤/ ٢٠٠).

 ⁽٣) الحديث أخرجه أحمد (٤/ ٣٥٣) والبخاري (٩/ ٧٧٤/ ٥٤٩٥)، ومسلم (٣/ ١٩٥٦/ ١٩٥٢)، وأبو داود (٤/ ٢٣١/ ٢٣٦١) والترمذي (٤/ ٢٣٦/ ٢٣٦) والنسائي (٧/ ٢٣٦/ ٢٣٦٧).

⁽٥) الأنعام: الآية (١٤٥).

⁽٤) المغني (١٣/ ٣٠٠).

⁽٧) الجامع لأحكام القرآن (٢/ ١٤٩).

⁽٦) أحكام القرآن (٢/ ٣٠٣).

الآية (٣)

قال شيخ الإسلام كَالله: (والدم حرام في نفسه، لما فيه من الشهوة والخروج عن العدل)(١).

وقال أيضًا: ﴿وكذلك الدم يجمع قوى النفس من الشهوة والغضب فإذا اغتذى من زادت شهوته وغضبه على المعتدل، ولهذا لم يحرم منه إلا المسفوح، بخلاف القليل منه فإنه لا يضر (٢٠٠).

* عن بريدة بن الحصيب الأسلمي ﴿ قال: قال رسول الله ﷺ: «من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه» (٣٠).

*غريب الحديث:

النردشير: بفتح الدال وكسر الراء، وكأنهما كلمة واحدة مبنية الوسط، قال الخليل: النرد فارسى.

قلت: وكأن النردشير نوع من النرد. وهو لعبة مقصودها القمار، وأكل المال بالباطل، مع ما فيها من الصدعن ذكر الله، وعن الصلاة، وعما يفيد الإنسان في دينه ودنياه، ومع ما يطرأ فيها من الشحناء والبغضاء (٤٠).

* هوائد الحديث:

قال النووي: «ومعنى صبغ يده في لحم الخنزير ودمه في حال أكله منهما وهو تشبيه لتحريمه بتحريم أكلهما والله أعلم»(٥٠).

وقال ابن كثير: «فإذا كان هذا التنفير لمجرد اللمس، فكيف يكون التهديد والوعيد الأكيد على أكله والتغذي به الانهاد.

قال القرطبي: «إن هذا الفعل في الخنزير حرام لأنه إنما عنى بذلك تذكية الخنزير وهي حرام بالاتفاق، ولذلك لم يختلف فيه»(٧).

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۵/ ۲۰۸). (۲) مجموع الفتاوي (۱۹/ ۲۰).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٥/ ٥٣٥ و ٣٦١)، ومسلم (٤/ ١٧٧٠/ ٢٢٦٠)، وأبو داود (٥/ ٢٣٠- ٢٣١/ ٤٩٣٩)، وابن ماجه (٢/ ١٢٣٨/ ٣٧٦٣)، والبخاري في الأدب المفرد (١٢٧١) وفي الباب عن أبي موسى الأشعري. (٤) المفهم (٥/ ٥٦٠).

⁽٦) تفسير القرآن العظيم (٣/ ١٤). (٧) المفهم (٥/ ٥٦٠).

قال الجصاص: «وقوله تعالى: ﴿وَكُمُّمُ ٱلِخَنزِيرِ ﴾ فإنه قد تناول شحمه وعظمه ، وسائر أجزائه ألا ترى أن الشحم المخالط للحم قد اقتضاه اللفظ لأن اسم اللحم يتناوله ولا خلاف بين الفقهاء في ذلك وإنما ذكر اللحم لأنه معظم منافعه وأيضًا فإن تحريم الخنزير لما كان مبهما اقتضى ذلك تحريم سائر أجزائه كالميتة والدم»(١).

قال القرطبي: «أجمعت الأمة على تحريم شحم الخنزير وقد استدل مالك وأصحابه على أن من حلف ألا يأكل شحمًا فأكل لحمًا لم يحنث بأكل اللحم فإن حلف ألا يأكل لحمًا فأكل شحمًا حنث لأن اللحم مع الشحم يقع عليه اسم اللحم، فقد دخل الشحم في اسم اللحم، ولا يدخل اللحم في اسم الشحم وقد حرم الله تعالى لحم الخنزير فناب ذكر لحمه عن شحمه لأنه دخل تحت اسم اللحم»(٢).

قال ابن قدامة: «فأما شحم الخنزير فلا يجوز الانتفاع به باستصباح ولا غيره ولا أن يطلى به السفن، والجلود»(٣).

قال شيخ الإسلام: «إن اللَّه حرم الخبائث من المطاعم إذ هي تغذية خبيثة توجب للإنسان الظلم، كما إذا اغتذى بلحم الخنزير والدم والسباع، فإن المغذى شبيه بالمغتذي فيصير في نفسه من البغي والعدوان بحسب ما اغتذى منه»(٤).

وقال أيضًا: «ولحم الخنزير يورث عامة الأخلاق الخبيثة إذ كان أعظم الحيوان في أكل كل شيء لا يعاف شيئًا»(٥٠).

* عن جابر بن عبد اللَّه الله الله الله على أنه سمع رسول اللَّه على يقول وهو بمكة عام الفتح: «إن اللَّه ورسوله حرم بيع المخمر والميتة والمخنزير والأصنام». فقيل: يا رسول اللَّه أرأيت شحوم الميتة فإنه يطلى بها السفن، ويدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس. فقال: «لا هو حرام». ثم قال رسول اللَّه عند ذلك: «قاتل اللَّه اليهود إن اللَّه لما حرم شحومها جملوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه» (١٠).

⁽٢) الجامع لأحكام القرآن (٢/ ١٥٠).

⁽٤) مجموع الفتاوي (۲۰/ ۳٤٠).

⁽١) أحكام القرآن (٢٠٣/٢).

⁽٣) المغني (٣١/ ٣٤٩) بتصرف يسير.

⁽٥) مجموع الفتاوي (١٩/ ٢٥).

⁽۲) أخرجه: أحمد (۳/ ۳۲۶ و ۳۲۱)، والبخاري (۶/ ۵۳۳/ ۲۲۳۱)، ومسلم (۳/ ۱۲۰۷/ ۱۵۸۱)، وأبو داود (۳/ اخرجه: أحمد (۳/ ۳۲۵)، والترمذي (۳/ ۱۹۹/ ۱۲۹۷)، والنسائي (۷/ ۱۹۹-۲۰۰/ ۲۲۲۷)، وابن ماجه (۲/ ۲۲۷/ ۲۲۷)، قال الترمذي: «وفي الباب عن عمر وابن عباس»، وقال: «حديث جابر حديث حسن صحيح».

الأية (٣)

* غريب الحديث:

عام الفتح: فيه بيان تاريخ ذلك وكان ذلك في رمضان سنة ثمان من الهجرة، ويحتمل أن يكون التحريم وقع قبل ذلك ثم أعاده على السمعه من لم يكن سمعه (١).

يستصبح بها: الاستصباح استفعال من المصباح وهو السراج الذي يشتعل منه الضوء.

جملوه: بفتح الجيم والميم أي: أذابوه، يقال: جمله إذا أذابه، والجميل الشحم المذاب.

★ فوائد الحديث:

قال الشوكاني: «قوله: «لا هو حرام» الأكثر على أن الضمير راجع إلى البيع، وجعله بعض العلماء راجعًا إلى الانتفاع فقال: يحرم الانتفاع بها، وهو قول أكثر العلماء، فلا ينتفع من الميتة بشيء إلا ما خصه دليل كالجلد المدبوغ، والظاهر أن مرجع الضمير البيع لأنه المذكور صريحًا، والكلام فيه. ويؤيد ذلك قوله في آخر الحديث «فباعوها»، وتحريم الانتفاع يؤخذ من دليل آخر كحديث: «لا تنتفعوا من الميتة بشيء» (٢) وقد تقدم والمعنى لا تظنوا أن هذه المنافع مقتضية لجواز الميتة فإن بيعها حرام» (٢).

قال ابن القيم كَاللَّهُ: «قلت: وهذا هو الصواب، وأن بيع ذلك حرام وإن جاز الانتفاع به، والمقصود أنه لا يلزم من تحريم بيع الميتة تحريم الانتفاع بها في غير ما حرم اللَّه ورسوله منها كالوقيد وإطعام الصقور والبزاة وغير ذلك، وقد نص مالك على جواز الاستصباح بالزيت النجس في غير المساجد، وعلى جواز عمل الصابون منه، وينبغي أن يعلم أن باب الانتفاع أوسع من باب البيع، فليس كل ما حرم بيعه حرم الانتفاع به بل لا تلازم بينهما، فلا يؤخذ تحريم الانتفاع من تحريم البيع»(،).

قال الحافظ: «ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على تحريم بيع الميتة، ويستثنى

⁽١) تحفة الأحوذي (٤/ ٤٣٤).

 ⁽۲) الحديث أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (١/ ٤٦٨-٤٦٩) من حديث جابر وهو في الضعيفة (رقم ١١٨).
 (۳) النيل (٥/ ١٤٣).

من ذلك السمك والجراد»(١).

قال القرطبي: «أما الميتة فيحرم بيعها جميع أجزائها حتى عظمها وقرنها، ولا يستثنى عندنا منها شيء إلا ما لا تحله الحياة كالشعر، والصوف، والوبر، فإنه طاهر من الميتة ينزع من الحيوان في حال حياته، وهو قول مالك وأبي حنيفة»(٢).

قال ابن القيم: «وأما تحريم بيع الخنزير فيتناول جملته وجميع أجزائه الظاهرة والباطنة، وتأمل كيف ذكر لحمه عند تحريم الأكل إشارة إلى تحريم أكله ومعظمه اللحم، فذكر اللحم تنبيهًا على تحريم أكله دون ما قبله، بخلاف الصيد فإنه لم يقل فيه وحرم عليكم لحم الصيد بل حرم نفس الصيد، ليتناول ذلك أكله وقتله، وهاهنا لما حرم البيع ذكر جملته ولم يخص التحريم بلحمه ليتناول بيعه حيًّا وميتا»(٣).

وقال أيضًا: "والخنزير أشد تحريمًا من الميتة، ولهذا أفرده الله تعالى بالحكم عليه أنه رجس في قوله: ﴿ قُلُ لا آجِدُ فِي مَا آوحِى إِنَى مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمِ يَطْعَمُهُ إِلا آن يَكُونَ مَيْسَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوعًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرِ فَإِنْهُ رِجْسُ أَوْ فِسْقًا﴾ (*) فالضمير في قوله: ﴿ فَإِنْهُ مِنْ وَإِنْ كَانَ عُوده إلى الثلاثة المذكورة باعتبار لفظ المحرم، فإنه يترجح اختصاص لحم الخنزير به لثلاثة أوجه: أحدها: قربه منه، والثاني: تذكيره دون قوله فإنها رجس، والثالث: أنه أتى بالفاء و(إن) تنبيهًا على علة التحريم لتزجر النفوس عنه، ويقابل هذه العلة ما في طباع الناس من استلذاذه واستطابته، فنفي عنه ذلك وأخبر أنه رجس، وهذا لا يحتاج إليه في الميتة والدم؛ لأن كونهما رجسًا أمر مستقر معلوم عندهم، ولهذا في القرآن نظائر فتأملها، ثم ذكر بعد تحريم بيع الأصنام وهو أعظم تحريمًا وإثمًا وأشد منافاة للإسلام بيع الخمر والميتة والخنزير" (*).

قال أيضًا: «فإن قيل: فهل تجوزون للمسلم بيع الخمر والخنزير من الذمي لاعتقاد الذمي حلهما كما جوزتم بيعه الدهن المتنجس إذا بين حاله لاعتقاده طهارته وحله؟ قيل: لا يجوز ذلك، وثمنه حرام، والفرق بينهما: أن الدهن المتنجس عين

⁽Y) المفهم (3/ 170-770).

⁽٤) الأنعام: الآية (١٤٥).

⁽١) فتح الباري (٤/ ٤٣٣–٤٣٤).

⁽٣) زاد المعاد (٥/ ٧٦١).

⁽٥) زاد المعاد (٥/ ٧٦١–٧٦٢).

طاهرة خالطها نجاسة، ويسوغ فيها النزاع، وقد ذهبت طائفة من العلماء إلى أنه لا ينجس إلا بالتغير، وإن تغير، فذهب طائفة إلى إمكان تطهيره بالغسل، بخلاف العين التي حرمها الله في كل ملة وعلى لسان كل رسول كالميتة والدم والخنزير، فإن استباجته مخالفة لما أجمعت الرسل على تحريمه، وإن اعتقد الكافر حله، فهو كبيع الأصنام للمشركين، وهذا هو الذي حرمه الله ورسوله بعينه، وإلا فالمسلم لا يشترى صنمًا (1).

قال النووي: «قال أصحابنا: العلة في منع بيع الميتة والخمر والخنزير النجاسة، فيتعدى إلى كل نجاسة» (٢).

قال الخطابي: «وفيه دليل على فساد. . . بيع كل شيء نجس العين ، وفيه دليل على أن بيع شعر الخنزير لا يجوز ، واختلفوا في جواز الانتفاع به ، فكرهت طائفة ذلك ، وممن منع منه ابن سيرين والحكم وحماد والشافعي وأحمد وإسحاق ، وقال أحمد وإسحاق : الليف أحب إلينا وقد رخص فيه الحسن والأوزاعي ومالك وأصحاب الرأي» (٣).

ولعل الراجح ما قاله ابن حزم كَظُلْلُهُ قال: «ولا يحل الانتفاع بشعره لا في خرز ولا غيره» (٤).

وقال القرطبي: «ولا خلاف في أنه -أي: الخنزير- لا تعمل الذكاة فيه، ومن هنا قال كافة العلماء: إن جلده لا يطهره الدباغ، وإنما يطهر الدباغ جلد ما تعمل الذكاة في حيه، (٥٠).

قال ابن القيم كَاللَّهُ: «في قوله: «إن اللَّه إذا حرم شيعًا حرم ثمنه» يراد به أمران: أحدهما: ما هو حرام العين والانتفاع جملة كالخمر والميتة والدم والخنزير، وآلات الشرك، فهذه ثمنها حرام كيفما اتفقت. والثاني: ما يباح الانتفاع به في غير الأكل، وإنما يحرم أكله، كجلد الميتة بعد الدباغ، وكالحمر الأهلية والبغال ونحوها مما يحرم أكله دون الانتفاع به، فهذا قد يقال: إنه لا يدخل في الحديث، وإنما يدخل

⁽٢) شرح مسلم (١١/٧).

⁽٤) المحلى (٧/ ٣٨٨).

⁽١) زاد المعاد (٥/ ٢٦٣).

⁽٣) معالم السنن (٣/ ١١٣ – ١١٤).

⁽٥) المقهم (٤/ ٤٣٤).

فيه ما هو حرام على الإطلاق، وقد يقال: إنه داخل فيه، ويكون تحريم ثمنه إذا بيع لأجل المنفعة التي حرمت منه، فإذا بيع البغل والحمار لأكلهما، حرم ثمنهما بخلاف ما إذا بيعا للركوب وغيره، وإذا بيع جلد الميتة للانتفاع به حل ثمنه، وإذا بيع لأكله، حرم ثمنه، وطرد هذا ما قاله جمهور من الفقهاء كأحمد ومالك وأتباعهما إنه إذا بيع العنب لمن يعصر خمرا حرم أكل ثمنه بخلاف ما إذا بيع لمن يأكله»(۱).

قال القرطبي: "وأما جلود الميتة: فلا تباع قبل الدباغ، ولا ينتفع بها؛ لأنها كلحم الميتة، ولقوله على الا تنتفعوا من الميتة بإهاب، ولا عصب (٢) وأما بعد الدباغ، فمشهور مذهب مالك: أنها لا تطهر بالدباغ، وإنما ينتفع بها، وهو مذهب جماعة من أهل العلم، وعلى هذا فلا يجوز بيعها، ولا الصلاة عليها، ولا بها، ولا ينتفع بها إلا في اليابسات دون المائعات، إلا في الماء وحده، وذهب الجمهور من السلف والخلف: إلى أنها تطهر طهارة مطلقة، وأنها يجوز بيعها والصلاة عليها وبها، وإليه ذهب الشافعي، ومالك في رواية ابن وهب، وهو الصحيح لقوله على "أيما إهاب دبغ فقد طهر" (٢) (١٠).

قال ابن حزم: «فيه أن الأوامر على العموم لأنه هي أخبر أن اللّه تعالى حرم الشحوم على اليهود فاستحلوا بيعها فأنكر ذلك عليهم أشد الإنكار إذ خصوا التحريم ولم يحملوه على عمومه فصح بهذا أنه متى حرم شيء فحرام ملكه وبيعه والتصرف فيه وأكله على عموم تحريمه إلا أن يأتي نص بتخصيص شيء من ذلك فيوقف عنده»(٥٠).

* عن شداد بن أوس قال: ثنتان حفظتهما عن رسول الله على قال: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح،

 ⁽۱) زاد المعاد (۵/ ۲۲۷–۲۲۷).

⁽٢) أخرجه: أحمد (٤/ ٣١٠)، وأبو داود (٣/ ٣٧١/ ٤١٢٨)، والترمذي (٤/ ١٨٢/ ١٧٢٩) وقال: «حديث حسن» والنسائي (٧/ ١٩٩٧/ ٤٢٦٠)، وابن ماجه (٢/ ٣٦١٣/ ٣٦١٣) من حديث عبد الله بن عكيم.

⁽٣) أخرجه: أحمد (١/ ٢١٩)، ومسلم (١/ ٣٦٦/٢٧٧)، وأبو داود (٤/ ٣٦٠-٣٦٨ ٤١٢٤)، والترمذي (٤/ ٢١٩٣/ ٣٦٠٩)، والترمذي (٤/ ١٩٣/ ١٩٣٠)، والنسائي (٧/ ١٩٥٥/ ٤٢٥٢)، وابن ماجه (٢/ ٣٦٠٩/ ١٩٣١) من حديث ابن عباس. (٤) المفهم (٤/ ٢٦٤ -٤٦٣).

الآية (٣)

وليحد أحدكم شفرته، فليرح ذبيحته»(١).

★ فوائد الحديث:

قال النووي: «هذا الحديث من الأحاديث الجامعة لقواعد الإسلام واللَّه أعلم»(٢).

قال القرطبي: «والإحسان هنا بمعنى الإحكام والإكمال والتحسين في الأعمال المشروعة، فحق من شرع في شيء منها أن يأتي به على غاية كماله، ويحافظ على آدابه المصححة والمكملة، وإذا فعل ذلك قبل عمله وكثر ثوابه. . . وإحسان الذبح في البهائم الرفق بالبهيمة فلا يصرعها بعنف، ولا يجرها من موضع إلى موضع، وإحداد الآلة، وإحضار نية الإباحة والقربة، وتوجيهها إلى القبلة، والتسمية والإجهاز وقطع الودجين والحلقوم، وإراحتها، وتركها إلى أن تبرد، والاعتراف لله بالمنة، والشكر له على النعمة بأن سخر لنا ما لو شاء لسلطه علينا، وأباح لنا ما لو شاء لحرمه علينا، وقال ربيعة: من إحسان الذبح ألا تذبح بهيمة وأخرى تنظر، وحكي جوازه عن مالك، والأول أولى»(").

قال ابن رجب: «وهذا يدل على وجوب الإسراع في إزهاق النفوس التي يباح إزهاقها على أسهل الوجوه، وقد حكى ابن حزم الإجماع على وجوب الإحسان في الذبيحة»(٤).

* عن رافع بن خديج في قال: «قلت: يا رسول الله، إنا نرجو -أو نخاف-العدو غدًا، وليست معنا مدى، أفنذبح بالقصب؟ قال: ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه، ليس السن والظفر، وسأحدثكم عن ذلك: أما السن فعظم، وأما الظفر فمدى الحبشة»(٥٠).

⁽۱) أخرجه: أحمد (۱۲۳/۶)، ومسلم (۱/۱۵۶۸/۱۹۵۵)، وأبو داود (۱/۲۲۵/ ۲۸۱۵)، والترمذي (۱/۲۱۵) ۱۶۰۹)، والنسائي (۲/ ۲۲۰/۲۱۹۶)، وابن ماجه (۱/۱۰۵۸/۱۰۵۸).

⁽٣) المفهم (٥/ · ٢٤٢-٢٤٢).

⁽۲) شرح مسلم (۱۳/ ۹۰).

⁽٤) جامع العلوم والحكم (١/ ٣٨٢).

⁽٥) أخرجه: أحمد (٣/ ٤٦٣ و ٤٦٤)، والبخاري (٥/ ٢٤٨٨ /١٦٥)، ومسلم (٣/ ١٩٥٨ /١٩٦٨)، والترمذي (٥) أخرجه: أحمد (١٤٩١ /١٩٦٨)، والنسائي (٧/ ٢١ - ٢١٨ /١٩٦٨)، وابن ماجه (٢/ ٢١ - ٢١٨ /١٩٦١) كلهم من طرق عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعة بن رافع عن جده رافع بن خديج وخالفهم أبو الأحوص فزاد عن =

٩٠ سورة المائدة

*غريب الحديث:

مدى: جمع مدية بسكون الدال: وهي السكين.

أنهر الدم: أساله وصبه بكثرة.

★ فوائد الحديث:

قال النووى: «قال العلماء: ففي هذا الحديث تصريح بأنه يشترط في الذكاة ما يقطع ويجرى الدم، ولا يكفى رضها ودمغها بما لا يجرى الدم. . قال بعض العلماء: والحكمة في اشتراط الذبح وانهار الدم تميز حلال اللحم والشحم من حرامهما، وتنبيه على أن تحريم الميتة لبقاء دمها. وفي هذا الحديث تصريح بجواز الذبح بكل محدد يقطع إلا الظفر والسن وسائر العظام، فيدخل في ذلك السيف، والسكين، والسنان، والحجر، والخشب، والزجاج، والقصب، والخزف، والنحاس، وسائر الأشياء المحددة فكلها تحصل بها الذكاة، إلا السن والظفر والعظام كلها، أما الظفر فيدخل فيه ظفر الآدمي وغيره من كل الحيوانات، وسواء المتصل، والمنفصل، الطاهر والنجس فكله لا تجوز الذكاة به للحديث، وأما السن فيدخل فيه سن الآدمي وغيره الطاهر والنجس، والمتصل والمنفصل، ويلحق به سائر العظام من كل الحيوان المتصل منها والمنفصل، الطاهر والنجس فكله لا تجوز الذكاة بشيء منه، قال أصحابنا: وفهمنا العظام من بيان النبي على العلة في قوله: «أما السن فعظم» أي: نهيتكم عنه لكونه عظمًا، فهذا تصريح بأن العلة كونه عظمًا، فكل ما صدق عليه اسم العظم لا تجوز الذكاة به، وقد قال الشافعي وأصحابه بهذا الحديث في كل ما تضمنه على ما شرحته، وبهذا قال النخعى والحسن بن صالح والليث وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود وفقهاء الحديث وجمهور العلماء»(1).

قال البغوي: «وقوله: «وأما الظفر فمدى الحبشة» معناه أن الحبشة يدمون مذابح الشاة بأظفارهم ويجرحونها فيحلونها محل المدى التي يستعملها

⁼ أبيه عن جده، أخرجه: البخاري (٩/ ٨٣٨/ ٤٥٠٥) وأبو داود (٣/ ٢٤٧–٢٤٨/ ٢٨٢١) والترمذي (٤/ ٦٩/) ٢٤٩٢) والنسائي (٧/ ٢٥٩–٢٠/ ٤٤١٦).

⁽۱) شرح مسلم (۱۳/ ۱۰۵).

المسلمون، ولا خلاف أن المدى التي يقطع بها يحصل بها الذكاة وإن كان الكفار يستعملونها، قال الحسن وإبراهيم: لا بأس بذبيحة الأقلف، وهو قول أهل العلم، وذبيجة الأمّة حلال، وكذا الصبي،(١٠).

وسئل شيخ الإسلام عن الغنم والبقر ونحو ذلك إذا أصابه الموت وأتاه الإنسان هل يذكي شيئًا منه وهو متيقن حياته حين ذبحه، وأن بعض الدواب لم يتحرك منه حيارجة حين ذكاته: فهل الحركة بدل على وجود الحياة، وعدمها يدل على عدم اليجياة أم لا؟ فإن غالب الناس يتحقق حياة الدابة عند ذبحها وإراقة دمها، ولم تتجرك، فيقول: إنها ميتة فيرميها؟ وهل الدم الأحمر الرقيق الجاري حين الذبح يدل على أن فيها حياة مستقرة، والدم الأسود الجامد القليل دم الموت أم لا؟ وما أراد النبي على بقوله: (ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا)؟

فأجاب: الحمد لله رب العالمين. قال اللّه تعالى: ﴿ حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْمَوْوَدَةُ وَالْمُوَوِدَةُ وَالْمُوَوِدَةُ وَالْمُوَوِدَةُ وَالْمَوْوِدَةُ وَالْمَوْوِدَةُ وَالْمَوْوِدَة وَالموقوِدَة وَالموقوِدَة والنطيحة وأكيلة السبع: عند عامة العلماء، كالشافعي وأحمد بن حنبل والمتردية والنطيحة وأكيلة السبع: عند عامة العلماء، كالشافعي وأحمد بن حنبل وأبي حنيفة وغيرهم، فما أصابه قبل أن يموت أبيح. لكن تنازع العلماء فيما يذكى من ذلك. فمنهم من قال: ما تيقن موته لا يذكي كقول مالك ورواية عن أحمد. ومنهم من يقول: ما يعيش معظم اليوم ذكي. ومنهم من يقول: ما كانت فيه حياة مستقرة ذكي كما يقوله من يقوله من أصحاب الشافعي وأحمد. ثم من هؤلاء من يقول: الحياة المستقرة ما يزيد على حركة المذبوح. ومنهم من يقول: ما يمكن أن يزيد على حركة المذبوح. ومنهم من يقول: ما يمكن أن يزيد على حياة المذبوح. والصحيح: أنه إذا كان حيًّا فذكي حل أكله ولا يعتبر في ذلك حركة مذبوح؛ فإن حركات المذبوح لا تنضبط؛ بل فيها ما يطول زمانه وتعظم حركته. وقد قال على : قما أنهر الدم، وذكر اسم اللَّه عليه فكلوا ، فمتى جرى الدم حركته. وقد قال على المذبوح الذي يجري من المذبوح الذي ذبح وهو حي حل أكله. والناس يفرقون بين دم ما كان حيًا ودم ما كان ميتًا؛ فإن الميت يجمد دمه ويسود؛ ولهذا حرم اللَّه الميتة كان حيا ودم ما كان ميتًا؛ فإن الميت يجمد دمه ويسود؛ ولهذا حرم اللَّه الميتة والذي ذبح والدي نخرج من المذبوح الذي ذبح

⁽١) شرح السنة (١١/ ٢١٨).

(۹۲)_____ سورة المائدة

وهو حي حل أكله؛ وإن تيقن أنه يموت؛ فإن المقصود ذبح، وما فيه حياة فهو حي، وإن تيقن أنه يموت بعد ساعة. فعمر بن الخطاب في تيقن أنه يموت وكان حيًا جازت وصيته وصلاته وعهوده. وقد أفتى غير واحد من الصحابة أبه بأنها إذا مصعت بذنبها، أو طرفت بعينها، أو ركضت برجلها بعد الذبح حلت، ولم يشرطوا أن تكون حركتها قبل ذلك أكثر من حركة المذبوح. وهذا قاله الصحابة؛ لأن الحركة دليل على الحياة، والدليل لا ينعكس، فلا يلزم إذا لم يوجد هذا منها أن تكون ميتة؛ بل قد تكون حية وإن لم يوجد منها مثل ذلك. والإنسان قد يكون نائمًا فيذبح وهو نائم ولا يضطرب، وكذلك المغمى عليه يذبح ولا يضطرب، وكذلك الدابة قد تكون حية فتذبح ولا تضطرب لضعفها عن الحركة وإن كانت حية؛ ولكن خروج الدم الذي لا يخرج إلا من مذبوح، وليس هو دم الميت دليل على الحياة. واللّه أعلم "().

* عن ابن عباس على قال: «الذكاة في الحلق واللبة. . »(٢).

* غريب الحديث:

اللبة: هي الهزمة التي فوق الصدر وفيها تنحر الإبل، وقيل: آخر الحلق.

⋆ فوائد الحديث:

قال ابن قدامة: «وأما المحل فالحلق واللبة وهي الوهدة التي بين أصل العنق والصدر، ولا يجوز الذبح في غير هذا المحل بالإجماع... وإنما نرى أن الذكاة اختصت بهذا المحل؛ لأنه مجمع العروق، فتنفسح بالذبح فيه الدماء السيالة، ويسرع زهوق النفس، فيكون أطيب للحم، وأخف على الحيوان»(٣).

قال ابن حزم كَثَلَلْهُ: «والتذكية قسمان: قسم في مقدور عليه متمكن منه، وقسم

⁽۱) مجموع الفتاوي (۳۵/ ۲۳۲–۲۲۸).

⁽٢) أخرجه: البخاري تعليقًا (٩/ ٧٩٨)، وعبد الرزاق (٤/ ٤٩٥/ ٨٦١٤)واللفظ له، وابن أبي شيبة (٤/ ٢٥٥/) ١٩٨٣٢)، والبيهقي (٩/ ٢٧٨). فأخرجه ابن أبي شيبة وابن حزم من طريق خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس.

وأخرجه: عبد الرزاق والبيهقي ومن طريق أيوب السختياني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس الله وإسنادهما صحيح والله أعلم. (٣) المغني (٣/٣/١٣).

في غير مقدور عليه أو غير متمكن منه، وهذا معلوم بالمشاهدة فتذكية المقدور عليه المتمكن منه ينقسم قسمين لا ثالث لهما: إما شق في الحلق وقطع يكون الموت في أثره، وإما نحر في الصدر يكون الموت في أثره وسواء في ذلك كله ما قدر عليه من الصيد الشارد أو من غير الصيد، وهذا حكم ورد النص بقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيَّتُمْ ﴾ . . . وكمال الذبح هو أن يقطع الودجان والحلقوم والمريء وهذا ما لا خلاف فيه من أحد، فإن قطع البعض من هذه الآراب المذكورة فأسرع الموت كما يسرع من قطع جميعها فأكلها حلال فإن لم يسرع الموت فليعد القطع لا يضره ذلك شيئًا وأكله حلال وسواء ذبح من الحلق في أعلاه أو أسفله رميت العقدة إلى فوق أو إلى أسفل (١٠).

قال ابن قدامة: «ولا خلاف في أن الأكمل قطع الأربعة، الحلقوم، والمريء، والودجين، فالحلقوم مجرى النفس، والمريء وهو مجرى الطعام والشراب، والودجان وهما عرقان محيطان بالحلقوم؛ لأنه أسرع لخروج روح الحيوان، فيخف عليه ويخرج من الخلاف فيكون أولى»(٢).

قال البغوي: «والإختيار في الإبل النحر، وهو أن يقطع اللبة، وفي البقر والغنم الذبح، وهو قطع أعلى العنق؛ لأن عنق البعير طويل فإذا قطع أسفله يكون أعجل لزهوق الروح فلو نحر البقر والغنم، أو ذبح البعير فجائز وقال مالك: لو ذبح البعير أو نحر الشاة، فلا يحل وفي البقر يتخير بين الذبح والنحر»(٣).

قال ابن حزم: «ولا نعلم له في هذا القول سلفًا من العلماء أصلًا إلا رواية عن عطاء في البعير خاصة قد روى عنه خلافها»(٤).

قال أبو عمر: «اختلف العلماء في هذه المسألة وهي البهيمة الداجن تستوحش والبعير يشرد، فقال مالك وربيعة والليث بن سعد: لا يؤكل إلا أن ينحر البعير، أو يذبح ما يذبح من ذلك، وقال الثوري، وأبو حنيفة، والشافعي: إذا لم يقدر على ذكاة البعير الشارد، فإنه يقتل كالصيد، ويكون بذلك مذكى. قال أبو عمر هذا القول

⁽٢) المغني (١٣/ ٢٠٤).

⁽١) المحلى (٧/ ٤٣٨–٤٣٩)

⁽٣) شرح السنة (١١/ ٢٢٠-٢٢١).

⁽٤) المحلى (٧/ ٤٤٥).

أظهر في أهل العلم لحديث رافع بن خديج، قال: ندلنا بعير، فرماه رجل بسهم فحبسه، فقال رسول اللَّه ﷺ: «إن لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش، فما غلبكم منها، فاصنعوا به هكذا، وكلوا(١٠)»(٢٠).

قال النووي: «وفي هذا الحديث -أي: حديث رافع المذكور في كلام أبي عمر- دليل لإباحة عقر الحيوان الذي يند ويعجز عن ذبحه ونحره. قال أصحابنا وغيرهم: الحيوان المأكول الذي لا تحل ميتته ضربان: مقدور على ذبحه، ومتوحش، فالمقدور عليه لا يحل إلا بالذبح في الحلق واللبة كما سبق وهذا مجمع عليه وسواء في هذا الإنسى والوحشي إذا قدر على ذبحه بأن أمسك الصيد، أو كان متأنسًا فلا يحل إلا بالذبح في الحلق واللبة وأما المتوحش كالصيد فجميع أجزائه يذبح مادام متوحشًا فإذا رماه بسهم أو أرسل عليه جارحة فأصاب شيئًا منه ومات به حل بالإجماع، وأما إذا توحش إنسى بأن ند بعير أو بقرة أو فرس أو شردت شاة أو غيرها، فهو كالصيد فيحل بالرمي إلى غير مذبحه، وبإرسال الكلب وغيره من الجوارح عليه، وكذا لو تردي بعير أو غيره في بئر ولم يمكن قطع حلقومه، ومريئه فهو كالبعير الناد في حله بالرمي بلا خلاف عندنا . . . قال أصحابنا : وليس المراد بالتوحش مجرد الإفلات، بل متى تيسر لحوقه بعد ولو باستعانة بمن يمسكه ونحو ذلك فليس متوحشًا، ولا يحل حينئذ إلا بالذبح في المذبح، وإن تحقق العجز في الحال جاز رميه، ولا يكلف الصبر إلى القدرة عليه، وسواء كانت الجراحة في فخذه أو خاصرته أو غيرهما من بدنه فيحل، هذا تفصيل مذهبنا، وممن قال بإباحة عقر النادكما ذكرنا على بن أبي طالب، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وطاووس، وعطاء والشعبي والحسن البصري والأسود بن يزيد والحكم، وحماد والنخعى والثورى، وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور والمزنى، وداود والجمهور. وقال سعيد بن المسيب وربيعة والليث ومالك: لا يحل إلا بذكاة في حلقه كغيره. دليل الجمهور حديث رافع المذكور والله أعلم»^(٣).

⁽۱) أخرجه: أحمد (٤/ ٤٦٣)، والبخاري (٨/ ٧٨٧/ ٥٥٣٠)، ومسلم (٣/ ١٥٥٨/ ١٩٦٨)، والترمذي (٤/ ٦٩/) ١٤٩٢) والنسائي (٧/ ٢٦٢/ ٢٤٤٢)، وابن ماجه (٢/ ٢٠١/ ٣١٨٣).

⁽۳) شرح مسلم (۱۰۷/۱۳).

⁽٢) الاستذكار (١٥/ ٢٧٠).

قال ابن حزم: «وقال مالك: لا يجوز أن يذكى أصلًا إلا في الحلق واللبة وهو قول الليث، قال الله على: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمُ ﴾ وقال تعالى: ﴿لاَ يُكُونُكُ اللَّهُ تُقَسًّا إِلَّا وُسْمَهَا ﴾ (١) فصح أن التذكية كيفما قدرنا لا نكلف منها ما ليس في وسعنا (١).

*غريب الحديث،

بللح: بفتح الباء الموحدة وسكون اللام، وفتح الدال المهملة وفي آخره حاء مهملة، قال البكوي: هو موضع في ديار بني فزارة، وهو وادفي طريق التنعيم إلى مكة.

سفرة السفرة الطغام يتخله المسافر، وأكثر ما يحمل في جلد مستدير، فنقل اسم الطعام إلى الجلد وسمي به كما سميت المزادة راوية، وغير ذلك من الأسماء المثقولة، فالسفرة في طعام السفر، كاللَّهنة للطعام الذي يؤكل بكرة.

* فوائد الحديث:

عن ابن عباس في قال: (تهي رسول الله عن معافرة الأعراب)(٠).

⁽١) البقرة: الآية (٢٨٦) (٢) المحلى (٧/ ٤٤٨).

 ⁽٣) أخرجه: أحمد (٢/ ١٨٨)، والبخاري (٩/ ٧٨٥-٢٨٧/ ٤٩٩٥)، والنسائي في الكبرى (٥/ ٥٥/ ٨١٨٩).

⁽ع) أعلام الحديث (١/ ٧٥٧ - ١٩٥٨):

⁽٥) أخرجه: أبو داود (١٤٤٧/٣ / ٢٨٢) وضحح الشيخ الألباني في صحيح أبي داود رقم ٢٤٤٠ :

(٩٦)______ سورة المائدة

* فوائد الحديث:

قال الخطابي في معنى الحديث: «هو أن يتبارى الرجلان كل واحد منها يجاود صاحبه، فيعقر هذا عددًا من إبله، ويعقر صاحبه فأيهما كان أكثر عقرًا غلب صاحبه ونفره. كره أكل لحومها لئلا تكون مما أهل به لغير الله»(۱).

قال ابن الأثير: «وكانوا يفعلونه رياء وسمعة وتفاخرا، ولا يقصدون به وجه الله، فشبه بما يذبح لغير الله»(٢).

* عن عكرمة عن ابن عباس را أن رسول الله الله على نهى عن طعام المتباريين أن يؤكل (٣٠).

* فوائد الحديث:

قال الخطابي: «المتباريان: المتعارضان بفعلهما، يقال تبارى الرجلان إذا فعل كل واحد منهما مثل فعل صاحبه ليرى أيهما يغلب صاحبه. وإنما كره ذلك لما فيه من الرياء والمباهاة، ولأنه داخل في جملة ما نهى عنه من أكل المال بالباطل»(٤٠).

ويكره «أكله لما فيه من المباهاة والرياء ولهذا دعي بعض العلماء لوليمة فلم يجب فقيل له: كان السلف يجيبون، قال: كانوا يدعون للمآخاة والمواساة وأنتم تدعون للمباهاة والمكافأة»(٥٠).

* عن أنس في الإسلام الله على: «لا عقر في الإسلام »(٢).

* غريب الحديث:

عقر: أصل العقر: ضرب قوائم البعير أو الشاة بالسيف وهو قائم.

* فوائد الحديث:

قال الخطابي: «كان أهل الجاهلية يعقرون الإبل على قبر الجواد، يقولون:

⁽۱) معالم السنن (٤/ ٢٥٨). (٢) النهاية (٣/ ٢٧٢).

⁽٣) أخرجه: أبو داود (٤/ ١٣٢/ ٣٧٥٤)، والحاكم (٤/ ١٢٨) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

 ⁽٤) معالم السنن (٤/ ٢٢٣).
 (٥) فيض القدير (٦/ ٢٥٩).

⁽٦) أخرجه: عبد الرزاق (٣/ ٥٦٠/ ٦٦٩٠)، ومن طريقه: أحمد (٣/ ١٩٧)، وأبو داود (٣/ ٥٥٠-٥٥١/ ٢٢٢)، وأبيهقي (٤/ ٥٥) ((٩/ ٣١٤)، وابن حبان في صعيحه (٧/ ٤١٥-٤١٦/٤١٦).

نجازيه على فعله لأنه كان يعقرها في حياته فيطعمها الأضياف، فنحن نعقرها عند قبره لتأكلها السباع والطير فيكون مطعمًا بعد مماته كما كان مطعمًا في حياته. . . ومنهم من كان يذهب في ذلك إلى أنه إذا عقرت راحلته عند قبره حشر في القيامة راكبًا ، ومن لم يعقر حشر راجلًا ، وكان على مذهب من يرى البعث منهم بعد الموت (١٠).

قال الشوكاني: «وفيه دليل على عدم جواز العقر في الإسلام كما كان في الجاهلية»(٢).

* * *

⁽١) معالم السنن (١/ ١٧٤–٧٢٥)

⁽٢) النيل (٤/ ٩٧).

قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَسْنَقْسِمُوا بِٱلْأَزْلَامِ ۚ ذَالِكُمْ فِسَتُّ ﴾ (١)

* غريب الآية:

تستقسموا: الاستقسام: طلب القسمة، والقِسم: النصيب. بالأزلام: جمع زَلَم، وهو القدح الذي يضرب للاستقسام.

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن العربي: «معناه: تطلبوا ما قسم لكم، وجعله من حظوظكم، وآمالكم ومنافعكم، وهو محرم فسق ممن فعله، فإنه تعرض لعلم الغيب، ولا يجوز لأحد من خلق الله أن يتعرض للغيب ولا يطلبه. . . فإن قيل: فهل يجوز طلب ذلك في المصحف؟ قلنا: لا يجوز، فإنه لم يكن المصحف ليعلم به الغيب، إنما بينت آياته، ورسمت كلماته، ليمنع عن الغيب، فلا تشتغلوا به، ولا يتعرض أحدكم له»(٢٠).

قلت: رحم الله الإمام ابن العربي على هذا الفهم الطيب لما يتعاطاه بعض الدجلة من ادعاء علم الغيب، واختيار بعض الآيات أو قصص بعض الأنبياء، أو بطريق الكف أو العظم، أو بطريق الخيط أو الخط، أو بطريق قراءة بعض التعاويذ الأعجمية الكفرية، أو بطريق الاستغاثة ببعض المقبورين أو ذكر بعض أسماء الأصنام القديمة، أو التعامل مع الشياطين مباشرة من نداءات، أو استحضار بعض الأرواح على حد زعمهم، وأنواع الكفريات في ادعاء علم الغيب، وهم -كما أخبر الرسول على حد زعمهم، وأنواع الكفريات في ادعاء علم الغيب، وهم -كما أخبر فليحذر هؤلاء؛ فإنهم ألعن أهل الأرض وأخبثهم وشرهم. ويجب على ولاة أمر المسلمين بتر شرّ هؤلاء وإخلاء الأرض منهم؛ فإن فسادهم في المجتمعات أكثر من فساد مرض الطاعون. والله أعلم.

المائدة: الآية (٣).

الآية (٣)

قال القرطبي: ﴿وَالْأَزْلَامُ لَلْعُرْبُ ثَلَاثُهُ أَنُواعَ:

منها: الثلاثة التي كان يتخذها كل إنسان لنفسه، على أحدها أفعل، وعلى الثاني لا تفعل، والثالث مهمل لا شيء عليه، فيجعلها في خريطة معه، فإذا أراد فعل شيء أدخل يده -وهي متشابهة - فإذا خرج أحدها اثتمر وانتهى بحسب ما يخرج له، وإن خرج القدح الذي لا شيء عليه أعاد الضرب؛ وهذه هي التي ضرب بها سراقة بن مالك بن جعشم حين اتبع النبي وأبا بكر وقت الهجرة؛ وإنما قيل لهذا الفعل: استقسام لأنهم كانوا يستقسمون به الرزق وما يريدون؛ كما يقال: الاستسقاء في الاستدعاء للسقي. ونظير هذا الذي حرمه الله تعالى قول المنجم: لا تخرج من أجل نجم كذا، واخرج من أجل نجم كذا، وقال -جل وعز-: ﴿وَمَا لَدُي نَفْشُ مَاذَا تَحْسَبُ عَدًا ﴾ وسيأتي بيان هذا مستوفى إن شاء الله.

والنوع الثاني: سبعة قداح كانت عند هبل في جوف الكعبة مكتوب عليها ما يدور بين الناس من النوازل، كل قدح منها فيه كتاب؛ قدح فيه العقل من أمر الديات، وفي آخر منكم، وفي آخر من غيركم، وفي آخر ملصق، وفي سائرها أحكام المياه وغير ذلك؛ وهي التي ضرب بها عبد المطلب على بنيه إذ كان نذر نحر أحدهم إذا كملوا عشرة؛ الخبر المشهور ذكره ابن اسحق. وهذه السبعة أيضًا كانت عند كل كاهن من كهان العرب وحكامهم؛ على نحو ما كانت في الكعبة عند هبل.

والنوع الثالث: هو قداح الميسر وهي عشرة؛ سبعة منها فيها حظوظ، وثلاثة أغفال، وكانوا يضربون بها مقامرة لهوا ولعبا، وكان عقلاؤهم يقصدون بها إطعام المساكين والمعدم في زمن الشتاء، وكلب البرد وتعذر التحرف. وقال مجاهد: الأزلام هي كعاب فارس والروم التي يتقامرون بها. وقال سفيان ووكيع: هي الشطرنج؛ فالاستقسام بهذا كله هو طلب القسم والنصيب كما بينا؛ وهو من أكل المال بالباطل، وهو حرام، وكل مقامرة بحمام أو بنرد أو شطرنج أو بغير ذلك من المال بالباطل، وهو استقسام بما هو في معنى الأزلام حرام كله؛ وهو ضرب من التكهن والتعرض لدعوى علم الغيب. قال ابن خويز منداد: ولهذا نهى أصحابنا عن الأمور التي يفعلها المنجمون على الطرقات من السهام التي معهم، ورقاع الفأل

⁽١) لقمان: الآية (٣٤)

في أشباه ذلك»(١).

قال ابن كثير رَخَلَقُهُ: "وقال مجاهد في قوله: ﴿وَأَن تَسْنَقْسِمُواْ بِالْأَزْلَيْ ﴾ (قال: هي سهام العرب، وكعاب فارس والروم، كانوا يتقامرون بها، وهذا الذي ذكر عن مجاهد في الأزلام أنها موضوعة للقمار فيه نظر، اللهم إلا أن يقال: إنهم كانوا يستعملونها في الاستخارة تارة، وفي القمار أخرى، والله أعلم، فإن الله سبحانه قد فرق بينها وبين القمار وهو الميسر، فقال في آخر السورة: ﴿ يَكَأَيُّا الّذِينَ مَامَثُواْ إِنّا اللّهُ عَمْلُ مَنْ عَمَلِ الشَّيطُنُ فَالْمَيْرُونَ لَكُمُ تُعْلِحُونَ ﴿ إِنّا لَهُ عَمْلُ الشَّيطُنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَة وَالْبَغْضَاءَ ﴾ إلى قوله: ﴿ مُنتَبُونَ ﴾ (٢) وهكذا قال هاهنا: ﴿ وَأَن نَسْ نَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامُ وَمِن فِسَقُ أَي اللهِ عاطيه فسق، وغي وضلال وجهالة وشرك (٣).

قال ابن عاشور: «وجعل الله الاستقسام فسقًا لأنَّ منه ما هو مقامرة، وفيه ما هو من شرائع الشرك، لتطلّب المسبّبات من غير أسبابها، إذ ليس الاستقسام سببًا عاديًّا مضبوطًا، ولا سببًا شرعيًّا، فتمحّض لأن يكون افتراء، مع أنّ ما فيه من توهّم الناس إيّاه كاشفًا عن مراد الله بهم، من الكذب على الله . . . فمن أجل ذلك كان فسقًا، ولذلك قال فقها ونا بجرحة من ينتحل ادّعاء معرفة الغيوب»(١٤).

وفي هذه الآية -يقول الألوسي-: إن الاستقسام الذي كان يفعله أهل الجاهلية حرام بلا شبهة كما هو نص الكتاب»(٥).

وقال محمد رشيد رضا: «أما سبب تحريم الاستقسام فقد قيل: إنه ما فيه من تعظيم الأصنام، ويرده أن التحريم عام يشمل ما كان عند الأصنام، وما لم يكن كالزلمين اللذين يحملهما الرجل معه في رحله، وقيل: لأنه طلب لعلم الغيب الذي استأثر الله به، ويرده أنه لم يكن يطلب بها علم الغيب في مثل الأمر والنهي، على أن جعل هذا محرمًا، وعلة للتحريم غير ظاهر، وصرح بعضهم برده. وقيل: لأن فيها افتراء على الله إن أرادوا بقولهم: «أمرني ربي» الله كان، وجها وشركا إن

⁽٢) المائدة: الآيتان (٩٠-٩١).

⁽٤) التحرير والتنوير (٦/ ٩٨).

⁽١) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ١٠-٤١)

⁽٣) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٢).

⁽٥) روح المعاني (٦/ ٥٩).

أرادوا به الصنم، ويرد بأن هذا رواية عن بعض الأزلام لا عن كلها.

والصواب: أن هذا قد حرم لأنه من الخرافات والأوهام التي لا يركن إليها إلا من كان ضعيف العقل يفعل ما يفعل من غير بينة ولا بصيرة، ويترك ما يترك عن غير بينة ولا بصيرة، ويتفاءل ويتشاءم بما غير بينة ولا بصيرة، ويجعل نفسه ألعوبة للكهنة والسدنة، ويتفاءل ويتشاءم بما لا فأل فيه ولا شؤم، فلا غرو أن يبطل ذلك دين العقل والبصيرة والبرهان، كما أن أبطل التطير والكهانة والعيافة والعرافة وسائر خرافات الجاهلية، ولا يليق ذلك كله إلا بجهل الوثنية وأوهامها.

ومما يجب الاعتبار به في هذا المقام: أن صغار العقول كبار الأوهام في كل زمان ومكان، وعلى عهد كل دين من الأديان، يستنون بسنة مشركي الجاهلية، ولا تطمئن قلوبهم إلا بخرافات الوثنية، فإن لم يستقسموا بالأزلام استقسموا بما هو مثلها وفي معناها، ولكنهم يسمون عملهم هذا اسمًا حسنًا، كما يفعل بعض المسلمين حتى عصرنا هذا بالاستقسام بالسبح وغيرها، ويسمونه استخارة وما هو من الاستخارة التي ورد الإذن بها في شيء. وقد يسمونه أخذ الفال، وذلك أنهم يقتطعون طائفة من حب السبحة ويحولونه حبة بعد أخرى يقولون: (افعل) على واحدة و(لا تفعل) على أخرى، ويكون الحكم الفصل للحبة الأخيرة، وبعضهم يقول كلمات أخرى بهذا المعنى، تختلف كلماتهم كما كانت تختلف كلمات سلفهم من الجاهلية والمعنى والمقصد واحد. ومنهم من يستقسم بورق اللعب الذي يقامرون به أحيانا، ومنهم من يأخذ الفال بفصوص النرد (الطاولة) وأمثاله من أدوات اللعب. وفصوص النرد هذه هي كعاب الفرس التي أدخلها مجاهد في الأزلام وجعلها كسهام العرب في التحريم سواء. وقد ورد في الأحاديث ما يؤيد تحريمها. ومنهم من يستقسم أو يأخذ الفال أو الاستخارة كما يقولون بالقرآن العظيم، فيصبغون عملهم بصبغة الدين، وهو يتوقف على النص لأن الزيادة في الدين كالنقص منه، وهل يحلُّ عمل الجاهلية بتغيير صورته؟ ويلبس الباطل ثوب الحق فيصير حق؟ اللهم إنك أنزلت القرآن هدى للمتقين فترك قوم الاهتداء، وحرموه على أنفسهم، واكتفوا مما يدعون من الإيمان به والتعظيم له بالاستقسام به كما كانت الجاهلية تستقسم بالأزلام، أو الاستشفاء بمداد تكتب به آياته في كاغد أوجام، اللهم لا تؤاخذنا بذنوبهم في الآخرة، فقد كفانا ما أصاب الأمة بضلالهم في هفاه الحياة العاجلة، اللهم واجعل لنا فرجًا ومخرجًا من فتنتهم، وفتنة من تركوا الدين كله استنكافًا من خرافاتهم وخرافات أمثالهم (١٠).

قلت: رحم الله الشيخ محمد رشيد رضا على هذا الفهم الطيب العظيم لهذا الواقع الأليم، الذي بعد أكثر الناس فيه عن كتاب الله وسنة نبيه هي فبدل الاهتداء به والعض على نصوصه بالنواجذ، وجعلها منهاج الحياة في المنهج والمعتقد والأخلاق والسلوك، وأن يتربع كتاب الله على سدة الحكم، وأن يكون هو مصدر مناهج التعليم، وأن يكون ما أحله هو الحلال، وما حرمه هو الحرام، وما أوجبه هو الواجب، وما منعه هو الممنوع، ويحظر ويطرد كل ما يخالفه من رأي أو فكر أو قانون أو أية مصلحة من المصالح؛ أصبح القرآن رسومًا ترسم على المصاحف أو اللوحات، وأصبح يقرأ في المحافل وفي المآتم، وفي بعض البلدان يتهارجون به تهارج الحمر والكلاب؛ فالواحد منهم يرفع صوته على الآخر، ويتنافسون في هذه الصفة القبيحة التي لا تليق إلا بالذئاب والكلاب والحمير إذا اجتمعت على جيفة أو على أتان تتنافس عليها، إلى غير ذلك من الأوصاف القبيحة، ويجتمعون في مواسم يزعمون أنها مولد للنبي على أو أخرى للأولياء والصالحين بزعمهم! وهكذا أصبح على الإسلام ضلالاً لا حد له، يرتضي هذا الضلال المرتزقة ومن كان في قلبه مرض على الإسلام وعلى النبوة والرسالة، وعلى السنة والاتباع، والله المستعان.

قال السيوطي: «وقد استدل بهذه الآية على تحريم القمار والتنجيم والرمل، وكل ما شاكله، وعداه بعضهم إلى منع القرعة في الأحكام وهو مردود»(٢).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في تحريم الاستقسام بالأزلام وأنه من عمل أهل الجاهلية واستبداله بالاستخارة

*عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «لن يلج الدرجات العلى من تكهن، أو استقسم، أو رجع من سفر تطيرًا» ("").

⁽١) تفسير المنار (٦/ ١٤٩ - ١٥٠).(٢) الإكليل (ص: ١٠٧).

⁽٣) ابن مردويه كما في تفسير ابن كثير (٣/ ٢١) من طريق إبراهيم بن يزيد عن رقبة عن عبد الملك بن عمير عن=

الآية (٣)

* فوائد الحديث:

قال المناوي: «استقسم؛ أي: طلب القسم الذي قسم له وقدر بما لم يقسم وما لم يقدر، كان أحدهم إذا أراد أمرا كسفر ضرب بالأزلام فإن خرج أمر في مضي مضى وإلا ترك (١٠٠٠).

قال ابن كثير: «لأن تعاطيه فسق وغني وضلال وجهالة وشرك، وقد أمر الله المؤمنين إذا ترددوا في أمورهم أن يستخيروه بأن يعبدوه ثم يسألوه الخيرة في الأمر الذي يريدونه»(٢).

*غريبالحنيث

وفيه الآلهة: أي: الأصنام، وأطلق عليها الآلهة باعتبار ما كاتوا يرعمون وفي جواز إطلاق ذلك وقفة والذي يظهر كواهته وكانت تماثيل على صور شتى (٩٠٠).

والله قله علموا: أي: أنهم كانوا يحلمون اسم أول من أحدث الاستقسام بها وهو عمروبن لحي وكانت نسبتهم إلى إبراهيم وولده الاستقسام بها افتراء عليهما لتقديهما على عمرو(٥).

قلف: فالكفب على الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام-، ووضع الأحاديث باسمهم، ووضع أعلام الشوك منسوبة إليهم بامن قديم الدهن، وهي مؤامرة ومخطط من أعداء الأنبياء؛ فما يصنع الآن باسمه الله، ويكذب عليه، وتنسب إليه

⁼ رجاء بن حيوة عن أبي الدرداء: وأخرجه الفليراني كما في المجمع (٥/ ١١٨) بإسنادين ورجال أحدهما تقات كما قل الفتح (١٠٠ / ٢٢/ ٥٧٥٣): رجاله ثقات إلا أنني أظن أن فيه انقطاعًا، وله شاهد عن معزان بن حصين، وأخرجه البراز في أثناء حديث بسند جيد. (١) فيض القدير (٥/ ٣٠٣- ٢٠٤): (٢) أنفس القدير (٥/ ٣٠٣):

 ⁽٣) أخرجه: أحمد (١/ ٣٩٥) ؛ والبخاري (٣/ ١٥٩٧)، وأبو داود (١/ ١٥٢٥/ ١٠٧٠).

⁽٤) فتح الباري (٣/ ١٤٥٨).

⁽a) عون المعبود (٦/ ٧)·

البدع والطامات على أنه من السنة، وهو على الله بريء منها ؛ هو داخل في المخطط القديم الذي وضعه أعداء الأنبياء، فكم وضع عنه على الله على الواضعين على الأنبياء عامة وعلى محمد على خاصة .

* فوائد الحديث:

قال البقاعي: «وأما إجالة السهام لا على هذا الوجه فهو جائز وهو تساهم واقتراع لا استقسام»(١).

قال ابن بطال: «فأبطل اللَّه ذلك من فعلهم وأخبر أنه فسق، وإنما جعله فسقًا؛ لأنهم كانوا يستقسمون عند آلهتهم التي يعبدونها ويقولون يا إلهنا، أخرج الحق في ذلك، ثم يعملون بما خرج فيه، فكان ذلك كفرا باللَّه، لإضافتهم ما يكون من ذلك من صواب أو خطأ إلى أنه من قسم آلهتهم، فأخبر رسول اللَّه على عن إبراهيم وإسماعيل أنهما لم يكونا يستقسمان بالأزلام، وإنما كانا يفوضان أمرهما إلى الله الذي لا يخفى عليه علم ما كان وما هو كائن؛ لأن الآلهة لا تضر ولا تنفع»(٢).

* عن سراقة بن مالك بن جعشم والله قال: «جاءنا رسل كفار قريش يجعلون في رسول الله الله الله على وأبي بكر دية كل واحد منهما لمن قتله أو أسره. . . . فأتيت فرسي فركبتها ، فرفعتها تقرب بي ، حتى دنوت منهم ، فعثرت بي فرسي ، فخررت عنها ، فقمت فأهويت يدي إلى كنانتي فاستخرجت منها الأزلام ، فاستقسمت بها : أضرهم أم لا؟ فخرج الذي أكره . فركبت فرسي -وعميت الأزلام - تقرب بي ، حتى إذا سمعت قراءة رسول الله على وهو لا يلتفت ، وأبو بكر يكثر الالتفات ، ساخت يدا فرسي في الأرض حتى بلغتا الركبتين ، فخررت عنها ، ثم زجرتها فنهضت فلم تكد تخرج يديها ، فلما استوت قائمة إذا لأثر يديها عثان ساطع في السماء مثل الدخان ، فاستقسمت بالأزلام فخرج الذي أكره ، فناديتهم بالأمان . . . » الحديث (٢٠) .

*غريب الحديث:

ساخت: بالخاء المعجمة؛ أي: غاصت

 ⁽۱) نظم الدرر (٦/ ١٤).
 (۲) شرح البخاري (٤/ ٢٨٣- ٢٨٤).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٤/ ١٧٥-١٧٦) والبخاري (٧/ ٣٠٣-٣٠٣).

زجرتها: أي: حثثتها وحملتها على القيام.

*غريب الحديث:

الاستخارة: هي استفعال من الخير، أو من الخيرة بكسر أوله وفتح ثانيه بوزن العنبة، اسم من قولك: خار الله له، واستخار الله طلب منه الخيرة، وخار الله له أعطاه ما هو خير له، والمراد: طلب خير الأمرين لمن احتاج إلى أحدهما(٢).

* فوائد الحديث:

قال ابن القيم كَثَلَلْهُ: «فعوض رسول اللَّه ﷺ أمته بهذا الدعاء عما كان عليه أهل الجاهلية من زجر الطير والاستقسام بالأزلام الذي نظيره هذه القرعة التي كان يفعلها إخوان المشركين يطلبون بها علم ما قسم لهم في الغيب ولهذا سمي ذلك استقساما وهو (استفعال) من القسم والسين فيه للطلب وعوضهم بهذا الدعاء الذي هو توحيد وافتقار وعبودية وتوكل وسؤال لمن بيده الخير كله الذي لا يأتي بالحسنات إلا هو ولا يصرف السيئات إلا هو الذي إذا فتح لعبده رحمة لم يستطع أحد حبسها عنه وإذا أمسكها لم يستطع أحد إرسالها إليه من التطير والتنجيم واختيار الطالع ونحوه فهذا

⁽۱) أخرجه: أحمد (۳/ ۳۶۵)، والبخاري (۳/ ۲۱/ ۱۱۲۲)، وأبو داود (۲/ ۱۸۷۸–۱۹۳۸)، والترمذي (۲/ ۱۸۳۸–۱۹۳۸)، والترمذي (۲/ ۳۲۵–۱۳۸۳). (۲/ ۴۲۵–۳۶۵)، والنسائي (٦/ ۳۸۵–۳۸۹/ ۳۲۵۳)، وابن ماجه (۱/ ۱۳۸۰–۱۳۸۸). (۲) فتح الباري (۱۱/ ۲۱۹).

الدعاء هو الطالع الميمون السعيد طالع أهل السعادة والتوفيق الذين سبقت لهم من الله الحسنى لا طالع أهل الشرك والشقاء والخذلان ﴿ اللَّذِيكَ يَجْعَلُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ (١) فتضمن هذا الدعاء الإقرار بوجوده سبحانه والإقرار بصفات كماله من كمال العلم والقدرة والإرادة والإقرار بربوبيته وتفويض الأمر إليه والاستعانة به والتوكل عليه والخروج من عهدة نفسه والتبري من الحول والقوة إلا به واعتراف العبد بعجزه عن علمه بمصلحة نفسه وقدرته عليها وإرادته لها وأن ذلك كله بيد وليه وفاطره وإلهه الحق. . . والمقصود: أن الاستخارة توكل على الله وتفويض إليه واستقسام بقدرته وعلمه وحسن اختياره لعبده وهي من لوازم الرضى به ربا الذي لا يذوق طعم الإيمان من لم يكن كذلك وإن رضي بالمقدور بعدها فذلك علامة سعادته (٢٠).

وقال محمد رشيد رضا: «وأغرب من ذلك جعل الاستقسام من قبيل الاستخارة إذا استحله بعض الدجالين بإطلاق اسمها عليه، وجعله بعضهم من قبيل القرعة المشروعة، وكل هذا من قياس الشيطان، والحكم في دين الله بالهوى دون بينة ولا سلطان.

بيان ذلك: أن الإسلام دين البصيرة والعقل والبينة والبرهان، وآيات القرآن الكثيرة ناطقة بذلك ﴿ قُلْ هَانُوا بُرَهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَدِوْبِكَ ﴾ (٣) ﴿ لِيَهْلِكَ مَن هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةً وَيَحْيَى مَنْ حَي عَنْ بَيِّنَةً ﴾ (٤) ﴿ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِنْ عِلْمِ فَتُخْرِجُوهُ لَنا إِن مَلْكِ عَنْ بَيِّنَةً وَيَحْيَى مَنْ حَي عَنْ بَيِّنَةً ﴾ (١) ﴿ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِنْ عِلْمِ فَتُخْرِجُوهُ لَنا إِن الْعَنْ وَإِن أَنتُم إِلَا تَخْرُصُونَ ﴾ (١) إلخ. وإرشاد القرآن، وهديه في الحث على الأخذ بالدليل والبرهان عام يشمل جميع شؤون الإنسان، ولما كانت الدلائل والبينات تتعارض في بعض الأمور، والترجيح بينها يتعذر في بعض الأحيان، فيريد والبينات تتعارض في بعض الأمور، والترجيح بينها يتعذر في بعض الأحيان، فيريد الإنسان الشيء فلا يستبين له؛ الإقدام عليه خير أم تركه؟ فيقع في الحيرة – جعلت له السنة مخرجًا من ذلك بالاستخارة حتى لا يضطرب عليه أمره ولا تطول غمته، وذلك المخرج هو الاستخارة، وهي عبارة عن التوجه إلى اللَّه عَلَى والالتجاء إليه وذلك المخرج هو الاستخارة، وهي عبارة عن التوجه إلى اللَّه عَلَى والالتجاء إليه وذلك المخرج هو الاستخارة، وهي عبارة عن التوجه إلى اللَّه عَلَى والالتجاء إليه المنات المؤرد والاستخارة عن التوجه إلى اللَّه عَلَى والالتجاء اليه وذلك المخرج هو الاستخارة، وهي عبارة عن التوجه إلى اللَّه عَلَى والالتجاء إليه والله الله عَنْ المؤرد والمؤرد والله المؤرد والله المؤرد والمؤرد والمؤرد

⁽٢) زاد المعاد (٦/ ٤٤٣–٤٤٥).

⁽٢) زاد المعاد (٢/ ١٤٢– (٤) الأنفال: الآبة (٤٢).

⁽١) الحجر: الآية (٩٦).(٣) البقرة: الآية (١١١).

⁽٥) الأنعام: الآية (١٤٨).

بالصلاة والدعاء بأن يزيل الحيرة ويهيئ وييسر للمستخير الخير، وجدير هذا بأن يشرح الصدر لما هو خير الأمرين، وهذا هو اللائق بأهل التوحيد، أن يأخذوا بالبينة والدليل الذي جعله الله -تعالى - مبينًا للخير والحق، فإن اشتبه على أحدهم أمر التجأ إلى الله تعالى، فإذا شرح صدره لشيء أمضاه وخرج به من حيرته، والقرعة تشبه ذلك؛ بل أمرها أظهر، فإنها إنما تكون للترجيح بين المتساويين قطعًا، كالقسمة بين اثنين، فإنه لا وجه لإلزام من تقسم بينهما بأن يأخذ زيد منهما هذه الحصة، وعمرو الأخرى؛ فالقرعة طريقة حسنة عادلة، وقس على هذا ما يشبهه، (۱).

* * *

⁽١) تفسير المنار (٦/ ١٥١-١٥٢).

قوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ يَهِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمُ فَلَا تَخْشُوهُمُ وَٱخْشُونِ ﴾ (١)

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن عاشور: «فرها أَيْوَمَ كه يجوز أن يُراد به اليوم الحاضر، وهو يوم نزول الآية، وهو إن أريد به يوم فتح مكة، فلا جرم أنّ ذلك اليوم كان أبهج أيّام الإسلام، وظهر فيه من قرّة الدين بين ظهراني من بقي على الشرك ما أيْاسَهم من تقهقر أمر الإسلام، ولا شكّ أنّ قلوب جميع العرب كانت متعلّقة بمكة وموسم الحجّ ومناسكه: التي كانت فيها حياتهم الاجتماعية والتجارية والدينية والأدبية، وقوام شؤونهم وتعارفهم، وفصل نزاعهم، فلا جرم أن يكون انفراد المسلمين بتلك المواطن قاطعًا لبقية آمالهم: من بقاء دين الشرك، ومن محاولة الفتّ في عضد الإسلام. فذلك اليوم على الحقيقة: يوم تمام اليأس وانقطاع الرجاء. و و اليوم على الحقيقة: يوم تمام اليأس وانقطاع الرجاء. و و الورم أن يجوز أن يراد به يوم معين، جدير بالامتنان بزمانه، ويجوز أن يجعل و اليوم على الصادق بطائفة من الزمان، رسخ اليأس في خلالها في قلوب أهل الشرك بعد أن خامر نفوسهم التردّد في ذلك، فإنّ العرب يطلقون اليوم على زمن الحال، والأمس على الماضي، والغَد على المستقبل. قال زهير:

وأعْلَمُ عِلم اليوم والأمسِ قبلَه ولكِنَّني عن عِلمِ مَا في غد عَمِي "٢).

وقوله: ﴿ ٱلْيَوْمَ يَبِسَ ٱلَذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ ﴾: يقول ابن جرير: «الآن انقطع طمع الأحزاب، وأهل الكفر والجحود أيها المؤمنون من دينكم أن تتركوه، فترتدوا عنه راجعين إلى الشرك »(٣).

قال البقاعي: «لأن اللَّه تعالى قد كثركم بعد القلة، وأعزكم بعد الذلة، وأحيى

 ⁽۱) الآية (۳).
 (۲) التحرير والتنوير (٦/ ١٠٠-١٠١).

⁽٣) جامع البيان (٦/ ٧٨).

بكم منار الشرع، وطمس معالم شرع الجهل، وهدّ منار الضلال، فأنا أخبركم وأنتم عالمون بسعة علمي أن الكفار قد اضمحلت قواهم، وماتت هممهم، وذلت نخوتهم، وضعفت عزائمهم، فانقطع رجاؤهم عن أن يغلبوكم، أو يستميلوكم إلى دينهم بنوع استمالة، فإنهم رأوا دينكم قد قامت منائره، وعلت في المجامع منابره، وضرب محرابه، وبرك بقواعده وأركانه، ولهذا سبب عما مضى قوله: ﴿فَلاَ عَشْوَهُمُ مُهُمُ أَي: أصلا، ﴿ وَالْخَشُونُ ﴾ (١).

قال ابن جرير: «يعني بذلك: فلا تخشوا أيها المؤمنون هؤلاء الذين قد ينسوا من دينكم أن ترجعوا عنه من الكفار، ولا تخافوهم أن يظهروا عليكم، فيقهروكم ويردُّوكم عن دينكم ﴿ وَاحْشُونِ ﴾، يقول: ولكن خافونِ، إن أنتم خالفتم أمري، واجترأتم على معصيتي، وتعدَّيتم حدودي، أن أُحِلَّ بكم عقابي، وأنزل بكم عذابي، "(٢).

وقال محمد رشيد رضا: ﴿ وَالْيَوْمَ يَوْسَ الَّذِينَ كَفُرُواْ مِن دِينِكُمُ فَلا تَغْشُوهُمُ وَالْخَشُووْنُ وَالنهي عليه أن النبي أتنسم من وضع هذا الخبر في هذا الموضع وترتيب هذا الأمر والنهي عليه أن حكمة الاكتفاء في أول الإسلام بذكر محرمات الطعام الأربعة الواردة في بعض السور المكية وترك تفصيل ما يندرج فيها مما كرهه الإسلام للمسلمين من سائر ما ذكر في هذه الآية إلى ما بعد فتح مكة هو التدريج في تحريم هذه الخبائث، والتشديد فيها كما كان التدريج في تحريم الخمر، لئلا ينفر العرب من الإسلام ويرون فيه حرجا عليهم يرجون به أن يرتد إليهم من آمن من الفقراء وهم أكثر السابقين الأولين. جاء هذا التفصيل للمحرمات بعد قوة الإسلام وتوسعة الله على أهله وإعزازهم، وبعد أن يئس المشركون بذلك من نفور أهله منه وفرارهم من تكاليفه، وزال طمعهم في الظهور عليهم وإزالة دينهم بالقوة القاهرة، فكان المؤمنون أجدر بأن لا يبالوا بمداراتهم ولا يهتموا بما ينفرهم من الإسلام، وأن لا يخافوهم على أنفسهم وعلى دينهم. قيل: إن المراد باليوم في هذه الجملة وفيما لا يخافوهم على أنفسهم وعلى دينهم. قيل: إن المراد باليوم في هذه الجملة وفيما بعده مطلق الوقت والزمن، كما تقول: كنت بالأمس طفلًا أو غلامًا وقد صرت

⁽١) نظم الدرر (٦/ ١٥-١٦).

⁽٢) جامع البيان (٦/ ٧٩).

اليوم رجلًا. والصحيح أن المراد به يوم عرفة من عام حجة الوداع في السنة العاشرة للهجرة وكان يوم جمعة، وهو اليوم الذي نزلت فيه هذه الآية المبينة لما بقي من الأحكام التي أبطل بها الإسلام بقايا مهانة الجاهلية وخبائثها وأوهامها، والمبشرة بظهور المسلمين على المشركين ظهورًا تامًّا لا مطمع لهم في زواله ولا حاجة معه إلى شئ من مداراتهم أو الخوف من عاقبة أمرهم، وستأتي الروايات في ذلك. والمعنى أن أخبر المؤمنين بأن الكفار أنفسهم قد يئسوا من زوال دينهم، وأنه ينبغي لهم وقد بدلهم بضعفهم قوة، وبخوفهم أمنًا، وبفقرهم غنى أن لا يخشوا غير الله الذي جربوا فضله عليهم وإعزازه لهم (١٠).

قلت: هذا الفهم للآية من هؤلاء الفحول، وبسط ذلك وتبيينه يرجع بنا إلى واقعنا اليوم، فرغم الوسائل المبذولة في حرب الإسلام وأهله وحرب السنة والتوحيد؛ تجد الإسلام يزيد انتشارًا، والناس عليه في إقبال متزايد من كل الفئات والشرائح، فالصليبيون لا يألون جهدًا في الدفع بأركان الكفر وذيوله لحرب الإسلام في كل مكان، ولا سيما في دياره على يد أبنائه الذين ورثوه من آبائهم وأجدادهم، والصهيونية العالمية والماسونية الماكرة هي الأيادي الخفية والظاهرة التي تحرك هذه الأساطيل الكبرى المتجهة بقذائفها وصواريخها لضرب كل نقطة يرى فيها نور الإسلام.

ولم يكتف هؤلاء بقوتهم التي جمعت بين العدة والعدد، فجندوا معهم كل عدو للإسلام؛ كالرافضة أعداء الصحابة الذين منحوهم كل قوة تمكنهم للقضاء على السنة وأهلها في ديارهم وغير ديارهم، وجندوا الصوفية الذين هم امتداد لهذه القوافل المشؤومة، وجندوا العلمانية التي تتمسح أحيانًا بالدين لتخدم أهدافها، وهي رافعة أيديها في كل لحظة لكل من يحارب الإسلام؛ لأنها ترى الإسلام -في زعمها - هو الخطر الذي يبيد ظلامها، ويذهب ريحها، فجندت كل وسائلها الإعلامية لهذا الغرض المشؤوم. فليكن المسلمون على حذر من هذه الجنود المجندة! وليمضوا في الدعوة إلى الإسلام ونشره! ونقول لهم كما قال الله تعالى: ﴿ الْيَوْمَ يَهِسَ الَّذِينَ كُمُ هُمُ وَنِهُ مِن دِينِكُمُ هُمُ .

⁽١) تفسير المنار (٦/ ١٥٣).

(Y) = 31

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في بيان خطر الشيطان على بني آدم

* عن جابر قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن الشيطان قد أيس أن يعبده المصلون في جزيرة العرب، ولكن في التحريش بينهم»(١).

*غريب الحديث:

أيس: أي: يئس وصار محرومًا.

جزيرة العرب: من حفر أبي موسى الأشعري إلى أقصى اليمن طولاً ، ومن رمل يربن إلى منقطع السماوة -وهي بادية في طريق الشام- عرضًا ، هكذا ذكره أبو عبيد معمر بن المثنى ، وإنما سميت جزيرة العرب لأنها واقعة بين بحر فارس والروم ، ونيل ودجلة وفرات ، وقال مالك بن أنس : جزيرة العرب هي مكة والمدينة واليمن (٢٠).

التحريش: التحرش الإغراء على الشيء بنوع من الخداع، من حرش الصياد الصيد إذا خدعه، أي يخدعهم ويغرى بعضهم على بعض.

* عن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «إن الشيطان قد أيس أن يعبد بأرضكم هذه، ولكن قد رضى منكم بالمحقرات» (٣).

*غريب للحديث:

المحقّرات: الصغائر واحدتها محقرة.

* فوائد الحديثين،

قال الطيبي: «تكلم في هذا الحديث الشارحون واختصره القاضي وقال: عبادة الشيطان عبادة الصنم، بدليل قوله تعالى حكاية عن إبراهيم: ﴿ يَكَأَبُ لَا تَعَبُدِ

⁽١) أخرجه: أحمد (٣/ ٣١٣-٣٥٤)، ومسلم (٤/ ٢٦٦٦/ ٢٨١٢)، والترمذي (٤/ ٢٩١/ ٢٩١٧).

⁽٢) شرح الطيبي (٢/ ٢٤٥).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٣٦٨/٢)، والبزار (٣/ ٣٢٢/ ٥٨٠٠) واللفظ له، قال الهيشمي في المجمع (١٠/ ٥٤): «رجاله رجال الصحيح». وصححه الحافظ ابن حجر في اختصاره لزوائد البزار (٢/ ٣٥٨/ ٢٠٦٤).

ٱلشَّيْطُنُّ ﴾(١) وإنما جعل عبادة الصنم عبادة الشيطان لأنه الآمر به والداعي إليه، والمصلون المؤمنون كما في قوله ﷺ: «نهيت عن قتل المصلين»(٢) وإنما سمى المؤمن بالمصلى لأن الصلاة أشرف الأعمال وأطهر الأفعال الدالة على الإيمان، ومعنى الحديث أن الشيطان أيس أن يعود من المؤمنين أحد إلى عبادة الصنم، ويرتد إلى شركه في جزيرة العرب، ولا يرد على هذا ارتداد أصحاب مسيلمة، ومانعي الزكاة وغيرهم ممن ارتدوا بعد رسول الله -عليه الصلاة والسلام- لأنهم لم يعبدوا الصنم»(۳).

قال المناوي: «أو لأن المراد أن المصلين لا يجمعون بين الصلاة وعبادة الشيطان»(٤).

قال القارى: «دعوة الشيطان عامة إلى أنواع الكفر غير مختص بعبادة الصنم فالأولى أن يقال: المراد أن المصلين لا يجمعون بين الصلاة وعبادة الشيطان كما فعلته اليهود والنصاري»(٥).

قال القرطبي: «أي: في الخلاف والشر والعداوة والبغضاء بينهم حتى تكون من ذلك أمثال تلك الفتن العظيمة والخطوب الجسيمة »(٦).

قال الطيبي: «ولعله -عليه الصلاة والسلام- أخبر عما يجرى فيها بعده من التحريش الذي وقع بين أصحابه، عليه الصلاة والسلام، أي أيس الشيطان أن يعبد فيها ، لكن طمع في التحريش بين ساكنيها ، وكان كما أخبر ، وكان معجزة $^{(v)}$.

قال ابن الجوزى: «وفتن الشيطان ومكايده كثيرة ولكثرة فتن الشيطان وتشبتها بالقلوب عزت السلامة فإن من يدع ما يحث عليه الطبع كمداد سفينة منحدرة فيا سرعة انحدارها (٨).

(٥) المرقاة (١/ ٢٥٠).

⁽١) مريم: الآية (٤٤).

⁽٢) أخرجه: أبو داود (٥/ ٢٢٤/ ٤٩٢٨) من حديث أبي هريرة.

⁽٣) شرح الطيبي على المشكاة (٢/ ٥٢٤).

⁽٤) فيض القدير (٢/ ٣٥٦).

⁽٦) المفهم (٧/ ٣١٠).

⁽٧) شرح الطيبي (٢/ ٥٢٤). (٨) تلبيس إبليس (ص: ٤٥).

الآية (٣)

قوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ ٱكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَثَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَمَ دِينَاً ﴾ ''

القوال المفسرين في تأويل الآية

قال الحافظ ابن كثير: «هذه أكبر نعم اللّه تعالى على هذه الأمة حيث أكمل تعالى لهم دينهم فلا يحتاجون إلى دين غيره، ولا إلى نبي غير نبيهم -صلوات اللّه وسلامه عليه-، ولهذا جعله اللّه تعالى خاتم الأنبياء، وبعثه إلى الإنس والجن، فلا حلال إلا ما أحله، ولا حرام إلا ما حرمه، ولا دين إلا ما شرعه، وكل شيء أخبر به فهو حق وصدق لا كذب فيه ولا خلف؛ كما قال تعالى: ﴿وَتَمَتُ كَلِمَتُ رَبِّكَ مَيْكَ وَعَدَلاً في الأوامر والنواهي، فلما أكمل عليهم النعمة، ولهذا قال: ﴿ اَلْوَمْ اَكُمَلْتُ لَكُمْ وَيَنَكُمْ وَاَتَمَتُ عَلَيْكُمْ الدين لهم تمت عليهم النعمة، ولهذا قال: ﴿ اَلْوَمْ اَكُمَلْتُ لَكُمْ وَيَنَكُمْ وَاَتَمَتُ عَلَيْكُمْ الله وأحبه، وبعث به أفضل الرسل الكرام، وأنزل به أشرف كتبه "(").

قال ابن القيم كَثَلَالُم: "وإذا تأملت الحكمة الباهرة في هذا الدين القويم، والملة الحنيفية، والشريعة المحمدية، التي لا تنال العبارة كمالها، ولا يدرك الوصف حسنها، ولا تقترح عقول العقلاء -ولو اجتمعت وكانت على أكمل عقل رجل منهم - فوقها، وحَسْبُ العقول الكاملة الفاضلة أن أدركت حسنها وشهدت بفضلها، وأنه ما طرق العالم شريعة أكمل ولا أجل ولا أعظم منها، فهي نفسها الشاهد والمشهود له، والحجة والمحتج له، والدعوى والبرهان، ولو لم يأت الرسول ببرهان عليها لكفي بها برهانا وآية وشاهدا على أنها من عند الله، وكلها شاهدة له بكمال العلم، وكمال الحكمة، وسعة الرحمة والبر والإحسان،

⁽١) الآية (٣).

⁽٢) الأنعام: الآية (١١٥).

⁽٣) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٣).

والإحاطة بالغيب والشهادة، والعلم بالمبادئ والعواقب، وأنها من أعظم نعم اللّه التي أنعم بها على عباده، فما أنعم عليهم بنعمة أجل من أن هداهم لها؛ وجعلهم من أهلها، وممن ارتضاها لهم وارتضاهم لها، فلهذا امتن على عباده بأن هداهم من أهلها؛ قال تعالى: ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنفُسِهُمْ يَتَلُوا عَلَيْهِمْ وَيُوكِمُهُمُ ٱلْكِنْبُ وَالْمِحْمَةُ وَإِن كَانُوا مِن قَبَلُ لَغِي ضَكَلِ مُبِينٍ ﴾ (١)، وقال معرفًا لعباده ومذكرًا لهم عظيم نعمته عليهم مستدعيًا منهم شكرهم على أن جعلهم من أهلها: ﴿ ٱلْوَرِّمَ ٱكْمُلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمَّمَتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَامُ وَقَالَ معرفًا لعباده وصف الدين الذي اختاره لهم بالكمال، والنعمة التي أسبغها عين عليهم بالتمام، إيذانًا في الدين بأنه لا نقص ولا عيب ولا خلل ولا شيء خارجًا عن الحكمة بوجه، بل هو الكامل في حسنه وجلالته، ووصف النعمة بالتمام إيذانا بدوامها واتصالها، وأنه لا يسلبهم إياها بعد إذ أعطاهموها، بل يتمها لهم بالدوام بدوامها واتصالها، وأنه لا يسلبهم إياها بعد إذ أعطاهموها، بل يتمها لهم بالدوام في هذه الدار، وفي دار القرار.

وتأمل حسن اقتران التمام بالنعمة، وحسن اقتران الكمال بالدين، وإضافة الدين إليهم إذ هم القائمون به المقيمون له، وإضافة النعمة إليه إذ هو وليها ومسديها، والمنعم بها عليهم، فهي نعمته حقًا وهم قابلوها، وأتى في الكمال باللام المؤذنة بالاختصاص، وأنه شيء خصوا به دون الأمم، وفي إتمام النعمة برعلى) المؤذنة بالاستعلاء والاشتمال والإحاطة، فجاء ﴿وَأَثَمَّتُ ﴾ في مقابلة ﴿ الكُمُ ﴾ و ﴿ اللهُ عَلَى اللهُ هُ وَ اللهُ عَلَى اللهُ هُ وَ اللهُ عَلَى اللهُ هُ وَ اللهُ الله وَ اللهُ عَلَى اللهُ هُ وَكَان بعض وزاده تقريرًا وكمالًا وإتمامًا للنعمة بقوله: ﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَمُ دِينًا ﴾ . وكان بعض السلف يقول: يا له من دين، لو أن له رجال (٢٠٠٠).

قلت: للَّه در الإمام ابن القيم على هذا الفهم الطيب لحقيقة الإسلام بأركانه وأصوله وفروعه، فكمُل في عقيدته، فلا يحتاج فيه إلى أية فلسفة، ولا علم كلام، وكمُل في عبادته فلا يحتاج فيه إلى هرطقة الهنود وديانة فارس وطقوس النصارى ورهبانهم، وكل البدع المحدثة التي وردت من خارج الإسلام من مبطلين

⁽١) آل عمران: الآية (١٦٤).

⁽٢) مفتاح دار السعادة (٣٠٨/٢-٣٠٩).

ومغرضين، وكمل في مياسته وحكمه، فلا أعدل منه على وجه الأرض، والقوانين الوضعية مهما اجتهد أصحابها وحاولوا أن يبلغوا بها الكمال؛ فإنه لا رائحة فيها لحقوق الله وما يجب على الإنسان أن يتركه أو يفعله، وهكذا تجد الكمال في الإسلام متمثلًا في كل جزئية من جزئياته، فلا يمكن أن يقارن بأي منهج من المناهج الوضعية، فالذي يقارن به غيره كالذي يقارن بين الجبل وبيت العنكبوت، فبيت العنكبوت، والعبال الراسيات لو فبيت العنكبوت، والعبال الراسيات لو اجتمع عليها أهل الأرض ما أزاحوها عن مكانها، فلله در السلف المباركين الذين قالوا: يا له من دين لو أن له رجالًا! فكان الرجال لهذا الدين هم الصحابة ومن اتبعهم بإحسان، فدين له أمثال هؤلاء الرجال هو دين الحق المنصور.

قال القرطبي: ﴿ولعل قائلًا يقول: قوله تعالى: ﴿ اَلْيُوْمَ أَكُمْلَتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ يدل على أن الدين كان غير كامل في وقت من الأوقات، وذلك يوجب أن يكون جميع من مات من المهاجرين والأنصار، والذين شهدوا بدرًا والحديبية، وبايعوا رسول اللّه الله المعتنين جميعًا، وبذلوا أنفسهم لله مع عظيم ما حل بهم من أنواع المحن، ما توا على دين ناقص، وأن رسول اللّه الله في ذلك كان يدعو الناس إلى دين ناقص، ومعلوم أن النقص عيب، ودين اللّه تعالى قيم، كما قال تعالى: ﴿ دِينَا فَيَمَا ﴾ (١) وردن الله تعالى قيم، كما قال تعالى:

وفي الجواب عن هذا الإشكال يقول القاسمي كَثَلَلُهُ: «قال ابن الأنباري في الآية: اليوم أكملت لكم شرائع الإسلام على غير نقصان كان قبل هذا الوقت، وذلك أن الله تعالى كان يتعبد خلقه بالشيء في وقت ثم يزيد عليه في وقت آخر، فيكون الوقت الأول تامًا في وقته، وكذلك الوقت الثاني تاما في وقته، فهو كما يقول القائل: عندي عشرة كاملة، ومعلوم أن العشرين أكمل منها.

والشرائع التي تعبد اللَّه الله على بها عباده، في الأوقات المختلفة مختلفة، وكل شريعة منها كاملة في وقت التعبد بها، فكمل اللَّه الشرائع في اليوم الذي ذكره وهو يوم عرفة، ولم يوجب ذلك أن الدين كان ناقصا في وقت من الأوقات، (٣).

⁽١) الأنعام: الآية (١٦١). (٢) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٦٢).

⁽٣) محاسن التأويل (٦/٦٦-٤٧).

وفي هذا الآية رد على المتعصبة وأصحاب الرأي الذين يجعلون عبارات شيوخهم المتعصبين لهم كنصوص الكتاب وإن لم تضبط الرواية عنهم كما ضبطت نصوص الشرع، ويعدون تعليلاتهم كتعليلات الكتاب والسنة يقول الشيخ صديق حسن خان: «يكفي في دفع الرأي وأنه ليس من الدين قول اللَّه تعالى هذا فإنه إذا كان اللَّه قد أكمل دينه قبل أن يقبض إليه نبيه على فما هذا الرأي الذي أحدثه أهله بعد أن أكمل اللَّه دينه؛ لأنه إن كان من الدين في اعتقادهم فهو لم يكمل عندهم إلا برأيهم، وهذا فيه رد للقرآن، وإن لم يكن من الدين فأي فائدة في الاشتغال بما ليس منه، وما ليس منه فهو رد بنص السنة المطهرة كما ثبت في الصحيح(۱).

وهذه حجة قاهرة ودليل باهر لا يمكن أهل الرأي أن يدفعوه بدافع أبدًا، فاجعل هذه الآية الشريفة أول ما تصك به وجوه أهل الرأي، وترغم به آنافهم، وتدحض به حجتهم، فقد أخبرنا بهذا الخبر عن اللَّه ﷺ، فمن جاء بشيء من عند نفسه وزعم أنه من ديننا قلنا له: إن اللَّه أصدق منك، ومن أصدق من اللَّه قيلا، اذهب لا حاجة لنا في رأيك.

وليت المقلدة فهموا هذا الآية حق الفهم، حتى يستريحوا ويريحوا، وقد أخبرنا في محكم كتابه أن القرآن أحاط بكل شيء، فقال: ﴿ مَّا فَرَطْنَا فِي الْكِتَبِ مِن شَيْءٍ ﴾ (٢) وقال: ﴿ يَلُونَا فِي الْكِتَبِ مِن شَيْءٍ ﴾ (٣) وقال: ﴿ يَلُكُ مُن يَكُلُ شَيْءٍ وَهُدَى وَرَحْمَةً ﴾ (٣) ، ثم أمر عباده بالحكم بكتابه فقال: ﴿ وَأَنِ الْحَكُم بَيْنَ النَّاسِ مِمَا أَزَلَ اللّهُ وَلَا تَنَيّع أَهْوَاءَ هُم ﴾ (١) وقلل: ﴿ وَاللّه وَلا تَنَيّع أَهْوَاءَ هُم الْحَقُ وَهُو خَيْرُ الْفَصِلِينَ ﴾ (١) وقال: ﴿ وَمَن لّمَ الْحَكُم بِمَا أَذِلَ اللّه فَأُولَتِكَ هُمُ الْكَفِرُونَ ﴾ (١) وفي آية : ﴿ هُمُ الظّلِمُونَ ﴾ (١) وفي يَحْكُد بِمَا أَذِلَ اللّهُ فَأُولَتِكَ هُمُ الْكَفِرُونَ ﴾ (١) وفي آية : ﴿ هُمُ الظّلِمُونَ ﴾ (١) ، وفي أخرى: ﴿ هُمُ الْظَلِمُونَ ﴾ (١) ،

وأمر عباده أيضًا في محكم كتابه باتباع ما جاء به رسول اللَّه على فقال: ﴿ وَمَا

(٢) الأنعام: الآية (٣٨). (٣) النحل: الآية (٨٩).

(٤) المائدة: الآية (٩٤). (٥) النساء: الآية (١٠٥).

(٢) الأنعام: الآية (٥٥).(٧) المائدة: الآية (٤٤).

(A) المائدة: الآية (٥٤).(P) المائدة: الآية (٧٤).

⁽۱) أخرجه: أحمد (۲/ ۲٤۰)، والبخاري (٥/ ٣٧٧/ ٢٦٩٧)، ومسلم (۳/ ١٣٤٣/ ١٧١٨[١٧])، وأبو داود (٥/ ۲۱/ ٤٦٠٦)، وابن ماجه (١/ ٧/ ١٤).

ءَالنَكُمُ الرَّسُولُ فَخُدُوهُ وَمَا نَهَنكُمْ عَنْهُ فَأَننَهُواً ﴾ (١) ، وهذه أعم آية في القرآن وأبينها في الأخذ بالسنة المطهرة ، وقال: ﴿ وَأَطِيعُوا اللّهَ وَأَطِيعُوا اللّهَ وَأَطِيعُوا اللّهَ وَأَطِيعُوا اللّهَ وَأَطِيعُوا اللّهَ وَقَالَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللّهِ في مواضع من الكتاب العزيز ، وقال: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلُ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ لِيَعْكُمُ بَيْنَهُمُ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنا ﴾ (١) ، وقال: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللّهِ أَسْوَةً كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللّهِ أَسْوَةً كَسَنَةً ﴾ (١) .

والإكثار من الاستدلال على وجوب طاعة اللّه وطاعة رسوله لا يأتي بعائدة ولا فائدة فليس على أحد من المسلمين يخالف في ذلك، ومن أنكره فهو خارج عن حزب المسلمين، وإنما أوردنا هذه الآيات الكريمة العظيمة تليينًا لقلب المقلد الذي قد جمد وصار كالجلمد، فإنه إذا سمع مثل هذه الأوامر القرآنية ربما امتثلها وأخذ دينه من كتاب اللّه وسنة رسوله على طاعة لأوامره، فإن هذه الطاعة وإن كانت معلومة لكل مسلم لكن الإنسان قد يذهل عن القوارع الفرقانية، والزواجر المحمدية، فإذا ذكر بها ذكر، ولاسيما من نشأ على التقليد، وأدرك سلفه ثابتين عليه، غير متزحزحين عنه فإنه يقع في قلبه أن دين الإسلام هو هذا الذي هو عليه، وما كان مخالفا له فليس من الإسلام في شيء، فإذا راجع إلى نفسه رجع.

ولهذا تجد الرجل إذا نشأ على مذهب من هذه المذاهب ثم سمع قبل أن يتمرن بالعلم، ويعرف ما قاله الناس خلاف ذلك المألوف استنكره وأباه قلبه، ونفر عنه طبعه، وقد رأينا وسمعنا من هذا الجنس ما لا يأتي عليه الحصر، ولكن إذا وازن العاقل بعقله بين من اتبع أحد أثمة المذاهب في مسألة من مسائله التي رواها عنه المقلد، ولا مستند لذلك العالم فيها؛ بل قالها بمحض الرأي؛ لعدم وقوفه على الدليل، وبين من تمسك في تلك المسألة بخصوصها بالدليل الثابت في القرآن أو السنة، أفاده العقل بأن بينهما مسافات تنقطع فيها أعناق الإبل، لا جامع بينهما؛ لأن من تمسك بالدليل أخذ بما أوجب الله عليه الأخذ به، واتبع ما شرعه الشارع لجميع الأمة أولها وآخرها، وحيها وميتها.

والعالم يمكنه الوقوف على الدليل من دون أن يرجع إلى غيره، والجاهل يمكنه

⁽١) الحشر: الآية (٧). (٢) المائدة: الآية (٩٢).

⁽٣) النور: الآية (٥١).(٤) الأحزاب: الآية (٢١).

الوقوف على الدليل بسؤال علماء الشريعة، واسترواء النص، وكيف حكم اللّه في محكم كتابه أو على لسان رسوله في تلك المسألة، فيفيدونه النص إن كان ممن يعقل الحجة إذا دل عليها، أو يفيدونه مضمون النص بالتعبير عنه بعبارة يفهمها فهم رواة وهو مسترو، وهذا عامل بالرواية لا بالرأي، والمقلد عامل بالرأي لا بالرواية لأنه يقبل قوله الغير من دون أن يطالبه بحجة، وذلك في سؤاله يطالب بالحجة لا بالرأي فهو قابل لرواية الغير لا لرأيه، وهما من هذه الحيثية متقابلان، فانظر كم الفرق بين المنزلتين، والكلام في ذلك يطول، ويستدعي استغراق الأوراق الكثيرة وهو مسوط في مواطنه، وفيما ذكرناه مقنع وبلاغ، وباللّه التوفيق»(١).

وقال: «﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً ﴾ أي: أخبرتكم برضائي به لكم، فالجملة مستأنفة لا معطوفة على ﴿ أَكُمُلْتُ ﴾ وإلا كان مفهوم ذلك أنه لم يرض لهم الإسلام دينا قبل ذلك، وليس كذلك، فإنه سبحانه لم يزل راضيا لأمة نبيه على بالإسلام، فلا يكون لاختصاص الرضا بهذا اليوم كثير فائدة إن حملناه على ظاهره.

ويحتمل أن يريد رضيت لكم الإسلام الذي أنتم عليه اليوم دينًا باقيًا إلى انقضاء أيام الدنيا، ودينا منتصب على التمييز، ويجوز أن يكون مفعولًا ثانيًا، قال ابن عباس: أخبر اللَّه نبيه والمؤمنين أنه أكمل لهم الإيمان فلا يحتاجون إلى زيادة أبدًا، وقد أتمه فلا ينقص أبدًا، وقد رضيه فلا يسخطه أبدًا»(٢).

وفيها -يقول السعدي كَاللهُ =: «أن كل متكلف يزعم أنه لابد للناس في معرفة عقائدهم وأحكامهم إلى علوم غير علم الكتاب والسنة، من علم الكلام وغيره، فهو جاهل مبطل في دعواه، قد زعم أن الدين لا يكمل إلا بما قاله ودعا إليه، وهذا من أعظم الظلم والتجهيل لله ولرسوله (7).

قال ابن عاشور: «وفي الآية دليل على وقوع تأخير البيان إلى وقت الحاجة»(١٠).

⁽۱) فتح البيان (۳/ ۳٤۰–۳۲۳).

⁽٢) فتح البيان (٣/ ٣٤٣- ٣٤٤).

⁽٣) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٤٢-٢٤٣).

⁽٤) التحرير والتنوير (٦/ ١٠٥).

الأبة (٣)

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في تعظيم هذه الآية وتعيين مكان نزولها وزمانه

* عن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب أن رجلًا من اليهود قال له: «آية في كتابكم تقرؤونها لو علينا معشر اليهود نزلت لا تخذنا ذلك اليوم عيدًا، قال: أي آية هي؟ قال: ﴿ اللَّهُ مَ اللَّهُ مَا أَكْمَا لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَنّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ قال عمر: قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي نزلت فيه على النبي على، وهو قائم بعرفة (١٠).

عن أبي عمار قال: «قرأ ابن عباس: ﴿ الْيَوْمَ ٱكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمْمَتُ عَلَيْكُمْ
 يَعْمَقِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَمَ دِيناً ﴾ وعنده يهودي فقال: لو أنزلت هذه علينا لاتخذنا يومها عيدًا، قال ابن عباس: فإنها نزلت في يوم عيد في يوم جمعة في يوم عرفة (٧٠).

* عن عمرو بن قيس السكوني: «أنه سمع معاوية بن أبي سفيان على المنبر ينزع بهذه الآية ﴿ اللَّيْهَ ﴿ اللَّهِ مَا كُمُلَّتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ حتى ختمها، فقال: نزلت في يوم عرفة في يوم جمعة » (٣).

*غريب الحديث:

معشر: المعشر الجماعة الذين شأنهم واحد، ويجمع على معاشر.

عيدًا: أصله عود لأنه من العود، وسمي به لأنه يعود مرة في كل عام، والأعياد مواسم السرور.

* فوائد الأجاديث:

قال النووي: (ومراد عمر رفي إنا قد اتخذنا ذلك اليوم عيدًا من وجهين، فإنه

⁽۱) أخرجه: أحمد (۱/ ۲۸)، والبخاري (۱/ ۱۶۱/ ۵۶)، ومسلم (۶/ ۲۳۱۲/ ۳۰۱۷)، والترمذي (۹/ ۲۳۳/) ۳۰۶۳)، والنسائي (۸/ /۸۵۸–۸۸۷/ ۴۷۰).

⁽٢) أخرجه: الترمذي (٩/ ٣٣٤- ٢٣٤/ ٣٠٤٤) وقال: (هذا حديث حسن غريب من حديث ابن عباس وهو صحيح».

⁽٣) أخرجه: ابن جرير (٩/ ٥٢٩/ ١١١٠) والطبراني (١٩/ ٣٩٢/ ٩٢١) وفي مسند الشاميين (٢٥٦٥). قال الهيثمي في المجمع (٧/ ١٤): (رجاله ثقات». قلت: وإسماعيل بن عياش صحيح الرواية عن أهل بلده فقط وهذه منها.

يوم عرفة ويوم جمعة وكل واحد منهما عيد لأهل الإسلام»(١).

قال العيني: «قوله: «قد عرفنا ذلك اليوم» معناه: أنا ما أهملناه ولا خفي علينا زمان نزولها ولا مكان نزولها، وضبطنا جميع ما يتعلق بها حتى صفة النبي عليه الصلاة والسلام، وموضعه في زمان النزول، وهو كونه على قائما حينئذ وهو غاية في الضبط وقال النووي: معناه أنا ما تركنا تعظيم ذلك اليوم والمكان، أما المكان فهو عومات، وهو معظم الحج الذي هو أحد أركان الإسلام، وأما الزمان فهو يوم الجمعة ويوم عرفة، وهو يوم اجتمع فيه فضلان وشرفان، ومعلوم تعظيمنا لكل واحد منهما، فإذا اجتمعا زاد التعظيم فقد اتخذنا ذلك اليوم عيدا، وعظمنا مكانه أيضًا وهذا كان في حجة الوداع، وعاش النبي على بعدها ثلاثة أشهر»(٢).

هذا وقد ذكر ابن جرير تَعْلَلْهُ أثرا عن ابن عباس يبين فيه أن نزول هذا الآية كان يوم الإثنين، وهذا الأثر -يقول ابن كثير -: غريب وإسناده ضعيف. . . بل الصواب الذي لا شك فيه ولا مرية: أنها أنزلت يوم عرفة، وكان يوم جمعة، كما روى ذلك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وأول ملوك الإسلام معاوية ابن أبي سفيان، وترجمان القرآن عبد الله بن عباس، وسمرة بن جندب، في وأرسله عامر الشعبي، وقتادة بن دعامة، وشهر بن حوشب، وغير واحد من الأئمة والعلماء، واختاره ابن جرير الطبري تَعْلَلْهُ "".

قال الحافظ: «وقوله سبحانه: ﴿ الْيُوْمَ اَكُمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ ظاهره يدل على أن أمور الدين كملت عند هذه المقالة وهي قبل موته ﷺ بنحو ثمانين يومًا فعلى هذا لم ينزل بعد ذلك من الأحكام شيء وفيه نظر، وقد ذهب جماعة إلى أن المراد بالإكمال ما يتعلق بأصول الأركان لا ما يتفرع عنها »(٤٠).

⁽۱) شرح مسلم (۱۱۹/۱۸).

⁽٢) عمدة القاري (١/ ٣٨٨).

⁽٣) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٦-٢٧). (٤) فتح الباري (١٣/ ٣٠٦).

⁽٥) أخرجه: أحمد (٢/ ٣٨٩)، ومسلم (١/ ١٣٠/ ١٤٥)، وابن ماجه (٢/ ١٣١٩–١٣٢٠/ ٣٩٨٦)، وغيرهم. وفي الباب عن ابن عمرو وابن مسعود وأنس وجابر.

الآية (٣)

*غريب الحديث:

طوبى: قال النووي: «طوبى فُعلى من الطيب: قاله الفراء، قال: وإنما جاءت الواو لضمة الطاء، قال: وفيها لغتان، تقول العرب: طوباك وطوبى لك، وأما معنى طوبى فاختلف المفسرون في معنى قوله تعالى: ﴿ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسَّنُ مَاكِ ﴾ (١) فروي عن ابن عباس على أن معناه: فرح وقرة عين، وقال عكرمة: نِعْم ما لهم. وقال الضحاك: غبطة لهم. وقال قتادة: حسنى لهم، وعن قتادة أيضًا: معناه: أصابوا خيرًا، وقال إبراهيم: خير لهم وكرامة، وقال ابن عجلان: دوام الخير، وقيل الجنة، وقيل: شجرة في الجنة. وكل هذه الأقوال محتملة في الحديث. والله أعلم (١).

★ فوائد الحديث:

قال الطيبي: «قال التوربشتي: يريد أن الإسلام لما بدأ في أول الوهلة نهض بإقامته والذب عنه أناس قليلون من أشياع الرسول ولله ونزاع القبائل فشردوهم عن البلاد، ونفوهم عن عقر الديار، يصبح أحدهم معتزلا مهجورا، ويبيت منتبذًا وحدانًا كالغرباء، ثم يعودون آخرًا إلى ما كان عليه، لا يكاد يوجد من القليلين إلا الأفراد، ويحتمل أن تكون المماثلة بين الحالة الأولى والحالة الأخيرة لقلة ما كانوا يتدينون به في الأول، وقلة ما كانوا يعملون به في الآخر، فطوبى للغرباء المتمسكين بحبله المتشبتين بذيله، أقول: لا يخلو إما أن يستعار الإسلام المسلمين، فالغربة في القرينة، فيرجع معنى الوحدة، والوحشة إلى نفس المسلمين، وإما أن يجري الإسلام على الحقيقة، فالكلام فيه على التشبيه، والوحدة والوحشة باعتبار ضعف الإسلام وقلته، فعلى هذا «غريبًا» إما حال؛ أي: والوحدة والوحشة باعتبار ضعف الإسلام وقلته، فعلى هذا «غريبًا» إما حال؛ أي: عين بدأ الإسلام مشابها للغرباء، أو مفعولًا مطلقًا؛ أي: الإسلام أغبى طيبة، فطوبى له وطاب عيشًا، ثم أتم اللَّه نوره، فأنبت في الآفاق فبلغ مشارق الأرض ومغاربها، فيعود في آخر الأمر وحيدًا فريدًا شريدًا إلى طيبة كما بدأ فطوبى له ولهفى عليه، "".

الرعد: الآية (۲۹).
 الرعد: الآية (۲۹).

⁽٣) شرح الطيبي (٢٦٦٢).

قال الشاطبي كَظَّاللهُ: «وجملة المعنى فيه من جهة وصف الغربة ما ظهر للعيان والمشاهدة في أول الإسلام وآخره: وذلك أن رسول الله ﷺ بعثه الله على حين فترة من الرسل، وفي جاهلية جهلاء، لا تعرف من الحق رسمًا، ولا تقيم له في مقاطع الحقوق حكمًا، بل كانت تنتحل ما وجدت عليه آباءها، وما استحسنه أسلافها، من الآراء المنحرفة، والنحل المخترعة، والمذاهب المبتدعة. فحين قام فيهم ﷺ بشيرا ﴿ وَنَذِيرًا ۞ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴾ (١) فسرعان ما عارضوا معروفه بالنكر، وغبروا في وجه صوابه بالإفك، ونسبوا إليه - إذ خالفهم في الشرعة ونابذهم في النحلة -كل محال، ورموه بأنواع البهتان، فتارة يرمونه بالكذب -وهو الصادق المصدوق -الذي لم يجربوا عليه كذبًا قط خبرًا بخلاف مخبره، وآونة يتهمونه بالسحر وفي علمهم أنه لم يكن من أهله ولا ممن يدعيه، وكرة يقولون إنه مجنون، مع تحققهم بكمال عقله وبراءته من مس الشيطان وخبله، وإذا دعاهم إلى عبادة المعبود بحق وحده لا شريك له؛ قالوا: ﴿ أَجَمَلُ ٱلْآلِمَةَ إِلَهَا وَمِدًّا إِنَّ هَذَا لَثَيُّهُ عُبَابٌ ﴾ (٢) مع إقرارهم بمقتضى هذه الدعوة الصادقة: ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا فِي ٱلْفُلْكِ دَعُوا اللَّهَ عُنْاصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ (٣) وإذا أنذرهم بطشة يوم القيامة أنكروا ما يشاهدون من الأدلة على إمكانه، وقالوا: ﴿ أَوْذَا مِتْنَا رَكُنَّا نُرَابًّا ذَالِكَ رَجِّعٌ بَعِيلًا ﴿ ` . وإذا جاءهم بآية خارقة؛ افترقوا في الضلالة على فرق، واخترقوا فيها بمجرد العناد ما لا يقبله أهل التهدي إلى التفرقة بين الحق والباطل، كل ذلك دعاء منهم إلى التأسى بهم والموافقة لهم على ما ينتحلون، وإذا رأوا خلاف المخالف لهم في باطلهم ردا لما هم عليه ونبذا لما شدوا عليه يد الظنة، واعتقدوا -إذ لم يتمسكوا بدليل- أن الخلاف يوهن الثقة ويقبح جهة الاستحسان، وخصوصًا حين اجتهدوا في الانتصار بعمل، فلم يجدوا أكثر من تقليد الآباء.

ولذلك أخبر اللَّه تعالى عن إبراهيم عليه في محاجة قومه: ﴿مَا تَعَبُّدُونَ ۞ قَالُواْ نَمْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَمَا عَنكِفِينَ ۞ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ۞ أَوْ يَنَفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ۞ قَالُواْ بَلْ وَجَدْنَا عَابَاتَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ (٥) فحادوا كما ترى عن الجواب القاطع المورد مورد

 ⁽١) الأحزاب: الآية (٤٥-٤٦)
 (٢) ص: الآية (٥).

⁽٣) العنكبوت: الآية (٦٥). (٤) ق: الآية (٣).

⁽٥) الشعراء الآيات (٧٠-٧٤).

السيؤال إلى الاستمساك بتقليد الآباء. . فكذلك كانوا مع النبي ﷺ فأنكروا ما توقعوا معيه زوال ما بأيديهم؛ لأنه خرج عن معتادهم، وأتى بخلاف ما كانوا عليه من كفرهم وضلالهم ؛ حتى أرادوا أن يستنزلوه على وجه السياسة في زعمهم ، ليوقعوا بينهم وبينه المؤالفة والموافقة، ولو في بعض الأوقات، أو في بعض الأحوال، أو على بعض الوجوه، ويقنعوا منه بذلك ليقف لهم بتلك الموافقة واهي بنائهم، فأبي -عليه الصلاة والسلام- إلا الثبوت على محض الحق والمحافظة على خالص الصواب، وأنزل اليليه: ﴿ قُلْ يَكَأَيُّهَا ٱلْكَنِرُونَ ۞ لَا أَعَبُدُ مَا يَعْبُدُونَ ﴾ إلى آخر السورة (١٠)، فنصيوا له عند ذلك حرب العداوة، ورموه بسهام القطيعة، وصار أهل السلم كلهم حِرِها عِليه، وعاد الولي الحميم عليه كالعذاب الأليم، فأقربهم منه نسبًا كان أبعد الناس عن موالاته؛ كأبي جهل وغيره، وألصقهم به رحمًا كانوا أقسى قلوبًا عليه، فأي غِربة توازي هذه الغربة؟ ومع ذلك؛ فلم يكله اللَّه إلى نفسه، ولا سلطهم على النيل من أذاه؛ إلا نيل المضعوفيين، بل حفظه وعصمه وتولاه بالرعاية والكلاءة حِتِي بِلغِ رِسالِة ربه. ثم ما زالت الشريعة -في أثناء نزولها وعلى توالي تقريرها-تبعد بين أهلها وبين غيرهم، وتضع الحدود بين حقها وبين ما ابتدعوا، لكن على وجه من الحكمة عجيب، وهو التأليف بين أحكامها وبين أكابرهم في أصل الدين الأول الأصيل، ففي العرب نسبتهم إلى أبيهم إبراهيم عليه، وفي غيرهم لأنبيائهم المبعوثين فيهم، كقوله تعالى بعد ذكر كثير من الأنبياء: ﴿ أُولَيِّكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ أَ فَيِهُ دَنْهُمُ أَقْتَدِةً ﴾ (٢) وقوله تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِـ نُوحًا وَٱلَّذِي أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِدِ ۚ إِبْرَهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ۚ أَنَّ أَفِيمُوا الَّذِينَ وَلَا نَنَفَزَّقُوا فِيهِ كَابُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا نَدْعُوهُمْ إِلَيْهُ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَآهُ وَيَهْدِى إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴾ (٣) وما زال -عليه الصلاة والسلام- يدعو إليها فيؤوب إليه الواحد بعد الواحد على حكم الاختفاء؛ خوفا من عادية الكفار زمان ظهورهم على دعوة الإسلام، فلما اطلعوا على المخالفة، أَنِفُوا وقاموا وقعدوا، فمن أهل الإسلام من لجأ إلى قبيله فحموه على إغماض، أو على دفع العار في الإخفار، ومنهم من فر من الإذاية وخوف الغرة، هجرة إلى الله وحبًّا في الإسلام. ومنهم من لم يكن له وزر يحميه، ولا ملجأ يركن

(١) الكافرون الآيات (١-٦).

⁽٢) الأنعام: الآية (٩٠).

إليه، فلقى منهم من الشدة والغلظة والعذاب أو القتل ما هو معلوم، حتى زل منهم من زل فروجع أمره -بسبب الرجوع- إلى الموافقة، وبقي منهم من بقي صابرًا محتسبًا، إلى أن أنزل اللَّه تعالى الرخصة في النطق بكلمة الكفر على حكم الموافقة ظاهرًا؟ لتحصل بينهم وبين الناطق المؤالفة وتزول المخالفة، فنزل إليها من نزل على حكم التقية -ريثما يتمقس من كربه ويتروح من خناقه- وقلبه مطمئن بالإيمان، وهذه غربة أيضًا ظاهرة، وإنما كان هذا كله جهلًا منهم بمواقع الحكمة وأن ما جاءهم به نبيهم عِينَ هو الحق ضدما هم عليه، فمن جهل شيتًا عاداه، فلو علموا لحصل الوفاق ولم يسع الخلاف، ولكن سابق القدر حتم على الخلق ما هم عليه؛ قال تعالى: ﴿وَلَا يْزَالُونَ مُغْنَلِفِينَ ١ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمُّ ﴾ (١) ثمم استمر مزيد الإسلام، واستقام طريقه مدة حياة النبي ﷺ، ومن بعد موته، وأكثر قرن الصحابة ﷺ، إلى أن نبغت فيهم نوابغ الخروج عن السنة، والصغو إلى البدع المضلة، كبدعة القدرية وبدعة الخوارج. . ثم لم تزل الفرق تكثر. . وكل صاحب مخالفة ؛ فمن شأنه أن يدعو غيره إليها، ويحض سواه عليها، إذ التأسي في الأفعال والمذاهب موضوع طلبه في الجبلة، وبسببه تقع من المخالف المخالفة وتحصل من الموافق المؤالفة، ومنه تنشأ العداوة والبغضاء بين المختلفين. وكان الإسلام في أوله وجدته مقاومًا -بل ظاهرًا-، وأهله غالبين، وسوادهم أعظم الأسودة، فخلا من وصف الغربة بكثرة الأهل، والأولياء الناصرين، فلم يكن لغيرهم -ممن لم يسلك سبيلهم، أو سلكه ولكنه ابتدع فيه - صولة يعظم موقعها ، ولا قوة يضعف دونها حزب الله المفلحون، فصار على استقامة، جرى على اجتماع واتساق، فالشاذ مقهور مضطهد. إلى أن أخذ اجتماعه في الافتراق الموعود، وقوته إلى الضعف المنتظر، والشاذ عنه تقوى صولته، ويكثر سواده، فاقتضى سر التأسى المطالبة بالموافقة، ولا شك أن الغالب أغلب، فتكالبت على سواد السنة البدع والأهواء، فتفرق أكثرهم شيعًا، وهذه سنة اللَّه في الخلق، أن أهل الحق في جنب أهل الباطل قليل، لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَكُثُرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (٣) وقوله تعالى: ﴿وَقَلِلُّ مِّن عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ﴾ (٣) ولينجز اللَّه ما وعد به نبيه على من عود وصف الغربة إليه، فإن

⁽٢) يوسف: الآية (١٠٣).

⁽١) هود الآيتان (١١٨ او١١٩).

⁽٣) سبأ: الآية (١٣).

الغربة لا تكون إلا مع فقد الأهل أو قلتهم، وذلك حين يصير المعروف منكرًا، والمنكر معروفًا، وتصير السنة بدعة والبدعة سنة، فيقام على أهل السنة بالتثريب والتعنيف كما كان أولا يقام على أهل البدعة؛ طمعًا من المبتدع أن تجتمع كلمة الضلال، ويأبى اللَّه أن تجتمع حتى تقوم الساعة، فلا تجتمع الفرق كلها –على كثرتها – على مخالفة السنة عادة وسمعًا؛ بل لابد أن تثبت جماعة أهل السنة حتى يأتي أمر اللّه، غير أنهم –لكثرة ما تناوشهم الفرق الضالة وتناصبهم العداوة والبغضاء؛ استدعاء لموافقتهم – لا يزالون في جهاد ونزاع، ومدافعة وقراع، آناء الليل والنهار، وبذلك يضاعف اللّه لهم الأجر الجزيل، ويثيبهم الثواب العظيم، فقد تلخص مما تقدم أن مطالبة المخالف بالموافقة جار مع الأزمان، لا يختص بزمان دون زمان، فمن وافق، فهو عند المطالب المصيب على أي حال كان، ومن خالف فهو المخمود السعيد، ومن خالف فهو المذموم المطرود، ومن وافق فقد سلك سبيل الهداية، ومن خالف فقد خالف فقد الضلالة والغواية» (۱).

قلت: للّه در الإمام الشاطبي! وجزاه اللّه خيرًا على كتابه (الاعتصام). وهذه الغربة التي شرحها بداية من النبوات السابقة، وختامًا بنبينا محمد و وبعد مفارقته للحياة وما حدث في الإسلام من كثرة الفرق والبدع والضلالات، ومحاولة كل فرقة استمالة الأخرى إليها وإلا حاربتها ودافعتها، وقد يصل الأمر إلى القتل والذبح والسفك كما يعرفه من اطلع على كتب التواريخ والتراجم والطبقات، وكم من الحكام الذين رفعوا في زمانهم ألوية البدعة والضلالة أرادوا استمالة أهل السنة والتوحيد ليجتمعوا معهم على ضلالتهم وأبوا وثبتوا، كالمأمون العباسي وإخوانه مع الإمام أحمد، وكمروان الحمار في آخر خلافة بني أمية، ومثلهم كثير في التاريخ، وبقيت فتنة هؤلاء وما انقطعت، وكثرت البدع وفرقها وطوائفها، واتسعت رقعتها، وتبناها أقوام انتسبوا إلى العلم، وما تزال هذه البدع مستمرة ومنتشرة، وأهلها قائمون على قدم وساق، يستميلون من يستميلون إلى يومنا هذا، فمن وافقهم وباع دينه وعقيدته؛ وقع في شراكهم، وسقط في حفرهم على أم رأسه،

⁽١) الاعتصام (١/ ٥-١٣) باختصار.

واسود وجهه، وتلطخ بالبدعة وشؤمها، ولا تدرى نهايته إذا لم يتب الله عليه، وبقيت فئة ثابتة لا تتحوّل ولا تتبدّل حتى يتمثل فيها قول الرسول على: «فطوبى للغرباء». فاللهم ثبتنا وثبت أبناءنا وتلامذتنا وإخواننا في كل زمان ومكان، إنك على ذلك قدير.

قال الحافظ ابن رجب: «وهؤلاء الغرباء قسمان: أحدهما: من يصلح نفسه عند فساد الناس، والثاني: من يصلح ما أفسد الناس من السنة وهو أعلى القسمين وأفضلهما»(١).

* * *

⁽١) مجموعة رسائل الحافظ ابن رجب (١/ ٣٢٠).

(Y) 2. VI

قوله تعالى: ﴿ فَمَنِ آضَطُلَرَ فِي مَغْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفِ لِإِثْنِرِ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ زَحِيثٌ ﴾ (١)

*غريب الآية:

مخمصة: المخمصة: المجاعة. يقال: خمص البطن إذا ضمر من شدة الجوع. متجانف: المتجانف: المتمايل للإثم المنحوف إليه. من جنف القوم إذا مالوا.

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال محمد رشيد رضا: «أي: فمن اضطر فأكل مما ذكر حال كونه في مجاعة محيطة به إحاظة الظرف بالمظروف، لا يجد منفذًا منها إلا ما ذكر، وحال كونه في متجانف لإثير مُتَجَانِف لِإثير أي أي غير جاثر فيه، أو متمايل إليه متعمد له، فالجنف الميل والمجور، ويصدق بالميل إلى الأكل ابتداء، وبالجور فيه بأكل الكثير، وهو في معنى قوله في آيتي الأنعام والنحل: ﴿فَيْنَ الشَّكُلُ عَيْر بَاغٍ وَلا عَادٍ (٣) أي: غير طالب له، ولا متحد ومتجاوز قدر الضرورة فيه، فعبارة سورة المائلة أوجز، وإنما اشترط هذا لأن الإباحة للضرورة فيشترط تحققها أولًا، وكونها هي الحامل على الأكل، وأن تقدر بقدرها فيأكل بقدر ما يدفع الضرو، ولا يعدوه إلى الشبع، وهذا الشرط معقول في حكم الضرورات، فهو نافع للمضطر أدبا وطبعا؛ لأنه يمنعه أن يتجرأ على تعود ما فيه مهانة له وضرر، والظاهر أن المضطر مخير بين تلك المحرمات، أو يختار ألله ضررا، وقد يكون أشهاها إليه. ﴿فَإِنَّ اللهُ عَنُورُ رَحِيمُ أَي: فعن اضطر إلى أكل شيء مما ذكر فأكل منه في مجاعة لا يجد فيها غيره، وهو غير ماثل إليه لذاته، ولا جائر فيه متجاوز قدر الضرورة، فإن الله غنور لمثله لا يؤاخذه على ذلك، رحيم ولا جائر فيه متجاوز قدر الضرورة، فإن الله غنور لمثله لا يؤاخذه على ذلك، رحيم ولا جائر فيه متجاوز قدر الضرورة، فإن الله غنور لمثله لا يؤاخذه على ذلك، رحيم ويحسن إليه فات.

⁽١) المائدة: الآية (٣).

⁽٣) الأنعام: الآية (١٤٥٠) أ. والنحل: الآية (١٢٥٥).

⁽۳) تفسير المنان (۳/۸۳۸)،

_____ ١٢٨ ﴾_____ سورة المائدة

قال ابن كثير: «وقد استدل بهذه الآية من يقول بأن العاصي بسفره لا يترخص بشيء من رخص السفر؛ لأن الرخص لا تنال بالمعاصى»(١).

والصحيح في هذه المسألة ما قاله شيخ الإسلام قال: «المسافر إذا اضطر فيه إلى الميتة فإنه يؤمر بالتوبة، ويباح له ما يزيل ضرورة»(٢).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في مشروعية الأخذ بالرخص عند الاضطرار

* عن ابن عمر هُمُ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «إن اللَّه يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته» (٣).

⋆غريب الحديث:

الرخصة لغة: مشتقة من الرخص، وهو اليسر والسهولة، يقال: رخص لنا الشارع في كذا ترخيصًا.

واصطلاحًا: ما وسع على المكلف فعله بعذر مع كونه حرامًا في حق من لا عذر له، أو وسع على المكلف تركه مع قيام الوجوب في حق غير المعذور (٤٠٠٠).

«العزائم: جمع عزيمة: وهي مشتقة من العزم، وهو القصد المؤكد. يقال: عزم على الشيء: إذا عقد ضميره على فعله وأكده، قال تعالى: ﴿ وَلَمْ نَجِدُ لَهُمْ عَزْمًا ﴾ (٥) أي: قصدًا بليغًا متأكدًا في العصيان. وفي اصطلاح الفقهاء: الحكم الثابت بدليل شرعى خال من معارض » (١).

⁽١) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٨).

⁽۲) مجموع الفتاوي (۲۹/ ۲۶–۲۵) بتصرف.

⁽٣) أخرجه: أحمد (٢/ ١٠٨)، والبيهقي (٣/ ١٤٠)، وابن منده في التوحيد (٣/ ٢٢٣)، والقضاعي (١/ ١٥١ / ١٠٥١)، والطبراني في الأوسط (٦/ ١٤٥ - ٢٤٥ / ٢٥٩)، والبزار (١/ ٢٦٩ / ٢٥٩)، وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٦/ ٤٥١ / ٢٧٤)، وابن خزيمة (٢/ ٧٣/ ١٥٠)، قال الهيثمي في المجمع (٣/ ١٥٠): رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، والبزار والطبراني في الأوسط وإسناده حسن. وفي الباب عن ابن عباس وابن مسعود وعائشة وأبي الدرداء وأبي هريرة وعقبة بن عامر الجهني وأبي أمامة ووائلة وأنس. (٥) طه: الآية (١١٥).

⁽٦) الرخص الشرعية (٤٦-٤٧).

الآية (٣)

★ فوائد الحديث:

قال المناوي: ﴿إِن أمر اللَّه تعالى في الرخصة والعزيمة واحد، فليس الأمر بالوضوء أولى من التيمم في محله، ولا الإتمام أولى من القصر في محله، فيطلب فعل الرخص في مواضعها والعزائم كذلك، فإن تعارضا في شيء واحد راعى الأفضل»(١).

قال شيخ الإسلام: «فأخبر أن اللَّه يحب إتيان رخصه كما يكره فعل معصيته. . . وذلك لأن الرخص إنما أباحها اللَّه لحاجة العباد إليها، والمؤمنون يستعينون بها على عبادته، فهو يحب الأخذ بها لأن الكريم يحب قبول إحسانه وفضله "(٢).

والحكمة من ذلك يقول المناوي: «لما فيه من دفع التكبر والترفع من استباحة ما أباحته الشريعة، ومن أنف ما أباحه الشرع وترفع عنه فسد دينه، فأمر بفعل الرخصة ليدفع عن نفسه تكبرها، ويقتل بذلك كبرها، ويقهر النفس الأمارة بالسوء على قبول ما جاء به الشرع، ومفهوم محبته لإتيان الرخص أنه يكره تركه، فأكد قبول رخصته تأكيدا يكاد يلحق بالوجوب»(٣).

*عن جابر بن سمرة ﷺ: «أن رجلًا نزل الحرة ومعه أهله وولده فقال رجل: إن ناقة لي ضلت فإن وجدتها فأمسكها، فوجدها فلم يجد صاحبها فمرضت فقالت امرأته: انحرها، فأبى فنفقت فقالت: اسلخها حتى نقدد شحمها ولحمها ونأكله فقال: حتى أسأل رسول الله ﷺ فأتاه، فسأله فقال: هل عندك غنى يغنيك؟ قال: لا قال: فكلوها. قال: فجاء صاحبها، فأخبره الخبر فقال: هلا كنت نحرتها قال: استحيت منك (1).

*غريب الحديث:

نفقت: أي ماتت، يقال: نفقت الدابة نفوقًا، مثل: قعدت المرأة قعودًا: إذا ماتت.

⁽۲) مجموع الفتاوي (۷/ ۶۸–۶۹).

⁽١) فيض القدير (٢/ ٢٩٢).

⁽٣) فيض القدير (٢/ ٢٩٦-٢٩٧).

⁽٤) أخرجه: أحمد (٥/ ٩٦) وأبو داود (٤/ ١٦٦-١٦٧/ ٣٨١٦) ومن طريقه البيهقي (٩/ ٣٥٦) من طريق حماد بن سلمة عن سماك بن حرب عن جابر به. والحديث حسن إسناده الألباني في الصحيح السنن.

_____ ١٣٠)_____ سورة المائدة

⋆ فوائد الحديث:

فيه دليل على إمساك الميتة للمضطر، قال ابن قدامة: «أجمع العلماء على تحريم الميتة حال الاختيار وعلى إباحة الأكل منها في الاضطرار وكذلك سائر المحرمات والأصل في هذا قول اللّه تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْسَتَةَ وَاللّهَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أَمِلُ بِهِ لِغَيْرِ اللّهِ فَعَنِ اصْطُرَّ غَيْرَ بَاغِ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ('' ويباح له أكل ما يسد الرمق ويأمن معه الموت بالإجماع ويحرم ما زاد على الشبع بالإجماع أيضًا»(").

قال الحافظ: «الخلاف في ذلك. . . في موضعين: أحدهما: في الحالة التي يصح الوصف بالاضطرار فيها ليباح الأكل، والثاني: في مقدار ما يؤكل. فأما الأول، فهو أن يصل به الجوع إلى حد الهلاك أو إلى مرض يفضي إليه، هذا قول الجمهور، وعن بعض المالكية تحديد ذلك بثلاثة أيام، قال ابن أبي جمرة: الحكمة في ذلك أن في الميتة سمية شديدة فلو أكلها ابتداء لأهلكته، فشرع له أن يجوع ليصير في بدنه بالجوع سمية أشد من سمية الميتة فإذا أكل منها حينئذ لا يتضرر اهو هذا إن ثبت حسن بالغ في غاية الحسن، وأما الثاني: فذكره في تفسير قوله تعالى: وهذا إن ثبت حسن بالغ في غاية الحسن، وأما الثاني: فذكره في تفسير قوله تعالى: وهؤير متني، وقال غيره: الإثم وعني أن يأكل فوق سد الرمق، وقيل: فوق العادة، وهو الراجع لإطلاق الآية، ثم محل جواز الشبع أن لا يتوقع غير الميتة عن قرب، فإن توقع امتنع إن قوي على الجوع جواز الشبع أن لا يتوقع غير الميتة عن قرب، فإن توقع امتنع إن قوي على الجوع إلا أن يجده، وذكر إمام الحرمين أن المراد بالشبع ما ينفي الجوع لا الامتلاء حتى لا يبقى لطعام آخر مساغ فإن ذلك حرام، (").

قال الحافظ أبو عمر: «ومن اضطر إلى الميتة ليس يباح له المقام عليها بل يقال له: خذ منها ما تحتاج وانتقل منها إلى طلب المباح من القوت»(٤).

قال ابن كثير: «وليس من شرط جواز تناول الميتة أن يمضي عليه ثلاثة أيام لا يجد طعاما كما قد يتوهمه كثير من العوام أو غيرهم، بل متى اضطر إلى ذلك جاز له»(٥٠).

⁽١) البقرة: الآية (١٧٣). (٢) المغنى (١٣٠/٣٣٠).

⁽٤) التمهيد: فتح البر (٩/ ٣٩٩).

⁽٣) فتح الباري (٩/ ٨٤٠).

⁽٥) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٦).

قال ابن القيم كَظُّلله : «أن اللَّه تعالى حرم الميتة والدم ولحم الخنزير ؛ لما في تناولها من المفسدة الراجحة، وهو خبث التغذية، والغاذي شبيه بالمغتذي، فيصير المغتذي بهذه الخبائث خبيث النفس، فمن محاسن الشريعة تحريم هذه الخبائث، فإن اضطر إليها وخاف على نفسه الهلاك إن لم يتناولها أبيحت له، فهل إباحتها والحالة هذه مع بقاء وصف الخبث فيها ، لكن عارضه مصلحة أرجح منه وهي حفظ النفس؟ أو إباحتها أزالت وصف الخبث منها، فما أبيح له إلا طيب وإن كان خبيثًا في حال الاختيار؟ قيل: هذا موضع دقيق، وتحقيقه يستدعى اطلاعا على أسرار الشريعة والطبيعة، فلا تستهونه وأعطه حقه من النظر والتأمل، وقد اختلف الناس فيه على قولين: فكثير منهم أو أكثرهم سلك مسالك الترجيح مع بقاء وصف الخبث فيه، وقال: مصلحة حفظ النفس أرجح من مفسدة خبث التغذية، وهذا قول من لم يحقق النظر، ويمعن التأمل، بل استرسل مع ظاهر الأمر، والصواب أن وصف الخبث منتف حال الاضطرار. وكشف الغطاء عن المسألة: أن وصف الخبث غير مستقل بنفسه في المحل المتغذى به، بل هو متولد من القابل والفاعل، فهو حاصل من المتغذي والمغتذى به، ونظيره تأثير السم في البدن، هو موقوف على الفاعل والمحل القابل إذا علم ذلك، فتناول هذه الخبائث في حال الاختيار يوجب حصول الأثر المطلوب عدمه، فإذا كان المتناول لها مضطرًّا فإن ضرورته تمنع قبول الخبث الذي في المتغذى به، فلم تحصل تلك المفسدة لأنها مشروطة بالاختيار الذي به يقبل المحل خبث التغذية، فإذا زال الاختيار زال شرط القبول فلم تحصل المفسدة أصلا. وإن اعتاص هذا على فهمك فانظر في الأغذية والأشربة الضارة التي لا يتخلف عنها الضرر إذا تناولها المختار الواجد لغيرها، فإذا اشتدت ضرورته إليها ولم يجد منها بدًّا فإنها تنفعه ولا يتولد له منها ضرر أصلًا ؛ لأن قبول طبيعته لها، وفاقتها وميلها إليها منعها من التضرر بها، بخلاف حال الاختيار. وأمثلة ذلك معلومة مشهودة بالحس، فإذا كان هذا في الأوصاف الحسية المؤثرة في محالها بالحس، فما الظن بالأوصاف المعنوية التي تأثيرها إنما يعلم بالعقل أو بالشرع، فلا تظن أن الضرورة أزالت وصف المحل وبدلته فإنا لم نقل هذا، ولا يقوله عاقل، وإنما الضرورة منعت تأثير الوصف وأبطلته، فهي من باب المانع الذي يمنع تأثير المقتضى، لا أنه يزيل قوته، ألا ترى أن السيف الحاد إذا صادف حجرًا فإنه يمنع

قطعه وتأثيره؛ لأنه يزيل حدته وتهيأه لقطع القابل، ونظير هذا الملابس المحرمة إذا اضطر إليها، فإن ضرورته تمنع ترتب المفسدة التي حرمت لأجلها»(١).

* عن سمرة بن جندب أن النبي على قال: «إذا رويت أهلك من اللبن غبوقًا فاجتنب ما نهى الله عنه من ميتة»(٢).

*عن أبي واقد الليثي أنهم قالوا: يا رسول الله إنا بأرض يصيبنا بها مخمصة فما يحل لنا من الميتة؟ قال: «إذا لم تغتبقوا ولم تصطبحوا ولم تحتفئوا بقلًا فشأنكم بها»(٣).

*غريب الحديث:

مخمصة: أي مجاعة.

لم يصطبحوا: هو الشرب أول النهار، واستعمل في أكل الصبوح وهو الغداء. لم تغتبقوا: من الغبوق وهو الشرب آخر النهار ويراد به أيضًا العشاء.

لم تحتفئوا: قال أبو عبيد: هو من الحفأ، مهموز مقصور، وهو أصل البردي الأبيض الرطب منه، وقد يؤكل، يقول: ما لم تقتلعوا هذا بعينه فتأكلوه.

* فوائد الحديث:

قال البغوي: «قالوا معناه: إذا لم تجدوا صبوحًا، أو غبوقًا، ولم تجدوا بقلة تأكلونها حلت لكم الميتة، فإذا اصطبح الرجل لبنًا أو تغذى بطعام لم يحل له نهاره ذلك أكل الميتة، وكذلك إذا تعشى، أو شرب غبوقا، فلم يحل له ليلته تلك؛ لأنه يتبلغ بتلك الشربة»(1).

قال البيهقي: «يحتمل أنه إنما قصد به -واللَّه أعلم- إحلال الميتة لهم متى لم

مفتاح دار السعادة (۲/ ۲۰۹–۳۲۱).

⁽٢) أخرجه: البيهقي (٩/ ٣٥٧) وصححه، والحاكم (٤/ ١٢٥) وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

⁽٣) أخرجه: أحمد (٩/ ٢١٨) والبيهقي (٩/ ٣٥٦) والطبراني في الكبير (٣/ ٢٨٤/ ٣٣١٥) واللفظ له والحاكم (٤/ ٢٨٥) وقال الهيثمي في المجمع والحاكم (٤/ ١٢٥) وقال الهيثمي في المجمع (٥/ ٥٠): «رجاله ثقات».

⁽٤) شرح السنة (٢١/ ٣٤٨).

يكن لهم من الحلال صبوح أو غبوق أو بقلة يعيشون بأكلها، وهذا هو الذي يليق بسؤالهم . . . ثم ذكر حديث الباب ثم قال: وهذا يؤكد ما قبل والله أعلم وما فسره به أبو عبيد أشهر عند أهل العلم وأليق بقوله فما يحل لنا في رواية الوليد بن مسلم، وذكره أبو عبد الله الحليمي كَالله في كتابه وقال: فأبان أنهم إذا لم يأكلوها أكل الطعام المباح فلا إثم عليهم فيها، فأكل الطعام المباح أن لا يتحين له حال ضرورة يخاف منها على النفس، لكن الواجد يصطبح بشيء فيستغني به عما سواه إلى الليل يريد به أن يكون أبلغ إلى حواثجه، فإذا أمسى تناول منه ما تركه بالنهار وإن لم تكن به ضرورة شديدة، وقد يضم إليه البقل وغيره إما مزدادا من الطعام، وإما مستطيبًا له، وليس هذا سبيل الميتة، إنما أذن منها في ما يمسك منه الرمق، والضرورة الداعية إليها لا تتفق في وقت بعينه من صباح أو مساء، ولا تؤكل استطابة فيضم إليها بقل أو نحوه، فبين النبي النها أنهم إذا لم يأكلوها كما يأكلون الطعام المباح فلا إثم عليهم فيها والله أعلمه (۱).

قال ابن كثير: «قال الفقهاء: قد يكون تناول الميتة واجبًا في بعض الأحيان وهو ما إذا خاف على مهجته التلف، ولم يجد غيرها، وقد يكون مندوبًا وقد يكون مباحًا بحسب الأحوال»(٢).

قال الشنقيطي كَظُلَلْهُ: «أظهر القولين دليلًا وجوب تناول ما يمسك الحياة لأن الإنسان لا يجوز له إهلاك نفسه، والعلم عند الله تعالى "".

* * *

⁽١) السنن الكبرى (٩/ ٣٥٦-٣٥٧).

⁽٢) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٦).

⁽٣) أضواء البيان (١/ ٦٦).

قوله تعالى: ﴿ يَسْتَلُونَكَ مَاذَاۤ أُحِلَّ لَمُمَّ أَلُ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَاتُ ﴾ (١)

*غريب الآية:

الطيبات: الحلال.

القوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن كثير: «لما ذكر تعالى ما حرمه في الآية المتقدمة من الخبائث الضارة لمتناولها، إما في بدنه، أو في دينه، أو فيهما، واستثنى ما استثناه في حالة المضرورة، كما قال: ﴿وَقَدْ فَعَهَلَ لَكُمْ مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اَضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهُ (٢) قال بعدها: ﴿ يَسْتَلُونَكَ مَاذَا أُجِلَ لَكُمْ أَلْطِيبَنَ ﴾ كما قال في سورة الأعراف في صفة محمد ﷺ: أنه ﴿ وَيُحِلُ لَهُمُ الطَّيبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَيْنَ ﴾ (٣) (١٠).

والمراد بالطيبات - يقول القاسمي -: «ما ليس بخبيث منها، وهو كل ما لم يأت تحريمه في كتاب أو سنة، والطيب في اللغة هو المستلذ، والحلال المأذون فيه، يسمى طيبا تشبيها بما هو مستلذ؛ لأنهما اجتمعا في انتفاء المضرة "(٥).

قال الشوكاني: «وقيل: الطيبات الذبائح؛ لأنها طابت بالتذكية، وهو تخصيص للعام بغير مخصص، والسبب والسياق لا يصلحان لذلك»(٢).

قال الرازي: «اعلم أن العبرة في الاستلذاذ والاستطابة بأهل المروءة والأخلاق الجميلة، فإن أهل البادية يستطيبون أكل جميع الحيوانات، ويتأكد دلالة هذه الآيات بقوله تعالى: ﴿هُو اللَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ (٧) فهذا يقتضي التمكن من الانتفاع بكل ما في الأرض، إلا أنه أدخل التخصيص في ذلك العموم فقال ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَنَيْنَ ﴾ ونص في هذه الآيات الكثيرة على إباحة المستلذات

(١) الآبة (٤).

(٢) الأنعام: الآية (١١٩).

⁽٣) الأعراف: الآية (١٥٧).

⁽٤) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٨).

⁽٥) محاسن التأويل (٦/ ٥٩).

⁽٦) فتح القدير (٢/ ١٩).

⁽٧) البقرة: الآية (٢٩).

والطيبات فصار هذا أصلًا كبيرًا، وقانونًا مرجوعًا إليه في معرفة ما يحل ويحرم من الأطعمة»(١).

قال ابن عاشور: «والذي يظهر لي: أنَّ اللَّه قد ناط إباحة الأطعمة بوصف الطيب، فلا جرم أن يكون ذلك منظورًا فيه إلى ذات الطعام، وهو أن يكون غير ضارّ ولا مستقذر ولا مناف للدين، وأمارة اجتماع هذه الأوصاف أن لا يحرّمه الدّين، وأن يكون مقبولًا عند جمهور المُعتدلين من البشر، من كلِّ ما يعدُّه البشر طعامًا غير مستقذر، بقطع النظر عن العوائد والمألوفات، وعن الطبائع المنحرفات، ونحن نجد أصناف البشر يتناول بعضهم بعض المأكولات من حيوان ونبات، ويترك بعضهم ذلك البعض. فمن العرب من يأكل الضبّ واليربوع والقنافذ، ومنهم من لا يأكلها. ومن الأمم من يأكل الضفادع والسلاحف والزواحف، ومنهم من يتقذَّر ذلك. وأهل مدينة تونس يأبون أكل لحم أنثى الضأن ولحم المعز، وأهل جزيرة شريك يستجيدون لحم المعز، وفي أهل الصحاري تُستجاد لحوم الإبل وألبانُها، وفي أهل الحضر من يكره ذلك، وكذلك دوابّ البحر وسلاحفه وحيّاته، والشريعة أوسع من ذلك كلَّه فلا يقضي فيها طبعُ فريق على فريق. وَالمحرِّمات فيها من الطعوم ما يضرّ تناوله بالبدن أو العقل، كالسموم والخمور، والمخدّرات كالأفيون والحشيشة المخدّرة، وما هو نجس الذات بحكم الشرع، وما هو مستقذر كالنخامة وذرق الطيور وأرواث النعام، وما عدا ذلك لا تجدفيه ضابطًا للتحريم إلاّ المحرّمات بأعيانها، وما عداها فهو في قسم الحلال لمن شاء تناوله. والقول بأنّ بعضها حلال دون بعض بدون نصّ ولا قياس هو من القول على الله بما لا يعلمه القائل، فما الذي سوّغ الظبي وحرّم الأرنب، وما الذي سوّغ السمكة وحرّم حيّة البحر، وما الذي سوّغ الجَمَل وحرّم الفرس، وما الذي سوّغ الضبّ والقنفذ وحرّم السلحفاة، وما الذي أحلّ الجراد وحرّم الحلزون، إلاّ أن يكون له نصّ صحيح، أو نظر رَجيح، وما سوى ذلك فهو ريح. وغرضنا من هذا تنوير البصائر إذا اعترى التردد لأهل النظر في إناطة حظر أو إباحة بما لا نص فيه أو في مواقع المتشابهات، (۲).

⁽١) التفسير الكبير (١١/ ١٤٥).

قلت: ما قاله هذا المفسر الكبير صاحب (التحرير والتنوير) في التأصيلات للمباحات والمحرمات؛ كلام طيب جيد موافق لأصول الفطرة والعقل والشريعة؛ فالأصل في الأشياء الإباحة؛ فجميع الحيوانات والطيور والنباتات والمآكل والمشارب كلها على أصل الحلال، وما استثناه الشرع ونص عليه بعينه، وذكره في هذه السورة وغيرها، وما ذكره الرسول في نحريم كل ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطير، وما ثبت ضرره بالتجربة والتواتر وما استخبته الفطر والعقول فهو الحرام، وما سوى ذلك كله -كما قال هذا المفسر كلله -فهو ريح، أي: لا قيمة لمن حرّمه أو حلّله، فالناس يختلفون في العلم والجهل، وأوسعهم علمًا أكثرهم بصيرة، وأكثرهم جهلًا يتخبطون في المحرمات، بل ربما يزينونها للناس، كالآكلين لما ذبح على الأصنام والمقبورين، بل ربما ألفوا في ذلك كتبًا، ودافعوا على هذه الرذيلة باسم أن الذبيحة قربة لهذا الولي الصالح، وهكذا تجد المبيحين على هذه الرذيلة باسم أن الذبيحة قربة لهذا الولي الصالح، وهكذا تجد المبيحين المخمر المدافعين عنه، والمنافحين عن التبرج ومحاربة الحجاب الشرعي، وتجد أكثر من يقع في هذا من الفئات العلمانية والخرافية، الذين جهلوا كل شيء حتى المعلوم من الدين والفطر بالضرورة، فنرجو الله العفو والعافية.

الآبة (٤)

قوله تعالى: ﴿ وَمَا عَلَمْتُ مِ مِنَ الْجَوَارِجِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكُنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَانْقُوا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْجِسَابِ ﴿ اللهِ عَلَيْهُ وَالْفَالِ اللهِ عَلَيْهِ وَالْقُوا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ

*غريبالآية:

الجوارح: الكواسر من الطير والسباع. واحدها: جارحة، كالكلب والصقر. مكلبين: أصحاب الكلاب، وهو كالمؤدب. صاحب التأديب، وقيل معناه: مصرين على الصيد كما تضرّى الكلاب.

القوال المفسرين في تأويل الآية

قال السعدي: «دلت هذه الآية على أمور:

أحدها: لطف اللَّه بعباده ورحمته لهم، حيث وسع عليهم طرق الحلال، وأباح لهم ما لم يذكوه مما صادته الجوارح، والمراد بالجوارح: الكلاب، والفهود، والصقر، ونحو ذلك، مما يصيد بنابه أو بمخلبه.

الثاني: أنه يشترط أن تكون معلمة، بما يعد في العرف تعليما، بأن يسترسل إذا أرسل، وينزجر إذا زجر، وإذا أمسك لم يأكل، ولهذا قال: ﴿ تُعَلِّونَهُنَ مِمَا عَلَمَكُمُ اللَّهُ وَلِهِذَا قَالَ: ﴿ تُعَلِّونَهُنَ مِمَا عَلَمَكُمُ اللَّهُ وَلِهِذَا قَالَ: ﴿ تُعَلِّونَهُنَ مِمَا الْحَارِحِ فَإِنهُ لَا يَعْلَمُ أَنهُ أَمْسَكُهُ عَلَى مَنه الجارح فإنه لا يعلم أنه أمسكه على صاحبه، ولعله أن يكون أمسكه على نفسه.

الثالث: اشتراط أن يجرحه الكلب أو الطير ونحوهما، لقوله: ﴿ مِّنَ الْجُوَارِجِ ﴾ مع ما تقدم من تحريم المنخنقة. فلو خنقه الكلب أو غيره، أو قتله بثقله لم يبح، هذا بناء على أن الجوارح اللاتي يجرحن الصيد بأنيابها أو مخالبها، والمشهور أن الجوارح بمعنى الكواسب؛ أي: المحصلات للصيد والمدركات له فلا يكون فيها

⁽١) الآية (٤).

_ (۱۳۸)______ سورة المائدة

على هذا دلالة واللَّه أعلم.

الرابع: جواز اقتناء كلب الصيد، كما ورد في الحديث الصحيح، مع أن اقتناء الكلب محرم؛ لأن من لازم إباحة صيده وتعليمه جواز اقتنائه.

الخامس: طهارة ما أصابه فم الكلب من الصيد؛ لأن اللَّه أباحه ولم يذكر له غسلا فدل على طهارته . . .

السادس: أن الاشتغال بتعليم الكلب أو الطير أو نحوهما ، ليس مذموما ، وليس من العبث والباطل. بل هو أمر مقصود ؛ لأنه وسيلة لحل صيده والانتفاع به .

السابع: فيه حجة لمن أباح بيع كلب الصيد، قال: لأنه قد لا يحصل له إلا بذلك.

الثامن: فيه اشتراط التسمية عند إرسال الجارح، وأنه إن لم يسم الله متعمدًا، لم يبح ما قتل الجارح»(١).

وهذا يقول ابن العربي: «عام بمطلقه في كل ما أمسك الكلب عليه، إلا أنه خاص بالدليل في كل ما أحله الله من جنس كالظباء والبقر والحمر، أو من جزء كاللحم والجلد دون الدم. وهذا عموم دخله التخصيص بدليل سابق له (٢٠).

قال ابن عاشور: «وقد اختلف الفقهاء: في أنَّ الصيد رخصة، أو صفة من صفات الذكاة. فالجمهور ألحقوه بالذكاة، وهو الراجح، ولذلك أجازوا أكل صيد الكتابي دون المَجوسي. وقال مالك: هو رخصة للمسلمين فلا يؤكل صيد الكتابي ولا المجوسي وتلا قوله تعالى: ﴿ يَاكُمُ اللَّهِ عَامَنُوا لِيَبُلُونَكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيدِ تَنَالُهُ وَلا المجوسي وتلا قوله تعالى: ﴿ يَاكُمُ اللَّهُ وارد في غير بيان الصيد، ولكن في أيْدِيكُم وَرِمَاكُكُم ﴾ (٣). وهو دليل ضعيف: لأنَّه وارد في غير بيان الصيد، ولكن في حُرمة الحَرم، وخالفه أشهب وابن وهب من أصحابه، ولا خلاف في عدم أكل صيد المجوسي إلا رواية عن أبي ثور إذ ألحقهم بأهل الكتاب، فهو اختلاف في الأصل لا في الفرع (١٠).

قال القرطبي: «وفي هذه الآية دليل على أن العالم له من الفضيلة ما ليس

(٣) المائدة: الآية (٩٤).

⁽١) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٤٤-٢٤٦).

⁽٢) أحكام القرآن (٢/ ٥٥٠).

⁽٤) التحرير والتنوير (٦/ ١١٨).

للجاهل؛ لأن الكلب إذا علم يكون له فضيلة على سائر الكلاب، فالإنسان إذا كان له علم أولى أن يكون له فضل على سائر الناس، لاسيما إذا عمل بما علم، وهذا كما روي عن علي بن أبي طالب رهم أنه قال: لكل شيء قيمة وقيمة المرء ما يحسنه الله وقوله: ﴿ وَالتَّوُا اللهُ أَن اللهُ سَرِيعُ الْجُسَابِ ﴾:

يقول ابن جرير: «يعني -جل ثناؤه-: واتقوا اللَّه أيها الناس فيما أمركم به وفيما نهاكم عنه، فاحذروه في ذلك أن تقدموا على خلافه، وأن تأكلوا من صيد الجوارح غير المعلَّمة، أو مما لم تمسك عليكم من صيدها وأمسكته على أنفسها، أو تطعَمُوا ما لم يسمَّ اللَّه عليه من الصيد والذبائح مما صادّه أهل الأوثان وعبدة الأصنام،

ومن لم يوحِّد اللَّه من خلقه، أو ذبحوه، فإن اللَّه قد حرَّم ذلك عليكم فاجتنبوه.

ثم خوَّفهم إن هم فعلوا ما نهاهم عنه من ذلك ومن غيره. فقال: اعلموا أن اللَّه سريعٌ حسابه لمن حاسبه على نِعَمته عليه منكم، وشكرِ الشاكر منكم ربَّه على ما أنعم به عليه بطاعته إياه فيما أمر ونهى؛ لأنه حافظ لجميع ذلك فيكم، فيحيط به، لا يخفى عليه منه شيء، فيجازي المطيعَ منكم بطاعته، والعاصيَ بمعصيته، وقد بين لكم جزاء الفريقين (٢).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في أحكام الصيد بالكلاب وما في معناها من الجوارح

*عن عدي بن حاتم قال: «سألت رسول الله على قلت: إنا قوم نصيد بهذه الكلاب، قال: «إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله فكل مما أمسكن عليك وإن قتلن، إلا أن يأكل الكلب، فإني أخاف أن يكون إنما أمسكه على نفسه، وإن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل»(").

⁽١) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٧٤).

⁽٢) جامع البيان (٦/ ٩٩-٠٠١).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٤/ ٢٥٨)، والبخاري (٩/ ٢٦٠/ ٥٤٨٣)، ومسلم (٣/ ١٥٢٩/ ١٩٢٩)، وأبو داود (٣/ ٢٠٤/ ٢٦٢٩)، وأبن ماجه (٢/ ٢٠٤٠)، والنسائي (٤/ ٢٠٤/ ٢٢٤٦)، وابن ماجه (٢/ ٢٠٠٠). (٣٢٠٨).

_____ المائدة

* عن أبي ثعلبة الخشني ﴿ أن رسول اللَّه ﷺ قال: «وما صدت بقوسك فذكرت اسم اللَّه فكل، وما صدت بكلبك المعلم فذكرت اسم اللَّه فكل، وما صدت بكلبك عير معلم فأدركت ذكاته فكل»(١٠).

* عن ابن عباس: «إن أكل الكلب فقد أفسده، إنما أمسك على نفسه، واللَّه يقول: ﴿ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَمَكُمُ اللَّهُ ﴾ فتضرب وتعلم حتى تترك "٢٠".

* فوائد الأحاديث:

قوله على المعلمة المعلمة المعلمة المعلمة المعلمة الكلب المعلمة الكلب المعلمة الكلب المعلمة الكلب المعلم الإرسال فلو أرسل غير معلم أو استرسل المعلم بلا إرسال لم يحل ما قتله ، فأما غير المعلم فمجمع عليه وأما المعلم إذا استرسل فلا يحل ما قتله عندنا وعند العلماء كافة إلا ما حكي عن الأصم من إباحته وإلا ما حكاه ابن المنذر عن عطاء والأوزاعي أنه يحل إن كان صاحبه أخرجه للاصطياد "(").

قال القرطبي: «إن الإرسال لابد أن يكون من جهة الصائد، ومقصودًا له؛ لأن أفعل فعل الفاعل، كأخرج وأكرم، ثم هو فعل عاقل لابد أن يكون مفعولًا لغرض صحيح، وفيه مسألتان:

الأولى: أن يقصد الصائد عند الإرسال قصد التذكية والإباحة، وهذا لا يختلف فيه، فلو قصد مع ذلك اللهو؛ فكرهه مالك، وأجازه ابن عبد الحكم، وهو ظاهر قول الليث، ما رأيت حقًا أشبه بباطل منه، يعني: الصيد، فأما لو فعله بغير نية التذكية: فهو حرام؛ لأنه من باب الفساد وإتلاف نفس حيوان بغير منفعة، وقد نهى رسول الله على عن قتل الحيوان إلا لمأكلة.

⁽۱) أخرجه: أحمد (۱۹۳/٤)، والبخاري (۹/ ۷۰۵–۷۰۵/۷۵۰)، ومسلم (۳/ ۱۹۳۲/۱۹۳۰)، وأبو داود (۳/ ۱۹۳۰/۱۹۳۰)، وأبو داود (۳/ ۲۷۵/۲۷۵)، والترمذي (۶/ ۵۳/ ۱۹۳۷)، وقال: «حسن صحيح»، والنسائي (۷/ ۲۰۰/۲۷۷۷)، وأبن ماجه (۲/ ۲۰۹–۲۰۷۰/۱۰۷۰).

⁽٢) ذكره البخاري (٩/ ٧٦١) معلقًا بصيغة الجزم قال الحافظ: "وصله سعيد بن منصور مختصرًا من طريق عمرو بن دينار عن ابن عباس".

⁽٣) شرح مسلم للنووي (١٣/ ٦٥).

الآية (٤)

الثانية: لا بدأن يكون انبعاث الكلب بإرسال من يد الصائد، بحيث يكون زمامه بيده فيخلي عنه، ويغريه عليه، فينبعث، أو يكون الجارح ساكنًا مع رؤية الصيد، فلا يتحرك له إلا بإغراء الصائد، فهذا بمنزلة ما زمامه بيده فأطلقه مغربًا له على أحد القولين، فأما لو انبعث من تلقاء نفسه من غير إرسال ولا إغراء فلا يجوز صيده، ولا يحل أكله؛ لأنه إنما صاد لنفسه، وأمسك عليها، ولا صنع للصائد فيه، فلا ينسب إليه إرساله، ؛ لأنه لا يصدق عليه إذا أرسلت كلبك المعلم ولا خلاف في هذا فيما علمته، (1).

قال المازري: «وأما الآلة التي يعقر بها فكل حيوان يصيد ويقبل التعليم فإنه يجوز به الصيد عندنا وما وقع من النهي عن التصيد ببعضه في المذهب فمحمول على أنه لا يقبل التعليم هذا مذهب مالك وأصحابه، ومن الناس من قصر الاصطياد على الكلاب خاصة تعلقًا بقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَنْتُم مِّنَ الْجُوَالِ مُكَلِّبِينَ ﴾ . . . وقد ثبت جواز الصيد بالرمي والطير»(٢).

قال الترمذي: «والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بصيد البزاة والصقور بأسا»(٣).

قال الحافظ: «وفي معنى الباز: الصقر والعقاب والباشق والشاهين، وقد فسر مجاهد الجوارح في الآية بالكلاب والطيور، وهو قول الجمهور إلا ما روي عن ابن عمر وابن عباس من التفرقة بين صيد الكلب والطير»(٤).

قوله: «وذكرت اسم الله فكل»: قال النووي: «في هذا الأمر بالتسمية على إرسال الصيد، وقد أجمع المسلمون على التسمية عند الإرسال على الصيد وعند الذبح والنحر، واختلفوا في أن ذلك واجب أو سنة»(٥).

قال القرطبي: «وظاهر هذا أنه لابد من التسمية بالقول عند الإرسال، فلو لم توجد على أي وجه كان لم يؤكل الصيد، وهو مذهب أهل الظاهر، وجماعة أهل الحديث، ويعضدهم ظاهر قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِنَا لَدَ يُتَكُرُ السَّمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ (٢)

(٤) فتح الباري (٩/ ٧٥٠).

⁽۱) المفهم (۵/ ۲۰۲ – ۲۰۷).

⁽٢) المعلم (٣/ ٤٢) باختصار وتصرف يسير.

⁽٣) السنن (٤/ ٥٥).

⁽٥) شرح مسلم (١٣/ ٦٤). (٦) الأنعام: الآية (١٢١).

وذهب طائفة من أصحابنا وغيرهم إلى أنه يجوز أكل ما صاد المسلم وذبحه، وإن ترك التسمية عمدًا، وحملوا الأمر بالتسمية على الندب، وكأنهم حملوا هذه الظواهر على ذكر اسم الله بالقلب، وهو لا يخلوا عنه المسلم غالبًا، فإنه إذا نوى التذكية فقد ذكر الله تعالى بقلبه فإن معنى ذلك، القصد إلى فعل ما أباحه الله تعالى على الوجه الذي شرعه الله. . . وأصل هذا أن الذكر إنما هو التنبه بالقلب للمذكور، ثم سمي القول الدال على الذكر: ذكرًا، ثم اشتهر ذلك حتى صار السابق إلى الفهم من الذكر: القول اللساني، فأما الآية فمحمولة على أن المراد بها ذبائح المشركين، كما هو أشهر أقوال المفسرين وأحسنها، وذهب مالك في المشهور عنه إلى الفرق بين ترك التسمية عمدًا، أو سهوًا، فقال: لا تؤكل مع العمد، وتؤكل مع السهو، وهو قول كافة فقهاء الأمصار، وأحد قولي الشافعي، ثم اختلف أصحاب مالك في تأويل كافة فقهاء الأمصار، وأحد قولي الشافعي، ثم اختلف أصحاب مالك في تأويل الناسي غير مكلف بما نسيه، ولا مؤاخذة عليه، فلا يؤثر نسيانه بخلاف العامد» (۱).

قال الحافظ: «وقد أجمعوا على مشروعيتها إلا أنهم اختلفوا في كونها شرطًا في حل الأكل، فذهب الشافعي وطائفة وهي رواية عن مالك وأحمد أنها سنة فمن تركها عمدا أو سهوا لم يقدح في حل الأكل وذهب أحمد في الراجح عنه وأبو ثور وطائفة إلى أنها واجبة لجعلها شرطًا في حديث عدي، ولإيقاف الإذن في الأكل عليها في حديث أبي ثعلبة، والمعلق بالوصف ينتفي عند انتفائه عند من يقول بالمفهوم والشرط أقوى من الوصف، ويتأكد القول بالوجوب بأن الأصل تحريم الميتة، وما أذن فيه منها تراعى صفته، فالمسمى عليها وافق الوصف، وغير المسمى باق على أصل التحريم، وذهب أبو حنيفة ومالك والثوري وجماهير العلماء إلى الجواز لمن تركها ساهيا لا عمدا، لكن اختلف عن المالكية: هل تحرم أو تكره، وعند الحنفية تحرم، وعند الشافعية في العمد ثلاثة أوجه: أصحها يكره الأكل، وقيل خلاف الأولى، وقيل يأثم بالترك ولا يحرم الأكل» (٢).

قوله: «إن قتلن» وفي رواية عند مسلم «فإن ذكاته أخذه»: أي: إن أخذ الكلب

⁽۱) المفهم (۵/ ۲۰۷–۲۰۸).

⁽٢) فتح الباري (٩/ ٧٥٠).

الصيد وقتله إياه ذكاة شرعية بمنزلة ذبح الحيوان الإنسي وهذا مجمع عليه ولو لم يقتله الكلب لكن تركه ولم تبق فيه حياة مستقرة أو بقيت ولم يبق زمان يمكن صاحبه لحاقه وذبحه فمات حل لهذا الحديث فإن ذكاته أخذه (١).

قال الحافظ: «وفيه جواز أكل ما أمسكه الكلب بالشروط المتقدمة ولو لم يذبح)(٢).

قال القرطبي: «لا يختلف في أن قتل الجوارح للصيد ذكاة إذا كان قتلها بتخليب أو تأنيب، فأما لو قتله صدما أو نطحا، فلا يؤكل عند ابن القاسم، وبه قال أبو حنيفة، وقال أشهب: يؤكل، وهو أحد قولي الشافعي، وسبب الخلاف، هل صدم الجارح له، أو نطحه كالمعراض إذا أصاب بعرضه، أم لا؟ فشبهه ابن القاسم به، فمنع، وفرق الآخرون: بأن الجوارح حيوان، وقد أمسك على صاحبه، وقد قال الله تعالى: ﴿ فَكُلُوا مِنَّا أَمْسَكَنَ عَلَيْكُم ﴾ وليس كذلك المعراض؛ فإنه لا يقال فيه: أمسك عليك. قلت: وهذا الفرق لفظي لا فقه فيه، فإن المعراض وإن لم يقل فيه أمسك عليك؛ لكنه يقال فيه أمسك مطلقًا؛ لأنه لما أصاب الصيد وقتله فقد أمسكه، والأفقه قول ابن القاسم، والله أعلم، فأما لو مات الصيد فزعًا، أو دهشًا ولم يكن للجوارح فيه فعل، فلا يختلف في أنه لا يؤكل فيما علمت (٣٠٠).

قال الحافظ: «فلو وجده حيًّا حياة مستقرة وأدرك ذكاته لم يحل إلا بالتذكية، فلو لم يذبح مع الإمكان حرم، سواء كان عند عدم الذبح اختيارا أو اضطرارًا، كعدم حضور آلة الذبح، فإن كان الكلب غير معلم اشترط إدراك تذكيته، فلو أدركه ميتا لم يحل)⁽³⁾.

قوله: «إلا أن يأكل الكلب» معناه: أن اللّه تعالى قال: ﴿ فَكُلُوا مِنّا أَمْسَكُنَ عَلَيْكُمْ ﴾ فإنما إباحته بشرط أن نعلم أنه أمسك علينا، وإذا أكل منه لم نعلم أنه أمسك لنا أم لنفسه فلم يوجد شرط إباحته والأصل تحريمه (٥).

قال الحافظ: وفيه تحريم أكل الصيد الذي أكل الكلب منه ولو كان الكلب

⁽۲) فتح الباري (۹/ ۲۵۰).

⁽٤) فتح الباري (٧٥٠-٧٥١).

⁽۱) قاله النووي (۱۳/ ۲۷).

⁽٣) المفهم (٥/ ٢٠٨).

⁽۵) شرح مسلم (۱۳/ ۱۷).

معلما، وقد علل في الحديث بالخوف من أنه إنما أمسك على نفسه وهذا قول الجمهور وهو الراجح من قولي الشافعي (١٠).

قال القاضي عياض: «مذهب مالك: أنه يأكل وإن أكل، ومذهب الشافعي في أحد قوليه أنه لا يأكل، وهو مذهب أبي حنيفة -رضي اللّه تعالى عنه-، وهذا الحديث الذي ذكره مسلم من آكد ما يحتجون به ويتعلقون أيضًا بظاهر قوله تعالى: ﴿ فَكُلُواْ مِمّا آمَسَكَنَ عَلَيْكُم ﴾ ولو أراد كل إمساك لقال: ﴿ فَكُلُواْ مِمّا آمَسَكَنَ ﴾ فزاده عليكم إشارة لما قالوه، لما كان الإمساك يتنوع عندهم خصص الجائز منه بهذه الزيادة قالوا ولو كان القرآن محتملا لكان هذا الحديث بيانًا له؛ لأنه أخبر أنه إنما امسك على نفسه »(۲).

قال الحافظ: «وقد قال الجمهور إن معنى قوله: ﴿ أَتَسَكَّنَ عَلَيْكُم ﴾ صدن لكم وقد جعل الشارع أكله منه علامة على أنه أمسك لنفسه لا لصاحبه، فلا يعدل عن ذلك» (٣).

قال القرطبي: «وقد روي عن قوم من السلف التفرقة بين ما أكل منه الكلب فمنعوه، وبين ما أكل منه البازي فأجازوه، وبها قال النخعي وحماد بن أبي سليمان والثوري وأصحابه، وحكي ذلك عن ابن عباس، وفيها ضعف وبعد والله تعالى أعلم»(2).

قوله: «إن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل»: قال النووي: «فيه بيان قاعدة مهمة وهي أنه إذا حصل الشك في الذكاة المبيحة للحيوان لم يحل لأن الأصل تحريمه، وهذا لا خلاف فيه، وفيه تنبيه على أنه لو وجده حيًّا وفيه حياة مستقرة فذكاه حل، ولا يضر كونه اشترك في إمساكه كلبه وكلب غيره؛ لأن الاعتماد حينئذ في الإباحة على تذكية الآدمي لا على إمساك الكلب، وإنما تقع الإباحة بإمساك الكلب إذا قتله، وحينئذ إذا كان معه كلب آخر لم يحل إلا أن يكون أرسله من هو من أهل الذكاة»(٥٠).

(7) [كمال المعلم (7/807)

⁽١) فتح الباري (٩/ ٧٥١).

⁽٣) فتح الباري (٩/ ٧٥٢).

⁽٤) المفهم (٥/ ٢١٢).

⁽٥) شرح مسلم (١٣/ ٦٧–٦٨).

الآية (٤)

قال الحافظ: «وفيه أنه لا يحل أكل ما شاركه فيه كلب آخر في اصطياده، ومحله ما إذا استرسل بنفسه أو أرسله من ليس من أهل الذكاة، فإن تحقق أنه أرسله من هو من أهل الذكاة حل، ثم ينظر فإن أرسلاهما معا فهو لهما وإلا فللأول»(١).

قال المازري: «فإن ذلك أصل في أن الشك في التذكية يمنع من تأثيرها ويبقى الحيوان على المنع وهو الأصل الذي كان عليه فيما قبل لأنه على هذا بالشك والجواز ومحمل قوله: «فإن وجدت عنده كلبًا آخر» على أنه كلب غير مرسل على الصيد، وأما لو كان كلبًا معلمًا أرسله رجل آخر على هذا الصيد فأخذاه معًا لكان مذكى ويكون شركة بينهما»(٢).

قال الحافظ: «واستدل به على طهارة سؤر كلب الصيد دون غيره من الكلاب للإذن في الأكل من الموضع الذي أكل منه، ولم يذكر الغسل ولو كان واجبًا لبينه لأنه وقت الحاجة إلى البيان، وقال بعض العلماء: يعفى عن معض الكلب، ولو كان نجسًا لهذا الحديث، وأجاب من قال بنجاسته: بأن وجوب الغسل كان قد اشتهر عندهم وعلم فاستغنى عن ذكره، وفيه نظر، وقد يتقوى القول بالعفو لأنه بشدة الجري يجف ريقه فيؤمن معه ما يخشى من إصابة لعابه موضع العض»(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية كَالله : «إن لعاب الكلب إذا أصاب الصيد لم يجب غسله في أظهر قولي العلماء، وهو إحدى الروايتين عن أحمد؛ لأن النبي الله لم يأمر أحدا بغسل ذلك؛ فقد عفى عن لعاب الكلب في موضع الحاجة، وأمر بغسله في غير موضع الحاجة، فدل على أن الشارع راعى مصلحة الخلق وحاجتهم والله أعلم "(*).

وقال في التفريق بين الحالتين المذكورتين في كلامه السابق: «إذكان الريق في الولوغ كثيرًا ساريًا في الماثع لا يشق الاحتراز منه، بخلاف ما يصيب الصيد فإنه قليل ناشف في جامد يشق الاحتراز منه»(٥).

قال الحافظ: «وفيه جواز اقتناء الكلب المعلم للصيد. . واستدل به على جواز بيع كلب الصيد»(٢٠) .

⁽۱) فتح الباري (۹/ ۷۰۱). (۲) المعلم (۳/ ٤٣).

⁽٣) فتح الباري (٩/ ٧٥٢). (٤) مجموع الفتاوي (٢١/ ٢٢٠).

⁽٥) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٦). (٦) فتح الباري (٩/ ٢٥٢).

وفيه إباحة تعليم الكلاب الصيد قال القرطبي: "لا خلاف بين العلماء في شرطين في التعليم وهما: أن يأتمر إذا أمر وينزجر إذا زجر، لا خلاف في هذين الشرطين في الكلاب وما في معناها من سباع الوحوش، واختلف فيما يصاد به من الشرطير فالمشهور أن ذلك مشترط فيها عند الجمهور، وذكر ابن حبيب أنه لا يشترط فيها أن تنزجر إذا زجرت، فإنه لا يتأتى ذلك فيها غالبًا، فيكفي أنها إذا أمرت أطاعت، وقال ربيعة: ما أجاب منها إذا دعي فهو المعلم الضاري؛ لأن أكثر الحيوان بطبعه ينشلي، وقد شرط الشافعي وجمهور من العلماء في التعليم أن يمسك على صاحبه، ولم يشترطه مالك في المشهور عنه، وقال الشافعي: المعلم هو الذي إذا أشلاه صاحبه انشلى، وإذا دعاه إلى الرجوع رجع إليه، ويمسك الصيد على صاحبه، ولا يأكل منه، فإذا فعل هذا مرارا وقال أهل العرف: صار معلمًا، فهو المعلم، وعن الشافعي أيضًا والكوفيين إذا أشلى فانشلى وإذا أخذ حبس، فهو المعلم، وعن الشافعي أيضًا والكوفيين إذا أشلى فانشلى وإذا أخذ حبس، وفعل ذلك مرة بعد مرة أكل صيده في الرابعة، ومنهم من قال: إذا فعل ذلك مرة فهو معلم ويؤكل صيده في الرابعة، ومنهم من قال: إذا فعل ذلك مرة وهو معلم ويؤكل صيده في الرابعة، ومنهم من قال: إذا فعل ذلك مرة فهو معلم ويؤكل صيده في الرابعة، ومنهم من قال: إذا فعل ذلك مرة ويؤكل صيده في الرابعة، ومنهم من قال: إذا فعل ذلك مرة ويؤكل صيده في الرابعة، ومنهم من قال: إذا فعل ذلك مرة فهو معلم ويؤكل صيده في الثانية» (۱۰).

قال البقاعي: «إن الاسم إذا لم يكن معلومًا من نص ولا إجماع وجب الرجوع فيه إلى العرف»(٢).

* عن أبي ذر الله قال: قال رسول الله الله الله عن أبي ذر الله قائمًا يصلي فإنه يستره إذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرحل فإن لم يكن بين يديه مثل آخرة الرحل فإنه يقطع صلاته المرأة والحمار والكلب الأسود، قلت: ما بال الأسود من الأصفر من الأحمر؟ فقال: الكلب الأسود شيطان»(٣).

★ فوائد الحديث:

قوله: «الكلب الأسود شيطان» استدل به الإمام أحمد لاستثناء صيد الكلب

⁽١) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٤٧).

⁽٢) نظم الدرر (٦/ ٢٢).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٥/ ١٤٩)، ومسلم (١/ ٣٦٥/ ٥١٠)، وأبو داود (١/ ٢٠٠/ ٢٠٠)، والترمذي (٢/ ١٦١- ٢) أخرجه: أحمد (٢/ ٢٢١٠) ، والنسائي (٢/ ٣٩٦-٣٩٧/ ٧٤٩) واللفظ له، وابن ماجه (٢/ ٢٧١١/ ٢٢١٠) مختصرًا.

الأسود؛ لأنه عدَّ مما يجب قتله ولا يحل اقتناؤه، وممن كره صيده أيضًا الحسن والنخعي وقتادة وإسحاق، وأباح صيده أبو حنيفة ومالك والشافعي وجماهير العلماء، وذلك لعموم الآية والخبر، والقياس على غيره من الكلاب، قال النووي في قوله على: «إذا أرسلت كلبك المعلم»: «في إطلاقه دليل لإباحة الصيد بجميع الكلاب المعلمة من الأسود وغيره»(١٠).

قال القرطبي: «أجمعت الأمة على أن الكلب إذالم يكن أسود وعلمه مسلم فينشلي، إذا أشلي ويجيب إذا دعي، وينزجر بعد ظفره بالصيد إذا زجر، وأن يكون لا يأكل من صيده الذي صاده، وأثر فيه بجرح أو تنييب، وصاد به مسلم، وذكر اسم الله عند إرساله، أن صيده صحيح يؤكل بلا خلاف (٢٠).

مسألة: مشروعية التسمية عند الأكل

* عن عمر بن أبي سلمة يقول: «كنت غلامًا في حجر رسول اللَّه ﷺ وكانت يدي تطيش في الصحفة فقال لي رسول اللَّه ﷺ: يا غلام سَمَّ اللَّه، وكل بيمينك، وكل مما يليك. فما زالت تلك طعمتي بعد»(٣).

*غريب الحديث:

في حجر رسول الله على: بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم؛ أي: في حضانته، هذا إذا أريد به المصدر، وبالكسر إذا أريد به الاسم؛ أي: في تربيته وتحت نظره وأنه يربيه في حضنه تربية الولد.

تطيش: بكسر الطاء وبعدها مثناة تحت ساكنة أي تتحرك وتمتد إلى نواحي الصحفة ولا تقتصر على موضع واحد.

الصحفة: الصحفة دون القصعة، وهي ما تسع ما يشبع خمسة فالقصعة تشبع عشرة.

انظر شرح مسلم (۱۳/ ٦٤) والمغني (۱۳/ ۲۲۷).

⁽٢) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٤٥).

⁽٣) أخرجه: وأحمد (٤/ ٢٦–٢٧)، والبخاري (٩/ ٢٥٠/ ٥٣٧٦)، ومسلم (٣/ ١٥٩٩/ ٢٠٢٢)، والترمذي (٤/ ٢٥٣–١٨٥٤/ ١٨٨٧)، والنسائي في الكبري (٦/ ٦٧–٧٧/ ١٠١٠٤)، وابن ماجه (٢/ ١٠٨٧/ ٣٢٦٧).

* فوائد الحديث:

قال النووي: «وفي هذا الحديث فوائد. . . منها: استحباب التسمية في ابتداء الطعام وهذا مجمع عليه»(١).

قال الحافظ: «وفي نقل الإجماع على الاستحباب نظر، إلا إن أريد بالاستحباب أنه راجح الفعل وإلا فقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك»(٢).

قال ابن مفلح: «وقيل تجب التسمية المذكورة هنا وذكر وجوبها عن أبي موسى وحكى ابن البنا عن بعض أصحابنا أنه قال: في الأكل أربعة فريضة أكل الحلال، والرضا بما قسم الله على ذلك، والتسمية على الطعام، والشكر لله على ذلك. . . قال ابن البنا: وتحقيق الفقه، أن التسمية على الأكل والحمد كلاهما مسنون» (٣).

قال ابن القيم: «والصحيح وجوب التسمية على الأكل، وهو أحد الوجهين لأصحاب أحمد، وأحاديث الأمر بها صحيحة صريحة، ولا معارض لها، ولا إجماع يسوغ مخالفتها، ويخرجها عن ظاهرها، وتاركها شريكه الشيطان في طعامه وشرابه»(1).

* عن عائشة الله أن قومًا قالوا للنبي الله: «إن قومًا يأتوننا بلحم لا ندري أذكر اسم الله عليه أم لا . فقال : سموا عليه أنتم وكلوه، قالت : وكانوا حديثي عهد بالكفر»(٥٠).

⋆ فوائد الحديث:

قال ابن عبد البر: «في هذا الحديث من الفقه أن ما ذبحه المسلم ولم يعرف هل سمى الله عليه أم لا، أنه لا بأس بأكله، وهو محمول على أنه قد سمى، والمؤمن لا يظن به إلا الخير وذبيحته وصيده أبدًا محمول على السلامة حتى يصح فيه غير ذلك من تعمد ترك التسمية ونحوه، وقد قيل في معنى هذا الحديث أن النبي على إنما

⁽٢) فتح الباري (٩/ ٢٥٢).

⁽۱) شرح مسلم (۱۳/ ۱۳۰).

⁽٣) الآداب الشرعية (٣/ ١٦٥).

⁽٤) زاد المعاد (٢/ ٣٩٧-٣٩٨).

⁽٥) أخرجه: البخاري (٩/ ٧٩١/ ٥٠٠٧)، وأبو داود (٣/ ٢٥٤/ ٢٨٢٩)، والنسائي (٧/ ٢٧٢/ ٤٤٤٨)، وابن ماجه (٢/ ١٠٥٩ – ١٠٥٩/ ٣١٧٤).

أمرهم بأكلها في أول الإسلام قبل أن ينزل عليه: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَدُ يُذَّكِّ ٱسْدُ اللَّهِ عَلَيْدِ﴾ (١) وهذا قول ضعيف لا دليل على صحته، ولا يعرف وجه ما قال قائله، وفي الحديث نفسه ما يرده؛ لأنه أمرهم فيه بتسمية اللَّه على الأكل فدل على أن الآية قد كانت نزلت عليه، ومما يدل أيضًا على بطلان ذلك القول أن هذا الحديث كان بالمدينة وأن أهل باديتها إليهم أشير بالذكر في ذلك الحديث، ولا يختلف العلماء أنه قوله عَلَى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَرُ يُذِّكُرِ آسَمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ (٢) نزل في سورة الأنعام بمكة وأن الأنعام مكية، فهذا يوضح لك أن الآية قد كانت نزلت عليه بخلاف ظن من ظن ذلك واللَّه أعلم، وقد أجمع العلماء على أن التسمية على الأكل إنما معناها التبرك لا مدخل فيه للذكاة بوجه من الوجوه؛ لأن الميت لا تدركه ذكاة وقد استدل جماعة من أهل العلم على أن التسمية على الذبيحة ليست بواجبة بهذا الحديث، وقالوا لو كانت التسمية واجبة فرضًا على الذبيحة لما أمرهم رسول الله على بأكل لحم ذبحته الأعراب بالبادية، إذ ممكن أن يسموا وممكن أن لا يسموا الله لجهلهم، ولو كان الأصل ألا يؤكل من ذبائح المسلمين إلا ما صحت التسمية عليه لم يجز استباحة شيء من ذلك إلا بيقين من التسمية، إذ الفرائض لا تؤدى إلا بيقين، وإذ الشك والإمكان لا يستباح به المحرمات، قالوا: وأما قول الله ﷺ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِنَّا لَرُ يُّلُّكُو ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ فإنما خرج على تحريم الميتة وتحريم ما ذبح للنصب وأهل به لغير اللَّه، وفي ذلك نزلت الآية حين خاصم المشركون النبي ﷺ في ذلك» (٣).

(٢) الأنعام: الآية (١٢١).

⁽١) الأنعام: الآية (١٢١).

⁽٣) التمهيد: فتح البر (٩/ ٣٢٤–٣٢٥).

⁽³⁾ أخرجه: أحمد (١٤٣/٦)، وابن ماجه (٢/ ١٠٨٦/٣)، وصححه ابن حبان (الإحسان ١٣/١٢-١٥/ ٥٢١٤)، من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة. قال البوصيري في الزوائد: رجال إسناد ثقات على شرط مسلم إلا أنه منقطع. وقال الحافظ ابن كثير (٣/ ٣٤): هذا منقطع بين عبد الله بن عبيد بن عمير وعائشة فإنه لم يسمع منها هذا الحديث بدليل ما رواه الإمام أحمد: حدثنا عبد الوهاب أخبرنا هشام=

* عن عبد اللّه بن مسعود ﷺ قال: قال رسول اللّه ﷺ: «من نسي أن يذكر اللّه في أول طعامه، فليقل حين يذكر: باسم اللّه في أوله وآخره، فإنه يستقبل طعامه جديدًا، ويمنع الخبيث ما كان يصيب منه»(١).

★ فوائد الحديثين:

قال النووي: «لو ترك التسمية في أول الطعام عامدًا أو ناسيًا أو جاهلًا أو مكرهًا أو عاجزًا لعارض آخر ثم تمكن في أثناء أكله منها يستحب أن يسمي ويقول بسم الله أوله وآخره (٢٠٠٠).

قال أيضًا: «من أهم ما ينبغي أن يعرف صفة التسمية وقدر المجزئ منها، فاعلم أن الأفضل أن يقول: بسم الله الرحمن الرحيم، فإن قال: باسم الله؛ كفاه وحصلت السنة وسواء في هذا الجنب والحائض وغيرهما»(٣).

قال الحافظ: «ولم أر لما ادعاه من الأفضلية دليلًا خاصًا»(1).

قلت: رحم الله الحافظ ابن حجر في ملاحظته على النووي شارح صحيح مسلم فيما سطره وما ذكره من أن الآكل أو الشارب يقول: (بسم الله الرحمن الرحيم)؛ فهذه الصيغة لا أصل لها في الكتاب والسنة، وما ذكره الحافظ كَثْلَالُهُ يدل على سعة اطلاعه، وثقوب فهمه، والتزامه بالمنصوص عليه، والمنصوص الوارد هو: (بسم الله). والله أعلم.

^{= -}يعني ابن أبي عبد الله الدستوائي- عن بديل عن عبد الله بن عبيد بن عمير أن امرأة منهم -يقال لها: أم كلثوم- حدثته عن عائشة عن رسول الله ﷺ كان يأكل في ستة من أصحبه... الحديث أخرجه: أحمد (٦/ ٢٧٦٧/١٤٠)، والترمذي (١/ ١٣٩٤-١٣٥٩)، والترمذي (١/ ١٨٥٨/٢٥٤) وقال: «حسن صحيح»، والنسائي في الكبرى (٦/ ١٨١٨/١١١)، والحاكم (١/ ١٨٥٨) وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

⁽۱) أخرجه: الطبراني في الكبير (۱۰/ ۲۱۰-۲۱۱/ ۱۰۳ه)، والأوسط (٥/ ٢٨٩/ ٤٥٧٣)، وابن حبان (١) أخرجه: الطبراني في الكبير (١٠ / ٢١١/ ٢١١) واللفظ له، ابن السني (٤٥٩)، من طريق خليفة بن خياط ثنا علي بن عمر المهدمي سمعت موسى الجهني يقول: أخبرني القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن جده. قال الهيثمي في المجمع (٥/ ٢٣): «رواه الطبراني في الكبير والأوسط ورجاله ثقاته.

⁽۲) شرح مسلم (۱۳/ ۱۲۰).

⁽٣) الأذكار (ص: ٢٢٩).

⁽٤) فتح الباري (٩/ ٢٥١).

* عن حذيفة ﴿ قال: (كنا إذا حضرنا مع النبي ﴿ طعامًا لم نضع أيدينا حتى يبدأ رسول اللّه ﴿ فيضع يده. وإنا حضرنا معه مرة طعامًا، فجاءت جارية كأنها تدفع فذهبت لتضع يدها في الطعام، فأخذ رسول اللّه ﴿ بيدها، ثم جاء أعرابي كأنما يدفع فأخذ بيده. فقال رسول اللّه ﴿ إن الشيطان يستحل الطعام أن لا يذكر اسم اللّه عليه، وإنه جاء بهذه الجارية ليستحل بها، فأخذت بيدها، فجاء بهذا الأعرابي ليستحل به فأخذت بيده والذي نفسي بيده إن يده في يدي مع يدها (()).

* عن جابر بن عبد اللَّه ﴿ أنه سمع النبي ﷺ يقول: ﴿إذَا دَحُلُ الرَجَلَ بِيتِهُ فَلَكُرُ اللَّهُ عند دَخُولُهُ وعند طعامه. قال الشيطان: لا مبيت لكم ولا عشاء. وإذا دَحُلُ فلم يذكر اللَّه عند دَحُولُه، قال الشيطان: أدركتم المبيت، وإذا لم يذكر اللَّه عند طعامه قال: أدركتم المبيت والعشاء (٢٠).

* هوائد الحديثين:

⁽۱) أخرجه: أحمد (٥/ ٣٨٢)، ومسلم (٣/ ١٥٩٧/ ٢٠١٧)، وأبو داود (٤/ ١٣٩/ ٢٧٦٦)، والنسائي في الكبرى (٦/ ١٠١٠٣/٧٦).

⁽۲) أخرجه: أحمد (۳/ ۳۶۲و۳۸۳)، ومسلم (۳/ ۱۰۹۸/۲۰۱۸)، وأبـو داود (۶/ ۱۳۸–۱۳۹/ ۳۷٦۵)، والنسائي في الكبرى (٦/ ۱۸۷/ ۱۰۵۸)، وابن ماجه (۲/ ۱۲۷۹/ ۳۸۸۷).

⁽٣) التوبة: الآية (٣٧).

وضعها ليكون ذلك منعًا للشيطان منها»(١).

قال النووي: «معنى «يستحل» يتمكن من أكله ومعناه أنه يتمكن من أكل الطعام إذا شرع فيه إنسان بغير ذكر اللَّه تعالى، وأما إذا لم يشرع فيه أحد فلا يمكن، وإن كان جماعة فذكر اسم اللَّه بعضهم دون بعض لم يتمكن منه، ثم الصواب الذي عليه جماهير العلماء من السلف والخلف من المحدثين والفقهاء والمتكلمين أن هذا الحديث وشبهه من الأحاديث الواردة في أكل الشيطان محمولة على ظواهرها، وأن الشيطان يأكل حقيقة، إذ العقل لا يحيله، والشرع لم ينكره؛ بل أثبته فوجب قبوله، واعتقاده واللَّه أعلم»(٢).

قال ابن القيم نَظَّلُلهُ: «وهاهنا مسألة تدعو الحاجة إليها، وهي أن الآكلين إذا كانوا جماعة، فسمى أحدهم، هل تزول مشاركة الشيطان لهم في طعامهم بتسميته وحده، أم لا تزول إلا بتسمية الجميع؟ فنص الشافعي على إجزاء تسمية الواحد عن الباقين، وجعله أصحابه كرد السلام وتشميت العاطس، وقد يقال: لا ترفع مشاركة الشيطان للآكل إلا بتسميته هو، ولا يكفيه تسمية غيره. . ثم ذكر حديث حذيفة المذكور ثم قال: «ولو كانت تسمية الواحد تكفي لما وضع الشيطان يده في ذلك الطعام، ولكن قد يجاب بأن النبي ﷺ لم يكن قد وضع يده وسمى بعد، ولكن الجارية ابتدأت بالوضع بغير تسمية، وكذلك الأعرابي، فشاركهما الشيطان، فمن أين لكم أن الشيطان شارك من لم يسم بعد تسمية غيره؟ ، فهذا مما يمكن أن يقال ، لكن قد روى الترمذي وصححه من حديث عائشة قالت: كان رسول اللَّه ﷺ يأكل طعامًا في ستة من أصحابه، فجاء أعرابي فأكله بلقمتين، فقال رسول اللَّه عَلَيْقٍ: «أما إنه لو سمى لكفاكم»، ومن المعلوم أن رسول الله علي وأولئك الستة سموا، فلما جاء هذا الأعرابي فأكل ولم يسم شاركه الشيطان في أكله، فأكل الطعام بلقمتين، ولو سمى لكفي الجميع . . فإن الشيطان إنما يتوصل إلى مشاركة الآكل في أكله إذا لم يسم، فإذا سمى غيره لم تجز تسمية من سمى عمن لم يسم من مقارنة الشيطان له، فيأكل معه بل تقل مشاركة الشيطان بتسمية بعضهم، وتبقى الشركة بين من

⁽١) شرح مشكل الآثار (٣/ ١١٤–١١٥).

⁽٢) شرح مسلم (١٦١/١٦١).

الآية (٤) _________(١٥٣)

لم يسم وبينه، واللَّه أعلم ١٠١٠.

* عن وحشي بن حرب، عن أبيه، عن جده: «أن أصحاب النبي على قالوا: يا رسول الله إنا نأكل ولا نشبع قال: فلعلكم تفترقون؟ قالوا: نعم قال: فاجتمعوا على طعامكم، واذكروا اسم الله عليه يبارك لكم فيه"(٢).

★ فوائد الحديث:

قال ابن مفلح: «ويسمي في أولها وهي بركة الطعام يكفي القليل بها وبدونها لا يكفي كما دلت عليه الأحاديث»(٣).

قال المناوي: «فالاجتماع على الطعام وتكثير الأيدي عليه ولو مع الأهل والخدم مع التسمية سبب للبركة التي هي سبب للشبع والخير»(٤٠).

وقد استدل بهذه الأحاديث من ذهب من العلماء إلى أن المقصود من الأمر بالتسمية في الآية، إنما هو عند الأكل والقول الآخر هو أن المراد بالأمر بالتسمية عند إرسال الكلب، قال ابن كثير: قوله: ﴿وَالْذَكُواْ اَسْمَ اللّهِ عَلَيْهِ اَي: عند الإرسال ثم ذكر حديث عدي وحديث أبي ثعلبة المتقدمين ثم قال: ولهذا اشترط من اشترط من الأئمة كأحمد في المشهور عنه التسمية عند إرسال الكلب والرمي بالسهم لهذه الآية وهذا الحديث وهذا القول هو المشهور عن الجمهور، أن المراد بهذه الآية الأمر بالتسمية عند الإرسال كما قال السدى وغير واحد»(٥).

قال الشوكاني: «وقال بعض أهل العلم: إن المراد التسمية عند الأكل. قال القرطبي: وهو الأظهر، واستدلوا بالأحاديث التي فيها الإرشاد إلى التسمية وهذا خطأ، فإن النبي على قد وقت التسمية بإرسال الكلب وإرسال السهم، ومشروعية التسمية عند الأكل حكم آخر. ومسألة غير هذه المسألة، فلا وجه لحمل ما ورد في الكتاب والسنة هنا على ما ورد في التسمية عند الأكل، ولا ملجئ إلى ذلك»(٦).

⁽١) زاد المعاد (٢/ ٣٩٨–٣٩٩).

⁽٢) أخرجه: أحمد (٣/ ٥٠١)، وأبو داود (٤/ ١٣٨/ ٣٧٦٤) واللفظ له، وابن ماجه (٢/ ٩٣ // ٣٢٨٧) وصححه ابن حبان (٢/ ٢٠- ٢٨- ٢٢٤٥)، والحاكم (٢/ ١٠٠٣).

⁽٤) فيض القدير (١/ ١٥٢).

⁽٣) الآداب الشرعية (٣/ ١٦٢).

⁽٥) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٣).

⁽٦) فتح القدير (٢/ ٢٢).

_____ سورة المائدة

قوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَاتُ ﴾ (١)

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال السعدي: «كرر تعالى إحلال الطيبات لبيان الامتنان، ودعوة للعباد إلى شكره، والإكثار من ذكره، حيث أباح لهم ما تدعوهم الحاجة إليه، ويحصل لهم الانتفاع به من الطيبات»(٢).

قال أبو حيان: «فائدة: إعادة ذكر إحلال الطيبات التنبيه بإتمام النعمة فيما يتعلق بالدنيا، ومنها إحلال الطيبات، كما نبه بقوله: ﴿ ٱلْيَوْمَ ٱكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمْتُ عَلَيْكُمْ فِي كُمُ عَلَيْكُمْ وَأَتَمْتُ عَلَيْكُمْ فِي كُلُ ما يتعلق بالدين »(٣).

وقال محمد رشيد رضا: (وقد يستشكل إحلال الطيبات في ذلك اليوم على القول بأن المراد به يوم عرفة سنة حجة الوداع، فإن حلها ذكر في بعض السور المكية كالأعراف، ويجاب بأن المراد أنها كانت حلالًا بالإجمال، فلما حرم الله يوم إنزال هذه السورة أنواع الخبائث التي تدخل في عموم الميتة كما تقدم في الآية السابقة وكانت العرب تستحلها، ونفى تحريم البحيرة والسائبة والوصيلة والحامي من طيبات الأنعام، وكانت العرب تحرمها، صار حل الطيبات مفصلًا تمام التفصيل، وحكمه مستقرًّا دائمًا، فهذا هو المراد بالنص، وقيل: إنه تمهيد لما بعده (3).

⁽١) الآية (٥).

⁽٢) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٤٧).

⁽T) البحر المحيط (T/ 223).

⁽٤) تفسير المنار (٦/ ١٧٧).

الأية (ه) ______

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في تحريم التداوي بالخبائث وبيان بعض الطيبات

عن ابن مسعود أنه قال في السكر: إن اللَّه لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم (١٠).

★غريب الحديث:

السكر: قال الحافظ: «قال ابن التين: اختلف في السكر بفتحتين، فقيل هو الخمر، وقيل: ما يجوز شربه كنقيع التمر قبل أن يشتد وكالخل، وقيل: هو نبيذ التمر إذا اشتد»(۲).

قال الحافظ: ﴿ حكى ابن التين عن الداودي قال: قول ابن مسعود حق؛ لأن اللّه حرم الخمر لم يذكر فيها ضرورة ، وأباح الميتة وأخواتها في الضرورة ، قال: ففهم الداودي أن ابن مسعود تكلم على استعمال الخمر عند الضرورة ، وليس كذلك ، وإنما تكلم على التداوي بها فمنعه ؛ لأن الإنسان يجد مندوحة عن التداوي بها ولا يقطع بنفعه ، بخلاف الميتة في سد الرمق ، وكذا قال النووي في الفرق بين جواز إساغة اللقمة لمن شرق بها بالجرعة من الخمر فيجوز ، وبين التداوي بها فلا يجوز ؛ لأن الإساغة تتحقق بها ، بخلاف الشفاء فإنه لا يتحقق ، ونقل الطحاوي عن الشافعي أنه قال: لا يجوز سد الرمق من الجوع ولا من العطش بالخمر لأنها لا تزيده إلا جوعًا وعطشًا ، ولأنها تذهب بالعقل ، وتعقبه بأنه إن كانت لا تسد من الجوع ولا تروي من العطش لم يرد السؤال أصلا ، وأما إذهابها العقل فليس البحث فيه ، بل هو فيما يسد به الرمق ، وقد لا يبلغ إلى حد إذهاب العقل ، قلت : والذي يظهر أن الشافعي أراد أن يردد الأمر بأن التناول منها إن كان يسيرا فهو لا يغني من الجوع ، ولا يروي من العطش ، وإن كان كثيرًا فهو يذهب العقل ، ولا يمكن القول بجواز التداوي بما يذهب العقل ؛ لأنه يستلزم أن يتداوى من شيء فيقع في أشد بجواز التداوي بما يذهب العقل ؛ لأنه يستلزم أن يتداوى من شيء فيقع في أشد منه ، وقد اختلف في جواز شرب الخمر للتداوي وللعطش ، قال مالك : لا يشربها

⁽۱) ذكره البخاري (۱۰/ ۷۸) معلقًا، وهو عند ابن أبي شيبة (٥/ ٣٨/ ٣٣٤٩٢)، والطحاوي في شرح المعاني (١/ ١٠٨)، قال الحافظ: «سنده صحيح». (٢) فتح الباري (١٠/ ٩٨).

لأنها لا تزيده إلا عطشا، وهذا هو الأصح عند الشافعية، لكن التعليل يقتضي قصر المنع على المتخذمن شيء يكون بطبعه حارا كالعنب والزبيب، أما المتخذمن شيء بارد كالشعير فلا، وأما التداوي فإن بعضهم قال: إن المنافع التي كانت فيها قبل التحريم، سلبت بعد التحريم، بدليل الحديث المتقدم ذكره، وأيضًا فتحريمها مجزوم به، وكونها دواء مشكوك؛ بل يترجح أنها ليست بدواء بإطلاق الحديث، ثم الخلاف إنما هو فيما لا يسكر منها، أما ما يسكر منها فإنه لا يجوز تعاطيه في التداوي، إلا في صورة واحدة وهو من اضطر إلى إزالة عقله لقطع عضو من الأكلة والعياذ بالله، فقد أطلق الرافعي تخريجه على الخلاف في التداوي، وصحح النووي هنا الجواز، وينبغي أن يكون محله فيما إذا تعين ذاك طريقًا إلى سلامة بقية الأعضاء ولم يجد مرقدا غيرها، وقد صرح من أجاز التداوي بالثاني، وأجازه الحنفية مطلقا؛ لأن الضرورة تبيح الميتة، وهي لا يمكن أن تنقلب إلى حالة تحل فيها، فالخمر التي من شأنها أن تنقلب خلا فتصير حلالًا أولى، وعن بعض المالكية إن دعته إليها ضرورة يغلب على ظنه أنه يتخلص بشربها جاز؛ كما لو غص بلقمة، والأصح عند الشافعية في الغص الجواز، وهذا ليس من التداوي المحض، وسيأتي في أواخر الطب ما يدل على النهي عن التداوي بالخمر، وهو يؤيد المذهب الصحيح»^(١).

قال ابن القيم: «المعالجة بالمحرمات قبيحة عقلًا وشرعًا، أما الشرع فما ذكرنا من هذه الأحاديث وغيرها، -يشير إلى الأحاديث الواردة في وصف الخمر بأنه داء وليست دواء - وأما العقل فهو أن الله سبحانه إنما حرمه لخبثه، فإنه لم يحرم على هذه الأمة طيبا عقوبة لها، كما حرمه على بني إسرائيل بقوله: ﴿ فَيُظُلِّم مِن اللَّيٰن هَادُوا حَرَّمت على هذه الأمة ما حرم لخبثه، وتحريمه لم حمية لهم وصيانة عن تناوله، فلا يناسب أن يطلب به الشفاء من الأسقام والعلل؛ فإنه وإن أثر في إزالتها لكنه يعقب سقمًا أعظم منه في القلب بقوة الخبث الذي فيه، فيكون المداوى به قد سعى في إزالة سقم البدن بسقم القلب، وأيضًا فإن تحريمه فيكون المداوى به قد سعى في إزالة سقم البدن بسقم القلب، وأيضًا فإن تحريمه في تجنبه والبعد عنه بكل طريق، وفي اتخاذه دواء حض على الترغيب فيه

⁽٢) النساء: الآية (١٦٠).

وملابسته، وهذا ضدمقصود الشارع، وأيضًا: فإنه داء كما نص عليه صاحب الشريعة فلا يجوز أن يتخذ دواء، وأيضًا: فإنه يكسب الطبيعة والروح صفة الخبث؟ لأن الطبيعة تنفعل عن كيفية الدواء انفعالا بينا، فإذا كانت كيفيته خبيثة اكتسبت الطبيعة منه خبثا، فكيف إذا كان خبيثًا في ذاته، ولهذا حرم الله سبحانه على عباده الأغذية والأشربة والملابس الخبيثة، لما تكسب النفس من هيئة الخبث وصفته، وأيضًا: فإن في إباحة التداوي به، ولاسيما إذا كانت النفوس تميل إليه، ذريعة إلى تناوله للشهوة واللذة؛ لا سيما إذا عرفت النفوس أنه نافع لها مزيل لأسقامها جالب لشفائها ، فهذا أحب شيء إليها ، والشارع سد الذريعة إلى تناوله بكل ممكن ، ولا ريب أن بين سد الذريعة إلى تناوله، وفتح الذريعة إلى تناوله تناقضا وتعارضا، وأيضًا: فإن في هذا الدواء المحرم من الأدواء ما يزيد على ما يظن فيه من الشفاء، ولنفرد الكلام في أم الخبائث التي ما جعل اللَّه لنا فيها شفاء قط، فإنها شديدة المضرة بالدماغ الذي هو مركز العقل عند الأطباء، وكثير من الفقهاء والمتكلمين، قال أبقراط في أثناء كلامه في الأمراض الحادة: ضرر الخمرة بالرأس شديد؛ لأنه يسرع الارتفاع إليه. ويرتفع بارتفاعه الأخلاط التي تعلو في البدن، وهو كذلك يضر بالذهن. وقال صاحب الكامل: إن خاصية الشراب الإضرار بالدماغ والعصب، وأما غيره من الأدوية المحرمة فنوعان: أحدهما: تعافه النفس ولا تنبعث لمساعدته الطبيعة على دفع المرض به كالسموم، ولحوم الأفاعي وغيرها، من المستقذرات؛ فيبقى كلا على الطبيعة مثقلًا لها، فيصير حينئذ داء لا دواء. والثاني: ما لا تعافه النفس كالشراب الذي تستعمله الحوامل مثلًا ، فهذا ضرره أكثر من نفعه والعقل يقضى بتحريم ذلك، فالعقل والفطرة مطابق للشرع في ذلك. وهاهنا سر لطيف في كون المحرمات لا يستشفى بها، فإن شرط الشفاء بالدواء تلقيه بالقبول، واعتقاد منفعته، وما جعل الله فيه من بركة الشفاء، فإن النافع هو المبارك، وأنفع الأشياء أبركها، والمبارك من الناس أينما كان هو الذي ينتفع به حيث حل، ومعلوم أن اعتقاد المسلم تحريم هذه العين مما يحول بينه وبين اعتقاد بركتها ومنفعتها ، وبين حسن ظنه بها، وتلقى طبعه لها بالقبول؛ بل كلما كان العبد أعظم إيمانًا، كان أكره لها وأسوأ اعتقادا فيها، وطبعه أكره شيء لها، فإذا تناولها في هذه الحال، كانت داء له لا دواء إلا أن يزول اعتقاد الخبث فيها، وسوء الظن والكراهة لها بالمحبة،

وهذا ينافي الإيمان، فلا يتناولها المؤمن قط إلا على وجه داء، واللَّه أعلم "(١).

* عن عائشة رضي قالت: «كان النبي على يعجبه الحلواء والعسل»(٢٠).

*غريب الحديث:

الحلواء: المراد بالحلواء هنا: كل شيء حلو وذكر العسل بعدها تنبيهًا على شرافته ومزيته، وهو من باب ذكر الخاص بعد العام، والحلواء بالمد (٣).

★ فوائد الحديث:

قال الحافظ: «فيه: أن الحلواء والعسل من الطيبات فهو حلال»(1).

قال ابن بطال: «الحلواء والعسل من جملة الطيبات المباحة في قوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهُا اللَّذِينَ مَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَتِ مَا أَحَلَّ اللّهُ لَكُمْ ﴾ (٥) وقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ الطيبات من الرّزق في الآية المستلذ من الطعام، ودل حديث عائشة على صحة هذا التأويل لمحبة رسول اللّه الحلواء والعسل، وأن ذلك من طعام الصالحين والأبرار اقتداء بحب النبي عَلِي لهما (٧).

قال القرطبي: «وهو دليل على استعمال مباحات لذائذ الأطعمة والميل إليها خلافًا لما يذهب إليه أهل التعمق والغلو في الدين» (^^).

قال ابن القيم: «وهذه الثلاثة -أعني: اللحم والعسل والحلواء - من أفضل الأغذية، وأنفعها للبدن والكبد والأعضاء، وللاغتذاء بها نفع عظيم في حفظ الصحة والقوة، ولا ينفر منها إلا من به علة وآفة»(1).

* * *

(۱) زاد المعاد (٤/ ١٥٦–١٥٨).

(٣) شرح مسلم (١٠/ ٦٦). (3) فتح الباري (١٠/ ٩٩).

(٥) المأئدة: الآية (٨٧).

(٦) الأعراف: الآية (٣٢).(٧) شرح البخاري (٩ ٤٩٤).

(A) المفهم (٤/ ٢٤٧). (P) زاد المعاد (٤/ ٢١٩).

⁽۲) أخرجه: أحمد (٦/ ٥٩)، والبخاري (١٠/ ٩٦/ ٥٦١٤)، ومسلم (٢/ ١١٠١–١٠٢/ ١٤٧٤)، وأبو داود (٤/ ١٠٦–١٠٠/ ٣٧١٥)، والترمذي (٤/ ٢٤١/ ١٨٣١).

قوله تعالى: ﴿ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِنَابَ حِلٌّ لَّكُرُ ﴾ (١)

أقوال المفسرين في تأويل الآية

ذكر اللّه تعالى حكم ذبائح أهل الكتابين من اليهود والنصارى، فالمراد بطعامهم في الآية ذبائحهم، قال ابن كثير: «وهذا أمر مجمع عليه بين العلماء أن ذبائحهم حلال للمسلمين لأنهم يعتقدون تحريم الذبح لغير اللّه ولا يذكرون على ذبائحهم إلا اسم اللّه وإن اعتقدوا فيه تعالى ما هو منزه عن قولهم تعالى وتقدس. ولم يبح ذبائح من عداهم من أهل الشرك ومن شابههم لأنهم لم يذكروا اسم اللّه على ذبائحهم بل ولا يتوقفون فيما يأكلونه من اللحم على ذكاة بل يأكلون الميتة بخلاف أهل الكتابين ومن شاكلهم من السامرة والصابئة ومن تمسك بدين إبراهيم وشيث وغيرهما من الأنبياء على أحد قولي العلماء . . وأما المجوس فإنهم وإن أخذت منهم الجزية تبعًا وإلحاقًا لأهل الكتاب فإنهم لا تؤكل ذبائحهم ولا تنكح نسائهم»(٢).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في حكم ذبائح أهل الكتاب وشحومها من أهل الحرب وغيرهم

* عن عبدالله بن مغفل قال: «دلي جراب من شحم يوم خيبر فالتزمته قلت: لا أعطى أحدًا منه شيئا، فالتفتّ فإذا رسول الله الله عليه يتبسم (٣٠).

*غريبال**حديث**:

جراب: الجراب بكسر الجيم وفتحها لغتان الكسر أفصح وأشهر، وعاء من حلد⁽¹⁾.

⁽١) الآية (٥). (٢ تفسير القرآن العظيم (٣/ ٣٦-٣٧).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٤/ ٨٦)و(٥/ ٥٦)، والبخاري (٦/ ٣١٣/ ٣١٥٣)، ومسلم (٣/ ١٣٨٣/ ٢٧٧٢)، وأبو داود (٣/ ١٤٩١ - ١٤٩/ ٢٠٤٠)، والنسائي (٧/ ٢٧١ - ٢٧١/ ٤٤٤٤).

⁽٤) شرح مسلم (۱۲/ ۸۷).

* فوائد الحديث:

قال القاضي عياض: «فيه جواز أكل ذبائح أهل الكتاب، وقد أجمع أهل العلم على حلها إذا ذكر اسم اللَّه عليها، وأكثر العلماء على أن المراد بقوله: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِنَبَ حِلُّ لَكُرُ وَطَعَامُكُمْ حِلُّ لَمَّمْ ﴾ أنها الذبائح»(١).

قال شيخ الإسلام كَالله: «كل من تدين بدين أهل الكتاب فهو منهم، سواء كان أبوه أو جده دخل في دينهم أو لم يدخل، وسواء كان دخوله قبل النسخ والتبديل أو بعد ذلك، وهذا مذهب جمهور العلماء كأبي حنيفة ومالك، والمنصوص الصريح عن أحمد، وإن كان بين أصحابه في ذلك نزاع معروف، وهذا القول هو الثابت عن الصحابة في، ولا أعلم بين الصحابة في ذلك نزاعًا، وقد ذكر الطحاوي أن هذا إجماع قديم واحتج بذلك في هذه المسألة على من لا يقر الرجل في دينهم بعد النسخ والتبديل، كمن هو في زماننا إذا انتقل إلى دين أهل الكتاب، فإنه تؤكل ذبيحته، وتنكح نساؤه، وهذا يبين خطأ من يناقض منهم، وأصحاب هذا القول الذي هو قول الجمهور يقولون: من دخل هو أو أبواه أو جده في دينهم بعد النسخ والتبديل أقر بالجزية، سواء دخل في زماننا هذا أو قبله، وأصحاب القول الآخر يقولون: متى علمنا أنه لم يدخل إلا بعد النسخ والتبديل لم تقبل منه الجزية؛ كما يقوله بعض أصحاب أحمد مع أصحاب الشافعي، والصواب قول الجمهور» (٢٠).

وقال أيضًا: «إن عليًا وابن عباس تنازعا في ذبائح بني تغلب، فقال علي: لا تباح ذبائحهم ولا نساؤهم؛ فإنهم لم يتمسكوا من النصرانية إلا بشرب الخمر، وروي عنه أنه قال: نغزوهم لأنهم لم يقوموا بالشروط التي شرطها عليهم عثمان؛ فإنه شرط عليهم أن (٣) وغير ذلك من الشروط، وقال ابن عباس: بل تباح لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّمُ مِنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُم ﴾ (٤) وعامة المسلمين من الصحابة وغيرهم لم يحرموا ذبائحهم، ولا يعرف ذلك إلا عن علي وحده، وقد روي معنى قول ابن عباس عن عمر بن الخطاب. فمن العلماء من رجح قول عمر وابن عباس، وهو قول الجمهور: كأبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه، وصححها طائفة من الجمهور: كأبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه، وصححها طائفة من

⁽٢) مجموع الفتاوي (٣٥/ ٢٢٤).

⁽٤) المائدة: الآية (١٥).

⁽١) إكمال المعلم (٦/ ١١٥–١١٦).

⁽٣) هنا بياض بالأصل.

أصحابه بل هي آخر قوليه ؟ بل عامة المسلمين من الصحابة والتابعين وتابعيهم على هذا القول، وقال أبو بكر الأثرم: ما علمت أحدًا من أصحاب النبي وقلهاء الحياء وهذا قول جماهير فقهاء الحجاز والعراق، وفقهاء الحديث والرأي ؟ كالحسن وإبراهيم النخعي والزهري وغيرهم، وهو الذي نقله عن أحمد أكثر أصحابه، وقال إبراهيم بن الحارث: كان آخر قول أحمد على أنه لا يرى بذبائحهم بأسا، ومن العلماء من رجح قول علي، وهو قول الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه وأحمد إنما اختلف اجتهاده في بني تغلب، وهم الذين تنازع فيهم المصحابة، فأما سائر اليهود والنصارى من العرب مثل تنوخ وبهراء وغيرهما من اليهود فلا أعرف عن أحمد في حل ذبائحهم نزاعًا، ولا عن الصحاب ولا عن التابعين وغيرهم من السلف، وإنما كان النزاع بينهم في بني تغلب خاصة، ولكن من أصحاب أحمد من جعل فيهم روايتين كبني تغلب، والحل مذهب الجمهور كأبي أصحاب أحمد من جعل فيهم روايتين كبني تغلب، والحل مذهب الجمهور كأبي

وقال أيضًا: «ثم الذين كرهوا ذبائح بني تغلب تنازعوا في مأخذ علي، فظن بعضهم أن عليا إنما حرم ذبائحهم ونساءهم لكونه، لم يعلم أن آباءهم دخلوا في دين أهل الكتاب قبل النسخ والتبديل، وبنوا على هذا أن الاعتبار في أهل الكتاب النسب لا بنفس الرجل، وإن من شككنا في أجداده هل كانوا من أهل الكتاب أم لا أخذنا بالاحتياط فحقنا دمه بالجزية احتياطًا، وحرمنا ذبيحته ونساءه احتياطًا، وهذا مأخذ الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحمد، وقال آخرون: بل علي لم يكره ذبائح بني تغلب إلا لكونهم ما تدينوا بدين أهل الكتاب في واجباته ومحظوراته؛ بل أخذوا منه حل المحرمات فقط؛ ولهذا قال: إنهم لم يتمسكوا من دين أهل الكتاب المذوا من دين أهل الكتاب المذوا من دين أهل الكتاب المؤال من دين أهل الكتاب المذكورين في القرآن هم من كان دخل الصواب. وبالجملة فالقول بأن أهل الكتاب المذكورين في القرآن هم من كان دخل جده في ذلك قبل النسخ والتبديل قول ضعيف، والقول بأن علي بن أبي طالب في أراد ذلك قول ضعيف، بل الصواب المقطوع به أن كون الرجل كتابيًا أو غير كتابي أراد ذلك قول ضعيف، بل الصواب المقطوع به أن كون الرجل كتابيًا أو غير كتابي

⁽۱) مجموع الفتاوي (۳۵/۲۱۹–۲۲۱).

⁽۲) مجموع الفتاوي (۳۵/۲۲۳–۲۲۶).

قال القرطبي: "وقد أجمع أهل العلم على ذلك -أي: على إباحة ذبائح أهل الكتاب- إذا ذكروا اسم اللَّه عليها . . . والمعروف عن ابن عمر: لا تؤكل ذبائحهم ما لم يسموا اللَّه عليها ، وقد ذهب مالك والليث والثوري والنخعي وأحمد وإسحاق ، وأصحاب الرأي إلى كراهة ما أهلوا به لغير اللَّه من اسم المسيح ، أو كنائسهم وأشباهها ، وأباحه عطاء ومجاهد ومكحول والشعبي ، ورأوا أن آية المائدة ناسخة لآية الأنعام ، أو مخصصة لها ، وقالوا قد علم اللَّه أنهم يقولون ذلك ، وقاله ابن حبيب "(۱).

قال النووي: «أما إذا ذبحوا على اسم المسيح أو كنيسة ونحوها فلا تحل تلك الذبيحة عندنا وبه قال جماهير العلماء والله أعلم»(٢).

قال شيخ الإسلام: «ولهذا لم يجز الذبح لغير الله ولا أن يسمى غير الله على الذبائح، وحرم سبحانه ما ذبح على النصب وهو ما ذبح لغير الله وما سمي عليه غير اسم الله، وإن قصد به اللحم لا القربان»(٣).

قال الحافظ: «وفيه جواز أكل الشحم مما ذبحه أهل الكتاب، ولو كانوا أهل حرب»(٤).

وقال أيضًا: "وهو قول الجمهور، وعن مالك وأحمد تحريم ما حرم اللّه على أهل الكتاب كالشحوم، وقال ابن القاسم: لأن الذي أباحه اللّه طعامهم، وليس الشحوم من طعامهم، ولا يقصدونها عند الذكاة، وتعقب بأن ابن عباس فسر طعامهم بذبائحهم كما سيأتي آخر الباب، وإذا أبيحت ذبائحهم لم يحتج إلى قصدهم أجزاء المذبوح، والتذكية لا تقع على بعض أجزاء المذبوح دون بعض، وإن كانت التذكية شائعة في جميعها دخل الشحم لا محالة، وأيضًا فإن الله سبحانه وتعالى نص بأنه حرم عليهم كل ذي ظفر، فكان يلزم على قول هذا القائل أن اليهودي إذا ذبح ما له ظفر لا يحل للمسلم أكله، وأهل الكتاب أيضًا يحرمون أكل الإبل فيقع الإلزام كذلك. وقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمُ الطّيِبَاتُ كُهُ كذا لأبي ذر، وساق غيره إلى قوله: ﴿ حِلٌّ لَمَّم مَ وبهذه الزيادة يتبين مراده من الاستدلال على الحل؛

⁽۲) شرح مسلم (۱۲/ ۸۷)۔

⁽٤) فتح الباري (٩/ ٧٩٥).

⁽١) المقهم (٣/ ٢٠٠- ٢٠١).

⁽٣) مجموع الفتاوي (١٧/ ٤٨٤–٤٨٥).

لأنه لم يخص ذميًا من حربي، ولا خص لحمًا من شحم، وكون الشحوم محرمة على أهل الكتاب لا يضر؛ لأنها محرمة عليهم لا علينا، وغايته بعد أن يتقرر أن ذبائحهم لنا حلال، أن الذي حرم عليهم منها مسكوت في شرعنا عن تحريمه علينا فيكون على أصل الإباحة (١٠).

وقال أيضًا: «وفيه حجة على من منع ما حرم عليهم كالشحوم لأن النبي ﷺ، أقر ابن المغفل على الانتفاع بالجراب المذكور».

قال ابن العربي: «فإن قيل: فما أكلوه على غير وجه الذكاة كالخنق وحطم الرأس فالجواب أن هذه ميتة وهي حرام بالنص وإن أكلوها فلا نأكلها نحن»(٣).

قال القرطبي: (لا خلاف بين العلماء أن ما لا يحتاج إلى ذكاة كالطعام الذي لا محاولة فيه؛ كالفاكهة والبر، جائز أكله، إذ لا يضر فيه تملك أحد، والطعام الذي تقع فيه محاولة على ضربين: أحدهما: ما فيه محاولة صنعة لا تعلق للدين بها؛ كخبز الدقيق، وعصر الزيت ونحوه، فهذا إن تجنب من الذمي فعلى وجه التقزز، والضرب الثاني: هي التذكية التي ذكرنا أنها هي التي تحتاج إلى الدين والنية، فلما كان القياس ألا تجوز ذبائحهم كما نقول إنهم لا صلاة لهم ولا عبادة مقبولة، رخص الله تعالى في ذبائحهم على هذه الأمة، وأخرجها النص عن القياس على ما ذكرناه من قول ابن عباس، والله أعلم)(1).

* عن أنس بن مالك ﴿ وَأَن يهودية أتت النبي ﷺ بشاة مسمومة فأكل منها ، فقيل: ألا نقتلها؟ قال: لا ، فما زلت أعرفها في لهوات رسول الله ﷺ (٥٠).

*غريب الحديث:

فما زلت أعرفها في لهوات رسول الله ﷺ: أي: أعرف أثرها إما بتغير لون اللهوات، وإما بنتوء، أو تحفير فيها، واللهوات جمع لهاة وهي اللحمة الحمراء

⁽۲) فتح الباري (۹/ ۷۹۵).

⁽١) فتح الباري (٩/ ٧٩٤).

⁽٣) أحكام القرآن (٢/ ٥٥٥).

⁽٤) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٥٢) وانظر المحرر الوجيز (٢/ ١٥٨).

⁽٥) أخرجه: أحمد (٢١٨/٢)، والبخاري (٥/ ٢٦١٧/ ٢٦١٧)، ومسلم (٤/ ١٧٢١/ ٢١٩٠)، وأبو داود (٤/ ٤٥٠٨/ ٢٤٧)، وأبو داود (٤/ ٤٥٠٨/ ٢٤٧)، وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس وجابر وأبو سعيد وغيرهم رهي.

المعلقة في أصل الحنك(١).

* فوائد الحديث:

قال ابن كثير: «ووجه الدلالة منه أنه عزم على أكلها ومن معه ولم يسألهم هل نزعوا منها ما يعتقدون تحريمه من شحمها أم $V^{(Y)}$.

قال ابن بطال: «في قبوله الشاة المسمومة دليل على أكل طعام من يحل أكل طعامه دون أن يسأل عن أصله، ولا يحترس من حيث إن كان فيه مع جواز ما قد ظهر إليه من السم، فدل ذلك على حمل الأمور على السلامة حتى يقوم دليل على غيرها، وكذلك حكم ما أبيع في سوق المسلمين هو محمول على السلامة حتى يتبين خلافها»(٣).

* * *

⁽١) المفهم (٥/ ٧٧٥).

⁽٢) تفسير القرآن العظيم (٣٦/٣٦).

⁽٣) شرح البخاري (٧/ ١٣٥).

الآية (٥)

قوله تعالى: ﴿ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَمُمَّ ﴾ (١)

أهوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن كثير: «أي: ويحل لكم أن تطعموهم من ذبائحكم، وليس هذا إخبارًا عن الحكم عندهم، اللهم إلا أن يكون خبرًا عما أمروا به من الأكل من كل طعام ذكر اسم الله عليه، سواء كان من أهل ملتهم أو غيرها. والأول أظهر في المعنى، أي: ولكم أن تطعموهم من ذبائحكم كما أكلتم من ذبائحهم. وهذا من باب المكافأة والمقابلة والمجازاة»(٢).

قال القاسمي: «في أمالي الإمام السهيلي -رحمه الله تعالى-: قيل: ما الحكمة في هذه الجملة وهم كفار لا يحتاجون إلى بياننا؟ فعنه جوابان:

أحدهما: أن المعنى: انظروا إلى ما أحل اللّه لكم في شريعتكم، فإن أطعموكموه فكلوه، ولا تنظروا إلى ما كان محرمًا عليهم، فإن لحوم الإبل ونحوها كانت محرمة عليهم. ثم نسخ ذلك في شرعنا، والآية بيان لنا لا لهم، أي: اعلموا أن ما كان محرمًا عليهم، مما هو حلال لكم، قد أحل لهم أيضًا، ولذلك لو أطعمونا خنزيرًا أو نحوه وقالوا: هو حلال في شريعتنا، وقد أباح اللّه لكم طعامنا كذبناهم وقلنا: إن الطعام الذي يحل لكم هو الذي يحل لنا لا غيره، فالمعنى: طعامهم حل لكم، إذا كان الطعام الذي أحللته لكم، وهذا التفسير معنى قول السدي وغيره.

الثاني: للنحاس والزجاج والنقاش وكثير من المتأخرين؛ أن المعنى: جائز لكم أن تطعموهم من طعامكم، لا أن يبين لهم ما يحل لهم في دينهم؛ لأن دينهم باطل، إلا أنه لم يقل: وإطعامكم؛ بل طعامكم والطعام المأكول، وأما الفعل فهو

⁽١) الآية (٥).

⁽٢) تفسير القرآن العظيم (٤/ ٣٨).

الإطعام، فإن زعموا أن الطعام يقوم مقام الإطعام توسعًا، قلنا: بقي اعتراض آخر، وهو الفصل بين المصدر وصلته بخبر المبدأ، وهو ممتنع بالإجماع، لا يجيزون: (إطعام زيد حسن للمساكين) ولا (ضربك شديد زيدا) فكيف جاز ﴿ وَطَعَامُكُمُّ حِلُّ التهى.

قال الناصر في الانتصاف: «وقد يستدل بهذه الآية من يرى الكفار مخاطبين بفروع الشريعة؛ لأن التحليل حكم وقد علقه بهم في قوله: ﴿ وَطَعَامُكُمْ حِلْ لَمُمْ ﴾ كما علق الحكم بالمؤمنين، وهذه الآية أبين في الاستدلال بها من قوله: ﴿ لاَ هُنَّ حِلْ لَمَمْ وَلاَ هُمْ يَعِلُونَ أَمْنَ ﴾ (١) فإن لقائل أن يقول: في تلك الآية نفي الحكم ليس بحكم، ولا يستطيع ذلك في آية المائدة هذه؛ لأن الحكم فيها مثبت، واللَّه أعلم (١).

* * *

⁽١) الممتحنة: الآية (١٠).

⁽٢) محاسن التأويل (٦/ ٨٢–٨٣).

قوله تعالى: ﴿ وَاللَّحْصَنَتُ مِنَ ٱلمُؤْمِنَتِ وَالْخَصَنَتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوثُواْ ٱلكِنَبَ مِن قَبْلِكُمْ إِنَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَنفِحِينَ وَلَا مُتَخِذِيَ أَخْدَانِ ﴾ ''

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن كثير: «أي: وأحل لكم نكاح الحراثر العفائف من النساء المؤمنات وذكر هذا توطئة لما بعده»(٢).

قال ابن القيم: ﴿ويجوز نكاح الكتابية بنص القرآن. قال تعالى: ﴿وَاللَّهُمَنَاتُ مِنَ الْمُعْمَنَاتُ مِنَ الْمُعْمَنَاتِ هَا هُنِ الْمُعْمَاتِ وَأَمَا الْمُحْمَناتِ المحصنات المحرمات في سورة النساء فهن المزوجات. وقيل: المحصنات اللاتي أبحن هنّ الحرائر، ولهذا لم تحل إماء أهل الكتاب. والصحيح الأول بوجوه:

أحدها: أن الحرية ليست شرطًا في نكاح المسلمة.

الثاني: أنه ذكر الإحصان في جانب الرجل كما ذكره في جانب المرأة فقال: ﴿ إِنَّا مَاتَيْتُتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْسِنِينَ ﴾ وهذا إحصان عفة بلا شك، فكذلك الإحصان المذكور في جانب المرأة.

المثالث: أنه سبحانه ذكر الطيبات من المطاعم، والطيبات من المناكح، فقال تعالى: ﴿ الْيَوْمَ أَيِلَ لَكُمُ الطَّيِبَاتُ وَطَعَامُ اللَّينَ أُوتُوا الْكِتَبَ حِلَّ لَكُمُ وَطَعَامُكُمْ حِلَّ لَمُمُ اللَّينَ أُوتُوا الْكِتَبَ حِلَّ الْكُمُ وَطَعَامُكُمْ حِلَّ لَمُمُ اللَّيْنَ أُوتُوا الْكِتَبَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾، والزانية خبيثة بنص القرآن، والله على حباده الخبائث من المطاعم والمشارب والمناكح، ولم يبخ لهم إلا الطيبات، ويهذا يتبين بطلان قول من أباح تَزوج الزواني، وقد بينا

⁽١) الآية (٥).

⁽Y) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٣٨).

بطلان هذا القول من أكثر من عشرين وجهًا في غير هذا الكتاب.

والمقصود أن اللَّه سبحانه أباح لنا المحصنات من أهل الكتاب، وفعله أصحاب نبينا على الشيعة الآية على غير تأويلها فقالوا: المحصناتُ من المؤمنات من كتاب مسلمة في الأصل. والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم من كتاب كتابية ثم أسلمت. قالوا: وحملنا على هذا التأويل قولُهُ تعالى: ﴿ وَلَا نَنكِمُوا ٱلْمُشْرِكَتِ مَتَّى يُؤْمِنُّ ﴾ (١) وأي شرك أعظم من قولها: (اللَّه ثالث ثلاثة)؟! وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُتَسِكُواْ بِعِصَمِ ٱلْكُوَافِرِ ﴾ (٢)»(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الجواب من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الشرك المطلق في القرآن لا يدخل فيه أهل الكتاب؛ وإنما يدخلون في الشرك المقيد، قال تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِنْبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ (١) فجعل المشركين قسما غير أهل الكتاب، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّنبِينِ وَٱلنَّصَارَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓ أَهُ فجعلهم قسمًا غيرهم. فأما دخولهم في المقيد ففي قوله تعالى: ﴿ أَغَكَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْكِنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْبَكُمَ وَمَآ أَمِـرُوٓا إِلَّا لِيَعْبُـدُوٓا إِلَنْهَا وَحِــدُٱۚ لَآ إِلَنَهَ إِلَّا هُوُّ سُبِّكَنَهُ عَكَمًا يُشْرِكُونَ ﴾ (٢) فوصفهم بأنهم مشركون. وسبب هذا أن أصل دينهم الذي أنزل اللَّه به الكتب، وأرسل به الرسل، ليس فيه شرك، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا آ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولِ إِلَّا نُوحِيَّ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا أَنَّا فَأَعْبُدُونِ ﴾ (٧) وقبال تسعبالسي: ﴿ وَسَتُلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا ۖ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَنِن ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿ (^) وقـــــال: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أَمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ أَعْبُدُوا أَلَّهَ وَأَجْتَنِبُوا ٱلطَّنغُوتَ ﴿ (١) ولكنهم بدلوا وغيروا، فابتدعوا من الشرك ما لم ينزل به اللَّه سلطانا، فصار فيهم شرك باعتبار ما ابتدعوا؛ لا باعتبار أصل الدين. وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ ﴾ هو تعريف الكوافر المعروفات اللاتي كن في عصم المسلمين، وأولئك كن مشركات؛

(٢) الممتحنة: الآية (١٠).

(٤) البنة: الآية (١).

⁽١) البقرة: الآية (٢٢١).

⁽٣) أحكام أهل الذمة (٢/ ١٩٤٧-٢٩٧).

⁽٥) الحج: الآية (١٧).

⁽٧) الأنبياء: الآية (٢٥).

⁽A) الزخرف: الآية (٤٥).

⁽٦) التوبة: الآية (٣١).

⁽٩) النحل: الآية (٣٦).

لا كتابيات من أهل مكة ونحوها.

الوجه الثاني: إذا قدر أن لفظ: المشركات والكوافر يعم الكتابيات: فآية المائدة خاصة وهي متأخرة نزلت بعد سورة البقرة والممتحنة باتفاق العلماء، كما في الحديث: «المائدة من آخر القرآن نزولًا، فأحلوا حلالها وحرموا حرامها»(۱) والخاص المتأخر يقضي على العام المتقدم باتفاق علماء المسلمين؛ لكن الجمهور يقولون: إنه مفسر له. فتبين أن صورة التخصيص لم ترد باللفظ العام. وطائفة يقولون: إن ذلك نسخ بعد أن شرع.

الوجه الثالث: إذا فرضنا النصين خاصين، فأحد النصين حرم ذبائحهم ونكاحهم، والآخر أحلهما. فالنص المحلل لهما هنا يجب تقديمه لوجهين: أحدهما: أن سورة المائدة هي المتأخرة باتفاق العلماء، فتكون ناسخة للنص المتقدم. ولا يقال: إن هذا نسخ للحكم مرتين؛ لأن فعل ذلك قبل التحريم لم يكن بخطاب شرعي حلل ذلك؛ بل كان لعدم التحريم؛ بمنزلة شرب الخمر، وأكل الخنزير، ونحو ذلك. والتحريم المبتدأ لا يكون نسخًا لاستصحاب حكم الفعل؛ ولهذا لم يكن تحريم النبي الكل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير، ناسخا لما دل عليه قوله تعالى: ﴿ وَلُ لا آجِدُ فِي مَا أُوحِي إِلَى مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِرِ نَاسخا لما دل عليه قوله تعالى: ﴿ وَلُ لا آجِدُ فِي مَا أُوحِي إِلَى مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِرِ فَإِنْ هذه الأسناف الثلاثة؛ ولم يثبت تحليل فإن هذه الآية ولم يثبت تحليل فإن هذه الآية ولم يثبت تحليل ما سوى ذلك؛ بل كان ما سوى ذلك عفوًا لا تحليل فيه ولا تحريم، كفعل الصبي والمجنون. . . ويدل على ذلك أنه قال في سورة المائدة : ﴿ ٱلْيُوم أُحِلُ لَكُمُ ٱلطَّيِبَكُ ﴾ فأخبر أنه أحلها ذلك اليوم، وسورة المائدة مدنية بالإجماع، وسورة الأنعام مكية فأخبر أنه أحلها ذلك اليوم، وسورة المائدة مدنية بالإجماع، وسورة الأنعام مكية بالإجماع.

فعلم أن تحليل الطيبات كان بالمدينة لا بمكة، وقوله تعالى: ﴿ يَسْتَأُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَكُمُّ الطَّيِبَاتُ ﴾ وقال تعالى: ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِنَبَ حِلُّ لَكُمُ وَطَعَامُكُمْ حِلُّ لَكُمُ الطَّيِبَاتُ ﴾ وقال تعالى: ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِنَبَ حِلُّ لَكُمُ وَطَعَامُكُمْ حِلُّ لَكُمْ الطَعَامُ اللهِ عَلَى الصحيح، أُمَّةً ﴾ إلى آخرها. فثبت نكاح الكتابيات وقبل ذلك كان إما عفوًا على الصحيح،

⁽١) تقدم تخريجه في أول هذه السورة.

⁽٢) الأنعام: الآية (١٤٥).

وإما محرما ثم نسخ. يدل عليه أن آية المائدة لم ينسخها شيء. الوجه الثاني: أنه قد ثبت حل طعام أهل الكتاب بالكتاب والسنة والإجماع، والكلام في نسائهم كالكلام في ذبائحهم، فإذا ثبت حل أحدهما ثبت حل الآخر؛ وحل أطعمتهم ليس له معارض أصلا»(١).

قال ابن كثير: «وقد كان عبد الله بن عمر لا يرى التزويج بالنصرانية، ويقول: لا أعلم شركًا أعظم من أن تقول: إن ربها عيسى، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا لَنكِمُوا اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا لَنكِمُوا اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا لَنكِمُوا

وقد تقدم الجواب عن إيراد الآية في كلام شيخ الإسلام السابق. ثم إن غيره من الصحابة قد ثبت عنهم أنهم قد تزوجوا الكتابيات، قال ابن كثير: «وقد تزوج جماعة من الصحابة من نساء النصارى، ولم يروا بذلك بأسًا، أخذا بهذه الآية الكريمة: ﴿ وَالْخُصَنَتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِنْبَ مِن قَبِّلِكُمْ ﴾ (٣).

قال الجصاص: "وقد اختلف في نكاح الكتابيات من وجه آخر، فقال ابن عباس: (لا تحل نساء أهل الكتاب إذا كانوا حربا) وتلا هذه الآية: ﴿ فَنَالُوا اللَّهِ عَباس: (لا تحل نساء أهل الكتاب إذا كانوا حربا) وتلا هذه الآية: ﴿ فَنَالُوا اللَّهِ وَلا بِاللَّهِ اللَّهِ عَلى اللَّهِ عَلى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلْ

وقال أيضًا: «واختلف السلف في نكاح المرأة من بني تغلب، فروي عن علي أنه لا يجوز؛ لأنهم لم يتعلقوا من النصرانية إلا بشرب الخمر، وهو قول إبراهيم النخعي، وجابر بن زيد، وقال ابن عباس: لا بأس بذلك؛ لأنهم لو لم يكونوا منهم إلا بالولاية لكانوا منهم»(٦).

قال شيخ الإسلام: «إن المجوس لا تحل ذبائحهم ولا تنكح نساؤهم، والدليل على هذا وجوه: أحدها: أن يقال: ليسوا من أهل الكتاب، ومن لم يكن من أهل

⁽٢) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٣٨).

⁽٤) التوبة: الآية (٢٩).

⁽٦) أحكام القرآن (٢/ ٣٢٦).

⁽١) مجموع الفتاوي (٣٥/ ٢١٣-٢١٦).

⁽٣) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٣٩).

⁽٥) أحكام القرآن (٢/ ٣٢٦).

الكتاب لم يحل طعامه ولا نساؤه. أما المقدمة الأولى ففيها نزاع شاذ، فالدليل عليها أنه سبحانه قال: ﴿ وَهَٰذَا كِنَبُ أَزَلْنَهُ مُبَارَكُ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَكُمُ تُرْحَوُنَ ١ أَن تَقُولُوا إِنَّمَا أُنزِلَ ٱلكِنَابُ عَلَىٰ طَآبِهَتَيْنِ مِن مَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَنفِلِينَ ﴾ (١) فتبين أنه أنزل القرآن كراهة أن يقولوا ذلك، ومنعًا لأن يقولوا ذلك، ودفعا لأن يقولوا ذلك، فلو كان قد أنزل على أكثر من طائفتين لكان هذا القول كذبا، فلا يحتاج إلى مانع من قوله. وأيسضَسا فسإنسه قسال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّنبِيْنِينَ وَالنَّصَدَى وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ ﴾ (٧) فذكر الملل الست وذكر أنه يفصل بينهم يوم القيامة، ولما ذكر الملل التي فيها سعيد في الآخرة قال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَالَّذِيرَ مَادُوا وَالنَّمَدَىٰ وَالعَمْمِينَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ مَمْلِحًا ﴾(٣) فسسي موضعين. فلم يذكر المجوس ولا المشركين: فلو كان في هاتين الملتين سعيد في الآخرة كما في الصابئين واليهود والنصاري لذكرهم، فلو كان لهم كتاب لكانوا قبل النسخ والتبديل على هدى؛ وكانوا يدخلون الجنة إذا عملوا بشريعتهم، كما كان اليهود والنصاري قبل النسخ والتبديل، فلما لم يذكر المجوس في هؤلاء، علم أنه ليس لهم كتاب؛ بل ذكر الصابئين دونهم، مع أن الصابئين ليس لهم كتاب إلا أن يدخلوا في دين أحد من أهل الكتابين. وهو دليل على أن المجوس أبعد عن الكتاب منهم. . وأما الفروج والذبائح: فحلها مخصوص بأهل الكتاب. وقول النبي ﷺ: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب»(٤) دليل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب، وإنما أمر أن يسن بهم سنتهم في أخذ الجزية خاصة ، كما فعل ذلك الصحابة "(٥).

قلت: وهذا على فرض التسليم بصحة هذا الحديث، وإلا فالحديث غير صحيح فلا تقوم به حجة، فلا يعارض به الأصل المتقرر من عدم إباحة نكاح المجوسيات، وأن حكمهم في ذلك كالمشركات، يقول ابن القيم كَثَلْلُهُ وهو يتحدث على هذه المسألة بعينها: (إجماع الصحابة على تحريم مناكحتهم. وهذا

الأنعام الآيتان (١٥٥–١٥٦).

⁽٣) البقرة: الآية (٦٢)، والمائدة: الآية (٦٩).

⁽٤) أخرجه: البيهقي (٩/ ١٨٩-١٩٠)، وابن أبي شيبة (٦/ ٣٢٦٥١/٣٢٥)، والبغوي في شرح السنة (١١/ ١٦٩/) ٢٧٥١) من حديث عبد الرحمن بن عوف، وضعفه الألباني انظر الإرواء (٥/ ١٧٤٨/٨٨).

⁽۵) مجموع الفتاوی (۳۲/ ۱۸۷–۱۸۹).

مما يدل على فقه الصحابة وأنهم أفقه الأمة على الإطلاق، ونسبةُ فقه منْ بعدهم إلى فقههم كنسبة فضلهم إلى فضلهم، فإنهم أخذوا في دمائهم بالعصمة، وفي ذبائحهم ومناكحتهم بالحرمة، فردوا الدماء إلى أصولها، والفروج والذبائح إلى أصولها»(١).

أفادت الآية تحريم نكاح أهل الكتاب لنساء المسلمين، وفي الحكمة من ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية لَحْلَلْهُ: «لأن النكاح نوع رق كما قال عمر: النكاح رق؛ فلينظر أحدكم عند من يرق كريمته. وقال زيد بن ثابت: الزوج سيد في كتاب الله؛ وقرأ قوله تعالى: ﴿ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ ﴾ (٢). . فجوز للمسلم أن يسترق هذه الكافرة، ولم يجوز للكافر أن يسترق هذه المسلمة؛ لأن الإسلام يعلو ولا يعلى عليه ، كما جوز للمسلم أن يملك الكافر ، ولم يجوز للكافر أن يملك المسلم »(٣).

قال ابن كثير: «وقوله: ﴿إِذَا مَاتَيْتُنُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ ﴾ أي: مهورهن؛ أي: كما هن محصنات عفائف، فابذلوا لهن المهور عن طيب نفس. وقد أفتى جابر بن عبدالله، وإبراهيم النخعي، وعامر الشعبي، والحسن البصري بأن الرجل إذا نكح امرأة فزنت قبل دخوله بها: أنه يفرق بينه وبينها، وترد عليه ما بذل لها من المهر. رواه ابن جرير عنهم . .

وقوله: ﴿ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي آخَدَانِ ﴾ فكما شرط الإحصان في النساء وهي العفة عن الزنا، كذلك شرطها في الرجال، وهو أن يكون الرجل أيضًا محصنا عفيفا؛ ولهذا قال: ﴿ غَيْرَ مُسَافِحِينًا ﴾ وهم: الزناة الذين لا يرتدعون عن معصية، ولا يردون أنفسهم عمن جاءهم، ﴿ وَلَا مُتَّخِذِي آخُدَانُّ ﴾ أي: ذوي العشيقات الذين لا يفعلون إلا معهن، كما تقدم في سورة النساء سواء؛ ولهذا ذهب الإمام أحمد بن حنبل كَظَّلْلهُ، إلى أنه لا يصح نكاح المرأة البغي حتى تتوب، وما دامت كذلك لا يصح تزويجها من رجل عفيف، وكذلك لا يصح عنده عقد الرجل الفاجر على عفيفة حتى يتوب ويقلع عما هو فيه من الزنا ؟ . . وسيأتي الكلام على هذه المسألة مستقصى -إن شاء اللَّه تعالى- عند قوله: ﴿ ٱلزَّانِي لَا يَنكِمُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةُ وَالزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرَمَ ذَلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١) (٥).

⁽١) أحكام أهل الذمة (٢/ ٨١٧).

⁽٣) مجموع الفتاوي (٣٢/ ١٨٤–١٨٥).

⁽٥) تفسير القرآن العظيم (٤٣).

⁽٢) يوسف: الآية (٢٥).

⁽٤) النور: الآية (٣).

وقال محمد رشيد رضا: «وإذا كانت الحكمة فيما شرعه اللّه تعالى من مؤاكلة أهل الكتاب والتزوج منهم هي إزالة الجفوة التي تحجبهم عن محاسن الإسلام بإظهار محاسنه لهم بالمعاملة كما تقدم، فينبغي لكل مسلم يريد الزواج منهم أن يكون مظهرا لهذه الحكمة وسالك سبيلها، وذلك بأن يكون قدوة صالحة لامرأته ولأهلها في الصلاح، والتقوى، ومكارم الأخلاق، فإن لم ير نفسه أهلا لذلك فلا يقدم عليه. وإننا نرى بعض المسلمين من المصريين والترك يتزوجون من نساء الإفرنج، ولكنهم يستدبرون بذلك هذه الحكمة، فيرى أحدهم نفسه دون امرأته، ويجعلها قدوة له ولا يرى نفسه أهلًا لأن يكون قدوة لها، ومنهم من يسمح لها بتنصير أولاده. ومثل هؤلاء ليسوا من المسلمين إلا في الجنسية السياسية، ففتنتهم بالكفر أكبر من فتنتهم بالنساء. واللّه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم (١٠٠٠).

* * *

⁽١) تفسير المنار (٦/ ١٩٥-١٩٦).

____ (۱۷٤)______ سورة المائدة

قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَكُفُرُ بِٱلْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴾ (١)

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال شيخ الإسلام: «إن من كفر بالإقرار الذي هو التصديق باللَّه وملائكته وكتبه ورسله، والإسلام له المتضمن للاعتقاد والانقياد لإيجاب الواجبات، وتحريم المحرمات، وإباحة المباحات: فهو كافر؛ إذ المقصود لنا من إنزال الكتب، وإرسال الرسل، هو حصول الإيمان لنا، فمن كفر بهذا فهو كافر بذاك»(٢).

قال الرازي: «في تعلق هذه الآية بما قبلها وجهان: الأول: أن المقصود منه الترغيب فيما تقدم من التكاليف والأحكام، يعني ومن يكفر بشرائع الله وبتكاليفه قد خاب وخسر في الدنيا والآخرة، والثاني: قال القفال: المعنى: أن أهل الكتاب وإن حصلت لهم في الدنيا فضيلة المناكحة، وإباحة الذبائح في الدنيا، إلّا أن ذلك لا يفرق بينهم وبين المشركين في أحوال الآخرة، وفي الثواب والعقاب؛ بل كل من كفر باللّه فقد حبط عمله في الدنيا، ولم يصل إلى شيء من السعادات في الآخرة ألبتة»(٣).

وفي هذه الآية من الفوائد: التنبيه على أن إباحة تزوج نساء أهل الكتاب لا يقتضى تزكية لحالهم، ولكن ذلك تيسير على المسلمين (١٠٠٠).

وفيها: «التحذير من الارتداد عن الإيمان، والترغيب في الدخول فيه، كذلك ليعلم أهل الكتاب أنهم لا تنفعهم قرباتهم وأعمالهم، ويعلم المشركون ذلك»(٥).

وقوله: ﴿ وَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴾:

يقول الرازي: «مشروط بشرط غير مذكور في الآية، وهو أن يموت على ذلك

(١) الآية (٥).

⁽۲) مجموع الفتاوي (۲/ ۳۸۳).

⁽٣) التفسير الكبير (١١/ ١٥١). (٤) التحرير والتنوير (٦/ ١٢٤).

⁽٥) التحرير والتنوير (٦/ ١٢٥).

الكفر؛ إذ لو تاب عن الكفر لم يكن في الآخرة من الخاسرين، والدليل على أنه لا بدّ من هذا الشرط قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدُ مِنكُمْ عَن دِينِهِ - فَيَكُتُ وَهُوَ كَافِرٌ ﴾ (١) الآية، (١).

* * *

⁽١) البقرة: الآية (٢١٧).

⁽٢) التفسير الكبير (١١/ ١٥٢).

قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓ أَ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ (١)

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن عاشور: "إذا جرينا على ما تحصحص لدينا وتمحّص من أنّ سورة المائدة هي من آخر السور نزولا، وأنّها نزلت في عام حجّة الوداع، جَزمنا بأنّ هذه الآية نزلت هنا تذكيرًا بنعمة عظيمة من نعم التّشريع، وهي منّة شرع التيمّم عند مشقّة التطهُّر بالماء، فجزمنا بأنّ هذا الحكم كلّه مشروع من قبْل، وإنَّما ذُكر هنا في عداد النّعم الّتي امتنّ اللَّه بها على المسلمين، فإنّ الآثار صحّت بأنّ الوضوء والغسل شرعا مع وجوب الصّلاة، وبأنّ التيمّم شرع في غزوة المريسيع سنة خمس أو ستّ. . . فالأظهر أنّ هذه الآية أريد منها تأكيد شرع الوضوء وشرع التيمّم خلفًا عن الوضوء بنصّ القرآن؛ لأنّ ذلك لم يسبق نزول قرآنٍ فيه، ولكنّه كان مشروعًا بالسنّة .

ولا شكّ أنّ الوضوء كان مشروعًا من قبل ذلك، فقد ثبت أنّ النّبي على الم يصلّ صلاة إلا بوضوء. قال أبو بكر ابن العربي في الأحكام: «لا خلاف بين العلماء في أنّ الآية مدنية، كما أنّه لا خلاف أنّ الوضوء كان مفعولًا قبل نزولها غير متلوّ، ولذلك قال علماؤنا: إنّ الوضوء كان بمكّة سنّة، معناه كان بالسنّة. فأمّا حكمه فلم يكن قطّ إلاّ فرضًا»...

فالوضوء مشروع مع الصّلاة لا محالة، إذ لم يذكر العلماء إلا شرع الصّلاة، ولم يذكروا شرع الوضوء ليكون ثبوته بذكروا شرع الوضوء ليكون ثبوته بالقرآن»(۲).

⁽١) الآية (٢).

⁽٢) التحرير والتنوير (٦/ ١٢٦–١٢٧)، وانظر أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٥٨).

وقال السمعاني: "وظاهر الآية يقتضي أنه يجب الوضوء عند كل قيام إلى الصلاة، ولكن بالسنة عرفنا جواز الجمع بين الصلوات بوضوء واحد، فإن رسول الله على جمع بين أربع صلوات يوم الخندق بوضوء واحد (۱)، وجمع على بين خمس صلوات يوم فتح مكة بوضوء واحد (۱)، وحكي عن علي فيه أنه قال: «الوضوء لكل صلاة مكتوبة». وقيل: هو على الاستحباب. وقال زيد بن أسلم: تقدير الآية: إذا قمتم إلى الصلاة من المضاجع -يعنى: من النوم - فيكون إيجاب الوضوء بالحدث؛ لأن النوم حدث (۱).

قال السعدي: «هذه المذكورات امتثالها والعمل بها من لوازم الإيمان الذي لا يتم إلا به؛ لأنه صدرها بقوله: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُوا ﴾ إلى آخرها؛ أي: يا أيها الذين آمنوا اعملوا بمقتضى إيمانكم بما شرعناه لكم»(٤).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في صفة وضوء النبي ﷺ، وصفة المسح على الخفين

* عن النزال بن سبرة قال: «أتي علي ﷺ بكوز من ماء وهو في الرحبة، فأخذ منه كفًا فغسل يديه ومضمض واستنشق ومسح وجهه وذراعيه ورأسه، ثم شرب منه وهو قائم، ثم قال: هذا وضوء من لم يحدث هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل»(٥٠).

عن أنس بن مالك قال: «توضأ عمر بن الخطاب وضوءًا فيه تجوز، خفيفًا فقال: هذا وضوء من لم يحدث (١٠٠٠).

⁽۱) أخرجه: أحمد (۱/ ٣٧٥)، والترمذي (۱/ ٣٣٧/ ١٧٩)، والنسائي (٢/ ٣٤٦/ ٢٦٢) من حديث ابن مسعود. قال الترمذي: حديث عبد الله ليس به بأس، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله. وله شاهد من حديث أبي سعيد أخرجه النسائي (٢/ ٣٤٥/ ٦٦٠).

⁽٢) أخرجه: أحمد (٥/ ٣٥٠)، ومسلم (١/ ٢٣٢/ ٢٧٧)، وابن ماجه (١/ ١٧٠/ ٥١٠) من حديث بريدة.

⁽٣) تفسير السمعاني (٢/ ١٥–١٦).

⁽٤) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٥٠).

⁽٥) أخرجه: أحمد (١/ ٧٨و١٣٩ و١٤٥ و١٥٩ و١٥٩)، والبخاري (١٠ / ٢١٦ / ٢٦١٦)، وأبو داود (٤/ ١٠٩/) أخرجه: أحمد (١/ ٢١٩)، والترمذي في الشمائل (٢١٩) واللفظ له، وغيرهم.

⁽٦) أخرجه: ابن جرير (١٠/١٣/٥/١٣)، قال: حدثنا ابن بشار قال: حدثنا ابن أبي عدي عن حميد عن أنس به. قال الحافظ ابن كثير (١٣/١٤): «هذا إسناد صحيح».

____ (۱۷۸)______ سورة المائدة

*غريب الحديثين:

وضوء: الوضوء بالضم هو الفعل، وبالفتح هو الماء الذي يتوضأ به على المشهور فيهما، وحكي في كل منهما الأمران، وهو مشتق من الوضاءة، وسمي بذلك لأن المصلي يتنظف به فيصير وضيئا(١).

⋆ فوائد الحديثين:

قال الحافظ: «والصفة التي ذكرها هي صفة إسباغ الوضوء الكامل، وقد ثبت في آخر الحديث قول علي هذا وضوء من لم يحدث (٢).

قال القاري: «أي: لم يرد طهر الحدث؛ بل أراد التجديد أو التنظيف وإلا فوضوء المحدث معلوم بشرائط معروفة»(٣).

قال الشيخ الألباني: «هذا الوضوء هو الوضوء اللغوي والمرادبه التنظيف»(٤٠).

قال البيهقي: «وهذا معروف من كلام العرب، يسمى وضوءًا لغسل بعض الأعضاء، لا لكمال وضوء الصلاة»(٥).

قال السندي: «فبين أن لغير المحدث أن يكتفي بالمسح موضع الغسل»(٢).

* عن أنس بن مالك رضي قال: كان النبي على يتوضأ عند كل صلاة، قلت: كيف كنتم تصنعون؟ قال: يجزئ أحدنا الوضوء ما لم يحدث (٧٠).

⋆ فوائد الحديث:

قال العيني: «فيه دلالة على فضيلة الوضوء لكل صلاة وحدها ويجوز الاكتفاء بوضوء واحد ما لم يحدث، وفيه دلالة على وجوب الوضوء عند الحدث لمن يريد الصلاة»(^^).

قال ابن بطال: «وممن كان يتوضأ لكل صلاة وإن كان طاهرًا: ابن عمر، وعبيد

⁽۱) الفتح (۱/ ۳۰۹). (۲) فتح الباري (۱/ ۲۰۱).

⁽٣) جمع الوسائل شرح الشمائل (١/ ٢٥٢). (٤) مختصر الشمائل (ص: ١١٤).

⁽٥) السنن الكبرى (١/ ١٤٣). (٦) حاشية النسائي (١/ ٩١).

⁽۷) أخرجه: أحمد (۳/ ۱۳۲ و۱۳۳ و۱۵۶)، والبخاري (۱/ ۲۱۹/۲۱۹)، وأبو داود (۱/ ۱۲۰/ ۱۷۱)، والترمذي (۷/ ۱۲۰/۸۸)، والنسائي (۱/ ۱۹–۹۲/ ۱۳۱)، وابن ماجه (۱/ ۱۷۰/۸۹).

⁽٨) عمدة القاري (٢/ ٥٩١) بتصرف.

ابن عمير، وعكرمة، وابن سيرين، وقال جمهور أهل العلم: ليس على من أراد القيام إلى صلاة مكتوبة أن يتوضأ، إلا أن يكون محدثا فيتوضأ لحدثه؛ لأنه إذا كان متوضئا للصلاة فلا معنى لتوضئه وضوءًا لا يخرجه من حدث إلى طهارة، وممن روي عنه الجمع بين صلوات بوضوء واحد: سعد بن أبي وقاص، وأبو موسى الأشعري، وأنس بن مالك، وابن عباس. . . فبان بما ثبت عنه على من سنته، أن الوضوء لا يجب إلى القيام للصلوات إلا عن الأحداث الموجبة للطهارة، وهذا قول مالك والثوري وأبي حنيفة وأصحابه والأوزاعي والشافعي وعامة فقهاء الأمصار، ومن بعدهم إلى وقتنا هذا»(١).

وقال أيضًا: ﴿إِن الوضوء من غير حدث ليس بواجب، وقد بين ذلك أنس بقوله: ﴿يجزئ أحدنا الوضوء ما لم يحدث وعليه الفقهاء والناس. . . فمن أراد الاقتداء به عجزئ أحدنا الوضوء ما لم يحدث وكان ابن عمر يلتزم اتباعه على في جميع أفعاله ، . . . حبًا للاقتداء به ، ورغبة في امتثال أفعاله على (٢).

هذا وقد ذهب جمع من أهل العلم إلى وجوب الوضوء لكل صلاة محتجين بالآية قال ابن جرير كَظُلْلُهُ: «اختلف أهل التأويل في قوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوْةِ ﴾ أمراد به كل حال قام إليها أو بعضها؟ وأي أحوال القيام إليها؟ فقال بعضهم: في ذلك بنحو ما قلنا فيه من أنه معني به بعض أحوال القيام إليها دون كل الأحوال، وأن الحال التي عنا بها حال القيام إليه على غير طهر..

وقال آخرون: معنى ذلك: يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم من نومكم إلى الصلاة، . .

وقال آخرون: بل ذلك معني به على كل حال قيام المرء إلى صلاته أن يجدد لها طهرًا..

وقال آخرون: بل كان هذا أمرا من اللَّه عز ذكره نبيه ﷺ، والمؤمنين به أن يتوضئوا لكل صلاة، ثم نسخ ذلك بالتخفيف..

⁽١) شرح البخاري (١/ ٢١٤-٢١٦).

⁽٢) شرح البخاري (١/ ٣٢١-٣٢٢).

وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصواب، قول من قال: إن اللّه عنى بقوله: ﴿إِذَا لَمُ الْمَكَاوَةِ فَأَغْسِلُوا ﴾ جميع أحوال قيام القائم إلى الصلاة، غير أنه أمر فرض بغسل ما أمر اللّه بغسله القائم إلى صلاته بعد حدث كان منه ناقض طهارته، وقبل إحداث الوضوء منه، وأمر ندب لمن كان على طهر قد تقدم منه، ولم يكن منه بعده حدث ينقض طهارته؛ ولذلك كان -عليه الصلاة والسلام- يتوضأ لكل صلاة قبل فتح مكة ثم صلى يومئذ الصلوات كلها بوضوء واحد ليعلم أمته أن ما كان يفعل -عليه الصلاة والسلام- من تجديد الطهر لكل صلاة إنما كان منه أخذا بالفضل، وإيثارا منه لأحب الأمرين إلى اللّه ومسارعة منه إلى ما ندبه إليه ربه لا على أن ذلك كان عليه فرضًا واجبًا »(١٠).

* عن عمر بن الخطاب رها : سمعت رسول الله على وهو يقول: «إنما الأعمال بالنية وإنما لامرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى

⁽١) جامع البيان (٦/ ١١٠-١١٤) باختصار.

⁽٢) شرح مسلم (٣/ ١٥١-١٥٢) بتصرف.

الآية (٦)

اللَّه ورسوله ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه»(١).

*غريب الحديث:

النية: «قال أهل اللغة النية القصد وعزم القلب، وهي بتشديد الياء، وهذه هي اللغة المشهورة، ويقال بتخفيفها، قال الأزهري: وهي مأخوذة من قولك نويت بلدة كذا؛ أي: عزمت بقلبي قصده، قال: ويقال: للموضع الذي يقصده نية بتشديد الياء، ونية بتخفيفها، وكذلك الطية، والطية العزم والموضع قاله ابن الأعرابي، وانتويت موضع كذا: أي: قصدته للنجعة، ويقال للبلد المنوى نوى أيضًا، ويقال نواك اللّه؛ أي: حفظك، كأن المعنى: قصد اللّه بحفظه إياك، فالنية عزم القلب على عمل فرض أو غيره، هذا كلام الأزهري، وكذا ذكره غيره شديد الياء وتخفيفها من النية»(٢).

* فوائد الحديث:

قال ابن رشد: «اختلف علماء الأمصار هل النية شرط في صحة الوضوء أم لا؟ بعد اتفاقهم على اشتراط النية في العبادات لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمُوا إِلَّا لِيَعَبُدُوا اللهُ عُلِيسِينَ لَهُ اللِّينَ ﴾ (٣) ولقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات» الحديث المشهور، فذهب فريق منهم إلى أنها شرط، وهو مذهب الشافعي ومالك وأحمد وأبي ثور وداود، وفهب فريق آخر إلى أنها ليست بشرط، وهو مذهب أبي حنيفة والثوري، وسبب اختلافهم تردد الوضوء بين أن يكون عبادة محضة، أعني: غير معقولة المعنى، وإنما يقصد بها القربة فقط، كالصلاة وغيرها، وبين أن يكون عبادة معقولة المعنى؛ كغسل النجاسة، فإنهم لا يختلفون أن العبادة المحضة مفتقرة إلى النية، والعبادة المحضة من العبادتين؛ ولذلك وقع المغهومة المعنى غير مفتقرة إلى النية، والوضوء فيه شبه من العبادتين؛ ولذلك وقع الخلاف فيه، وذلك أنه يجمع عبادة ونظافة، والفقه أن ينظر بأيهما هو أقوى شبها الخلاف فيه، وذلك أنه يجمع عبادة ونظافة، والفقه أن ينظر بأيهما هو أقوى شبها

⁽۱) أخرجه: أحمد (۱/ ۲۰ و ۱۳ و ۱۹۰۱)، والبخاري (۱/ ۱۱/۱۱)، ومسلم (۳/ ۱۵۱۰–۱۹۰۷/۱۹۱۳)، وأبو داود (۲/ ۱۹۱۳) أخرجه: أحمد (۲/ ۲۲ ا/ ۲۳ و ۱۹۰۲/۲۰۱۳)، والمن ماجه (۲/ ۱۳۱۳)، والنسائي (۱/ ۲۲ – ۲۳/ ۷۰)، وابن ماجه (۲/ ۱۳۱۳) (۲۲۷).

⁽٢) قاله النووي في المجموع (١/ ٣٣٠). (٣) البينة: الآية (٥).

ورة المائدة ال

فيلحق به »^(۱).

قال النووي: «إن النية شرط في صحة الوضوء والغسل والتيمم، وهذا مذهبنا»(۲).

وقال أيضًا: «إن لفظة (إنما) للحصر، وليس المراد صورة العمل، فإنها توجد بلا نية، وإنما المراد أن حكم العمل لا يثبت إلا بالنية، ودليل آخر هو قوله ﷺ: «وإنما لكل امرئ ما نوى» وهذا لم ينو الوضوء فلا يكون له»(٣).

قال ابن القيم: «ولم يكن يقول-أي: النبي ﷺ في أوله: نويت رفع الحدث، ولا استباحة الصلاة، لا هو ولا أحد من أصحابه ألبتة، ولم يرو عنه في ذلك حرف واحد، لا بإسناد صحيح ولا ضعيف» (٤٠).

* فوائد الحديث:

قال الشوكاني: «والأحاديث تدل على وجوب التسمية في الوضوء؛ لأن الظاهر أن النفي للصحة لكونها أقرب إلى الذات، وأكثر لزوما للحقيقة، فيستلزم عدمها عدم الذات، وما ليس بصحيح لا يجزئ، ولا يقبل، ولا يعتد به، وإيقاع الطاعة الواجبة على وجه يترتب قبولها وإجزاؤها عليه واجب، وقد ذهب إلى الوجوب والفرضية، العترة والظاهرية، وإسحاق، وإحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل، واختلفوا هل هي فرض مطلقًا، أو على الذاكر، فالعترة على الذاكر، والظاهرية مطلقا وذهبت الشافعية والحنفية ومالك وربيعة وهو أحد قولي الهادي

⁽Y) المجموع (1/ TTT).

⁽١) بداية المجتهد (١/ ٣٤-٣٥).

⁽٤) زاد المعاد (١٩٦/١).

⁽T) المجموع (1/ TTT).

⁽٥) أخرجه أحمد (٢/ ٢١٨)، وأبو داود (١/ ٧٥/ ١٠١)، واللفظ له، وابن ماجه (١/ ٣٩٩/ ٣٩٩)، والحاكم (١/ ١٤٦) وقال: صحيح الإسناد وقد احتج مسلم بيعقوب بن أبي سلمة الماجشون، قال الحافظ في التلخيص بعد حكايته لكلام الحاكم: "وصححه لذلك والصواب أنه الليثي قال البخاري: "لا يعرف له سماع من أبيه ولا لأبيه من أبي هريرة، وأبوه ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "ربما أخطأ، وهذه عبارة عن ضعفه فإنه قليل الحديث جدا، فإذا كان يخطئ مع قلة ما روى فكيف يوصف بكونه ثقة، وحسنه لشواهده الشيخ الألباني للأرواء الحديث رقم (٨١).

إلى أنها سنة»(١).

قال النووي: «أما حكم المسألة: فالتسمية مستحبة في الوضوء وجميع العبادات وغيرها من الأفعال حتى عند الجماع كذا صرح به القاضي أبو الطيب وصاحبه ابن الصباغ، والشيخ نصر وآخرون (٢٠٠٠).

قال الطيبي: «قال القاضي: هذه الصيغة حقيقة في نفي الشيء، وتطلق مجازًا على نفي الاعتداد به لعدم صحته. . . والأول أشيع، وأقرب إلى الحقيقة، فتعين المصير إليه ما لم يمنعه مانع، وهاهنا محمولة على نفي الكمال، خلافا لأهل الظاهر»(٣).

قال أبو عبيد: «وكذلك نقول: وهو مذهبنا؛ لأنه الوجه الذي تعرفه الأمة، والشاهد عليه مع هذا ما اقتصصناه عليك من الآثار، التي في الأبواب المتقدمة بالأسانيد المتصلة في أبواب الوضوء، ومبلغ درجاته الفضائل، ثم لم يأتنا في شيء منها اشتراط التسمية، إنما هي كلها على طهارة الصلاة. . . وأنا مع هذا لا أرى لبشر أن يدع اسم الله عند طهوره، ولربما تركته ساهيًا حتى يمضي بعض وضوئي، فأعيده من أوله بالتسمية، وهذا اختيار مني لنفسي، آخذها به، وأراه لمن قبل رأيي، من غير أن أوجبه، ولا أفسد بتركه صلاة رجل ولا طهوره)(ن).

قال ابن قدامة: «إن قلنا بوجوبها فتركها عمدًا لم تصح طهارته؛ لأنه ترك واجبًا في الطهارة، أشبه ما لو ترك النية، وإن تركها سهوا صحت طهارته، نص عليه أحمد في رواية أبي داود؛ فإنه قال: سألت أحمد بن حنبل: إذا نسي التسمية في الوضوء؟ قال: أرجو أن لا يكون عليه شيء. وهذا قول إسحاق، فعلى هذا إذا ذكر في أثناء طهارته أتى بها حيث ذكرها؛ لأنه لما عفي عنها مع السهو في جملة الوضوء ففي بعضه أولى، وإن تركها عمدًا حتى غسل عضوًا لم يعتد بغسله؛ لأنه لم يذكر اسم اللّه عليه مع العمد، وقال الشيخ أبو الفرج: إذا سمى في أثناء الوضوء أجزأه على حال؛ لأنه ذكر اسم اللّه على وضوئه، (٥٠).

(٣) شرح الطيبي (٣/ ٧٩٨).

⁽١) نيل الأوطار (١/ ١٣٥).

⁽٢) المجموع (١/ ٣٥٩).

⁽٤) الطهور (ص: ١٥٠–١٥١). (٥) المغني (١/ ١٤٦).

قلت: وإن قلنا باستحبابها فقد قال النووي يَخْلَللهُ: «فلو تركها عمدًا صح وضوءه»(١).

قال الشافعي: «أحب للرجل أن يسمي الله كلّ في ابتداء وضوئه، فإن سهى سمى متى ذكر، وإن كان قبل أن يكمل الوضوء، وإن ترك التسمية ناسيًا أو عامدًا لم يفسد وضوءه إن شاء اللّه تعالى»(٢).

قال خطاب السبكي: «والمطلوب الاقتصار على بسم الله، أما زيادة الرحمن الرحيم، فلم أره منصوصًا، إلا ما تقدم من كلام الفقهاء، والاقتصار على الوارد عن رسول الله على أولى»(٣).

قال ابن قدامة: «إذا ثبت هذا فإن التسمية هي قول: (بسم الله) لا يقوم غيرها مقامها، كالتسمية المشروعة على الذبيحة، وعند الطعام وشرب الشراب، وموضعها بعد النية قبل أفعال الطهارة كلها. . . لتشمل النية جميع واجباتها، وقبل أفعال الطهارة، ليكون مسميا على جميعها، كما يسمى على الذبيحة قبل ذبحها "(٤).

* عن أبي هريرة رضي قال: قال رسول الله على: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده»(٥٠).

* فوائد الحديث:

قال أبو عمر ابن عبد البر: «فيه من الفقه إيجاب الوضوء من النوم وهو أمر مجتمع عليه في النائم المضطجع، الذي استثقل نوما، وقال زيد بن أسلم وغيره في تأويل قول الله على: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ ﴾ قال: إذا قمتم من المضاجع يعني النوم، وكذلك روي عن السدي (٢٠٠٠).

قال ابن بطال: «قال المهلب: وأجمع الفقهاء على أن النوم القليل الذي لا يزيل العقل لا ينقض الوضوء، إلا المزني وحده، فإنه جعل قليل النوم وكثيره حدثًا،

⁽¹⁾ Ilaques (1/177). (Y) Il'a (1/AA).

⁽٥) أخرجه:أحمد (٢/ ٢٤١)، والبخاري (١/ ٣٤٩/ ١٦٢)، ومسلم (٢/ ٢٣٣/ ٢٧٨)، وأبو داود (١/ ٧٦/) ١٠٣)، والترمذي (٢/ ٣٦/ ٢٤)، والنسائي (١/ ١٣/ ١)، وابن ماجه (١/ ١٣٨ - ١٣٩) ٣٩٣).

⁽٦) فتح البر (٣/ ٣٠٢).

الآية (٦)

وخرق الإجماع ١(١).

قال الحافظ: «كذا قال المهلب، وتبعه ابن بطال وابن التين وغيرهما، وقد تحاملوا على المزنى في هذه الدعوى، فقد نقل ابن المنذر وغيره عن بعض الصحابة والتابعين المصير إلى أن النوم حدث ينقض قليله وكثيره، وهو قول أبي عبيد وإسحاق بن راهويه، قال ابن المنذر: وبه أقول؛ لعموم حديث صفوان بن عسال، يعنى الذي صححه ابن خزيمة وغيره، ففيه: «إلا من غائط أو بول أو نوم»(٢) فسوي بينهما في الحكم، والمراد بقليله وكثيره طول زمانه وقصره لا مباديه، والذين ذهبوا إلى أن النوم مظنة الحدث اختلفوا على أقوال: التفرقة بين قليله وكثيره، وهو قول الزهري ومالك، وبين المضطجع وغيره، وهو قول الثوري، وبين المضطجع والمستند وغيرهما، وهو قول أصحاب الرأي، وبينهما والساجد بشرط قصده النوم وبين غيرهم، وهو قول أبي يوسف، وقيل: لا ينقض نوم غير القاعد مطلقا، وهو قول الشافعي في القديم، وعنه التفصيل بين خارج الصلاة فينقض أو داخلها فلا، وفصل في الجديد بين القاعد المتمكن فلا ينقض، وبين غيره فينقض، وفي المهذب: وإن وجد منه النوم وهو قاعد ومحل الحدث منه متمكن بالأرض، فالمنصوص أنه لا ينقض وضوءه، وقال في البويطي: ينتقض، وهو اختيار المزني. انتهى. وتعقب بأن لفظ البويطي ليس صريحا في ذلك فإنه قال: ومن نام جالسا أو قائمًا فرأى رؤيا وجب عليه الوضوء. قال النووى: هذا قابل للتأويل»^(٣).

قال الشيخ ابن باز: «الصواب في هذه المسألة أن النوم مظنة الحدث فلا ينقض منه النعاس والشيء اليسير، إنما ينقض منه ما أزال الشعور مطلقًا، وبذلك تجتمع الأحاديث الواردة في الباب والله أعلم»(٤).

قال شيخ الإسلام: «فإذا نام النوم المعتاد الذي يختاره الناس في العادة، كنوم الليل والقائلة، فهذا يخرج منه الريح في العادة، وهو لا يدري إذا خرجت، فلما

⁽١) شرح البخاري (١/ ٣٢٠).

⁽۲) أخرجه: أحمد (۶/ ۲۳۹)، والترمذي (۱/ ۹۵/۱۰۹)، وقال: حسن صحيح، والنسائي (۱/ ۱۰۵–۱۰٦/ ۱۵۸)، وابن ماجه (۱/ ۱۲۸/ ٤٧۸)، وصححه ابن حبان (۳/ ۳۸۱–۳۸۲/ ۱۱۰۰).

⁽٣) فتح الباري (١/ ٤١٥ – ٤١٨). (٤) التعليق على فتح الباري (١/ ٤١٨).

كانت الحكمة خفية لا نعلم بها قام دليلها مقامها. وهذا هو النوم الذي يحصل هذا فيه في العادة. وأما النوم الذي يشك فيه هل حصل معه ريح أم لا؟ فلا ينقض الوضوء؛ لأن الطهارة ثابتة بيقين فلا تزول بالشك. وللناس في هذه المسألة أقوال متعددة ليس هذا موضع تفصيلها ، لكن هذا هو الذي يقوم عليه الدليل. وليس في الكتاب والسنة نص يوجب النقض بكل نوم. فإن قوله: «العين وكاء السه، فإذا نامت العينان استطلق الوكاء»(١) قد روى في السنن من حديث على بن أبي طالب ومعاوية رفي وقد ضعفه غير واحد. ويتقدير صحته: فإنما فيه «إذا نامت العينان استطلق الوكاء» وهذا يفهم منه: أن النوم المعتاد هو الذي يستطلق منه الوكاء. ثم نفس الاستطلاق لا ينقض. وإنما ينقض ما يخرج مع الاستطلاق. وقد يسترخى الإنسان حتى ينطلق الوكاء ولا ينتقض وضوءه. وإنما قوله في حديث صفوان بن عسال: «أمرنا أن لا ننزع خفافنا إذا كنا سفرًا - أو مسافرين - ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة. لكن من غائط أو بول أو نوم» فهذا ليس فيه ذكر نقض النوم. ولكن فيه: أن لابس الخفين لا ينزعهما ثلاثة أيام إلا من جنابة ولا ينزعهما من الغائط والبول والنوم، فهو نهى عن نزعهما لهذه الأمور. وهو يتناول النوم الذي ينقض. فكيف إذا كان من كلام الراوى؟ وصاحب الشريعة قد يعلم أن الناس إذا كانوا قعودا أو قياما في الصلاة أو غيرها فينعس أحدهم وينام ولم يأمر أحدًا بالوضوء في مثل هذا. أما الوضوء من النوم المعروف عند الناس: فهو الذي يترجح معه في العادة خروج الريح، وأما ما كان قد يخرج معه الريح وقد لا يخرج: فلا ينقض على أصل الجمهور الذين يقولون: إذا شك هل ينقض أو لا ينقض؟ أنه لا ينقض. بناء على يقين الطهارة الالم.

وقال أيضًا: «أما النوم اليسير من المتمكن بمقعدته فهذا لا ينقض الوضوء عند جماهير العلماء من الأثمة الأربعة وغيرهم، فإن النوم عندهم ليس بحدث في نفسه،

⁽١) سيأتي تخريجه.

⁽۲) مجموع الفتاوي (۲۱/ ۳۹۴–۳۹۵).

لكنه مظنة الحدث، كما دل عليه الحديث الذي في السنن: «العين وكاء السه، فإذا نامت العينان استطلق الوكاء»(١) وفي رواية: «فمن نام فليتوضاً»(١). ويدل على هذا ما في الصحيحين أن النبي الله وكان ينام حتى ينفخ ثم يقوم فيصلي ولا يتوضاً»(١)؛ لأنه كان تنام عيناه ولا ينام قلبه فكان يقظان، فلو خرج منه شيء لشعر به. وهذا يبين أن النوم ليس بحدث في نفسه؛ إذ لو كان حدثا لم يكن فيه فرق بين النبي الله وغيره، كما في البول والغائط وغيرهما من الأحداث. وأيضًا فإنه ثبت في الصحيح: أن النبي النبي الله يخفقون برءوسهم ثم النبي النبي الله يخفقون برءوسهم ثم يصلون ولا يتوضئون (١). فهذا يبين أن جنس النوم ليس بناقض ؛ إذ لو كان ناقضًا لانتقض بهذا النوم الذي تخفق فيه رءوسهم (١).

قال النووي: «[فيه] النهي عن غمس اليد في الإناء قبل غسلها، وهذا مجمع عليه، لكن الجماهير من العلماء المتقدمين والمتأخرين على أنه نهي تنزيه لا تحريم، فلو خالف وغمس لم يفسد الماء، ولم يأثم الغامس، وحكى أصحابنا عن الحسن البصري كَاللَّهُ تعالى: أنه ينجس إن كان قام من نوم الليل، وحكوه أيضًا عن إسحاق بن راهويه، ومحمد بن جرير الطبري، وهو ضعيف جدًّا؛ فإن الأصل في الماء واليد الطهارة، فلا ينجس بالشك، وقواعد الشرع متظاهرة على هذا، ولا يمكن أن يقال الظاهر في اليد النجاسة، وأما الحديث فمحمول على التنزيه» (ت).

قال أبو عمر: (علمنا بكتاب الله وسنة رسوله أن أمره ﷺ القائم من نومه أن لا يغمس يده في وضوئه، إنما ذلك ندب وأدب وسنة قائمة لمن كانت يده طاهرة،

⁽۱) أخرجه: البيهقي (۱۱۸/۱)، وأبو يعلى (۱۳/ ۳۲۲/ ۲۳۲۷)، والدارمي (۱/ ۱۸٤)، وعبد الله بن الإمام أحمد وجادة عن أبيه المسند (٩٧/٤)، وأورده الهيشمي في المجمع (٢٤٧/١)، وقال: رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في الكبير وفيه أبو بكر بن أبي مريم وهو ضعيف لاختلاطه. اهد من حديث معاوية بن أبي سفيان في ، وله شاهد من حديث على سيأتي.

 ⁽۲) أخرجه: أحمد (۱/ ۱۱۱)، وأبو داود (۱/ ۳۰/۱۴۰)، وابن ماجه (۱/ ۱۲۱/ ٤٧٧) من حديث علي ظه،
 وحسنه الألباني في الإرواء رقم (۱۱۳)، وصحيح سنن أبي داود رقم (۱۹۹).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٦/ ١٣٥)، وابن ماجه (١/ ١٦٠/ ٤٧٤) من حديث عائشة ﴿ اللهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ ا

⁽٤) أخرجه: أبو داود (١/ ١٣٧- ١٣٧/) من حديث أنس الله عليه أخرجه أحمد (٣/ ٢٧٧)، ومسلم (١/ ٢٨٤ ٢٧٥) والترمذي (١/ ١١٣/ ١٨٥).

⁽٥) مجموع الفتاوي (٢١/ ٢٢٨-٢٢٩).

⁽٦) شرح مسلم (٣/ ١٥٤).

وغير طاهرة؛ لأنه لو أراد بذلك النجاسة، لأمر بغسل المخرجين أولًا، ولقال: إذا قام أحدكم من نومه فلينظر يده، فإن لم يكن فيها نجاسة أدخلها في وضوئه، وإن كانت في يده نجاسة، غسلها قبل أن يدخلها، هذا على مذهب من جعل قوله على: «فإنه لا يدري أين باتت يده» علة احتياط خوف إصابته بها النجاسة، وذلك أنهم كانوا يستنجون بالأحجار من غير ماء؛ فالأحجار لابد أن يبقى فيها أثر، فربما حكه أو مسه بيده، فأمروا بالاحتياط في ذلك، ومن جعل ذلك ندبا وسنة مسنونة قال: اليد على طهارتها، وليس الشك بعامل فيها، والماء لا ينجسه شيء والله أعلم. وقد أجمع جمهور العلماء على أن الذي يبيت في سراويله، وينام فيها، ثم يقوم من نومه ذلك، أنه مندوب إليه غسل يده قبل أن يدخلها في إناء وضوئه»(١).

وقال أيضًا: «الفقهاء على هذا، كلهم يستحبون ذلك ويأمرون به؛ فإن أدخل يده أحد بعد قيامه من نومه في وضوئه قبل أن يغسلها ويده نظيفة لا نجاسة فيها، فليس عليه شيء، ولا يضر ذلك وضوءه، وعلى ذلك أكثر أهل العلم؛ فإن كانت في يده نجاسة، نظر إلى الماء ورجع كل واحد من الفقهاء حينئذ إلى أصله في الماء.. وكان الحسن البصري. يقول: إذا استيقظ أحدكم من النوم فغمس يده في الإناء قبل أن يغسلها أهراق الماء، وإلى هذا ذهب أهل الظاهر فلم يجيزوا الوضوء به؛ لأنه عندهم ماء منهي عن استعماله، هذا معنى النهي عن غمس اليد فيه عندهم، كأنه قال: إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يدخل يده في إناء وضوئه، فإن فعل فلا يتوضأ بذلك الماء، وإلى هذا المعنى ذهب بعض أصحاب داود، وتحصيل مذهب داود وأكثر أصحابه: أن فاعل ذلك عاص إذا كان بالنهي عالمًا، والماء طاهر، والوضوء به جائز ما لم تظهر فيه نجاسة (٢٠).

قال الحافظ: «قوله: «من نومه» أخذ بعمومه الشافعي والجمهور فاستحبوه عقب كل نوم، وخصه أحمد بنوم الليل لقوله في آخر هذا الحديث: «باتت يده» لأن حقيقة المبيت أن يكون بالليل. . . لكن التعليل يقتضي إلحاق نوم النهار بنوم الليل، وإنما خص نوم الليل بالذكر للغلبة، قال الرافعي في شرح المسند: يمكن أن يقال:

⁽١) فتح البر (٣/ ٣٠١–٣٠٢).

⁽٢) فتح البر (٣/ ٣١٣–٣١٤).

الآية (٦)

الكراهة في الغمس لمن نام ليلا أشد منها لمن نام نهارًا لأن الاحتمال في نوم الليل أقرب لطوله عادة "(١).

قال النووي بعد حكايته لمذهب أحمد في إيجابه غسل اليدين من نوم الليل لا من نوم النهار: «وهذا مذهب ضعيف جدًّا فإن النبي الله نبه على العلة بقوله: «فإنه لا يدري أين باتت يده» ومعناه أنه لا يأمن النجاسة على يده، وهذا عام لوجود احتمال النجاسة في نوم الليل والنهار، وفي اليقظة وذكر الليل أولا لكونه الغالب، ولم يقتصر عليه خوفًا من توهم أنه مخصوص به بل ذكر العلة بعده والله أعلم»(٢).

* عن أبي وائل شقيق بن سلمة قال: «رأيت عثمان توضأ فغسل وجهه واستنشق ومضمض ثلاثًا ومسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما وخلل لحيته ثلاثًا حين غسل وجهه قبل أن يغسل قدميه ثم قال رأيت رسول الله على فعل الذي رأيتموني فعلت "(").

عن أنس بن مالك ﷺ: «أن رسول الله ﷺ كان إذا توضأ أخذ كفًا من ماء فأدخله تحت حنكه فخلل به لحيته، وقال: هكذا أمرني ربي ﷺ:).

* عن أبي هريرة ﴿إِذَا تُوضًا أَحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر ﴾ .

⁽١) فتح الباري (١/ ٣٥٠).

⁽٢) شرح مسلم (٣/ ١٥٥).

⁽٣) أخرجه: أحمد (١/ ٥٧) بلفظ: «توضأ ثلاثًا» وأبو داود (١/ ١٨ ، ١١) دون ذكر التخليل، والترمذي (١/ ٢٦ / ٢٦) وقال: «حسن صحيح» وابن ماجه (١/ ١٤٨ / ١٣٥) وابن حبان (الإحسان ٣/ ٣٦٢ / ١٠٨)، والحاكم (٣/ ١٤٨ / ١٤٩) واللفظ له من طرق عن إسرائيل عن عامر بن شقيق عن أبي واثل به. وقال الحاكم: «قد اتفق الشيخان على إخراج طرق لحديث عثمان في دبر وضوئه ولم يذكر في روايتهما تخليل اللحية ثلاثًا. وهذا إسناد صحيح قد احتجا بجميع رواته غير عامر بن شقيق ولا أعلم في عامر بن شقيق طعنًا بوجه من الرجوه». وتعقبه الذهبي فقال: «ضعفه ابن معين». وقال في الميزان (٢/ ١٩٥٩/ ت ١٠٨٠): ضعفه ابن معين وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وقال النسائي: ليس به بأس. وقد حسن له البخاري هذا الحديث. في العلل الكبير للترمذي قال: هو حسن. أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان. قلت: إنهم يتكلمون في هذا الحديث فقال: هو حسن. اه.

وقال الإمام أحمد -كما في مسائل أبي داود (ص: ٣٠٩)-: «أحسن شيء في تخليل اللحية حديث شقيق عن عثمان». اهـ

⁽٤) أخرجه: أبو داود (١/ ١٠١/ ١٤٥)، وصححه الحاكم (١/ ١٤٩).

⁽٥) أخرجه: أحمد (٢/ ٧٧٨ و ٤٦٣ و٦٤٣)، والبخاري (١/ ٣٤٩/ ١٦٢)، ومسلم (١/ ٢١٢/ ٢٣٧)، وأبو داود (١/ ١٦٠/ ٢٣٧)، وابن ماجه (١/ ٢٤٠/ ٩٦/).

* عن أبي حازم قال: «كنت خلف أبي هريرة وهو يتوضأ للصلاة فكان يمديده حتى تبلغ إبطه فقلت له يا أبا هريرة ما هذا الوضوء؟ فقال: يا بني فروخ أنتم هنا؟ لو علمت أنكم هاهنا ما توضأت هذا الوضوء سمعت خليلي على يقول: تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء»(٣).

* عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه، أنه قال لعبداللّه بن زيد بن عاصم وهو جد عمرو بن يحيى – وكان من أصحاب رسول اللّه على: هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول اللّه على يتوضأ؟ فقال عبد اللّه بن زيد: نعم، فدعا بوضوء فأفرغ على يديه، فغسل يديه مرتين، مرتين، ثم تمضمض واستنثر ثلاثًا، ثم غسل وجهه ثلاثًا، ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين، ثم مسح رأسه بيديه – فأقبل بهما

⁽۱) أخرجه: أحمد (۱/ ۲۲۸)، والبخاري (۱/ ۲۲۰/ ۱٤۰)، وأبو داود (۱/ ۹۵/ ۱۳۷)، والنسائي (۱/ ۷۷–۷۸/) اخرجه: أحمد (۱/ ۲۲۸)، ووانه مختصرًا: الترمذي (۱/ ۲۲/ ۳۲)، وابن ماجه (۱/ ۱٤۳)).

⁽Y) أخرجه: أحمد (Y/ ٣٣٤ و٣٣٤ و ٣٣٠ و ١٩٠٥)، والبخاري (١/ ٣١٣)، ومسلم (١/ ٢١٦ / ٢٤١ [٣٥])، قال الحافظ المنذري في الترغيب (١/ ١٤٩): وقد قيل إن قوله: «من استطاع . . ، إلى آخره إنما هو مدرج من كلام أبي هريرة موقوف عليه ذكره غير واحد من الحفاظ والله أعلم. وقال الحافظ في الفتح (١/ ٣١٤): . . ثم إن ظاهره أنه من بقية الحديث، لكن رواه أحمد من طريق فليح (٢/ ٣٣٤ و٢٥) عن نعيم وفي آخره: قال نعيم: لا أدري قوله: «من استطاع . . » إلخ من قول النبي الله أو من قول أبي هريرة ، ولم أر هذه الجملة في رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه والله أعلم . اه.

⁽٣) أخرجه: أحمد (٢/ ٣٧١)، ومسلم (١/ ٢٢٩/ ٢٥٠)، والنسائي (١/ ١٠٠–١٠١/ ١٤٩).

الأية (٦) _______(

* عن المقدام بن معدي كرب في قال: «أتي رسول الله ب بوضوء فتوضأ: فغسل كفيه ثلاثًا ثلاثًا ثم تمضمض واستنشق ثلاثًا وغسل وجهه ثلاثًا ثم غسل ذراعيه ثلاثًا ثلاثًا ثم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما (٢٠).

*عن عبد خير قال: «دخل علي رضوان اللّه عليه الرحبة بعدما صلى الفجر، فجلس في الرحبة، ثم قال لغلام: اثتني بطهور، فأتاه الغلام بإناء فيه ماء وطست. قال عبد خير: ونحن جلوس ننظر إليه. قال: فأخذ بيده اليمنى الإناء، فأفرغ على يده اليسرى -كل ذلك لا يدخل يده في الإناء حتى غسلهما ثلاث مرات- ثم أدخل يده اليمنى، قال: فتمضمض واستنشق ونثر بيده اليسرى، -فعل هذا ثلاث مرات- ثم غسل ثم غسل وجهه ثلاث مرات، ثم غسل يده اليمنى ثلاث مرات إلى المرفق، ثم غسل يده اليسرى إلى المرفق، ثم غسل يده اليسرى إلى المرفق ثلاث مرات، ثم أدخل يده اليمنى في الإناء حتى غمرها، ثم رفعها بما حملت من ماء، ثم مسحها بيده اليسرى، ثم مسح رأسه بيديه كلتيهما مرة واحدة، ثم صب بيده اليمنى ثلاث مرات على قدمه اليمنى، ثم غسلها بيده واحدة، ثم صب بيده اليمنى على قدمه اليسرى ثلاث مرات، ثم غسلها بيده اليسرى، ثم صب بيده اليمنى على قدمه اليسرى ثلاث مرات، ثم غسلها بيده اليسرى، ثم أدخل يده في الإناء، فغرف بكفه فشرب منه، ثم قال: هذا طهور اليسرى، ثم أدخل يده في الإناء، فغرف بكفه فشرب منه، ثم قال: هذا طهور نبي اللّه نهي فمن أحب أن ينظر إلى طهور نبي اللّه فهذا طهوره»(٣).

* عن عبد اللَّه بن عمرو قال: «تخلف النبي ﷺ في سفرة سافرناها فأدركنا وقد

⁽۱) أخرجه: أحمد (٣٨/٤)، والبخاري (٣٨٣-٣٨٣/١)، ومسلم (١/ ٢٢٠/٢١٠)، وأبو داود (١/ ٨٥-٢٨) أخرجه: أحمد (٣٨/٤١)، والبن ماجه (١/ ٤٢٤-١٥٠/ ٤٣٤). (١/ ١١٨/٨٧)، والنن ماجه (١/ ١٤٩-١٠٠/ ٤٣٤). قال أبو عيسى: وفي الباب عن معاوية والمقدام بن معدي كرب وعائشة. وقال: حديث عبد الله بن زيد أصح شيء في الباب وأحسن.

 ⁽۲) أخرجه: أحمد (٤/ ١٣٢)، وأبو داود (١/ ٨٨/١١)، وابن ماجه (١/ ١٥٤/ ٤٤٢)، قال الحافظ في التلخيص (١/ ٨٩٤)؛ (إسناده حسن».

⁽٣) أخرجه: أحمد (١/ ٢٢٥)، وأبو داود (٨١- ١١٣ / ٢١١)، والترمذي (١/ ٢٥- ٢٩/ ٤٩) وقال: لاحسن ٣/ ٢٦٠ صحيح، والنسائي (١/ ٧٧- ٧٣/ ٩١)، وابن خزيمة (١/ ٧١/ ١٤٧)، وابن حبان (الإحسان ٣/ ٣٦٠- ٢٦٠) والفظ له.

_ (۱۹۲) _____ سورة المائدة

أرهقتنا الصلاة ونحن نتوضاً ، فجعلنا نمسح على أرجلنا ، فنادى بأعلى صوته : ويل للأعقاب من النار -مرتين أو ثلاثًا »(١).

- * عن محمد بن زياد قال: سمعت أبا هريرة وكان يمر بنا والناس يتوضؤون من المطهرة قال: «أسبغوا الوضوء، فإن أبا القاسم قال: ويل للعقب من النار»(٢).
- * عن عائشة و قالت: «سمعت رسول الله على يقول: ويل للأعقاب من النار»(٣).
- * عن عبدالله بن الحارث بن جزء الزبيدي قال: سمعت رسول الله على يقول: «ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار»(٤٠).
- * عن جابر بن عبد اللَّه ﷺ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «ويل للعراقيب من النار»(٥).

*غريب الأحاديث:

غرًا: أصل الغر اللمعة البيضاء في وجه الفرس على قدر الدرهم ثم استعمل في الجمال والشهرة، وطيب الذكر.

محجلين: التحجيل: بياض في اليدين والرجلين من الفرس، وأصله من الحجل، وهو الخلخال والقيد.

⁽۱) أخرجه: أحمد (۲/۱۹۳)، والبخاري (۱/ ۱۹۰–۱۹۱/ ۲۰)، ومسلم (۱/ ۲۱۶/ ۲۶۱/۲۷۱)، وأبو داود (۱/ ۷۳–۷۷) ۹۷)، والنسائي (۱/ ۸۲–۸۳/ ۱۱۱)، وابن ماجه (۱/ ۱۵۶/ ٤٥٠).

 ⁽۲) أخرجه: أحمد (۲/ ۲۸۲)، والبخاري (۱/ ۳۵۶/ ۱۲۵)، ومسلم (۱/ ۲۱۶–۲۱۵/ ۲۶۲) الترمذي (۱/ ۸۵/ ۱۵).
 (۱) والنسائي (۱/ ۸۲/ ۱۰).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٦/ ٤٠)، ومسلم (١/ ٢١٣–٢١٤/ ٢٤٠)، وابن ماجه (١/ ١٥٤/ ٤٥١)، وغيرهم.

⁽٤) أخرجه: أحمد (١/ ١٩١) واللفظ له، والبيهقي (١/ ٧٠)، والطحاوي (١/ ٣٨)، والدارقطني (١/ ٩٥)، وابن خزيمة (١/ ١٦٣/٨٤)، والحاكم (١/ ١٦٢) وقال: «حديث صحيح ولم يخرجا ذكر بطون الأقدام»، ووافقه الذهبي. وصحح إسناده الحافظ ابن كثير في التفسير (٣/ ٥٠).

⁽ه) أخرجه: أحمد (٣/ ٣٦٩) واللفظ له، وابن ماجه (١/ ٤٥٤/ ٤٥٤). قال البوصيري في الزوائد (٩٥): أصله في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمرو ومن حديث أبي هريرة وفي مسلم من حديث عائشة وإسناد رجال حديث جابر ثقات إلا أبا إسحاق كان يدلس واختلط بآخرة.

قلت: وقد صرح بالسماع عند أحمد وغيره.

الأية (٦)

العراقيب: العرقوب: هو مجمع مفصل الساق والقدم.

الكعبين: الكعب: هو العظم الناتئ في أصل الساق.

الأعقاب: العقب: مؤخر الرجل تحت العرقوب.

★ فوائد الأحاديث:

أفادت هذه الأحاديث بيان صفة وضوء النبي على الله معلى الله مفصلة مبوبة من كلام أهل العلم -رحمهم الله-.

غسل اليدين قبل ابتداء الوضوء

قال النووي: «فيه -أي: حديث عبد اللَّه بن زيد- استحباب تقديم غسل الكفين قبل غمسهما في الإناء»(١).

وقال أيضًا: «هذا دليل على أن غسلهما في أول الوضوء سنة، وهو كذلك باتفاق العلماء»(٢).

القول في المضمضة والاستنشاق والاستنثار

قال أبو عمر: «والمضمضة هي أخذ الماء بالفم من اليد، وتحريكه في الفم، وليس إدخال الأصبع ودلك الأسنان بها من المضمضة في شيء»(٣).

قال أبو عبيد: «والقول فيه أنه ليس بواجب على الناس؛ لأن الآثار تتابعت عن رسول الله على المضمضة، فلم يأتنا في شيء منها الاستعانة بالأصبع معها "(٤).

قال أبو عمر: «والاستنشاق أخذ الماء بريح الأنف من الكف، والاستنثار دفعه. . . وأصل هذه اللفظة في اللغة القذف، يقال: نثر واستنثر بمعنى واحد، وذلك إذا قذف من أنفه ما استنشق مثل الامتخاط، ويقال: الجراد نثرة حوت؛ أي: قذف به من أنفه»(٥).

قال أبو عمر: «في هذا الحديث الأمر بالاستنثار بالماء عند الوضوء. . . ففي

⁽۱) شرح مسلم (۲/ ۱۰۶). (۲) شرح مسلم (۳/ ۸۹).

⁽٣) فتح البر (٣/ ٢١٧). (٤) الطهور (ص: ٣٤٠).

⁽٥) فتح البر (٣/ ٢٣٥).

الأمر بالاستنثار أمر بالاستنشاق فافهم ١٤٠٠٠.

قال ابن بطال: «قال ابن القصار: واختلف العلماء في المضمضة والاستنشاق على أربعة مذاهب: فذهب ربيعة ومالك والليث والأوزاعي، والشافعي إلى أنهما سنتان في الوضوء، وفي غسل الجنابة جميعًا، وذهب إسحاق وابن أبي ليلي، إلى أنهما واجبتان في الطهارتين جميعًا: الوضوء وغسل الجنابة، ذهب الثوري وأبو حنيفة وأصحابه إلى أنهما واجبتان في غسل الجنابة، وغير واجبتين في الوضوء، وهو قول إسحاق، وحماد بن أبي سليمان، وذهب أحمد، وأبو ثور إلى أن الاستنشاق واجب فيهما، والمضمضة غير واجبة فيهما، وحجة القول الأول: أنه لا فرض في الوضوء إلا ما ذكر اللَّه تعالى في القرآن، وذكر غسل الوجه واليدين إلى المرفقين، ومسح الرأس، وغسل الرجلين. قالوا: وما لم يوجبه الله في كتابه، ولا أوجبه رسوله ﷺ، ولا اتفق الجميع عليه فليس بواجب، والفرائض لا تثبت إلا من هذه الوجوه، وقالوا: الوجه ما ظهر لا ما بطن، وقد أجمعوا أنه ليس عليه غسل باطن عينيه، فكذلك المضمضة والاستنشاق، وروى عن ابن عمر أنه كان يدخل الماء في عينيه في وضوئه، ولم يتابع عليه. . . وحجة من أوجبهما في الوضوء والغسل قوله تعالى: ﴿وَلَاجُنُبَّا إِلَّاعَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾(٢) كما قال في الوضوء: ﴿ فَأَغْسِلُوا رُجُوهَكُمْ ﴾ فما وجب في الواحد من الغسل وجب في الآخر، ولم يحفظ أحد عن النبي عليه أنه ترك ذلك في وضوءه ولا غسله، وهو المبين عن اللَّه مراده، وحجة من فرق بين المضمضة والاستنشاق، أن الرسول [فعل"] المضمضة ولم يأمر بها وفعل الاستنشاق وأمر به، وأمره أقوى من فعله»(٤).

قال الشوكاني: «القول بالوجوب هو الحق؛ لأن الله سبحانه قد أمر في كتابه العزيز بغسل الوجه، ومحل المضمضة والاستنشاق من جملة الوجه، وقد ثبت مداومة النبي على ذلك في كل وضوء، ورواه جميع من روى وضوءه في وبين صفته فأفاد ذلك أن غسل الوجه المأمور به في القرآن، هو مع المضمضة والاستنشاق»(٥).

⁽١) فتح البر (٣/ ٢٣٥).

⁽٢) النساء: الآية (٤٣). (٣) زيادة اقتضاها السياق.

 ⁽٤) شرح البخاري (١/ ٢٥٤–٢٥٥).

قال ابن قدامة: «ويستحب أن يتمضمض ويستنشق بيمناه ثم يستنثر بيسراه لما روي عن عثمان»(۱).

قال النووي: «في هذا الحديث -أي: حديث عمرو بن يحيى المازني- دلالة ظاهرة للمذهب الصحيح المختار، أن السنة في المضمضة والاستنشاق أن يكون بثلاث غرفات، يتمضمض ويستنشق من كل واحدة منهما»(٢).

قال ابن القيم: «وكان -أي: النبي ﷺ- يصل بين المضمضة والاستنشاق، فيأخذ نصف الغرفة لفمه، ونصفها لأنفه، ولا يمكن في الغرفة إلا هذا، وأما الغرفتان والثلاث فيمكن فيهما الفصل والوصل، إلا أن هديه ﷺ، كان الوصل بينهما، ثم ذكر حديث عبد الله بن زيد المتقدم ثم قال: فهذا أصح ما روي في المضمضة والاستنشاق، ولم يجئ الفصل بين المضمضة والاستنشاق في حديث صحيح البتة (۳).

قال ابن قدامة: قمسألة: قال -الخرقي-: (والمبالغة في الاستنشاق إلا أن يكون صائما) معنى المبالغة في الاستنشاق: اجتذاب الماء بالنفس إلى أقصى الأنف، ولا يجعله سعوطًا، وذلك سنة مستحبة في الوضوء، إلا أن يكون صائما فلا يستحب، لا نعلم في ذلك خلافًا الله الله على المناعب المناعب

غسل الوجه

قال أبو عمر: إن العلماء أجمعوا على أن غسل الوجه. . . فرض . . لأمر الله به في كتابه المسلم عند قيامه إلى الصلاة إذا لم يكن متوضئًا ، لا خلاف علمته في شيء من ذلك الها. (٩) .

قال ابن كثير: «وحد الوجه عند الفقهاء، ما بين منابت شعر الرأس -ولا اعتبار بالصلع ولا بالغمم-إلى منتهى اللحيين والدقن طولًا، ومن الأذن إلى الأذن عرضًا»(١).

⁽۲) شرح مسلم (۲/ ۱۰۶).

⁽١٤٧/١). المغنى (١/ ١٤٧).

⁽٦) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٤٤-٤٤).

⁽١) المغنى (١/ ١٦٩).

⁽T) زاد المعاد (1/ ۱۹۲-۱۹۳).

⁽٥) فتح البر (٣/ ٢٠٥).

تخليل اللحية

قال خطاب السبكي: «والحديث يدل على مشروعية تخليل اللحية في الوضوء، واختلف في ذلك فذهب الأئمة الثلاثة وأبو يوسف إلى أن تخليل اللحية الكثة التي لا ترى منها البشرة سنة، وأما الخفيفة فيجب غسل باطنها وظاهرها، مستدلين بحديث الباب ونحوه، وذهب أبو حنيفة ومحمد وبعض المالكية إلى أنه مستحب لضعف الأحاديث الواردة في تخليل اللحية فلا تنهض دليلًا عل السنية، فقد قال الإمام أحمد ليس في تخليل اللحية شيء صحيح اه، وقال ابن أبي حاتم في كتاب العلل سمعت أبي يقول: لا يثبت في تخليل اللحية حديث اه، وهو معارض بتصحيح الترمذي والحاكم وابن القطان، وابن السكن، وغيرهم لبعض الأحاديث الواردة في تخليل اللحية . وذهب إسحاق بن راهويه وأبو ثور والحسن بن صالح والظاهرية إلى وجوب تخليلها أخذا بظاهر قوله في حديث الباب: «هكذا أمرني ربي»، وقال الجمهور: إن الأمر فيه وفي نحوه للاستحباب، وإنما المأمور به وجوبا تخليل اللحية الخفيفة»(۱).

وقال أيضًا: «والإنصاف أن أحاديث الباب بعد تسليم انتهاضها للاحتجاج،

⁽٢) السيل الجرار (١/ ٨٢).

وصلاحيتها للاستدلال، لا تدل على الوجوب؛ لأنها أفعال، وما ورد في بعض الروايات من قوله والمنطقة والمحتفظة والمرني وبي لا يفيد الوجوب على الأمة؛ لظهوره في الاختصاص به، وهو يتخرج على الخلاف المشهور في الأصول هل يعم الأمة ما كان ظاهر الاختصاص به أم لا؟ والفرائض لا تثبت إلا بيقين، والحكم على ما لم يفرضه الله بالفرضية، كالحكم على ما فرضه بعدمها، لا شك في ذلك؛ لأن كل واحد منهما من التقول على الله بما لم يقل، ولا شك أن الغرفة الواحدة لا تكفي كث اللحية لغسل وجهه وتخليل لحيته، ودفع ذلك -كما قال- بعضهم: بالوجدان، مكابرة منه، نعم، الاحتياط والأخذ بالأوثق لا شك في أولويته؛ لكن بدون مجاراة على الحكم بالوجوب» (١٠).

قال ابن قدامة: «وممن رخص في ترك التخليل: ابن عمر، والحسن بن علي، وطاوس، والنخعي، والشعبي، وأبو العالية، ومجاهد، والقاسم، ومحمد بن علي، وسعيد بن عبد العزيز، وابن المنذر؛ لأن الله تعالى أمر بالغسل، ولم يذكر التخليل، وأكثر من حكى وضوء رسول الله على لم يحكه، ولو كان واجبًا لما أخل به في وضوء، ولو فعله في كل وضوء لنقله كل من حكى وضوءه أو أكثرهم، وتركه لذلك يدل على أن غسل ما تحت الشعر الكثيف ليس بواجب؛ لأن النبي كلى كثيف اللحية فلا يبلغ الماء ما تحت شعرها بدون التخليل والمبالغة، وفعله التخليل في بعض أحيانه يدل على استحباب ذلك، والله أعلم)(٢).

قال خطاب السبكي: «ظاهره -أي: حديث أنس في تخليل اللحية المتقدم-أنه هي كان يعمل هذا بعد فراغ الوضوء، ويحتمل أن يكون في أثنائه بعد غسل الوجه، وهو الأقرب لأنه من مكملاته»(٣).

غسل اليدين إلى المرفقين

قال أبو عمر: «إن العلماء أجمعوا على أن غسل اليدين إلى المرفقين فرض؛ لأمر الله به في كتابه المسلم عند قيامه إلى الصلاة، إذا لم يكن متوضتًا، لا خلاف علمته في شيء من ذلك الله عنه .

⁽۱) النيل (۱/ ۱۵۰). (۲) المغني (۱/ ۱۶۹).

⁽٣) المنهل (٢/ ٩٣). (٤) بتصرف.

قال النووي: «غسل اليدين إلى المرفقين فرض بالكتاب والسنة والإجماع، وتقديم اليمني سنة بالإجماع» (١٠).

قال أبو عمر: «وأما غسل اليدين، فقد أجمعوا أن الأفضل أن يغسل اليمنى قبل اليسرى، وأجمعوا أن رسول الله على كذلك كان يتوضأ، وكان على يحب التيامن في أمره كله: في وضوئه وانتعاله (٢٠)، وغير ذلك من أمره، وكذلك أجمعوا أن من غسل يسرى يديه قبل يمناه، أنه لا إعادة عليه، وروينا عن علي وابن مسعود أنهما قالا: لا تبالي بأي يديك بدأت (٢٠).

قال ابن قدامة: «وممن روي عنه ذلك أهل المدينة وأهل العراق وأهل الشام، وأصحاب الرأي. . . ولا يجب ذلك؛ لأن اليدين بمنزلة العضو الواحد، وكذا الرجلان، فإن الله تعالى قال: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ ﴿ وَأَرْبُلُكُمْ ﴾ ولم يفصل، والفقهاء الرجلان، فإن الله تعالى قال: ﴿ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ ، ﴿ وَأَرْبُلُكُمْ ﴾ ولم يفصل، والفقهاء يسمون أعضاء الوضوء أربعة، يجعلون اليدين عضوًا، والرجلين عضوًا، ولا يجب الترتيب في العضو الواحد» (٤٠).

قال النووي: «إنما يستحب تقديم اليمين في الوضوء في اليدين والرجلين، وأما الكفان والخدان والأذنان فالسنة تطهيرهما معًا، فإن كان أقطع قدم اليمني، والله أعلم»(٥٠).

قال أبو عمر: «وأما إدخال المرفقين في الغسل، فعلى ذلك أكثر العلماء، وهو مذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وأبي حنيفة، وأصحابه، إلا زفر، فإنه اختلف عنه في ذلك، فروي عنه أنه يجب غسل المرافق مع الذراعين، وروي عنه أنه لا يجب ذلك، وبه قال الطبري وبعض أصحاب داود، وبعض المالكيين أيضًا، ومن أصحاب داود من قال بوجوب غسل المرفقين مع الذراعين، فمن لم يوجب غسلهما، حمل قوله كل : ﴿ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمُ وَآيَدِيكُمُ إِلَى الْمَرَافِقِ على أن ﴿ إِلَى الْمَرَافِقِ اللهِ اللهِ اللهِ على أن اللهِ إِلَى الْمَرَافِقِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

⁽¹⁾ المجموع (1/ MAX).

⁽۲) الحديث أخرجه أحمد (٦/ ٩٤)، والبخاري (١/ ٣٥٨/ ١٦٨)، ومسلم (١/ ٢٢٦/ ٢٦٨)، وأبو داود (٤/ ١٦٨/ ٣٥٨)، وأبو داود (٤/ ٣٥٨/ ٣٧٨)، والترمذي (١/ ٢٠١/ ٥٠١)، والنسائي (١/ ٣٨/ ١١٢)، وابن ماجه (١/ ١٤١/ ٤٠١) من حديث عائشة على.

⁽٣) فتح البر (٣/ ٢٢٤).

⁽٤) المغني (١/ ١٥٣ – ١٥٤).

⁽٥) المجموع (١/ ٣٨٩).

هاهنا غاية، وأن المرفقين غير داخلين في الغسل مع اللراعين، كما لا يجب دخول الليل في الصيام، لقوله على: ﴿ أَمَّ أَيْتُوا السِّيامَ إِلَى الَّيْسَامُ ومن أوجب غسلهما ، جعل إلى في هذه الآية بمعنى الواو، أوبمعنى مع كأنه قال: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم والمرافق، أو مع المرافق، وإلى بمعنى الواو وبمعنى مع معروف في كلام العرب، كما قال عَلَى: ﴿ وَلَا تَأْكُوا أَمْوَاكُمُمْ إِلَى آَمُؤَلِكُمْ ۚ ﴿ " أَي: مع أموالكم، وأنكر بعض أهل اللغة أن تكون إلى هاهنا بمعنى الواو، وبمعنى مع، وقال: لوكان كذلك، لوجب غسل اليد كلها، واليد عند العرب من أطراف الأصابع إلى الكتف. . . وقال: جائز أن تكون إلى هاهنا بمعنى الغاية، وتدخل المرافق مع ذلك في الغسل؛ لأن الثاني إذا كان من الأول، كان ما بعد إلى داخلا فيما قبله، نحو قول الله كالله على: ﴿ إِنَّ الْمَرَافِقِ ﴾ فالمرافق داخلة في الغسل، وإذا كان ما بعدها ليس من الأول، فليس بداخل فيه نحو: ﴿ ثُمَّ أَيِّتُوا المِّيكُمْ إِلَى الْيَـلِ ﴾ (٣) قال أبو عمر: يقول إنه ليس الليل من النهار، فلم يدخل الحد في المحدود، وإنما يدخل الحد في المحدود إذا كان من جنسه، والمرافق من جنس الأيدي والأذرع، فوجب أن يدخل الحدمنها في المحدود؛ لأن هذا أصل حكم الحدود، والمحدودات عند أهل الفهم والنظر والله أعلم، ومن غسل المرفقين مع الذراعين فقد أدى فرض طهارته وصلاته بيقين، واليقين في أداء الفرائض واجب، (١).

هل يستحب إطالة الغرة في الوضوء؟

قال القاضي عياض: «ذهب أبو هريرة إلى أن تطويل الغرة في العضو والزيادة فيه على الفرض، فذكر في الأم أنه كان يشرع في العضد وفي الساق، وحتى كاد يبلغ إبطيه، وحتى كاد يبلغ إلى الساقين، وكان يقول: (أحب أن أطيل غرتي)، وكان يقول: «تبلغ الحلية حيث يبلغ الوضوء» ويرفعه إلى النبي ، ولم يتابع عليه، والناس مجمعون على خلاف هذا، ولا يتعدى بالوضوء حدوده لقوله : «فمن زاد فقد تعدى وظلم»(٥)، وتتأول الاستطاعة على تطويل الغرة والتحجيل،

 ⁽١) اليقرة: الآية (١٨٧).
 (٢) النساء: الآية (٢).

 ⁽٣) البقرة: الآية (١٨٧).
 (٤) قتح البر (٣/ ٢٧٤-٢٧٦).

⁽٥) الحديث أخرجه: أحمد (٢/ ١٨٠)، وأبو داود (١/ ٩٤/ ١٤٠)، والنسائي (١/ ٩٥-٩٦/ ١٤٠)، وابن ماجه (١/ ١٤٦/ ٤٢٤) من حديث هبد الله بن همرو.

بالمواظبة على الوضوء لكل صلاة وإدامته، فتطول غرته بتقوية نور أعضاءه، وتضاعف بهائه، وإلا فلا زيادة في الوجه، واتباع تأويل أبي هريرة أدى بعض الشارحين إلى أن المراد بالغرة الحجلة، إذ لم يجد سبيلا إلى الزيادة في الوجه»(١).

قال ابن القيم: «وقد احتج بهذا من يرى استحباب غسل العضد وإطالته، والصحيح أنه لا يستحب، وهو قول أهل المدينة، وعن أحمد روايتان، والحديث لا يدل على الإطالة، فإن الحلية إنما تكون زينة في الساعد والمعصم لا في العضد والكتف، وأما قوله: «فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل» فهذه الزيادة مدرجة في الحديث من كلام أبي هريرة، لا من كلام النبي على بين ذلك غير واحد من الحفاظ، وفي مسند الإمام أحمد في هذا الحديث قال نعيم: فلا أدري قوله: «من استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل» من كلام النبي في أو شيء قاله أبو هريرة من عنده، وكان شيخنا يقول: هذه اللفظة لا يمكن أن تكون من كلام رسول الله في فإن الغرة لا تكون في اليد، لا تكون إلا في الوجه، وإطالته غير ممكنة، إذ تدخل في الرأس، فلا تسمى تلك غرة» (٢).

قلت: وقد ذهب بعض العلماء إلى استحباب الإطالة يقول العحافظ: «واختلف العلماء في القدر المستحب من التطويل في التحجيل، فقيل: إلى المنكب والركبة، وقد ثبت عن أبي هريرة رواية ورأيًا، وعن ابن عمر من فعله، أخرجه ابن أبي شيبة، وأبو عبيد بإسناد حسن، وقيل المستحب الزيادة إلى نصف العضد والساق، وقيل إلى فوق ذلك، وقال ابن بطال وطائفة من المالكية: لا تستحب الزيادة على الكعب والمرفق، لقوله على الدعب هذا فقد أساء وظلم» وكلامهم معترض من وجوه: ورواية مسلم صريحة في الاستحباب، فلا تعارض بالاحتمال، وأما دعواهم اتفاق العلماء على خلاف مذهب أبي هريرة في ذلك فهي مردودة بما نقلناه عن ابن عمر، وقد صرح باستحبابه جماعة من السلف، وأكثر الشافعية والحنفية»(**).

قال كَثَلَلْهُ رادًا على من فسر الإطالة بالمواظبة على الوضوء: «وأما تأويلهم الإطالة المطلوبة بالمدوامة على الوضوء فمعترض بأن الراوي أدرى بمعنى ما

⁽١) إكمال المعلم (٢/ ٤٤-٤٥).

⁽٢) حادي الأرواح (ص: ١٣٧-١٣٨) وانظر كلام شيخ الإسلام في مجموع الفتاوي (١/ ٢٧٩).

⁽٣) فتح الباري (١/ ٣١٤).

روى، كيف وقد صرح برفعه إلى الشارع ﷺ (١٠).

وقال الشيخ الألباني: «لو كانت -أي: جملة من استطاع إلخ- في حديث النبي إلى الأوردها أبو هريرة محتجًا بها على أبي زرعة وأبي حازم اللذين أظهرا ارتيابهما من مديده إلى إبطه، ولما كان به حاجة إلى أن يلجأ إلى الاستنباط الذي قد يخطئ وقد يصيب ثم هو لو كان صوابًا لم يكن في الإقناع في قوة النص كما هو ظاهر (٢٠).

قال الشيخ ابن باز: «الأصح في هذه المسألة شرعية الإطالة في التحجيل خاصة، وذلك بالشروع في العضد والساق تكميلًا للمفروض من غسل اليدين والقدمين، كما صرح أبو هريرة برفع ذلك إلى النبي على الله ويها مسلم»(٣).

قلت: ونص رواية مسلم عن عبد اللَّه المجمر قال: رأيت أبا هريرة يتوضأ، فغسل وجهه فأسبغ الوضوء، ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد، ثم يده اليسرى حتى أشرع في العضد، ثم مسح رأسه، ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع في الساق، ثم غسل رجله اليسرى حتى أشرع في الساق، ثم غسل رجله اليسرى حتى أشرع في الساق، ثم غسل رجله اليسرى حتى أشرع في الساق، ثم قال: هكذا رأيت رسول اللَّه على يتوضأ. وقال: قال رسول اللَّه على: «أنتم الغر المحجلون يوم القيامة، من إسباغ الوضوء، فمن استطاع منكم فليطل غرته وتحجيله»(1).

مسح الرأس

قال أبو عمر: «وأما المسح بالرأس، فقد أجمعوا أن من مسح برأسه كله فقد أحسن، وفعل أكمل ما يلزمه»(٥٠).

قال شيخ الإسلام: «ذهب طائفة من أهل العلم إلى جواز مسح بعض الرأس، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي، وقول في مذهب مالك وأحمد، وذهب آخرون إلى وجوب مسح جميعه، وهو المشهور من مذهب مالك وأحمد، وهذا القول هو الصحيح؛ فإن القرآن ليس فيه ما يدل على جواز مسح بعض الرأس؛ فان قوله تعالى: ﴿ وَالْمَسَحُوا بِرُهُ وسِكُمْ وَارْبُلَكُمْ ﴾ نظير قوله: ﴿ فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَآيَدِيكُمْ ﴾

⁽۱) فتح الباري (۱/ ٣١٥). (۲) الضعيفة (٣/ ١٠٧).

⁽٣) التعليق على فتح الباري (١/ ٣١٥).

⁽٤) مسلم (١/ ٢١٦ / ٢٤٦) من حديث أبي هريرة. (٥) فتح البر (٣/ ٢٢٦).

لفظ المسح في الآيتين، وحرف الباء في الآيتين: فإذا كانت آية التيمم لا تدل على مسح البعض مع أنه بدل عن الوضوء، وهو مسح بالتراب لا يشرع فيه تكرار، فكيف تدل على ذلك آية الوضوء مع كون الوضوء هو الأصل، والمسح فيه بالماء المشروع فيه التكرار، هذا لا يقوله من يعقل ما يقول، ومن ظن أن من قال بإجزاء البعض لأن الباء للتبعيض، أو دالة على القدر المشترك، فهو خطأ أخطأه على الأئمة، وعلى اللغة، وعلى دلالة القرآن، والباء للإلصاق، وهي لا تدخل إلا لفائدة، فإذا دخلت على فعل يتعدى بنفسه أفادت قدرا زائدا؛ كما في قوله: ﴿عَنَا يَثْرَبُ بِمَا عِبَادُ اللّهِ ﴿الله لَهُ الله وَ عَلَى يَشْرَبُ مِمَا عَلَى الري، فضمن يشرب معنى يروي، فقيل: ﴿عَنَا يَثْرَبُ فَا الله عَلَى الله عَلَى الري، وباب تضمين الفعل معنى فعل آخر حتى يتعدى بتعديته، كقوله: ﴿ لَقَدْ ظَلَنَكَ بِسُوّالِ نَجْنِكَ إِلَى نِعَاجِدٍ ﴾ (١) وقوله: ﴿ وَلَعَدْرَهُمْ أَن يَغْتِثُوكَ عَلَ بَعْضِ مَا أَنْرَلَ اللّهُ إِلّهُ إِلّهُ فَيْ اللّه وله القرآن، وهو يغني عند البصريين من النحاة عاما يتكلفه الكوفيون من دعوى الاشتراك في الحروف (١٠٠٠).

قال القرطبي: «ثم نقول نحن: وإن تنزلنا على أن الباء مبعضة وغير مبعضة، فذلك يوجب فيها إجمالًا، أزاله النبي ﷺ، بفعله، فكان فعله بيانًا لمجمل واجب، فكان مسحه كله واجبا» (٢٠).

قال أبو عمر: «واحتج إسماعيل وغيره من أصحابنا لوجوب العموم في مسح الرأس بقول اللّه على: ﴿وَلْيَطَّوّنُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ (٧) قد أجمعوا أنه لا يجوز الطواف ببعضه، فكذلك مسح الرأس، وقوله على: ﴿وَامْسَحُوا بِرُهُوسِكُمْ معناه عندهم: امسحوا رؤوسكم، ومن مسح بعض رأسه فلم يمسح رأسه، ومن الحجة أيضًا لهم: أن الفرائض لا تؤدى إلا بيقين، واليقين ما أجمعوا عليه من مسح جميع الرأس، (٨).

وقال أيضًا: «وفي حديث عبد اللَّه بن زيد بدأ بمقدم رأسه، وهذا هو النص الذي

(١) الإنسان: الآية (٦).

(٢) ص: الآية (٢٤).

(٣) الأنبياء: الآية (٧٧).

(٤) المائدة: الآية (٤٩).

(٥) مجموع الفتاوي (٢١/ ١٣٢- ١٣٤).

(٢) المفهم (١/ ٨٨٨).

(٧) الحج: الآية (٢٩).

⁽٨) فتح البر (٣/ ٢٢٨).

ينبغي أن يمتثل، ويحتمل عليه، وروى معاوية والمقدام بن معدي كرب عن النبي الله بن في مسح الرأس مثل رواية عبد الله بن زيد، سواء، وأما قوله في حديث عبد الله بن زيد: «ثم مسح رأسه بيده فأقبل بهما وأدبر» فقد توهم بعض الناس أنه بدأ بمؤخر رأسه، لقوله: «فأقبل بهما وأدبر» وتوهم غيره أنه بدأ من وسط رأسه فأقبل بيده وأدبر، وهذه كلها ظنون ولا تصح، في قوله: «بدأ بمقدم رأسه» ما يدفع الإشكال لمن فهم، وهو تفسير قوله: «فأقبل بهما وأدبر»، وتفسيره أنه كلام خرج على التقديم والتأخير، كأنه قال: فأدبر بهما وأقبل؛ لأن الواو لا توجب الرتبة، وإذا احتمل الكلام التأويل، كان قوله: «بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه» تفسير ما شكل من ذلك» (۱).

وفي بيان كيفية مسح الرأس يقول ابن قدامة كَالله: (والمستحب في مسح الرأس أن يبل يديه، ثم يضع طرف إحدى سبابتيه على طرف الأخرى ويضعهما على مقدم رأسه، ويضع الإبهامين على الصدغين، ثم يمر يديه إلى قفاه ثم يردهما إلى الموضع الذي بدأ منه)(٢).

هل يشرع مسح الرأس ثلاثا؟

قال النووي: «واختلف العلماء في مسح الرأس فذهب الشافعي في طائفة إلى أنه يستحب فيه المسح ثلاث مرات؛ كما في باقي الأعضاء، وذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والأكثرون إلى أن السنة مرة واحدة، ولا يزاد عليها، والأحاديث الصحيحة فيها المسح مرة واحدة، وفي بعضها الاقتصار على قوله: مسح، واحتج الشافعي بحديث عثمان فله الآتي في صحيح مسلم: أن النبي من توضأ ثلاثًا ثلاثًا، وبما رواه أبو داود في سننه: أنه مسح رأسه ثلاثًا، وبالقياس على باقي الأعضاء، وأجاب عن أحاديث المسح مرة واحدة بأن ذلك لبيان الجواز، وواظب على الأفضل، والله أعلم) "".

قال ابن قدامة: «إن عبد الله بن زيد وصف وضوء رسول الله على، قال: «ومسح

⁽١) فتح البر (٣/ ٢٢٦).

⁽٢) المغنى (١/ ١٧٧).

⁽٣) شرح مسلم (٣/ ٩١).

(۲۰٤)______ سورة المائدة

برأسه مرة واحدة» متفق عليه وروي عن علي في أنه توضأ ومسح برأسه مرة واحدة، وقال هذا وضوء النبي ﷺ، من أحب أن ينظر إلى طهور رسول الله ﷺ، فلينظر إلى هذا، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وكذلك وصف عبد اللَّه بن أبي أوفى، وابن عباس، وسلمة بن الأكوع، والربيع، كلهم قالوا: «ومسح برأسه مرة واحدة»، وحكايتهم لوضوء النبي ﷺ إخبار عن الدوام، ولا يداوم إلا على الأفضل الأكمل، وحديث ابن عباس حكاية وضوء رسول الله على في الليل حال خلوته، ولا يفعل في تلك الحال إلا الأفضل؛ ولأنه مسح في طهارة، فلم يسن تكراره كالمسح في التيمم، والمسح على الجبيرة، وسائر المسح، ولم يصح من أحاديثهم شيء صريح، قال أبو داود: أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أن مسح الرأس مرة، فإنهم ذكروا الوضوء، ثلاثًا ثلاثًا، وقالوا فيها: «ومسح برأسه» ولم يذكروا عددا؛ كما ذكروا في غيره، والحديث الذي ذكر فيه: «مسح رأسه ثلاثًا» رواه يحيى ابن آدم، وخالفه وكيع، فقال: «توضأ ثلاثًا» فقط، والصحيح عن عثمان أنه توضأ ثلاثًا ، ومسح برأسه ، ولم يذكر عددا ، هكذا رواه البخاري ومسلم ، وقال أبو داود: وهو الصحيح، ومن روى عنه ذلك سوى عثمان فلم يصح، فإنهم اللذين رووا أحاديثنا وهي صحاح، فيلزم من ذلك ضعف ما خالفها، والأحاديث التي ذكروا فيها: «أن النبي على توضأ ثلاثًا ثلاثًا ، أرادوا بها ما سوى المسح، فإن رواتها حين فصلوها قالوا: ومسح برأسه مرة واحدة، والتفصيل يحكم به على الإجمال، ويكون تفسيرا له، ولا يعارض به كالخاص مع العام، وقياسهم منقوض بالتيمم، فإن قيل: يجوز أن يكون النبي على قد مسح مرة ليبين الجواز، ومسح ثلاثًا ليبين الأفضل، كما فعل في الغسل، فنقل الأمران نقلًا صحيحًا من غير تعارض بين الروايات، قلنا: قول الراوي: هذا طهور رسول اللَّه ﷺ، يدل على أنه طهوره على الدوام، ولأن الصحابة ري إنما ذكروا صفة وضوء رسول اللَّه عِي لتعريف سائلهم، ومن حضرهم كيفية وضوئه في دوامه، فلو شاهدوا وضوءه على صفة أخرى لم يطلقوا هذا الإطلاق الذي يفهم منه أنهم لم يشاهدوا غيره؛ لأن ذلك يكون تدليسًا، وإيهاما بغير الصواب، فلا يظن ذلك بهم، وتعين حمل حال الراوي لغير الصحيح على الغلط لا غير، ولأن الرواة إذا رووا حديثًا واحدًا عن شخص واحد، فاتفق الحفاظ منهم على صفة، وخالفهم فيها واحد، حكموا عليه بالغلط، وإن كان ثقة

حافظًا ، فكيف إذا لم يكن معروفا بذلك »(١).

وبمثل هذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية كَظُلْلُهُ(٢).

قال الشوكاني: «والإنصاف أن أحاديث الثلاث لم تبلغ إلى درجة الاعتبار حتى يلزم التمسك بها؛ لما فيها من الزيادة، فالوقوف على ما صح من الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما، من حديث عثمان وعبد الله بن زيد وغيرهما هو المتعين، لاسيما بعد تقييده في تلك الروايات السابقة بالمرة الواحدة، وحديث: «من زاد على هذا فقد أساء وظلم» (٣) الذي صححه ابن خزيمة وغيره، قاض بالمنع من الزيادة على الوضوء الذي قال بعده النبي والمناه المقالة، كيف وقد ورد في رواية سعيد بن منصور في هذا الحديث التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة ثم قال: «من زاد» (١٤).

قال الحافظ: «ومال ابن الجوزي في كشف المشكل إلى تصحيح التكرير»(٥).

قلت: ونص كلام ابن الجوزي تَعْلَلْهُ قوله: «والأخذ بهذه الزيادة وهذا البيان أولى من الأخذ بأمر محتمل؛ لأن من لم يذكر عددًا يحتمل أنه لم يحفظ العدد، ويحتمل أنه يكون أحال به على العدد المتقدم، ثم لو ثبت أنه مسح مرة، كان ذلك لبيان الإجزاء، وما روي من التكرار لا يجوز أن يراد به الإجزاء لوجهين: أحدهما: أن الإجزاء يقع بدونه، الثاني: أن الإجزاء قرين التقليل، فثبت أنه للفضيلة»(٢).

قال الشيخ الألباني: «وهو الحق؛ لأن رواية المرة الواحدة وإن كثرت لا تعارض رواية التثليث، إذ الكلام في أنه سنة، ومن شأنها أن تفعل أحيانًا، وتترك أحيانًا، وهو اختيار الصنعاني. . . . فراجعه إن شئت»(٧).

القول في مسح الرقبة

سئل شيخ الإسلام: «هل صح عن النبي ﷺ أنه مسح على عنقه في الوضوء، أو أحد من الصحابة ﴿ وَاجَابِ: لم يصح عن النبي ﷺ أنه مسح على عنقه في

⁽٢) أنظر مجموع الفتاوي (٢١/ ١٢٥).

⁽١) المغنى (١/ ١٧٩-١٨٠).

⁽٤) النيل (١/ ١٥٩ – ١٦٠).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٦) كشف المشكل (١/ ١٦٠).

⁽٥) تلخيص الحبير (١/ ٨٥).

⁽¹⁾

⁽V) تمام المنة (ص: ٩١).

الوضوء؛ بل ولا روي عنه ذلك في حديث صحيح؛ بل الأحاديث الصحيحة التي فيها صفة وضوء النبي الله لم يكن يمسح على عنقه، ولهذا لم يستحب ذلك جمهور العلماء؛ كمالك، والشافعي، وأحمد في ظاهر مذهبهم، ومن استحبه فاعتمد فيه على أثر يروى عن أبي هريرة الله أو حديث يضعف نقله «أنه مسح رأسه حتى بلغ القذال»، ومثل ذلك لا يصلح عمدة، ولا يعارض ما دلت عليه الأحاديث، ومن ترك مسح العنق فوضوؤه صحيح باتفاق العلماء، والله أعلم»(١).

وكذلك قال تلميذه ابن القيم كَغُلِللهُ: قال: «ولم يصح عنه في مسح العنق حديث البتة»(٢).

قلت: والحديث الوارد في ذلك موضوع انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة رقم (٦٩).

مسح الأذنين

قال أبو عمر: «أما اختلاف العلماء في حكم الأذنين في الطهارة، فإن مالكًا قال فيما روى عنه ابن وهب وابن القاسم وأشهب وغيرهم: الأذنان من الرأس إلا أنه قال: يستأنف لهما ماء جديد سوى الماء الذي يمسح به الرأس، فوافق الشافعي في هذه؛ لأن الشافعي قال: يمسح الأذنين بماء جديد كما قال مالك، ولكنه قال: هما سنة على حيالهما لا من الوجه، ولا من الرأس، وقول أبي ثور في ذلك، كقول الشافعي سواء، حرفًا بحرف، وقول أحمد بن حنبل في ذلك كقول مالك سواء، في قوله الأذنان من الرأس، وفي أنهما يستأنف لهما ماء جديد، وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه: الاذنان من الرأس يمسحان مع الرأس بماء جديد، وروي عن جماعة من السلف مثل ذلك القول، من الصحابة والتابعين، وقال ابن شهاب الزهري: الأذنان من الوجه، وقال الشعبي: ما أقبل منهما من الوجه، وظاهرهما من الوجه، وظاهرهما من الرأس، وبهذا القول قال الحسن بن حي، وإسحاق ابن راهويه: أن باطنهما من الوجه، وظاهرهما من الرأس، وحكيا عن أبي هريرة هذا القول، وعن الشافعي،

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۱/ ۱۲۷–۱۲۸).

⁽٢) زاد المعاد (١/ ١٩٥).

والمشهور من مذهبه ما تقدم ذكره، رواه المزنى، والربيع، والزعفراني، والبويطي وغيرهم، وقد روي عن أحمد بن حنبل مثل قول الشافعي وإسحاق في هذا أيضًا، وقال داود: إن مسح أذنيه فحسن، وإن لم يمسح فلا شيء عليه، وأهل العلم يكرهون للمتوضئ ترك مسح أذنيه، ويجعلونه تارك سنة من سنن النبي ﷺ. . واحتج مالك والشافعي في أخذهما للأذنين ماء جديدا، بأن عبدالله بن عمر كان يفعل ذلك، وحجة أبي حنيفة وأصحابه ومن قال بقولهم أن الأذنين يمسحان مع الرأس بماء واحد بحديث الصنابحي قوله ﷺ: "فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من أذنيه»، كما قال في الوجه: من أشفار عينيه، وفي اليدين: من تحت أظفاره، ومعلوم أن العمل في ذلك واحد، بماء واحد، . . وحجة من قال بغسل باطنهما مع الوجه، وبمسح ظاهرهما مع الرأس، أن الله قد أمر بغسل الوجه، وهو مأخوذ من المواجهة، فكل ما وقع عليه اسم وجه وجب عليه غسله، وأمر على بمسح الرأس، وما لم يواجهك من الأذنين، فمن الرأس؛ لأنهما في الرأس، فوجب المسح على ما لم يواجه منهما مع الرأس. قال أبو عمر: هذا قول ترده الآثار الثابتة عن النبي على الله على وعثمان وابن عباس على وعثمان وابن عباس على وعثمان وابن عباس والربيع بنت معوذ وغيرهم، وحجة ابن شهاب في أنهما من الوجه؛ لأن ما لم ينبت عليه الشعر فهو من الوجه لا من الرأس إذا أدركته المواجهة، ولم يكن قفا، والله قد أمر بغسل الوجه أمرا مطلقًا، وحجة . . الشافعي في قوله: إن مسح الأذنين سنة على حيالها، وليستا من الوجه، ولا من الرأس إجماع القائلين بإيجاب الاستيعاب في مسح الرأس، أنه إن ترك مسح أذنه وصلى لم يعد فبطل قولهم: أنهما من الرأس؛ لأنه لو ترك شيئًا من رأسه عندهم لم يجزئه، وإجماع العلماء في أن الذي يجب عليه حلق رأسه في الحج ليس عليه أن يأخذ ما على أذنه من الشعر، فدل ذلك على أنهما ليستا من الرأس، وأن مسحهما سنة على الانفراد. . ولكل طائفة منهما اعتلال من جهة الأثر والنظر، تركت ذلك خشية الإطالة، وأن الغرض والجملة ما ذكرنا وباللَّه توفيقنا. قال أبو عمر: المعنى الذي يجب الوقوف على حقيقته في

⁽۱) ثبت ذلك في حديث أخرجه أبو داود (۱/ ۸۳-۱۲۱)، والترمذي (۱/ ۱۸/ ۳۳) وقال: اوهذا حديث حسن، وابن ماجه (۱/ ۱۵۱/ ٤٤٠) من حديث الربيع بنت معوذ رأا، وقال الشيخ شاكر: الوحديث الربيع صحيح».

(۲۰۸)_____ سورة المائدة

الأذنين، أن الرأس قد رأينا له حكمين: فما واجه منه كان حكمه الغسل، وما علا منه وكان موضعا لنبات الشعر، كان حكمه المسح، واختلاف الفقهاء في الأذنين إنما هو هل حكمهما المسح كحكم الرأس، أو حكمهما الغسل كغسل الوجه، أو لهما من كل واحد منهما حكم، أو هما من الرأس فيمسحان معه، فلما قال على في هذا الحديث -حديث الصنابحي -: «فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من أذنه، علمنا بذكر الأذنين مع الرأس، ولم يقل إذا غسل وجهه خرجت الخطايا من أذنه، علمنا أن الأذنين ليس لهما من حكم الوجه شيء؛ لأنهما لم يذكرا معه، وذكرا مع الرأس، فكان حكمهما المسح، كحكم الرأس، فليس يصح من الاختلاف في ذلك عندي إلا مسحهما مع الرأس بماء واحد، واستئناف الماء لهما في المسح، فإن هذين القولين محتملان للتأويل، وأما قول من أمر بغسلهما، أو غسل بعضهما، فلا معنى له، وذلك مدفوع بحديث الصنابحي هذا، مع ما روي عن النبي في مسحهما، وبالله التوفيق»(۲).

قال المناوي شارحا قول النبي على «الأذنان من الرأس (٣)»: «يعني: فلا حاجة إلى أخذ ماء جديد منفرد لهما غير ماء الرأس في الوضوء، بل يجزى ء مسحهما ببلل ماء الرأس، وإلا لكان بيانًا، للخلقة فقط، والمصطفى على لم يبعث لذلك، وبه قال الأثمة الثلاثة»(٤).

غسل الرجلين

قال النووي: «وأجمع العلماء على وجوب غسل. الرجلين واستيعاب جميعهما بالغسل، وانفردت الرافضة عن العلماء فقالوا: الواجب في الرجلين المسح، وهذا خطأ منهم، فقد تظاهرت النصوص بإيجاب غسلهما، وكذلك اتفق كل من نقل وضوء رسول الله على أنه غسلهما»(٥٠).

⁽١) الحديث أخرجه: أحمد (٤/ ٣٤٩)، والنسائي (١/ ٧٩/ ١٠٣)، وابن ماجه (١٠٣/١-١٠٤/ ٢٨٢).

⁽٢) فتح البر (٣/ ٢٠٨-٢١٣) باختصار وتصرف.

 ⁽٣) أخرجه: ابن ماجه (١/ ١٥٧/١٤٤) من حديث عبد الله بن زيد، وقال البوصيري في الزوائد: «إسناده حسن،
 إن كان سويد بن سعيد حفظه»، وللحديث شواهد وطرق انظرها في السلسلة الصحيحة (رقم: ٣٦).

 ⁽³⁾ فيض القدير (٣/ ١٧٣).
 (4) شرح مسلم (٣/ ٩١).

قال أبو عمر: «في هذا الحديث من الفقه إيجاب غسل الرجلين، وفي ذلك تفسير لقول الله على: ﴿وَرَابُهُكُمُ إِلَى ٱلْكُمّبَيّنِ ﴾ وبيان أنه أراد الغسل لا المسح، وإن كانت قد قرئت: وأرجلكم بالجر، فذلك معطوف على اللفظ دون المعنى، والمعنى فيه الغسل على التقديم والتأخير، فكأنه قال على: إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم، وأيديكم إلى المرافق، وأرجلكم إلى الكعبين، وامسحوا برؤوسكم، والقراءتان بالنصب والجر، صحيحتان مستفيضتان، والمسح ضد الغسل، ومخالف له، وغير جائز أن تبطل إحدى القراءتين بالأخرى ما وجد إلى تخويج الجمع بينهما سبيل، وقد وجدنا العرب تخفض بالجوار، كما قال امرؤ القيس:

كبير أناس في بجاد مزمل

فخفض بالجوار، وإنما المزمل الرجل، وإعرابه هاهنا الرفع، وكما قال زهير: لعب الزمان بها وغيَّرها بعدي سوافي المور والقطر

قال أبو حاتم: كان الوجه، القطر بالرفع، ولكن جره على جوار المور، كما قالت العرب: هذا جحر ضب خرب، فجرته وإنما هو رفع وخفضه بالمجاورة، ومن هذا قراءة أبي عمرو: ﴿ رُسُلُ عَلَيْكُما شُواظٌ مِن نَارٍ وَعُاسٌ ﴾ (١) بالجر لأن النحاس: الدخان، فعلى ما ذكرنا تكون معنى القراءة بالجر، النصب، ويكون الخفض على اللفظ للمجاورة، والمعنى الغسل، وقد يراد بلفظ المسح الغسل عند العرب من قولهم: تمسحت للصلاة، والمراد: الغسل، ويشير إلى هذا التأويل كله، قول النبي «ويل للأعقاب من النار» (٢) وعلى هذا القول والتأويل جمهور علماء المسلمين، وجماعة فقهاء الأمصار بالحجاز والعراق والشام من أهل الحديث والرأي، وإنما روي مسح الرجلين عن بعض الصحابة، وبعض التابعين، وتعلق به الطبري، وذلك غير صحيح في نظر ولا أثر، والدليل على وجوب غسل الرجلين، قوله ﷺ: «ويل للأعقاب من النار الا على ترك الواجب، ألا ترى إلى ما في حديث عبد الله قلة،

⁽١) الرحمن: الآية (٣٥).

⁽٢) تقدم تخريجه.

ابن عمرو: فرأى أعقابنا تلوح فقال: «ويل للأعقاب من النار» وأوضح من هذا ما في حديث عبد الله بن الحارث «ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار» ومعلوم أن المسح ليس شأنه الاستيعاب ولا خلاف بين القائلين بالمسح على الرجلين، أن ذلك على ظهورهما، لا على بطونهما، فتبين بهذا الحديث بطلان قول من قال بمسح القدمين، إذ لا مدخل لمسح بطونهما عندهم، وأن ذلك إنما يدرك بالغسل لا بالمسح، ودليل آخر من الإجماع، وذلك أنهم أجمعوا على أن من غسل قدميه فقد أدى الواجب الذي عليه، واختلفوا فيمن مسح قدميه، فاليقين ما أجمعوا عليه دون ما اختلفوا فيه، وقد اتفقوا أن الفرائض إنما يصلح أداؤها باليقين، وإذا جاز عند من قال بالمسح على القدمين أن يكون من غسل قدميه قد أدى الفرض عنده، فالقول في هذا الحال بالاتفاق هو اليقين، مع قوله على: «ويل للأعقاب من النار» وقد قيل: إن من قرأ (وأرجلِكم) بالخفض أراد به المسح على الخفين، مع ما روي في ذلك من الآثار والله أعلم، وذكر أشهب عن مالك، أنه سئل عن قول الله كلت: ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكُمِّبَيِّنِ ﴾ في آية الوضوء أبالنصب أم بالخفض؟ فقال: هو الغسل ولا يجزي المسح. قال أبو عمر: من قرأ بالنصب فصل بين المسح والغسل بالإعراب، فكأنه قال: اغسلوا وجوهكم، وأيديكم إلى المرافق، وأرجلكم إلى الكعبين، وكأن ذلك أشبه بفعل النبي على وبأمره، فأما فعله فما نقل الجمهور كافة عن كافة عنه ﷺ: أنه كان يغسل رجليه في وضوئه، مرة، واثنتين، وثلاثًا، حتى ينقيهما، وأما أمره فقوله على: «ويل للأعقاب من النار»، وقد جاء عنه على: «ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار» و «ويل للعراقيب من النار»، ولو لم يكن الغسل واجبا ما خوف من لم يغسل عقبيه وعرقوبيه بالنار؛ لأن المسح ليس من شأنه الاستيعاب، ولا يبلغ به العراقيب ولا الأعقاب»(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية كَالله: (ومن يقول: يمسحان بلا إسالة يمسحهما إلى الكعاب لا إلى الكعبين، فهو مخالف لكل واحدة من القراءتين، كما أنه مخالف للسنة المتواترة، وليس معه لا ظاهر ولا باطن ولا سنة معروفة، وإنما هو غلط في فهم القرآن، وجهل بمعناه وبالسنة المتواترة، وذكر المسح بالرجل مما

⁽١) فتح البر (٣/ ٢٤٥–٢٤٧).

يشعر بأن الرجل يمسح بها، بخلاف الوجه واليد فإنه لا يمسح بهما بحال، ولهذا جاء في المسح على الخفين اللذين على الرجلين ما لم يجئ مثله في الوجه واليد، ولكن دلت السنة مع دلالة القرآن على المسح بالرجلين، ومن مسح على الرجلين فهو مبتدع، مخالف للسنة المتواترة وللقرآن، ولا يجوز لأحد أن يعمل بذلك مع إمكان الغسل، والرجل إذا كانت ظاهرة وجب غسلها، وإذا كانت في الخف كان حكمها كما بينته السنة الس

قال أبو عبيد: «والأمر المعمول به عند الناس، الأخذ بالأحاديث الأولى التي فيها وجوب غسل الأقدام، ظواهرها وبواطنها وأعقابها، فلا يجزئ غير ذلك، فإن ترك تارك شيئًا منها، حتى صلى، كانت عليه إعادة صلاته، وهذا هو قول العلماء من أهل الحجاز والعراق وأصحاب الأثر والرأي، لا أعلمهم يقولون غيره»(٢).

قال أبو بكر بن العربي: «القول في دخول الرجلين في الكعبين، كالقول في دخول المرافق في المرافق في المرافق في المرافق في المرافق في الموفق في الموفق في العضد، وكل واحد منهما هو في غير المذكور منهما، ولأنك إذا غسلت الساعد إلى المرفق فالمرفق آخر العضد، وإذا غسلت القدم إلى الكعبين فالكعبان آخر الساقين، فركبه عليه وافهمه منه»(٣).

تخليل الأصابع

قال القرطبي: «قال ابن وهب عن مالك: ليس على أحد تخليل أصابع رجليه في الوضوء، ولا في الغسل، ولا خير في الجفاء والغلو، قال ابن وهب: تخليل أصابع الرجلين مرغب فيه، ولابد من ذلك في أصابع اليدين، وقال ابن القاسم عن مالك: من لم يخلل أصابع رجليه فلا شيء عليه، وقال محمد بن خالد عن ابن القاسم عن مالك فيمن توضأ على نهر فحرك رجليه: إنه لا يجزئه حتى يغسلهما بيديه، قال ابن القاسم: وإن قدر على غسل إحداهما بالأخرى أجزأه، قلت: الصحيح أنه لا يجزئه فيهما إلا غسل ما بينهما كسائر الرجل، إذ ذلك من الرجل، كما أن ما بين أصابع

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۱/ ۱۳۳–۱۳۶).

⁽٢) الطهور (ص: ٣٩١). (٣) أحكام القرآن (٢/ ٥٨٠).

(۲۱۲)______ سورة المائدة

اليد من اليد، ولا اعتبار بانفراج أصابع اليدين وانضمام أصابع الرجلين، فإن الإنسان مأمور بغسل الرجل جميعها كما هو مأمور بغسل اليد جميعها»(١).

التثليث في الوضوء

قال النووي: «هذا الحديث-أي: حديث عثمان- أصل عظيم في صفة الوضوء، وقد أجمع المسلمون على أن الواجب في غسل الأعضاء مرة مرة، وعلى أن الثلاث سنة، وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بالغسل مرة مرة، وثلاثًا ثلاثًا، وبعض الأعضاء ثلاثًا وبعضها مرتين، وبعضها مرة، قال العلماء: فالاختلاف دليل على جواز ذلك كله، وأن الثلاث هي الكمال والواحدة تجزئ، فعلى هذا يحمل اختلاف الأحاديث»(٢).

قال الحافظ: «لم يأت في شيء من الأحاديث المرفوعة في صفة وضوئه على أنه زاد على ثلاث، بل ورد عنه على ذم من زاد عليها، وذلك فيما رواه أبو داود وغيره من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن النبي على توضأ ثلاثًا ثلاثًا، ثم قال: «من زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم»، إسناده جيد؛ لكن عده مسلم في جملة ما أنكر على عمرو بن شعيب؛ لأن ظاهره ذم النقص من الثلاث، وأجيب بأنه أمر سيئ والإساءة تتعلق بالنقص، والظلم بالزيادة، وقيل: فيه حذف تقديره من نقص من واحدة. . ومن الغرائب ما حكاه الشيخ أبو حامد الإسفرايني عن بعض العلماء أنه لا يجوز النقص من الثلاث، وكأنه تمسك بظاهر الحديث المذكور، وهو محجوج بالإجماع، وأما قول مالك في المدونة: لا أحب الواحدة إلا من العالم، فليس فيه إيجاب زيادة عليها، واللَّه أعلم» (٣).

قال ابن قدامة : «إن غسل بعض أعضائه مرة وبعضها أكثر جاز ؛ لأنه إذا جاز ذلك في الكل جاز في البعض (٤٠٠).

ثم استدل لذلك بحديث عبد اللَّه بن زيد.

⁽١) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٦٥).

⁽۲) شرح مسلم (۳/ ۹۱).

⁽٤) المغني (١/ ١٩٤).

⁽٣) فتح الباري (١/ ٣١١).

الأية (٢) ______

قال الحافظ: «وفي هذا الحديث- أي: حديث عبد اللَّه بن زيد- أن الوضوء الواحد يكون بعضه مرة، وبعضه مرتين، وبعضه ثلاث مرات»(١).

الترتيب في الوضوء

* عن جابر بن عبد الله على قال: «سمعت رسول الله على يقول حين خرج من المسجد وهو يريد الصفا وهو يقول: نبدأ بما بدأ الله به، فبدأ بالصفا»(٢).

★ فوائد الحديث:

قال ابن عبدالبر: «وفي هذا الحديث دليل على أن النسق بالواو جائز أن يقال فيه: قبل وبعد، لقوله على: «نبدأ بما بدأ الله به»، فقد أخبر أن الله بدأ بذكر الصفا قبل المروة ، وعطف المروة عليها إنما كان بالواو ، وإذا كان الابتداء بالصفا قبل المروة سنة مسنونة ، وعملًا واجبًا ، فكذلك كل ما رتبه الله ونسق بعضه على بعض بالواو في كتابه من آية الوضوء ، وهذا موضع اختلف فيه العلماء وأهل الأمصار وأهل العربية ، فمذهب مالك في أكثر الروايات عنه وأشهرها: أن الواو لا توجب التعقيب ، ولا تعطى رتبة ، وبذلك قال أصحابه ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ، والثوري والأوزاعي والليث بن سعد ، والمزني صاحب الشافعي ، وداود بن علي ، قالوا فيمن غسل ذراعيه أو رجليه قبل أن يغسل وجهه ، أو قدم غسل رجليه قبل غسل يديه ، أو مسح برأسه قبل غسل وجهه ، أن ذلك يجزئه ، إلا أن مالكًا يستحب لمن نكس وضوءه ولم يصل أن يستأنف الوضوء على نسق الآية ، ثم يستأنف صلاته ، فإن صلى لم يأمره بإعادة الصلاة ، ولكنه يستحب له استنتاف الوضوء على النسق لما يستقبل ، ولا يرى ذلك واجبًا عليه ، هذا هو تحصيل مذهب مالك ، وقد روى علي يستقبل ، ولا يرى ذلك واجبًا عليه ، هذا هو تحصيل مذهب مالك ، وقد روى علي وإن لم يذكر حتى صلى أعاد الوضوء والصلاة ، قال علي ثم قال بعد ذلك : لا يعيد وإن لم يذكر حتى صلى أعاد الوضوء والصلاة ، قال علي ثم قال بعد ذلك : لا يعيد

⁽١) فتح الباري (١/ ٣٨٩).

⁽۲) أخرجه: أحمد (۳/ ۳۸۸)، ومسلم (۲/ ۱۸۱۸/ ۱۲۱۸)، وأبو داود (۲/ 80٤–19۰۰/ ۱۹۰۰)، والترمذي (۳/ ۱۹۰۵/ ۱۹۰۸) وهو ۱۲۲/ ۲۲۱)، والنسائي (۵/ ۲۷۱۱/ ۲۷۱۱) دون موضع الشاهد، وابن ماجه (۲/ ۲۲۲ – ۳۰۷۳/۱۰۲۷) وهو جزء من حديث جابر الطويل.

الصلاة، ويعيد الوضوء لما يستقبل، وذكر أبو مصعب عن مالك وأهل المدينة: أن من قدم في الوضوء يديه على وجهه ولم يتوضأ على ترتيب الآية فعليه الإعادة لما صلى بذلك الوضوء، وكل من ذكرناه من العلماء مع مالك يستحب أن يكون الوضوء نسقًا، والحجة لمالك ومن ذكرنا من العلماء: أن سيبويه وسائر البصريين من النحويين قالوا في قول الرجل أعط زيدًا وعمرًا دينارًا، أن ذلك إنما يوجب الجمع بينهما في العطاء، ولا يوجب تقدمة زيد على عمرو، فكذلك قول الله وكلنا: ﴿ إِذَا قُمْتُمُ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمُ وَأَيْدِيكُمُ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمُ وَأَرْبُلَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْبُلَكُمْ إِلَى ٱلْمَدَكُورة في الغسل، ولا يوجب النسق»(۱).

هذا وقد ذهبت الشافعية إلى وجوب الترتيب، قال النووي: «مذهبنا أنه واجب وحكاه أصحابنا عن عثمان بن عفان وابن عباس وعلي بن أبي طالب في، وبه قال قتادة، وأبو ثور وأبو عبيد، وإسحاق بن راهويه، وهو المشهور عن أحمد... واحتج أصحابنا بالآية، قالوا: وفيها دلالتان: إحداهما: ... هي أن الله تعالى ذكر ممسوحًا بين مغسولات، وعادة العرب إذا ذكرت أشياء متجانسة، وغير متجانسة، جمعت المتجانسة على نسق، ثم عطفت غيرها، لا يخالفون ذلك إلا لفائدة، فلو لم يكن الترتيب واجبًا لما قطع النظير عن نظيره. فإن قيل: فائدته استحباب الترتيب، فالجواب من وجهين: أحدهما: أن الأمر للوجوب على المختار، وهو مذهب جمهور الفقهاء. والثاني: أن الآية بيان للوضوء الواجب لا للمسنون، فليس فيها شيء من سنن الوضوء. الدلالة الثانية: أن مذهب العرب إذا ذكرت أشياء وعطفت بعضها على بعض تبتدئ الأقرب فالأقرب، لا يخالف ذلك إلا لمقصود، فلما بدأ سبحانه بالوجه، ثم اليدين، ثم الرأس، ثم الرجلين، ذلك إلا لمقصود، وأرجلكم» وإذا لقال: فاغسلوا وجوهكم، وامسحوا برؤوسكم، واغسلوا أيديكم، وأرجلكم» ("").

وفي المسألة قول ثالث: وهو وجوب الترتيب في الأركان الأربعة المذكورة في الآية قال خطاب السبكي: «الظاهر من الأدلة أن الواردة في ذلك: وجوب الترتيب

⁽۱) فتع البر (۳/ ۲۵۰). (۲) المجموع (۱/ ۳۲۵–۴۳۵).

بين الأعضاء الأربعة المذكورة في آية الوضوء. . . وأما الترتيب فيما عداها فسنة يدل لذلك-ثم ذكر حديث المقدام المتقدم-ثم قال: فهو يدل على جواز تأخير المضمضة، والاستنشاق عن غسل الوجه، وأن تقديمها عليه كما في حديث الباب لسنية لا للوجوب (١٠).

قال القرطبي: «والأولى القول بالسنة. . . وليس في الآية ما يدل على وجوبه، وما ذكر من أن الواو تفيد الترتيب لا يصح»(٢).

وما ذكره ابن القيم كَاللَّهُ بقوله: ﴿وَكَانَ وَضُوءُهُ مُرْتَبًا ، وَلَمْ يَخُلُ بِهُ مُرَةُ وَاحْدَةُ البَّةُ ﴾ البتة (٣٠) . فغير مسلم .

قال الشيخ الألباني: «هذا غير مسلم في الترتيب، لحديث المقدام بن معدي كرب ثم ذكره ثم قال: فذلك دليل على أن الترتيب غير واجب، ومحافظته عليه في غالب أحواله، دليل على سنيته، والله أعلم، وليس هناك ما يدل على وجوب الترتيب»(1).

إسباغ الوضوء

* عن جابر أخبرني عمر بن الخطاب: «أن رجلًا توضأ فترك موضع ظفر على قدمه، فأبصره النبي ﷺ فقال: ارجع فأحسن وضوءك. فرجع ثم صلى الاه.

* عن أنس بن مالك: «أن رجلًا جاء إلى النبي ﷺ قد توضأ وترك على قدمه مثل موضع الظفر فقال له رسول الله ﷺ: ارجع فأحسن وضوءك (٢٠).

* عن خالد بن معدان عن بعض أصحاب النبي ﷺ: «أن النبي ﷺ رأى رجلًا يصلي وفي ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره النبي ﷺ أن يعيد الوضوء والصلاة»(٧).

⁽١) المنهل (٢/ ١٦–١٧). (٢) المفهم (١/ ٩٠٠).

⁽٣) زاد المعاد (١/ ١٩٤). (٤) الصحيحة (١/ ٥٢٥) بتصرف.

⁽٥) أخرجه: أحمد (١/ ٢١ و٢٣)، ومسلم (١/ ٢١٥/ ٢٤٣)، وابن ماجه (١/ ٢١٨/ ٦٦٦).

⁽٦) أخرجه: أحمد (٣/ ١٤٦) واللفظ له، وأبو داود (١/ ١٢٠-١٢١)، وابن ماجه (١/ ٢١٨/ ٦٦٥)، وصححه ابن خزيمة (١/ ٨٤-٨٥/ ٦٦٤)، قال الحافظ ابن كثير (٣/ ٥١): اإسناد جيد رجاله كلهم ثقات.

⁽٧) أخرجه: أحمد (٣/ ٤٢٤) واللفظ له، وأبو داود (١/ ١٢١/ ١٧٥)، قال ابن كثير في التفسير (٣/ ٥٠): «هذا إسناد جيد قوي صحيح».

_____ ٢١٦ _____ سورة المائدة

* غريب الأحاديث:

ظفر: قال النووي: «وفي (الظفر) لغتان أجودهما ظفر بضم الظاء والفاء، وبه جاء القرآن العزيز، ويجوز إسكان الفاء على هذا، ويقال: ظفر بكسر الظاء وإسكان الفاء وظفر بكسرهما وقرئ بهما في الشواذ وجمعه أظفار وجمع الجمع: أظافير، ويقال في الواحد أيضًا: أظفور والله أعلم»(١).

* فوائد الأحاديث:

في هذه الأحاديث وجوب إسباغ الوضوء وعدم التساهل في غسل الأعضاء ، فالواجب أن يستوعب الماء جميع العضو وهو معنى الإسباغ وقد توعد النبي وقله الويل من ترك جزءا من عضو كيفما كان عقبًا أو غيره . قال الحافظ معلقًا على حديث ويل للأعقاب من النار»: «وإنما خصت بالذكر لصورة السبب كما تقدم في حديث عبداللَّه بن عمرو فيلتحق بها ما في معناها من جميع الأعضاء التي قد يحصل التساهل في إسباغها وفي الحاكم وغيره من حديث عبداللَّه بن الحارث ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار ولهذا ذكر -أي: البخاري - في الترجمة أثر بن سيرين في غسله موضع الخاتم لأنه قد لا يصل إليه الماء إذا كان ضيقًا واللَّه أعلم»(٢).

قال النووي: «وفي هذا الحديث -أي: حديث جابر: «ارجع فأحسن وضوءك» وتلحق به بقية أحاديث الباب- دليل على أن من ترك شيئًا من أعضاء طهارته جاهلًا لم تصح طهارته»(٣).

قال القرطبي: «إن تارك بعض وضوئه جهلًا أو عمدًا يستأنفه، إذ لم يقل له: اغسل ذلك الموضع فقط، وقد جاء في كتاب أبي داود في هذا الحديث: «أن النبي أمره أن يعيد الوضوء والصلاة» وهذا نص»(٤٠).

القول في الموالاة

قال القاضي عياض: «وفيه حجة للموالاة»(٥).

⁽۱) شرح مسلم (۳/۱۱۳).

⁽٢) الفتح (١/ ٣٥٥). (٣) شرح مسلم (٣/ ١١٣).

⁽٤) المفهم (١/ ٤٩٨). (٥) الإكمال (٢/ ٤٠).

قال الخطابي: «دلالة هذا الحديث على أنه لا يجوز تفريق الوضوء، وذلك لأنه قال: «ارجع فأحسن وضوءك»، وظاهر معناه إعادة الوضوء في تمام، ولو كان التفريق جائزا لأشبه أن يقتصر فيه على الأمر بغسل ذلك الموضع، أو كان يأمره بإمساسه الماء في ذلك، وأن لا يأمره بالرجوع إلى المكان الذي يوضأ فيه»(١).

واختلف العلماء في حكم الموالاة، قال شيخ الإسلام: «الموالاة في الوضوء فيها ثلاثة أقوال: أحدها: الوجوب مطلقًا، كما يذكره أصحاب الإمام أحمد، ظاهر مذهبه، وهو القول القديم للشافعي»(٢).

قال ابن قدامة: «والموالاة الواجبة: أن لا يترك غسل عضو حتى يمضي زمن يجف فيه العضو الذي قبله في الزمان المعتدل؛ لأنه قد يسرع جفاف العضو في بعض الزمان دون بعض، ولا يعتبر ذلك فيما بين طرفي الطهارة»(٣).

قال شيخ الإسلام: «الثاني: عدم الوجوب مطلقًا، كما هو مذهب أبي حنيفة، ورواية عن أحمد والقول الجديد للشافعي»(٤).

قال النووي: «أما حكم المسألة: فالتفريق اليسير بين أعضاء الوضوء، لا يضر بإجماع المسلمين، نقل الإجماع فيه الشيخ أبو حامد والمحاملي وغيرهما، وأما التفريق الكثير ففيه قولان مشهوران الصحيح منهما باتفاق الأصحاب أنه لا يضر، وهو نصه في الجديد»(٥).

قال شيخ الإسلام: «والثالث: الوجوب إلا إذا تركها لعذر، مثل عدم تمام الماء، كما هو المشهور في مذهب مالك، وهو قول في المذهب، قلت: وهذا القول الثالث هو الأظهر والأشبه بأصول الشريعة، وبأصول مذهب أحمد وغيره، وذلك أن أدلة الوجوب لا تتناول إلا المفرط، لا تتناول العاجز عن الموالاة، فالحديث الذي هو عمدة المسألة، الذي رواه أبو داود وغيره، عن خالد بن معدان عن بعض أصحاب النبي الها أنه: «رأى رجلا يصلي، وفي ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء، فأمره النبي الها أن يعيد الوضوء والصلاة»، فهذه قضية

⁽۲) مجموع الفتاوي (۲۱/ ۱۳۵).

⁽۱) معالم السنن (۱/ ۵۵).(۳) المغنى (۱/ ۱۹۲).

⁽٤) مجموع الفتارى (٢١/ ١٣٥).

⁽٥) المجموع (١/ ٤٤١).

عين، والمأمور بالإعادة مفرط؛ لأنه كان قادرًا على غسل تلك اللمعة، كما هو قادر على غسل غيرها، وإنما بإهمالها وعدم تعاهده لجميع الوضوء، بقيت اللمعة، نظير الذين كانوا يتوضؤون وأعقابهم تلوح، فناداهم بأعلى صوته: «ويل للأعقاب من النار»(۱).

قال ابن بطال: «الذي مضى عليه عمل رسول الله على الموالاة وتواطأ على ذلك عمل السلف (٢٠٠٠).

* عن حذيفة هنه قال: «كنت مع النبي على فانتهى إلى سباطة قوم، فبال قائمًا، فتنحيت، فقال: ادنه، فدنوت حتى قمت عند عقبيه، فتوضأ فمسح على خفيه»(٣).

*غريب الحديث:

السباطة: ملقى التراب والقمام ونحوه، والمرادهنا: السباطة التي بقرب الدور.

* فوائد الحديث:

قال النووي: «فيه إثبات المسح على الخفين»(٤).

وقال أيضًا: «أجمع من يعتد به في الإجماع على جواز المسح على الخفين في السفر والحضر، سواء كان لحاجة، أو لغيرها، حتى يجوز للمرأة الملازمة بيتها، والزمن الذي لا يمشي، وإنما أنكرته الشيعة والخوارج، ولا يعتد بخلافهم، وقد روي عن مالك كَمُلَّلُهُ تعالى روايات فيه، والمشهور من مذهبه كمذهب الجماهير، وقد روى المسح على الخفين خلائق لا يحصون من الصحابة، قال الحسن البصري كَمُلَّلُهُ تعالى: حدثني سبعون من أصحاب رسول الله على: «أن رسول الله على كان يمسح على الخفين» (أن رسول الله على الخفين).

قال القرطبي: «والمسح عند جميعهم لمن لبس خفيه على وضوء، لحديث

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۱/ ۱۳۵–۱۳۲).

⁽٢) شرح البخاري (١/ ٣٨٠).

 ⁽٣) أخرجه: أحمد (٥/ ٢٣٤/٣٥)، والبخاري (١/ ٤٣٥/٢٣٤)، ومسلم (١/ ٢٧٣/ ٢٧٣) واللفظ له، وأبو داود (١/ ٢٧/ ٢٣)، والترمذي (١/ ١٩/ ١٩)، والنسائي (١/ ١٨/ ١٥)، وابن ماجه (١/ ١١١/ ٣٠٥).
 (٤) شرح مسلم (٣/ ١٤٣).

المغيرة بن شعبة أنه قال: كنت مع النبي ﷺ، ذات ليلة في مسير -الحديث- وفيه، فأهويت لأنزع خفيه فقال: «دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين» فمسح عليهما(١٠)(٢٠).

قال النووي معلقًا على حديث حذيفة المذكور آنفًا: «فيه دليل على أن المسح على الخفين لا يجوز إلا إذا لبسهما على طهارة كاملة بأن يفرغ من الوضوء بكماله ثم يلبسهما ؛ لأن حقيقة إدخالهما طاهرتين: أن تكون كل واحدة منهما أدخلت وهي طاهرة»(٣).

قال ابن المنذر: «اختلف أهل العلم في الغسل والمسح أي ذلك أفضل، فقالت طائفة: الغسل أفضل؛ لأنه المفترض في كتاب الله، والمسح رخصة، فالغاسل لرجليه مؤدلما افترض الله عليه، والماسح على خفيه فاعل لما أبيح له. . وقالت طائفة المسح على الخفين أفضل من غسل الرجلين، وذلك أنها من السنن الثابتة عن رسول الله على، وقد طعن فيها طوائف من أهل البدع؛ فكان إحياء ما طعن فيه المخالفون من السنن أفضل من إماتته . . وقد شبه بعض أهل العلم من لبس خفيه على طهارة وأحدث، بالحائث في يمينه ، قال: فلما كان الحائث في يمينه بالخيار، إن شاء أطعم، وإن شاء كسا، ويكون مؤديًا للفرض الذي عليه، فكذلك الذي أحدث، وقد لبس خفيه على طهارة ، إن مسح أو خلع خفيه فغسل رجليه، مؤد ما فرض عليه، مخير في ذلك، ولا يجوز لمن أحدث ولا خف عليه إلا غسل رجليه، مؤد ما فرض عليه،

قال شيخ الإسلام كَالله: «والأفضل في حق كل أحد بحسب قدمه، فللابس الخف أن يمسح عليه، ولا ينزع خفيه، اقتداء بالنبي الله وأصحابه، ولمن قدماه مكشوفتان: الغسل، ولا يتحرى لبسه ليمسح عليه، وكان النبي ، يغسل قدميه إذا كانتا مكشوفتين، ويمسح إذا كان لابس الخفين، (٥٠).

قال ابن القيم: «وكان يمسح ظاهر الخفين، ولم يصح عنه مسح أسفلهما إلا في حديث منقطع، والأحاديث الصحيحة على خلافه»(٢).

(٤) الأوسط (١/ ٤٣٩–٤٤).

⁽١) الحديث أخرجه أحمد (٤/ ٢٥١)، والبخاري (١/ ٩٠٤/ ٢٠٢)، ومسلم (١/ ٢٢٨- ٢٢٩/ ٤٤٧).

⁽Y) الجامع لأحكام القرآن (1/ 1A).

⁽٣) شرح مسلم (٣/ ١٤٦).

⁽٦) زاد المعاد (١/ ١٩٩).

⁽٥) الاختيارات (ص: ١٣).

قال ابن قدامة: «السنة مسح أعلى الخف دون أسفله وعقبه، فيضع يده على موضع الأصابع، ثم يجرها إلى ساقه خطًّا بأصابعه، وإن مسح من ساقه إلى أصابعه جاز، والأول المسنون، ولا يسن مسح أسفله، ولا عقبه، بذلك قال عروة، وعطاء، والحسن، والنخعي، والثوري، والأوزاعي، وإسحاق، وأصحاب الرأي، وابن المنذر. . ولنا قول علي رهم : «لو كان الدين بالرأي؛ لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله على عمسح ظاهر خفيه»(١)»(٢٠).

وقال أيضًا: «قال-أي: الخرقي-: (وإن مسح أسفله دون أعلاه لم يجزه) لا نعلم أحدًا قال: يجزئه مسح أسفل الخف إلا أشهب من أصحاب مالك، وبعض أصحاب الشافعي؛ لأنه مسح بعض ما يحاذي محل الفرض، فأجزأه، كما لو مسح ظاهره، والمنصوص عن الشافعي أنه: لا يجزئه؛ لأنه ليس محلًّا لفرض المسح، فلم يجزئ مسحه كالساق، وقد ذكرنا أن النبي على إنما مسح ظاهر الخف، ولا خلاف في أنه يجزئ مسح ظاهره، قال ابن المنذر: لا أعلم أحدًا يقول بالمسح على الخفين يقول: لا يجزئ المسح على أعلى الخف».

* عن أوس بن أبي أوس عن أبيه في قال: «رأيت رسول الله علي توضأ ومسح على نعليه ثم قام إلى الصلاة»(١٠).

★ فوائد الحديث:

قال الشيخ الألباني بعد ذكره لحديث الباب وما في معناه: «فيه دليل على جواز المسح على النعلين، وقد صح ذلك عن النبي ﷺ»(٥).

قال الزيلعي: فأجاب الناس عن أحاديث المسح على النعلين، بثلاثة أجوبة: أحدها: أنه كان من النبي رضي الوضوء المتطوع به . . . وهكذا فعل ابن حبان في صحيحه في النوع الثالث والأربعين من القسم الخامس، فأخرج عن أوس بن أبي أوس أنه توضأ ومسح على النعلين، وقال: رأيت رسول الله على يمسح

⁽١) أخرجه: أبو داود (١/١١٤–١٦٥/١٦٢).

⁽٢) المغني (١/ ٣٧٦–٣٧٧). (٣) المغني (١/ ٣٧٨–٣٧٩).

⁽٤) أخرجه: أحمد (٤/ ٩و ١٠)، وصححه ابن حبان (الإحسان ١٦٨/٤–١٣٣٩).

⁽٥) تمام المنة (ص: ١١٥).

الأبة (٦) _________(١٧٢١ ______

عليهما، قال ابن حبان: وهذا إنما كان في وضوء النفل، ثم استدل عليه بحديث النزال بن سبرة عن علي أنه توضأ ومسح برجليه، وقال: رأيت رسول الله على فعل كما فعلت، وقال: هذا وضوء من لم يحدث، انتهى. . . والجواب الثاني: قاله البيهقي: إن معنى مسح على نعليه أي: أنه غسلهما في النعل . . . والجواب الثالث: قاله الطحاوي: في كتاب شرح الآثار وهو أنه على النعلين والجوربين، وكان مسحه على الجوربين هو الذي يطهر به، ومسحه على النعلين فضلا)(١).

قال الشيخ الألباني: «أما المسح على النعلين فقد اشتهر بين العلماء المتأخرين أنه لا يجوز المسح عليهما، ولا نعلم لهم دليلا على ذلك إلا ما قاله البيهقي»(٢).

قال البيهقي: «والأصل وجوب غسل الرجلين، إلا ما خصته سنة ثابتة، أو إجماع، لا يختلف فيه، وليس على المسح على النعلين، ولا الجوربين، واحد منهما، والله أعلم (٣٠٠).

قال الشيخ الألباني: «كذا قال، ولا يخفى ما فيه مع الأسف، من تجاهل للأحاديث المتقدمة في إثبات المسح على الجوربين والنعلين، وأسانيد بعضها صحيحة. . . ولذلك تعقبه ابن التركماني الحنفي في الجوهر النقي»(٤٠).

قال ابن التركماني: «قلت هذا ممنوع فقد تقدم أن الترمذي صحح المسح على الجوربين، والنعلين، وحسنه من حديث هزيل عن المغيرة، وحسنه أيضًا من حديث الضحاك عن أبي موسى، وصحح ابن حبان المسح على النعلين من حديث أوس»(٥).

قال الشيخ الألباني: «قلت: إذا عرفت هذا، فلا يجوز التردد في قبول هذه الرخصة، بعد ثبوت الحديث بها؛ لأنه كما قال المؤلف^(٢) فيما سبق: «وقد صح الحديث، فليس إلا السمع والطاعة» لاسيما بعد جريان عمل الصحابة بها، وفي مقدمتهم الخليفة الراشد علي بن أبي طالب ﷺ، وهو مما ذهب إليه بعض الأثمة من السلف الصالح -رضي الله عنهم أجمعين-»(٧).

⁽١) نصب الراية (١/ ٢٦٩–٢٧٠). (٢) تمام النصح في أحكام المسح (ص: ٨٢)

⁽٣) السنن الكبرى (١/ ٢٨٨). (٤) تمام النصبح في أحكام المسح (ص: ٨٢)

⁽٥) الجوهر النقي الذي في حاشية السنن الكبرى (١/ ٢٨٨).

⁽٦) يقصد به جمال الدين القاسمي مؤلف رسالة المسح على الجوربين.

⁽٧) تمام النصح في أحكام المسح (ص: ٨٣)

_ (۲۲۲)______ سورة المائدة

* عن علي بن أبي طالب ظله قال: «جعل رسول الله على للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ويومًا وليلة للمقيم يعني في المسح»(١).

* فوائد الحديث:

وفيه بيان التوقيت في المسح على الخفين. قال النووي: «وأما أحكامه ففيه الحجج البينة والدلالة الواضحة لمذهب الجمهور أن المسح على الخفين موقت بثلاثة أيام في السفر وبيوم وليلة في الحضر وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وجماهير العلماء من الصحابة فمن بعدهم»(٢).

أما أقوال العلماء في ذلك: فقال أبو عمر كَالله: "واختلفوا في توقيت المسح على الخفين، فقال مالك والليث بن سعد: لا وقت للمسح على الخفين، ومن لبس خفيه وهو طاهر، مسح ما بدا له، قال مالك والليث: المقيم والمسافر في ذلك سواء... قال ابن وهب: وسمعت مالكا يقول: ليس عند أهل بلادنا في ذلك وقت، قال مالك: يمسح عليهما ما لم ينزعهما، قال: وقال ابن وهب، وهذا رأيي الذي آخذ به... وقال أبو حنيفة وأصحابه، والثوري، والأوزاعي، والحسن بن حي، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وداود، والطبري: للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهم... وثبت التوقيت عن علي بن أبي طالب، وابن عباس، وحذيفة، وابن مسعود من وجوه، وأكثر التابعين والفقهاء على ذلك، وهو الاحتياط عندي؛ لأن المسح ثبت بالتواتر، واتفق عليه أهل السنة والجماعة، واطمأنت عندي؛ لأن المسح ثبت بالتواتر، واتفق عليه أهل السنة والجماعة، واطمأنت صلوات، يوم وليلة، ولا يجوز للمسافر أكثر من خمس عشرة صلاة، ثلاثة أيام ولياليها، فالواجب على العالم أن يؤدي صلاته بيقين، واليقين الغسل حتى يجمعوا ولياليها، فالواجب على العالم أن يؤدي صلاته بيقين، واليقين الغسل حتى يجمعوا على المسح، ولم يجمعوا فوق الثلاث للمسافر، ولا فوق اليوم للمقيم "".

قال النووي: «مذهب الشافعي وكثيرين: أن ابتداء المدة من حين الحدث بعد لبس الخف، لا من حين اللبس الله الله .

⁽۱) أخرجه: أحمد (١/ ٩٦)، ومسلم (١/ ٢٣٢/ ٢٧٦)، والنسائي (١/ ٩٠/ ١٢٨) واللفظ له، وابن ماجه (١/ ١٨٣/ ٥٥٧).

⁽۲) شرح مسلم (۳/ ۱۵۱). (۳) فتح البر (۳/ ۲۸۲–۲۸۰).

⁽٤) شرح مسلم (٣/ ١٥١).

تنبيه: قال شيخ الإسلام: «لا تتوقت مدة المسح في حق المسافر الذي يشق اشتغاله بالخلع واللبس كالبريد المجهز في مصلحة المسلمين)(١).

وقال أيضًا: البخلاف الخف، فإن مسحه مؤقت عند الجمهور؛ فإن فيه خمسة أحاديث عن النبي بله، لكن لو كان في خلعه بعد مضي الوقت ضرر مثل: أن يكون هناك برد شديد متى خلع خفيه تضرر؛ كما يوجد في أرض الثلوج وغيرها، أو كان في رفقة متى خلع وغسل لم ينتظروه فينقطع عنهم فلا يعرف الطريق، أو يخاف إذا فعل ذلك من عدو أو سبع، أو كان إذا فعل ذلك فاته واجب ونحو ذلك، فهنا قيل: إنه يتسم، وقيل: إنه يمسح عليهما للضرورة، وهذا أقوى؛ لأن لبسهما هنا صار كلبس الجبيرة من بعض الوجوه، فأحاديث التوقيت فيها الأمر بالمسح يومًا وليلة، وثلاثة أيام ولياليهن، وليس فيها النهي عن الزيادة إلا بطريق المفهوم، والمفهوم لا عموم له، فإذا كان يخلع بعد الوقت عند إمكان ذلك عمل بهذه الأحاديث، وعلى هذا يحمل حديث عقبة بن عامر لما خرج من دمشق إلى المدينة يبشر الناس بفتح دمشق، ومسح أسبوعًا بلا خلع، فقال له عمر: أصبت السنة (٢٠)، وهو حديث صحيح) (١٠).

* * *

(١) الاختيارات (ص: ١٥).

⁽٢) أخرجه ابن ماجه (١/ ٥٥٨/١٨٥)، والحاكم (١/ ١٨٠-١٨١)، وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. (٣) مجموع الفتاوي (٢١/ ١٧٧/-١٧٨).

قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُّبًا فَأَطَّهَـ رُواً ﴾ (١)

*غريب الآية:

جنبا: الجنب: يقع على المفرد والجمع والمذكر والمؤنث. يقال: رجل جنب، ورجال جنب، وامرأة جنب. وأصل الجنابة البعد.

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن جرير: «يعني بقوله -جل ثناؤه-: ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنبًا فَأَطَّهَرُواً ﴾ أي: وإن كنتم أصابتكم جنابة قبل أن تقوموا إلى صلاتكم فقمتم إليها فاطهروا، يقول: فتطهروا بالاغتسال منها قبل دخولكم في صلاتكم، التي قمتم إليها، ووحد الجنب، وهو خبر عن الجميع؛ لأنه اسم خرج مخرج الفعل، كما قيل: رجل عدل، وقوم عدل، ورجل زور (()).

قال شيخ الإسلام: «خاطب المؤمنين؛ لأن الناس كلهم يكونون محدثين، فإن البول والغائط أمر معتاد لهم، وكل بني آدم محدث والأصل فيهم: الحدث الأصغر؛ فإن أحدهم من حين كان طفلًا قد اعتاد ذلك، فلا يزال محدثًا، بخلاف الجنابة فإنها إنما تعرض لهم عند البلوغ، والأصل فيهم: عدم الجنابة، كما أن الأصل فيهم: عدم الطهارة الصغرى؛ فلهذا قال: ﴿إِذَا قُتُتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ فَأَغْسِلُوا وَجُوهَكُمْ مَ ثُم قال: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنبًا فَأَطَّهَرُوا كُنتُم جُنبًا فَأَطَّهَرُوا فَامرهم بالطهارة الصغرى مطلقا؛ لأن الأصل أنهم كلهم محدثون قبل أن يتوضئوا، ثم قال: ﴿وَإِن كُنتُم جُنبًا فَأَطَّهَرُوا كُنتُم جُنبًا فَأَطَّهَرُوا فَي سبحانه بين هذا وهذا»(٣).

قال شيخ الإسلام: «فقوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُم مَّ مَنَى الْوَ عَلَى سَفَرٍ ﴾ خطاب لمن قيل لهم: ﴿ إِذَا قُمْتُم إِلَى ٱلصَّلَوْةِ فَأَغْسِلُوا ﴾ ﴿ وَإِن كُنتُم جُنبًا فَأَطَّهَرُوا ﴾ فالمعنى: يا أيها

⁽١) المائدة: الآية (٦). (٢) جامع البيان (٦/ ١٣٦).

⁽٣) مجموع الفتاوى (٢١/ ٣٧٤–٣٧٥).

القائم إلى الصلاة توضأ ، وإن كنت جنبا فاغتسل ، وإن كنت مريضا ، أو مسافرا ، تيمم ، أو كنت مع هذا وهذا، مع قيامك إلى الصلاة وأنت محدث أو جنب، ومع مرضك وسفرك قد جئت من الغائط أو لامست النساء فتيمم، إن كنت معذورا، وإيضاح هذا أنه من باب عطف الخاص على العام، الذي يخص بالذكر لامتيازه وتخصيصه يقتضي ذلك، ومثل هذا يقال: إنه داخل في العام، ثم ذكر بخصوصه، ويقال: بل ذكره خاصا يمنع دخوله في العام، وهذا يجيء في العطف بأو، وأما بالواو فمثل قوله تعالى: ﴿ وَمَلَتَهِ كَذِهِ وَرُسُلِهِ وَجِيْرِيلَ وَمِيكُذَلَ ﴾ (١) وقوله: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّينَ مِيثَنَقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُوجٍ وَإِبْرَهِيمَ﴾(٢) الآية ومن هذا قوله: ﴿ إِنَّ ٱلصَّكَلُوةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْسَآءَ وَٱلْمُنكُرُ ﴾ (٣) ونحو ذٰلك. وأما في (أو)، ففي مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِيكَ إِذَا فَمَـٰلُواْ فَنْحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكُرُوا أَلِنَّهَ فَأَسْتَغْفَرُوا لِثُنُوبِهِمْ ﴾ (٤) وقسوله: ﴿ وَمَن يَعْمَلُ سُوِّمًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّرَ يَسْتَغْفِر اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ (٥) وقسولسه: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيَّنَةً أَوْ إِنَّا ثُمَّ رَّدٍ بِهِ. بَرَيْنَا فَقَدِ أَحْتَمَلَ بُهَّتَنَا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ (٦) وقبوله : ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصِ جَنَفً أَوَّ إِنْهَا﴾ (٧) فإن الجنف هو الميل عن الحق وإن كان عامدا . . . وقوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنُّهُم مَّرْفَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدُ مِنكُم مِن ٱلْفَآيِطِ أَوْ لَنَمْسُكُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾ من هذا الباب؛ فإنه خاطب المؤمنين فقال: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّكَاؤِةِ فَأَغْسِلُوا ﴾ وهذا يتناول المحدثين كما تقدم، ثم قال: ﴿ وَإِن كُنتُم جُنبُا فَأَطَّهُ رُوا ﴾ ثم قال: ﴿ وَإِن كُنتُم ﴾ -مع الحدث والجنابة - ﴿ مَّرْجَيَّ أَزْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾ ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَآهُ فَتَيَمَّمُوا ﴾ وهذا يتناول كل محدث، سواء كان قد جاء من الغائط، أولم يجئ، كالمستيقظ من نومه، والمستيقظ إذا خرجت منه الريح، ويتناول كل جنب سواء كانت جنابته باحتلام أو جماع، فقال: وإن كنتم محدثين جنب مرضى أو على سفر، أو جاء أحد منكم من الغائط، وهذا نوع خاص من الحدث، أو لامستم النساء، وهذا نوع خاص من الجنابة، ثم قديقال: لفظ الجنب يتناول النوعين، وخص المجامع بالذكر، وكذلك القائم إلى الصلاة، يتناول من جاء من الغائط ومن أحدث بدون ذلك، لكن خص الجاثي بالذكر، كما في

(٢) الأحزاب: الآية (٧).

⁽١) البقرة: الآية (٩٨).

⁽٤) آل عمران: الآية (١٣٥).

⁽٣) العنكبوت (٤٥).

⁽٦) النساء: الآية (١١٢).

⁽٥) النساء: الآية (١١٠). (٧) التحد الآية (١١٠).

⁽٧) البقرة: الآية (١٨٢).

_____ سورة الماندة

قوله: ﴿ فَمَنْ خَافَ مِن مُّومٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا ﴾ (١) فالآثم هو المتعمد، وتخصيصه بالذكر -وإن كان لم كان دخل - ليبين حكمه بخصوصه، ولئلا يظن خروجه عن اللفظ العام، وإن كان لم يدخل، فهو نوع آخر، والتقدير: إن كنتم مرضى أو على سفر فتيمموا، وهذا معنى الآية ،(٢).

وفي الآية -يقول السعدي-: «أن الجنب يصدق على من أنزل المني يقظة أو منامًا ، أو جامع ولم ينزل^(٣).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في أن الاغتسال من الجنابة من شرائع الإسلام وبيان صفة الغسل

*عن يحيى بن يعمر قال: قلت - يعني لعبد اللَّه بن عمر -: يا أبا عبد الرحمن، إن أقواما يزعمون أن ليس قدر. قال: هل عندنا منهم أحد؟ قلت لا. قال: فأبلغهم عني إذا لقيتهم: إن ابن عمر يبرأ إلى اللَّه منكم، وأنتم برآء منه حدثني عمر بن الخطاب، قال: «بينما نحن جلوس عند رسول اللَّه على، في أناس إذ جاء رجل ليس عليه سحناء سفر، وليس من أهل البلد، يتخطى حتى ورك فجلس بين يدي على، فقال: يا محمد فجلس بين يدي وقال: يا محمد فجلس بين يدي رسول اللَّه على، فقال: يا محمد ما الإسلام؟ قال: الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا اللَّه، وأن محمدًا رسول اللَّه، وأن تقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتحج وتعتمر، وتغتسل من الجنابة، وأن تتم الوضوء، وتصوم رمضان، قال: فإذا فعلت ذلك فأنا مسلم؟ قال: نعم، قال: صدقت، وذكر الحديث بطوله في السؤال عن الإيمان والإحسان، والساعة»(٤٠).

★ فوائد الحديث:

فيه أنه لا يجب على الجنب إلا الاغتسال، ولا حدث عليه بعد الغسل من

⁽۲) مجموع الفتاوي (۲۱/ ۳۸۷-۳۹۰).

⁽١) البقرة: الآية (١٨٢).

⁽٣) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٥٣).

⁽³⁾ أخرجه: ابن حبان في صحيحه (١/ ٣٩٧/)، وابن خزيمة (١/ ٣–٤/)، والدارقطني (٢/ ٢٨٣–٢٨٣/) 4 أخرجه: ابن حبان في صحيح أخرجه مسلم بهذا الإسناد. والحديث رواه غير واحد باختصار دون ذكر الاغتسال والوضوء.. منهم. أحمد (١/ ٢٧)، ومسلم (١/ ٣٦–٣٨/ ٨)، وأبو داود (٥/ ٦٩–٣٣/ ٤٦٩٥)، والترمذي (٥/ ٨/ ٢٦١٠)، والنسائي (٨/ ٤٧٧–٤٧٥) وابن ماجه (١/ ٢٤/٣٢).

الجنابة. قال ابن تيمية كَظُلُّهُ: أمر بالتطهر من الجنابة؛ كما قال في المحيض: ﴿وَلَا نَقَرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرُنُّ فَإِذَا تَطَهَّرُنَ فَأَتُّوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَّكُمُ اللَّهُ (١) وقال في سورة النساء: ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَارِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ (٢) وهذا يبين أن التطهر هو الاغتسال، والقرآن يدل على أنه لا يجب على الجنب إلا الاغتسال، وأنه إذا اغتسل جاز له أن يقرب الصلاة، والمغتسل من الجنابة ليس عليه نية رفع الحدث الأصغر؛ كما قال جمهور العلماء، والمشهور في مذهب أحمد: أن عليه نية رفع الحدث الأصغر، وكذلك ليس عليه فعل الوضوء، ولا ترتيب ولا موالاة عند الجمهور، وهو ظاهر مذهب أحمد، وقيل لا يرتفع الحدث الأصغر إلا بهما، وقيل لا يرتفع حتى يتوضأ ، روى ذلك عن أحمد ، والقرآن يقتضى أن الاغتسال كاف ، وأنه ليس عليه بعد الغسل من الجنابة حدث آخر، بل صار الأصغر جزءًا من الأكبر، كما أن الواجب في الأصغر جزء من الواجب في الأكبر؛ فإن الأكبر يتضمن غسل الأعضاء الأربعة، ويدل على ذلك قول النبي على الأم عطية واللواتي غسلن ابنته: «اغسلنها ثلاثًا أو خمسا أو أكثر من ذلك، إن رأيتن ذلك بماء وسدر، وابدأن بميامنها، ومواضع الوضوء منها "(٢)، فجعل غسل مواضع الوضوء جزءا من الغسل؛ لكنه يقدم كما تقدم الميامن، وكذلك الذين نقلوا صفة غسله كعائشة ريا، ذكرت أنه كان يتوضأ ثم يفيض الماء على شعره، ثم على سائر بدنه، ولا يقصد غسل مواضع الوضوء مرتين، وكان لا يتوضأ بعد الغسل، فقد دل الكتاب والسنة على أن الجنب والحائض لا يغسلان أعضاء الوضوء، ولا ينويان وضوءًا، بل يتطهران ويغتسلان كما أمر اللَّه تعالى، وقوله: ﴿ فَأَطُّهُ رُوا ﴾ أراد به الاغتسال، فدل على أن قوله في الحيض: ﴿ عَنَّ يُطْهُرِّنَّ فَإِذَا تَطَهَّرُنَّ ﴾ أراد به الاغتسال، كما قاله الجمهور: مالك، والشافعي، وأحمد، وأن من قال: هو غسل الفرج؛ كما قاله داود فهو ضعيف الله على الله عنه الله عنه الله على الله عنه عنه الله عنه الله

البقرة: الآية (۲۲۲).
 النساء: الآية (۳۲).

⁽٣) أخرجه بنحو من هذا اللفظ ابن ماجه (١/ ٤٦٩/ ١٤٥٩)، وأخرج الطرف الأول منه إلى قوله: قبماء وسدر؟ أحمد (٦/ ٢٠٤/)، والبخاري (٣/ ١٦٢/ ١٦٧)، مسلم (٢/ ٢٤٦/ ١٣٤/ ١٩٣٩)، وأبو داود (٣/ ١٠٥٠/) أحمد (١/ ٢٠٤/)، والمترمذي (٣/ ٣١٥/)، والنسائي (٤/ ٣٣١/ ١٨٨٥)، وابن ماجه (١/ ٢٦٨ - ٢٦٩/ ١٤٥٨)، وأخرج الطرف الأخير منه: أحمد (٦/ ٤٠٨)، والبخاري (١/ ٣٥٧/ ١٦٧)، ومسلم (٢/ ٢٤٨/ ١٣٩[٣٤])، وأبو داود (٣/ ٤٠٥/ ١٤٥٥)، والنسائي (٤/ ١٣٨/ ١٨٨٨).

⁽٤) مجموع الفتاوي (٢١/ ٣٩٦-٣٩٨).

وفيه أن الاغتسال من الجنابة داخل في مسمى الإسلام، قال الحافظ ابن رجب: وفي هذا تنبيه على أن جميع الواجبات الظاهرة داخلة في مسمى الإسلام، وإنما ذكر هاهنا أصول أعمال الإسلام التي ينبني عليها . . وقوله في بعض الروايات: «فإذا فعلت ذلك فأنا مسلم قال: نعم» يدل على أن من أكمل الإتيان بمبانى الإسلام الخمس صار مسلمًا حقًّا، مع أن من أقر بالشهادتين صار مسلمًا حكمًا، فإذا دخل في الإسلام بذلك، ألزم بالقيام ببقية خصال الإسلام، ومن ترك الشهادتين خرج من الإسلام، وفي خروجه من الإسلام بترك الصلاة خلاف مشهور بين العلماء، وكذلك في تركه بقية مبانى الإسلام الخمس كما سنذكره في موضعه إن شاء الله تعالى، ومما يدل على أن جميع الأعمال الظاهرة تدخل في مسمى الإسلام، قوله ﷺ: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»(١) وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمرو في أن رجلا سأل النبي على: أي الإسلام خير؟ قال: «أن تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف»(٢) وفي صحيح الحاكم عن أبي هريرة عن النبي على قال: «إن للإسلام ضوءا ومنارا كمنار الطريق»(٣) من ذلك «أن تعبد اللَّه ولا تشرك به شيئًا، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتسليمك على بني آدم إذا لقيتهم، وتسليمك على أهل بيتك إذا دخلت عليهم، فمن انتقص منهن شيئًا فهو سهم من الإسلام تركه، ومن يتركهن فقد نبذ الإسلام وراء ظهره»(٤)»(٥).

* عن أم سلمة قالت: جاءت أم سليم إلى رسول الله على فقالت: يا رسول الله! إن الله لا يستحيي من الحق، فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت؟ قال النبي على المرأة من غسل إذا احتلمت؟ قال النبي المداد وتحتلم «إذا رأت الماء»، فغطّت أم سلمة تعني وجهها وقالت: يا رسول الله! وتحتلم

⁽٢) أخرجه أحمد (٢٢/ ١٦٩)، والبخاري (١/ ٢٦/ ١٢)، ومسلم (١/ ٦٥/ ٣٩)، وأبو داود (٥/ ٣٧٩/ ١٩٤٤)، وابن ماجه (٢/ ١٠٨٣/ ٣٢٥٣)

⁽٣) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٢١) مختصرا وقال: صحيح على شرط البخاري، وانظر الصحيحة (٣٣٣).

⁽٤) أخرجه: الحاكم (١/ ٢١) بنفس السند، وأبو عبيد (الإيمان رقم ٣)

⁽٥) جامع العلوم والحكم (١/ ٩٨-١٠٠).

الأبة (٢) _______(٢٢٩ _____

المرأة؟ قال: «نعم تربت يمينك، فبم يشبهها ولدها»(١).

*غريب الحديث:

احتلمت: الاحتلام في الوضع افتعال من الحُلم بضم الحاء وسكون اللام، وهو ما يراه النائم في نومه، يقال منه: حلم بفتح اللام، واحتلم واحتلمت به، واحتلمته، وأما الاستعمال والعرف العام فإنه قد خص هذا الوضع اللغوي ببعض ما يراه النائم وهو ما يصحبه إنزال الماء، فلو رأى غير ذلك لصح أن يقال: احتلم وضعا، ولا يصح عرفًا (٢).

تربت يمينك: أي: افتقرت وصارت على التراب، وهي من الألفاظ التي تطلق عند الزجر، ولا يراد بها ظاهرها (٣).

★ فوائد الحديث:

قال الحافظ ابن حجر: (فيه دليل على وجوب الغسل على المرأة بالإنزال الفلان).

قال الحافظ ابن عبد البر: «في إجماع العلماء على أن المحتلم رجلًا كان أو امرأة إذا لم ينزل ولم يجد بللا ولا أثر للإنزال أنه لا غسل عليه، وإن رأى الوطء والجماع الصحيح في نومه، وأنه إذا أنزل فعليه الغسل، امرأة كان أو رجلًا، وأن الغسل لا يجب في الاحتلام إلا بالإنزال، ما يغني عن كل تأويل وتفسير وبالله التوفيق»(٥).

قال الحافظ: «وفيه رد على من زعم أن ماء المرأة لا يبرز، وإنما يعرف إنزالها بشهوتها، وحمل قوله: «إذا رأت الماء» أي: علمت به؛ لأن وجود العلم هنا متعذر؛ لأنه إذا أراد به علمها بذلك وهي نائمة فلا يثبت به حكم؛ لأن الرجل لو رأى أنه جامع وعلم أنه أنزل في النوم ثم استيقظ فلم ير بللا لم يجب عليه الغسل اتفاقا، فكذلك المرأة وإن أراد به علمها بذلك بعد أن استيقظت فلا يصح ؛ لأنه

⁽۱) أخرجه أحمد (٦/ ٢٩٢)، والبخاري (١١/ ٣٠٤/ ١٣٠)، ومسلم (١/ ٢٥١/ ٣١٣)، والترمذي (١/ ٢٠٩/) أخرجه أحمد (١/ ٢٩٢/)، والنسائي (١/ ٢٢٢)، وابن ماجه (١/ ١٩٧/).

⁽٢) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (١/ ٦٩-٧٠).

⁽٣) فتح الباري (١/ ٣٠٥). (٤) فتح الباري (١/ ١٣٥٥).

⁽٥) فتح البر (٣/ ٣٨٨).

لا يستمر في اليقظة ما كان في النوم إلا إن كان مشاهدًا، فحمل الرؤية على ظاهرها هو الصواب»(١).

قال أبو عمر: «وفيه أيضًا دليل على أن ليس كل النساء يحتلمن، ولهذا أنكرت عائشة وأم سلمة سؤال أم سليم، وقد يوجد عدم الاحتلام في بعض الرجال، إلا أن ذلك في النساء أوجد وأكثر منه في الرجال، وقد قيل: إن إنكار عائشة لذلك إنما كان لصغر سنها، وكونها مع زوجها، فلذلك لم تعرف الاحتلام؛ لأن الاحتلام لا تعرفه النساء، ولا أكثر الرجال، إلا عند عدم الجماع بعد المعرفة، فإذا فقد النساء أزواجهن ربما احتلمن، والوجه الأول عندي أصح؛ لأن أم سلمة قد فقدت زوجها وكانت كبيرة عالمة بذلك، فأنكرت منه ما أنكرت عائشة على ما مضى في حديث قتادة عن أنس في هذا الباب، وإذا كان في الرجال من لا يحتلم، فالنساء أحرى بذلك والله أعلم»(٢).

* عن أبي هريرة رضي عن النبي على قال: «إذا جلس بين شعبها الأربع، ثم جهدها فقد وجب الغسل»(٣).

* غريب الحديث:

شعبها الأربع: «والشعب جمع شعبة، وهي القطعة من الشيء، قيل: المرادهنا يداها ورجلاها، وقيل: رجلاها وفخذاها، وقيل: ساقاها وفخذاها، وقيل: فخذاها وإسكتاها، وقيل: فخذاها وشفراها، وقيل: نواحي فرجها الأربع، قال الأزهري: الإسكتان ناحيتا الفرج، والشفران طرف الناحيتين، ورجح القاضي عياض الأخير، واختار ابن دقيق العيد الأول، قال: لأنه أقرب إلى الحقيقة، أو هو الحقيقة في الجلوس، وهو كناية عن الجماع، فاكتفى به عن التصريح»(،).

جهدها: جهد وأجهد؛ أي: بلغ المشقة، قيل معناها كدها بحركته، أو بلغ

⁽١) فتح الباري (١/ ١٣٥).

⁽٢) فتح البر (٣/ ٣٩٠).

⁽٣) أخرجه أحمد (٢/ ٢٣٤)، والبخاري (١/ ١٩١٥- ٢٥/ ٢٩١)، ومسلم (١/ ٢٧١/ ٣٤٨)، وأبو داود (١/ ٢٠١/ ١٤٨)، وأبو داود (١/ ٢١٠/١٤٨)، والنسائي (١/ ١١٩١- ١٦٠/ ١٩١)، وابن ماجه (١/ ٢٠٠/).

⁽٤) فتح الباري (١/ ٥٢٠).

الآية (٢)

جهده في العمل بها .

* فوائد الحديث:

في هذا الحديث يقول ابن الملقن: أن إيجاب الغسل لا يتوقف على إنزال المني؛ بل متى غابت الحشفة في الفرج وجب الغسل على الرجل والمرأة، ولهذا جاء في الرواية الأخرى «وإن لم ينزل» فيكون قوله: «جلس» إلى آخره خرج مخرج الغالب؛ لأن الجلوس بين شعبها وجهدها شرط لوجوب الغسل، وهذا لا خلاف فيه اليوم»(١).

قال أبو عمر: «ذكر ابن خويز منداد أن إجماع الصحابة انعقد على إيجاب الغسل من التقاء الختانين، وليس ذلك عندنا كذلك، ولكنا نقول: إن الاختلاف في هذا ضعيف، وأن الجمهور الذين هم الحجة على من خالفهم من السلف والخلف انعقد إجماعهم على إيجاب الغسل من التقاء الختانين، ومجاوزة الختان الختان، وهو الحق إن شاء الله)(٢).

* عن عائشة زوج النبي النبي النبي النبي الذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يهيه، ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة، ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره، ثم يصب على رأسه ثلاث غرف بيده، ثم يفيض على جلده كله(٤٠).

⁽١) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٢/ ٨٨).

⁽٢) فتح البر (٣/ ٤٠٤).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٦/ ٢٣٩- ٢٣٠)، والبخاري (١/ ٢٠٥/ ٢٧٤)، هسلم (١/ ٢٥٤/ ٢١٧)، وأبو داود (١/ ١٥١- ١٥١/ ٢٥٣)، وأبو داود (١/ ١٥١- ١٥١/ ٢٥٠)، وابن عاجه (١/ ١٥٠- ١٥١/ ٢٥٣)، وابن عاجه (١/ ١٥٠- ١٥٠/ ٢٥٠).

 ⁽٤) أخرجه: أحمد (٦/ ٥٧)، والبخاري (١/ ٤٧٥/ ٢٤٨)، ومسلم (١/ ٣١٦/٢٥٣)، وأبو داود (١/ ١٦٧- ١٦٨) أخرجه: أحمد (٦/ ٢٤٨)، والترمذي (١/ ٤٧٤- ١٧٥)، والنسائي (١/ ٢٤٨/١٤٨).

_ (۲۳۲)______ سورة المائدة

* فوائد الحديثين:

اشتمل هذان الحديثان على بيان صفة غسل النبي ركالي وفيما يلى بيانها مفصلة:

غسل اليدين مرتين أو ثلاثًا قبل الغسل

قال ابن الملقن: «قوله: «غسل يديه»: أي: قبل إدخالهما الإناء كما جاء مصرحا به في رواية، ولا خلاف في مشروعية ذلك»(١).

قال الحافظ: «يحتمل أن يكون غسلهما للتنظيف مما بهما من مستقذر، وسيأتي في حديث ميمونة تقوية ذلك، ويحتمل أن يكون هو الغسل المشروع عند القيام من النوم»(٢).

غسل الفرج

قال ابن الملقن: «البدأة بغسل الفرج لإزالة ما علق به من الأذى، وينبغي أن يبدأ بغسله أولا من الجنابة لئلا يحتاج إلى غسله مرة أخرى، وقد يقع ذلك بعد غسل أعضاء الوضوء فيحتاج إلى إعادة غسلها، فلو اقتصر على غسلة واحدة، فهل هي كافية للحدث مع النجس أم لا؟ فيه وجهان لأصحابنا مبنيان على أن للماء قوتين أو واحدة، أصحهما عند الرافعي: لا، وعند النووي: نعم. . ضربه على يده بالحائط أو الأرض لإزالة ما عساه يعلق باليد من رائحته مبالغة في التنظيف . . ويؤخذ منه إذا غلب على ظنه زوال النجاسة، ثم شم من يده ريحها لا يدل على بقائها في المحل، وهو الأصح، وأما إذا زالت عين النجاسة وبقيت رائحتها لا يضر وهو الأصح، ووجه أخذ ذلك منه أن ضربه على بالأرض أو الحائط لابد أن يكون لفائدة، ولا جائزا أن يكون لإزالة العين لحصولها قبله، وإلا تنجست الأرض أو الحائط لملاقاتها، ولا تكون لإزالة الطعم؛ لأنه دليل على بقاء العين، ولا لبقاء اللون لبعده، وإن وجد فنادر، فتعين أن يكون فعله استظهارًا في زيادة التنظيف، أو إزالة العدم، وإن وجود رائحته مع الاكتفاء بالظن في زوالها»(").

الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٢/ ٢٥).

⁽٣) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٢/٣٩-٤٠).

المضمضمة والاستنشاق

وفيه أي: في حديث ميمونة -يقول ابن دقيق العيد-: «دليل على مشروعية هذه الأفعال في الغسل، واختلف العلماء في حكم المضمضة والاستنشاق في الغسل، فأوجبها أبو حنيفة ونفى الوجوب مالك والشافعي، ولا دلالة في الحديث على الوجوب، إلا أن يقال: إن مطلق أفعاله والسلام الوجوب، غير أن المختار أن الفعل لا يدل على الوجوب إلا إذا كان بيانًا لمحل تعلق به الوجوب»(۱).

قال ابن بطال: «والمضمضة والاستنشاق سنتان في الوضوء، فإذا سقط فرض الوضوء في الجنابة سقطت توابعه، فدل على أن ما روته ميمونة في ذلك في غسله الله كان يلتزم الكمال، والأفضل في جميع عباداته»(٢).

قال الشيخ ابن باز: «وفيه نظر والصواب وجوبهما، ودخول هذه المسألة تحت القاعدة المذكورة [أي: المذكورة في كلام ابن دقيق العيد] لأن غسله على بيان لمجمل المأمور به في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم جُنبًا فَاطَهَرُوا ﴾ (٣).

الوضوء قبل الغسل

قال ابن عبد البر معلقًا على حديث عائشة وهي ذلك، وفيه فرض وسنة، فأما المغتسل من الجنابة، وهو من أحسن حديث روي في ذلك، وفيه فرض وسنة، فأما السنة: فالوضوء قبل الاغتسال من الجنابة، ثبت ذلك عن رسول الله على أنه كذلك كان يفعل، إلا أن المغتسل من الجنابة إذا لم يتوضأ وعم جميع جسده ورأسه ويديه ورجليه وسائر بدنه بالماء، وأسبغ ذلك وأكمله بالغسل، ومرور يديه فقد أدى ما عليه إذا قصد الغسل ونواه وتم غسله لأن الله على إنما فرض على الجنب الغسل دون الوضوء، بقوله على: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَى تَغْتَسِلُوأَ ﴾ (ن) وقوله: ﴿وَإِن كُنتُم جُنبًا فَأَطَهَرُوا ﴾، وهذا إجماع لا خلاف فيه بين العلماء، إلا أنهم مجمعون أيضًا على استحباب الوضوء قبل الغسل للجنب تأسيًا برسول الله على التحباب الوضوء قبل الغسل للجنب تأسيًا برسول الله على استحباب الوضوء قبل الغسل للجنب تأسيًا برسول الله على استحباب الوضوء قبل الغسل للجنب تأسيًا برسول الله على استحباب الوضوء قبل الغسل للجنب تأسيًا برسول الله الله الله المؤلفة المون

⁽١) أحكام الأحكام (١/ ٩٦). (٢) شرح البخاري (١/ ٣٧٥).

⁽٣) التعليق على فتح الباري (١/ ٤٧٨).

 ⁽٤) النساء: الآية (٤٣).

على الغسل وأهذب فيه ١١٠٠.

قال الحافظ: «وإنما قدم رسول اللَّه ﷺ أعضاء الوضوء تشريفًا لها، ولتحصل لها صورة الطهارتين: الصغرى والكبرى، وإلى هذا جنح الداودي شارح المختصر من الشافعية، فقال: يقدم غسل أعضاء وضوئه على ترتيب الوضوء لكن بنية غسل الجنابة»(٢).

قال ابن الملقن: «وادعى أبو ثور وجوب الوضوء قبل الغسل، ولا دليل له من هذا الحديث ولا من غيره؛ لأن فعله على محمول على الاستحباب إلا أن يدل دليل على الوجوب»(٣).

قال ابن بطال: «أما الوضوء بعد الغسل فلا وجه له عند العلماء، وروى نافع عن ابن عمر أنه سئل عن الوضوء بعد الغسل فقال: وأي وضوء أعم من الغسل»(٤٠).

تخليل شعر الرأس

وفيه -يقول النووي-: «استحباب إفاضة الماء على الرأس ثلاثًا، وهو متفق عليه»(٥).

قال ابن عبد البر: «قد ثبت عن النبي على أنه كان يخلل أصول شعره في غسله، ويتبع ذلك بصب الماء عليه، فالواجب على كل ذي شعر من رجل أو امرأة أن يعتقد ذلك حتى يوصل الماء إلى البشرة ويجري عليها . . فإن وصل الماء إلى جلد الرأس فلا وجه لنقض الشعر حينئذ»(٢).

قال ابن الملقن: «للتخليل فوائد ثلاث: تسهيل إيصال الماء إلى الشعر والبشرة، ثانيها: مباشرة الشعر باليد ليحصل تعميمه. ثالثها: تأنيس البشرة خشية أن يصيب بصبه دفعة آفة في رأسه»(٧).

تنبيه: وليس على المرأة أن تحل ضفائرها إذا أوعبت رأسها بالماء: قال

(٢) فتح الباري (١/ ٤٧٥-٤٧٦).

⁽١) فتح البر (٣/ ٤١٥).

⁽٤) شرح البخاري (١/ ٣٦٩).

⁽٣) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٢/ ٢٧).

ره) سرح بښوري (۱_/۱۰) ده) د ده ده

⁽٥) شرح مسلم (٤/٩).

⁽٦) فتح البر (٣/ ٤٢١).

⁽٧) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٢/ ٨٨).

القرطبي: «ولا يفهم من التخفيف في ترك حل الظفر التخفيف في إيصال الماء إذا داخل الظفر»(١).

قال ابن دقيق العيد: «وفي الحديث [أي: حديث عائشة] دليل على أن التخليل يكون بمجموع الأصابع العشر لا بالخمس الاسمالية .

إِهَاضَةَ الماء على سائر الجسد، وهل يكون بدلك أم لا؟

قال الصنعاني: «قولها: «ثم أفاض الماء» الإفاضة الإسالة، وقد استدل به على عدم وجوب الدلك، وعلى أن مسمى غسل لا يدخل فيه الدلك؛ لأنها عبرت ميمونة بالغسل، وعبرت عائشة بالإفاضة، والمعنى واحد، والإفاضة لا دلك فيها فكذلك الغسل»(٣).

قال ابن قدامة: «ولا يجب عليه إمراريده على جسده في الغسل والوضوء إذا تيقن أو غلب على ظنه وصول الماء إلى جميع جسده، وهذا قول الحسن والنخعي، والشعبي، وحماد، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وإسحاق، وأصحاب الرأي، (1).

هل يشرع تأخير غسل الرجلين؟

قال النووي: «واعلم أنه جاء في روايات عائشة الله عليه، فظاهر هذا أنه عليه ومسلم: أنه عليه توضأ وضوءه للصلاة قبل إفاضة الماء عليه، فظاهر هذا أنه الكمل الوضوء بغسل الرجلين، وقد جاء في أكثر روايات ميمونة، توضأ ثم أفاض الماء عليه، ثم تنحى فغسل رجليه، وفي رواية من حديثها، رواها البخاري: توضأ وضوءه للصلاة غير قدميه، ثم أفاض الماء عليه، ثم نحى قدميه فغسلهما، وهذا تصريح بتأخير القدمين، وللشافعي فله قولان: أصحهما وأشهرهما والمختار منهما: أنه يكمل وضوءه بغسل القدمين، والثاني: أنه يؤخر غسل القدمين، فعلى القول الضعيف بتأويل روايات عائشة، وأكثر روايات ميمونة على أن المراد بوضوء

⁽٢) إحكام الأحكام (١/ ٩٣).

⁽١) المقهم (١/ ٢٨٥).

⁽٣) مبل السلام (١/ ٤٤٠).

⁽٤) المغني (١/ ٢٩٠).

الصلاة أكثره، وهو ما سوى الرجلين كما بينته ميمونة في رواية البخاري، فهذه الرواية صريحة، وتلك الرواية محتملة للتأويل، فيجمع بينهما بما ذكرناه، وأما على المشهور الصحيح، فيعمل بظاهر الروايات المشهورة المستفيضة عن عائشة وميمونة جميعًا في تقديم وضوء الصلاة، فإن ظاهره كمال الوضوء، فهذا كان الغالب والعادة المعروفة له على وكان يعيد غسل القدمين بعد الفراغ لإزالة الطين لا لأجل الجنابة، فتكون الرجل مغسولة مرتين، وهذا هو الأكمل والأفضل، فكان للجواز، وهذا كما ثبت أنه على توضأ ثلاثًا ثلاثًا، ومرة مرة، فكان الثلاث في معظم الأوقات لكونه الأفضل، والمرة في نادر من الأوقات لبيان الجواز. ونظائر هذا كثيرة. واللَّه أعلم»(۱).

قال الشيخ الألباني معلقا على حديث ميمونة: «وهذا نص على جواز تأخير غسل الرجلين في الغسل بخلاف حديث عائشة، ولعله على كان يفعل الأمرين تارة يغسل رجليه مع الوضوء فيه، وتارة يؤخر غسلهما إلى آخر الغسل، والله أعلم»(٢).

هل يشرع تنشيف الأعضاء بعد الغسل؟

قال ابن بطال: «اختلف العلماء في المسح بالمنديل بعد الوضوء، فكره ذلك جابر، وعطاء، وابن أبي ليلى، وابن المسيب، والنخعي، وأبو العالية، وهو قول الحسن بن حي. وكره ابن عباس أن يمسح بالمنديل من الوضوء، ولم يكرهه من الجنابة. وممن رخص في ذلك عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وابن عمر، وأنس بن مالك، وبشير بن أبي مسعود، والحسن، والشعبي، وابن سيرين، وعلقمة، والأسود، ومسروق، وهو قول مالك، والثوري، وأبي حنيفة، والأوزاعي، وأحمد، وإسحاق. قال ابن المنذر: ذلك مباح كله»(٣).

قال النووي: «وهذا هو الذي نختاره، فإن المنع والاستحباب يحتاج إلى دليل ظاهر.. وقد احتج بعض العلماء على إباحة التنشيف بقول ميمونة في هذا

⁽۱) شرح مسلم (۳/ ۱۹۲–۱۹۷).

⁽٢) الإرواء (١/ ١٧٠).

⁽٣) شرح البخاري (١/ ٣٩١).

الآية (٢)

الحديث: (وجعل يقول بالماء هكذا) يعني: ينفضه، قال: إذا كان النفض مباحًا كان التنشيف مثله أو أولى لاشتراكهما في إزالة الماء، واللَّه أعلم (١٠).

عن عائشة أن رسول الله ﷺ (كان يغتسل من إناء هو الفرق من الجنابة)(٢).

*غريب الحديث:

الفرق: قال سفيان: هو ثلاثة آصع . . كذا قاله الجماهير ، وهو بفتح الفاء وفتح الراء وإسكانها لغتان حكاهما ابن دريد وجماعة غيره ، والفتح أشهر (٣) .

* عن أبي جعفر أنه كان عند جابر بن عبد الله هو وأبوه، وعنده قوم فسألوه عن الغسل فقال: يكفيك صاع، فقال رجل: ما يكفيني، فقال جابر: كان يكفي من هو أوفى منك شعرا، وخيرا منك، ثم أمنا في ثوب(1).

* فوائد الحديثين:

قال النووي: «أجمع المسلمون على أن الماء الذي يجزئ في الوضوء والغسل غير مقدر، بل يكفي فيه القليل والكثير إذا وجد شرط الغسل، وهو جريان الماء على الأعضاء. قال الشافعي –رحمه اللَّه تعالى –: وقد يرفق بالقليل فيكفي، ويخرق بالكثير فلا يكفي. قال العلماء: والمستحب ألا ينقص في الغسل عن صاع، ولا في الوضوء عن مد. والصاع خمسة أرطال وثلث بالبغدادي، والمد رطل وثلث. وذلك معتبر على التقريب لا على التحديد، وهذا هو الصواب المشهور. وذكر جماعة من أصحابنا وجها لبعض أصحابنا أن الصاع هنا ثمانية أرطال، والمد رطلان،

قال القرطبي: «اعلم أن اختلاف هذه المقادير، وهذه الأواني يدل على أنه عليه الصلاة والسلام، لم يكن يراعي مقدارًا مؤقتًا، ولا إناءً مخصوصًا، لا في الوضوء ولا في الغسل، وأن كل ذلك بحسب الإمكان والحاجة، ألا ترى أنه تارة اغتسل

⁽۱) شرح مسلم (۳/ ۱۹۸–۱۹۹).

⁽۲) أخرجه أحمد (٦/ ٣٧)، والبخاري (١/ ٤٧٩/ ٢٥٠)، مسلم (١/ ٣١٩/٢٥٥) واللفظ له، وأبو داود (١/ ٢٥٥/ ٢٦٨)، والنسائي (١/ ٢٢٨/ ٢٣٨). (٣) شرح مسلم للنووي (٤/٤).

⁽٤) أخرجه البخاري (١/ ٢٥٢/ ٢٥٢)، والنسائي (١/ ١٣٩/ ٣٣٠)، ويتحوه أخرجه أحمد (٣/ ٣٧٠)، ومسلم (١/ ٣٧٠). (١/ ٣٢٩/ ٢٥٩).

بالفرق، أو منه وأخرى بالصاع. .

والحاصل: أن المطلوب إسباغ الوضوء، والغسل من غير إسراف في الماء، وأن ذلك بحسب أحوال المغتسلين "(١).

قال أبو عمر: "وهذه الآثار كلها إنما رويت إنكارًا على الإباضية، وجملتها تدل على أن لا توقيت فيما يكفي من الماء، والدليل على ذلك أنهم أجمعوا أن الماء لا يكال للوضوء ولا للغسل، من قال منهم بحديث المد والصاع، ومن قال بحديث الفرق، لا يختلفون أنه لا يكال الماء لوضوء ولا لغسل، لا أعلم في ذلك خلافا، ولو كانت الآثار في ذلك على التحديد الذي لا يتجاوز استحبابًا أو وجوبًا ما كرهوا الكيل؛ بل كانوا يستحبونه اقتداءً وتأسيًا برسول الله على ولا يكرهونه. روى عبد الرزاق عن ابن جريج قال: سمعت عبد الله بن عبيد بن عمير يقول: صاع للغسل من غير أن يكال. قال: وأخبرني ابن جريج قال: قلت لعطاء: كم بلغك أنه يكفي الجنب؟ قال: صاع من ماء من غير أن يكال»(٢).

* * *

⁽١) المفهم (١/ ٥٨١).

⁽٢) فتح البر (٣/ ٤١٢).

قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآهَ أَحَدُّ مِنكُم مِّنَ الْفَايِطِ أَوْ لَكَم الْمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجَدُواْ مَآهُ فَتَيْمَمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ الْفَايِطِ أَوْ لَكَمْ سَعْدُا طَيِّبًا فَٱمْسَحُوا الْفَايِطِ أَوْ لَكُمْ مِّنْ أَمُّ الْمَسْتُوا اللهِ يَعْمُ مِنْ أَمْ اللهُ اللهُولِي اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال محمد رشيد رضا: «لما بين وجوب الطهارتين وكان مقتضاهما أن المسلم لابدله من طهارة الوضوء كل يوم مرة أو أكثر من مرة في الغالب، ولابدله من الغسل في كل أسبوع أو كل شهر مرة أو عدة مرار في الغالب، بين الرخصة في تركهما عند المشقة أو العجز؛ لأن الدين يسر لا حرج فيه، فقال: عَلَى: ﴿وَإِن كُنْتُم مَّرْضَيٌّ ﴾ مرضًا جلديًّا كالجدري والجرب، وغير ذلك من القروح والجروح، أو أي مرض يضر استعمال الماء فيه أو يشق عليكم، ﴿ أَوْ عَلَىٰ سَغَرٍ ﴾ طويل أو قصير مهما كان سببه فالعبرة بما يسمى سفرًا عرفًا ؛ ومن شأن السفر أن يشق الوضوء والغسل فيه ، ﴿ أَوْ جَالَة أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْفَآمِطِ أَوْ لَنَمْسُهُم ٱلنِّسَآة فَلَمْ يَجَدُواْ مَآهُ ﴾ الغائط: المكان المنخفض من الأرض، وهو كناية عن قضاء الحاجة من بول وغائط، وصار حقيقة شرعية في هذا الحدث، وعرفية في الرجيع الذي يخرج من الدبر، وملامسة النساء هي المباشرة المشتركة بين الرجال وبينهن، كل من التعبيرين كناية على سنة القرآن في النزاهة ، كالتعبير بالجنابة هنا ، وبالمباشرة في سورة البقرة ، والمراد: أو أحدثتم الحدث الموجب للوضوء عند إرادة الصلاة ونحوها كالطواف، ويسمى: (الحدث الأصغر) أو الحدث الموجب للغسل، ويسمى: (الحدث الأكبر) فلم تجدوا ماء تتطهرون به أي: إذا كنتم على حال من هذه الأحوال الثلاث: المرض أو السفر، أو فقدان الماء عند الحاجة إليه لإحدى الطهارتين ﴿ فَتَيَمُّوا صَعِيدًا طَيْبًا فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْـهُ ﴾ أي: فاقصدوا ترابا أو مكانا من وجه الأرض

⁽١) المائدة: الآية (١).

طاهرًا لا نجاسة عليه، فاضربوا بأيديكم عليه وألصقوها بوجوهكم وأيديكم إلى الرسغين بحيث يصيبها أثر منه (١٠).

وقد تقدم تفسير الآية مستوفاة في سورة النساء مع بيان المعنى الصحيح للملامسة، وأنها الجماع خلافًا لمن ذهب إلى أنها ما دون الجماع، وبيان أيضًا بعض أحكام التيمم بما أغنى عن إعادته هاهنا.

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في بيان نواقض الوضوء

★ فوائد الحديث:

فيه: أن الضحك ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء، قال الحافظ: «والمخالف في ذلك إبراهيم النخعي والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه قالوا ينقض الضحك إذا وقع داخل الصلاة لا خارجها قال ابن المنذر: أجمعوا على أنه لا ينقض خارج الصلاة واختلفوا إذا وقع فيها فخالف من قال به القياس الجلي وتمسكوا بحديث لا يصح وحاشا أصحاب رسول الله والذين هم خير القرون أن يضحكوا بين يدي الله تعالى خلف رسول الله التهى على إنهم لم يأخذوا بعموم الخبر المروي في الضحك بل خصوه بالقهقه»(٣).

قال ابن المنذر: «إذا تطهر المرء فهو على طهارته، ولا يجوز نقض طهارة مجمع عليها؛ إلا بسنة أو إجماع، ولا حجة مع من نقض طهارته لما ضحك في الصلاة، . . وإذا كانت الأحداث التي لا اختلاف فيها مثل الغائط، والبول، والنوم، وخروج المذي، والريح، تنقض الطهارة في الصلاة وفي غير الصلاة، فالضحك لا يخلو في نفسه أن يكون حدثًا كسائر الأحداث، فاللازم لمن جعل ذلك

⁽١) تفسير المنار (٦/ ٢٥٣).

⁽٢) البخاري معلقًا (١/ ٣٧١)واللفظ له، ووصله الدارقطني (١/ -١٧٢١٧٣)، وابن المنذر في الأوسط (١/ ٢٢٨)، وصححه ابن حجر في الفتح (١/ ٢٧٢).

⁽٣) فتح الباري (١/ ٣٧٢).

حدثا أن ينقض طهارة المرء إذا ضحك في الصلاة وفي غير الصلاة، أو لا يكون حدثًا فغير جائز إيجاب الطهارة منه، فأما أن يجعله مرة حدثًا، ومرة ليس بحدث، فذلك تحكم من فاعله، ومن قول أصحاب الرأي: أن المحدث في صلاته يتوضأ ويبني عليها، ولا تفسد صلاته، ومن تكلم في الصلاة بطلت صلاته، وعليه أن يستأنفها، وأوجبوا على الضاحك في الصلاة حكمًا ثالثًا، جعلوا عليه إعادة الوضوء وإعادة الصلاة، فلا هم جعلوه كحكم الذي هو به أشبه، ولا كحكم سائر الأحداث التي من أصاب ذلك بنى، إذا تطهر على صلاته، وقالوا، إذا جلس في آخر صلاته مقدار التشهد من قبل أن يسلم؛ فقد تمت صلاته هذه، وعليه أن يتوضأ لصلاة أخرى، وليس يخلو الضاحك في هذه الحال أن يكون في صلاته، فأما أن يكون في صلاة وعليه أن يعيدها، أو لا يكون في صلاة فلا وضوء عليه، في مذهبهم، فأما أن يكون في صلاة وعليه أن يعيدها، أو لا يكون في صلاة وليس في صلاة لأنه لا إعادة عليه، فهذا غير معقول) (۱).

- * (وعصر ابن عمر بثرة فخرج منها الدم ولم يتوضأ) (٢).
 - * «وبزق ابن أبي أوفى دمًا فمضى في صلاته»(٣).

* فوائد الحديثين:

فيه أن الدم الخارج من غير السبيلين، غير ناقض للوضوء، وقد اختلف العلماء في ذلك، قال ابن المنذر: وقد احتج بعض من يوجب على الراعف والمحتجم، وعلى من خرج من جرحه دم، الوضوء، بالأخبار التي رويت عن النبي على بإجابه الوضوء على المستحاضة، وقد اتفق كثير من أهل العلم على القول بذلك قال: فجعلنا سائر الدماء الخارجة من الجسد قياسًا على دم الاستحاضة، احتج بهذه الحجة يعقوب وابن الحسن، واحتج غيرهما ممن لا يوجب الوضوء من ذلك، بأن الفرائض إنما تجب بكتاب أو سنة أو إجماع، وليس مع من أوجب الوضوء من ذلك حجة من حيث ذكرنا؛ بل قد أجمع أهل العلم على أن من تطهر طاهر، وقد اختلفوا

(٣) البخاري تعليقًا (١/ ٣٧٢)، ووصله عبد الرزاق (١/ ١٤٨/ ٥٧١) وصححه ابن حجر في الفتح.

⁽١) الأوسط (١/ ٢٢٨-٣٣٠).

⁽٢) البخاري معلقًا (١/ ٣٧٢)، ووصله ابن أبي شيبة (١/ ١٢٨/ ١٤٦٩) وصححه ابن حجر في الفتح. (٣) المراد مراد المراد (١/ ٣٧٧) من المراد (١/ ١٤٨٥) من المراد (١/ ١٤٨٥)

في نقض طهارته بعد حدوث الرعاف والحجامة، وخروج الدماء من غير القرح والقيء والقلس، فقالت طائفة: انتقضت طهارته. وقال آخرون: لم تنقض، قال فغير جائز أن تنقض طهارة مجمع عليها إلا بإجماع مثله أو خبر عن رسول اللَّه عليها لا معارض له، ولا يجوز أن يشبه ما يخرج من سائر الجسد بما يخرج من القبل أو الدبر؛ لأنهم قد أجمعوا على الفرق بين ريح تخرج من الدبر وبين الجشاء المتغير يخرج من الفم، فأجمعوا على وجوب الطهارة في أحدهما، وهو الريح الخارج من الدبر، وأجمعوا على أن الجشاء لا وضوء فيه، ففي إجماعهم على الفرق بين ما يخرج من مخرج الحدث، وبين ما يخرج من غير مخرج الحدث أبين البيان على أن ما خرج من سائر الجسد غير جائز أن يقاس على ما خرج من مخرج الحدث، مع أن من خالفنا من أهل الكوفة يفرق بين الدودة تخرج من مخرج الحدث، وبين الدودة تسقط من الجرح، فيوجب الوضوء في الدودة الخارجة من الدبر، ولا يوجب الوضوء من الدودة الساقطة من الجرح، ولا فرق بين الدودتين، وبين الدمين، الخارج أحدهما من مخرج الحدث، والآخر من غير مخرج الحدث، ويدخل على أهل الكوفة شيء آخر، زعموا أن بظهور دم الاستحاضة والغائط والبول يجب الوضوء، وتركوا أن يوجبوا الوضوء من الدم يخرج من سائر الجسد حتى يسيل، ولو جاز أن يحكم لأحدهما بحكم الآخر، وجب أن يكون الجواب في أحدهما كالجواب في الآخر، قال أبو بكر وليس وجوب الطهارات من أبواب النجاسات بسبيل، ولكنها عبادات، قد يجب على المرء الوضوء بخروج الريح من دبره، ثم يجب عليه كذلك غسل الأطراف، والمسح بالرأس، وترك أن يمس موضع الحدث بماء أو حجارة، وقد يجب بخروج المني وهو طاهر، غسل جميع البدن، ويجب بخروج البول غسل أعضاء الوضوء، والبول نجس، ويجب بالتقاء الختانين الاغتسال، وكل ذلك عبادات، وغير جائز أن يقال: إن الطهارات إنما تجب لنجاسة تخرج، فنجعل النجاسات قياسا عليها، بل هي عبادات لا يجوز القياس عليها (١).

قال الشوكاني: «عرفناك أن الحدث مانع من الصلاة، فإذا ارتفع بالوضوء، كان

⁽١) الأوسط (١/ ١٧٤-١٧٥).

مرتفعا حتى يعود ذلك المانع بما يوجب بطلان تلك الطهارة التي ارتفع بها ذلك المانع، ولم يأت من قال بأن خروج الدم ناقض بشيء يصلح للتمسك به . . . وقد كان الصحابة وشي يخوضون المعارك حتى تتلوث أبدانهم وثيابهم بالدم، ولم ينقل أنهم كانوا يتوضؤون لذلك ولا سمع عنهم أنه ينقض الوضوء)(١).

اليس عليه إلا غسل محاجمه (ليس عليه إلا غسل محاجمه) عليه الله على محاجمه (٢).

* فوائد الحديث:

قال ابن المنذر: (حكم الحجامة كحكم الرعاف و الدم الخارج من غير مواضع الحدث، والوضوء منه غير واجب في مذهب مالك وأهل المدينة، والشافعي وأصحابه، وأبي ثور وغيره، لا ينقض ذلك عندهم طهارة ولا يوجب وضوءا غير أن المحتجم يؤمر بأن يغسل أثر محاجمه ثم يصلي، وقد روي عن ابن عمر أنه كان إذا احتجم غسل أثر محاجمه، وروى ذلك عن ابن عباس، وبه قال الحسن البصري وإبراهيم النخعي، وهو قول ربيعة ويحيى الأنصاري، ومالك والشافعي وأبي ثور . . . وفيه قول ثان: وهو أن لا وضوء عليه ولا غسل أثر المحاجم، روى هذا القول عن الحسن ومكحول، قال الحسن: ما أزيد على تنقية الحجام. . . وفيه قول ثالث: وهو أن يتوضأ ويغسل أثر المحاجم، روي هذا القول عن ابن عمر، وعطاء، والحسن، وقتادة، وكان أحمد بن حنبل يقول: يتوضأ منها، ومن الرعاف، من كل دم سائل . . . وأصحاب الرأي يرون منها الوضوء، ويغسل موضع المحجمة، وقد روينا عن غير واحد أنهم كانوا يرون الاغتسال من الحجامة روينا عن على بن أبي طالب: أنه كان يحب أن يغتسل من الحجامة، وعن ابن عباس: أنه قال: إذا احتجم الرجل فليغتسل، ولم يره واجبًا، وروينا عن عبد الله بن عمرو أنه قال: إني لأحب أن أغتسل من خمس: من الحجامة، والموسى، والحمام، والجنابة، ويوم الجمعة، وكان الضحاك بن مزاحم يأمرنا بالاغتسال من الحجامة، وكان مجاهد يغتسل منها . . . قال أبو بكر: قد ذكرنا فيما مضى: أن من تطهر فهو على طهارته ، إلا أن ينقض طهارته كتاب، أو سنة، أو إجماع، والجواب في الحجامة كالجواب

السيل الجرار (١/ ٩٨-٩٩).

⁽٢) البخاري تعليقًا (١/ ٣٧٢)، ووصله ابن أبي شيبة (١/ ٤٧٤٦٨).

في الرعاف، ولكن يغسل أثر المحاجم؛ لأن إزالة النجاسة عن البدن يجب إذا أراد الصلاة»(١).

- *قال أبو هريرة: «لا وضوء إلا من حدث»(٢).
- * عن أبي هريرة قال: قال النبي على: «لا يزال في صلاة ما كان في المسجد ينتظر الصلاة ما لم يحدث». فقال رجل أعجمي: ما الحدث يا أبا هريرة؟ قال: الصوت (يعنى: الضرطة)(").

*غريب الحديثين،

حدث: الحدث عبارة عما ينقض الوضوء، وقد فسره أبو هريرة راوي الحديث بنوع من الحدث، حين سئل عنه فقال فساء أو ضراط، وكأنه أجاب السائل عما يجهله، منها أو عما يحتاج إلى معرفته في غالب الأمر، والحدث بموضوعه يطلق على الأكبر كالجنابة والحيض والنفاس، والأصغر: كنواقض الوضوء، وقد يسمى نفس الخارج حدثا، وقد يسمى المنع المترتب عليه حدثا، وبه يصح قولهم رفعت الحدث، نويت رفعه، وإلا استحال ما يرفع أن لا يكون رافعًا، كأن الشارع جعل أمد المنع المرتب على خروج الخارج إلى استعمال الطهر(3).

* فوائد الحديث:

قال العيني: «وأثر أبي هريرة عام في سائر الأحداث؛ لأن قوله: «من حدث»لفظ عام لا يختص بحدث دون حدث»(٥).

قال الكرماني: «معناه لا وضوء إلا من الخارج عن السبيلين» (٢٠).

قال الحافظ: «وإنما خصهما بالذكر دون ما هو أشد منهما لكونهما لا يخرج من المرء غالبًا في المسجد غيرهما، فالظاهر أن السؤال وقع عن الحدث الخاص وهو

⁽١) الأوسط (١/ ١٧٧ – ١٨٠).

⁽٢) علقه البخاري (١/ ٣٧٢) ووصله إسماعيل القاضي في «الأحكام»، وصححه ابن حجر في الفتح.

⁽٣) أخرجه: البخاري (١/ ٢٨٢/ ١٧٦)، ومسلم (١/ ٦٤٩/٤٥٩)، وأبو داود (١/ ٣٧٨-٣٧٩) والترمذي (٣/ ١٥٠-١٥١/ ٥٥٩)). وابن ماجه (١/ ٢٦٢/ ٧٩٩).

⁽٤) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (١/ ٢١٩). (٥) عمدة القارى (٢/ ٥٠١).

⁽٦) شرح البخاري (٣/ ١٤).

الآية (٦) ______

المعهود وقوعه غالبا في الصلاة ١٥٠٠.

قال ابن المنذر: «وجوب الوضوء بخروج الريح من الدبر مأخوذ من الأخبار عن رسول الله على أهل العلم على أن خروج الريح من الدبر حدث ينقض الوضوء»(٢).

* عن عباد بن تميم عن عمه عن النبي على قال: «لا ينصرف حتى يسمع صوتًا أو يجد ريحًا»(٣).

* فوائد الأحاديث:

قال النووي: «هذا الحديث أصل من أصول الإسلام، وقاعدة عظيمة من قواعد الفقه، وهي أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك، ولا يضر الشك الطارئ عليها، فمن ذلك مسألة الباب التي ورد فيها الحديث، وهي أن من تيقن الطهارة، وشك في الحدث، حكم ببقائه على الطهارة، ولا فرق بين حصول هذا الشك في نفس الصلاة، وحصوله خارج الصلاة، هذا مذهبنا ومذهب جماهير العلماء من السلف والخلف، وحكي عن مالك كَاللهُ روايتان: إحداهما: أنه يلزمه الوضوء إن كان شكه خارج الصلاة، ولا يلزمه إن كان في الصلاة. والثانية: يلزمه بكل حال، وحكيت الرواية الأولى عن الحسن البصري، وهو وجه شاذ محكي عن بعض أصحابنا وليس بشيء، قال أصحابنا: ولا فرق في الشك بين أن يستوي بعض أصحابنا وليس بشيء، قال أصحابنا: ولا فرق في الشك بين أن يستوي فلا وضوء عليه بكل حال. . . وأما إذا تيقن الحدث وشك في الطهارة، فإنه يلزمه الوضوء بإجماع المسلمين» .

قال الخطابي: «معناه حتى يتيقن الحدث ولم يرد به الصوت نفسه، ولا الريح نفسها حسب، وقد يكون أطروشًا لا يسمع الصوت، وأخشم لا يجد الريح ثم تنتقض طهارته إذا تيقن وقوع الحدث منه»(٥).

 ⁽۱) فتح الباري (۱/ ۳۷۵).
 (۲) الأوسط (۱/ ۱۳۱–۱۳۷).

 ⁽۳) أخرجه: البخاري (١/ ٣٧٥/ ١٧٧)، ومسلم (١/ ٢٧٦/ ٣٦١) وأبو داود (١/ ١٧٢/ ١٧٦)، والنسائي (١٠٦- ١٠٦)
 (۱/ ١٦٠/ ١٠٠)، وابن ماجه (١/ ١٧١/ ٥١٣).

⁽٤) شرح مسلم (٤/ ٤٣). (٥) معالم السنن (١/ ٥٥–٥٦).

وخلاصة هذا الباب: يقول أبو عبيد: «والذي عندنا أنه إذا كان على يقين من الطهور في شك من الحدث مضى فيه وإن كان على يقين من الحدث في شك من الطهور انصرف فتوضأ»(١).

* عن محمد بن الحنفية قال: «قال علي: كنت رجلًا مذًّاء فاستحييت أن أسأل رسول اللَّه ﷺ فأمرت المقداد بن الأسود فسأله فقال: فيه الوضوء»(٢).

*غريب الحديث:

مذاء: أي: كثير المذي والمذي: هو ماء أبيض رقيق لزج يخرج عند شهوة لا بشهوة ولا دفق، ولا يعقبه فتور، وربما لا يحس بخروجه، ويكون ذلك للرجل والمرأة، وهو في النساء أكثر منه في الرجال، والله أعلم (٣).

* هوائد الحديث:

قال النووي: «وأما حكم خروج المذي فقد أجمع العلماء على أنه لا يوجب الغسل، قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد والجماهير: يوجب الوضوء لهذا الحديث، وفي الحديث من الفوائد: أنه لا يوجب الغسل وأنه يوجب الوضوء»(٤٠).

وقال أبو عمر: «والمذي عند جميعهم، يوجب الوضوء ما لم يكن خارجا عن علة أبردة وزمانة، فإن كان كذلك، فهو أيضًا كالبول عند جميعهم، فإن كان سلسا لا ينقطع، فحكمه كحكم سلس البول عند جميعهم أيضًا ؛ إلا أن طائفة توجب الوضوء على من كانت هذه حاله لكل صلاة، قياسا على الاستحاضة، عندهم ؛ وطائفة تستحبه ولا توجبه»(٥٠).

وقال أيضًا: «وأما المذي المعهود المعتاد المتعارف. . فلا خلاف بين العلماء في إيجاب . . غسله لنجاسته»(٦) .

⁽١) الطهور (ص:٤٠٩-٤١٠).

 ⁽۲) أخرجه: أحمد (۱/ ۸۰)، والبخاري (۱/ ۲۸۳/ ۱۷۸)، ومسلم (۱/ ۲٤۷/ ۳۰۳)، وأبو داود (۱/ ۱٤۳- ۱٤۳)
 (۲) ۱۰۹/۱٤٤)، والنسائي (۱/ ۲۰۰/ ۱۵۲) وابن ماجه (۱/ ۱۰۸/ ۵۰٤) بنحوه من طرق عن علي داری المالی المالی

⁽٣) شرح مسلم للنووي (٣/ ١٨٢-١٨٣) بتصرف.

⁽٥) فتح البر (٣/ ٣٢٣–٣٢٤).

⁽٤) شرح مسلم (٣/ ١٨٣).

⁽٦) فتح البر (٣/ ٣٢٤) باختصار وتصرف.

قال النووي: «والمرادبه عند الشافعي والجماهير غسل ما أصابه المذي لا غسل جميع الذكر، وحكي عن مالك وأحمد في رواية عنهما إيجاب غسل جميع الذكر»(١).

قال أبو عمر: «وأما معنى غسل الذكر من المذي، فإنه يريد غسل مخرجه وما مس الأذى منه، وهذا الأصح عندي في النظر والله أعلم»(٢).

قال النووي: «وفيه: أن الاستنجاء بالحجر إنما يجوز الاقتصار عليه في النجاسة المعتادة، وهي البول والغائط، أما النادر كالدم والمذي وغيرهما، فلابد فيه من الماء وهذا أصح القولين في مذهبنا وللقائل الآخر بجواز الاقتصار على الحجر قياسا على المعتاد أن يجيب عن هذا الحديث بأنه خرج على الغالب، في من هو في بلد أن يستنجي بالماء أو يحمله على الاستحباب»(٣).

ومثل هذا ما قاله ابن دقيق العيد فقد قال بعد حكايته الخلاف: «والصحيح أنه لا يجوز، ودليله أمره بي بغسل الذكر منه، فإن ظاهره يعين الغسل، والمعين لا يقع الامتثال إلا به»(٤).

قال الصنعاني معلقًا على ابن دقيق العيد: «قلت: والإلحاق بالبول يرده أنه لا قياس مع النص، وكونه حمل الأمر بالغسل على الاستحباب فرع صحة إجزاء الأحجار ولم يثبت دليله، وكونه أخرج مخرج الغالب يتفرع أيضًا على ثبوت إجزاء الأحجار أيضًا، فما قاله الشارح هو الأقرب دليلا)(٥).

* عن زيد بن خالد: «أنه سأل عثمان بن عفان الله قلت: أرأيت إذا جامع فلم يمن؟ قال عثمان: يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره. قال عثمان: سمعته من رسول الله يله. فسألت عن ذلك عليًا والزبير وطلحة وأبي بن كعب فأمروه بذلك»(٢).

* عن أبي سعيد الخدري: «أن رسول الله ﷺ أرسل إلى رجل من الأنصار فجاء

⁽۱) شرح مسلم (۳/ ۱۸۳).

⁽۲) فتح البر (۳/ ۲۲۵). (۳) شرح مسلم (۱۸۳ /۱).

⁽٤) إحكام الأحكام (١/ ٢٤٨) مع حاشية الصنعاني. (٥) العدة (٢٤٨/١).

⁽١) أخرجه: أحمد(١/ ٦٣)، والبخاري (١/ ٣٧٥/ ١٧٩)، ومسلم (١/ ٢٧٠/ ٣٤٧).

ورأسه يقطر، فقال النبي ﷺ: لعلنا أعجلناك؟ فقال: نعم. فقال رسول اللَّه ﷺ: إذا أعجلت -أو قحطت- فعليك الوضوء»(١).

*غريب الحديثين:

قحطت: أقحط الرجل إذا جامع ولم ينزل.

★ فوائد الحديثين:

قال النووي: «اعلم أن الأمة مجمعة الآن على وجوب الغسل بالجماع، وإن لم يكن معه إنزال، وعلى وجوبه بالإنزال، وكان جماعة من الصحابة على أنه لا يجب إلا بالإنزال، ثم رجع بعضهم، وانعقد الإجماع بعد الآخرين، وفي الباب حديث «إنما الماء من الماء»(٢) مع حديث أبي بن كعب عن رسول الله وفي الرجل يأتي أهله ثم لا ينزل قال: «يغسل ذكره ويتوضأ»، وفيه الحديث الآخر: «إذا جلس أحدكم بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل، وإن لم ينزل»(٢)، قال العلماء: العمل على هذا الحديث، وأما حديث «الماء من الماء» فالجمهور من الصحابة ومن بعدهم قالوا: إنه منسوخ، ويعنون بالنسخ أن الغسل من الجماع بغير إنزال، كان ساقطا، ثم صار واجبا، وذهب ابن عباس فلي وغيره إلى أنه ليس منسوخا، بل المراد به نفي وجوب الغسل بالرؤية في النوم، إذا لم ينزل، وهذا الحكم باق بلا شك، وأما حديث أبي بن كعب: ففيه جوابان: أحدهما: أنه منسوخ. والثاني: أنه محمول على ما إذا باشرها فيما سوى الفرج، والله أعلم»(١).

قال أبو عمر معلقًا على حديث «الماء من الماء»: «وهذا إسناد صحيح من جهة النقل ثابت، ولكنه يحتمل التأويل؛ لأن قوله: «الماء من الماء» ليس فيه ما يدفع الماء من التقاء الختانين؛ لأن من أوجب الغسل من التقاء الختانين يقول: الماء من الماء، ومن التقاء الختانين أيضًا، زيادة حكم، وقد قيل: معنى «الماء من الماء» في الاحتلام لا في اليقظة، وهذا مجتمع عليه فيمن رأى أنه يجامع ولم ينزل أنه لا غسل

⁽۱) أخرجه: أحمد (۳/ ۲۱)، والبخاري (۱/ ۱۸۶/ ۱۸۰)، ومسلم (۱/ ۲۲۹–۲۷۰/ ۳٤٥) وابن ماجه (۱/ ۱۹۹/)

⁽٢) أخرجه: أحمد (٣/ ٢٥)، ومسلم (١/ ٢٦٩/ ٣٤٣ [٨])، وأبو داود (١/ ١٤٨/ ٢١٧).

⁽٣) تقدم تخریجه. (٤) شرح مسلم (٤/ ٣١-٣٢).

عليه، وهذا لعمري تأويل محتمل في «الماء من الماء» (١٠).

وقال أيضًا: «على هذا القول جمهور أهل الفتوى بالحجاز، والعراق، والشام، ومصر، وإليه ذهب مالك، والشافعي، وأبو حنيفة وأصحابهم، والليث بن سعد، والأوزاعي، والثوري، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبو ثور، وأبو عبيد، والطبري، واختلف أصحاب داود في هذه المسألة، فبعضهم قال بما عليه الفقهاء والجمهور على ما وصفنا من إيجاب الغسل، بمجاوزة الختان الختان، ومنهم من قال: لا غسل عليه إلا بإنزال»(٢).

قال أبو عمر: «والقول بأن لا غسل من التقاء الختانين شذوذ، وهو قول عند جمهور الفقهاء مهجور مرغوب عنه ومعيب، والجماعة على الغسل وبالله التوفيق»(٣).

وقال أيضًا: «ذكر ابن خويز منداد: أن إجماع الصحابة انعقد على إيجاب الغسل من التقاء الختانين، وليس ذلك عندنا كذلك، ولكنا نقول: إن الاختلاف في هذا ضعيف، وأن الجمهور الذين هم الحجة على من خالفهم من السلف والخلف، انعقد إجماعهم على إيجاب الغسل من التقاء الختانين ومجاوزة الختان الختان، وهو الحق إن شاء الله»(٤٠).

تنبيه: أما ما روي عن بعض الصحابة من القول بإيجاب الوضوء من الجماع بغير إنزال، فقد ثبت رجوعهم عن ذلك، قال أبو عمر: «وقد روي عن عثمان، وعلي، وأبى بن كعب، بأسانيد جياد، أنهم أفتوا بخلافه»(٥).

روى الإمام مالك كَلَّلُهُ عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان، وعائشة زوج النبي على كانوا يقولون «إذا مس الختان الختان، فقد وجب الغسل»(٢٠).

وروى أيضًا عن محمود بن لبيد الأنصاري أنه سأل زيد بن ثابت عن الرجل

فتح البر (٣/ ٤٠٠).
 فتح البر (٣/ ٤٠٧).

⁽٣) فتح البر (٣/ ٤٠٤). (3) فتح البر (٣/ ٤٠٤).

⁽٥) الاستذكار (٣/ ٨٣).

⁽٦) أخرجه مالك (١/ ٤٥-٤٦) والطحاوي في شرح المعاني (١/ ٥٧) وعبد الرزاق (١/ ٤٥/ ٩٣٦) والبيهقي (١/ ١٦٢).

يصيب أهله ثم يكسل و لا ينزل؟ فقال زيد «يغتسل فقال له محمود إن أبي بن كعب كان لا يرى الغسل، فقال له زيد بن ثابت: إن أُبَيَّ نزع عن ذلك قبل أن يموت»(١).

قال أبو عمر: «في رجوع أبي عن القول بما سمعه من النبي على وما رواه عنه ما يدل على أنه كان منسوخًا، ولولا ذلك ما رجع عنه ؛ لأن ما لم ينسخ من الكتاب والسنة لا يجوز تركه، ولا الرجوع عنه لأحد صح عنده»(٢).

* * *

⁽۱) أخرجه مالك (١/ ٤٧)، وابن أبي شيبة (١/ ٨٦٦)، والبيهقي (١/ ١٦٠)، وعبد الرزاق (١/ ٢٥٠/ ٩٤)، والطحاوي في شرح المعاني (١/ ٥٠/).

⁽٢) الاستذكار (٣/ ٩٤).

قوله تعالى: ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْمَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُعَلَّهِرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتُهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (١)

*غريب الآية:

حرج: ضيق.

القوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن جرير كَظُلُلُهُ: (يعني -جل ثناؤه- بقوله: ﴿مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْمَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ ﴾: ما يريد اللّه بما فرض عليكم من الوضوء إذا قمتم إلى صلاتكم، والغسل من جنابتكم والتيمم صعيدًا طيبًا عند عدمكم الماء، ليجعل عليكم من حرج، ليلزمكم في دينكم من ضيق، ولا ليعنتكم فيه (٢٠).

قال محمد رشيد رضا: «أي: ما يريد الله ليجعل عليكم فيما شرعه لكم في هذه الآية -ولا في غيرها أيضًا - حرجًا ما، أي أدنى ضيق وأقل مشقة؛ لأنه تعالى غني عنكم، رؤوف رحيم بكم، فهو لا يشرع لكم إلا ما فيه الخير والنفع لكم، ﴿وَلَكِنَ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمُ ﴾ من القذر والأذى ومن الرذائل والمنكرات والعقائد الفاسدة فتكونوا أنظف الناس أبدانًا، وأزكاهم نفوسًا، وأصحهم أجسامًا، وأرقاهم أرواحًا، ﴿وَلِيبُتِم نِعْ مَنتُم عَلَيْكُمُ ﴾ بالجمع بين طهارة الأرواح وتزكيتها، وطهارة الأجساد وصحتها، فإنما الإنسان روح وجسد، لا تكمل إنسانيته إلا بكمالهما معا، فالصلاة تطهر الروح وتزكي النفس لأنها تنهى عن الفحشاء والمنكر، وتربي في المصلي ملكة مراقبة اللّه تعالى، وخشيته لدى الإساءة، وحبه والرجاء فيه عند الإحسان، وتذكره دائمًا بكماله المطلق فتوجه همته دائمًا إلى طلب الكمال، . . والطهارة التي جعلها اللّه تعالى شرطًا للدخول في الصلاة ومقدمة لها تطهر البدن

⁽۱) الأية (۲).

⁽٢) جامع البيان (٦/ ١٣٧).

وتنشطه، فيسهل بذلك العمل على العامل من عبادة وغير عبادة، فما أعظم نعمة اللّه تعالى على الناس بهذا الدين القويم، وما أجدر من هداه اللّه إليه بدوام الشكر له عليه، ولذلك ختم الآية بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ أي: وليعدكم بذلك لدوام شكره فتكونوا أهلا له ويكون مرجوا منكم، لتحقق أسبابه، ودوام المذكرات به، فتعنوا بالطهارة الحسية والمعنوية، وتقوموا بشكر النعم الظاهرة والباطنة»(١).

وقال: «ما نفاه اللَّه تعالى من الحرج في هذه الآية قاعدة من قواعد الشريعة ، وأصل من أعظم أصول الدين تبنى عليه وتتفرع عنه مسائل كثيرة. وقد أطلق هنا نفي الحرج والمرادبه أولا وبالذات ما يتعلق بأحكام الآية أو بما تقدم من الأحكام من أول السورة. وثانيا: وبالتبع جميع أحكام الإسلام، ولهذا لم يقل ما يريد اللَّه ليجعل عليكم من حرج فيما شرعه لكم من أحكام الطهارة مثلًا لأن حذف المتعلق يؤذن بالعموم، وقد صرح بنفي الحرج من الدين كله في سورة الحج فقال: ﴿ وَجَاهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ مُو ۗ ٱجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجْ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَهِيتُ هُوَ سَتَنكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن تَبْلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُواْ شُهَدَاءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ (٢) الآية ، وإنما صرح في هذه الآية بنفي الحرج من الدين كله لأن سورة الحج من السور المكية التي بينت أصول الإسلام وقواعده الكلية، وهي تدل على أن القيام بما لابد منه من عزائم الأمور ليس من الحرج في شيء؛ لأنه نفي الحرج بعد الأمر بالجهاد في سبيل الله حق الجهاد وهو بذل الجهد في الطريق الموصل إلى إقامة سنن الله تعالى وحكمته في خلقه وكل ما يرضيه من عباده من الحق والخير والفضيلة، ولا يصعد الإنسان إلى مستوى كماله إلا ببذل الجهد في معالى الأمور، وإنما الحرج هو الضيق والمشقة فيما ضرره أرجح أو أكبر من نفعه، كالإلقاء بالأيدي إلى التهلكة، والامتناع من سد الرمق بلحم الميتة أو الخنزير أو الخمر لمن لا يجد غيرها، وكاستعمال المريض الماء في الوضوء أو الغسل من خشية ضرره وكذلك استعماله في البرد بهذا القيد، أو فيما يمكن إدراك غرض الشارع منه بدون مشقة في وقت آخر كالصيام في المرض والسفر. وقد صرح القرآن الحكيم بعد بيان فرضية الصيام والرخصة للمريض والمسافر بالفطر بأنه يريد بعباده اليسر ولا يريد

⁽١) تفسير المنار (٦/ ٢٥٨-٢٥٩).

⁽٢) الحج: الآية (٧٨).

بهم العسر. وقد بنى العلماء على أساس نفي الحرج والعسر وإثبات إرادة اللّه تعالى اليسر بالعباد في كل ما شرعه لهم عدة قواعد وأصول، فرعوا عليها كثيرا من الفروع في العبادات والمعاملات، منها: إذا ضاق الأمر اتسع، المشقة تجلب التيسير، درء المفاسد مقدم على جلب المنافع، الضرورات تبيح المحظورات، ما حرم لذاته يباح للضرورة، وما حرم لسد الذريعة يباح للحاجة»(١).

وقال ابن عاشور: "وقوله: ﴿وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾ إشارة إلى أن من حكمة الأمر بالغسل والوضوء التطهير، وهو تطهير حسي؛ لأنه تنظيف، وتطهير نفسي جعله الله فيه لما جعله عبادة، فإن العبادة كلها مشتملة على عدة أسرار: منها ما يهتدي إليه الأفهام ونعبر عنها بالحكمة، ومنها ما لا يعلمه إلا الله، ككون الظهر أربع ركعات، فإذا ذكرت حكم للعبادات فليس المراد أن الحكم منحصرة فيما علمناه، وإنما هو بعض من كل، وظن لا يبلغ منتهى العلم، فلما تعذر الماء عوض بالتيمم، ولو أراد الحرج لكفهم طلب الماء ولو بالثمن أو ترك الصلاة إلى أن يوجد الماء ثم يقضون الجميع. فالتيمم ليس فيه تطهير حسي وفيه التطهير النفسي الذي في الوضوء لما جعل التيمم بدلًا عن الوضوء، كما تقدم في سورة النساء.

وقوله: ﴿ وَلِيُتِمَّ نِمَّ مَتَمُ عَلَيْكُمْ ﴾ أي: يكمل النعم الموجودة قبل الإسلام بنعمة الإسلام، أو ويكمل نعمة الإسلام بزيادة أحكامه الراجعة إلى التزكية والتطهير مع التيسير في أحوال كثيرة. فالإتمام إما بزيادة أنواع من النعم لم تكن، وإما بتكثير فروع النوع من النعم.

وقوله: ﴿لَكَلَّكُمُّ نَشَكُرُونَ﴾ أي: رجاء شكركم إياه. جعل الشكر علة لإتمام النعمة على طريقة المجاز، بأن استعيرت صيغة الرجاء إلى الأمر لقصد الحث عليه، وإظهاره في صورة الأمر المستقرب الحصول ('').

قال البقاعي: «﴿ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾ أي: ظاهرًا وباطنًا بالماء والتراب وبامتثال الأمر على ما شرعه سبحانه، عقلتم معناه أو لا، مع تسهيل الأوامر والنواهي لكيلا يوقعكم التشديد في المعصية التي هي رجس الباطن ﴿ وَلِيُتِمَّ

 ⁽۱) تفسير المنار (٦/ ٢٦٩–۲۷۰).

⁽٢) التحرير والتنوير (٦/ ١٣٢).

نِمْ مَتَهُ أي: في التخفيف في العزائم ثم في الرخص، وفي وعدكم بالأجور على ما شرع لكم من الأفعال ﴿ عَلَيْكُر ﴾ لأجل تسهيلها، ليكون فعلكم لها واستحقاقكم لما رتب عليها من الأجر مقطوعًا به، إلا لمن لج طبعه في العوج، وتمادى في الغواية والجهل والبطر ﴿ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ أي وفعل ذلك كله هذا التسهيل وغيره ليكون حالكم لما سهل عليكم حال من يرجى صرفه لنعم ربه عليه في طاعته المسهلة له المحببة إليه (١٠).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في فضيلة الوضوء ووجوبه على كل مصلً

* عن أبي هريرة أن رسول اللَّه ﷺ قال: «إذا توضأ العبد المسلم -أو المؤمن-فغسل وجهه، خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينيه مع الماء -أو مع آخر قطر الماء- فإذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة كان بطشتها يداه مع الماء -أو مع آخر قطر الماء- فإذا غسل رجليه خرج كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء -أو مع آخر قطر الماء- حتى يخرج نقيًّا من الذنوب»(٢).

* عن أبي عبد الله الصنابحي أن رسول الله على قال: «من مضمض واستنشق، خرجت خطاياه من فيه وأنفه، ومن غسل وجهه خرجت خطاياه من أشفار عينيه، ومن غسل يديه خرجت من أظفاره أو من تحت أظفاره، ومن مسح رأسه وأذنيه خرجت خطاياه من رأسه أو شعر أذنيه، ومن غسل رجليه خرجت خطاياه من أظفاره أو تحت أظفاره، ثم كانت خطاه إلى المسجد نافلة» (٣).

* عن عمرو بن عبسة السلمي: «كنت وأنا في الجاهلية أظن أن الناس على ضلالة. وأنهم ليسوا على شيء. وهم يعبدون الأوثان. فسمعت برجل بمكة يخبر

⁽١) نظم الدرر (٦/ ٣٦-٣٧).

⁽٢) أخرجه: أحمد (٣٠٣/١)، ومسلم (١/ ٢١٥/ ٢٤٤) واللفظ له، والترمذي (١/ ٦-٧/٢). من حديث . أبي هريرة الله.

⁽٣) أخرجه: أحمد (٤/ ٣٤٩) والنسائي (١/ ٧٩/٧٩) وابن ماجه (١٣٠١/ ٢٨٢) والحاكم (١/ ١٢٩- ١٣٠) والحاكم (١/ ١٢٩- ١٣٠) وقال: صحيح على شرطهما ولا علة له. والصنابحي صحابي مشهور. وتعقبه الذهبي بقوله: قلت: لا.

أخبارًا ، فقعدت على راحلتي ، فقدمت عليه فإذا رسول اللَّه ﷺ مستخفيًا ، جرءاء عليه قومه. فتلطفت حتى دخلت عليه بمكة. فقلت له: ما أنت؟ قال: أنا نبي اللَّه فقلت: وما نبى؟ قال: أرسلنى اللَّه. فقلت: وبأي شيء أرسلك؟ قال: أرسلني بصلة الأرحام وكسر الأوثان وأن يوحد اللَّه لا يشرك به شيء. قلت له: فمن معك على هذا؟ قال: حر وعبد. قال: ومعه يومئذ أبو بكر وبلال ممن آمن به. فقلت: إني متبعك. قال: إنك لا تستطيع ذلك يومك هذا، ألا ترى حالى وحال الناس؟ ولكن ارجع إلى أهلك. فإذا سمعت بي قد ظهرت فأتني. قال: فذهبت إلى أهلى. وقدم رسول الله ﷺ المدينة . وكنت في أهلي . فجعلت أتخبر الأخبار وأسأل الناس حين قدم المدينة . حتى قدم على نفر من أهل يثرب من أهل المدينة . فقلت : ما فعل هذا الرجل الذي قدم المدينة؟ فقالوا: الناس إليه سراع وقد أراد قومه قتله فلم يستطيعوا ذلك، فقدمت المدينة، فدخلت عليه. فقلت: يا رسول اللَّه أتعرفني؟ قال: نعم أنت لقيتني بمكة. قال فقلت: بلى. فقلت: يا نبي اللَّه أخبرني عما علمك اللَّه وأجهله. أخبرني عن الصلاة؟ قال: صل صلاة الصبح. ثم أقصر عن الصلاة حتى تطلع الشمس حتى ترتفع، فإنها تطلع حين تطلع بين قرني شيطان، وحينتذ يسجد لها الكفار، ثم صل، فإن الصلاة مشهودة محضورة حتى يستقل الظل بالرمع. ثم أقصر عن الصلاة، فإن حينئذ تسجر جهنم، فإذا أقبل الفيء فصل، فإن الصلاة مشهودة محضورة، حتى تصلي العصر، ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب الشمس؛ فإنها تغرب بين قرني شيطان، وحينئذ يسجد لها الكفار. قال فقلت: يا نبى اللَّه فالوضوء؟ حدثني عنه. قال: ما منكم رجل يقرب وضوءه فيتمضمض و يستنشق فينتثر إلا خرت خطايا وجهه وفيه وخياشيمه، ثم إذا غسل وجهه كما أمره اللَّه إلا خرت خطايا وجهه من أطراف لحيته مع الماء، ثم يغسل يديه إلى المرفقين، إلا خرت خطايا ينيه من أنامله مع الماء، ثم يمسح رأسه إلا خرت خطايا رأسه من أطراف شعره مع الماء، ثم يغسل قدميه إلى الكعبين، إلا خرت خطايا رجليه من أنامله مع الماء، فإن هو قام فصلى، فحمد الله وأثنى عليه، ومجده بالذي هو له أهل، وفرغ قلبه لله، إلا انصرف من خطيئته كهيئته يوم ولدته أمه. فحدث عمرو بن عبسة بهذا الحديث أبا أمامة صاحب رسول الله على. نقال له أبو أمامة: يا عمرو بن

و ٢٥٦)______ سورة المائدة

عبسة! انظر ما تقول في مقام واحد يعطى هذا الرجل؟ فقال عمرو: يا أبا أمامة لقد كبرت سني، ورق عظمي واقترب أجلي، وما بي حاجة أن أكذب على الله، ولا على رسول الله على رسول الله على رسول الله على رسول الله على مرات، ما حدثت به أبدًا. ولكني سمعته أكثر من ذلك»(١).

* غريب الأحاديث:

بطشتها: بطشت اليد إذا عملت.

جرءاء: جمع جريء من الجرأة، وهي الإقدام والتسلط.

أتخبر: أسأل.

الناس إليه سراع: أي: يسارعون إلى قوله وقبول دينه.

أقصر: من أقصرت عن الشيء أمسكت مع القدرة عليه.

يستقل الظل بالرمح: أي: يقوم مقابله في جهة الشمال.

تسجر: توقد.

فيء: أصل الفيء: الرجوع. ومنه قيل للظل الذي يكون بعد الزوال: فيء؛ لأنه يرجع من جانب الغرب إلى جانب الشرق.

* فوائد الأحاديث:

قال ابن عبد البر: «معنى قوله: «خرجت الخطايا مع الماء» إعلام منه بأن الوضوء للصلاة عمل يكفر اللَّه به السيئات عن عباده المؤمنين رحمة بهم وتفضلا عليهم، أعلموا بذلك ليرغبوا في العمل به "٢٠".

وقال ابن العربي: «الخطايا المحكوم بمغفرتها في الصغائر دون الكبائر لقول النبي على الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهن ما اجتنبت الكبائر»(٣)، فإذا كانت الصلاة مقرونة بالوضوء لا تكفر الكبائر فانفراد الوضوء بالتقصير عن ذلك أحرى، قال: وهذا التكفير إنما هو للذنوب المتعلقة بحقوق الله

⁽١) أخرجه: أحمد (٤/ ١١٢)، ومسلم (١/ ٥٦٩/ ٨٣٢) واللفظ له.

⁽٢) فتح البر (٣/ ١٤). (٣) سيأتي تخريجه قريبًا.

سبحانه وأما المتعلقة بحقوق الآدميين فإنما يقع النظر فيها بالمقاصة مع الحسنات والسيئات (١٠).

قال ابن عبد البر: «وفي هذا الحديث من الفقه: أن الوضوء مسنونه ومفروضه جاء فيه مجينًا واحدًا، وأن من شرط المؤمن وما ينبغي له إذا أراد الصلاة: أن يأتي بما ذكر في هذا الحديث لا يقصر عن شيء منه، فإن قصر عن شيء منه كان للمفترض حينئذ حكم، وللمسنون حكم، إلا أن العلماء أجمعوا على أن غسل الوجه، واليدين إلى المرفقين، والرجلين إلى الكعبين، ومسح الرأس، فرض ذلك كله لأمر اللّه به في كتابه المسلم عند قيامه إلى الصلاة إذا لم يكن متوضئًا، لا خلاف علمته في شيء من ذلك إلا في مسح الرجلين وغسلهما»(٢).

وقال: "وقال بعض المنتمين إلى العلم من أهل عصرنا: إن الكبائر والصغائر يكفرها الصلاة والطهارة، واحتج بظاهر حديث الصنابحي هذا وبمثله من الآثار، وبقوله على: "فما ترون ذلك يبقي من ذنوبه (٣)»(٤) وما أشبه ذلك. وهذا جهل بين، وموافقة للمرجئة فيما ذهبوا إليه من ذلك، وكيف يجوز لذي لب أن يحمل هذه الآثار على عمومها وهو يسمع قول الله على: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تُوبُوا إِلَى اللّهِ تَوْبَهُ اللَّهِ حَرِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لِقَلَا اللهِ تَوْبَعُ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ تَوْبَعُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ تَوْبَعُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

⁽١) عارضة الأحوذي (١/ ١٠).

⁽٢) التمهيد: فتح البر (٣/ ٢٠٥).

⁽٣) وفي نسخة دار الكتب المصرية امن درنه، بدل امن ذنوبه،

⁽٤) أخرجه: أحمد (٢/ ٣٧٩)، والبخاري (٢/ ١٣/ ٥٢٨)، ومسلم (١/ ٤٦٦–٤٦٣) ٢٦٧)، والترمذي (٥/ ١٣٧) أخرجه: أحمد (٢/ ٣٦٩)، والنسائي (١/ ٤٦٩/ ٤٦١) من حليث أبي هريرة.

⁽٥) التحريم: الآية (A). (٦) النور: الآية (٣١).

لا يصح أداء شيء منها إلا بقصد ونية واعتقاد أن لا عودة، فأما أن يصلى وهو غير ذاكر لما ارتكب من الكبائر، ولا نادم على ذلك فمحال. . . وهذا يبين لك ما ذكرنا، ويوضح لك أن الصغائر تكفر بالصلوات الخمس لمن اجتنب الكبائر، فيكون على هذا معنى قول اللَّه عَلَى : ﴿ إِن تَجْتَيْبُواْ كَبَآبِرَ مَا نُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمُ سَيِّعَاتِكُمُ ﴾(١) الصغائر بالصلاة، والصوم، والحج، وأداء الفرائض، وأعمال البر. وإن لم تجتنبوا الكبائر ولم تتوبوا منها لم تنتفعوا بتكفير الصغائر إذا واقعتم الموبقات المهلكات، والله أعلم. وهذا كله قبل الموت، فإن مات صاحب الكبيرة فمصيره إلى الله، إن شاء غفر له وإن شاء عذبه، فإن عذبه فبجرمه، وإن عفا عنه فهو أهل العفو وأهل المغفرة، وإن تاب قبل الموت وقبل حضوره ومعاينته، وندم واعتقد أن لا يعود، واستغفر ووجل كان كمن لم يذنب، وبهذا كله الآثار الصحاح عن السلف قد جاءت، وعليه جماعة علماء المسلمين. ولو تدبر هذا القائل الحديث الذي فيه ذكر خروج الخطايا من فمه، وأنفه، ويديه، ورجليه، ورأسه، لعلم أنها الصغائر في الأغلب، ولعلم أنها معفو عنها بترك الكبائر، دليل ذلك قوله ﷺ: « العينان تزنيان، واليدان تزنيان، والفم يزنى، ويصدق ذلك كله الفرج أو يكذبه»(٢). يريد -والله أعلم-: أن الفرج بعمله يوجب المهلكة، وما لم يكن ذلك فأعمال البريغسلن ذلك كله. وقد كنت أرغب بنفسي عن الكلام في هذا الباب لولا قول ذلك القائل، وخشيت أن يغتر به جاهل، فينهمك في الموبقات اتكالا على أنها تكفرها الصلوات الخمس، دون الندم عليها، والاستغقار والتوبة منها، -والله أعلم- ونسأله العصمة والتوفيق»(٣).

قلت: رحم الله الإمام ابن عبد البر على هذا البحث النفيس الطيب، وعلى بيانه الشافي الكافي حول حديث الصنابحي وغيره من أن الوضوء يكفر الذنوب، فإن المراد بذلك صغائر الذنوب لا كبائرها، وهذا منه فله فهم عميق لواقع مجتمعه الذي كان يموج بالعلماء وبالأخيار والفضلاء، والحكم فيه لأهل الإسلام وبه

⁽١) النساء: الآية (٣١).

 ⁽۲) أخرجه من حديث أبي هويرة: أحمد (۲/ ٤١١)، ومن حديث ابن عباس: أحمد (۲/ ۲۷٦)، والبخاري (۱۱/ ۲۷۳) أخرجه من حديث أبي ومسلم (٤/ ٢١٥٦) (٢/ ٢١٥١] وأبو داود (۲/ ٢١١٦–٢١٦/ ٢٠٥٢) والنسائي في الكبرى (٦/ ٢٧٥–٢١٥٤) كلهم بألفاظ متقاربة.
 (۳) التمهيد: قتح البر (۱/ ٤٨٥–٤٨٩).

يحكمون، فكيف لو رأى أبو عمر وعاش زماننا هذا، ورأى واقع الأمة وانهماكها في الموبقات، وإذا ذَكَرت أحدهم زعم أن الإسلام ليس بالصلاة والزكاة، ويكفي الانتماء إليه بالاسم، وإن استدل قال: الإيمان في القلب. وهذا أخبث مذاهب أهل الإرجاء، وللأسف الشديد، فأكثر الناس على هذا المذهب الخبيث، والقليل منهم من يحافظ على الصلوات ويترك الموبقات. اللهم اجعلنا من التائبين والمقلعين عن المعاصي، والنادمين على ما سبق وسلف، إنه سميع مجيب.

* عن حمران مولى عثمان: «أنه رأى عثمان بن عفان دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرار فغسلهما ثم أدخل يمينه في الإناء فمضمض واستنشق، ثم غسل وجهه ثلاثًا، ويديه إلى المرفقين ثلاث مرار، ثم مسح برأسه ثم غسل رجليه ثلاث مرار إلى الكعبين، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: من توضأ نحو وضوئي هذا، ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه، غفر له ما تقدم من ذنبه (()). ولمسلم: «وكانت صلاته ومشيه إلى المسجد نافلة».

★ فوائد الحديث:

قال ابن عبد البر: (في هذا الحديث -والحمد لله - أن الصلاة تكفر الذنوب، وهو تأويل قول الله على: ﴿إِنَّ الْحَسَنَتِ يُذْهِبُنَ السَّيِّاتِ ﴾ (٢) على حسبما نزع به مالك كَالله. والقول في هذا عندي كالقول في حديثه على: «الجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهما» (٣) فسبحان المتفضل المنعم المحسن هو الله وحده لا شريك له (١٠).

وقال القرطبي: «وهذا الحديث يقتضي: أن الوضوء بانفراده يستقل بالتكفير، وكذلك حديث أبي هريرة، فإنه قال فيه: «إذا توضأ العبد المسلم فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينيه» وهكذا إلى أن قال: «حتى يخرج نقيا من

⁽۱) أخرجه: أحمد (۱/ ٥٩)، والبخاري (١/ ٣٤٤/) 109) واللفظ له، ومسلم (١/ ٢٠٤–٢٠٥)، وأبو داود (١/ ١٠٤/)، والنسائي (١/ ١٠٨/ ٢٨٤)، وابن ماجه (١/ ١٠٥/).

⁽٢) هود: الآية ١١٤.

⁽٣) أخرجه: أحمد (٢/ ٣٥٩)، ومسلم (١/ ٢٣٣/٢٠٩)، والترمذي (١/ ٤١٨/ ٢١٤) وابن ماجه (١/ ٣٤٥/) أخرجه: أحمد أبي هريرة ١/ ١٠٨٥)

 ⁽٤) التمهيد: فتح البر (٣/ ٢٠٠).

الذنوب»(١) وهذا بخلاف أحاديث عثمان المتقدمة؛ إذ مضمونها أن التكفير إنما يحصل بالوضوء إذا صلى به صلاة مكتوبة يتم ركوعها وخشوعها. والتلفيق من وجهين: أحدهما: أن يرد مطلق الأحاديث إلى مقيدها.

والثاني: أن نقول إن ذلك يختلف بحسب اختلاف أحوال الأشخاص، فلا بعد في أن يكون بعض المتوضئين يحصل لهم من الحضور ومراعاة الآداب المكملة ما يستقل بسببها وضوءه بالتكفير، ورب متوضئ لا يحصل له مثل ذلك، فيكفر عنه بمجموع الوضوء والصلاة، ولا يعترض على هذا بقوله -عليه الصلاة والسلام-: «من أتم الوضوء كما أمره الله فالصلوات المكتوبة كفارات لما بينهن»(٢) لأنا نقول: من اقتصر على واجبات الوضوء فقد توضأ كما أمره الله تعالى، كما قال النبي الملاعرابي: «توضأ كما أمرك الله»(٢) فأحاله على آية الوضوء، على ما قدمناه. وكذلك ذكر النسائي من حديث رفاعة بن رافع، فقال النبي الها: «إنها لم تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء، كما أمره الله تعالى فيغسل وجهه، ويديه إلى المرفقين، ويمسح برأسه، ورجلين إلى الكعبين»(١)، ونحن إنما أردنا المحافظة على الآداب المكملة التي لا يراعيها إلا من نور الله باطنه بالعلم والمراقبة. والله تعالى أعلم»(٥).

* عن عقبة بن عامر قال: «كانت علينا رعاية الإبل فجاءت نوبتي فروحتها بعشي، فأدركت رسول الله على قائمًا يحدث الناس فأدركت من قوله: «ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلي ركعتين مقبل عليهما بقلبه ووجهه إلا وجبت له الجنة. قال: فقلت: ما أجود هذه. فإذا قائل بين يدى يقول: التي قبلها أجود.

⁽١) هو حديث الباب.

⁽٣) طرف من حديث المسيء صلاته خرجه من حديث أبي هريرة: أحمد (٢/ ٤٣٧)، والبخاري (٢/ ٣٠١/ ٧٥٧)، و وصلم (١/ ٢٩٨/ ٢٩٨)، وأبو داود (١/ ٣٠٣-٥٣٥/ ٨٥٦)، والترمذي (٢/ ٢٠١-١٠٤/ ٣٠٣) واللفظ له. والنسائي (٢/ ٢٠١/ ٨٨٣)، وابن ماجه (١/ ٣٣٦-٣٦٧).

⁽٤) أخرجه: أحمد (٤/ ٣٤٠) وأبو داود (١/ ٥٣٦-٥٣٧/ ٨٥٨) والترمذي (٢/ ١٠٠-٣٠٢) وقال: حديث حسن. والنسائي (٢/ ٥٧٠-٥٧٥/ ١١٣٥) وابن ماجه (١/ ١٥٦/ ٤٦٠).

⁽٥) المقهم (١/ ٩١-٢٩٤).

الآية (٦) ________

فنظرت فإذا عمر. قال: إني قد رأيتك جئت آنفًا. قال: ما منكم من أحديتوضاً فيبلغ أو فيسبغ الوضوء ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا اللّه وأن محمدًا عبد اللّه ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء»(١).

*غريب الحديث:

روحتها: رددتها إلى حيث تبيت، والمراح: مبيت الماشية.

* فوائد الحديث:

قال القرطبي: «في هذا الحديث ما يدل على أن الذكر بعد الوضوء فضيلة من فضائله»(۲).

قال النووي: «أما أحكام الحديث ففيه أنه يستحب للمتوضيء أن يقول عقب وضوئه: «أشهد أن لا اله إلا اللّه وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله». وهذا متفق عليه، وينبغي أن يضم إليه ما جاء في رواية الترمذي متصلا بهذا الحديث: «اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين»، ويستحب أن يضم إليه ما رواه النسائي في كتابه عمل اليوم والليلة مرفوعًا: «سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا اله إلا أنت وحده لا شريك له، أستغفرك وأتوب إليك»(۳)(٤٠).

⁽۱) أخرجه: أحمد (۱/ ۱۹) و(٤/ ١٤٥–١٤٦)، ومسلم (۱/ ٢٠٩–١٢٨ ٢٣٤) واللفظ له، وأبو داود (١/ ١١٨-١٩ الأحرجه: أحمد (١/ ١٥٩/ ١٠٩). والترمذي (١/ ٧٧-٧٨/ ٥٥)، والنسائي (١/ ١٤٨/١٠٠)، وابن ماجه (١/ ١٥٩/ ٤٧٠). (٢) المقهم (١/ ٢٩٥).

⁽٣) السنن الكبرى (٦/ ٢٥/ ٩٩١١) من حديث أبي سعيد.

⁽٤) شرح مسلم (٣/ ١٠٤/ ١٠٤).

⁽٥) أخرجه: أحمد (٥/ ٣٤٧-٣٤٣ و٣٤٥)، ومسلم (١/ ٣٠٣/ ٢٢٣)، والترمذي (٥/ ٥٠١ / ٣٥١٧) والترمذي (٥/ ٢٥١٧) والنسائي (٥/ ٨/ ٢٣٣) وابن ماجه (١/ ٢٠١-١٠٠/ ٢٨٠).

* غريب الحديث:

شطر: أي: نصف.

برهان: البرهان الحجة والدليل.

يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها; من الغدو وهو سير أول النهار، والمعنى: أن كل إنسان يسعى بنفسه، فمنهم من يبيعها لله تعالى بطاعته فيعتقها من العذاب، ومنهم من يبيعها للشيطان والهوى باتباعها فيوبقها أي يهلكها.

* فوائد الحديث:

قال النووي: «هذا حديث عظيم، أصل من أصول الإسلام قد اشتمل على مهمات من قواعد الإسلام، فأما الطهور فالمراد به الفعل فهو مضموم الطاء على المختار وقول الأكثرين، ويجوز فتحها كما تقدم، وأصل الشطر النصف، واختلف في معنى قوله والمحلور شطر الإيمان، فقيل معناه: أن الأجر فيه ينتهي تضعيفه إلى نصف أجر الإيمان، وقيل معناه: أن الإيمان يجب ما قبله من الخطايا وكذلك الوضوء؛ لأن الوضوء لا يصح إلا مع الإيمان فصار لتوقفه على الإيمان في معنى الشطر، وقيل: المراد بالإيمان هنا الصلاة كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعُ إِيمَانَكُمُ اللهُ وَلِيسَ يلزم في الشطر أن يكون نصفا حقيقيا»(٢).

وقال ابن رجب: «فسر بعضهم الطهور ها هنا بترك الذنوب كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّبِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَالَمِينَ ﴾ (*) وقوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُ التَّوَّبِينَ وَيُحِبُ الْمُتَالَمِينَ ﴾ (*).

وقال: الإيمان نوعان: فعل وترك، فنصفه: فعل المأمورات، ونصفه: ترك المحظورات، وهو تطهير النفس بترك المعاصي، وهذا القول محتمل لولا أن رواية «الوضوء شطر الإيمان» (٢) ترده، وكذلك رواية «إسباغ الوضوء» (٧). وأيضًا ففيه نظر

⁽٢) شرح مسلم (٣/ ٨٥-٨٦).

 ⁽٤) المدثر: الآية ٤.

⁽٦) وهي رواية الترمذي.

⁽١) البقرة: الآية (١٤٣).

⁽٣) الأعراف: الآية ٨٢.

⁽٥) البقرة: الآية ٢٢٢.

⁽٧) وهي رواية ابن ماجه.

من جهة المعنى، فإن كثيرًا من الأعمال تطهر النفس من الذنوب السابقة كالصلاة، فكيف لا تدخل في اسم الطهور، ومتى دخلت الأعمال أو بعضها في اسم الطهور، لم يتحقق كون ترك الذنوب شطر الإيمان. والصحيح الذي عليه الأكثرون: أن المراد بالطهور ها هنا: التطهر بالماء من الأحداث، وكذلك بدأ مسلم بتخريجه في أبواب الوضوء، وكذلك خرجه النسائي وابن ماجه وغيرهما، وعلى هذا فاختلف الناس في معنى كون الطهور بالماء شطر الإيمان. فمنهم من قال المراد بالشطر: الجزء، لا أنه النصف بعينه، فيكون الطهور جزءًا من الإيمان، وهذا فيه ضعف؟ لأن الشطر إنما يعرف استعماله لغة في النصف، ولأن في حديث الرجل من بني سليم «الطهور نصف الإيمان»(١) كما سبق. ومنهم من قال: المعنى أنه يضاعف ثواب الوضوء إلى نصف ثواب الإيمان، لكن من غير تضعيف، وفي هذا نظر وبعد. ومنهم من قال: الإيمان يكفر الكبائر كلها، والوضوء يكفر الصغائر، فهو شطر الإيمان بهذا الاعتبار، وهذا يرده حديث: «من أساء في الإسلام أخذ بما عمل في الجاهلية الاسمان، ومنهم من قال: الوضوء يكفر الذنوب مع الإيمان، فصار نصف الإيمان، وهذا ضعيف. ومنهم من قال: المراد بالإيمان ها هنا الصلاة، كما في قوله على: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْمِيعَ إِيمَنَكُمْ ﴿ (٢) ، والمراد صلاتكم إلى بيت المقدس ، فإذا كان المراد بالإيمان الصلاة، فالصلاة لا تقبل إلا بظهور، فصار الطهور شطو الصلاة بهذا الاعتبار، حكى هذا التفسير محمد بن نصر المروزي في كتاب النصلاة (٤٠ عن إسحق بن راهويه عن يحيى بن آدم، وأنه قال في معنى قولهم: لا أدري نصف العلم: إن العلم إنما هو: أدري ولا أدري، فأحدهما نصف الآخر.

قلنت: كل شيء كان تحته نوعان: فأحدهما نصف له، وسواء كان عدد النوعين على السواء أو أحدهما أزيد من الآخر ويدل على هذا حديث: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين» (٥) والمراد: قراءة الصلاة، ولهذا فسرها بالفاتحة، والمراد أنها

⁽١) أحمد (٤/ ٢٦٠)، الترمذي (٥/ ١٠٥-٢٠٥/ ٢٥١٩) وقال: هذا حديث حسن.

⁽۲) آخرجه: أحمد (۱/ ۲۰ ۲)، والبخاري (۲/ ۲۳۸/ ۲۹۲۱)، ومسلم (۱/ ۱۱/۱۱)، وابن ماجه (۲/ ۱۲۱۱) اخرجه: ۱۲/ ۲۶۲۹) من حليف ابن سعود که

⁽٣) البقرة: الآية ١٤٣٠. (٤) تعظيم قدر الصلاة (١/ ٣٥٥).

⁽٥) أحمد (٢/ ١٨٥)، ومسلم (١/ ٢٩٦/ ١٩٦٥)، وأبو داود (١/ ٢١٥-١٤٥/ ٢٦٦)، والترمذي (٥/ ١٨٤-١٨٦) المحمد (٥/ ٢٩٥-١٢٨)، والترمذي (١/ ٢٧٣-١٢٩٤) مختصراً. من خديث أبي هريرة عليه.

(۲۱۶) سورة المائدة

مقسومة للعبادة والمسئلة، فالعبادة حق الرب، والمسئلة حق العبد، وليس المراد قسمة كلماتها على السواء. وقد ذكر هذا الخطابي^(۱) واستشهد بقول العرب نصف السنة سفر، ونصفها حضر. قال: وليس على تساوي الزمانين فيهما، لكن على انقسام الزمانين لهما، وإن تفاوتت مدتاهما، وبقول شريح –وقيل له: كيف أصبحت؟ – قال: أصبحت ونصف الناس على غضبان، يريد أن الناس بين محكوم له ومحكوم عليه، فالمحكوم عليه غضبان، والمحكوم له راض عنه، فهما حزبان مختلفان. ويقول الشاعر:

إذا مت كان الناس نصفين شامت بموتي ومثن بالذي كنت أفعل ومراده أنهم ينقسمون قسمين.

قلت: ومن هذا المعنى: حديث أبي هريرة المرفوع في الفرائض: «أنها نصف العلم» (٢٠) خرجه ابن ماجه، فإن أحكام المكلفين نوعان: نوع يتعلق بالحياة، ونوع يتعلق بما بعد الموت، وهذا هو الفرائض. وقال ابن مسعود: «الفرائض ثلث العلم». ووجه ذلك الحديث الذي خرجه أبو داود وابن ماجه من حديث عبدالله بن عمرو مرفوعًا: «العلم ثلاثة، وما سوى ذلك فهو فضل: آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة» (٣٠).

وروي عن مجاهد أنه قال: «المضمضة والاستنشاق نصف الوضوء»، ولعله أراد أن الوضوء قسمان: أحدهما مذكور في القرآن، والثاني مأخوذ من السنة، وهو المضمضة والاستنشاق يطهر باطن الجسد، وغسل سائر الأعضاء يطهر ظاهره، فهما نصفان بهذا الاعتبار، ومنه قول

⁽١) معالم السنن (١/ ١٧٦).

⁽Y) رواه ابن ماجه (۲/ ۹۰۸/۹)، وقال البوصيري: "ورواه الحاكم في المستدرك وقال: إنه صحيح الإسناد. وتصحيح الحاكم له فيه نظر، فإن حفص بن عمر المذكور ضعفه ابن معين والبخاري والنسائي وأبو حاتم، وقال: ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال. وقال ابن عدي: قليل الحديث وحديثه كما قال البخاري منكر الحديث". قال ابن حجر في التلخيص الحبير (۲/ ۱۷۷): "مداره على حفص بن عمر بن أبي العطاف وهو متروك، وأخرجه الترمذي (٤/ ٣٦٠-٣٦١/ ٢٠٩١) من طريق شهر بن حوشب عن أبي هريرة، وقال: هذا حديث فيه اضطراب".

 ⁽٣) أخرجه: أبو داود (٣/ ٣٠٦-٧٠٣/ ٢٨٨٥)، وابن ماجه (١/ ٢١/ ٥٤). وسكت عنه الحاكم في المستدرك
 (٣) وضعفه الذهبي في التلخيص.

ابن مسعود: «الصبر نصف الإيمان واليقين الإيمان كله». وجاء من رواية يزيد الرقاشي عن أنس مرفوعًا: «الإيمان نصفان: نصف في الصبر، ونصف في الشكر»(١)، فلما كان الإيمان يشمل فعل الواجبات، وترك المحرمات، ولا ينال ذلك كله إلا بالصبر، كان الصبر نصف الإيمان، فهكذا يقال في الوضوء: إنه نصف الصلاة. وأيضًا فالصلاة تكفر الذنوب والخطايا بشرط إسباغ الوضوء وإحسانه، فصار شطر الصلاة بهذا الاعتبار أيضًا ، كما في صحيح مسلم عن عثمان على عن النبي علية قال: «ما من مؤمن مسلم يتطهر فيتم الطهور الذي كتب عليه فيصلي هذه الصلوات الخمس إلا كانت كفارة لما بينهن » وفي رواية له: «من أتم الوضوء كما أمره الله، فالصلوات المكتوبات كفارات لما بينهن»(٢). وأيضًا: «فالصلاة مفتاح الجنة، والوضوء مفتاح الصلاة»(٣)، كما خرجه الإمام أحمد والترمذي من حديث جابر مرفوعًا، وكل من الصلاة والوضوء موجب لفتح أبواب الجنة كما في صحيح مسلم عن عقبة بن عامر سمع النبي على يقول: «ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه، ثم يقوم فيصلى ركعتين يقبل عليهما بقلبه ووجهه، إلا وجبت له الجنة ١٤٥١، وعن عقبة عن عمر عن النبي على قال: «ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ أو يسبغ الوضوء ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية، يدخل من أيها شاء "(٥)، وفي الصحيحين عن عبادة ظله عن النبي على قال: «من قال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، وأن عيسى عبداللَّه وابن أمته، وكلمته ألقاها إلى مريم، وروح منه، وأن الجنة حق، والنار حق، أدخله الله من أي أبواب الجنة الثمانية شاء»(٦).

فإذا كان الوضوء مع الشهادتين موجبًا لفتح أبواب الجنة، صار الوضوء نصف

⁽۱) رواه أبو بكر الخرائطي في فضيلة الشكر لله على نعمته (۳۲-۳۳) والديلمي في مسند الفردوس (۱/۱۱۱/ ۱۱۸ وارد) والديل معيف، وانظر الضعيفة (۲۲۵).

⁽٢) تقدم تخريجه في الباب نفسه.

⁽٣) رواه: أحمد (٣/ ٣٤٠)، والترمذي (١/ ١٠/٤)، وفيه أبو يحيى القتات وهو لين الحديث، وسليمان بن قرم سيع الحفظ.

⁽٤) تقدم تخریجه.

⁽٦) أحمد (٣١٥-٣١٣)، والبخاري (٦/ ٥٨٦ /٣٤٣)، ومسلم (١/ ٢٨/ ٢٨)، والنسائي في الكبرى (٦/ ١٦) أحمد (١١ ١٦٢ /٣٢١) من حديث عبادة بن الصامت الم

الإيمان باللَّه ورسوله بهذا الاعتبار .

وأيضًا فالوضوء من خصال الإيمان الخفية التي لا يحافظ عليها إلا مؤمن كما في حديث ثوبان وغيره عن النبي على: «لا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن» (١٠) . . . ويحتمل أن يقال: إن خصال الإيمان من الأعمال والأقوال كلها تطهر القلب وتزكيه ، وأما الطهارة بالماء فهي تختص بتطهير الجسد وتنظيفه ، فصارت خصال الإيمان قسمين: أحدهما: يطهر الظاهر ، والآخر يطهر الباطن ، فهما نصفان بهذا الاعتبار واللَّه أعلم بمراده ومراد رسوله في ذلك كله »(٢).

* عن ابن عمر قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «لا تقبل صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول» (٣).

* عن أبي المليح الهذلي عن أبيه أنه سمع النبي على يقول: لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول (3).

*غريب الحديثين:

غلول: الغلول: الخيانة، وأصله السرقة من مال الغنيمة قبل القسمة.

⋆ فوائد الحديثين:

الحديثان: «نص في وجوب الطهارة للصلاة، وقد أجمعت الأمة على أن الطهارة شرط في صحة الصلاة»(٥).

⁽۱) أخرجه من حديث ثوبان في المحد (٥/ ٢٧٧)، ابن ماجه (١/ ١٠١-٢٠١/ ٢٧٧)، وقال البوصيري: «هذا الحديث رجاله ثقات أثبات إلا أنه منقطع بين سالم وثوبان فإنه لم يسمع منه بلا خلاف. لكن له طريق أخرى متصلة أخرجها أبو داود الطيالسي في مسنده وأبو يعلى الموصلي والدارمي في مسنده. . ». والحاكم (١/ ١٣٠) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ولست أعرف له علمة يعلل بمثلها مثل هذا الحديث إلا وهم من أبي بلال الأشعري وهم فيه على أبي معاوية. ووافقه الذهبي. وانظر الإرواء (٢/ هذا ١٣٠-١٣٥).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٢/ ٣٩)، ومسلم (١/ ٢٠٤/ ٢٢٤) واللفظ له، والترمذي (١/ ٥-٦/ ١)، وابن ماجه (١/ اخرجه: أحمد (٢/ ٢٩٧)، وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وأبي بكرة في.

⁽٤) أخرجه: أحمد (٥/ ٧٤)، وأبو داود (٨/١١-٤٩/٥٥)، والنسائي (١/ ٩٥/ ١٣٩)، وابن ماجه (١/ ١٠٠/) (٢٧١)، وصححه ابن حبان (الإحسان ٤/ ٢٠٠٥/ ١٧٠٥) واللفظ له.

⁽٥) شرح مسلم (٣/ ٨٧).

قوله تعالى: ﴿ وَانْكُرُواْ نِسْمَةُ اللَّهِ عَلَيْكُمُ وَمِيثَنَقَهُ الَّذِي وَانْفَكُم بِهِ عَلَيْكُمُ وَمِيثَنَقَهُ الَّذِي وَانْفَكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصَّدُورِ ﴾ إذ قُلْتُم بَذَاتِ الصَّدُورِ ﴾

*غريب الآية:

ميثاقه: الميثاق: اليمين المؤكدة لأنها يستوثق بها من الأمر.

بذات الصدور: عبر بالذات لأن المراد المعاني التي تحل بالقلوب.

القوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن جربر: «معناه: واذكروا أيها المؤمنون نعمة اللّه عليكم التي أنعمها عليكم بهدايته إياكم للإسلام ﴿ وَمِيثَلْقَهُ الّذِي وَانْقَكُمْ بِمِيهِ يعني: وعهده الذي عاهدكم به حين بايعتم رسوله محمدًا على السمع والطاعة له في المنشط والمكره، والعسر واليسر ﴿ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعَنا ﴾ ما قلت لنا، وأخذت علينا من المواثيق وأطعناك فيما أمرتنا به ونهيتنا عنه، وأنعم عليكم أيضًا بتوفيقكم لقبول ذلك منه بقولكم له: ﴿ سَمِعَنا وَأَطَعَنا ﴾ ، يقول: ففوا لله، أيها المؤمنون بميثاقه الذي واثقكم به، ونعمته التي أنعم عليكم في ذلك بإقراركم على أنفسكم بالسمع له والطاعة فيما أمركم به، وفيما نهاكم عنه، يف لكم بما ضمن لكم الوفاء به إذا أنتم وفيتم له بميثاقه ، من إتمام نعمته عليكم، وبإدخالكم جنته، وإنعامكم بالخلود في دار كرامته، وإنقاذكم من عقابه وأليم عذابه (١).

وقال ابن كثير: «يقول تعالى مذكرًا عباده المؤمنين نعمته عليهم في شرعه لهم هذا الدين العظيم، وإرساله إليهم هذا الرسول الكريم، وما أخذ عليهم من العهد والميثاق في مبايعته على متابعته ومناصرته ومؤازرته والقيام بذينه وإبلاغه عنه وقبوله منه فقال تعالى: ﴿ وَأَدْكُرُوا نِمْ مَدَ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَنَقَهُ اللّهِ يَ وَاللّهُ عَنه إلله عنه الله على عنه إلى الله على المناهم كما

⁽١) جامع البيان (٥/ ١٤٠).

قالوا: بايعنا رسول الله على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، وقال الله تعالى: ﴿وَمَا لَكُو لَا نُوْمِثُونَ بِاللهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُو وَأَن لا ننازع الأمر أهله، وقال الله تعالى: ﴿وَمَا لَكُو لاَ نُوْمِثُونَ بِاللهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُو لِنَوْمِنُوا بِرَبِّكُو وَقَدْ أَخَذَ مِيثَقَكُمُ إِن كُنُمُ مُؤْمِنِينَ (''. وقيل: هذا تذكار لليهود بما أخذ عليهم من المواثيق والعهود في متابعة محمد عليه والانقياد لشرعه. . ثم قال تعالى: ﴿وَاتَعُوا اللهَ الله وتحريض على مواظبة التقوى في كل حال، ثم أعلمهم أنه يعلم ما يختلج في الضمائر من الأسرار والخواطر فقال: ﴿إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الشُدُورِ ('').

وقال الرازي: "إنما قال: ﴿ وَاَذَكُوا نِعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ ولم يقل نعم اللّه عليكم ؟ لأنه ليس المقصود منه التأمل في أعداد نعم الله ؟ بل المقصود منه التأمل في جنس نعم اللّه ؛ لأن هذا الجنس جنس لا يقدر غير اللّه عليه ، فمن الذي يقدر على إعطاء نعمة الحياة والصحة والعقل والهداية والصون عن الآفات والإيصال إلى جميع الخيرات في الدنيا والآخرة ، فجنس نعمة اللّه جنس لا يقدر عليه غير اللّه ، فقوله تعالى : ﴿ وَاذْكُوا نِعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ المراد التأمل في هذا النوع من حيث إنه ممتاز عن نعمة غيره ، وذلك الامتياز هو أنه لا يقدر عليه غيره ، ومعلوم أن النعمة متى كانت على هذا الوجه كان وجوب الاشتغال بشكرها أتم وأكمل "(").

وقال السعدي: «يأمر تعالى عباده بذكر نعمه الدينية والدنيوية، بقلوبهم وألسنتهم. فإن في استدامة ذكرها داعيًا لشكر اللَّه تعالى ومحبته، وامتلاء القلب من إحسانه. وفيه زوال للعجب من النفس بالنعم الدينية، وزيادة لفضل اللَّه وإحسانه. و في وَيَنْتَفَهُ أي: واذكروا ميثاقه ﴿ الَّذِي وَاثَقَكُم بِهِ عَهُ أي: عهده الذي أخذه عليكم. وليس المراد بذلك أنهم لفظوا ونطقوا بالعهد والميثاق، وإنما المراد بذلك أنهم بإيمانهم باللَّه ورسوله قد التزموا طاعتهما، ولهذا قال: ﴿ إِذْ قُلْتُمُ سَمِعَنَا وَ أَطَعَنَا ﴾ أي: سمعنا ما دعوتنا به من آياتك القرآنية والكونية، سمع فهم وإذعان وانقياد. وأطعنا ما أمرتنا به بالامتثال، وما نهيتنا عنه بالاجتناب. وهذا شامل لجميع شرائع الدين الظاهرة والباطنة. وأن المؤمنين يذكرون في ذلك عهد اللَّه وميثاقه عليهم، وتكون منهم على بال، ويحرصون على أداء ما أمِرُوا به

⁽۲) تفسير ابن كثير (۲/ ٥٢١–٥٢٢).

الحديد: الآية (٨).

⁽٣) تفسير الرازي (١١/ ١٨٣).

الآية (٧) ______

كاملًا غير ناقص.

﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهُ فِي جميع أحوالكم ﴿ إِنَّ اللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الشُّدُورِ ﴾ أي: ما تنطوي عليه من الأفكار والأسرار والخواطر. فاحذروا أن يطلع من قلوبكم على أمر لا يرضاه، أو يصدر منكم ما يكرهه، واعمروا قلوبكم بمعرفته ومحبته والنصح لعباده. فإنكم -إن كنتم كذلك- غفر لكم السيئات، وضاعف لكم الحسنات، لعلمه بصلاح قلوبكم (١٠).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في السمع والطاعة لولاة الأمور ما لم يأمروا بمعصية

* عن عبادة بن الصامت في قال: «بايعنا رسول الله على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا، وعلى أن لا ننازع الأمر أهله، وعلى أن نقول بالحق أينما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم»(٢).

*غريب الحديث:

أثرة: الأثرة -بفتح الهمزة والثاء-: الاسم في آثر يوثر إيثارًا إذا أعطى، وحاصلها الاختصاص الدنيوي.

* فوائد الحديث:

تقدم في تفسير قوله تعالى: ﴿ أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِى الْأَمْنِ مِنكُرٌ ﴾ من سورة النساء (٣) الكلام على ما يتعلق بمسألة السمع والطاعة لولاة الأمور، وبسط الفوائد المستنبطة من حديث عبادة وغيره من أحاديث الباب.

* * *

(١) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٥٧-٢٥٨).

⁽۲) أخرجه: أحمد (۳/ ٤٤١)، والبخاري (۱۳/ ۷۲۸/ ۷۱۹۹–۷۲۰۰)، ومسلم (۳/ ۱٤۷۰/ ۱۷۰۹) واللفظ له، والنسائي (۷/ ۱۵۵/ ٤١٦٠)، وابن ماجه (۲/ ۹۵۷/ ۲۸۲۲).

⁽٣) الآية (٥٩).

______ ٢٧٠)______ سورة المائدة

قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُواْ قَوَّمِينَ لِلَهِ شُهَدَآءَ إِ الْقِسَطِّ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَكَانُ قَوْمٍ عَلَىٰ ٱلَّا تَعْدِلُواْ الْعَدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقُوكَٰ وَاتَّقُواْ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرًا بِمَا تَعْمَلُونَ ۞ ﴾

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال الرازي: «هذا أيضًا متصل بما قبله، والمراد حثهم على الانقياد لتكاليف الله تعالى.

واعلم أن التكاليف وإن كثرت إلا أنها محصورة في نوعين: التعظيم لأمر اللّه تعالى، والشفقة على خلق اللّه، فقوله: ﴿ كُونُواْ قَوَّمِينَ لِلّهِ ﴾ إشارة إلى النوع الأول وهو التعظيم لأمر اللّه، ومعنى القيام لله: هو أن يقوم لله بالحق في كل ما يلزمه القيام به من إظهار العبودية وتعظيم الربوبية، وقوله: ﴿ شُهَدَآة بِالْقِسْطِ ﴾ إشارة إلى الشفقة على خلق اللّه، وفيه قولان: الأول: قال عطاء: يقول لا تحاب في شهادتك أهل ودك وقرابتك، ولا تمنع شهادتك أعداءك وأضدادك. الثاني: قال الزجاج: المعنى تبينون عن دين اللّه؛ لأن الشاهد يبين ما يشهد عليه.

ثم قال تعالى: ﴿ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَانُ قَوْمٍ عَلَىٰ آلًا تَعْدِلُوا ﴾ أي: لا يحملنكم بغض قوم على أن لا تعدلوا ، وأراد أن لا تعدلوا فيهم لكنه حذف للعلم ، وفي الآية قولان: الأول: أنها عامة ، والمعنى: لا يحملنكم بغض قوم على أن تجوروا عليهم وتجاوزوا الحد فيهم ؛ بل اعدلوا فيهم وإن أساءوا عليكم ، وأحسنوا إليهم وإن بالغوا في إيحاشكم ، فهذا خطاب عام ، ومعناه أمر اللَّه تعالى جميع الخلق بأن لا يعاملوا أحدا إلا على سبيل العدل والإنصاف ، وترك الميل والظلم والاعتساف . والثاني: أنها مختصة بالكفار ، فإنها نزلت في قريش لما صدوا المسلمين عن المسجد الحرام . .

ثم قال تعالى: ﴿ أَعَدِلُواْ هُوَ أَقَرَبُ لِلتَّقُوكَا ﴾ فنهاهم أولًا عن أن يحملهم البغضاء على ترك العدل، ثم استأنف فصرح لهم بالأمر بالعدل تأكيدًا وتشديدًا، ثم ذكر لهم

علة الأمر بالعدل وهو قوله: ﴿ هُوَ أَقَرَبُ الِتَقَوَى ﴾ ونظيره قوله: ﴿ وَأَن تَمْفُوا أَقْرَبُ التَّقَوَى ﴾ ونيه وجهان: الأول: هو أقرب إلى الاتقاء من معاصي اللَّه تعالى ، والثاني: هو أقرب إلى الاتقاء من عذاب اللَّه ، وفيه تنبيه عظيم على وجوب العدل مع الكفار الذين هم أعداء اللَّه تعالى ، فما الظن بوجوبه مع المؤمنين الذين هم أولياؤه وأحباؤه. ثم ذكر الكلام الذي يكون وعدًا مع المطيعين ، ووعيدا للمذنبين وهو قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهُ إِنَ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا المُعلومات فلا يخفى عليه شيء من أحوالكم "(").

قال القرطبي: «المعنى: أتمم عليكم نعمتي فكونوا قوامين لله؛ أي: لأجل ثواب الله، فقوموا بحقه، وأشهدوا بالحق من غير ميل إلى أقاربكم، وحيف على أعدائكم. ﴿ وَلَا يَجْرِمُنَّكُمْ شَنَانُ قَوْمٍ ﴾ على ترك العدل وإيثار العدوان على الحق.

وفي هذا دليل على نفوذ حكم العدو على عدوه في اللَّه تعالى ونفوذ شهادته عليه ؟ لأنه أمر بالعدل وإن أبغضه، ولو كان حكمه عليه وشهادته لا تجوز فيه مع البغض له لما كان لأمره بالعدل فيه وجه»(٣).

ودلت الآية أيضًا على أن كفر الكافر لا يمنع من العدل عليه، وأن يقتصر بهم على المستحق من القتال والاسترقاق، وأن المثلة بهم غير جائزة وإن قتلوا نساءنا وأطفالنا وغمونا بذلك، فليس لنا أن نقتلهم بمثلة قصدا لإيصال الغم والحزن إليهم)(1).

قال السعدي كَاللَّهُ: «أي: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُوا ﴾ بما أمروا بالإيمان به، قوموا بلازم إيمانكم، بأن تكونوا ﴿ فَوَيَمِينَ لِللّهِ شُهَدَاءً بِالْقِسْطِ ﴾ ، بأن تنشط للقيام بالقسط حركاتكم الظاهرة والباطنة، وأن يكون ذلك القيام لله وحده، لا لغرض من الأغراض الدنيوية.

وأن تكونوا قاصدين للقسط، الذي هو العدل لا الإفراط ولا التفريط، في أقوالكم ولا في أفعالكم. وقوموا بذلك على القريب والبعيد، والصديق والعدو.

﴿ وَلَا يَجْرِمَنْكُمْ ﴾ أي: لا يحملنكم ﴿ شَنَانُ قَوْمٍ ﴾ أي: بغضهم ﴿ عَلَ أَلّا

⁽٢) تفسير الرازي (١١/ ١٤٢-١٤٣).

⁽٤) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ١٠٩-١١٠).

⁽١) البقرة: الآية (٢٣٧).

⁽٣) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٨٥).

تَعْدِلُواْ ﴾ كما يفعله من لا عدل عنده ولا قسط، بل كما تشهدون لوليكم، فاشهدوا عليه، وكما تشهدون على عدوكم، فاشهدوا له، فلو كان كافرًا أو مبتدعًا فإنه يجب العدل فيه، وقبول ما يأتي به من الحق، لا لأنه قاله. ولا يرد الحق لأجل قوله، فإن هذا ظلم للحق.

﴿ اَعْدِلُواْ هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقُوكَ ﴾ أي: كلما حرصتم على العدل، واجتهدتم في العمل به، كان ذلك أقرب لتقوى قلوبكم، فإن تم العدل، كملت التقوى.

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ خَيِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ فمجازيكم بأعمالكم، خيرها، وشرها، صغيرها، وكبيرها، وأجلًا »(١).

وقال محمد رشيد رضا: «ولم يكتف بالتحذير من عدم العدل مهما كان سببه والنية فيه؛ بل أكد أمره بقوله: ﴿ أَعَدِلُوا هُو اَقَرَبُ لِلتَّقُوكَ ﴾ أي: قد فرضت عليكم العدل فرضا لا هوادة فيه ، اعدلوا هو -أي: العدل المفهوم من اعدلوا - أقرب لتقوى اللَّه أي لا تقاء عقابه وسخطه با تقاء معصيته وهي الجور الذي هو من أكبر المعاصي لما يتولد منه من المفاسد ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرُ ابِمَا نَعْمَلُونَ ﴾ الخبرة العلم الدقيق الذي يؤيده الاختيار ، أي لا يخفى عليه تعالى شيء من أعمالكم ظاهرها وباطنها ، ولا من نياتكم وحيلكم فيها ، وهو الحكم العدل القائم بالقسط ، فاحذروا أن يجزيكم بالعدل على ترككم العدل ، فقد مضت سنته العادلة في خلقه بأن جزاء ترك العدل وعدم إقامة القسط في الدنيا هو ذل الأمة وهو انها ، واعتداء غيرها من الأمم على استقلالها ، ولجزاء الآخرة أذل وأخزى ، وأشد وأبقى "(٢).

وقال ابن عاشور: «وقد تقدم نظير هذه الآية في سورة النساء، ولكن آية سورة النساء، ولكن آية سورة النساء تقول: ﴿ كُونُواْ قَوَّمِينَ بِٱلْقِسَطِ شُهَدَآهَ بِللهِ ﴾ وما هنا بالعكس، ووجه ذلك أن الآية التي في سورة النساء وردت عقب آيات القضاء في الحقوق المبتدأة بقوله: ﴿ إِنَّا أَزَلُنَا ۖ إِلَيْكَ ٱلْكَئْبُ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمُ بَيْنَ ٱلنَّاسِ عِمَا آرَئُكَ ٱللَّهُ ﴾ ثم تعرضت لقضية بنى أبيرق في قوله: ﴿ وَلَا تَكُن لِلْخَآبِنِينَ خَصِيمًا ﴾ ثم أردفت بأحكام المعاملة بين

⁽١) تيسير الكريم الرحمن (١٨٦-١٨٧).

⁽٢) تفسير المنار (٦/ ٢٧٤).

⁽٣) النساء: الآية (١٠٥).

الأية (٨) ______

الرجال والنساء فكان الأهم فيها أمر العدل فالشهادة فلذلك قدم فيها ﴿ كُونُواْ قَوَّمِينَ وَالْقِسَطِ شُهَدَآء لِللّهِ وَ فَالقسط فيها هو العدل في القضاء، ولذلك عدي إليه بالباء إذ قال: ﴿ كُونُواْ قَوَّمِينَ وَالقسط فيها هو العدل في القضاء، ولذلك عدي إليه بالباء إذ قال: ﴿ كُونُواْ قَوَّمِينَ وَالقسط وَ اللّه الله الله الله أي الوفاء له بعهودهم التذكير بميثاق اللّه فكان المقام الأول للحض على القيام لله أي الوفاء له بعهودهم له، ولذلك عدي قوله: ﴿ قَوَّمِينَ ﴾ باللام. وإذكان العهد شهادة أتبع قوله: ﴿ قَوَّمِينَ ﴾ باللام. وإذكان العهد شهادة أتبع قوله: ﴿ قَوَّمِينَ ﴾ ليك بقوله: ﴿ شَهَدَاء بالعدل شهادة لا حيف فيها، وأولى شهادة بذلك شهادتهم لله تعالى، وقد حصل من مجموع الآيتين: وجوب القيام بالعدل والشهادة به، ووجوب القيام لله والشهادة له (۱).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في العدل بين الأولاد والنساء، واتقاء الشهادة على جور

* عن النعمان بن بشير قال: تصدق عَلَيَّ أبي ببعض ماله. فقالت أمي عمرة بنت رواحة: لا أرضى حتى تشهد رسول اللَّه ﷺ. فانطلق أبي إلى النبي ﷺ ليشهده على صدقتي. فقال له رسول اللَّه ﷺ: «أفعلت هذا بولدك كلهم؟» قال: لا. قال: «اتقوا اللَّه، واعدلوا في أولادكم» فرجع أبي، فرد تلك الصدقة (٢٠).

⋆ فوائد الحديث:

قال الحافظ كَلْكُلُهُ: «ولمسلم من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال: «فاردده» وله وللنسائي من طريق عروة مثله، وفي رواية الشعبي في الباب الذي يليه، قال: «فرجع فرد عطيته»، ولمسلم: «فرد تلك الصدقة»، زاد في رواية أبي حيان في الشهادات قال: «لا تشهدني على جور» ومثله لمسلم من رواية عاصم عن الشعبي، وفي رواية أبي حريز المذكورة «لا أشهد على جور»، وقد علق منها البخاري هذا

⁽١) التحرير والتنوير (٦/ ١٣٤–١٣٥).

⁽۲) أخرجه: أحمد (٤/ ٢٦٨ و ٢٧٠)، والبخاري (٥/ ٢٦٣/ ٢٥٨٦)، ومسلم (٣/ ١٢٤٢–١٦٢٣/ ١٦٣١ (١٣١٥)، والنسائي (٦/ ١٦٥٥– ٥٥٠) وأبو داود (٣/ ١٨١١)، والنسائي (٦/ ٣٥٤١)، والترمذي (٣/ ٦٤٩/ ١٣٢٧)، والنسائي (٦/ ٥٩٠٥). من طرق عن ٣٦٧٣– ٢٣٧٥ و ٣٦٧٣ و ٣٦٧٩). من طرق عن النعمان بن بشير .

(۲۷٤) سورة المائدة

القدر في الشهادات، ومثله لمسلم من طريق إسماعيل عن الشعبي، وله في رواية أبي حيان فقال: «فلا تشهدني إذًا فإني لا أشهد على جور»، وله في رواية المغيرة عن الشعبى «فإنى لا أشهد على جور، ليشهد على هذا غيري» وله وللنسائي في رواية داود بن أبى هند قال: «فأشهد على هذا غيري» وفي حديث جابر: «فليس يصلح هذا وإنى لا أشهد إلا على حق» ولعبد الرزاق من طريق طاوس مرسلًا: «لا أشهد إلا على الحق، لا أشهد بهذه» وفي رواية عروة عند النسائي «فكره أن يشهد له» وفي رواية المغيرة عن الشعبي عند مسلم: «اعدلوا بين أولادكم في النحل، كما تحبون أن يعدلوا بينكم في البر» وفي رواية مجالد عن الشعبي عند أحمد: «إن لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم، فلا تشهدني على جور، أيسرك أي يكونوا إليك في البر سواء؟ قال: بلي، قال: فلا إذًا ولأبي داود من هذا الوجه: «إن لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم، كما أن لك عليهم من الحق أن يبروك»، وللنسائي من طريق أبي الضحى «ألا سويت بينهم» وله ولابن حبان من هذا الوجه «سو بينهم» واختلاف الألفاظ في هذه القصة الواحدة يرجع إلى معنى واحد، وقد تمسك به من أوجب التسوية في عطية الأولاد، وبه صرح البخاري، وهو قول طاوس والثوري وأحمد وإسحاق، وقال به بعض المالكية. ثم المشهور عن هؤلاء أنها باطلة. وعن أحمد تصح، ويجب أن يرجع. وعنه يجوز التفاضل إن كان له سبب، كأن يحتاج الولد لزمانته ودينه أو نحو ذلك دون الباقين. وقال أبو يوسف: تجب التسوية إن قصد بالتفضيل الإضرار. وذهب الجمهور إلى أن التسوية مستحبة، فإن فضل بعضًا صح وكره. واستحبت المبادرة إلى التسوية أو الرجوع، فحملوا الأمر على الندب، والنهى على التنزيه. ومن حجة من أوجبه أنه مقدمة الواجب لأن قطع الرحم والعقوق محرمان فما يؤدي إليهما يكون محرمًا والتفضيل مما يؤدي إليهما. ثم اختلفوا في صفة التسوية فقال محمد بن الحسن وأحمد وإسحاق وبعض الشافعية والمالكية: العدل أن يعطى الذكر حظين كالميراث، واحتجوا بأنه حظها من ذلك المال لو أبقاه الواهب في يده حتى مات. وقال غيرهم: لا فرق بين الذكر والأنثى وظاهر الأمر بالتسوية يشهدله. واستأنسوا بحديث ابن عباس رفعه: «سووا بين أولادكم في العطية، فلو كنت مفضلًا أحدًا لفضلت النساء» أخرجه سعيد بن منصور

والبيهقي من طريقه وإسناده حسن (١٠). وأجاب من حمل الأمر بالتسوية على الندب عن حديث النعمان بأجوبة أحدها: أن الموهوب للنعمان كان جميع مال والده ولذلك منعه، فليس فيه حجة على منع التفضيل حكاه ابن عبد البر عن مالك. وتعقبه بأن كثيرًا من طرق حديث النعمان صرح بالبعضية. وقال القرطبي: ومن أبعد التأويلات أن النهى إنما يتناول من وهب جميع ماله لبعض ولده كما ذهب إليه سحنون، وكأنه لم يسمع في نفس هذا الحديث أن الموهوب كان غلامًا وأنه وهبه له لما سألته الأم الهبة من بعض ماله، قال: وهذا يعلم منه على القطع أنه كان له مال غيره. ثانيها: أن العطية المذكورة لم تتنجز، وإنما جاء بشير يستشير النبي على في ذلك فأشار عليه بأن لا تفعل، فترك. حكاه الطحاوي. وفي أكثر طرق حديث الباب ما ينابذه. ثالثها: أن النعمان كان كبيرًا ولم يكن قبض الموهوب فجاز لأبيه الرجوع، ذكره الطحاوي، وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث أيضًا خصوصًا قوله: ﴿أرجعه﴾ فإنه يدل على تقدم وقوع القبض، والذي تضافرت عليه الروايات أنه كان صغيرًا وكان أبوه قابضًا له لصغره، فأمر برد العطية المذكورة بعد ما كانت في حكم المقبوض. رابعها: أن قوله: «أرجعه» دليل على الصحة، ولو لم تصح الهبة لم يصح الرجوع، وإنما أمره بالرجوع لأن للوالد أن يرجع فيما وهبه لولده وإن كان الأفضل خلاف ذلك لكن استحباب التسوية رجح على ذلك فلذلك أمره به، وفي الاحتجاج بذلك نظر، والذي يظهر أن معنى قوله: «أرجعه اي: لا تمض الهبة المذكورة، ولا يلزم من ذلك تقدم صحة الهبة. خامسها: أن قوله: «أشهد على هذا غيري اإذن بالإشهاد على ذلك وإنما امتنع من ذلك لكونه الإمام، وكأنه قال: لا أشهد؛ لأن الإمام ليس من شأنه أن يشهد، وإنما من شأنه أن يحكم، حكاه الطحاوي أيضًا وارتضاه ابن القصار وتعقب بأنه لا يلزم من كون الإمام ليس من شأنه أن يشهد أن يمتنع من تحمل الشهادة ولا من أدائها إذا تعينت عليه وقد صرح المحتج بهذا أن الإمام إذا شهد عند بعض نوابه جاز وأما قوله إن قوله: ﴿أشهدِ صيغة إذن فليس كذلك، بل هو للتوبيخ لما يدل عليه بقية ألفاظ الحديث، وبذلك

⁽١) بل ضعيف كما نبه عليه الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة (٣٤٠).

صرح الجمهور في هذا الموضع. وقال ابن حبان: قوله: «أشهد» صيغة أمر والمراد به نفى الجواز وهو كقوله لعائشة: «اشترطى لهم الولاء»(١) انتهى. سادسها: التمسك بقوله: «ألا سويت بينهم» على أن المراد بالأمر الاستحباب وبالنهى التنزيه، وهذا جيد لولا ورود تلك الألفاظ الزائدة على هذه اللفظة، ولاسيما أن تلك الرواية بعينها وردت بصيغة الأمر أيضًا حيث قال: «سوّ بينهم». سابعها: وقع عند مسلم عن ابن سيرين ما يدل على أن المحفوظ في حديث النعمان «قاربوا بين أولادكم» لا «سووا» وتعقب بأن المخالفين لا يوجبون المقاربة كما لا يوجبون التسوية. ثامنها: في التشبيه الواقع في التسوية بينهم بالتسوية منهم في بر الوالدين قرينة تدل على أن الأمر للندب لكن إطلاق الجور على عدم التسوية والمفهوم من قوله: «لا أشهد إلا على حق»(٢) وقد قال في آخر الرواية التي وقع فيها التشبيه قال: «فلا إذًا». تاسعها: عمل الخليفتين: أبي بكر وعمر بعد النبي على على عدم التسوية قرينة ظاهرة في أن الأمر للندب، فأما أبو بكر فرواه الموطأ بإسناد صحيح عن عائشة أن أبا بكر قال لها في مرض موته: «إني كنت نحلتك نحلًا فلو كنت اخترتيه لكان لك وإنما هو اليوم للوارث»(٣) وأما عمر فذكره الطحاوي وغيره أنه نحل ابنه عاصمًا دون سائر ولده وقد أجاب عروة عن قصة عائشة بأن إخوتها كانوا راضين بذلك ويجاب بمثل ذلك عن قصة عمر . عاشر الأجوبة : أن الإجماع انعقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده فإذا جاز له أن يخرج جميع ولده من ماله جاز له أن يخرج عن ذلك بعضهم، ذكره ابن عبدالبر، ولا يخفي ضعفه لأنه قياس مع وجود النص وزعم بعضهم أن معنى قوله: «لا أشهد على جور» أي: لا أشهد على ميل الأب لبعض الأولاد دون بعض، وفي هذا نظر لا يخفى ويرده قوله في الرواية

⁽٢) قال مصحح طبعة بولاق: «لعل هنا سقطًا وتمامه «والمفهوم من قوله: «لا أشهد إلا على حق» يدل على أن الأمر للوجوب أو نحو ذلك».

⁽٣) رواه مالك في الموطأ (٢/ ٧٥٢) ومن طريقه البيهقي (٦/ ١٧٠).

«لا أشهد إلا على الحق» وحكى ابن التين عن الداودي أن بعض المالكية احتج بالإجماع على خلاف ظاهر حديث النعمان ثم رده عليه»(١).

وقال ابن القيم بعد سياق ألفاظ الحديث: «وهذه كلها ألفاظ صحيحة صريحة في التحريم والبطلان من عشرة أوجه، تأخذ من الحديث ومنها:

قوله: «أشهد على هذا غيري» فإن هذا ليس بإذن قطعًا. فإن رسول اللّه ﷺ لا يأذن في الجور وفيما لا يصلح وفي الباطل، فإنه قال: «إني لا أشهد إلا على حق» فدل ذلك على أن الذي فعله أبو النعمان لم يكن حقًا فهو باطل قطعًا. فقوله إذن: «أشهد على هذا غيري» حجة على التحريم كقوله تعالى: ﴿أَعْمَلُواْ مَا شِتْتُمْ ﴾ (٢) وقوله ﷺ: «إذا لم تستحي فاصنع ما شئت» (٣) أي: الشهادة على هذا ليست من شأني، ولا تنبغي لي. وإنما هي من شأن من يشهد على الجور والباطل، وما لا يصلح، وهذا في غاية الوضوح» (٤).

قلت: مما تقدم من الروايات المختلفة والأقوال المتعددة والمتنوعة في عطايا الأبناء ذكورًا أو إناتًا؛ لا شك أن العدل مطلوب فيه، والأصل أن هذا هو الفطرة، فالإنسان يحب أبناءه بالفطرة، وهم من نطفته وصلبه، ويفرح بولادتهم ويعق عليهم، بل يدعو الناس إلى عقائقهم، ويستمر في تربيتهم والنفقة عليهم ذكورًا كانوا أو إناتًا، أما الإناث فلا يفارقهن إلا بالزواج أو الموت، فتجد التعلق بهن وتعهدهن والإحسان إليهن مستمر، والشأن في الإناث هو كذلك الشأن في الذكور، والناس لهم أحوال، والعاقل لا يمكن أن يميز هذا عن هذا بغير هدى، لكن قد يمرض هذا ويحتاج، وقد يتزوج هذا ويحتاج، وقد يتجر هذا ويحتاج، والعمدة في هذا هو أن يلحظ الأب الحاجة وتمام العقل وحسن ويحتاج، والتدبير وكمال التصرف، وإلا إن استووا في درجة واحدة في حسن التصرف والتدبير وكمال العقل؛ فهنا لا يجوز التمييز بين هذا وهذا سواء الذكور أو الإناث، وإلا فإن احتاج

⁽١) فتح الباري (٥/ ٢٦٧–٢٦٨).

⁽٢) فصلت: الآية (٤٠).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٤/ ١٢١)، والبخاري (٦/ ٦٣٨/ ٣٤٨٣)، وأبو داود (٥/ ١٤٨- ١٤٩/ ٤٧٩٧)، وابن ماجه (٢/ ١٤٠٠/ ١٤٨٣) من حديث أبي مسعود الأنصاري .

⁽٤) تهذيب السنن: هامش عون المعبود (٩/ ٤٦١).

أحدهم إلى مدّ يد المساعدة إليه فلا مانع من التعاون معه في حدود حاجته، ولا يعتبر هذا تمييزًا لأحد دون الآخر، وهكذا كل قضية تكون بحسبها، وكل ابن حسب واقعه وحاجته، فالأب رحيم بأبنائه يتعاون مع من يحتاج، ومن استغنى يغنه الله، والله ولي الجميع، ورازق الجميع. فنرجو الله أن يهدي أبناءنا وأن لا يزيغنا عن الطريق المستقيم.

* * *

قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ ٱلَّذِينَ مَامَنُواْ وَعَسَمِلُواْ ٱلصَّلِحَاتِٰ لَمُهُم مَّغْفِرَةً ۗ وَأَجْرُ عَظِيمٌ ﴾ ''

القوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن جرير: «يعني -جل ثناؤه- بقوله: ﴿وَعَدَ اللّهُ الّذِينَ مَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الْفَسَلِحَتِ ﴾، وعد اللّه أيها الناس الذين صدّقوا اللّه ورسوله، وأقرُّوا بما جاءهم به من عند ربهم، وعملوا بما واثقهم اللّه به، وأوفوا بالعقود التي عاقدَهم عليها بقولهم: «لنسمعن ولنطيعنَّ اللَّه ورسوله» فسمعوا أمر الله ونهيه وأطاعوه، فعملوا بما أمرهم اللَّه به، وانتهوا عما نهاهم عنه.

ويعني بقوله: ﴿ لَهُم مَّغْفِرَةٌ ﴾ لهؤلاء الذين وفوا بالعقود والميثاق الذي واثقهم به ربهم مغفرة وهي ستر ذنوبهم السالفة منهم عليهم وتغطيتها بعفوه لهم عنها، وتركه عقوبتهم عليها وفضيحتهم بها ﴿ وَأَجَّرُ عَظِيمٌ ﴾ يقول: ولهم مع عفوه لهم عن ذنوبهم السالفة منهم، جزاءً على أعمالهم التي عملوها ووفائهم بالعقود التي عاقدوا ربهم عليها أجرًا عظيمًا، والعظيم من خير غير محدود مبلغه، ولا يعرف منتهاه غيره تعالى ذكره (٢٠).

قال القرطبي: «ومعنى ﴿ لَمْ مَغْفِرَةٌ وَآجَرُ عَظِيمٌ ﴾ أي: قال اللّه في حق المؤمنين: ﴿ لَمْ مَغْفِرَةٌ وَآجَرُ عَظِيمٌ ﴾ أي: لا تعرف كنهه أفهام الخلق كما قال: ﴿ وَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِى لَهُم مِن قُرَّةٍ أَعْيُنِ ﴾ (") وإذا قال اللّه تعالى: ﴿ أَجُرٌ عَظِيمٌ ﴾ و﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مّا أُخْفِى لَهُم مِن قُرَّةٍ أَعْيُنِ ﴾ (") فمن ذا الذي يقدر قدره؟. ولما كان الوعد من قبيل القول حسن إدخال اللام في قوله: ﴿ فَمْ مَغْفِرَةٌ ﴾ وهو في موضع نصب لأنه وقع موقع الموعود به على معنى وعدهم أن لهم مغفرة ، أو وعدهم مغفرة

(١) الآية (٩).

⁽۲) جامع البيان (٦/ ١٤٦).

⁽٣) السجدة: الآية (١٧). (٤) يس: الآية (١١).

⁽٥) الحديد: الآية (٧).

إلا أن الجملة وقعت موقع المفرد»(١).

وقال محمد رشيد رضا: «وهذا التعبير أبلغ من تعلق الوعد بالموعود نفسه كقوله تعالى في آخر سورة الفتح: ﴿وَعَدُ اللهُ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُوا الصَّلِحَتِ مِنْهُم مَّغَفِرَةٌ وَأَجَرًا عَظِيمًا ﴿ '' لأن ما هنالك خبر واحد لا تأكيد فيه، ولا زيادة عناية بتقريره، وما هنا خبر بعد خبر فيه زيادة تأكيد أو تقرير للوعد، فقد وعد وعدًا مجملًا من شأنه أن تتوجه النفس للسؤال عن بيانه فهذا خبر مستقل، ثم بين ذلك الإجمال بخبر آخر أثبت فيه أن لهم مغفرة وأجرًا عظيمًا، فكأنه قال: إنه وعدهم وعدًا حسنًا أو جزاء حسنا، ثم بين أن وعده مفعول، وأن لهؤلاء الموعودين عنده كذا وكذا، هذا إذا جعلت الجملة الثانية من باب مقول القول تتضمن زيادة التقرير للموعود به والتأكيد لوقوعه. ومعنى المغفرة أن إيمانهم وعملهم الصالح يستر أو يمحو من نفوسهم ما كان فيها من سوء تأثير الأعمال السابقة فيغلب فيها حب الحق والخير، وتكون صالحة لجوار اللَّه تعالى، والأجر العظيم هو الجزاء على الإيمان والعمل المضاعف بفضل اللَّه ورحمته أضعافا كثيرة ﴾".

* * *

⁽١) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٧٣).

⁽٢) الفتح: الآية (٢٩).

⁽٣) تفسير المنار (٦/ ٢٧٥–٢٧٦).

الآية (۱۰)

قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِنَايَدِينَا أَوْلَيْهِكَ أَصْحَابُ ٱلْجَحِيدِ ﴾ (١)

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن جرير: «يعني بقوله -جل ثناؤه-: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَالذين جحدوا وحدانية اللَّه، ونقضوا ميثاقه وعقوده التي عاقدوها إياه ﴿وَكَذَبُواْ بِعَايَتِنَا ﴾ يقول: وكذبوا بأدلة اللَّه وحججه الدالة على وحدانيته التي جاءت بها الرسل وغيرها ﴿ أُولَكِيكَ أَمْ حَنَبُ الْجُحِيمِ ﴾ يقول: هؤلاء الذين هذه صفتهم أهل الجحيم، يعني: أهل الذين يخلُدون فيها ولا يخرجون منها أبدًا »(٢).

وقال ابن كشير: «شم قال: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِعَايَنِتَنَا أَوْلَتِهِكَ أَحْمَبُ الْمَجَدِبِ وهذا من عدله تعالى وحكمته وحكمه الذي لا يجور فيه ؛ بل هو الحكم، العدل، الحكيم، القدير» (٣٠٠).

وقال محمد رشيد رضا: «المراد بالكفر هنا الكفر بالله وبرسوله، ولا فرق فيه بين الكفر بجميع الرسل والكفر ببعض والإيمان ببعض كما تقدم في سورة النساء؛ لأن الكفر بأي رسول منهم لا يكون ممن يعقل معنى الرسالة إلا عنادًا واستكبارًا عن طاعته تعالى كما بيناه في تفسير تلك الآية، وآيات الله قسمان: آياته المنزلة على رسوله، وآياته التي أقامها في الأنفس والآفاق للدلالة على وحدانيته وكماله وتنزيهه، وعلى صدق رسله فيما يبلغون عنه. فهؤلاء الكفار المكذبون هم أصحاب الجحيم؛ أي: دار العذاب، والجحيم: النار العظيمة كما يؤخذ من قوله حكاية عن قوم إبراهيم على: ﴿ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ والتكذيب أنهم جعلوا في ذلك البنيان نارًا عظيمة. وهذا هو الجزاء على الكفر والتكذيب بصرف النظر عن أعمال الكافرين المكذبين، ولا ينفع مع مثل هذا الكفر والتكذيب عمل، فإن إفساده للأرواح وتدسيته للنفوس لا يمحوها عمل آخر من أعمال الخير،

(١) الآية (١٠).

⁽٢) جامع البيان (٦/ ١٤٣).

⁽٣) تفسير ابن كثير (٢/ ٥٢٧).

⁽٤) الصافات: الآية (٩٧).

وهل يصلح العطار ما أفسد الدهر؟»(١).

وقال البيضاوي: «هذا من عادته تعالى أن يتبع حال أحد الفريقين حال الآخر وفاء بحق الدعوة، وفيه مزيد وعد للمؤمنين وتطييب قلوبهم»(٢).

وقال أبو حيان: «لما ذكر ما لمن آمن، ذكر ما لمن كفر، وفي المؤمنين جاءت الجملة فعلية، متضمنة الوعد بالماضي الذي هو دليل على الوقوع، فأنفسهم متشوقة لما وعدوا به، متشوقة إليه مبتهجة طول الحياة بهذا الوعد الصادق، وفي الكافرين جاءت الجملة اسمية دالة على ثبوت هذا الحكم لهم، وأنهم أصحاب النار، فهم دائمون في عذاب، إذ حتم لهم أنهم أصحاب الجحيم، ولم يأت بصورة الوعيد، فكان يكون الرجاء لهم في ذلك»(٣).

* * *

⁽١) تفسير المنار (٦/ ٢٧٦).

⁽٢) تفسير البيضاوي (١٤٧).

قوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَ قَوْمُ أَن يَبْسُطُواْ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَاتَّقُوا الْهُومِنُونَ اللَّهُ وَعَلَ ٱللَّهِ فَلْيَسَوَّكِي اللَّوْمِنُونَ ﴿ ﴾ اللَّهُ وَعَلَ ٱللَّهِ فَلْيَسَوَّكِي اللَّوْمِنُونَ ﴿ ﴾

*غريب الآية:

هم : يقال : هَمَّ بالأمريهُم همًّا : إذا حدث نفسه بفعله .

القوال المفسرين في تأويل الآية

قال السعدي: «يذكر تعالى عباده المؤمنين بنعمه العظيمة، ويحثهم على تذكرها بالقلب واللسان، وأنهم -كما أنهم يعدون قتلهم لأعدائهم، وأخذ أموالهم وبلادهم وسبيهم نعمة - فليعدوا أيضًا إنعامه عليهم بكف أيديهم عنهم، وردكيدهم في نحورهم نعمة. فإن الأعداء قد هموا بأمر، وظنوا أنهم قادرون عليه. فإذا لم يدركوا بالمؤمنين مقصودهم فهو نصر من الله لعباده المؤمنين ينبغي لهم أن يشكروا الله على ذلك، ويعبدوه ويذكروه، وهذا يشمل كل من هم بالمؤمنين بشر، من كافر ومنافق وباغ، كف الله شره عن المسلمين، فإنه داخل في هذه الآية.

ثم أمرهم بما يستعينون به على الانتصار على عدوهم، وعلى جميع أمورهم، فقال: ﴿وَعَلَى اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللهُ فَقَالَ: ﴿وَعَلَى اللَّهُ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى في حصول ما يحبون. وعلى حسب إيمان العبد يكون توكله، وهو من واجبات القلب المتفق عليها الله على الله على الله على عليها الله على على الله على عليها الله على الله على على الله على اله على الله على ا

وقال ابن عاشور: «بعد قوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرُوا نِمْ مَهُ اللَّهِ عَلَيْكُمُ وَمِيثَنَقُهُ الَّذِى وَانْكُمُ مِينَ اللَّهِ عَلَيْكُمُ وَمِيثَنَقُهُ الَّذِى وَانْقُكُم بِدِيهِ (٢) أعيد تذكيرهم بنعمة أخرى عظيمة على جميعهم إذ كانت فيها سلامتهم، تلك هي نعمة إلقاء الرعب في قلوب أعدائهم لأنها نعمة يحصل بها ما

⁽١) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٦١).

⁽Y) المائدة: الآية (Y).

يحصل من النصر دون تجشم مشاق الحرب ومتالفها. وافتتاح الاستئناف بالنداء ليحصل إقبال السامعين على سماعه. ولفظ ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ وما معه من ضمائر الجمع يؤذن بأن الحادثة تتعلق بجماعة المؤمنين كلهم. وقد أجمل النعمة ثم بينها بقوله: ﴿ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ ﴿ ()).

وقال محمد رشيد رضا: «﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ ۚ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَـتَوَّكِّلِ الْمُؤْيِنُونَ ﴾ عطف على ما قبله؛ أي: اذكروا نعمة اللَّه تعالى عليكم بعنايته بكم إذا هم قوم أن يبسطوا إليكم أيديهم أي شارفوا أن يمدوا أيديهم إليكم بالقتل، فكف أيديهم عنكم، فلم يستطيعوا تنفيذ ما هموا به وكادوا يفعلونه من الإيقاع بكم، واتقوا الله الذي أراكم قدرته على أعدائكم وقت ضعفكم وقوتهم، وتوكلوا عليه وحده فقد أراكم عنايته بمن يكلون أمورهم إليه بعد مراعاة سننه والسير عليها في اتقاء كل ما يخشى ضره وسوء عاقبته، وعلى الله فليتوكل المؤمنون بقدرته وعنايته وفضله ورحمته، لا على أنفسهم أنفسها، ولا على أوليائهم وحلفائهم؛ لأن هؤلاء قد يغدرون كما غدر بنو النضير وغيرهم. ولأن أنفسهم قد يكثر عليها الأعداء، وتنقطع بها الأسباب، فتقع بين أمواج الحيرة والاضطراب، حتى تفقد البأس، وتجيب داعي اليأس، ولا يقع هذا للمومن المتوكل على اللَّه تعالى ؛ لأنه إذا همَّ أن ييئس من نفسه بتقطع الأسباب، وتغليق الأبواب، وتغلب الأعداء، وتقلب الأولياء، يتذكر أن الله تعالى وليه ووكيله، وأنه هو الذي بيده ملكوت كل شيء، وأنه هو الذي يجير ولا يجار عليه، فتتجدد قوته، وتنفتق حيلته، فيفر من اليأس، ويتجدد عنده ما اخلولق من البأس، فينصره اللَّه تعالى بما يستفيد من الإيمان والذكرى والتوكل، وما يخذل به عدوه ويلقى في قلبه من الرعب، وبغير ذلك من ضروب عنايته كلُّ التي رآها كل متوكل من المؤمنين الكملة مع سيد المتوكلين محمد ﷺ أيام ضعفهم وقلتهم وفقرهم، وتألب الناس كلهم عليهم.

وجملة القول: أن اللَّه تعالى أمرنا بالتقوى ثم بالتوكل، وإنما التقوى بذل الجهد في الوقاية من كل سوء وكل شر ومن مبادئ ذلك وأسبابه. ولا تحصل حقيقة التوكل إلا بالسير على سنة اللَّه تعالى في نظام الأسباب والمسببات؛ لأن من يوكل الأمر إليه

⁽١) التحرير والتنوير (٦/ ١٣٧).

يجب أن يطاع. ومن تنكب سنن اللَّه تعالى في العالم وخالف شرعه فيما أمر به من عمل نافع، ونهى عنه من عمل نافع، ونهى عنه من عمل ضار لا يصح أن يسمى متوكلا عليه، واثقا به الانكار.

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في حفظ اللَّه لرسوله ﷺ من الأعداء وسماحته ﷺ

*غريب الحديث:

قفل: أي: رجع من سفره.

العضاه: بكسر المهملة وتخفيف الضاد المعجمة كل شجر يعظم له شوك وقيل: هو العظيم من السمر مطلقًا.

سمرة: أي: شجرة كثيرة الورق.

اخترط سيفي: أي: سلَّه.

صلتًا: بفتح الصاد المهملة وسكون اللام وفي آخره تاء مثناة من فوق؛ أي: مجردًا من الغمد بمعنى مصلوتًا.

* فوائد الحديث:

قال القرطبي: «وقول الرجل للنبي ﷺ: «من يمنعك مني؟!» استفهام مشرب

⁽١) تفسير المنار (٦/ ٢٧٨).

⁽٢) أخرجه: أحمد (٣/ ٣٦٤، ٣٦٥)، والبخاري (٧/ ٥٤١/ ١٣٥/ ٤١٣٦ و ١٣٦) واللفظ له، موصولًا ومعلقًا، ومسلم (١/ ٢١٧/ ٨٨٥).

بالنفي؛ كأنه قال: لا مانع لك مني! فلم يبالِ النبي على بقوله، ولا عرّج عليه؛ ثقة منه بوعد الله وتوكلًا عليه، وعلمًا منه: بأنه ليس في الوجود فعل إلا لله تعالى؛ فإنه أعلم الناس بالله تعالى وأشدهم له خشية. فأجابه بقوله: «الله!» ثانية، وثالثة، فلما سمع الرجل ذلك، وشاهد تلك القوة التي فارق بها عادة الناس في مثل تلك الحال؛ تحقق صدقة، وعلم أنه لا يصل إليه بضرر. وهذا من أعظم الخوارق للعادة، فإنه عدو متمكن، بيده سيف شاهر، وموت حاضر، ولا حال تغيرت، ولا روعة حصلت. هذا محال في العادات، فوقوعه من أبلغ الكرامات، ومع اقتران التحدي به يكون من أوضح المعجزات»(١).

قال الحافظ: «يؤخذ من مراجعة الأعرابي له في الكلام أن الله في منع نبيه ولى منه، وإلا فما أحوجه إلى مراجعته مع احتياج إلى الحظوة عند قومه بقتله، وفي قول النبي في جوابه «الله» أي: يمنعني منك إشارة إلى ذلك، ولذلك أعادها الأعرابي فلم يزده على الجواب، وفي ذلك غاية التهكم به وعدم المبالاة به أصلًا» (٢).

* * *

⁽۱) المقهم (٦/ ٢٢-٣٣).

⁽٢) فتح الباري (٧/ ٥٤٣).

قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَخَكَذَ ٱللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي ﴿ إِسَرَاهِ بِلَ وَبَعَثْنَا مِيثُلُمُ النَّنَى عَشَرَ نَقِيبًا ﴿ ()

* غريب الآية:

ميثاق: اليمين المؤكدة لأنها يستوثق بها من الأمر.

نقيبا: النقيب: كبير القوم الذي يهتم بأمورهم وأحوالهم.

أهوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن كثير: (لما أمر الله تعالى عباده المؤمنين بالوفاء بعهده وميثاقه، الذي أخذه عليهم على لسان عبده ورسوله محمد في وأمرهم بالقيام بالحق والشهادة بالعدل، وذكرهم نعَمَه عليهم الظاهرة والباطنة، فيما هداهم له من الحق والهدى، شرع يبين لهم كيف أخذ العهود والمواثيق على من كان قبلهم من أهل الكتابين: اليهود والنصارى، فلما نقضوا عهوده ومواثيقه أعقبهم ذلك لعنًا منه لهم، وطردا عن بابه وجنابه، وحجابا لقلوبهم عن الوصول إلى الهدى ودين الحق، وهو العلم النافع والعمل الصالح، (٢).

وقال محمد رشيد رضا: «إن وجه الاتصال والمناسبة بين هذه الآيات وما قبلها يعلم مما تقدم من أخذ الله الميثاق على هذه الأمة، وهذا من مقاصد التي لا تختلف باختلاف الأزمنة، فكان عامًّا في جميع الأمم التي بعث الله فيها الرسل، كما قلتا، في تفسير تلك الآية. فلما ذكرنا الله تعالى بميثاقه الذي واثقنا به على السمع والطاحة لخاتم رسله ذكرنا أخذه مثل هذا الميثاق على أقرب الأمم إلينا وطنا وتاريخا وهم اليهود والنصاري، وما كان من نقضهم ميثاقه، ومن عقابه لهم على ذلك في الدنيا وما ينتظرون من عقاب الآخرة، وهو أشد وأبقى لنعتبر بحالهم،

⁽۱) الآية (۱۲).

⁽۲) تفسير ابن كثير (۳/ ٦٠).

_ (۲۸۸)______ سورة المائدة

ونتقي حذو مثالهم، وليبين لنا علة كفرهم بنبينا، وتصديهم لإيذائه وعداوة أمته، وليقيم بذلك الحجة عليهم فيما تراه بعد هذه الآيات. فهذا مبدأ سياق طويل في محاجة أهل الكتاب وبيان أنواع كفرهم وضلالهم»(١).

وقال ابن عاشور: «ناسب ذكر ميثاق بني إسرائيل عقب ذكر ميثاق المسلمين من قوله: ﴿ وَمِيثَنَقَهُ اللَّذِى وَاثَقَكُم بِهِ * تحذيرا من أن يكون ميثاقنا كميثاقهم. ومحل الموعظة هو قوله: ﴿ وَمَنَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّكِيلِ ﴾. وهكذا شأن القرآن في التفنن ومجيء الإرشاد في قالب القصص، والتنقل من أسلوب إلى أسلوب، وتأكيد الخبر الفعلي بقد وباللام للاهتمام به، كما يجيء التأكيد بإن للاهتمام، وليس ثم متردد ولا منزل منزلته »(٢).

وقال ابن عطية الأندلسي: اختلف المفسرون في كيفية بعثة هؤلاء النقباء بعد الإجماع على أن النقيب: كبير القوم القائم بأمورهم الذي ينقب عنها وعن مصالحهم فيها، والنقاب الرجل العظيم الذي هو في الناس كلهم على هذه الطريقة، ومنهم قيل في عمر: إنه كان لنقابًا، فالنقباء قوم كبار من كل سبط تكلف كل واحد بسبطه بأن يؤمنوا ويتقوا الله تعالى ونحو هذا كان النقباء ليلة بيعة العقبة مع محمد على وهي العقبة الثالثة بايع فيها سبعون رجلًا وامرأتان، فاختار رسول الله يله من السبعين اثني عشر رجلًا وسماهم النقباء»(٣).

وقع تشابه بين أمة محمد على وبين بني إسرائيل في هذه الحيثية من حيث عدة هؤلاء النقباء الاثنا عشر، فإن الذين بايعوا النبي على من الأنصار ليلة العقبة الثانية أمرهم أن يخرجوا إليه منهم اثنا عشر نقيبًا يكونون على قومهم (١٠) فكانوا على عدة هؤلاء.

قال ابن كثير: «والمقصود: أن هؤلاء كانوا عرفاء على قومهم ليلتئذ عن أمر النبي على النبي النبي على النبي النبي على النبي على النبي النبي على النبي النبي النبي على النبي النبي

⁽٢) التحرير والتنوير (٦/ ١٣٩).

 ⁽۱) تفسير المنار (٦/ ۲۷۹-۲۸۹).

⁽٣) المحرر الوجيز (٢/ ١٦٧-١٦٨).

⁽٤) أخرجه من حديث كعب بن مالك: أحمد (٣/ ٤٦٠-٤٦٣) من طريق أبي إسحاق، وقد صرح بالتحديث فانتفت شبهة تدليسه. والبيهةي في الدلائل (٢/ ٤٤٤-٤٤٩)، وابن حبان في صحيحه: الإحسان (١٥/ ٥٤١-٤٧١)، والحاكم (٣/ ٤٤١) مختصرا.

السمع والطاعة ١٤(١).

وكذلك ما أخبر به النبي ﷺ من أمر هذه الأمة بعده.

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في الخلافة

* عن جابر بن سمرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا يزال أمر الناس ماضيًا ما وليهم اثنا عشر رجلًا، ثم تكلم النبي ﷺ بكلمة خفيت علي، فسألت أبي: ماذا قال رسول الله ﷺ؟ قال: كلهم من قريش»(٢).

★ فوائد الحديث:

قوله: «لا يزال أمر الناس ماضيًا ما وليهم اثنا عشر رجلًا»: قال ابن كثير: «معناه البشارة بوجود اثني عشر خليفة صالحًا، يقيم الحق ويعدل فيهم، ولا يلزم من هذا تواليهم وتتابع أيامهم بل قد وجد منهم أربعة على نسق، وهم الخلفاء الأربعة: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي في، ومنهم عمر بن عبد العزيز بلا شك عند الأثمة، وبعض بني العباس، ولا تقوم الساعة حتى تكون ولايتهم لا محالة، والظاهر أن منهم المهدي المبشر به في الأحاديث الواردة بذكره: أنه يواطئ اسمه اسم النبي واسم أبيه اسم أبيه، فيملأ الأرض عدلًا وقسطًا، كما ملئت جورًا وظلمًا، وليس هذا بالمنتظر الذي يتوهم الرافضة وجوده ثم ظهوره من سرداب سامرا. فإن ذاك ليس له حقيقة ولا وجود بالكلية، بل هو من هوس العقول السخيفة، وتوهم الخيالات الضعيفة، وليس المراد بهؤلاء الخلفاء الاثني عشر الثني عشر عظيمًا، وهم التوراة البشارة بإسماعيل في وأن الله يقيم من صلبه اثني عشر عظيمًا، وهم هؤلاء الخلفاء الاثنا عشر المذكورون في حديث ابن مسعود، وجابر بن سمرة. هؤلاء الخلفاء الاثنا عشر اليهود إذا اقترن بهم بعض الشيعة يوهمونهم أنهم وبعض الجهلة ممن أسلم من اليهود إذا اقترن بهم بعض الشيعة يوهمونهم أنهم وبعض الجهلة ممن أسلم من اليهود إذا اقترن بهم بعض الشيعة يوهمونهم أنهم وبعض الجهلة ممن أسلم من اليهود إذا اقترن بهم بعض الشيعة يوهمونهم أنهم وبعض الجهلة ممن أسلم من اليهود إذا اقترن بهم بعض الشيعة يوهمونهم أنهم وبعض الجهلة ممن أسلم من اليهود إذا اقترن بهم بعض الشيعة يوهمونهم أنهم

⁽١) تفسير ابن كثير (٣/ ٦٦).

⁽٢) أخرجه: أحمد (٥/ ٩٩و٩٩و٠٠ او ١٠١)، والبخاري (١٣/ ٢٦١/ ٢٢٢/ ٧٢٢٣)، ومسلم (٣/ ١٤٥٢/ ١٤٥٢) وقال: احسن ا١٨٢١[٦]) واللفظ له، وأبو داود (٤/ ٤٧١-٤٧١/ ٤٢٧٩)، والترمذي (٤/ ٤٣٤/ ٢٢٢٣) وقال: احسن صحيح، وقال: وفي الباب عن ابن مسعود وعبد الله بن عمرو.

قلت: للَّه در الحافظ ابن كثير نَحْلُللهُ ؛ إذ أوضح هذا الوعد الذي أخبر به الرسول عِينَ جنسه وواقعه، وأنه ليس محصورًا بزمان أو بمكان، فإن الله تعالى إذا وعد بوعد أو رسوله؛ فإنه لا يجوز تقييده، فتنسبه طائفة لنفسها وتستغله وتشاغب به على الأمة في عقيدتها ومنهجها، فإن الرافضة قبحهم الله استغلوا هذا الوعد وحاولوا تطبيقه على من زعموا أنهم أثمتهم وهم برآء منهم، يكذبون عليهم بالانتساب إليهم، وبوصفهم بالأئمة المعصومين؛ فإن هؤلاء الأئمة يتبرءون من هذا الكذب وهذا البهتان، فاخترعوا لأنفسهم أكاذيب يستغلونها على مر الدهور، ويستغلون جهل الناس وبعدهم عن كتاب الله وسنة رسوله، فيزعمون أن شخصًا اسمه المهدى بسرداب سامرا سيخرج، فيسرجون فرسًا وفي كل سنة يقفون على باب السرداب ينتظرون خروجه، وهي كذبة واضحة يعرف كذبها كل ذي عقل سليم؛ فإن هذا المهدى لا حقيقة له، ولا يعرفه المؤرخون المختصون، وإنما هي صيحة من شياطينهم. ومثل هذه الاختلاقات تجدها في كذبات الصوفية، فيمن زعموهم أولياء؛ فيذكرون اسمًا لمقبور ويصفونه بالولاية، فيتبين بعد ذلك أنه كلب أو يهودي أو نصراني أو حمار أو لا شيء! ففي مصر كان هناك مزار اسمه أبو حصيرة؛ اكتشفوا أنه يهودي! وهكذا لو تتبعت ما زعمه هؤلاء المخرفون؛ لوجدته من هذا النوع، ومع ذلك تجد عامة الناس وكبار القوم من المثقفين وغيرهم يصدقون هذه الأكذوبات وهذه المختلقات، فنسأل الله السلامة والعافية من هذه المصائب وهذه البلايا.

وساق الحافظ ابن حجر ما وقع للعلماء من الاختلاف في بيان معنى هذا الحديث وتعقب ذلك فقال: «فالأولى أن يحمل قوله: «يكون بعدي اثنا عشر خليفة» على حقيقة البعدية فإن جميع من ولي الخلافة من الصديق إلى عمر بن عبد العزيز أربعة عشر نفسًا، منهم اثنان لم تصح ولايتهما ولم تطل مدتهما وهما: معاوية بن يزيد ومروان بن الحكم، والباقون اثنا عشر نفسًا على الولاء كما

⁽۱) تفسير ابن كثير (۳/ ٦١).

أخبر على وكانت وفاة عمر بن عبد العزيز سنة إحدى ومائة ، وتغيرت الأحوال بعده ، وانقضى القرن الأول الذي هو خير القرون ، ولا يقدح في ذلك قوله: «يجتمع عليهم الناس» لأنه يحمل على الأكثر الأغلب؛ لأن هذه الصفة لم تفقد منهم إلا في الحسن بن علي وعبد الله بن الزبير مع صحة ولايتهما ، والحكم بأن من خالفهما لم يثبت استحقاقه إلا بعد تسليم الحسن وبعد قتل ابن الزبير والله أعلم . وكانت الأمور في غالب أزمنة هؤلاء الاثني عشر منتظمة وإن وجد في بعض مدتهم خلاف ذلك فهو بالنسبة إلى الاستقامة نادر والله اعلم (1).

* * *

⁽١) الفتح (١٣/ ٢٦٢).

*غريب الآية:

عزرتموهم: التعزير: النصرة والتوقير والتعظيم.

أهوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن جرير: «يقول -تعالى ذكره-: وقال اللّه لبني إسرائيل: ﴿إِنَّ مَعَكُمٌّ ﴾، يقول: إني ناصركم على عدوّكم وعدوّي الذين أمرتكم بقتالهم، إن قاتلتموهم ووفيتم بعهدي وميثاقي الذي أخذته عليكم.

وفي الكلام محذوف، استغنى بما ظهر من الكلام عما حذف منه. وذلك أن معنى الكلام: وقال الله لَهُم إني معكم فترك ذكر (لهم)، استغناء بقوله: ﴿ وَلَقَدَّ مَعنى الكلام: وقال الله لَهُم إني معكم فترك ذكر (لهم)، استغناء بقوله: ﴿ وَلَقَدَّ أَلَتُهُ مِيثَنَى بَنِ عِلْ إِسْرَةِ يلَ ﴾، إذ كان مُتقدّم الخبر عن قوم مسمّين بأعيانهم، كان معلومًا أن ما في سياق الكلام من الخبر عنهم، إذ لم يكن الكلام مصروفًا عنهم إلى غيرهم.

ثم ابتدأ ربُّنا -جل ثناؤه- القسمَ فقال: قسمًا لئن أقمتم، معشر بني إسرائيل، الصلاة ﴿ وَ مَا اَيْتُكُوهَ ﴾؛ أي: أعطيتموها من أمرتكم بإعطائها ﴿ وَ مَا مَنتُم بِرُسُلِ ﴾ يقول: وصدّقتم بما آتاكم به رسلي من شرائع ديني »(١).

وقال: ﴿ لَأَكَٰفِرَنَّ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأَنْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجَرِّى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ ﴾

⁽١) جامع البيان (٦/ ١٥٠–١٥١).

يعني - جل ثناؤه - بذلك بني إسرائيل، يقول لهم - جل ثناؤه - : لئن أقمتم الصلاة أيها القوم الذين أعطوني ميثاقهم بالوفاء بطاعتي، واتباع أمري، وآتيتم الزكاة، وفعلتم سائر ما وعدتكم عليه جنتي، لأكفرن عنكم سيئاتكم، يقول: لأغطين بعفوي عنكم، وصفحي عن عقوبتكم على سالف إجرامكم التي أجرمتموها فيما بيني وبينكم على ذنوبكم التي سلفت منكم من عبادة العجل وغيرها من موبقات ذنوبكم، ولأدخلنكم مع تغطيتي على ذلك منكم بفضلي يوم القيامة، جنات تجري من تحتها الأنهار، فالجنات: البساتين (۱).

وقال: ﴿ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَالِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّكِيدِلِ ﴾

يقول -عز ذكره-: فمن جحد منكم يا معشر بني إسرائيل شيئًا مما أمرته به، فتركه، أو ركب ما نهيته عنه فعمله بعد أخذي الميثاق عليه بالوفاء لي بطاعتي واجتناب معصيتي فقد ضل سواء السبيل، يقول: فقد أخطأ قصد الطريق الواضح، وزل عن منهج السبيل القاصد»(٢).

قال الرازي: «في الآية سؤالات:

السوال الأول: لم أخر الإيمان بالرسل عن إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة مع أنه مقدم عليها؟

والجواب: أن اليهود كانوا مقرين بأنه لا بدّ في حصول النجاة من إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة إلا أنهم كانوا مصرين على تكذيب بعض الرسل، فذكر بعد إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة أنه لا بدّ من الإيمان بجميع الرسل حتى يحصل المقصود، وإلا لم يكن لإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة تأثير في حصول النجاة بدون الإيمان بجميع الرسل.

والسؤال الثاني: ما معنى التعزير؟

الجواب: قال الزجاج: العزر في اللغة الرد، وتأويل عزرت فلانًا، أي فعلت به ما يرده عن القبيح ويزجره عنه، ولهذا قال الأكثرون: معنى قوله ﴿ وَعَزَّنْتُمُوهُمْ ﴾ أي: نصرتموهم، وذلك لأن من نصر إنسانًا فقد رد عنه أعداءه. قال: ولو كان التعزير

⁽١) جامع البيان (٦/ ١٥٢).

⁽٢) جامع البيان (٦/ ١٥٣).

هو التوقير لكان قوله ﴿ رَتُمَ زَرُوهُ وَثُوَقِ رُوهُ ﴾ (١) تكرارًا .

والسوال الثالث: قوله: ﴿ وَأَقْرَضْ تُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنَا ﴾ دخل تحت إيتاء الزكاة، فما الفائدة في الإعادة؟

والجواب: المراد بإيتاء الزكاة الواجبات. وبهذا الإقراض الصدقات المندوبة، وخصها بالذكر تنبيها على شرفها وعلو مرتبتها. قال الفرّاء: ولو قال: وأقرضتم الله إقراضًا حسنًا لكان صوابًا أيضًا إلا أنه قد يقام الاسم مقام المصدر، ومثله قوله ﴿ وَأَنْبَتُهَا بَاتًا حَسَنًا ﴾ (٢) ولم يقل يتقبل، وقوله ﴿ وَأَنْبَتُهَا بَاتًا حَسَنًا ﴾ (٢) ولم يقل إنباتا) (٣).

قال السعدي: ﴿ لَأَحَفِرَنَّ عَنكُمْ سَيِّعَاتِكُمْ وَلَأَخِلْنَكُمْ جَنَّتِ بَعْرِى مِن غَيْهَا السعدي: ﴿ لَأَحَفِرَنَّ عَنكُمْ سَيِّعَاتِكُمْ وَلَأَنْفِلْكُمْ جَنَّتِ بَعْرِى مِن غَيْهَا الْمَعْرِوهِ بِالْجِنةِ وَمَا فِيها مِن النعيم، واندفاع المكروه بتكفير السيئات، ودفع ما يترتب عليها من العقوبات. ﴿ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَالِكَ ﴾ العهد والميثاق المؤكد بالإيمان والالتزامات، المقرون بالترغيب بذكر ثوابه. ﴿ فَفَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾ أي: عن عمد وعلم، فيستحق ما يستحقه الضالون من حرمان الثواب، وحصول العقاب. فكأنه قيل: ليت شعري ماذا فعلوا؟ وهل وفوا بما عاهدوا اللَّه عليه أم نكثوا؟ الله عليه أم نكثوا؟ الله عليه أم نكثوا؟ الله عليه أم نكثوا؟ الله عليه أم نكثوا؟ وقول المعلق الله عليه أم نكثوا؟ الله عليه أم نكثوا؟ وقول المعلق المناس المناس الله عليه أم نكثوا؟ وقول المناس المناس الله عليه أم نكثوا؟ وقول المناس المناس

* * *

(١) الفتح: الآية (٩).

 ⁽۲) آل عمران: الآية (۳۷).

⁽٣) تفسير الرازي (١١/ ١٩٠).

⁽٤) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٦٣).

قوله تعالى: ﴿ فَهِمَا نَقْضِهِم ثِيثَنَقَهُمْ لَمَنَّهُمْ وَجَعَلْنَا ثُلُوبَهُمْ قَسِسَيَةٌ يُحَرِّفُونَ الْحَكَلِمَ عَن مَوَاضِعِهِ. وَنَسُوا حَظَّا يِّمَا ذُكِرُوا يَدِّ. وَلَا لَزَّالَ تَطَّلِمُ عَلَى خَآلِهَ فِيْهُمْ لِلَا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ الله يُحِبُّ المُحْسِنِينَ ﴿ ﴾ الله يُحِبُّ المُحْسِنِينَ ﴾ ﴾

* غريب الاية:

قاسية: القسوة: غلظ القلب، وصلابته، وخلوه من الرحمة والشفقة. ضده اللين والرقة.

أقوال المفسرين في تأويل الأية

قال ابن جرير: فيقول -جل ثناؤه- لنبيه محمد : يا محمد لا تعجبن من هؤلاء اليهود الذين هموا أن يبسطوا أيديهم إليك وإلى أصحابك، ونكثوا العهد الذي بينك وبينهم غدرا منهم بك وبأصحابك، فإن ذلك من عاداتهم وعادات سلفهم، ومن ذلك أني أخذت ميثاق سلفهم على عهد موسى على على طاعتي وبعثت منهم اثني عشر نقيبا قد تخيروا من جميعهم ليتحسسوا أخبار الجبابرة، ووعدتهم النصر عليهم، وأن أورثهم أرضهم وديارهم وأموالهم بعد ما أريتهم من العبر والآيات -بإهلاك فرعون وقومه في البحر وفلق البحر لهم وسائر العبر-ما أريتهم من فعل فيقضوا ميثاقهم، فإذ كان ذلك من فعل خيارهم مع أيادي عندهم فلا تستنكروا مثله من فعل أراذلهم)(١).

قَالَ السَّعِدِي: ﴿ ﴿ فَهِمَا نَقْضِهِمْ فِي تَنْكَهُمْ إِلَّي : بسببه عاقبناهم بعدة عقوبات :

الأولى: أنا ﴿ لَكُنْهُمْ ﴾ أي: طردناهم وأبعدناهم من رحمتنا، حيث أغلقوا على أنفسهم أبواب الرحمة، ولم يقوموا بالعهد الذي أخذ عليهم، الذي هو سببها الأعظم.

⁽١) جامع البيان (١/ ١٥٢ - ١٥٤).

الثانية: قوله: ﴿ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةٌ ﴾ أي: غليظة لا تجدي فيها المواعظ، ولا يزعجهم تخويف، والمناز، فلا يرغبهم تشويق، ولا يزعجهم تخويف، وهذا من أعظم العقوبات على العبد، أن يكون قلبه بهذه الصفة التي لا يفيده الهدى، والخير إلا شرًا.

الثالثة: أنهم ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكِلَمَ عَن مَّوَاضِعِهِ ﴾ أي: ابتلوا بالتغيير والتبديل، فيجعلون للكلم الذي أراد الله له معنى غير ما أراد الله ولا رسوله.

الرابعة: أنهم ﴿ وَنَسُوا حَظًا مِّمَا ذُكِرُوا بِقِّ ﴾ فإنهم ذكروا بالتوراة، وبما أنزل الله على موسى، فنسوا حظا منه، وهذا شامل لنسيان علمه، وأنهم نسوه وضاع عنهم، ولم يوجد كثير مما أنساهم الله إياه عقوبة منه لهم.

وشامل لنسيان العمل الذي هو الترك، فلم يوفقوا للقيام بما أمروا به، ويستدل بهذا على أهل الكتاب بإنكارهم بعض الذي قد ذكر في كتابهم، أو وقع في زمانهم، أنه مما نسوه.

الخامسة: الخيانة المستمرة التي ﴿ وَلَا نَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَابِّنَةِ مِّنَّهُمْ ﴾ أي: خيانة لله ولعباده المؤمنين.

ومن أعظم الخيانة منهم: كتمهم الحق عن من يعظهم ويحسن فيهم الظن ، وإبقاؤهم على كفرهم، فهذه خيانة عظيمة. وهذه الخصال الذميمة، حاصلة لكل من اتصف بصفاتهم.

فكل من لم يقم بما أمر اللَّه به، وأخذ به عليه الالتزام، كان له نصيب من اللعنة وقسوة القلب، والابتلاء بتحريف الكلم، وأنه لا يوفق للصواب، ونسيان حظ مما ذُكِّر به، وأنه لا بدأن يبتلي بالخيانة، نسأل اللَّه العافية.

وسمى اللَّه تعالى ما ذكروا به حظًا؛ لأنه هو أعظم الحظوظ، وما عداه فإنما هي حظوظ دنيوية، كما قال تعالى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَوْةَ الْدُورَ عَظْ عَظِيمٍ ﴾ (١) وقال في الحظ النافع: ﴿ وَمَا يُلَقَّنُهُ اللَّهُ اللَّهُ عَظِيمٍ ﴾ (١) وقال في الحظ النافع: ﴿ وَمَا يُلَقَّنُهُ اللَّهُ اللَّهُ عَظِيمٍ ﴾ (١)».

(٢) فصلت: الآية (٣٥).

⁽١) القصص: الآية (٧٩).

⁽٣) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٦٣-٢٦٥).

قلت: رحم الله الإمام السعدي على هذا الفهم الطيب، وبيانه لهذه الخصال التي ابتلي بها اليهود، وهي لا شك ولا ريب في وقوعها ووجودها، والله - تبارك وتعالى - يذكرنا بمن سلف من قبلنا حتى لا نقع فيما وقعوا فيه، ولكن مع الأسف قد اتصف كثير من الناس وبعض الذين انتسبو اللعلم بهذه الصفات، فهم على ما قال الله في هذه الآية، نسأل الله العصمة والهداية.

وقال ابن عاشور: «وقد جمعت الآية من الدلائل على قلة اكتراثهم بالدين ورقة اتباعهم ثلاثة أصول من ذلك: وهي التعمد إلى نقض ما عاهدوا عليه من الامتثال، والغرور بسوء التأويل، والنسيان الناشئ عن قلة تعهد الدين وقلة الاهتمام به. والمقصود من هذا أن نعتبر بحالهم ونتعظ من الوقوع في مثلها. وقد حاط علماء الإسلام هذا الدين من كل مسارب التحريف، فميزوا الأحكام المنصوصة والمقيسة، ووضعوا ألقابًا للتمييز بينها»(١).

وقال ابن جرير: ﴿وهذا أمر من اللّه -عز ذكره - نبيه محمدًا ﷺ بالعفو عن هؤلاء القوم الذين هموا أن يبسطوا أيديهم إليهم من اليهود، يقول اللّه -جل وعز - له: اعف يا محمد عن هؤلاء اليهود الذين همّوا بما همّوا به من بسط أيديهم إليك وإلى أصحابك بالقتل، واصفح لهم عن جرمهم بترك التعرض لمكروههم، فإني أحب من أحسن العفو والصفح إلى من أساء إليه، وكان قتادة يقول: هذه منسوخة، ويقول: نسختها آية براءة ﴿قَائِلُوا اللّاِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَلَا بِاللّهِ وَلا بَاللّهِ وَلا بِاللّهِ فَيْ اللّهِ فَيْ اللّهُ فَا اللّهِ فَا اللّهِ فَا اللّهِ فَا اللّهِ فَا اللّهُ بِاللّهِ وَلا بِاللّهِ اللّهِ فَا اللّهِ فَلَا فَاللّهِ فَا اللّهِ فَا اللّهُ بِعَرْفُونُ اللّهِ فَا اللّهِ فَا اللّهِ فَا اللّهِ فَا اللّهِ فَا اللّهِ فَا اللّهُ فَا فَا اللّهُ فَا اللّهِ فَا اللّهُ فَا الللّهُ الللّهُ فَا الللّهُ فَا اللّهُ فَا اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ ا

. والذي قاله قتادة غير مدفوع إمكانه، غير أن الناسخ الذي لا شك فيه من الأمر هو ما كان نافيًا كل معاني خلافه الذي كان قبله، فأما ما كان غير ناف جميعه فلا سبيل إلى العلم بأنه ناسخ إلا بخبر من الله -جل وعز- أو من رسوله على وليس في قوله: ﴿ قَنْنِلُوا النَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ إِللَّهِ وَلَا بِالْمَرْ الله على الأمر بنفي معاني الصفح والعفو عن اليهود. وإذ كان ذلك كذلك وكان جائزًا مع إقرارهم بالصغار وأدائهم الجزية بعد القتال الأمر بالعفو عنهم في غدرة هموا بها أو نكثة

⁽١) التحرير والتنوير (٦/ ١٤٤).

⁽٢) التوبة: الآية (٢٩).

عزموا عليها ما لم يصيبوا حرابًا دون أداء الجزية ، ويمتنعوا من الأحكام اللازمتهم لم يكن واجبًا أن يحكم لقوله: ﴿قَائِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِاللَّهِمِ ٱلْآخِرِ ﴾ الآية بأنه ناسخ قوله: ﴿قَاعَتُهُمْ وَاصْفَحُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ (١).

* * *

⁽١) جامع البيان (٦/ ١٥٧ – ١٥٨).

قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَعْبَدُونَ أَخَدُنًا مِيثَنَقَهُمْ فَكُنُونًا مِيثَنَقَهُمْ فَكَ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَآةُ إِلَى فَنَسُوا حَظًّا مِنْمَ وَالْبَغْضَآةُ إِلَى يَوْمِ الْفِدَاوَةُ وَالْبَغْضَآةُ إِلَى يَوْمِ الْفِيكُمَةُ وَسَوْنَ اللَّهُ بِمَا كَانُوا بَصْنَعُونَ ﴾ يَوْمِ الْفَدَاوَةُ وَسَوْنَ اللَّهُ بِمَا كَانُوا بَصْنَعُونَ ﴾

*غريبالآية؛

فأخرينا: الإغراء: التهييج والتحريش. والمعنى: ألصقنا العداوة بهم.

اقوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن كثير كَالله: «قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ الّذِينَ الْمَسْتِ الله الله الله الله الله الله الله ومن الذين ادعوا لأنفسهم أنهم نصارى يتابعون المسيح ابن مريم عليه وليسوا كذلك، أخذنا عليهم العهود والمواثيق على متابعة الرسول ومناصرته ومؤازرته واقتفاء آثاره، والإيمان بكل نبي يرسله الله إلى أهل الأرض، أي: ففعلوا كما فعل اليهود، خالفوا المواثيق ونقضوا العهود، ولهذا قال: ﴿ فَنَسُوا حَظًا مِّمَا دُحَوَرُوا بِهِ فَأَغَرُهُم الْمَدَاوَة وَالْبَغْضَاة إِلَى يَوْمِ الْقِيكَمَة ﴾ أي: فألقينا العداوة والتباغض لبعضهم بعضًا، ولا يزالون كذلك إلى قيام الساعة. وكذلك طوائف النصارى على اختلاف أجناسهم لا يزالون متباغضين متعادين، يكفّر بعضهم بعضًا، ويلعن بعضهم بعضًا، فكل فرقة تحرم الأخرى ولا تدعها تلج معبدها، فالملكية تكفر اليعقوبية، وكذلك الآخرون، وكذلك النسطورية والآريوسية، كل طائفة تكفر الأخرى في هذه الدنيا ويوم يقوم الأشهاد.

ثم قال تعالى: ﴿ وَسَوَّفَ يُنَبِّنُهُمُ اللهُ بِمَا كَانُواْ يَسْنَعُونَ ﴾ . وهذا تهديد وعيد أكيد للنصارى على ما ارتكبوه من الكذب على الله وعلى رسوله ، وما نسبوه إلى الرب على أن وتعالى وتقدس عن قولهم علوًّا كبيرًّا ، من جعلهم له صاحبة وولدًا ، تعالى الواحد الأحد ، الفرد الصمد ، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد » (١) .

⁽۱) تفسير ابن كثير (٣/ ٦٢-٦٣).

_____ سورة المائدة

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في أنه لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها

قال الشعبي: «لا تجوز شهادة أهل الملل بعضهم على بعض لقوله على: ﴿ فَأَغَرَبُنَا يَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ ﴾ (١).

* عن عبد اللَّه بن عباس الله قال: «يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب وكتابكم الذي أنزل على نبيه الله أحدث الأخبار باللَّه تقرؤونه لم يُشَبُ؟ وقد حدثكم اللَّه أن أهل الكتاب بدلوا ما كتب اللَّه وغيروا بأيديهم الكتاب فقالوا: ﴿هَلَا اللَّه لِيَشْتَرُوا بِهِ عَمَنًا قَلِيكُ ﴿ (٢) أفلا ينهاكم بما جاءكم من العلم عن مساءلتهم؟ ولا واللَّه ما رأينا منهم رجلًا قط يسألكم عن الذي أنزل عليكم »(٣).

*غريب الحديث:

لم يُشب: بضم أوله وفتح الشين المعجمة وسكون الموحدة أي: لم يخالطه غيره.

* فوائد الحديث:

قال ابن حجر كَظُلَّلُهُ: «والغرض منه هنا الرد على من يقبل شهادة أهل الكتاب وإذا كانت أخبارهم لا تقبل فشهادتهم مردودة بالأولى لأن باب الشهادة أضيق من باب الرواية»(٤).

قلت: وما ذكره اللَّه -تبارك وتعالى - في هذه الآية من وصف النصارى بما وصفهم به وضلالهم المستمر، وأن اللَّه تعالى عاقبهم بما عاقبهم به من اختلاف فيما بينهم وتناحر وتضارب، وأن هذا الأمر مستمر إلى يوم القيامة، ومع هذا كله فإن المسلمين في واقعهم الحالي لبعدهم عن كتاب ربهم وسنة نبيهم؛ جعلوهم قدوة في كل شيء في أعيادهم ومواسمهم، وفي كل انحرافاتهم وسلوكاتهم! حتى

⁽١) البخاري (٥/ ٣٦٥) معلقاً ، ووصله سعيد بن منصور ، كما قال الحافظ في الفتح (٥/ ٣٦٥–٣٦٦).

⁽٢) البقرة: الآية (٧٩). (٣) أخرجه: البخاري (٥/ ٣٦٥/ ٢٦٨٥).

⁽٤) فتح الباري (٥/٣٦٦).

إنك لتجد الصليب على الصيدليات، وعلى سيارة الإسعاف، وتجده في بعض الألبسة، وفي مقدمة بعض السيارات! والبلاد بلاد أهل الإسلام، والعلماء علماء أهل الإسلام، والحكام مسلمون، وليس هناك من صاحب قوة يرغمهم على متابعة النصارى! فيا ليت المسلمين يقرءون هذه الآيات ويتبصرون بها، ويتركون متابعة هؤلاء في الصغيرة والكبيرة، ويعتزون بدينهم وبتاريخهم وبسلفهم من الصحابة والتابعين، ويستفيدون من عدوهم فيما يخدم مصالحهم ودنياهم، كما حدد ذلك ابن القيم في (أحكام أهل الذمة) وهو كتاب فريد في بابه.

* عن أبي هريرة هذه قال: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول اللَّه ﷺ: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا: ﴿ المَنْكَا بِاللَّهِ وَمَا أَنْزِلَ إِلْيَنَا ﴾ (١) الآية » (٢).

★ فوائد الحديث:

قال الخطابي: «هذا الحديث أصل في وجوب التوقف عما يشكل من الأمور والعلوم، فلا يقضى عليه بجواز أو بطلان ولا بتحليل ولا تحريم وقد أمرنا أن نؤمن بالكتب المنزلة على الأنبياء إلا أن قراء الكتب من اليهود والنصارى قد حرفوا وبدلوا ولا سبيل لنا إلى العلم بما هو صحيح منه، وأن ما يحكونه عن تلك الكتب هل هو مستقيم؟ فأمرنا بالتوقف فيه، فلا نصدقهم لئلا نكون شركاء معهم فيما حرفوه وبدلوه منه ولا نكذب به، فلعله يكون صحيحًا فنكون منكرين لما أمرنا أن نؤمن، ونقول: آمنا بما أنزل الله من كتاب، وعلى هذا كان توقف السلف –رحمهم الله – عن بعض ما أشكل عليهم من الأحكام وتعليقهم القول فيه»(٣).

قال ابن أبي جمرة: «ظاهر الحديث يدل على منع تصديق أهل الكتاب وتكذيبهم، ثم الكلام عليه من وجوه: الوجه الأول: هل النهي عام في كل ما يدعونه في كتبهم، وغيرها من الشهادات، أو هل هو خاص بما يدعونه في كتبهم لا غير؟ محتمل الوجهين معا، لكن تمام الحديث يقتضي أن المراد به ما يدعونه في كتبهم؛ لأنه على قال بعد النهي: وقولوا آمنا بالله وما أنزل، يعني به التوراة

⁽٢) أخرجه البخاري (٨/ ١٧٠/ ٤٤٨٥).

⁽١) البقرة: الآية (١٣٦).

⁽٣) أعلام الحديث (٣/ ١٨٠١-٢٠٨٠).

والإنجيل، كأنه قد صح بأخبار القرآن أن الكتابين التوراة والإنجيل أنزلا عليهم، وأنهم قد غيروا فيهما وبدلوا، فإذا قرءوا فيها شيئًا، وادعوا أنه من التوراة أو الإنجيل، احتمل أن يكون ذلك حقًّا؛ لأنهم لم يبدلوا الكتاب كله، وإنما بدلوا بعضه، واحتمل أن يكون ذلك مما بدلوه وغيروه، فلما أن احتمل الوجهين معا منع التصديق لهم حذرا من أن ينسب لله تعالى ما لم يقله، ومنع التكذيب حذرًا من أن يكذب بكلام الله تعالى، إذا كان ما قالوه حقا، وبه يستدل مالك كَثَلُّلهُ على القول بسد الذريعة، وقد منع الفقهاء تصديقهم مرة واحدة، كان ذلك في كتبهم أو غيرها، مع أن الحديث قد لا يخلو من الإشارة إلى ذلك، ووجه المنع من تصديقهم في كل ما يأتون به أنه لما أن أخلوا بالأصل وهو دينهم وكتابهم الذي أنزل عليهم، فكذبوا فيه، وخالفوا الحق، فكيف يصدقون في غيره؟ فإن حملنا الحديث على العموم من غير تقييد على ما ذهب إليه بعض الفقهاء، فلا بحث، وإن حملناه على الخصوص لقوله على : «وقولوا: آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم»، كان البحث ما ذكرناه، فحصل من كلا الوجهين العموم لعدم صدقهم على الإطلاق، وهذا هو الحكم، وعليه عمل السلف، وقد جاء اليوم بعض الناس فاتخذوهم أصدقاء، وكلفوهم الأشغال واثتمنوهم عليها، فإنا لله وإنا إليه راجعون في الأخذ بضد هذا الأمر الجلي»(١).

* * *

⁽١) بهجة النفوس (٣/٧٦).

قوله تعالى: ﴿ يَكَأَهُلَ ٱلْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تَخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَابِ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تَخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَابِ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرً ﴾ (١)

القوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن عطية: «وقوله تعالى: ﴿يَكَأَهْلُ ٱلْكِتَبِ ﴾ لفظ يعم اليهود والنصارى، ولكن نوازل الإخفاء كالرجم وغيره إنما حفظت لليهود؛ لأنهم كانوا مجاوري رسول اللَّه على مهاجره، وقال محمد بن كعب القرظي: أول ما نزل من هذه السورة هاتان الآيتان في شأن اليهود والنصارى، ثم نزل سائر السورة بعرفة في حجة الوداع، وقوله: ﴿رَسُولُنَ ﴾ يعني محمدًا هي، وفي الآية الدلالة على صحة نبوته؛ لأن إعلامه بخفي ما في كتبهم وهو أمي لا يقرأ ولا يصحب القراءة دليل على أن ذلك إنما يأتيه من عند الله -تبارك وتعالى -، وأشهر النوازل التي أخفوها فأظهرها الله على لسان نبيه أمر الرجم، وحديثه مشهور. ومن ذلك صفات فأظهرها الله على لسان نبيه أمر الرجم، وحديثه مشهور. وقوله: ﴿وَيَهْتُوا عَنِي مِن التوراة. وقوله: ﴿وَيَهْتُوا عَنِي مِن التوراة. وقوله: ﴿وَيَهْتُوا عَنِي مِن التوراة وقوله: ﴿وَيَهْتُوا عَنِي مِن التعين في ملة عن معنى افتخارهم ووصفهم أيام الله قبلهم، ونحو ذلك مما لا يتعين في ملة الإسلام فضحهم فيه وتكذيبهم، والفاعل في ﴿وَيَهْتُوا ﴾ هو محمد هي، ويحتمل أن يستند الفعل إلى الله تعالى، وإذا كان العفو من النبي على فبأمره ربه، وإن كان من الله تعالى فعلى لسان نبيه على، وإذا كان العفو من النبي على فبأمره ربه، وإن كان من الله تعالى فعلى لسان نبيه على، وإذا كان العفو من النبي على فبأمره ربه، وإن كان من الله تعالى فعلى لسان نبيه هي، والاحتمالان قريب بعضهما من بعضها من بعضها. (*).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والوقت الذي بعث الله فيه محمدًا والم يكن قد بقي أحد مظهرا لما بعث الله به الرسل قبله. فبعثه على حين فترة من الرسل، وطموس

⁽١) الآية (١٥).

⁽٢) المحرر الوجيز (٢/ ١٧٠).

من السبل، أحوج ما كان الناس إلى رسول، كما في صحيح مسلم عن عياض بن حمار قال: قال رسول الله على: «إن اللّه نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب»(۱) وكان الناس حين مبعث محمد على إما أميين لا كتاب لهم يشركون بالرحمن، ويعبدون الأوثان، وإما أهل كتاب قد بدلوا معانيه وأحكامه، وحرفوا حلاله وحرامه، ولبسوا حقه بباطله، كما هو الموجود. فلو أراد الرجل أن يميز له أهل الكتاب ما جاءت به الأنبياء مما هم عليه مما أحدثوه بعدهم لم يعرف جمهورهم ذلك، بل قد صار الجميع عندهم دينًا واحدًا. فبعث اللّه تبارك وتعالى محمدا على بالكتاب الذي أنزله عليه مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه. فميز به الحق من الباطل، والهدى من الضلال، والغي من الرشاد»(۱).

قال السعدي: «لما ذكر تعالى ما أخذه اللّه على أهل الكتاب من اليهود والنصارى، وأنهم نقضوا ذلك إلا قليلًا، أمرهم جميعًا أن يؤمنوا بمحمد على واحتج عليهم بآية قاطعة دالة على صحة نبوته، وهي: أنه يبين لهم كثيرًا مما يُخْفُون عن الناس، حتى عن العوام من أهل ملتهم، فإذا كانوا هم المشار إليهم في العلم ولا عند أحد في ذلك الوقت إلا ما عندهم، فالحريص على العلم لا سبيل له إلى إدراكه إلا منهم، فإتيان الرسول على القرآن العظيم الذي بيَّن به ما كانوا يتكاتمون بينهم، وهو أمِّي لا يقرأ ولا يكتب من أدل الدلائل على القطع برسالته، وذلك مثل صفة محمد في كتبهم، ووجود البشائر به في كتبهم، وبيان آية الرجم ونحو ذلك»(٣).

قال الشنقيطي: «لم يبين هنا شيئًا من ذلك الكثير الذي يبينه لهم رسول اللَّه ﷺ مما كانوا يخفون من الكتاب، يعني التوراة والإنجيل، وبين كثيرًا منه في مواضع أخر.

فمما كانوا يخفون من أحكام التوراة رجم الزاني المحصن، وبينه القرآن في قوله تعالى: ﴿ أَلَرْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِيكَ أُوتُوا نَعِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَابِ يُنْعُونَ إِلَىٰ كِلْكِ ٱللهِ لِيَعْكُمُ بَيْنَهُمْ

⁽۱) رواه: أحمد (٤/ ١٦٢)، ومسلم (٤/ ٢١٩٧ - ٢١٩٨/ ٢٨٦٥ ٣١٣)، والنسائي في الكبرى (٥/ ٢٦- ٢٧/ ١٥٠)، وابن ماجه (٢/ ١٣٩٩/ ٤١٧٩) مختصرا.

⁽٢) الجواب الصحيح (٥/ ٧٧-٧٨).

⁽٣) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٦٧).

ثُمَّ يَتُوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ ﴾ (١). يعنى: يدعون إلى التوراة ليحكم بينهم في حد الزاني المحصن بالرجم، وهم معرضون عن ذلك منكرون له، ومن ذلك، ما أخفوه من صفات رسول الله على في كتابهم، وإنكارهم أنهم يعرفون أنه هو الرسول، كما بينه تعالى بقوله: ﴿ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَنْنِهُوكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَغَرُواْ فَلَمَّا جَاءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُوا بِيِّهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَلْفِرِينَ ﴾ (٢).

ومن ذلك: إنكارهم أن الله حرم عليهم بعض الطيبات بسبب ظلمهم ومعاصيهم، كما قال تعالى: ﴿ فَيُظْلِّرِ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَتِ أُحِلَّتْ لَمُهُ (٣) ، وقوله: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍّ وَيِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْفَنَدِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُخُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ ٱلْعَوَابِكَا أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِمَظْمِ ذَلِكَ جَزَيْنَهُم بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَلِيقُونَ ﴾ (1).

فإنهم أنكروا هذا، وقالوا لم يحرم علينا إلا ما كان محرمًا على إسرائيل، فكذبهم القرآن في ذلك في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ ٱلطُّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِّي إِسْرُويلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَئَةُ قُلْ فَأْتُوا بِٱلتَّوْرَئَةِ فَاتَلُوهَا إِن كُنتُمْ صلاقين كه (٥).

ومن ذلك كتم النصاري بشارة عيسي ابن مريم لهم بمحمد رقي وقد بينها تعالى بقوله: ﴿ وَإِذْ قَالَ عِسَى آبْنُ مَرْيَمَ يَنَهِنَ إِسْرَهِ مِلَ إِنِّ رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلنَّوْرَانِةِ وَمُبَشِّرًا برَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِى آسُمُهُ أَمَيُّكُ (٦) إلى غير ذلك من الآيات المبينة لما أخفوه من کتبهم»^(۷).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في أن الرجم مما أخفاه أهل الكتاب من كتبهم

* عن ابن عباس قال: «من كفر بالرجم فقد كفر بالقرآن من حيث لا يحتسب،

(١) آل عمران: الآية (٢٣). (٢) البقرة: الآية (٨٩).

(٤) الأنعام: الآية (١٤٦). (٣) النساء: الآية (١٦٠).

(٦) الصف: الآية (٦). (٥) آل عمران (٩٣).

(۷) أضواء البيان (۱/ ۳۷۰–۳۷۱).

قال تعالى: ﴿ يَكَأَهُلَ ٱلْكِتَٰكِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّثُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰكِ ﴾ قال: فكان الرجم مما أخفوا »(١).

*غريب الحديثين:

نسخم وجوههما: من التسخيم؛ أي: نسود وجوههما.

نخزيهما: أي: نفضحهما بأن نركبهما على الحمار معكوسين وندورهما في الأسواق.

يجانئ: بالجيم وكسر النون بعد الألف وبالهمز؛ أي: يكب عليها.

⋆ فوائد الحديثين:

قال ابن هبيرة: «فيه -أي: حديث ابن عمر - دليل على قلة آمانة اليهود، وكتمانهم الحق جريًا على عادتهم السيئة؛ فإنهم بلغ بهم البهت إلى أن وضع واضع منهم يده على آية الرجم، حتى أظهرها عبد الله بن سلام، فاستدل بذلك على أنهم قد كتموا أمر رسول الله وصفته، وقد أعلم الله تعالى نبيه في أن القوم بدلوا التوراة، إلا أن هذا لم يكن قد حرفوه بعد»(٣).

وقال: وفيه أن اليهود إنما كانوا يحتملون من أحكام اللَّه ما يخف عليهم دون ما

⁽١) أخرجه: النسائي في الكبرى (٤/ ٧٧٥/ ٧١٦٢) والحاكم (٤/ ٣٥٩) وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه،، ووافقه الذهبي، وابن حبان: الإحسان (١٠/ ٢٧٦–٢٧٧/ ٤٤٣٠).

⁽٢) رواه: أحمد (٢/ ٥)، والبخاري (١٣/ ١٣١/ ٧٥٤٧) ومسلم (٣/ ١٣٢٦/ ١٦٩٩ [٢٦])، وأبو داود (٤/ ٣٥- ٥٩٥ / ٤٤٤٦)، والنسائي في الكبرى (٤/ ٢٩٣/ ٧٢١٣).

⁽٣) الإفصاح (٤/ ١٤٨ - ١٤٩)

يثقل، فقد حذرنا الله على بذكر هذا الحال عن أن نكون مثلهم، بل نحمل ما حملنا ربنا، ونسأله التخفيف، (١).

وقال ابن عبد البر: وفي هذا الحديث أيضًا دليل على أنهم كانوا يكذبون على توراتهم، ويضيفون كذبهم ذلك إلى ربهم وكتابهم؛ لأنهم قالوا إنهم يجدون في التوراة أن الزناة يفضحون ويجلدون، محصنين كانوا بالنكاح أو غير محصنين، وفي التوراة غير ذلك من رجم الزناة المحصنين "(").

وقال الحافظ: «فيه أن اليهود كانوا ينسبون إلى التوراة ما ليس فيها، ولو لم يكن مما أقدموا على تبديله، وإلا لكان في الجواب حيدة عن السؤال؛ لأنه سأل عما يجدون في التوراة، فعدلوا عن ذلك لما يفعلونه، وأوهموا أن فعلهم موافق لما في التوراة، فأكذبهم عبد الله بن سلام)(٣).

قلت: وهذا الذي ذكره الله عن اليهود من كتمان النصوص وإخفائها، وأخذهم على ذلك مقابلًا يستفيدون منه ومن قضاء مصالحهم وأوطارهم بطرق غير شرعية ؛ فإن المبتدعة شابهوهم في هذا الفعل الخسيس، فتجد بعضهم يؤلف في الدفاع عن الشرك والبدعة! ويبتر النصوص ويقطعها، ويحاول التهويش والتهويل بالاستدلال بالأحاديث الموضوعة والمكذوبة، وينسب للسلف ما ليس لهم، ولكبار العلماء ما لم يقولوا، وإن شئت تصديقا لهذا فاستقرئ كتب ابن السبكي والحصن وأعداء شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، وابن علوي المالكي والكوثري والبهلول السرغيني، وغيرهم من ذيول المبتدعة على اختلاف الأعصار والأزمان والأقاليم.

* * *

⁽١) الإنصاح (١٤٩/٤).

⁽٢) التمهيد: فتح البر (١١/ ٤٢١).

⁽٣) فتح الباري (٢١٠/٢١).

قوله تعالى: ﴿ قَدْ جَاءَكُم مِنَ اللّهِ نُورٌ وَكِتَبٌ ثَمِينُ ﴿ يَهْدِى بِهِ اللّهُ مَنِ الظُّلُمَاتِ إِلَى بِ اللّهُ مَنِ الظُّلُمَاتِ إِلَى السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى اللّهِ اللّهُ مَنْ الظُّلُمَاتِ إِلَى مِرَطِ مُسْتَقِيمِ ﴿ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى مِرَطِ مُسْتَقِيمٍ ﴾ النُّورِ بِإِذْنِهِ، وَيَهْدِيهِمْ إِلَى مِرَطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾

* غريب الآية:

رضوانه: الرضوان: الرضا الكثير. ولما كان رضا اللَّه عَلَى أعظم خص لفظ الرضوان في القرآن بما كان من اللَّه تعالى.

أهوال المفسرين في تأويل الآية

قال الطبري: «يقول -جل ثناؤه- لهؤلاء الذين خاطبهم من أهل الكتاب: ﴿قَدَّ جَاءَكُمُ ﴾ يا أهل التوراة والإنجيل ﴿ مِّنَ اللّهِ نُورٌ ﴾ يعني بالنور: محمدًا ﷺ الذي أنار اللّه به الحقّ، وأظهر به الإسلام، ومحق به الشرك، فهو نور لمن استنار به يبيّن الحق. ومن إنارته الحق، تبيينُه لليهود كثيرًا مما كانوا يخفون من الكتاب.

وقوله: ﴿ وَكِتَابٌ ثَمِينُ ﴾ يقول: -جل ثناؤه -: قد جاءكم من اللّه تعالى النور الذي أنار لكم به معالم الحقّ، ﴿ وَكِتَابٌ ثَمِينُ ﴾ يعني: كتابًا فيه بيان ما اختلفوا فيه بينهم من: توحيد اللّه، وحلاله وحرامه، وشرائع دينه، وهو القرآن الذي أنزله على نبينا محمد على أبين للناس جميع ما بهم الحاجة إليه من أمر دينهم، ويوضحه لهم، حتى يعرفوا حقّه من باطله (١٠).

قال محمد رشيد رضا: «في المراد بالنور هنا ثلاثة أقوال: أحدها: أنه النبي على محمد رشيد رضا: «في المراد بالنور هنا ثلاثة أقوال: أحدها: أنه الثلاثة نورا على أنه الإسلام، ثالثها: أنه القرآن، ووجه تسمية كل من هذه الثلاثة نورا هو أنها للبصيرة كالنور للبصر، فلولا النور لما أدرك البصر شيئًا من المبصرات، ولولا ما جاء به النبي على من القرآن والإسلام لما أدرك ذو البصيرة من أهل الكتاب ولا من غيرهم حقيقة دين اللَّه، وحقيقة ما طرأ على التوراة والإنجيل من ضياع

⁽١) جامع البيان (٦/ ١٦١).

وقال لَخَلَالُهُ: «وقد ذكر اللَّه هنا لهذا النور ثلاث فوائد:

الأولى: أنه يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام؛ أي: أن من اتبع منهم ما يرضيه تعالى بالإيمان بهذا النوريهديه -هداية دلالة تصحبها العناية والإعانة - الطرق التي يسلم بها في الدنيا والآخرة من كل ما يرديه ويشقيه، فيقوم في الدنيا بحقوق الله تعالى وحقوق نفسه الروحية والجسدية وحقوق الناس، فيكون متمتعا بالطيبات مجتنبًا للخبائث، تقيًا مخلصًا صالحًا مصلحًا، ويكون في الآخرة سعيدًا منعمًا، جامعًا بين النعيم الحسي الجسدي والنعيم الروحي العقلي. وخلاصة هذه الفائدة أنه يتبع دينًا يجد فيه جميع الطرق الموصلة إلى ما تسلم به النفس من شقاء الدنيا والآخرة؛ لأنه دين السلام والإخلاص لله ولعباده، دين المساواة والعدل، والإحسان والفضل.

الفائدة الثانية: الإخراج من ظلمات الوثنية والخرافات والأوهام التي أفسد بها الرؤساء جميع الأديان واستعبدوا أهلها – إلى نور التوحيد الخالص الذي يحرر صاحبه من رق رؤساء الدين والدنيا، فيكون بين الخلق حرًّا كريمًا، وبين يدي الخالق وحده عبدًا خاضعًا. وقوله: (بإذنه) فسروه بمشيئته وبتوفيقه. والإذن العلم . . . أي: يخرجهم من الظلمات إلى النور بعلمه الذي جعل به هذا القرآن سببًا لانقشاع ظلمات الشرك والضلال من نفس من يهتدى به، واستبدال نور الحق بها، بنسخه وإزالته لها، فهو إخراج يجري على سنن اللَّه تعالى في تأثير العقائد

النساء: الآيتان (١٧٤و ١٧٥).
 النساء: الآيتان (١٧٤و ١٧٥).

الصحيحة والأخلاق والأعمال الصالحة في النفوس وإصلاحها إياها -لا أنه يحصل بمحض الخلق واستئناف التكوين من غير أن يكون القرآن هو المؤثر فيه.

الفائدة الثالثة: الهداية إلى الصراط المستقيم. وهو الطريق الموصل إلى المقصد والغاية من الدين في أقرب وقت؛ لأنه طريق لا عوج فيه ولا انحراف فيبطئ سالكه أو يضل في سيره، وهو أن يكون الاعتصام بالقرآن على الوجه الصحيح الذي أنزله الله تعالى لأجله، كما كان عليه أهل الصدر الأول قبل ظهور الخلاف والتأويل بأن تكون عقائده وآدابه وأحكامه مؤثرة في تزكية الأنفس وإصلاح القلوب وإحسان الأعمال، وثمرة ذلك سعادة الدنيا والآخرة بحسب سنن الله في خلق الإنسان»(١).

* * *

⁽١) تفسير المنار (٦/ ٣٠٥-٣٠٦).

قوله تعالى: ﴿ لَفَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَنْهَيَمُ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْعًا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْكِمَ وَأَمْنَكُمْ وَمَن فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُما يَعْلُقُ مَا يَشَاهُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِ شَيْءٍ قَلِيرٌ ﴿ ﴾ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُما يَعْلُقُ مَا يَشَاهُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِ شَيْءٍ قَلِيرٌ ﴾

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال الطبري: «هذا ذمٌّ من اللَّه -عز ذكره- للنصاري والنصرانية، الذين ضلُّوا عن سبل السلام واحتجاجٌ منه لنبيه محمد ﷺ في فِرْيتهم عليه بادّعائهم له ولدًا.

يقول - جل ثناؤه -: أقسم، لقد كفر الذين قالوا: إن الله هو المسيح ابن مريم وكفرهم في ذلك تغطيتهم الحقّ في تركهم نفي الولد عن الله - جل وعز -، وادّعائهم أن المسيح هو الله، فرية وكذبًا عليه (١٠).

وقال تَعْلَلُهُ: ﴿ وَقُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللّهِ سَيْعًا إِنَّ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْكِمَ وَأَمْكُمُ وَمَن فِي الْأَرْضِ جَيعًا ﴾: يقول -جل ثناؤه-، لنبيه محمد الله قل، يا محمد، للنصارى الذين افتروا عليّ، وضلُّوا عن سواء السبيل بقيلهم: إنّ اللّه هو المسيح ابن مريم: ﴿ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللّهِ سَنْيَنًا ﴾ يقول: من الذي يطيق أن يدفع من أمر اللّه -جل وعز-شيئًا، فيرةه إذا قضاه من قول القائل: ملكت على فلان أمره: إذا صار لا يقدر أن ينفذ أمرًا إلا به.

وقــولــه: ﴿إِنَّ أَرَادَ أَن يُهَالِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْكِمَ وَأَمْكُمُ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ يقول: من ذا الذي يقدر أن يرد من أمر الله شيئًا، إن شاء أن يهلك المسيح ابن مريم، بإعدامه من الأرض وإعدام أمه مريم، وإعدام جميع من في الأرض من الخلق جميعًا.

يقول -جل ثناؤه- لنبيه محمد ﷺ: قل لهؤلاء الجهلة من النصارى: لو كان

⁽١) جامع البيان (٦/ ١٦٢-١٦٣).

المسيح كما يزعمون أنّه هو الله -وليس كذلك-لقدر أن يردَّ أمرَ اللَّه إذا جاءه بإهلاكه وإهلاك أمه. وقد أهلك أمّه فلم يقدر على دفع أمره فيها إذْ نزل ذلك. ففي ذلك لكم معتبرٌ إن اعتبرتم، وحجة عليكم إن عقلتم: في أن المسيح، بَشَر كسائر بني آدم، وأن اللَّه عَيْلُ هو الذي لا يغلب ولا يقهر ولا يردُّ له أمر، بل هو الحيُّ الدائم القيُّوم الذي يحيي ويميت، وينشئ ويفني، وهو حي لا يموت»(١).

قال السعدي: لما ذكر تعالى أخذ الميثاق على أهل الكتابين، وأنهم لم يقوموا به بل نقضوه، ذكر أقوالهم الشنيعة. فذكر قول النصارى، القول الذي ما قاله أحد غيرهم، بأن اللَّه هو المسيح ابن مريم، ووجه شبهتهم أنه ولد من غير أب، فاعتقدوا فيه هذا الاعتقاد الباطل مع أن حواء نظيره، خُلِقَت بلا أم، وآدم أولى منه، خلق بلا أب ولا أم، فهلا ادعوا فيهما الإلهية كما ادعوها في المسيح؟ فدل على أن قولهم اتباع هوى من غير برهان ولا شبهة. فرد اللَّه عليهم بأدلة عقلية واضحة فقال: ﴿قُلُ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْعًا إِنَ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْكِمَ وَأُمْكُمُ وَمَن فِي الأَرْضِ جَيعَا ﴾. فإذا كان المذكورون لا امتناع عندهم يمنعهم لو أراد اللَّه أن يهلك من لا يمتنع من الإهلاك، ولا في قوته شيء من الفكاك» دل على بطلان إلهية من لا يمتنع من الإهلاك، ولا في قوته شيء من الفكاك» دل على بطلان إلهية من لا يمتنع من الإهلاك، ولا في قوته شيء من الفكاك» دل على بطلان إلهية من لا يمتنع من الإهلاك، ولا في قوته شيء من الفكاك» دل على بطلان إلهية من لا يمتنع من الإهلاك، ولا في قوته شيء من الفكاك» دل على بطلان إلهية من لا يمتنع من الإهلاك، ولا في قوته شيء من الفكاك» دل على بطلان إلهية من لا يمتنع من الفكاك» ولا في قوته شيء من الفكاك» دل على بطلان إلهية من لا يمتنع من الهية من الفكاك» ولا في قوته شيء من الفكاك» دل على بطلان إله الله على فلك ولا في قوته شيء من الفكاك» دل على بطلان إله الله علي فلك ولا في قوته شيء من الفكاك» دل على بطلان إله الله على فلك وله في قوته شيء من الفكاك» دل على المؤلك الهية من الفكاك الهم المؤلك المؤلك

وقال الطبري: «يعني تبارك وتعالى بذلك: واللَّه له تصريف ما في السماوات والأرض وما بينهما يعني: وما بين السماء والأرض يهلك من يشاء من ذلك ويبقي ما يشاء منه، ويوجد ما أراد ويعدم ما أحب، لا يمنعه من شيء أراد من ذلك مانع، ولا يدفعه عنه دافع، يُنْفِذ فيهم حكمه، ويُمضي فيهم قضاءه لا المسيح الذي إن أراد إهلاكه ربُّه وإهلاك أمّه، لم يملك دفع ما أراد به ربُّه من ذلك.

يقول -جل وعز-: كيف يكون إلهًا يُعبد من كان عاجزًا عن دفع ما أراد به غيره من السوء، وغير قادرٍ على صرف ما نزل به من الهلاك؟ بل الإله المعبود، الذي له ملك كل شيء، وبيده تصريف كل من في السماءِ والأرض وما بينهما.

فقال -جل ثناؤه-: ﴿ وَمَا بَيَّنَّهُ مَأَ ﴾ ، وقد ذكر السماوات بلفظ الجمع ، ولم

⁽١) جامع البيان (٦/ ١٦٣).

⁽٢) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٦٩).

يقل: وما بينهن؛ لأن المعنى: وما بين هذين النوعين من الأشياء. .

قال محمد رشيد رضا: «الظاهر أن هذه الجملة حالية؛ أي: فمن يملك من الله شيئًا إن أراد إهلاك المسيح وأمه وأهل الأرض قاطبة والحال أنه هو صاحب الملك المطلق والتصرف الاستقلالي الكامل في السماوات والأرض وما بينهما، أي ما بين هذين العالمين العلوي والسفلي بالنسبة إليكم.

وهذا الملك والتصرف المطلق والكمال الأعلى قد عرض له بعد خلق آدم -الذي الملك العظيم والتصرف المطلق والكمال الأعلى قد عرض له بعد خلق آدم -الذي ندم وتأسف من كل قلبه أنه خلقه- أمر عظيم، وهو أن آدم عصاه فاقتضى عدله أن يعذبه، واقتضت رحمته أن لا يعذبه، فوقع التناقض والتعارض بين مقتضى صفاته فلم يجد لذلك مخرجا يجمع به بين مقتضى العدل والرحمة، إلا أن يحل في بطن امرأته من ذرية آدم ويتكون جنينًا فيه فتلده إنسانًا كاملًا وإلهًا كاملًا! ثم يعرض نفسه لشر قتلة لعن صاحبها على لسان رسله وهي الصلب، فداء لآدم وذريته، وجمعًا بين عدله بتعذيب واحد منهم هو وحده البريء من الذب، ورحمة الآخرين إن آمنوا بهذه العقيدة ولو بغير عقل، ثم إنه لم يتم له هذا الجمع لأن أكثر البشر لم يؤمنوا بها، فهو لابد أن يعذبهم في الآخرة على أنه عذب كثيرًا من الناس بمثل ما عذبه به، وبغير ذلك، ومنهم المؤمنين بتلك العقيدة، فلماذا لم يكن تعذيبهم في الدنيا فداء لهم؟ وهل هذا هو الجمع بين العدل والرحمة؟!

ولما كانت شبهتهم على كون المسيح بشرًا إلهًا، وإنسانًا ربًا، هي أنه خلق على غير السنة العامة في خلق البشر، وأنه عمل أعمالًا غريبة لا تصدر عن عامة البشر،

⁽١) جامع البيان (٦/ ١٦٣ - ١٦٤).

قال تعالى في رد هذه الشبهة ﴿ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ﴾ ١٠٠٠.

وقال الشوكاني: «﴿إِنَّ أَرَادَ أَن يُهِّلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْكِمَ وَأُمْكُمُ وَمَن فِي الْأَرْضِ جَيعًا ﴾ وإذا لم يقدر أحد أن يمنع من ذلك فلا إله إلا اللَّه، ولا رب غيره، ولا معبود بحق سواه، ولو كان المسيح إلهًا كما تزعم النصارى لكان له من الأمر شيء، ولقدر على أن يدفع عن نفسه أقل حال، ولم يقدر على أن يدفع عن أمه الموت عند نزوله بها، وتخصيصها بالذكر مع دخولها في عموم من في الأرض لكون الدفع منه عنها أولى وأحق من غيرها، فهو إذا لم يقدر على الدفع عنها أعجز عن أن يدفع عن غيرها وذكر من في الأرض للدلالة على شمول قدرته، وأنه إذا أراد شيئًا كان لا معارض له في أمره ولا مشارك له في قضائه»(٢).

* * *

 ⁽١) تفسير المنار (٦/ ٣١٢-٣١٣).

⁽٢) فتح القدير (٢/ ٣٧).

قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّمَكَرَىٰ غَنْ ٱبْنَكُا ٱللَّهِ وَأَحِبَّلُوَأُمْ قُـلَ فَلِمَ هُعَذِبُكُم بِدُنُوبِكُمْ بَلَ أَنتُه بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَّ يَفْفِرُ لِمَن يَشَاهُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآهُ وَيَلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَنَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَّ أَوْلِيَهِ ٱلْمَعِيدُ ۞﴾

القوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن كثير: «قال تعالى رادًا على اليهود والنصارى في كذبهم وافترائهم: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّمَكُرَىٰ غَنْ أَبْنَكُوا اللَّهِ وَأَحِبَّتُوا هُ أَي: نحن منتسبون إلى أنبيائه وهم بنوه وله بهم عناية، وهو يحبنا. ونقلوا عن كتابهم أن اللَّه تعالى قال لعبده إسرائيل: «أنت ابني بكري ٤٠. فحملوا هذا على غير تأويله، وحَرِّفوه. وقد رد عليهم غير واحد ممن أسلم من عقلائهم، وقالوا: هذا يطلق عندهم على التشريف والإكرام، كما نقل النصارى عن كتابهم أن عيسى قال لهم: إني ذاهب إلى أبي وأبيكم ؛ يعني: ربي وربكم. ومعلوم أنهم لم يدعوا لأنفسهم من البنوة ما ادعوها في عيسى عليه وإنما أرادوا بذلك معزتهم لديه وحظوتهم عنده، ولهذا قالوا: نحن أبناء اللَّه وأحباؤه (١٠).

قال الطبري: «يقول الله لنبيه محمد (أثر أنه) لهؤلاء الكذبة المفترين على ربهم ﴿ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم ﴾ ربكم، يقول: فلأي شيء يعذبكم ربكم بذنوبكم، إن كان الأمر كما زعمتم أنكم أبناؤه وأحبّاؤه، فإن الحبيب لا يعذّب حبيبه، وأنتم مقرُّون أنه معذبكم؟ وذلك أن اليهود قالت: إن الله معذبنا أربعين يومّا عَدَد الأيام التي عبدنا فيها العجل، ثم يخرجنا جميعًا منها، فقال الله لمحمد الله: قل لهم: إن كنتم، كما تقولون، أبناءُ الله وأحباؤه، فلم يعذبكم بذنوبكم؟ يعلمهم -عز ذكره-أنّهم أهل فرية وكذب على الله -جل وعز-(1).

وقال محمد رشيد رضا: «أي: قل لهم أيها الرسول: إذا كان الأمر كما زعمتم

⁽١) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٦٤).

⁽٢) جامع البيان (٦/ ١٦٥).

فلم يعذبكم اللَّه تعالى بذنوبكم في الدنيا كما تعلمون من تاريخكم الماضي وكما ترون في تاريخكم الحاضر. ومن هذا العذاب لليهود ما كان من تخريب الوثنيين لمسجدهم الأكبر، ولبلدهم المرة بعد المرة، ومن إزالة ملكهم من الأرض، وللنصارى ما اضطهدهم به الأمم، وما نكل به بعضهم. وهو شر من تنكيلهم الوثنيين باليهود. أي: أن الأب لا يعذب ابنه، والمحب لا يعذب حبيبه، فلستم إذا أبناء اللَّه ولا أحباءه، بل أنتم بشر من جملة من خلق اللَّه تعالى، وهو كل الحكم العدل لا يحابي أحدًا، وإنما يغفر لمن يعلم أنه مستحق للمغفرة، ويعذب من يعلم أنه مستحق للمغفرة، ويعذب من يعلم أنه مستحق للعنوري سائر البشر أمثالكم، فارجعوا عن غروركم بأنفسكم وسلفكم وكتبكم، فإنما العبرة بالإيمان الصحيح والأعمال الصالحات، لا بمن سلف من الآباء والأمهات»(١).

قلت: صدق الله العظيم الذي يعلم السر وأخفى، والذي لا يظلم مثقال ذرة، والذي يعفو ويصفح ويتفضل ويعطي ويجزل ولا تنقضي خزائنه، هو الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، والذي العباد كلهم ملكه، فهو مَلِكُهم، وهم عبيده.

فهذه الدعوة الكاذبة التي يفتريها هؤلاء المفترون بنسبة البنوة للّه وأنهم أحبابه ؛ مناقضة لواقعهم، فهم مناقضون لكل ما جاءت به الكتب وأرسلت به الرسل؛ قتلوا الأنبياء والذين يأمرون بالقسط من الناس، وتمردوا على نبي اللّه موسى، واغتنموا الفرصة في غيابه لمناجاة ربه، فعبدوا العجل وقالوا: ﴿ أَجْعَلَ لَنَا إِلَهُا كُمَا لَمُمُ الفرصة في غيابه لمناجاة ربه، فعبدوا العجل وقالوا: ﴿ أَجْعَلَ لَنَا إِلَهُا كُمَا لَمُمُ الفرصة في غيابه لمناجاة ربه، وافتروا على مريم البتول واتهموها، والمروا على قتل نبي اللّه عيسى آخر أنبياء بني إسرائيل، وهو من أولي العزم من الرسل، ونفذوا ذلك إلا أن اللّه سلمه منهم فرفعه، واستباحوا المحرمات، وخططوا لجميع الموبقات، وما من موبقة في الأرض الآن وفتنة إلا وهنم دعاتها وأنصارها.

وشابههم الرافضة في كل هذه الطوام، فما تركوا من موبقة إلا وارتكبوها

 ⁽١) تفسير المنار (٦/ ٣١٥).

⁽٣) النساء: الآية (١٥٣).

ونسبوها لآل البيت، وآل البيت برآء منهم، وتستروا وراء آل البيت، واستحلوا ما حرم الله، وزعموا لأنفسهم ما زعمته اليهود والنصارى بأنهم أقرب الناس إلى الله وأحبابه؛ لأنهم يحبون آل البيت ويدافعون عن ظلمهم -بزعمهم-، ويقعون في خيرة خلق الله، ولا يتركون جريمة إلا وألحقوها بهم، عليهم لعائن الله. وهكذا لو تتبعتهم من أولهم إلى آخرهم لوجدت أن المشابهة حاصلة بينهم، فهم أبناؤهم وأحباؤهم.

وشابههم الصوفية أيضًا فارتكبوا كل الموبقات من شرك، وانحراف خلقي، وأكل أموال الناس بالباطل باسم الولاية وأنهم من أولياء اللَّه وأحباء أولياء اللَّه ومحبو رسول اللَّه ﷺ، وهم مخالفون للأولياء في كل صغيرة وكبيرة، ومشاقون للرسول في متابعته وما جاء به.

وهكذا تجد المشابهة حاصلة بين هذه الطوائف الضالة وبين سلفهم السابقين من اليهود والنصارى في الغلو والإفراط والتفريط، وفي كل ما يفعلونه من الموبقات والمخالفات، واللَّه المستعان.

وقال الطبري: «قوله تعالى: ﴿ بَلْ أَنتُه بَشَرٌ مِّمَنْ خَلَقٌ يَعْفِرُ لِمَن يَشَآهُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآهُ ﴾ يقول -جل ثناؤه - لنبيه محمّد ﷺ ، قل لهم: ليس الأمر كما زعمتم أنكم أبناء الله وأحباؤه بل أنتم بشر ممن خلق ، يقول: خلق من بني آدم ، خلقكم الله مثل سائر بني آدم ، إن أحسنتم جُوزيتم بإحسانكم ، كما سائر بني آدم مجزيًّ بها ، ليس لكم عند بإحسانهم ، وإن أسأتم جوزيتم بإساءتكم ، كما غيركم مجزيًّ بها ، ليس لكم عند الله إلا ما لغيركم من خلقه ، فإنه يغفر لمن يشاء من أهل الإيمان به ذنوبَه ، فيصفح عنه بفضله ، ويسترها عليه برحمته ، فلا يعاقبه بها . . ﴿ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾ يقول: ويعدل على من يشاء من خلقه فيعاقبه على ذنوبه ، ويفضَحه بها على رءوس الأشهاد فلا يسترها عليه .

وإنما هذا من الله الله الله على وعيد لهؤلاء اليهود والنصارى المتكلين على منازل سَلَفهم الخيارِ عند الله ، الذين فضلهم الله بطاعتهم إياه ، واجتنابهم معصيته لمسارعتهم إلى رضاه ، واصطبارهم على ما نابهم فيه . يقول لهم : لا تغتروا بمكان أولئك مني ومنازلهم عندي ، فإنهم إنما نالوا ما نالوا مني بالطاعة لي ، وإيثار رضاي على محابهم لا بالأماني ، فجدُّوا في طاعتي ، وانتهوا إلى أمري ، وانزجروا عما

نهيتُهم عنه، فإني إنما أغفر ذنوب من أشاء أن أغفر ذنوبه من أهل طاعتي، وأعذّب من أشاء تعذيبه من أهل معصيتي لا لمن قرَّبتْ زُلْفَةُ آبائه مني، وهو لي عدوّ، ولأمري ونهيي مخالفٌ»(١).

قال السمرقندي: (في الآية دليل أن اللّه تعالى إذا أحب عبده يغفر ذنوبه، ولا يعذبه بذنوبه لأنه احتج عليهم فقال: ﴿ فَلِمَ يُعَذِبُكُم ﴾ إن كنتم أحباء اللّه تعالى، وقال في آية أخرى: ﴿ وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا السِّمَآة فِي الْمَحِيضِ وَلَا فَي آية أَخرى: ﴿ وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُو أَذَى فَأَعْتَزِلُوا السِّمَآة فِي الْمَحِيضِ وَلَا فَي يَعْلَمُ اللّهُ إِنَّ اللّهَ يُحِبُ التَّوَابِين وَيُحِبُ النَّوَابِين بذنوبهم، ولا المجاهدين الذين النين يجاهدون لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللّهَ يُحِبُ النِّينَ يُعْتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ مَ صَفًا كَأَنَّهُ مَ بُنْيَنُ مُرْصُوصٌ ﴾ (٢) (نه وله تعالى: ﴿ إِنَّ اللّهَ يُحِبُ الّذِينَ يُعْتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ مَ صَفًا كَأَنَّهُ مَ بُنْيَنُ مُرْصُوصٌ ﴾ (٢) (١٤).

قال ابن جرير: «يقول: لله تدبير ما في السماوات وما في الأرض وما بينهما، وتصريفه، وبيده أمره، وله ملكه، يصرفه كيف يشاء، ويدبره كيف أحبه، لا شريك له في شيء منه، ولا لأحد معه فيه ملك. فاعلموا أيها القائلون: ﴿غَنْ أَبْنَكُوا اللّهِ وَإَحِبَتُوا لَهُ إِن عَذِبكم بذنوبكم، لم يكن لكم منه مانع، ولا لكم عنه دافع؛ لأنه لا نسب بين أحد وبينه فيحابيه لسبب ذلك، ولا لأحد في شيء دونه ملك، فيحول بينه وبينه إن أراد تعذيبه بذنبه، وإليه مصير كل شيء ومرجعه. فاتقوا أيها المفترون، عقابه إياكم على ذنوبكم بعد مرجعكم إليه، ولا تغتروا بالأماني وفضائل الآباء والأسلاف، وم.

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في بيان محبة اللَّه لأوليائه

* عن أنس قال: مر النبي الله غين ففر من أصحابه وصبي في الطريق فلما رأت أمه القوم خشيت على ولدها أن يوطأ فأقبلت تسعى وتقول: ابني ابني وسعت فأخذته. فقال القوم: يا رسول الله على، ما كانت هذه لتلقى ابنها في النار. قال:

⁽٢) البقرة: الآية (٢٢٢).

⁽١) جامع البيان (٦/ ١٦٥).

⁽٤) بحر العلوم (١/ ٤٢٥).

⁽٣) الصف: الآية (٤).(٥) جامع البيان (٦٦٦/٦).

فخفضهم النبي ﷺ فقال: (ولا اللَّه ﷺ لا يلقى حبيبه في النار)(١).

*غريب الحديث:

فخفضهم: ضبط بالتشديد؛ أي: سكنهم وهون الأمر عليهم من الخفض، بمعنى الدعة والسكون.

* فوائد الحديث:

قال السندي: «الظاهر: أن حاصل الجواب أنه أرحم الراحمين لأحبائه، فلا يلقي منهم في النار أحدًا»(٢٠).

* * *

⁽۱) أحمد (۳/ ۱۰۶) والبؤار: كشف الأستار (٤/ ١٧٤/ ٢٧٤٧)، وأبو يعلى (١/ ٣٦٧/ ٣٧٤٧)، وصححه الحاكم (١/ ٨٥٠) وواقع الذهبي

⁽٢) حاشية مسند الإمام أحمد (١٨/ ٧٥) طبعة الأرنؤوط.

قوله تعالى: ﴿ يَتَأَهْلَ ٱلْكِنْكِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتَرَةِ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ الرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٌ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ اللهَ ﴾

*غريب الآية:

فترة: الفترة: أصلها الانقطاع. والمعنى: على انقطاع بين النبيين.

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن كثير: «يقول تعالى مخاطبًا أهل الكتاب من اليهود والنصارى: إنه قد أرسل إليهم رسوله محمدا خاتم النبيين، الذي لا نبي بعده ولا رسول، بل هو المعقب لجميعهم؛ ولهذا قال: ﴿عَلَى فَتَرَةِ مِّنَ ٱلرُّسُٰلِ﴾ أي: بعد مدة متطاولة ما بين إرساله وعيسى ابن مريم»(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومعلوم أن بني إسرائيل كانوا أكثر الأمم أنبياء، بعث إليهم موسى، وبعث إليهم بعده أنبياء كثيرون حتى قيل: إنهم ألف نبي وكلهم يأمرون بشريعة التوراة ولا يغيرون منها شيئًا، ثم جاء المسيح بعد ذلك بشريعة أخرى غير فيها بعض شرع التوراة بأمر اللَّه عَلَّ. فإذا كان إرسال موسى والأنبياء بعده إليهم لم يمنع إرسال المسيح إليهم، فكيف يمتنع إرسال محمد على إلى أهل الكتاب من اليهود والنصارى ولهم من حين المسيح لم يأتهم رسول من الله»(٢).

وقال الرازي: «الفائدة في بعثة محمد -عليه الصلاة والسلام- عند فترة من الرسل هي أن التغيير والتحريف قد تطرق إلى الشرائع المتقدمة لتقادم عهدها وطول زمانها، وبسبب ذلك اختلط الحق بالباطل والصدق بالكذب، وصار ذلك عذرًا ظاهرًا في إعراض الخلق عن العبادات؛ لأن لهم أن يقولوا: يا إلهنا عرفنا أنه لا بد

⁽١) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٦٥).

⁽٢) الجواب الكافي (٢/ ١٠٠).

من عبادتك ولكنا ما عرفنا كيف نعبد، فبعث اللَّه تعالى في هذا الوقت محمدًا عليه الصلاة والسلام إزالة لهذا العذر، وهو ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَأَةَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ يعني إنما بعثنا إليكم الرسول في وقت الفترة كراهة أن تقولوا: ما جاءنا في هذا الوقت من بشير ولا نذير "(1).

وقال البقاعي: «كان بين عيسى وبين النبي على ستمائة سنة فسد فيها أمر الناس، ولعله عبر بالمضارع في ﴿ يُبَيِّنُ ﴾ إشارة إلى أن دينه وبيانه لا ينقطع أصلًا بحفظ كتابه، فكلما درست سنة منح الله بعالم يرد الناس إليها بالكتاب المعجز القائم أبدًا، فلذلك لا يحتاج الأمر إلى نبي مجدد إلا عند الفتنة التي لا يطيقها العلماء، وهي فتنة الدجال ويأجوج ومأجوج "(٢).

⁽٢) نظم الدرر (٦/ ٧٠).

⁽١) تفسير الرازي (١١/ ١٩٩).

⁽٣) المائدة: الآية (١٥).

⁽٤) التحرير والتنوير (٦/ ١٥٧–١٥٨).

_____ سورة المائدة

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في دعوة الرسل كلهم إلى التوحيد الخالص وأن الله لا يخلي زمنًا ولا أمة من الأمم من قائم لله بالحجة رسولًا كان أو من يبلغ ما جاء به

* عن أبي هريرة و الله عليه أن رسول الله عليه قال: «أنا أولى الناس بابن مريم والأنبياء أولاد علات ليس بيني وبينه نبي (١٠).

* غريب الحديث:

علات: بفتح المهملة؛ أي: إخوة لأب، والعَلات: أولاد الضرائر من رجل واحد، والعَلَّة: الضَّرة. فأولاد العلات: هم أولاد الرجل من نسوة متفرقة، سميت علات لأن الزوج قد عل من المتأخرة بعدما نهل من الأولى.

* فوائد الحديث:

قال المناوي: «قال القاضي: والحاصل: أن الغاية القصوى من البعثة التي بعثوا جميعًا لأجلها دعوة الخلق إلى معرفة الحق وإرشادهم إلى ما به ينتظم معاشهم، ويحسن معادهم، فهم متفقون في هذا الأصل وإن اختلفوا في تفاريع الشرائع، فعبر عما هو الأصل المشترك بين الكل بالأب ونسبهم إليه، وعبر عما يختلفون فيه من الأحكام والشرائع المتفاوتة بالصور المتقاربة في الغرض بالأمهات، وأنهم وإن تباينت أعصارهم وتباعدت أعوامهم فالأصل الذي هو السبب في إخراجهم وإبرازهم -كل في عصره- واحد هو الدين الحق، الذي فطر الناس مستعدين لقبوله متمكنين من الوقوف عليه والتمسك به»(٢).

قال القاضي عياض: «الظاهر في معناه: أن الأنبياء يختلفون في أزمانهم، وبعضهم بعيد الوقت من بعض، وبين بعضهم وبعض أنبياء أخر، وإن شملتهم النبوة وكأنهم أولاد علات، إذ لم يجمعهم زمن واحد كما لم يجمع أولاد العلات بطن واحد. وعيسى لما كان قريب الزمن منه ولم يكن بينهما نبي، فكأنهما في زمن

⁽۱) أخرجه: أحمد (٢/٢٦٣–٢٦٤)، والبخاري (٦/ ٥٩٠/٣٤٤٢)، ومسلم (٤/ ١٨٣٧/ ٢٣٦٥)، وأبو داود (٥/ ٥٥/ ٤٦٧٥).

⁽٢) فيض القدير (٣/ ٤٧).

واحد وابني أم واحدة فكان بخلاف غيرهما»(١٠).

فقوله ﷺ: «ليس بيني وبينه نبي» تبيين لقوله تعالى: ﴿عَلَى فَتَرَةِ مِّنَ الرُّسُلِ﴾ قال الحافظ: «واستدل به على أنه لم يبعث بعد عيسى أحد إلا نبينا ﷺ، وفيه نظر لأنه ورد أن الرسل الثلاثة الذين أرسلوا إلى أصحاب القرية المذكورة قصتهم في سورة (يس) كانوا من أتباع عيسى، وأن جرجيس وخالد بن سنان كانا نبيين وكانا بعد عيسى، والجواب أن هذا الحديث يضعف ما ورد من ذلك فإنه صحيح بلا تردد وفي غيره مقال، أو المراد أنه لم يبعث بعد عيسى نبي بشريعة مستقلة، وإنما بعث بعده من بعث بتقرير شريعة عيسى، (٢).

عن عياض بن حمار المجاشعي على: «أن النبي كلي خطب ذات يوم فقال في خطبته: ألا إن ربي أمرني أن أهلمكم ما جهلتم مما علمني في يومي هذا: كل مال نحلته عبدًا حلال. وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم. وحرمت عليهم ما أحللت لهم. وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانًا. وإن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم، عربهم وعجمهم، إلا بقايا من أهل الكتاب. وقال: إنما بعثتك لأبتليك وأبتلي بك. وأنزلت عليك كتابًا لا يغسله الماء. تقرؤه نائمًا ويقظان. وإن الله أمرني أن أحرق قريشًا. فقلت: رب! إذا يثلغوا رأسي فيدعوه خبزة. قال: استخرجهم كما استخرجوك. واغزهم نفزك. وأنفق فسننفق عليك. وابعث جيشًا نبعث خمسة مثله. وقاتل بمن أطاعك من ويق القلب لكل ذي قربي، ومسلم. وعفيف متعفف ذو عبال. قال: وأهل النار مقسة: الضعيف الذي لا زبر له، الذين هم فيكم تبعًا لا يتبعون أهلًا ولا مالًا. والمخائن الذي لا يخفى له طمع، وإن دق إلا خانه. ورجل لا يصبح ولا يمسي والم يذكر أبو غسان في حديثه «وأنفق فسننفق عليك» "".

⁽۱) إكمال المعلم (۷/ ۳۳۷). (۲) الفتح (٦/ ٢٠٥).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٤/ ١٦٢)، ومسلم (٤/ ٢١٩٧-٢١٩٨/ ٢٨٦٥)، والنسائي في الكبرى (٥/ ٢٦-٢٧/ ٨٠٧٠-

* غريب الحديث:

نحلته: أي: أعطيته، من النحلة وهي العطية.

حنفاء: جمع حنيف، وهو المائل عن الأديان كلها إلى فطرة الإسلام.

فاجتالتهم: أي: صرفتهم، يقال: اجتال الرجل الشيء، ذهب به، واجتال أموالهم ساقها وذهب بها.

يثلغوا رأسي: أي: يشدخوه ويشجوه؛ أي: يكسروه.

لا زبر له: بفتح الزاء وإسكان الباء؛ أي: لا عقل له يزبره ويمنعه مما لا ينبغي. الشنظير: بكسر الشين والظاء المعجمتين وإسكان النون بينهما وهو السيئ الخلق. يقال: شنظر بالقوم: شتم أعراضهم.

* فوائد الحديث:

قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ فَتَرَر مِنَ الرُّسُلِ﴾ وصف للحالة التي بعث فيها محمد ﷺ، وفي حديث عياض المجاشعي ذكر صفات أخرى لهذه الحالة.

قوله: «إن اللَّه نظر إلى أهل الأرض فمقتهم، عربهم وعجمهم، إلا بقايا من أهل الكتاب»:

قال القرطبي: «يعني بذلك قبل بعث النبي وذلك: أن كلا الفريقين كان يعبد غير الله، أو يشرك معه غيره، فكان الكل ضلالاً عن الحق، خارجين عن مقتضى العقول والشرائع، فأبغضهم الله لذلك أشد البغض، لكن لم يعاجلهم بالانتقام منهم حتى أعذر إليهم بأن أرسل إليهم رسولا، وأنزل عليهم كتابا قطعا لمعاذيرهم، وإظهارا للحجة عليهم. وإنما استثنى البقايا من أهل الكتاب؛ لأنهم كانوا متمسكين بالحق؛ الذي جاءهم به نبيهم، ويعني بذلك -والله أعلم-: من كان في ذلك الزمان متمسكا بدين المسيح؛ لأن من كفر من اليهود بالمسيح لم يبق على دين موسى، ولا متمسكا بدين الحق إلا من آمن بالمسيح، واتبع الحق الذي كان عليه، وأما اليهود متمسكا بدين الحق إلا من آمن بالمسيح، واتبع الحق الذي كان عليه، وأما من لم يؤمن به، فلا تنفعه يهوديته، ولا تمسكه بها؛ لأنه قد ترك أصلاً عظيمًا مما فيها، وهو العهد الذي أخذ عليهم في الإيمان بعيسى عليه؛ وكذلك نقول: كل

نصراني بلغه أمر نبينا وشرعنا، فلم يؤمن به لم تنفعه نصرانيته؛ لأنه قد ترك ما أخذ عليه من العهد في شرعه»(١٠).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «اعلم أن الله سبحانه وتعالى بعث محمدًا على إلى الخلق على فترة من الرسل، وقد مقت أهل الأرض: عربهم وعجمهم، إلا بقايا من أهل الكتاب ماتوا -أو أكثرهم- قبل مبعثه. والناس إذ ذاك أحد رجلين: إما كتابي معتصم بكتاب، إما مبدل وإما مبدل منسوخ، ودين دارس، بعضه مجهول وبعضه متروك. وإما أمي من عربي وعجمي، مقبل على عبادة ما استحسنه، وظن أنه ينفعه: من نجم، أو وثن، أو قبر، أو تمثال، أو غير ذلك. والناس في جاهلية جهلاء، من مقالات يظنونها علمًا وهي جهل، وأعمال يحسبونها صلاحا وهي فساد. وغاية البارع منهم علمًا وعملًا ، أن يحصل قليلًا من العلم الموروث عن الأنبياء المتقدمين، قد اشتبه عليهم حقه بباطله، أو يشتغل بعمل القليل منه مشروع وأكثره مبتدع لا يكاد يؤثر في صلاحه إلا قليلًا ، أو أن يكدح بنظره كدح المتفلسفة ، فتذوب مهجته في الأمور الطبيعية والرياضية، وإصلاح الأخلاق، حتى يصل -إن وصل- بعد الجهد الذي لا يوصف إلى نزر قليل مضطرب، لا يروي ولا يشفى من العلم الإلهي، باطله أضعاف حقه -إن حصل- وأنى له ذلك مع كثرة الاختلاف بين أهله، والاضطراب وتعذر الأدلة عليه والأسباب. فهدى الله الناس ببركة نبوة محمد على، وبما جاء به من البينات والهدى، هداية جلت عن وصف الواصفين، وفاقت معرفة العارفين، حتى حصل لأمته -المؤمنين عمومًا، ولأولى العلم منهم خصوصا- من العلم النافع، والعمل الصالح، والأخلاق العظيمة، والسنن المستقيمة، ما لو جمعت حكمة سائر الأمم علمًا وعملًا، الخالصة من كل شوب، إلى الحكمة التي بعث بها لتفاوتتا تفاوتًا يمنع معرفة قدر النسبة بينهما ، فلله الحمد کما یحب ربنا ویرضی ۱^(۲).

قلت: ومما تميزت به دعوته على عن سابقها من الدعوات أن الله تعالى هيأ له من الأصحاب والأزواج والصحابيات ما جعل دينه يبقى على جدته إلى أن تقوم الساعة ؟

⁽١) المقهم (٧/ ١٦٢).

⁽٢) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٦٣-٦٤).

فصحابته تفرقوا في الأمصار وفتحوها، ورفعوا أعلام الجهاد، فنشروا التوحيد بعد وفاة نبيهم محمد ﷺ؛ ورووا السنن وحفظوها ، وتجد للصحابي الواحد عشرات التلامذة من التابعين، فتعاونوا جميعًا على حفظ هذا الدين علمًا وعملًا، فرفعوا أعلام الإسلام على منارات الأرض؛ سهولها وجبالها، وورث عنهم تلامذتهم ذلك الدين علمًا وعملًا ، حكامًا ومحكومين ، وتربعت خلافة الإسلام في معظم أقاليم الأرض، وانتشرت المصاحف والكتب، ورواية الحديث والقرآن والفقه واللغة والأصول، وبقي هذا الميراث مجفوظًا يحمله من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتجال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وتصدى أثمة الحديث والسنة لكل كذاب ومفتر في كل زمان ومكان، وقد وعد رسول الله على ببعثة المجددين في كل فترة، وكان كذلك، فلا تجد فترة إلا وفيها مجددون، وقد أثبتُ ذلك في كتابي (موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية)، وأخبر الرسول على أنه ما تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق، وأخبر بأن هذا الدين لا يترك بيت مدر ولا وبر إلا دخله، بعز عزيز أو ذل ذليل، وهذا واقع والحمد لله، فديار الكفر رغم صلابتها وكبرها واحتقارها لغيرها تعج بالمساجد والمسلمين والدعاة إلى الله رغم خذلان كثير من حكام المسلمين والعلماء المنتسبين للعلم لهذا الدين في عدم التعريف به وذكر محاسنه والدعوة إليه وتحكيمه في كل صغيرة وكبيرة، والنصر آتِ لا محالة للإسلام، والأمل معقود -بعد اللَّه تعالى- على شبابه المخلصين ودعاته، فنرجو اللَّه أن يجعلنا منهم، وأن لا يجعلنا من المتخاذلين عنه المتولين عن الزحف، فإن التولي عن الدعوة تولُّ عن الزحف، والواجب على الأمة أن يقوموا قومة رجل واحد لنصرة هذا الدين.

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ؞ يَلَقَوْمِ ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ ٱلْبِيلَةَ وَجَكَنَكُمْ مُلُوكًا وَءَاتَنكُم مَّالَمْ يُؤْتِ ٱحَدَا مِنَ ٱلْعَالِمِينَ ۞﴾

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال أبن جرير: (وهذا أيضًا من الله تعريف لنبيه محمد في قليم، بتمادي هؤلاء اليهود في الغي، وبعدهم عن اللحق، وسوء اختيارهم لأنفسهم، وشدة خلافهم لأنبياتهم، وبطء إنابتهم إلى الرشاد، مع كثرة نعم الله عندهم، وتعابع أياديه وآلاته عليهم، مسليًا بذلك نبيه محمدًا في عما يحل به من علاجهم، وينزل به من مقاصاتهم في ذات الله. يقول الله له في: لا تأس على ما أصابك منهم، فإن الذهاب عن الله، والبعد من الحق، وما فيه لهم الحظ في الدنيا والأخرة، من عاداتهم وعادات أسلافهم وأوائلهم وتعز بما لاقى منهم أخوك موسى الله منهم أولاً.

وقال تظلله: «القول في تأويل قوله - جل ثناؤه - : ﴿إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْهِيلَةُ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكُ فِي يَعني بِلِلْكَ - جل ثناؤه - : أن موسى ذكر قومه من بني إسرائيل بأيام الله عندهم، وبآلاته قبلهم، فحرضهم بللك على اتباع أمر الله في قتال الجبارين، فقال لهم: اذكروا نحمة الله عليكم أن فضلكم، بأن جعل فيكم أنبياء يأتونكم بوحيه، ويخبرونكم بآياته الغيب، ولم يعط ذلك غيركم في زمانكم هذا . فقيل: إن الأنبياء الذين ذكرهم موسى أنهم جعلوا فيهم: هم اللين اختارهم موسى إذ صار إلى الجبل، وهم السبحوك اللهن ذكرهم الله فقال: ﴿وَالْعَلَا مُوسَى قَوْمَهُ مَجْوَلَ رَبُعُ الله عَلَالَ عُوركم خامنا يخدمونكم.

وقيل: إنما قال ذلك لهم موسى؛ لأنه لم يكن في ذلك الزمان أحد سواهم

⁽١) جامع البيان (٦/ ١٨٦٨)؛

⁽٢) الأعراف: الآية (١٥٥):

يخدمه أحد من بني آدم»(١).

وقال ابن كثير كَثَلَالاً: "يقول تعالى مخبرًا عن عبده ورسوله وكليمه موسى بن عمران على ، فيما ذكر به قومه نعم الله عليهم وآلاءه لديهم ، في جمعه لهم خير الدنيا والآخرة لو استقاموا على طريقتهم المستقيمة فقال تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ء يَنَقَوْمِ اَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِياآه ﴾ أي : كلما هلك نبي قام فيكم نبي ، من لدن أبيكم إبراهيم وإلى ما بعده . وكذلك كانوا ، لا يزال فيهم الأنبياء يدعون إلى الله ويحذرون نقمته ، حتى ختموا بعيسى عليه ثم أوحى الله إلى خاتم الرسل والأنبياء على الإطلاق محمد بن عبد الله ، المنسوب إلى إسماعيل بن إبراهيم عليه ، وهو أشرف من كل من تقدمه منهم عليه الله . "".

وقال السعدي: «لما امتن اللَّه على موسى وقومه بنجاتهم من فرعون وقومه وأسرهم واستبعادهم، ذهبوا قاصدين لأوطانهم ومساكنهم، وهي بيت المقدس وما حواليه، وقاربوا وصول بيت المقدس، وكان اللَّه قد فرض عليهم جهاد عدوهم ليخرجوه من ديارهم. فوعظهم موسى ﷺ؛ وذكرهم ليقروا على الجهاد فقال لهم: وأذّ كُرُوا نِمْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ بقلوبكم وألسنتكم. فإن ذكرها داع إلى محبته تعالى ومنشط على العبادة، ﴿إذّ جَعَلَ فِيكُمْ آلْبِياتَهُ يدعونكم إلى الهدى، ويحذرونكم من الردى، ويحثونكم على سعادتكم الأبدية، ويعلمونكم ما لم تكونوا تعلمون فرَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا ومتمكنون من إقامة دينكم.

﴿ وَءَاتَنكُم ﴾ من النعم الدينية والدنيوية ﴿ مَا لَمَ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ فإنهم في ذلك الزمان خيرة الخلق، وأكرمهم على اللَّه، وقد أنعم عليهم بنعم ما كانت لغيرهم. فذكرهم بالنعم الدينية والدنيوية، الداعي ذلك لإيمانهم وثباته، وثباتهم على الجهاد، وإقدامهم عليه " ".

⁽١) جامع البيان (٦/ ١٦٨).

⁽٢) التفسير (٣/ ٦٧).

⁽٣) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٧٣).

الآية (۲۰)

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في استعظام النعم وذكرها بالشكر والثناء على اللَّه بما هو أهل له

*عن أبي حازم قال: قاعدت أبا هريرة خمس سنين، فسمعته يحدث عن النبي على قال: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وسيكون خلفاء فيكثرون. قالوا: فما تأمرنا؟ قال: فوا ببيعة الأول فالأول، أعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم»(١).

* عن عبد اللّه بن عمرو بن العاص: «أنه سأله رجل قال: ألسنا من فقراء المهاجرين؟ قال: ألك امرأة تأوي إليها؟ قال: نعم، قال: ألك مسكن تسكنه؟ قال: نعم، قال: فأنت من الأغنياء، قال: إن لي خادمًا، قال: فأنت من الملوك(٢).

*غريب الحديثين:

تسوسهم: أي: تتولى أمورهم، والسياسة: القيام على الشيء بما يصلحه.

* فوائد الحديثين:

قوله: «كانت بنوا إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي»: قال القرطبي: «يعني بهذا الكلام: أن بني إسرائيل كانوا إذا ظهر فيهم فساد أو تحريف في أحكام التوراة بعد موسى بعث الله تعالى لهم نبيا يقيم لهم أمرهم، ويصلح لهم حالهم، ويزيل ما غير وبدل من التوراة، وأحكامها. فلم يزل أمرهم كذلك إلى أن قتلوا يحيى وزكريا بين فقطع الله تعالى ملكهم، وبدد شملهم ببختنصر وغيره. ثم جاءهم عيسى، ثم محمد في فكذبوهما فرنكا أو يغضب عَلَى عَضَبُ وَلِلْكَنفِرِينَ عَذَابُ أَلْآخِرَة مُهِينٌ ﴾ (٣) وهو في الدنيا: ضربة الجزية، ولزوم الصغار والذلة فولكندا الآخِرَة أَشَا الله الله الله المنه المهم المنه المهم المنه المهم المنه المهم المنه المهم المنه المنه

⁽۱) أخرجه: أحمد (۲/ ۲۹۷)، والبخاري (٦/ ٦١٢-٦١٣/ ٣٤٥٥)، ومسلم (٣/ ١٤٧١-١٤٧٢)، وابن ماجه (۲/ ٩٥٨- ٢٩٥٩/ ٢٨٧١).

⁽٢) أخرجه: مسلم (٤/ ٢٩٧٩/ ٢٩٧٩).

⁽٣) البقرة: الآية (٩٠).

⁽٤) الرعد: الآية (٣٤).

ولما كان نبينا على آخر الأنبياء بعثًا، وكتابه لا يقبل التغيير أسلوبًا ونظمًا، وقد تولى الله تعالى كلامه صيانة وحفظًا، وجعل علماء أمته قائمين ببيان مشكله، وحفظ حروفه، وإقامة أحكامه، وحدوده، كما قال على: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين» (۱) ويروى عنه على أنه قال: «علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل» (۲) ولما كان أمر هذه الأمة كذلك اكتفى بعلمائها عما كان من توالى الأنبياء هنالك» (۳).

قال القرطبي: «قوله: «أنت من الملوك» لما أخبره أن له خادمًا على جهة الإغياء والمبالغة؛ لا أنه ألحقه بالملوك حقيقة، ولا بالأغنياء، ولا سلبه ذلك اسم الفقراء؛ إذ لم يكن له غير ما ذكر، واللَّه تعالى أعلم»(٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما في شرع من قبلنا فإن الملك جائز كالغنى يكون للأنبياء تارة وللصالحين أخرى قال الله تعالى في داود: ﴿وَءَاتَنهُ اللّهُ الْمُلْكَ وَالْمِحْمَةُ وَعَلّمَهُ مِكَا يَشَاكُهُ ﴾ (و) وقال عن سليمان: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلكًا لاَ يَنْبَنِى وَالْمُحْمَةُ وَعَلّمَتَنِى وَالْمَالُ وَعَلّمَتَنِى وَالْمَالُ وَعَلّمَتَنِى مِنَ الْمُلْكِ وَعَلّمَتَنِى مِن الْمُلكِ وَعَلّمَالُ وَالْمُلْكِ مَن اللّهِ أَنهُ أَنهُ مِن فَضَلِيمِ اللّهُ أَنهُ اللّهُ أَنهُ مِن فَضَلِيمٍ فَعَلْمُ اللّهُ مِن فَضَلِيمِ اللّهِ أَنهُ اللّهُ مِن فَضَلِيمِ اللّهُ أَنهُ مِن فَضَلِيمِ اللّهُ عَلْمُ مَن مَلَا عَلْمَ مَن مَا مَا اللّهُ عَلْمُ مَن مَا مَا اللّهُ اللّهُ مِن فَضَلِقُ وَمُعَلِمُ اللّهُ مِن فَضَلِقُ وَمُعَلّمُ مَا مَا اللّهُ اللّهُ مِن فَضَلِقُ وَمَاتَيْنَامُ مَا مَا اللّهُ اللّهُ عَلْمَالكُ اللّهُ وَمِن اللّهُ اللّهُ مِن فَصَلّمُ مَا مَا اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّ

⁽۱) أخرجه: البزار (۱/ ۱۸۳ / ۱۶۳ كشف الأستار)، وابن عبد البر في التمهيد [فتح البر: المقدمة (ص ٢٥٦ - ٢٦)] عن أبي قبيل عن عبد الله بن عمرو وأبي هريرة مرفوعًا. وأخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/ ٢٥٦) وابن عدي في الكامل (١/ ١٤٦) وابن عبد البر في التمهيد [فتح البر (١/ ٢٥٦ - ٢٦)] والخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص ٢٩) والبيهقي في الكبرى (١/ ١٥ - ٢٥) عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري مرسلًا. وحسنه بجموع طرقه الحافظ العلائي كَلِّلْهُ.

 ⁽۲) لا أصله له. انظر المقاصد الحسنة للسخاوي (۷۰۲) وكشف الخفاء للعجلوني (۱۷٤٤) والفوائد المجموعة للشوكاني (۸۹۷).

⁽٥) اليقرة: الآية (٢٥١).

⁽٤) المقهم (٧/ ١٣٣).

⁽٧) يوسف: الآية (١٠١).

⁽٦) ص: الآية (٣٥).

⁽٩) آل عمران: الآية (٢٦).

⁽٨) النساء الآيتان (١٥٥-٥٥).

ملكًا؛ فإن النبي له ثلاثة أحوال: إما أن يُكَذَّب، و لا يتبع ولا يطاع، فهو نبي لم يؤت ملكًا. وإما أن يطاع، فنفس كونه مطاعًا هو ملك، لكن إن كان لا يأمر إلا بما أمر به فهو: عبد رسول ليس له ملك. وإن كان يأمر بما يريده مباحًا له ذلك بمنزلة الملك كما قيل لسليمان: ﴿ مَلْذَا عَمَا أَقُنَّا فَاتَّنَّ أَوْ أَسْكَ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ (١) فهذا نبي ملك. فالملك هنا قسيم العبد الرسول، كما قيل للنبي ﷺ: «اختر إما عبدًا رسولًا وإما نبيًّا ملكًا ١٤٠٠). وأما بالتفسير الأول وهو: الطاعة والاتباع. فقسم من النبوة و الرسالة، وهؤلاء أكمل. وهو حال نبينا ري الله عنه كان عبدًا رسولًا ، مؤيدًا مطاعًا متبوعًا ، فأعطى فائدة كونه مطاعًا متبوعًا ليكون له مثل أجر من اتبعه، ولينتفع به الخلق، ويرحموا به، ويرحم بهم. ولم يختر أن يكون ملكًا لئلا ينقص لما في ذلك من الاستمتاع بالرياسة والمال عن نصيبه في الآخرة؛ فإن العبد الرسول أفضل عند الله من النبي الملك، ولهذا كان أمر نوح وإبراهيم وموسى وعيسى بن مريم أفضل من داود وسليمان ويوسف، حتى إن من أهل الكتاب من طعن في نبوة داود وسليمان كما يطعن كثير من الناس في ولاية بعض أهل الرياسة والمال، وليس الأمر كذلك. وأما الملوك الصالحون فقوله سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَمَنَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَـالُوٓا أَ أَنَّى يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَعَنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَكَةً مِن ٱلْمَالِّ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ اصطَفَعَهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَمُ بَسْطَةً فِي الْمِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكُمُ مَن يَشَاتُهُ وَاللَّهُ وَسِعُ عَسَلِيدٌ ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِينُهُمْ إِنَّ وَالِهَ مُلْكِهِ أَن يَأْنِيَكُمُ ٱلصَّابُوتُ ﴿ " وقوله سبحانه: ﴿ وَيَشْتَلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرَبَ يُنِّ قُلُ سَأَتَلُوا عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا ۞ إِنَّا مَكَّنَا لَهُ فِي ٱلْأَرْضِ وَوَالْيَنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا ﴾ (٤) الآية. قال مجاهد: ملك الأرض مؤمنان وكافران، فالمؤمنان: سليمان وذو القرنين، والكافران: بختنصر ونمرود، وسيملكها خامس من هذه الأمة. وقوله تعالى: ﴿يَكَوْمِ ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذّ جَعَلَ فِيكُمُّ أَنْهِيَآةً وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا ﴾ (°). وأما جنس الملوك فكثيرة كقوله: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم

⁽١) ص: الآية (٣٩).

⁽٢) أحمد (٢/ ٢٣١) والبزار: كشف الأستار (٣/ ٢٥٥/ ٢٤٦٢) وأبو يعلى (١٠/ ٤٩١) من حديث أبي هريرة في المجمع (١٩/ ١٩٠/ ١٣٦٥) وذكره الهيشمي في المجمع (٩/ ١٩- ١٩) وقال: رواه أحمد والبزار وأبو يعلى، ورجال الأولين رجال الصحيح.

۲) وقال: رواه احمد والبزار وابو يعلى، ورجال الاولين رجال الصحيح.
 ۳) البقرة الآيتان (۲٤٧–۲٤۸).

⁽٥) المائدة: الآبة (٢٠).

مَّلِكُ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ (١)، وقوله: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَتِ سِمَانِ يَأْكُلُنَّ مَالِكُ إِنِّ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَتِ سِمَانِ يَأْكُلُفُنَ سَبْعُ عِجَاتُ ﴾ (٢) (٣).

* * *

(١) الكهف: الآية (٧٩).

⁽٢) يوسف: الآية (٤٣).

⁽٣) مجموع الفتاوي (٣٥/ ٣٣-٣٥).

قوله تعالى: ﴿ يَنَقَوْمِ ٱدْخُلُوا ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِي كَنَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا زُلْدُوا عَلَىٰ آدْبَارِكُمْ فَنَنقَلِبُوا خَسِرِينَ ۞ ﴾

*غريب الآية:

المقدسة: المطهرة.

أهوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن جرير: «هذا خبر من الله -عز ذكره- عن قيل موسى على القومه من بني إسرائيل، إذ أمرهم عن أمر الله -عز ذكره- إيّاه بدخول الأرض المقدسة، أنه قال لهم: امضُوا، أيها القوم، لأمر الله الذي أمركم به من دخول الأرض المقدسة ﴿وَلَا لَهُمُ يَقُولُ: لا ترجعوا القهقرى ﴿عَلَىٰ أَدْبَارِكُو بعني: إلى ورائكم، ولكن امضوا قُدُمًا لأمر الله الذي أمركم به، من الدخول على القوم الذين أمركم الله بقتالهم والهجوم عليهم في أرضهم، وأنّ الله -عز ذكره- قد كتبها لكم مسكنًا وقرارًا»(١).

قال الرازي: «في قوله: ﴿كَتَبُ اللهُ لَكُمْمُ فائدة عظيمة، وهي أن القوم وإن كانوا جبارين إلا أن الله تعالى لما وعد هؤلاء الضعفاء بأن تلك الأرض لهم، فإن كانوا مؤمنين مقرين بصدق موسى على علموا قطعًا أن الله ينصرهم عليهم ويسلطهم عليهم فلابد وأن يقدموا على قتالهم من غير جبن ولا خوف ولا هلع، فهذه هي الفائدة من هذه الكلمة الهركي الفائدة من هذه الكلمة الكلمة المنافدة المن

* * *

⁽١) جامع البيان (٦/ ١٧٣).

⁽۲) تفسير الرازي (۱۱/ ۲۰۲).

قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ يَكُوسَىٰ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّادِينَ وَإِنَّا لَن نَدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَغْرُجُواْ مِنْهَمَّا فَإِن يَغْرُجُواْ مِنْهَا فَإِنَّا دَخِلُونَ ﴿ ﴾

*غريب الآية:

جبارين: أي: عظام الأجسام طوال، يقال: نخلة جبارة؛ أي: طويلة.

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن جرير: «هذا خبر من الله -جل ثناؤه - عن جواب قوم موسى على الله المرهم بدخول الأرض المقدسة: أنهم أبوا عليه إجابة إلى ما أمرهم به من ذلك، واعتلوا عليه في ذلك بأن قالوا، إن في الأرض المقدسة التي تأمرنا بدخولها، قوما جبارين لا طاقة لنا بحربهم، ولا قوة لنا بهم. وسموهم جبارين الأنهم كانوا لشدة بطشهم وعظيم خلقهم، فيما ذكر لنا، قد قهروا سائر الأمم غيرهم (1).

وقال ابن القيم: «وتأمل تلطف نبي الله موسى بهم، وحسن خطابه لهم، وتذكيرهم بنعم الله عليهم، وبشارتهم بوعد الله لهم: بأن القرية مكتوبة لهم. ونهيهم عن معصيته بارتدادهم على أدبارهم، وأنهم إن عصوا أمره، ولم يمتثلوا انقلبوا خاسرين. فجمع لهم بين الأمر والنهي، والبشارة والنذارة، والترغيب والترهيب، والتذكير بالنعم السالفة. فقابلوه أقبح المقابلة. فعارضوا أمر الله تعالى بقولهم: يا موسى إن فيها قوما جبارين، فلم يوقروا رسول الله وكليمه، حتى نادوه باسمه، ولم يقولوا: يا نبي الله. وقالوا: إن فيها قومًا جبارين، ونسوا قدرة جبار السماوات والأرض الذي يذل الجبابرة لأهل طاعته. وكان خوفهم من أولئك الجبارين –الذين نواصيهم بيد الله – أعظم من خوفهم من الجبار الأعلى سبحانه. وكانوا أشد رهبة في صدورهم منه. ثم صرحوا بالمعصية والامتناع من الطاعة. فقالوا: إنا لن ندخلها حتى يخرجوا منها، فأكدوا معصيتهم بأنواع من التأكيد.

⁽١) جامع البيان (٦/ ١٧٣- ١٧٤).

أحدها: تمهيد عذر العصيان بقولهم: إن فيها قوما جبارين. والثاني: تصريحهم بأنهم غير مطيعين، وصدروا الجملة بحرف التأكيد وهو: (إن)، ثم حققوا النفي بأداة (لن) الدالة على نفي المستقبل؛ أي: لا ندخلها الآن، ولا في المستقبل. ثم علقوا دخولها بشرط خروج الجبارين منها (١٠٠٠).

وقال محمد رشيد رضا: ﴿وملخص معنى الآية: أن موسى لما قرب بقومه من حدود الأرض المقدسة العامرة الآهلة أمرهم بدخولها، مستعدين لقتال من يقاتلهم من أهلها، وأنهم لما غلب عليهم من الضعف والذل باضطهاد المصريين لهم وظلمهم إياهم، أبوا وتمردوا واعتذروا بضعفهم وقوة أهل تلك البلاد، وحاولوا الرجوع إلى مصر. . وقالوا لموسى: إنا لن ندخل هذه الأرض ما دام هؤلاء الجبارون فيها، كأنهم يريدون أن يخرجهم منها بقوة الخوارق والآيات لتكون غنيمة باردة لهم، وجهلوا أن هذا يستلزم أن يبقوا دائما على ضعفهم وجبنهم، وأن يعيشوا بالخوارق والعجائب ما داموا في الدنيا، لا يستعملون قواهم البدنية ولا العقلية في بالخوارق والعجائب ما داموا في الدنيا، لا يستعملون قواهم البدنية ولا العقلية في الله، فكيف يؤيدهم بآياته طول الحياة؟ والحكمة في مثل هذا التأييد أن يكون لبعض أصفياء الله تعالى موقتا بقدر الضرورة، السنة العامة فهو كالدواء بالنسبة إلى الغذاء. وقولهم: ﴿ فَإِن يَخَرُجُوا مِنْهَا فَإِنّا دَخِلُونَ ﴾ تأكيد لمفهوم ما قبله مؤذن بأنه الغذاء. وقولهم: ﴿ فَإِن يَخَرُجُوا مِنْهَا فَإِنّا دَخِلُونَ ﴾ تأكيد لمفهوم ما قبله مؤذن بأنه لا علة لامتناعهم إلا ما ذكروهه (٢٠).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في خلق آدم وصفاته

عن أبي هريرة عن النبي الله قال: «خلق الله آدم وطوله ستون ذراعًا، ثم قال: اذهب فسلم على أولئك من الملائكة فاستمع ما يحيونك، تحيتك وتحية ذريتك. فقال: السلام عليكم فقالوا: السلام عليك ورحمة الله. فزادوه: ورحمة الله. فكل من يدخل الجنة على صورة آدم، فلم يزل الخلق ينقص حتى الآن (٣).

إغاثة اللهفان (٢/ ٤٣١-٤٣٤).
 إغاثة اللهفان (٢/ ٤٣١-٤٣٤).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٢/ ٣١٥)، والبخاري (٦/ ٣٣٢٦/٤٤٦)، ومسلم (٤/ ٢١٨٣/ ٢٨٤١) من حديث أبي هريرة

⋆ فوائد الحديث:

أورد الحافظ ابن كثير هذا الحديث في تفسيره، وردَّ به على المفسرين الذين ذكروا في تفاسيرهم إسرائيليات في خلق الجبارين وقال: «وقد ذكر كثير من المفسرين هاهنا أخبارًا من وضع بني إسرائيل في عظمة خلق هؤلاء الجبارين، وأن منهم عوج بن عنق بنت آدم عليه وأنه كان طوله: ثلاثة آلاف ذراع وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ذراعًا وثلث ذراع، تحرير الحساب! وهذا شيء يستحيى من ذكره، ثم هو مخالف لما ثبت في الصحيحين أن رسول الله عليه قال: «إن الله خلق آدم وطوله ستون ذراعًا، ثم لم يزل الخلق ينقص حتى الآن» (١٠).

وقال الشوكاني كَاللَّهُ: «لم يأت في أمر هذا الرجل-أي: عوج بن عنق- ما يقتضي تطويل الكلام في شأنه، وما هذا بأوّل كذبة اشتهرت في الناس، ولسنا ملزومين بدفع الأكاذيب التي وضعها القصاص، ونفقت عند من لا يميز بين الصحيح والسقيم، فكم في بطون دفاتر التفاسير من أكاذيب وبلايا، وأقاصيص كلها حديث خرافة، وما أحق من لا تمييز عنده لفنّ الرواية ولا معرفة به أن يدع التعرّض لتفسير كتاب اللّه، ويضع هذه الحماقات والأضحوكات في المواضع المناسبة لها من كتب القصاص»(٢).

قال الحافظ: «قوله: «فلم يزل الخلق ينقص حتى الآن»: أي: أن كل قرن يكون نشأته في الطول أقصر من القرن الذي قبله، فانتهى تناقص الطول إلى هذه الأمة واستقر الأمر على ذلك»(٣).

* * *

^{(1) (}٣/ ٠٧-١٧).

⁽٢) فتح القدير (٢/ ٤١-٤٢).

⁽٣) فتح الباري (٦/ ٤٥٢).

التوال المفسرين في تأويل الآية

قال السعدي لَخُلُللهُ: ﴿ وَقَالَ رَجُلانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾ اللّه تعالى، مشجعين لقومهم، منهضين لهم على قتال عدوهم، واحتلال بلادهم. ﴿ أَنَّهُمَ اللّهُ عَلَيْهِما ﴾ بالتوفيق، وكلمة الحق، في هذا الموطن المحتاج إلى مثل كلامهم، وأنعم عليهم بالصبر واليقين. ﴿ أَدَّخُلُوا عَلَيْهُمُ الْبَابُ فَإِذَا دَخَلَتُمُوهُ فَإِنّكُمْ غَلِبُونَ ﴾ أي: ليس بينكم وبين نصركم عليهم إلا أن تجزموا عليهم، وتدخلوا عليهم الباب، فإذا دخلتموه عليهم، فإنهم سينهزمون (١٠).

قال الرازي: «قوله ﴿ أَدْخُلُواْ عَلِيَهِمُ ٱلْبَابِ ﴿ مِبالغة في الوعد بالنصر والظفر، كأنه قال: متى دخلتم باب بلدهم انهزموا ولا يبقى منهم نافخ نار ولا ساكن دار، فلا تخافوهم (٢٠).

قال ابن جرير: «وهذا أيضًا خبر من الله -جل وعز - عن قول الرجلين اللذين يخافان الله، أنهما قالا لقوم موسى يشجعانهم بذلك، ويرغبانهم في المضي لأمر الله بالدخول على الجبارين في مدينتهم توكلوا أيها القوم، على الله في دخولكم عليهم، فيقولان لهم: ثقوا بالله، فإنه معكم إن أطعتموه فيما أمركم من جهاد عدوكم. وعنيا بقولهما: ﴿إِن كُنتُم مُؤْمِنِينَ ﴾ إن كنتم مصدقي نبيكم على فيما أنبأكم عن ربكم من النصرة والظفر عليهم، وفي غير ذلك من إخباره عن ربه

⁽١) تبسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٧٥).

⁽٢) تفسير الرازي (١١/ ٢٠٤).

ومؤمنين بأن ربكم قادر على الوفاء لكم بما وعدكم من تمكينكم في بلاد عدوه وعدوكم «١٠).

قال الرازي: «يعني لما وعدكم اللَّه تعالى النصر فلا ينبغي أن تصيروا خائفين من شدة قوتهم وعظم أجسامهم، بل توكلوا على اللَّه في حصول هذا النصر لكم إن كنتم مؤمنين مقرين بوجود الإله القادر، ومؤمنين بصحة نبوة موسى الله الله المادر،

وقال ابن القيم: «فجعل التوكل شرطًا في الإيمان، فدل على انتفاء الإيمان عند انتفاء الإيمان عند انتفاء التوكل، وفي الآية الأخرى ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَعَوْمِ إِن كُنُمُ ءَامَنهُم بِاللّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنهُم مُسْلِمِينَ ﴾ (٢) فذكر اسم الإيمان ههنا دون سائر أسمائهم، دليل على استدعاء الإيمان للتوكل، وأن قوة التوكل وضعفه بحسب قوة الإيمان وضعفه، وكلما قوي إيمان العبد كان توكله أقوى، وإذا ضعف الإيمان ضعف التوكل، وإذا كان التوكل ضعيفًا فهو دليل على ضعف الإيمان ولابد (١٠٠٠).

وقال الزمخسري: «والظاهر أنهم قالوا ذلك استهانة بالله، ورسوله، وقلة مبالاة بهما، واستهزاء، وقصدوا ذهابهما حقيقة بجهلهم، وجفاهم، وقسوة قلوبهم التي عبدوا بها العجل وسألوا بها رؤية الله تكل جهرة. والدليل عليه مقابلة ذهابهما بقعودهم»(٥٠).

قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ يَكُوسَىٰ إِنَّا لَن نَدْخُلَهَا آبَدًا مَّا دَامُواْ فِيهَا ۚ فَاذْهَبْ اللهِ عَلَىٰ اللهُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ ا

القوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن جرير: ﴿وهذا خبر من اللّه -جل ذكره- عن قول الملأ من قوم موسى لموسى، إذ رغبوا في جهاد عدوهم، ووعدوا نصر اللّه إياهم إن هم ناهضوهم ودخلوا عليهم باب مدينتهم، أنهم قالوا له: ﴿إِنَّا لَنَ نَدْخُلُهَا آبَدًا﴾ يعنون: إنا لن ندخل مدينتهم أبدًا. والهاء والألف في قوله: ﴿إِنَّا لَن نَدْخُلُهَا آبَهُ، من ذكر المدينة. ويعنون بقولهم: ﴿أَبَدَأُ ﴾، أيام حياتنا ﴿مّا كَامُوا فِيها ﴾، يعنون: ما كان الجبارون مقيمين في تلك المدينة التي كتبها اللّه لهم وأمروا بدخولها ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلاً إِنَّا هَهُنَا قَنُودُونَ ﴾، لا نجيء معك يا موسى إن ذهبت إليهم لقتالهم، ولكن نتركك تذهب أنت وحدك وربك فتقاتلانهم. وكان بعضهم يقول في ذلك: ليس معنى الكلام: اذهب أنت، وليذهب معك ربك فقاتلا ولكن معناه: اذهب أنت، وليذهب معك ربك فقاتلا ولكن معناه: اذهب أنت، وليذهب معنى ديا موسى، وليعنك ربك. وذلك أن اللّه -عز ذكره - لا يجوز عليه الذهاب.

وهذا إنما كان يحتاج إلى طلب المخرج له لو كان الخبر عن قوم مؤمنين. فأما قوم أهل خلاف على الله عن ذكره ورسوله، فلا وجه لطلب المخرج لكلامهم فيما قالوا في الله على وافتروا عليه، إلا بما يشبه كفرهم وضلالتهم (١٠).

وقال السعدي: «فما أشنع هذا الكلام منهم، ومواجهتهم به لنبيهم في هذا المقام الحرج الضيق، الذي قد دعت الحاجة والضرورة فيه إلى نصرة نبيهم، وإعزاز أنفسهم.

⁽١) جامع البيان (٦/ ١٧٩-١٨٠).

يا رسول الله، لو خضت بنا هذا البحر لخضناه معك، ولو بلغت بنا برك الغماد ما تخلف عنك أحد. ولا نقول كما قال قوم موسى لموسى: ﴿ فَأَذْهَبُ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلاً إِنَّا هَنَهُنَا قَعِدُونَ ﴾ ولكن اذهب أنت وربك فقاتلا إنا معكما مقاتلون، من بين يديك ومن خلفك، وعن يمينك وعن يسارك (١٠).

وقال محمد رشيد رضا: «أي: لم تنفع بني إسرائيل موعظة الرجلين؛ بل أصروا على التمرد والعصيان، وأكدوا لموسى بالقول بأنهم لا يدخلون تلك الأرض التي فيها الجبارون أبدًا؛ أي: مدة الزمن المستقبل ما داموا فيها؛ لأن دخولها يستلزم القتال والحرب، وليسوا لذلك بأهل، وقالوا لموسى ما معناه: إن كنت أخرجتنا من أرض مصر بأمر ربك لنسكن هذه الأرض التي وعد بها آباءنا وقد علمت أن هذا يتوقف على القتال، وإننا لا نقاتل فاذهب أنت وربك الذي أمرك بذلك فقاتلا الجبارين واستأصلا شأفتهم، أو اهزماهم واخرجاهم منها، إنا ههنا منتظرون ومتوقعون، أو قاعدون عن القتال أو غير مقاتلين، فقد استعمل هذا اللفظ في هذا المعنى كقوله تعالى: ﴿ رَقِيلَ أَقْمُ دُواْ مَعَ ٱلْقَدَعِدِينَ ﴾ "وقوله: ﴿ لَّا يَسْتَوِى الْقَعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الطَّرَرِ ﴾ (" الآية. وقد حاول بعض المفسرين حمل هذا القول السمج الخارج من حدود الآداب، على معنى مجازي يليق بأهل الإيمان، ككون المراد بذهاب الرب إعانته ونصره، وقال بعضهم: لا حاجة إلى مثل هذا مع أمثال هؤلاء القوم الذين عبدوا العجل. وكان من فساد فطرتهم وجفاء طباعهم ما بينه الله تعالى في كتابه. والتوراة التي في أيديهم تؤيد ذلك أشد التأييد، تارة بالإجمال، وتارة بأوسع التفصيل، والقرآن يبين صفوة الوقائع ومحل العبرة فيها، لا ترجمة جميع الأقوال بحروفها، وشرح الأعمال ببيان جزئياتها، فما يقصه من أمور بني إسرائيل هو الواقع، وروح ما صح من كتبهم أو تصحيح ما حرف منها، وهذه العبارة منه تدل على منتهى التمرد والمبالغة في العصيان والإصرار عليه، والجفاء والبعد عن الأدب، فلا وجه لتأويلها بما ينافي ذلك»(٤).

⁽١) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٧٦). (٢) التوبة: الآية (٤٦) .

⁽٤) تفسير المنار (٦/ ٣٣٤-٣٣٥).

⁽٣) النساء: الآية (٩٥).

الآية (٢٤)

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في الفرق بين صحابة محمد ﷺ وأصحاب موسى

* عن أنس قال: «خرج النبي إلى يوم سار إلى بدر فجعل يستشير الناس، فأشار عليه أبو بكر -رضوان الله عليه-، ثم استشارهم، فأشار عليه عمر -رضوان الله عليه-، فجعل يستشير الله فقالت الأنصار: والله ما يريد غيرنا، فقال رجل من الأنصار أراك تستشير فيشيرون عليك، ولا نقول كما قال بنو إسرائيل: ﴿ فَاذَهَبُ آنتَ وَرَبُّكَ فَقَنْ تِلا مَ وَلَكُن والذي بعثك بالحق، لو ضربت أكبادها حتى تبلغ برك الغماد، كنا معك "(۱).

* وعن عتبة بن عبد السلمي قال: «أمر رسول الله على بالقتال فرمى رجل من أصحابه بسهم، فقال رسول الله على: أوجب هذا. وقالوا حين أمرهم بالقتال: إذا يا رسول الله لا نقول كما قالت بنو إسرائيل: ﴿ فَاذْهَبَ آنَتَ وَرَبُّكَ فَقَنْتِلا إِنَّا هَنْهُنَا فَاعِدُونَ ﴾ ولكن اذهب أنت وربك فقاتلا، إنا معكما من المقاتلين "(٢).

* وعن عبد اللَّه بن مسعود قال: «شهدت من المقداد بن الأسود مشهدًا لَأَن أكون صاحبه أحب إليَّ مما عدل به: أتى النبي الله وهو يدعو على المشركين فقال: لا نقول كما قال قوم موسى: ﴿ فَآذَهَبُ آتَ وَرَبُّكَ فَقَنتِلاً ﴾ ولكنّا نقاتل عن يمينك وعن شمالك وبين يديك وخلفَك. فرأيت النبي الله أشرق وجهه وسرَّه، يعني قولَه» (٣٠).

*غريبالأحاديث:

برك الغماد: تفتح الباء وتكسر، وتضم الغين وتكسر، وهو اسم موضع باليمن. وقيل: هو موضع وراء مكة بخمس ليال.

⁽۱) أخرجه: أحمد (۳/ ۱۰۵ و ۱۸۸۸)، والنسائي في الكبرى (٥/ ١٧٠/ ٨٥٨٠)، وأبو يعلى (٦/ ٤٠٧/ ٣٧٦٦) وبرقم (٣٨٠٣) وصححه ابن حبان: الإحسان (١١/ ٢٣/ ٤٧٢١).

⁽٢) أخرجه: أحمد (٤/١٨٣ و١٨٤)، والطبراني (١٧/ ١٧٤/ ٣٠٦). وحسن إسناده الحافظ في الفتح (٧/ ٣٦٦) وقال الهيثمي في المجمع (٧/ ١٤) بعد أن عزاه لأحمد والطبراني: وإسنادهما حسن.

⁽٣) أخرجه أحمد(١/ ٣٩٠)، والبخاري (٧/ ٣٦٤/ ٣٩٥٣) واللفظ له. والنسائي في الكبري (٦/ ٣٣٣/ ١١١٤٠).

مما عدل به: بضم المهملة وكسر الدال المهملة أي: وزن، أي من كل شيء يقابل ذلك من الدنيويات، وقيل: من الثواب، أو المراد الأعم من ذلك.

فوائد الأحاديث:

قال ابن هبيرة: "في هذا الحديث -أي: حديث عبد اللّه بن مسعود - من الفقه ما يدل على فضل المقداد بن الأسود وفضل ابن مسعود من حيث معرفته بالفضل لأهله ؟ لأن معرفة الفضل لأهل الفضل فضل ؟ لأنه قال: "لأن أكون أنا صاحبه أحب إلي مما عدل به" وهذا يعني به أنه استشف من تلك الكلمات أنها بلغت من رضى اللّه كل ، ورضى رسوله على في تلك الساعة وفي ذلك المقام مبلغًا لا يعدله ما يناله علم البشر من الأماني ، وذلك أنه قال قولًا اشتدت به قلوب المؤمنين ، وجرى فيه إلى مجرى علاء طمح فيه إلى التفضل على أصحاب موسى في ضمن إيمان بموسى بها وإيمان بأن محمدا في في نبوته على منهاج موسى في الذي جرى له ، فكان قوله باعثا من الفترة فيمن عساه قد كانت عرضت له وزائدا في إيمان من قد كان انتهض إيمانه إلى أن سري عن رسول الله كلي به .

واعلم أن المقداد لم يقل: نحن نمضي وأنت، فكان يكون بذلك كالمتقدم بين يدي اللَّه تعالى ورسوله على الله الله بخرج في ذلك عن حد التبع لرسوله على فقال: «امض ونحن معك»، وهذه الكلمة في ذلك الموطن لا يعدلها قول في غيره»(١).

قلت: الله - تبارك وتعالى - يبتلي من يشاء بما شاء؛ ليتميز الخبيث من الطيب، وليهلك من هلك عن بينة، ويحيى من حي عن بينة، فابتلى الله الداعية كليمه ورسوله موسى بهؤلاء المخذولين الذين قالوا كلمة تخر منها الجبال هدًّا، لا يقولها إلا ساقط مريض لا يعرف للدعوة وللنبوة قدرًا، ولكن الله فضل نبينا وكثيرًا من الأنبياء بانصار لدعوتهم، كما قال الله عن أصحاب عيسى: ﴿قَالَ مَنْ أَنْهَا إِنَّ اللهُ قَالَ اللهُ قَالَ مَنْ أَنْهَا وَكُلُونَ اللهُ عَن أصحاب محمد على في كل خطواته، بل الموروقين الصبيان الصغار إلى الجهاد معه، ووقفوا على رؤوس أصابعهم ليظهروا

الإفصاح (٢/ ٨٠-٨١).

⁽٢) آل عمران: الآية (٥٢).

كمال الرجولة وأنهم مقبولون في سلك الجهاد، وكذلك حال النساء في نصرة دعوته؛ فقد كانت الربيع بنت معوذ في ساحة الوغى تسقي الماء وتداوي الجرحى، وأم حرام التي صدقت فيها معجزة رسول الله مشهورة في موقعتها وغزوتها، وأما الرجال فحدث ولا حرج، فهذا أبو بكر الله أنفق ماله كله على الجهاد في سبيل الله، وعمر في جاء بنصف ماله، وبعد وفاته في ظل الأنصار والمهاجرون على العهد، فكانوا بجانب أبي بكر في نصرته لدين الله، وهكذا تسلسل النصر في الخلفاء في، وما خذل الدعوة إلا مخذول، وبقدر ما تتباعد الأزمنة عن زمن النبوة يكثر الخاذلون للدعوة، وما أكثرهم في هذا الزمان، فكثير ممن تغذى بلبن الدعوة وتربى في أحضانها واستفاد كامل الاستفادة منها حسًّا ومعنى وما ظهر اسمه الا بها؛ ومع ذلك تجده متخاذلًا مثبطًا واقفًا في وجه دعوة الحق. فنرجو الله أن لا يجعلنا من الخاذلين ولا المتأخرين، وأن لا يجعل قولنا كما قالت بنو إسرائيل لموسى، بل كما قال المقداد بن الأسود في الموسى، بل كما قال المقداد بن الأسود في الموسى بل كما قال المقدد بن الموسى بل كما قال المقدر بالمورد بلا المقدر بالمورد بالمور

* * *

قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّى لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِى فَٱفْرُقَ بَيْنَنَا وَلِهُ تَعَالَى وَأَخِى فَٱفْرُقَ بَيْنَنَا وَ الْعَالِمُ الْقَوْمِ ٱلْفَاسِقِينَ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن جرير: «وهذا خبر من الله -جل وعز- عن قيل قوم موسى حين قال له قومه ما قال وابن جرير: «وهذا خبر من الله -جل وعز- عن قيل قوم موسى حين قال له قومه ما قالوا، من قولهم: ﴿إِنَّا لَن نَدْخُلُهَا آبَدًا مَّا دَامُوا فِيها فَاذَهُبُ آنتَ وَرَبُّكَ فَقَدَتِلا إِنَّا هَهُنَا قَعِدُونَ ﴾ (١) أنه قال عند ذلك، وغضب من قيلهم له، داعيًا: يا رب إني لا أملك إلا نفسي وأخي يعني بذلك، لا أقدر على أحد أن أحمله على ما أحب وأريد من طاعتك واتباع أمرك ونهيك، إلا على نفسي وعلى أخى.

من قول القائل: (ما أملك من الأمر شيئًا إلا كذا وكذا)، بمعنى: لا أقدر على شيء غيره. ويعني بقوله: ﴿ فَأَقْرُقَ بَيَّنَا وَبَيْكَ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَلْسِقِينَ ﴾، افصل بيننا وبينهم بقضاء منك تقضيه فينا وفيهم فتبعِدُهم منّا. من قول القائل: (فَرَقت بين هذين الشيئين)، بمعنى: فصلت بينهما، من قول الراجز:

يَا رَبِّ فَافْرُقْ بَيْنَهُ وَبَيْنِي أَشَدَّ مَا فَرَّقْتَ بَيْنَ اثْنَيْنَ»(٢)

قال السعدي: «فلما رأى موسى عَلَيْ عتوهم عليه ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّى لاَ أَمْلِكُ إِلَا نَفْسِى وَ أَخِيَ ﴾ أي: فلا يدان لنا بقتالهم، ولست بجبار على هؤلاء. ﴿ فَأَفْرُقَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ وَبَيْنَ الْفَرْسِقِينَ ﴾ أي: احكم بيننا وبينهم، بأن تنزل فيهم من العقوبة ما اقتضته حكمتك، ودل ذلك على أن قولهم وفعلهم من الكبائر العظيمة الموجبة للفسق "(").

وقال محمد رشيد رضا: «هذا القول من موسى على مصورته خبر ومعناه إنشاء، فهو من بث الحزن والشكوى إلى الله، والاعتذار إليه والتنصل من فسق

⁽١) المائدة: الآية (٢٤).

⁽٢) جامع البيان (٦/ ١٨٠-١٨١).

⁽٣) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٧٦-٢٧٧).

قومه عن أمره، الذي يبلغه عن ربه، ومعنى العبارة: إنني لا أملك أمر أحد أحمله على طاعتك إلا أمر نفسي وأمر أخي، ولا أثق بغيرنا أن يطيعك في اليسر والعسر والمنشط والمكره. وهذا يدل على أنه لم يكن يوقن بثبات يوشع وكالب على ما كانا عليه من الرغبة والترغيب في الطاعة، إذا أمر الله موسى بأن يدخل أرض الجبارين ويتصدى لقتالهم هو ومن يتبعه، فإن الذي يجرأ على القتال مع الجيش الكثير يجوز ألا يجرأ عليه مع النفر القليل، وأما ثقته بأخيه فلعلمه اليقيني بأن الله تعالى أيده بمثل ما أيده به، ولم يعلم هذا بإعلام الله ووحيه، وما يجده من الوجدان الضروري في نفسه، لكان بلاؤه معه في مقاومة فرعون وقومه، ثم في سياسة بني إسرائيل معه وفي حال انصرافه لمناجاة ربه ما يكفي للثقة التامة. فلفظ ﴿أَخِي كذلك لا يملك وَنَفِي وجعله بعضهم معطوفا على الضمير في ﴿إنِّ ﴾ أي وأخي كذلك لا يملك إلا نفسه.

﴿ فَأَفْرُقَ بَيْنَنَا وَبَيْكَ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَسِقِينَ ﴾ الفرق: الفلق والفصل بين الشيئين أو الأشياء، ومنه فرق الشعر، ويطلق على القضاء وفصل الخصومات، وذلك قسمان: حسي ومعنوي، ومعنى الجملة هنا: فافصل بيننا -يعني: نفسه وأخاه وبين القوم الفاسقين عن الطاعة، وهم جماعة بني إسرائيل، بقضاء تقضيه بيننا، إذ صرنا خصما لهم وصاروا خصما لنا. وقيل معناها: إذا أخذتهم بالعقاب على فسوقهم فلا تعاقبنا معهم في الدنيا، وقيل: الآخرة (١٠).

وقال الزمخشري: «ولأمر ما قرن اللَّه اليهود بالمشركين، وقدمهم عليهم في قوله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدُ النَّاسِ عَدَوَةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ اَشْرَكُوا الله على عصوه وتمردوا عليه وخالفوه وقالوا ما قالوا من كلمة الكفر ولم يبق معه مطيع موافق يثق به إلا هارون ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّ لاَ أَمْلِكُ للصرة دينك ﴿ إِلَّا نَفْيى ﴾ وهذا من البث والحزن والشكوى إلى اللَّه والحسرة ورقة القلب التي بمثلها تستجلب الرحمة، وتستنزل النصرة ونحوه قول يعقوب ﷺ: ﴿ إِنَّمَا أَشَكُوا بَقِي وَحُزْنِ إِلَى اللَّهِ الْمَهُ اللهِ الله

 ⁽۱) تفسير المنار (٦/ ٣٣٥).
 (۲) المائدة: الآية (٨٢).

⁽٣) يوسف: الآية (٨٦). (٤) الكشاف (١/ ٢٠٥).

وقال أبو حيان: «ظاهره أنه دعا بأن يفرق اللَّه بينهما وبينهم، بأن يفقد وجوههم ولا يشاهد صورهم إذا كانوا عاصين له مخالفين أمر اللَّه تعالى، ولذلك نبه على العلة الموجبة للتفرقة بينهم وبين الفسق، فالمطيع لا يريد صحبة الفاسق ولا يؤثرها لئلا يصيبه بالصحبة ما يصيبه ، ﴿ وَاتَّقُواْ فِتَّنَةً لَّا تَصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمُ خَاصَةً ﴾ (١) «أنهلك وفينا الصالحون»(٢) وقبل اللَّه دعاءه فلم يكونا معهم في التيه؛ بل فرق بينه وبينهم؛ لأن التيه كان عقابًا خص به الفاسقون العاصون»(٣).

⁽١) الأنفال: الآبة (٢٥).

⁽٢) أخرجه: أحمد (٦/ ٤٢٨)، والبخاري (٦/ ٤٧٠/ ٣٣٤٦)، ومسلم (٤/ ٢٢٠٧/ ٢٨٨٠)، والترمذي (٤/ ٢١٨/ ٤١٧)، والنسائي في الكبري (٦/ ٣٩١-٣٩٢)، وابن ماجه (٢/ ٣٩٥٣/ ٣٩٥٣) من حديث زينب بنت جحش.

⁽T) البحر المحيط (T/ ٤٧٢).

قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةً عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةٌ يَنِيهُونَ فِي الْفَسِيْدِينَ اللَّهُ وَأَسَ عَلَى ٱلْفَوْمِ الْفَسِيْدِينَ ﴿ ﴾ الْفَرْمِ الْفَسِيْدِينَ ﴾

* غريب الآية:

يتيهون: أصل التيه: التحير، والتائه: من لا يهتدي إلى الطريق الموصل لما يريد.

تأس: الأسى: الحزن، يقال: أسى يأسى إذا حزن.

أهوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن كثير: الما دعا عليهم موسى الله عين نكلوا عن الجهاد حكم الله عليهم بتحريم دخولها قدرا مدة أربعين سنة ، فوقعوا في التيه يسيرون دائما لا يهتدون للخروج منه ، وفيه كانت أمور عجيبة ، وخوارق كثيرة ، من تظليلهم بالغمام ، وإنزال المن والسلوى عليهم ، ومن إخراج الماء الجاري من صخرة صماء تحمل معهم على دابة ، فإذا ضربها موسى بعصاه انفجرت من ذلك الحجر اثنتا عشرة عينا تجري لكل شعب عين ، وغير ذلك من المعجزات التي أيد الله بها موسى ابن عمران . وهناك أنزلت التوراة ، وشرعت لهم الأحكام ، وعملت قبة العهد ، ويقال لها : قبة الزمان (1).

وقال كَثَلِّلُهُ: وقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْفَوْرِ ٱلْنَسِفِينَ ﴾ تسلية لموسى ﷺ، عنهم؛ أي: لا تتأسف ولا تحزن عليهم فمهما حكمت عليهم به فإنهم يستحقون ذلك.

وهذه القصة تضمنت تقريع اليهود وبيان فضائحهم، ومخالفتهم لله ولرسوله ونكولهم عن طاعتهما، فيما أمرهم به من الجهاد، فضعفت أنفسهم عن مصابرة الأعداء ومجالدتهم، ومقاتلتهم، مع أن بين أظهرهم رسول الله على وكليمه وصفيه

⁽١) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٧٣).

من خلقه في ذلك الزمان، وهو يعدهم بالنصر والظفر بأعدائهم، هذا وقد شاهدوا ما أحل اللّه بعدوهم فرعون من العذاب والنكال والغرق له ولجنوده في اليم، وهم ينظرون لتقر به أعينهم وما بالعهد من قدم، ثم ينكلون عن مقاتلة أهل بلد هي بالنسبة إلى ديار مصر لا توازي عشر المعشار في عدة أهلها وعددهم، فظهرت قبائح صنيعهم للخاص والعام، وافتضحوا فضيحة لا يغطيها الليل، ولا يسترها الذيل، هذا وهم في جهلهم يعمهون، وفي غيهم يترددون، وهم البغضاء إلى اللّه وأعداؤه، ويقولون مع ذلك: ﴿ فَمَن اللّهِ وَاحْبَتُوا اللّهِ وَاحْبَتُوا اللّهِ وَالْمَهم لعنة تصحبهم إلى النار ذات الوقود، ويقضي لهم فيها الخنازير والقرود، وقد فعل وله الحمد من جميع الوجود» (٢).

وقال السعدي: «أي: إن من عقوبتهم أن نحرم عليهم دخول هذه القرية التي كتبها الله لهم، مدة أربعين سنة، وتلك المدة أيضًا يتيهون في الأرض، لا يهتدون إلى طريق ولا يبقون مطمئنين، وهذه عقوبة دنيوية، لعل الله تعالى كفر بها عنهم، ودفع عنهم عقوبة أعظم منها، وفي هذا دليل على أن العقوبة على الذنب قد تكون بزوال نعمة موجودة، أو دفع نقمة قد انعقد سبب وجودها أو تأخرها إلى وقت آخر.

ولعل الحكمة في هذه المدة أن يموت أكثر هؤلاء الذين قالوا هذه المقالة ، الصادرة عن قلوب لا صبر فيها ولا ثبات ، بل قد ألفت الاستعباد لعدوها ، ولم تكن لها همم ترقيها إلى ما فيه ارتقاؤها وعلوها ، ولتظهر ناشئة جديدة تتربى عقولهم على طلب قهر الأعداء ، وعدم الاستعباد ، والذل المانع من السعادة .

ولما علم اللَّه تعالى أن عبده موسى في غاية الرحمة على الخلق، خصوصا قومه، وأنه ربما رق لهم، واحتملته الشفقة على الحزن عليهم في هذه العقوبة، أو الدعاء لهم بزوالها، مع أن اللَّه قد حتمها، قال: ﴿ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَسِفِينَ ﴾ أي: لا تأسف عليهم ولا تحزن، فإنهم قد فسقوا، وفسقهم اقتضى وقوع ما نزل بهم لا ظلمًا منا (٣).

وقال محمد رشيد رضا: «فعلينا أن نعتبر بهذه الأمثال التي بينها اللَّه تعالى لنا ،

⁽٢) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٧٥).

⁽١) المائدة: الآية (١٨).

⁽٣) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٧٧-٢٧٨).

ونعلم أن إصلاح الأمم بعد فسادها بالظلم والاستبداد إنما يكون بإنشاء جيل جديد يجمع بين حرية البداوة واستقلالها وعزتها، وبين معرفة الشريعة والفضائل والعمل بها، وقد كان يقوم بهذا في العصور السالفة الأنبياء، وإنما يقوم بها بعد ختم النبوة ورثة الأنبياء، الجامعون بين العلم بسنن الله في الاجتماع، وبين البصيرة والصدق والإخلاص في حب الإصلاح، وإيثاره على جميع الأهواء والشهوات، ومن يضلل الله فما له من هاد»(١).

وقال ابن خلدون: «فصل: في أن من عوائق الملك حصول المزلة للقبيل والانقياد إلى سواهم:

وسبب ذلك: أن المذلة والانقياد كاسران لسَوْرة العصبية وشدتها، فإن انقيادهم ومذلتهم دليل على فقدانها، فما رئموا للمذلة حتى عجزوا عن المدافعة، ومن عجز عن المدافعة فأولى أن يكون عاجزًا عن المقاومة والمطالبة. واعتبر ذلك في بني إسرائيل لما دعاهم موسى عبي إلى ملك الشام، وأخبرهم بأن الله قد كتب لهم ملكها، كيف عجزوا عن ذلك، وقالوا: ﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّادِينَ وَإِنَّا لَن تَدْخُلُهَا حَتَّى يَغُرُجُوا مِنْهَا ﴾ (٢) أي يخرجهم الله تعالى منها بضرب من قدرته غير عصبيتنا وتكون من معجزاتك يا موسى. ولما عزم عليهم لجوا وارتكبوا العصيان وقالوا: ﴿ فَٱذْهَبُ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَنتِلاً ﴾ وما ذلك إلا لما آنسوا من أنفسهم من العجز عن المقاومة والمطالبة كما تقتضيه الآية، وما يؤثر في تفسيرها، وذلك بما حصل فيهم من خلق الانقياد وما رئموا من الذل للقبط أحقابًا ، حتى ذهبت العصبية منهم جملة ، مع أنهم لم يؤمنوا حق الإيمان بما أخبرهم به موسى من أن الشام لهم، وأن العمالقة الذين كانوا بأريحاء فريستهم بحكم من اللَّه قدره لهم. فأقصروا عن ذلك وعجزوا تعويلا على ما علموا من أنفسهم من العجز عن المطالبة، لما حصل لهم من خلق المذلة، وطعنوا فيما أخبرهم به نبيهم من ذلك وما أمرهم به. فعاقبهم اللَّه بالتيه، وهو أنهم تاهوا في قفر من الأرض ما بين الشام ومصر أربعين سنة لم يأووا فيها لعمران، ولا نزلوا مصرًا ولا خالطوا بشرًا، كما قصه القرآن، لغلظة العمالقة

تفسير المنار (٦/ ٣٣٨).

⁽٢) المائدة: الآية (٢٢).

بالشام والقبط بمصر عليهم، لعجزهم عن مقاومتهم كما زعموه. ويظهر من مساق الآية ومفهومها: أن حكمة ذلك التيه مقصودة، وهي فناء الجيل الذين خرجوا من قبضة الذل والقهر والقوة، وتخلّقوا به، وأفسدوا من عصبيتهم، حتى نشأ في ذلك التيه جيل آخر عزيز لا يعرف الأحكام والقهر ولا يسام بالمذلة، فنشأت لهم بذلك عصبية أخرى اقتدروا بها على المطالبة والتغلب. ويظهر لك من ذلك أن الأربعين سنة أقل ما يأتي فيها فناء جيل ونشأة آخر. سبحان الحكيم العليم»(١).

* * *

⁽۱) مقدمة ابن خلدون (۲/ ۰۲-۵۰۳).

قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ آبَنَىٰ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبًا قُرْبَانَا فَنُقُبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُنَقَبَّلُ مِنَ ٱلْآخَرِ ﴾ (١)

*غريب الآية:

قربانًا: ما يقصد به التقرب إلى الله على من أعمال البر.

القوال المطسرين في تأويل الآية

قال ابن جرير: «يقول -تعالى ذكره - لنبيه محمد : واتل على هؤلاء اليهود الذين هموا أن يبسطوا أيديهم إليكم، وعلى أصحابك معك وعرفهم مكروه عاقبة الظلم والمكر، وسوء مغبة الجور ونقض العهد، وما جزاء الناكث وثواب الوافي خبر ابني آدم، هابيل وقابيل (۲)، وما آل إليه أمر المطيع منهما ربه الوافي بعهده، وما إليه صار أمر العاصي منهما ربه الجاثر الناقض عهده. فلتعرف بذلك اليهود وخامة غب عدوهم ونقضهم ميثاقهم بينك وبينهم، وهمهم بما هموا به من بسط أيديهم إليك وإلى أصحابك، فإن لك ولهم في حسن ثوابي وعظم جزائي على الوفاء بالعهد الذي جازيت المقتول الوافي بعهده من ابني آدم، وعاقبت به القاتل الناكث عهده عزاء جميلًا (٣).

قال العلامة السعدي: «أي: قص على الناس وأخبرهم بالقضية التي جرت على ابني آدم بالحق تلاوة يعتبر بها المعتبرون صدقًا لا كذبًا ، وجدًا لا لعبًا ، والظاهر أن ابني آدم هما ابناه لصلبه كما يدل عليه ظاهر الآية والسياق، وهو قول جمهور المفسرين ؛ أي: اتل عليهم نبأهما في حال تقريبهما للقربان الذي أداهما إلى الحال المذكورة ﴿إِذْ قَرَّا قُرْيَانَاكُ أَي: أخرج كل منهما شيئًا من ماله ، لقصد التقرب إلى

⁽١) الآية (٧٧).

 ⁽٣) قلت: قد كثر في كتب التفسير اسم قابيل وهابيل، وهذا التعيين في التسمية يحتاج إلى دليل صحيح، ولا أعلم
 في ذلك دليلًا، والله أعلم.

⁽٣) جامع النيان (١٦/ ١٨٦)؛

اللَّه، ﴿ فَنُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُنَقَبَّلَ مِنَ ٱلْآخَرِ ﴾ بأن علم ذلك بخبر من السماء أو بالعادة السابقة في الأمم أن علامة تقبل اللَّه للقربان أن تنزل نار من السماء فتحرقه (١٠).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في بيان علامة قبول القربان

*غريب الحديث:

بضع: بضم الباء، هو فرج المرأة.

يبني بها: أي: يدخل عليها.

خَلِفات: بفتح الخاء وكسر اللام جمع خلفة وهي الحامل من النوق.

غلولا: هو السرقة من الغنيمة.

⋆ فوائد الحديث:

قال النووي لَخَلَلُهُ: «قوله ﷺ: «فجمعوا ما غنموا، فأقبلت النار لتأكله، فأبت

⁽١) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٧٨).

 ⁽۲) أخرجه: أحمد (۲/ ۲۱۸)، والبخاري (٦/ ۲۷۱/ ۳۱۲۴)، ومسلم (۳/ ۱۳۱۲–۱۳۱۷/ ۱۷٤۷)، والنسائي
 في الكبري (٥/ ۲۷۷/ ۸۸۷۸).

أن تطعمه فقال: فيكم غلول «هذه كانت عادة الأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم-في الغنائم؛ أن يجمعوها فتجيء نار من السماء فتأكلها، فيكون ذلك علامة لقبولها وعدم الغلول، فلما جاءت في هذه المرة فأبت أن تأكلها؛ علم أن فيهم غلولا، فلما ردوه جاءت فأكلتها، وكذلك كان أمر قربانهم إذا تقبل؛ جاءت نار من السماء فأكلته «(۱).

قال الحافظ: «وفيه أن من مضى كانوا يغزون ويأخذون أموال أعدائهم وأسلابهم، لكن لا يتصرفون فيها بل يجمعونها، وعلامة قبول غزوهم ذلك أن تنزل النار من السماء فتأكلها، وعلامة عدم قبوله أن لا تنزل ومن أسباب عدم القبول أن يقع فيهم الغلول، وقد من الله على هذه الأمة ورحمها لشرف نبيها عنده، فأحل لهم الغنيمة، وستر عليهم الغلول، فطوى عنهم فضيحة أمر عدم القبول، فلله الحمد على نعمه تترى»(٢).

* * *

⁽۱) شرح مسلم (۱۲/۲۹–۶۷).

⁽٢) فتح الباري (٦/ ٢٧٥).

قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَأَقَنُّكُ فَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ أَلَّهُ مِنَ ٱلْمُنَّقِينَ ﴾

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن جرير: «معناه: قال الذي لم يتقبل منه قربانه للذي تقبل منه قربانه: لأقتلنك، فترك ذكر المتقبل قربانه، والمردود عليه قربانه، استغناء بما قد جرى من ذكرهما عن إعادته، وكذلك ترك ذكر المتقبل قربانه مع قوله: ﴿قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱللَّمُ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱللَّهُ مِنَ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنَ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُلْ اللَّهُ مِنْ

قال السعدي: «قال الابن الذي لم يتقبل منه للآخر حسدًا وبغيًا: ﴿ لَأَقْنُلُنَّكُ ﴾ ، فقال له الآخر -مترفقا له في ذلك-: ﴿ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللّهُ مِنَ اللّمُنَّقِينَ ﴾ فأي ذنب لي وجناية توجب لك أن تقتلني؟ إلا أني اتقيت اللّه تعالى ، الذي تقواه واجبة علي وعليك ، وعلى كل أحد ، وأصح الأقوال في تفسير المتقين هنا ؛ أي: المتقين لله في ذلك العمل ، بأن يكون عملهم خالصًا لوجه اللّه ، متبعين فيه لسنة رسول اللّه الله ، متبعين فيه لسنة رسول اللّه ،

⁽۱) جامع البيان (٦/ ١٩٠). (۲) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٧٩).

⁽٣) تفسير المنار (٦/ ٣٤٢-٣٤٣).

وقال ابن هاشور: «وقوله في الجواب: ﴿ وَالَ إِنَّا يَنَقَبُلُ اللّهُ مِن الْمُلَّوِينَ ﴾ موعظة وتعريض وتنصل مما يوجب قتله. يقول: القبول فعل الله لا فعل غيره، وهو يتقبل من المتقي لا من غيره، يعرض به أنه ليس بتقي، ولذلك لم يتقبل الله منه. وآية ذلك أنه يضمر قتل النفس. ولذا فلا ذنب لمن تقبل الله قربانه يستوجب القتل. وقد أفاد قول ابن آدم حصر القبول في أعمال المتقين، فإذا كان المراد من المتقين معناه المعروف شرعًا المحكي بلفظه الدال عليه مراد ابن آدم كان مفاد الحصر أن عمل غير المتقي لا يقبل؛ فيحتمل أن هذا كان شريعتهم، ثم نسخ في الإسلام بقبول الحسنات من المؤمن وإن لم يكن متقيًا في سائر أحواله؛ ويحتمل أن يراد بالمتقين المخلصون في العمل فيكون عدم القبول أمارة علة عدم الإخلاص، وفيه إخراج المخلصون في العمل فيكون عدم القبول أمارة علة عدم الإخلاص، وفيه إخراج لفظ التقوى عن المتعارف؛ ويحتمل أن يريد بالتقبل تقبلًا خاصًا وهو التقبل التام الدال عليه احتراق القربان، فيكون على حد قوله تعالى: ﴿ هُدُكَى الْمُنْفِينَ ﴾ (١٠ أي: الآخرة الكاملة، ولمدى كاملًا لهم وقوله: ﴿ وَالْآخِرَةُ عِندُ رَبِّكَ الْمُتَّقِينَ ﴾ (١٠ أي: الآخرة الكاملة، ويحتمل أن يريد تقبل القرابين خاصة؛ ويحتمل أن يراد المتقين بالقربان؛ أي: المريدين به تقوى الله، وأن أخاه أراد بقربانه بأنه المباهاة، ومعني هذا الحصر أن المديدين به تقوى الله، وأن أخاه أراد بقربانه بأنه المباهاة، ومعني هذا الحصر أن الله لا يتقبل من غير المتقين وكان ذلك شرع زمانهم و (١٠).

* * *

⁽١) البقرة: الآية (٢).

⁽٢) الزخرف: الآية (٣٥).

⁽٣) التحرير والتنوير (٦/ ١٧٠).

قوله تعالى: ﴿ لَهِنَا بَسَطَتَ إِلَىٰ يَدَكَ لِنَقْلُلِنِي مَاۤ أَنَاْ بِبَاسِطٍ يَدِى إِلَيْكَ لِلَّهُ رَبَّ ٱلْعَلَمِينَ ۞ ﴾ لِأَقَنُلُكُ إِنِّ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَلَمِينَ ۞ ﴾

*غريبالآية:

بسطت: البسط: المدوهو ضد القبض.

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال السعدي: «قال له مخبرًا أنه لا يريد أن يتعرض لقتله، لا ابتداء ولا مدافعة فقال: ﴿ لَهِنَا بَسَطَتَ إِلَى يَدَكَ لِلْقَنْلَئِي مَا آنا بِبَاسِطٍ يَدِى إِلَيْكَ لِأَقْنُلُكُ ﴾ وليس ذلك جبنًا مني ولا عجزًا. وإنما ذلك لأني ﴿ أَخَاثُ ٱللّهَ رَبَّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ والخائف لله لا يقدم على الذنوب، خصوصًا الذنوب الكبار. وفي هذا تخويف لمن يريد القتل، وأنه ينبغي لك أن تتقي اللّه وتخافه (١٠).

وقال محمد رشيد رضا: «أي: بين له حاله وما تقتضيه من عدم مقابلته على جنايته بمثلها مؤكدًا ذلك بالقسم وبجملة النفي الاسمية المقرون خبرها بالباء، وهو أنه إن بسط يده؛ أي: مدها ليقتله بها، لا يجزيه بالسيئة سيئة مثلها، وأن هذه الجناية لا تأتي منه ولا تتفق مع صفاته وشمائله ذلك بأنه لم يعبر عن نفسه بصيغة الفعل المضارع المنفي كما عبر بالماضي المثبت عن عمل أخيه -وهو المتبادر في مقابلة الشيء بضده - بل قال: ﴿مَا أَنا بِبَاسِطٍ يَدِى إِلَيْكَ لِأَقْنُلُكُ ﴾ أي: لست بالذي مقابلة الشيء بضده - بل قال: ﴿مَا أَنا بِبَاسِطٍ يَدِى إِلَيْكَ لِأَقْنُلُكُ ﴾ أي: لست بالذي يتصف بهذه الصفة المنكرة المنافية لتقوى الله تعالى، ولا شك أن نفي الصفة أبلغ من نفي الفعل، الذي هو عبارة عن الوعد بالترك؛ لأنه عبارة عن وعد مؤكد ببيان من نفي الفعل، الذي هو عبارة عن الوعد بالترك؛ لأنه عبارة عن وعد مؤكد ببيان من نفي السطّا يدي إلى الإجرام وسفك الدم بغير حق، فإن ذلك يسخطه ويكون سبب عقابه؛ لأنه رب العالمين الذي يغذيهم بنعمه، ويربيهم بفضله وإحسانه، فالاعتداء

 ⁽١) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٧٩).

على أرواحهم أعظم مفسد لهذه التربية ومعارض لها في بلوغ غاية استعدادها، ومن يخاف اللّه لا يعتدي هذا الاعتداء. وهذا الجواب من الأخ التقي يتضمن أبلغ الموعظة وألطف الاستعطاف لأخيه العازم على الجناية، ولا يقال: إنه كان يجوز له الدفاع عن نفسه ولو بقتل الصائل عليه -حتى يحتاج إلى الجواب بأن شرع آدم لم يكن يبيح ذلك، فإن هذا من الرجم بالغيب، والدفاع قد يكون بما دون القتل، وليس في الكلام تصريح بعدم الدفاع ألبتة، وإنما فيه التصريح بعدم الإقدام على القتل، وقد قال نبينا على: "إذا التقى المسلمان بسيفهما فقتل أحدهما صاحبه فالقاتل والمقتول في النار، قيل: يا رسول الله: هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: إنه كان حريصا على قتل صاحبه" (واه أحمد والشيخان وغيرهم) (٢).

قال أبو بكر بن الجصاص: «قال ابن عباس: «معناه: لئن بدأتني بقتل لم أبدأك به، ولم يرد أني لا أدفعك عن نفسي إذا قصدت قتلي؛ فروي أنه قتله غيلة بأن ألقى عليه صخرة وهو نائم فشدخه بها.

وروي عن الحسن ومجاهد أنه كتب عليهم إذا أراد رجل قتله أن يتركه ولا يدفعه عن نفسه .

⁽۲) تفسير المنار (۳/ ۳٤۳-۳٤٤).

⁽١) سيأتي تخريجه.

⁽٣) الحجرات: الآية (٩).

⁽٤) البقرة: الآية (١٧٩).

لغيره بالقتل متى علم أنه يقتص منه كف عن قتله. وهذا المعنى موجود في حال قصده لقتل غيره؛ لأن في قتله إحياء لمن لا يستحق القتل وقال الله تعالى: ﴿ وَقَلَلِلُوهُمْ حَتَىٰ لَا تَكُونَ فِلْنَةٌ ﴾ (١) فأمر بالقتال لنفي الفئنة، ومن الفئنة قصده قتل الناس بغير حق (٢).

وقال ابن عاشور: قوقوله: ﴿ إِنَّ ابْسَطْتَ إِنَّ يَدَكَ لِلْقَنْلِينَ ﴾ إلى موعظة لأخيه ليذكره خطر هذا الجرم الذي أقدم عليه. وفيه إشعار بأنه يستطيع دفاعه ولكنه منعه منه خوف اللّه تعالى. والظاهر أن هذا اجتهاد من هابيل في استعظام جرم قتل النفس ولو كان القتل دفاعا. وقد عليم الأخوان ما هو القتل بما يعرفانه من ذبح الحيوان والصيد فكان القتل معروفًا لهما، ولهذا عزم عليه قابيل فرأى هابيل للنفوس حرمة ولو كانت ظالمة، ورأى في الاستسلام لطالب قتله إبقاء على حفظ النفوس لإكمال مراد اللّه من تعمير الأرض. ويمكن أن يكونا تلقيا من أبيهما الوصاية بحفظ النفوس صغيرها وكبيرها ولو كان في وقت الدفاع، ولذلك قال: ﴿ إِنَّ آخَاتُ اللّهَ رَبَّ محرما، وأن هذا شريعة منسوخة ؛ لأن الشرائع تبيح للمعتدى عليه أن يدافع عن نفسه ولو بقتل المعتدي، ولكنه لا يتجاوز الحد الذي يحصل به الدفاع ("").

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في وجوب الابتعاد عن الفتن

* عن بسر بن سعيد أن سعد بن أبي وقاص قال عند فتنة عثمان بن عفان: أشهد أن رسول الله على قال: «إنها ستكون فتنة، القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي، والماشي خير من الساعي، قال: أفرأيت إن دخل علي بيتي فبسط يده إلى ليقتلنى؟ قال: كن كابن آدم»(٤).

* عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «إن بين يدي الساعة فتنًا كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل فيها مؤمنا ويمسي كافرًا، ويمسي مؤمنًا ويصبح كافرًا، القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها

⁽١) البقرة: الآية (١٩٣). (٢) أحكام القرآن (٢/ ٤٠١).

⁽٣) التحرير والتنوير (٦/ ١٧٠–١٧١).

⁽٤) أخرجه: أحمد (١/ ١٨٥)، وأبو داود (٤/ ٤٥٦/ ٤٧٧)، والترمذي (٤/ ٤٢١-٤٢٧/ ٢١٩٤) وقال: «هذا حديث حسن؛ وصححه الحاكم (٤٤ ٤٤١) على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

خير من الساعي، فاكسروا قِسيكم، وقطعوا أوتاركم، واضربوا بسيوفكم الحجارة، فإن دخل على أحدكم بيته فليكن كخير ابنى آدم»(١١).

*غريب الحديثين،

فتنة: قال الأزهري وغيره: «جماع معنى الفتنة الابتلاء والامتحان والاختبار، وأصلها مأخوذ من قولك: فتنت الفضة والذهب إذا أذهبتهما بالنار لتميز الرديء من الجيد».

كقطع الليل المظلم: جمع قطعة وهي طائفة منه؛ يعني: وقوع فتن مظلمة سوداه.

قِسِيُّكُم: بكسرتين وتشديد التحتية: جمع قوس، ويجمع أيضًا على أقواس. قطعوا أوتاركم: جمع وَتَر، وهو شرعة القوس.

* هوائد الحديثين،

قال ابن بطال: «قوله على المحق، والقتال الذي يكون من القائم، غير معني به الفتال الذي هو معونة المسلمين للمحق، والقتال الذي يكون من المسلمين لأهل السفه والفسق؛ للأخذ على أيديهم ومنعهم من السعي في الأرض بالفساد. فإن قيل: فأي حالة هي التي وصف النبي على من الفتنة أن القاعد فيها خير من القائم؟ قيل: هذه حالة لها ثلاث منازل: أحدها: أن يكون الفريقان المقتتلان مبطلين، وسائر المسلمين مقهورين بينهما، لا طاقة لمن أراد الأخذ على أيديهما على النهوض في ذلك، فإن هو نهض عرض نفسه للهلاك، ولم يرج إصلاحًا بينهما، فهذه حالة هو فيها معذور بالتخلف، والسلامة له في الهرب وكسر السيوف، وهذه التي قال على الفاعد عن هذه الفتنة خير من القائم بذكر الله والعمل بطاعته. والمحالة الثانية: أن يكون أحد الفريقين مخطعًا والآخر مصيبًا، وأمرهما مشكل على والحالة الثانية: أن يكون أحد الفريقين مخطعًا والآخر مصيبًا، وأمرهما مشكل على

⁽۱) أخرجه: أحمد (٤/٦/٤)، وأبو داود (٤/ ٤٩٩/٤٥٧)، والترمذي (٤/ ٤٢٥/٤٠٢) وقال: احسن غريب عبريب عب

كثير من الناس لا يعرفون المحق فيها من المبطل، فمن أشكل عليه أمرهما فواجب عليه اعتزال الفريقين، ولزوم المنازل حتى يتضح له الحق ويتبين المحق منهما، وتنكشف عنه الشبهة فيلزمه من معونة أهل الحق ما لزم أهل البصائر.

وأما المنزلة الثالثة: فأن يكون مخرج الكلام من رسول اللَّه في ذلك؛ كان في خاص من الناس على ما روي عن عمار بن ياسر: أنه قال لأبي موسى حين روى عن النبي على أنه قال: «إذا وقعت الفتنة فاضربوا سيوفكم بالحجارة. .» الحديث، فقال له عمار: «أنشدك اللَّه يا أبا موسى قال هذا رسول اللَّه لك أنت خاصة؟ قال: نعم».

ولو كان الواجب في كل اختلاف يكون بين الفريقين من المسلمين الهرب منه ولزوم المنازل وكسر السيوف؛ لما أقيم لله تعالى حق ولا أبطل باطل ولوجد أهل النفاق والفجور سبيلًا إلى استحلال كل ما حرم الله عليهم من أموال المسلمين ونسائهم، وسفك دمائهم بأن يتحزبوا عليهم، ويكف المسلمون أيديهم عنهم بأن يقولوا هذه فتنة قد نهينا عن القتال فيها، وأمرنا بكف الأيدي والهرب منها. وذلك مخالفة لقوله على "خذوا على أيدي سفهائكم" ولقوله: «مثل القائم والمنتهك والمدهن في حدود الله مثل ثلاثة نفر اصطحبوا في سفينة، فقال أحدهم: نحفر لنأخذ الماء وقال الآخر: دعه فإنما يحفر مكانه. فإن أخذوا على يده نجا ونجوا جميعًا..» الحديث (٢٠).

فإن قال قائل: فإنك قد ذكرت أنه لا فتنة تخلو من الأسباب الثلاثة، ثم أوجبت في جميعها على أهل البصائر بالحق النهوض مع أهله على أهل الباطل لقمعه، وقد علمت أنه لا فتنة كانت ولا تكون منذ بعث الله نبيه هي أفضل أهلًا ولا أقوم بالحق ولا أطلب له من قوم نهضوا فيها بعد مقتل عثمان، فإنهم كانوا أهل السابقة والهجرة وخيار الأمة، ولم تكن فتنة يرجى بالنهوض لمعونة أحد فريقيها على الآخر ما كان يرجى فيها ؛ لو كان النهوض في فتن المسلمين جائزًا، وقد علمت من تثبط عن

⁽١) أخرجه: البيهقي في الشعب (٦/ ٧٢/ ٧٥٧٧) وغيره عن النعمان بن يشير ﷺ مرفوعا، وضعفه الشيخ الألباني كَنَّلَتُهُ في الضعيفة (٢٢٨٤). لكنه جاء موقوفا عن النعمان ﷺ كما عند ابن المبارك في الزهد (١٣٤٩) ومن طريقه البغوي في شرح السنة (١٣٤٤–٣٤٣/ ٢٥٤).

⁽٢) أخرجه: أحمد (٤/ ٢٦٨)، والبخاري (٥/ ٣٦٧/ ٢٦٨٦)، والترمذي (٢/ ٢٩٧٤) من حديث النعمان ابن بشير رفي ١٠٥٣/ ٢١٧٣)

النهوض فيها، ونهى عن المشي إليها، وأمر بالجلوس عنها من جلة الصحابة؛ كسعد وأسامة ومحمد بن مسلمة وأبي مسعود الأنصاري وابن عمر وأبي موسي وغيرهم يكثر إحصاؤهم؟

قيل له: إن سبيل كل ما احتيج من أمر الدين إلى الاستخراج بالقياس والاستنباط بالعقول والأفهام؛ سبيل ما كان من الاختلاف بين الذين نهضوا في الفتنة التي قعد عنها من ذكرت من القاعدين فيها ، ولذلك عذر أهل العلم من قعد عنها، ومن نهض فيها من أهل الدين، ولولا ذلك عظمت المصيبة وجسمت البلية، ولكن قعود من قعد عنها لما كان بتأويل ونهوض من نهض فيها بمثله؛ رجا العالمون بالله للمصيب منهم الثواب الجزيل، وعذروا المخطئ في خطئه؛ إذ كان خطؤه بالتأويل، لا بالخلاف للنص المحكم الذي لا يحتاج للتأويل، ولا شك أن الناهضين في الفتنة التي قعد عنها سعد ومحمد بن مسلمة وأسامة كانوا أفضل وأعلم باللَّه ممن قعد عنها ، وذلك أن الناهضين فيها كان منهم من يقر له جميع أهل ذلك الزمان بالفضل والعلم، ومنهم من لا يدفعه جميعهم عن أنه إن لم يكن أفضل منه وأعلم أنه ليس بدونه .

وإذا كان الأمر كذلك لم يكن المحتج إذا أغفل سبيل الصواب -لتأويل تأوله وإن كان خطأ - حجة على من خالفه في تأويله. فإن قال: فإن جلوس من جلس ممن ذكرنا لم يكن تأويلًا ، ولكنه كان نصًّا لا يحتمل التأويل لقوله: «القاعد فيها خير من القائم» قيل: إنه لا أحد روى عن النبي عَيْنَ في الفتنة التي قعد عنها أنه عَيْن نهاه عن النهوض فيها بعينها نصًا، وإنما قال عليه : «القاعد فيها خير من القائم» من غير نص على فتنة بعينها أنها هي تلك الفتنة ، ومن غير تسميته لها باسم وتوقيته لها بوقت»(١).

قوله: «كن كابن آدم»: قال القارى: «المطلق ينصرف إلى الكامل وفيه إشارة لطيفة تحت عبارة ظريفة وهو أن هابيل المقتول المظلوم هو ابن آدم، لا قابيل القاتل الظالم كما قال اللَّه تعالى في حق ولد نوح -عليه الصلاة والسلام-: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَمْلِكُ إِنَّهُ عَمَلُ غَيْرُ مَنْلِحٍ ﴿ (٢) ﴿ (٣) .

(٢) هود: الآية (٤٦).

⁽۱) شرح ابن بطال (۱۰/ ۲۲–۲۹).

⁽٣) المرقاة (٩/ ٢٨١).

قلت: ومما تقدم من كلام ابن بطال وغيره في فهم النصوص في الفتنة التي قد تحدث في أي وقت من الأوقات، وفي أي مكان من الأمكنة؛ نخلص إلى أنه يجب أن ينظر العاقل إلى واقع الفتنة ورأسها وأطرافها وأهدافها، فالأصل هو تجنب الفتن رأسًا، وذلك مستفاد من تحذير الرسول على منها، لكن تبقى هناك أمور لا بد من القيام بها:

الأمر الأول: استفتاء العلماء الراسخين في العلم، والأخذ بفتواهم وبتوجيهاتهم.

الأمر الثاني: الاعتصام بكتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ.

الأمر الثالث: عدم الاعتداء على أحد في عرض أو مال أو دم يتحمل مسؤوليته أمام الله.

الأمر الرابع: إن كان من أهل العلم يوضح مفاسد الفتن ومحاذيرها .

الأمر الخامس: إن كان ذا قوة أو سلطان أوقف الفتنة قدر ما يستطيع.

الأمر السادس: الاستغاثة بمن يستطيع أن ينقذ الناس من الفتن.

الأمر السابع: الاستغاثة بأولي الحل والعقد من العقلاء وكبار السن الذين لهم وزن وثقل حتى يساعدوا في إيقاف الفتنة.

الأمر الثامن: إذا ابتلي فاضطر للدفاع عن نفسه؛ فحينئذ يكون معذورًا بعد بذل كل الأسباب المنجية.

الأمر التاسع: مساعدة من يدفع الفتنة بأي وسيلة من الوسائل حتى لا تنتشر في الأمة وتفشو؛ فإن الفتنة يصعب إيقافها.

قوله تعالى: ﴿ إِنِّ أُرِيدُ أَن تَبْتُوٓاً بِإِنْسِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَنْبِ النَّادِّ وَذَلِكَ جَزَرُواْ الظَّلِامِينَ ۞﴾

*غريب الآية،

تبوء: ترجع. يقال: باء: إذا رجع إلى المباءة وهي: المنزل.

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال الطبري تَطُلَلُهُ بعد ذكره اختلاف السلف في تفسير هذه الآية: ﴿والصواب من القول في ذلك أن يقال: إن تأويله: إني أريد أن تنصرف بخطيئتك في قتلك إباي وذلك هو معنى قوله: ﴿إِنِّ أُرِيدُ أَن تَبُواً بِإِثْمِي﴾ وأما معنى: ﴿ بِإِثْمِي﴾ ، فهو إثمه بغير قتله، وذلك معصية اللَّه -جل ثناؤه- في أعمال سواه.

وإنما قلنا ذلك هو الصواب، لإجماع أهل التأويل عليه؛ لأن الله -عز ذكره- قد أخبرنا أن كل عامل فجزاء عمله له أو عليه. وإذا كان ذلك حكمه في خلقه، فغير جائز أن يكون آثام المقتول مأخوذًا بها القاتل، وإنما يؤخذ القاتل بإثمه بالقتل المحرم، وسائر آثام معاصيه التي ارتكبها بنفسه، دون ما ركبه قتيله.

فإن قال قائل: أو ليس قتل المقتول من بني آدم كان معصية لله من القاتل؟ قيل: بلى، وأعظم بها معصية!

فإن قال: فإذا كان لله -جل وعز-معصية، فكيف جاز أن يريد ذلك منه المقتول، ويقول: ﴿ إِنِّ أُرِيدُ أَن تَبُواً بِإِثْمِي ﴾، وقد ذكرت أن تأويل ذلك، إني أريد أن تبوء بإثم قتلي إن قتلتني؛ لأني لا أقتلك، أن تبوء بإثم قتلي إن قتلتني؛ لأني لا أقتلك، فإن أنت قتلتني، فإني مريد أن تبوء بإثم معصيتك الله في قتلك إياي. وهو إذا قتله، فهو لا محالة باء به في حكم الله، فإرادته ذلك غير موجبة له الدخول في الخطأ.

ويعني بقوله: ﴿ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِّ وَذَلِكَ جَزَاؤًا الظَّالِمِينَ ﴾ ، يقول: فتكون بقتلك إياي من سكان الجحيم، ووقود النار المخلدين فيها ﴿ وَذَلِكَ جَزَاؤًا

الظَّلِمِينَ ﴾، يقول: والنار ثواب التاركين طريق الحق، الزائلين عن قصد السبيل، المتعدين ما جعل لهم إلى ما لم يجعل لهم.

وهذا يدل على أن اللّه -عز ذكره- قد كان أمر ونهى آدم بعد أن أهبطه إلى الأرض، ووعد وأوعد. ولولا ذلك ما قال المقتول للقاتل: ﴿ فَتَكُونَ مِنَ أَصَحَبِ النَّارِ ﴾ بقتلك إياي، ولا أخبره أن ذلك جزاء الظالمين »(١).

قال الرازي: «فيه سؤالان: الأول: كيف يعقل أن يبوء القاتل بإثم المقتول مع أنه تعالى قال: ﴿ وَلَا نَزِدُ وَازِرَةٌ وِزْدَ أُخْرَئُ ﴾ (٢).

والجواب من وجوه:

الأول: قد ذكرنا أن هذا الكلام إنما دار بينهما عندما غلب على ظن المقتول أنه يريد قتله، وكان ذلك قبل إقدام القاتل على إيقاع القتل به، وكأنه لما وعظه ونصحه قال له: وإن كنت لا تنزجر عن هذه الكبيرة بسبب هذه النصيحة فلا بد وأن تترصد قتلي في وقت أكون غافلًا عنك وعاجزًا عن دفعك، فحينئذ لا يمكنني أن أدفعك عن قتلي إلا إذا قتلتك ابتداء بمجرد الظن والحسبان، وهذا مني كبيرة ومعصية، وإذا دار الأمر بين أن يكون فاعل هذه المعصية أنا وبين أن يكون أنت، فأنا أحب أن تحصل هذه الكبيرة لك لا لي، ومن المعلوم أن إرادة صدور الذنب من الغير في هذه الحالة وعلى هذا الشرط لا يكون حرامًا، بل هو عين الطاعة ومحض الإخلاص.

والوجه الثاني في الجواب: أن المراد: إنى أريد أن تبوء بعقوبة قتلى ، ولا شك أنه

⁽۱) جامع البيان (٦/ ١٩٣–١٩٤).

⁽٢) فاطر: الآية (١٨).

يجوز للمظلوم أن يريد من الله عقاب ظالمه، والثالث: روي أن الظالم إذا لم يجديوم القيامة ما يرضي خصمه أخذ من سيئات المظلوم وحمل على الظالم، فعلى هذا يجوز أن يقال: إني أريد أن تبوأ بإثمي في أنه يحمل عليك يوم القيامة إذا لم تجدما يرضيني، وبإثمك في قتلك إياي، وهذا يصلح جوابًا عن السؤال الأول، والله أعلم "(۱).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في بيان المخرج من الفتن

* عن أبي بكرة قال: قال رسول الله ﷺ: "إنها ستكون فين، ألا ثم تكون فتنة القاعد فيها خير من الماشي فيها، والماشي فيها خير من الساعي إليها. ألا، فإذا نزلت أو وقعت، فمن كان له إبل فليلحق بإبله. ومن كانت له غنم فليلحق بغنمه. ومن كانت له أرض فليلحق بأرضه. قال: فقال رجل: يا رسول الله أرأيت من لم يكن له إبل ولا غنم ولا أرض؟ قال: يعمد إلى سيفه فيدق على حده بحجر. ثم لينج إن استطاع النجاء، اللهم هل بلغت؟ اللهم هل بلغت؟ قال: فقال رجل: يا رسول الله! أرأيت إن أكرهت حتى ينطلق بي إلى أحد الصفين، أو إحدى الفئتين، فضربني رجل بسيفه أو يجيء سهم فيقتلني؟ قال: يبوء بإثمه وإثمك ويكون من أصحاب النار»(٢).

⋆ فوائد الحديث:

قوله: «يعمد إلى سيفه فيدق على حده بحجر»: قال النووي: «قيل: المراد كسر السيف حقيقة على ظاهر الحديث ليسد على نفسه باب هذا القتال، وقيل: هو مجاز والمراد ترك القتال، والأول أصح^(٣)، وقد اختلف العلماء في قتال الفتنة، فقالت طائفة: لا يقاتل في فتن المسلمين، وإن دخلوا عليه بيته، وطلبوا قتله، فلا يجوز له المدافعة عن نفسه؛ لأن الطالب متأول، وهذا مذهب أبي بكرة الصحابي المناف وغيره، وقال ابن عمر وعمران بن الحصين في وغيرهما: لا يدخل فيها، لكن إن قصد دفع عن نفسه. فهذان المذهبان متفقان على ترك الدخول في جميع فتن

 ⁽١) تفسير الرازي (١١/ ٢١٢-٢١٣).

⁽٢) أخرجه: أحمد (٥/ ٤٨)، ومسلم (٤/ ٢٢١٧-٢٢١٣/ ٢٨٨٧)، وأبو داود (٤/ ٤٥٥/ ٤٢٥٦).

⁽٣) شرح مسلم (٨/١٨).

الإسلام. وقال معظم الصحابة والتابعين وعامة علماء الإسلام: يجب نصر المحق في الفتن، والقيام معه بمقاتلة الباغين، كما قال تعالى: ﴿ فَقَلِلُوا اللَّهِ مَا تُلْيَة ، وهذا هو الصحيح وتتأول الأحاديث على من لم يظهر له المحق، أو على طائفتين ظالمتين لا تأويل لواحدة منهما، ولو كان كما قال الأولون لظهر الفساد واستطال أهل البغي والمبطلون، واللَّه أعلم "(٢).

قال القاضي عياض: «وقوله: أرأيت إن أكرهت - إلى قوله - فيقتلني قال على الله البوء بإثمه «يبوء بإثمه أي: يلزمه ويرجع بذلك، وأصل البوء: اللزوم؛ أي: تبوء بإثمه فيما دخل فيه ومنعه من الدخول في الفتنة، وبإثمك لقتله إياك، وبإثمك لإكراهه إياك على ما أكرهك.

وفيه رفع الحرج عن المكره على مثل هذا في هذه المسألة، وهو المحمول الذي لا يملك نفسه لقوله: أكرهت حتى ينطلق بي، ولم يختر أنه انطلق من قتل نفسه.

ولم يختلفوا أن الإكراه على القتل لا يعذر به أحد ولا على ظلم غيره، وإنما العذر فيما تعلق بالقلب، أو ما لا يملك فيه الإنسان نفسه "".

⁽۱) الحجرات: الآية (۹). (۲) شرح مسلم (۸۱/۸-۹).

⁽٣) إكمال المعلم (٨/ ٢٢٤).

⁽٤) أخرجه: أحمد (١٦٣/٥)، وأبو داود (٤/٨٥٤-٤٥٩/ ٤٢٦١)، وابن ماجه (٣٩٥٨/١٣٠٨/٢)، وصححه ابن حبان (٢٩٢/٢٩٢/ ٥٩٦٠)، والحاكم (٤٢٤/٤) على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

*غريب الحديث:

موت يكون البيت فيه بالوصيف: قال الخطابي: «البيت هاهنا القبر؛ والوصيف: الخادم يريد أن الناس يشغلون عن دفن موتاهم حتى لا يوجد فيهم من يحفر قبرًا لميت ويدفنه إلا أن يعطي وصيفًا أو قيمته واللَّه أعلم. وقد يكون معناه أن مواضع القبور تضيق عنهم فيبتاعون لموتاهم القبور كل قبر بوصيف»(١).

خارَ لي: من الخيرة والاختيار.

أحجار الزيت: قيل: هو موضع بالمدينة؛ قال التوربشتي: «هي من الحرة التي كانت بها الوقعة زمن يزيد. والأمير على تلك الجيوش العاتية مسلم بن عقبة المري المستبيح لحرم رسول الله على وكان نزوله بعسكره في الحرة الغربية من المدينة، فاستباح حرمتها وقتل رجالها، وعاث فيها ثلاثة أيام. وقيل: خمسة. فلا جرم أنه انماع كما ينماع الملح في الماء، ولم يلبث أن أدركه الموت وهو بين الحرمين وخسر هنالك المبطلون (٢٠).

عليك بمن أنت منه: يعني: أهلك وعشيرتك.

يبهرك شعاع السيف: أي: يغلبك ضوؤه وبريقه. والباهر: المضيء الشديد الإضاءة.

* فوائد الحديث:

قال القرطبي: (وأما أمره هذا أبا ذر بلزوم البيت وتسليم النفس للقتل، فقالت طائفة: ذلك عند جميع الفتن، وغير جائز لمسلم النهوض في شيء منها. قالوا: وعليه أن يستسلم للقتل إذا أريدت نفسه، ولا يدفع عنها، وحملوا الأحاديث على ظاهرها، وربما احتجوا من جهة النظر بأن قالوا إن كل فريق من المقتتلين في الفتنة فإنه يقاتل على تأويل، وإن كان في الحقيقة خطأ، فهو عند نفسه محق، وغير جائز لأحد قتله، وسبيله سبيل حاكم من المسلمين يقضي بقضاء مما اختلف فيه العلماء على ما يراه صوابًا، فغير جائز لغيره من الحكام نقضه؛ إذا لم يخالف بقضائه ذلك

⁽١) معالم السنن (٤/ ٣١٤).

⁽٢) شرح الطيبي (١١/ ٣٤١٣).

كتابًا ولا سنة ولا جماعة، وكذلك المقتتلون في الفتنة كل حزب منهم عند نفسه محق دون غيره مما يدعون من التأويل؛ فغير جائز لأحد قتالهم، وإن هم قصدوا القتلة فغير جائز دفعهم. وقد ذكرنا من تخلف من الفتنة وقعدوا منهم عمران بن الحصين، وابن عمر، وقد روي عنهما وعن غيرهما منهم عبيدة السلماني أن من اعتزل الفريقين فدخل بيته، فأتى من يريد نفسه، فعليه دفعه عن نفسه، وإن أبى الدفع على نفسه فغير مصيب كقوله –عليه الصلاة والسلام–: "من أريدت نفسه وماله فقتل فهو شهيد" قالوا: فالواجب على كل من أريدت نفسه وماله فقتل ظلمًا دفع ذلك ما وجد إليه السبيل، متأولا كان المريد أو متعمدا للظلم.

قال المؤلف كَالله: هذا هو الصحيح من القولين -إن شاء اللّه تعالى-، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال: «جاء رجل إلى النبي على، فقال: يا رسول اللّه، أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي. قال: فلا تعطه مالك. قال: أرأيت إن قاتلني. قال: قال: أرأيت إن قتلني. قال: فأنت شهيد. قال: أرأيت إن قتلنه. قال: هن قتل هو في النار»(٢) وقال ابن المنذر: ثبتت الأخبار عن رسول اللّه على أنه قال: «من قتل دون ماله فهو شهيد»(٣). وقد رويناه عن جماعة من أهل العلم أنهم رأوا قتال اللصوص، ودفعهم عن أنفسهم وأموالهم. هذا مذهب ابن عمر والحسن البصري وقتادة ومالك والشافعي وأحمد وإسحق والنعمان، قال أبو بكر: وبهذا يقول عوام أهل العلم، أن للرجل أن يقاتل عن نفسه وماله إذا أريد ظلمًا، للأخبار التي جاءت عن رسول اللّه على أن يمنع نفسه وماله إذا أريد ظلمًا الإ السلطان فإن جماعة أهل العلم كالمجتمعين على أن من لم يمكنه أن يمنع نفسه وماله إلا بالخروج على السلطان ومحاربته أنه لا يحاربه، ولا يخرج عليه للأخبار الواردة الدالة عن رسول اللّه على الصبر على ما يكون منهم من الجور والظلم»(٤).

⁽١) رواه: أحمد (٢/ ٣٢٤)، وابن ماجه (٢/ ٨٦٢/ ٢٥٨٢) من حديث أبي هريرة رضي اسناده البوصيري في الزوائد.

⁽٢) رواه: أحمد (٢/ ٣٣٩)، ومسلم (١/ ١٣٤/ ١٤٠)، والنسائي (٧/ ١٣٩/ ٤٠٩٣).

⁽٣) رواه: أحمد (٢٠٦/٢)، والبخاري (٥/ ١٥٥/ ٢٤٨٠)، ومسلم (١/ ١٣٤–١٢٥/ ١٤١)، وأبو داود (٥/ ١٢٥ - ١٢٨ / ١٤١)، والبخاري (١٤٥ / ١٤١٩)، والنسائي (٧/ ١٣٠/ ٤٠٩٧) من طرق عن عبد اللَّه بن عمرو بن العاص عليه. (٤/ ١٤١٩) (٤) التذكرة (٢/ ٥٧٥-٢٥٦).

الآية (٢٩)

قوله: «فألق ثوبك على وجهك. . »: قال الطيبي: «فإنه كناية عن التسليم، قيل: وهذا الكلام زجر منه على للسعي على كثرة إراقة الدماء، وإلا فمن المعلوم من أصل الشرع أن دفع الخصم واجب»(١).

* عن الأحنف بن قيس قال: ذهبت لأنصر هذا الرجل، فلقيني أبو بكرة فقال: أين تريد؟ قلت: أنصر هذا الرجل، قال: ارجع، فإني سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار». فقلت: يا رسول اللَّه هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: «إنه كان حريصًا على قتل صاحبه»(۲).

* فوائد الحديث:

قوله على: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما»: قال الحافظ: «فسماهما مسلمين مع التوعد بالنار، والمراد هنا إذا كانت المقاتلة بغير تأويل سائغ»(٣).

قال القرطبي: «معناه: أنهما مستحقان لذلك، أما القاتل فبالقتل الحرام، وأما المقتول فبالقصد الحرام، والمستحق للشيء قد يعفى عنه، وإن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون لمن يشاء، فأما من اعتقد استحلال دم المسلم بغير سبب ولا تأويل فهو كافر»(1).

وقال ابن أبي جمرة: «قوله ﷺ: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما» هل يحمل على العموم أو على الخصوص؟ ظاهر اللفظ العموم وليس هو كذلك في الحقيقة وإنما هو محمول على الخصوص. وبيان ذلك أنهما قد يلتقيان بغير قصد، وإذا وقع القتل على هذه الحالة كان قتل خطأ، والإجماع قائم على سقوط الإثم عن قاتل الخطأ، وقد يكون التقاؤهما على اختلاف تأويل فيكون كل منهما تأول فظهر له في تأويله الحق فقاتل على الحق، وإذا كان قتالهما على هذه الحالة لم يتناولهما عموم

⁽١) شرح الطيبي (١١/ ٣٤١٤).

⁽۲) أخرجه: أحمد (۵/ ٤٣)، والبخاري (۱/ ۱۱۰/ ۳۱)، ومسلم (٤/ ٢٢١٣/ ٢٨٨٨)، وأبو داود (٤/ ٢٦٦/) (۲۲۸)، والنسائي (٧/ ١٤٢/ ٤١٣٣).

⁽٣) فتح الباري (١/ ١٢٠).

⁽٤) المقهم (٧/ ٢١٤).

الحديث، ومثل ذلك قتال بعض السلف وهم مشهود لهم بالجنة؛ الفريقان معًا، وقد يكون التقاؤهما لتعلم الحرب، فتكون الضربة خاطئة، فيقع القتل ولا يقع عليه الوعيد؛ لأنه خطأ، وقد يكون أحدهما يدفع عن نفسه، والآخر طالب له بالظلم، فيتأول الوعيد الظالم، ولا يتأول الآخر.

ولهذا وجوه عديدة يطول تتبعها، فبان بهذا أن اللفظ محمول على الخصوص لا على العموم. والخصوص هو أن يكون كل واحد منهما قاصدًا لقتل صاحبه ظلمًا وعدوانًا بغير تأويل ولا شبهة ولا حق، وهنا تنبيه لمن أتاه لص أو محارب ليسفك دمه، أو يأخذ ماله أن لا يقاتله بنية أن يسفك دمه وإنما يقاتله بنية أن يدفعه عن نفسه وماله، فإن خرجت الضربة منه خاطئة فمات بها اللص، كان شر قتيل، وإن قتل هو كان شهيدا لقوله على " من قتل دون ماله فهو شهيد " (۱). وقد قال الفقهاء في هذا الموضع إنه إذا كان في سعة ناشده الله كل في الترك، وإن لم يكن في سعة دفع عن نفسه بالنية التي ذكرناها، ثم إذا خرج له بهذه النية، فإن جرحه فلا يجهز عليه، وإن سبقت منه الضربة فمات بها اللص فليس له في سلبه شيء (۱).

قال الحافظ ابن حجر: «واستدل بقوله: «إنه كان حريصًا على قتل أخيه» من ذهب إلى المؤاخذة بالعزم وإن لم يقع الفعل^(٣) وأجاب من لم يقل بذلك أن في هذا فعلًا وهو المواجهة بالسلاح ووقوع القتال ولا يلزم من كون القاتل والمقتول في النار أن يكونا في مرتبة واحدة، فالقاتل يعذب على القتال والقتل، والمقتول يعذب على القتال فقط، فلم يقع التعذيب على العزم المجرد»(٤).

* * *

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) بهجة النفوس (١/ ٥٦–٥٧).

⁽٣) وهو القاضي أبو بكر بن الطيب.

⁽٤) الفتح (١٣/ ٤٢–٤٣).

قوله تعالَى: ﴿ فَطُوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُمْ قَنْلَ أَخِيهِ نَقَنَلَهُمْ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ۞﴾

* غريب الآية:

فطوعت: سهلت وسولت وزينت. من طاع للأمر يطوع طوعًا إذا انقاد إليه.

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال الرازي: قال المفسرون: سهلت له نفسه قتل أخيه. ومنهم من قال شجعته، وتحقيق الكلام أن الإنسان إذا تصور من القتل العمد العدوان كونه من أعظم الكبائر، فهذا الاعتقاد يصير صارفًا له عن فعله، فيكون هذا الفعل كالشيء العاصي المتمرد عليه الذي لا يطيعه بوجه ألبتة، فإذا أوردت النفس أنواع وساوسها صار هذا الفعل سهلا عليه، فكأن النفس جعلت بوساوسها العجيبة هذا الفعل كالمطيع له بعد أن كان كالعاصى المتمرد عليه، فهذا هو المراد بقوله ﴿ فَطَوَّعَتُ لَمُ نَقْسُمُ قَنْلَ آخِيدِ ﴾ (١٠).

قال محمد رشيد رضا: «فسروا طوعت بشجعت، وهو مأثور عن ابن عباس ومجاهد، وبوسعت وسهلت وزينت، ونحو ذلك من الألفاظ التي رويت عن مفسري السلف وعلماء اللغة، وكل منها يشير إلى حاصل المعنى في الجملة، ولم مفسري السلف وعلماء اللغة، وكل منها يشير إلى حاصل المعنى في الجملة، ولم أر أحدًا شرح بلاغة هذه الكلمة في هذا الموضع ببعض ما أجد لها من التأثير في نفسي. وإنها لبمكان من البلاغة يحيط بالقلب ويضغط عليه من كل جانب ﴿فَنَ وَالْقُرْءَانِ ٱلنَّهِيدِ ﴾ إنني أكتب الآن، وقلبي يشغلني عن الكتابة بما أجد لها فيه من الأثر والانفعال أن هذه الكلمة تدل على تدريج وتكرار في حمل الفطرة على طاعة الحسد الداعي إلى القتل، كتذليل الفرس والبعير الصعب، فهي تمثل لمن يفهمها ولد آدم الذي زين له حسده لأخيه قتله، وهو بين إقدام وإحجام، يفكر في كل كلمة من كلمات أخيه الحكيمة، فيجد في كل منها صارفًا له عن الجريمة، يدعم ويؤيد ما في

⁽١) تفسير الرازي (٢١٣/١١).

الفطرة من صوارف العقل والقرابة والهيبة، فكر الحسد من نفسه الأمارة، على كل صارف في نفسه اللوامة، فلا يزالان يتنازعان ويتجاذبان حتى يغلب الحسد كلا منها ويجذبه إلى الطاعة، فإطاعة صوارف الفطرة وصوارف الموعظة لداعي الحسد هو التطويع الذي عناه الله تعالى، فلما تم كل ذلك قتله. وهذا المعنى يدل عليه اللفظ، ويؤيده ما يعرف من حال البشر في كل عصر بمقتض، فنحن نرى من أحوال الناس واختبار القضاة للجناة، أن كل من تحدثه نفسه بقتل أخ له من أبيه القريب أو البعيد (آدم) يجد من نفسه صارفًا أو عدة صوارف تنهاه عن ذلك، فيتعارض المانع والمقتضى في نفسه زمنًا طويلًا أو قصيرا حتى تطوع له نفسه القتل بترجيح المقتضى عنده على الموانع، فعند ذلك يقتل إن قدر. فالتطويع لابد فيه من التكرار كتذليل الحيوان الصعب، وتعليم الصناعة أو العلم. وقد يكون التكرار لأجل إطاعة مانع أو صارف واحد، وقد يكون لإطاعة عدة صوارف وموانع. وأقرب الألفاظ التي قيلت إلى هذا المعنى كلمة التشجيع المأثورة، فهي تدل على أنه كان يهاب قتل أخيه وتجبن فطرته دونه، فما زالت نفسه الأمارة بالسوء تشجعه عليه حتى تجرأ، وقل عقب التطويع بلا تفكر ولا تدبر للعاقبة ﴿ فَأَصَّبُ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴾ أي: من جنس الذين خسروا أنفسهم بإفساد فطرتها، وخسروا أقرب الناس إليهم وأبرهم بهم في الدنيا، وهو الأخ الصالح التقي، وخسروا نعيم الآخرة إذلم يعودوا أهلًا لها لأنها دار المتقين ١١٠٠٠.

قال القرطبي: «تضمنت هذه الآية البيان عن حال الحاسد، حتى إنه قد يحمله حسده على إهلاك نفسه بقتل أقرب الناس إليه قرابة، وأمسه به رحمًا، وأولاهم بالحنو عليه ودفع الأذية عنه»(٢).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في أن من سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها، والتحذير من القتل بالظلم

* عن ابن مسعود قال: قال رسول اللَّه على: «لا تقتل نفس ظلمًا إلا كان على

⁽١) تفسير المنار (٦/ ٣٤٥-٣٤٦).

⁽٢) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ١٤١).

الآية (٣٠)

ابن آدم الأول كفل من دمها ؛ لأنه أول من سن القتل $^{(1)}$.

*غريب الحديث:

كِفل: الكفل -بكسر الكاف-: الجزاء والنصيب.

★ فوائد الحديث:

قال المازري: «هذا الحديث أصل في أن المعونة على ما لا يحل لا تحل، وقال اللّه تعالى: ﴿وَلَا نُعَارَثُواْ عَلَى الْإِثْمِ وَالْمُدُونِ ﴾ (٢) وقد جعل «الدال على الخير كفاعله» (٣) وهكذا الدال على الشر كفاعله، ولعل القتل إنما كان في الناس على جهة التعليم، فأخذه واحد عن واحد عن آخر حتى ينتهي إلى ابن آدم الأول، وهكذا التعليم في البدع والضلالات يكون على معلمها الأول كفل منها، وهكذا على قياسه يكون للمعلم الأول للهدى والحقائق نصيب من الأجر» (١).

قال القرطبي: «وقوله: «لأنه أول من سن القتل» نص على تعليل ذلك الأمر لأنه لما كان أول من قتل، كان قتله ذلك تنبيها لمن أتى بعده وتعليمًا له، فمن قتل كأنه اقتدى به في ذلك، فكان عليه من وزره، وهذا جار في الخير والشر كما قد نص عليه النبي في الحديث المتقدم بقوله: «من سن في الإسلام سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة» (وبهذا الاعتبار يكون على إبليس كفل من معصية كل من عصى به، وهذا -والله أعلم - ما لم يتب ذلك القاتل الأول من تلك المعصية؛ لأن آدم ني الله أول من خالف في أكل ما

⁽۱) أخرجه: أحمد (۲/ ۳۸۳)، والبخاري (۲/ ٤٤٨) ۳۳۳٥)، ومسلم (۳/ ۱۳۰۳–۱۳۰۷)، والترمذي (۵/ ۲۱۲۷))، والنسائي (۷/ ۲۹۹۳)، وابن ماجه (۲/ ۲۲۱۲).

⁽٢) المائدة: الآية (٢).

⁽٣) أحمد (٥/ ٢٧٣)، ومسلم (٣/ ١٥٠٦/ ١٨٩٣)، وأبو داود (٥/ ٣٤٦/ ٥١٢٩)، والترمذي (٥/ ٤٠/ ٢٦٧٠) من حديث أبي مسعود البدري الله بلفظ: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله أو عامله، وفي الباب عن أنس بن مالك وابن مسعود وابن عمر وغيرهم الله.

⁽³⁾ المعلم (٢/ ٠٥٢).

⁽٥) أحمد (٤/ ٣٥٧)، ومسلم (٢/ ٧٠٤–٧٠٥/ ١٠١٧)، والترمذي (٥/ ٢٢/ ٢٦٧٥)، والنسائي (٥/ ٧٩- ٨٠/ ٢٥٥٣)، وابن ماجه (١/ ٧٤/ ٢٠٣) عن جرير بن عبد الله رفحه.

نهي عنه، ولا يكون عليه شيء من أوزار من عصى بأكل ما نهي عنه ولا شربه ممن بعده بالإجماع؛ لأن آدم عليه تاب من ذلك وتاب الله عليه، فصار كأن لم يجن، فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له، والله تعالى أعلم (١٠).

قال ابن هبيرة: «في هذا الحديث من الفقه: شدة التحذير من سن السنن السيئات، وأنها لا تزال تتجدد على الذي سنها أولا بأذى كلما تجدد من تلك السنة السيئة فعل يشابه فعل الفاعل الأول، فليكن الإنسان شديد الحذر من المعاصي على الإطلاق. وليكن أشد حذرا من كل شيء يستمر ويبقى ويكون عرضة لأن يعمل به غيره "(٢).

قلت: من خلال كلام اللَّه تعالى وكلام رسوله على وفهم أهل العلم لهما الفهم الواضح يتبين أن العمل الذي يعمله الإنسان نوعان:

نوع هو خير وصلاح ودعوة وفلاح ونشر لكل سبل الخير والدلالة عليه، وهذا أول من يستفيد منه صاحبه الذي دعا إليه عاجلًا وآجلًا إن أخلص في قوله وفعله والدعوة إليه، وقد أخذ النصيب الأوفر من ذلك الأنبياء والرسل وصحابتهم الذين ناصروهم ولاسيما نبينا محمد وكل من وحد الله وعبده فهو في صحائفهم إلى يوم القيامة ولاسيما نبينا محمد نهم فله كل أجور أمته من غير أن ينقص من أجورهم شيء.

النوع الثاني: وهي الأعمال السيئة والدعوة السيئة وكل من دعا إلى سوء أو إلى سيئة، فأول من يأخذ جزاءه من هذه الأعمال صاحب الدعوة في الدنيا قبل الآخرة، والذي له النصيب الأوفر من هذا هو إبليس اللعين، ويليه من أتباعه ودعاته فرعون وهامان وقارون وعمرو بن لحي الذي هو أول من سيب السوائب، ويليه أيضًا أول شخص دعا إلى الخروج على الصحابة في خلفاء وعلماء ودعاة، فمن خرج عليهم في الطاعة أو ابتدع في القدر أو في الغلو كالذين قتلهم علي، أو ابتدع في الصفات، أو ابتدع في سب الصحابة، أو ابتدع في نحلة التصوف، أو أي فتنة من الفتن العقدية أو المنهجية، فإنه يتحمّل وزره، ووزر من تبعه في بدعته، فأول من أنشأ الرفض هو عبد الله بن سبإ، وأول من ذكر القدر معبد الجهني، وأول من تكلم في الصفات

⁽١) المقهم (٥/ ٤١).

الجعد بن درهم، وأول من سن التصوف لا شك أنه داخل في هذا الوعيد، ولا شك أنه من الدخلاء على الإسلام، وأول من سن أي بدعة في الأمة كقراءة الحزب جماعة، وترتيب الأدعية دبر كل صلاة جماعة، وإحداث رجل يقوم بين يدي الإمام يقرأ عليهم حديث الإنصات، وهكذا من أحدث بدعة المولد النبوي، وبقية المواسم الشركية، وأول من بنى ضريحًا . . . وهكذا ينزل هذا الوعيد على كل الطوائف، الأول قالأول، فمن بدأ قله نصيب، ومن جدد قله نصيب، ومن انفرد بطريقة كالتجاني قله نصيب، وهكذا من سن سنة سيئة قعليه وزرها ووزر من عمل بها لا ينقص من أوزارهم شيئًا، نسأل الله السلامة والعاقية .

* عن أبي هريرة أن رسول الله على قال: «من كانت عنده مظلمة لأخيه فليتحلله منها فإنه ليس ثم دينار ولا درهم، من قبل أن يؤخذ لأخيه من حسناته، فإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات أخيه فطرحت عليه»(١١).

*غريب الحديث:

مظلمة: بفتح اللام والكسر وهو أشهر، وهي اسم ما أخذ منك بغير حق. فيتحلله: أي: فيسأله أن يجعله حلاله، وليطلب منه براءة ذمته قبل يوم القيامة.

* فوائد الحديث:

قال البيهقي عند ذكره لحديث المفلس (٢): «ووجهه عندي -والله تعالى أعلم أنه يعطى خصماؤه من أجر حسناته ، ما يوازي عقوبة سيئاته ، فإن فنيت حسناته أي أجر حسناته الذي قوبل بعقوبة سيئاته أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ، وطرح في النار ، كي يعذب بها إن لم يغفر له ، حتى إذا انتهت عقوبة تلك الخطايا رد إلى الجنة بما كتب له من الخلود ، ولا يعطى خصماؤه ما زاد من الأجر على ما قابل عقوبة سيئاته ؛ لأن ذلك فضل من الله تعالى يخص به من وافي يوم القيامة مؤمنا ، والله تعالى أعلم (٣).

⁽١) أخرجه: أحمد (٢/ ٤٣٥)، والبخاري (١١/ ٤٨١/ ٢٥٣٤)، والترمذي (٤/ ٥٣٠/ ٢٤١٩).

⁽۲) وهو قوله عليه الصلاة والسلام من حديث أبي هريرة: «أقدرون ما المفلس؟ قالوا: المفلس من لا درهم له ولا متاع، فقال: إن المفلس من أمتي، يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة. . . الحديث. رواه أحمد (۲/۳۳ و ۳۴۵)، ومسلم (۶/۱۹۹۷/ ۲۵۸۱)، والترمذي (۶/ ۵۲۹–۳۵/ ۲٤۱۸) وقال: حسن صحيح. (۳) شعب الإيمان (۱۸/۱).

وقال الحافظ: «ولا تعارض بين هذا وبين قوله تعالى: ﴿ وَلَا نَزِرُ وَازِرَةٌ وِزَدَ الْحَرَيُّ وَلَا اللّهِ اللّه إنما يعاقب بسبب فعله وظلمه، ولم يعاقب بغير جناية منه بل بجنايته، فقوبلت الحسنات بالسيئات على ما اقتضاه عدل اللّه تعالى في عباده »(٢).

* * *

⁽١) الأنعام: الآية (١٦٤).

⁽٢) الفتح (٥/ ١٢٩).

قوله تعالى: ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى الْأَرْضِ لِيُرِيَهُم كَيْفَ يُوَرِى سَوْءَةَ اَخِيدً قَالَ يَنَوَيْلَتَى أَعَجَزْتُ أَنَّ أَكُونَ مِثْلَ هَلَذَا ٱلْغُرَابِ فَأُورِى سَوْءَةَ أَخِيْ فَأَصْبَحَ مِنَ النَّدِمِينَ ۞ ﴾

*غريب الآية:

يبحث: أصله: طلب الشيء في التراب، ويقال: بحثت عن الأمر بَحْثا.

يا ويلتى: الويل: كلمة تقال عند الهلكة.

عجزت: قصرت ولم أقدر.

سوءة: السوأة: أصلها التكره. يقال: ساء يسوء سوءًا: إذا أتى بما يتكره منه. والمقصود: رمَّة أخيه حين أنتن.

اقوال المفسرين في تاويل الآية

قال ابن جرير: «فتأويل الكلام: فأثار اللّه للقاتل إذ لم يدر ما يصنع بأخيه المقتول ﴿غُرَابًا يَبْحَثُ فِي ٱلأَرْضِ عِقول: يحفر في الأرض، فيثير ترابها ﴿لِيُرِيكُم كَيْفَ يُورِف سَوْءَة أَخِية عِقول: ليريه كيف يواري جيفة أخيه، وقد يحتمل أن يكون عني بدالسوأة»، الفرج، غير أن الأغلب من معناه ما ذكرت من الجيفة، وبذلك جاء تأويل أهل التأويل. وفي ذلك محذوف ترك ذكره، استغناء بدلالة ما ذكر منه، وهو: «فأراه بأن بحث في الأرض لغراب آخر ميت فواراه فيها»، فقال القاتل أخاه حينئذ: ﴿يَكُونَلُ مَثْلُ هَلْذَا ٱلْفُرُبِ ﴾، الذي وارى الغراب الآخر الميت ﴿فَأُورِي سَوْءَة أَخِي ﴾، فواراه حينئذ ﴿فَأَصَبَحَ مِنَ ٱلنَّذِمِينَ ﴾، على ما فرط منه ، من معصية اللّه -عز ذكره - في قتله أخاه.

وكل ما ذكر الله في هذه الآيات مثل ضربه الله -عز ذكره- لبني آدم، وحرض به المؤمنين من أصحاب رسول الله على استعمال العفو والصفح عن اليهود الذين كانوا هموا بقتل النبي في وقتلهم من بني النضير، إذ أتوهم يستعينونهم

(۳۷۸)_______ سورة المائدة

في دية قتيلي عمرو بن أمية الضمري، وعرفهم -جل وعز- رداءة سجية أوائلهم، وسوء استقامتهم على منهج الحق، مع كثرة أياديه وآلائه عندهم. وضرب مثلهم في غدرهم، ومثل المؤمنين في الوفاء لهم والعفو عنهم، بابني آدم المقربين قرابينهما، اللذين ذكرهما اللَّه في هذه الآيات. ثم ذلك مثل لهم على التأسي بالفاضل منهما دون الطالح»(۱).

قال القرطبي: «بعث الله الغراب حكمة ، ليرى ابن آدم كيفية المواراة ، وهو معنى قوله تعالى: ﴿ أُمَّ أَمَائِمُ فَأَقَرَمُ ﴾ (٢) فصار فعل الغراب في المواراة سنة باقية في الخلق ، فرضا على جميع الناس على الكفاية ، من فعله منهم سقط فرضه عن الباقين . وأخص الناس به الأقربون الذين يلونه ، ثم الجيرة ، ثم سائر المسلمين .

وأما الكفار فقد روى أبو داود عن علي قال: قلت للنبي على إن عمك الشيخ الضال قد مات، قال: «اذهب فوار أباك التراب ثم لا تحدثن شيئًا حتى تأتيني» فذهبت فواريته وجئته فأمرني فاغتسلت ودعا لي»(٣)(٤).

قال أبو بكر الجصاص: «﴿ فَأَصَّبَحَ مِنَ ٱلنَّندِمِينَ ﴾ قيل إنه ندم على القتل على غير جهة القربة إلى اللَّه تعالى منه، وخوف عقابه، وإنما كان ندمه من حيث لم ينتفع بما فعل وناله ضرر بسببه من قبل أبيه وأمه، ولو ندم على الوجه المأمور به لقبل اللَّه توبته وغفر ذنبه »(٥).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في الدفن وتوابعه

*عن هشام بن عامر قال: قتل أبي يوم أحد، فقال النبي ﷺ: «احفروا، وأوسعوا، وأحسنوا، وادفنوا الاثنين والثلاثة في القبر، وقدموا أكثرهم قرآنًا». زاد أبو داود: «وأعمقوا»(٦).

 ⁽۱) جامع البيان (٦/ ١٩٩).

⁽٣) رواه: أحمد (١/ ١٣١)، وأبو داود (٣/ ٥٤٧/ ٣٢١٤)، والنسائي (٤/ ٣٨٣/ ٢٠٠٥).

⁽٤) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ١٤٣). (٥) أحكام القرآن ٢/ ٤٠٥

⁽٦) أخرجه: أحمد (١٩/٤-٢٠) واللفظ له، وأبو داود (٣/ ٥٤٧-٣٢١٥/ ٣٢١٦-٣٢١٥)، والترمذي (١/ ١٨٥- ١٨١٨)، والنسائي (١/ ٢٨١- ٢٠١٦)، وابن ماجه (١/ ١٩٦٧). قال الترمذي: وهذا حديث حسن صحيح. وقال الشيخ الألباني بعد أن ذكر للحديث متابعات (أحكام الجنائز: ص ١٨٢): «وعلى هذا فإسناد الحديث صحيح كما قال الترمذي، وهو على شرط الشيخين».

عن رجل من الأنصار قال: خرجنا مع رسول الله في جنازة رجل من الأنصار وأنا خلام مع أبي، فجلس رسول الله على حفيرة القبر فجعل يوصي الحافر، ويقول: «أوسع من قبل الرأس، وأوسع من قبل الرجلين، لرب عذق له في البعنة»(1).

* غوائد الحديثين،

قال الشيخ الألباني: (وظاهر الأمر في الحديثين يفيد وجوب ما ذكر فيهما من الإعماق والتوسعة والإحسان، والمعروف عن الشافعية وغيرهم استحباب الإعماق، وأما ابن حزم فقد صرح في المحلى (٥/ ١١٦) بفرضيته)(٢).

عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «اللحد لنا، والشق لغيرنا».

عن جرير بن عبد اللَّه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «اللحدلنا، والشق لغيرنا» (١٠ اللحدلنا، والشق لغيرنا» (١٠ اللحدلنا، والشق

* غريب الحديثين:

اللحد: بفتح اللام وبالضم وسكون الحاء هو: الشق في عرض القبر من جهة القبلة.

الشق: هو الضريح وهو أن يحفر إلى أسفل كالنهر.

⁽١) أخرجه: أحمد (٥/ ٤٠٨)، وأبو داود (٣/ ٢٢٧-٢٢٨/ ٣٣٣٧)، وصحح إسناده النووي في المجموع (٥/ ٢٣٦)، والحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٢/ ١٢٧).

⁽٢) أحكام الجنائز (ص١٨٢).

⁽٣) أخرجه: أبو داود (٣/ ٨/٥٤٤ ٣٠)، والترمذي (٣/ ٣٦٣/ ١٠٤٥)، وقال: حسن فريب من هذا الوجه. وابن ماجه (١/ ٢٩٠) ١٠٥١)، والنسائي (٤/ ٣٦٤). قال الحافظ في التلخيص (١/ ٢٧٧): وفي إسناده عبد الأعلى ابن عامر وهو ضعيف. اه لكن يشهد له حديث جرير الآتي بعده، ولعل الترمذي حسنه لذلك، وكذلك صححه ابن السكن كما في التلخيص (٢/ ١٢٧).

⁽٤) أخرجه: أحمد (٤/ ٣٥٧-٣٥٩-٣٦٧)، وابن ماجه (١/ ٤٩٦/ ١٥٥٥)، قال في الزوائد (ص٢٧٥): وإسناد حديث جرير بن عبد الله ضعيف لاتفاقهم على تضعيف أبي اليقظان، واسمه عثمان بن عمير . اه لكن يتقوى بحديث ابن عباس قبله.

* فوائد الحديثين:

قال السندي: «والشق بالفتح، قيل: المراد أنه لأهل الكتاب، والمراد تفضيل اللحد، وقيل: قوله: لنا؛ أي: لي، والجمع للتعظيم، فصار كما قال، ففيه معجزة له يهي أو المعنى: اختيارنا، فيكون تفضيلًا له، وليس فيه نهي عن الشق، فقد ثبت أن في المدينة رجلين أحدهما يلحد والآخر لا، ولو كان الشق منهيًا عنه لمنع صاحبه، ولكن قد جاء في رواية: «والشق لأهل الكتاب»(۱) واللّه تعالى أعلم»(۲).

قال النووي: «أجمع العلماء أن الدفن في اللحد وفي الشق جائزان، لكن إن كانت الأرض صلبة لا ينهار ترابها فاللحد أفضل لما سبق من الأدلة، وإن كانت رخوة تنهار فالشق أفضل. قال الشافعي في الأم وأصحابنا: فإن اختيار الشق حفر حفيرة كالنهر وبنى جانبيها باللبن أو غيره، وجعل بينهما شقًا يوضع فيه الميت ويسقف عليه باللبن أو الخشب أو غيرهما ويرفع السقف قليلًا بحيث لا يمس الميت، ويجعل في شقوقه قطع اللبن، قال الشافعي في الأم: ورأيتهم عندنا، يعني في مكة شرفها اللَّه يضعون على السقف الإذخر ثم يضعون عليه التراب، وهذا الذي ذكرته من صفة الشق واللحد نص عليه الشافعي في الأم، واتفق عليه الأصحاب»(").

* * *

⁽١) أخرجه: أحمد (٤/ ٣٦٣-٣٦٣) من حديث جرير بن عبد الله.

⁽٢) حاشية المسند (٣١/ ٤٩٧).

⁽٣) المجموع (٥/ ٢٣٧).

قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَاكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَوِيلَ أَنَّهُم مَن قَتَكَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادِ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّماً قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَخْيَاهَا فَكَأَنَّها آخْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ (١)

*غريب الآية:

أجل: الأجُّل: أصله: الجناية. يقال من أجل ذلك؛ أي: من جرَّائه وجنايته.

أهوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن كثير: «يقول تعالى: من أجل قتل ابن آدم أخاه ظلمًا وعدوانًا: وَكَبَّنَا عَلَى بَنِ إِسْرَةِيلَ اِنَ شَرعنا لهم وأعلمناهم وَأَنَّمُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ
نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّما قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّما آخَيَا النَّاسَ
جَمِيعًا ﴾ أي: ومن قتل نفسًا بغير سبب من قصاص، أو فساد في الأرض، واستحل
قتلها بلا سبب ولا جناية، فكأنما قتل الناس جميعًا ؛ لأنه لا فرق عنده بين نفس
ونفس، ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا ﴾ أي: حرم قتلها واعتقد ذلك، فقد سلم الناس كلهم منه
بهذا الاعتبار؛ ولهذا قال: ﴿ فَكَأَنَّما آخْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ (٢٠).

قال السعدي: «يقول تعالى: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ﴾ الذي ذكرناه في قصة ابني آدم، وقتل أحدهما أخاه، وسنه القتل لمن بعده، وأن القتل عاقبته وخيمة وخسارة في الدنيا والآخرة. ﴿ كَتَبْنَا عَلَى بَنِيَ إِسْرَةِ بِلَ ﴾ أهل الكتب السماوية ﴿ أَنَّمُ مَن قَتَكَ لَنَسَّا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادِ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ أي: بغير حق ﴿ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيمًا ﴾ ؟ لأنه ليس معه داع يدعوه إلى التبيين، وأنه لا يقدم على القتل إلا بحق، فلما تجرأ على قتل النفس التي لم تستحق القتل علم أنه لا فرق عنده بين هذا المقتول وبين غيره، وإنما ذلك بحسب ما تدعوه إليه نفسه الأمارة بالسوء. فتجرؤه على قتله، كأنه غيره، وإنما ذلك بحسب ما تدعوه إليه نفسه الأمارة بالسوء.

⁽١) الآية (٢٢).

⁽٢) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٨٦).

قتل الناس جميعًا .

وكذلك من أحيا نفسًا؛ أي: استبقى أحدًا، فلم يقتله مع دعاء نفسه له إلى قتله، فمنعه خوف اللَّه تعالى من قتله، فهذا كأنه أحيا الناس جميعًا؛ لأن ما معه من الخوف يمنعه من قتل من لا يستحق القتل.

ودلت الآية على أن القتل يجوز بأحد أمرين:

إما أن يقتل نفسًا بغير حق متعمدًا في ذلك، فإنه يحل قتله، إن كان مكلفًا مكافئًا، ليس بوالد للمقتول.

وإما أن يكون مفسدًا في الأرض، بإفساده لأديان الناس أو أبدانهم أو أموالهم، كالكفار المرتدين والمحاربين، والدعاة إلى البدع الذين لا ينكف شرهم إلا بالقتل.

وكذلك قطاع الطريق ونحوهم، ممن يصول على الناس لقتلهم، أو أخذ أموالهم»(١).

وقال ابن العربي: «تعلق بهذا من قال: إن ابْنَي آدم كانا من بني إسرائيل، ولم يكن قبلهم. وهذا لا يصح؛ لأن القتل قد جرى قبل ذلك، ولم يخل زمان آدم ولا زمن من بعده من شرع. وأهم قواعد الشرائع حماية الدماء عن الاعتداء وحياطته بالقصاص كفًا وردعا للظالمين والجاثرين، وهذا من القواعد التي لا تخلو عنها الشرائع، والأصول التي لا تختلف فيها الملل، وإنما خص الله بني إسرائيل بالذكر للكتاب فيه عليهم؛ لأنه ما كان ينزل قبل ذلك من الملل والشرائع كان قولًا مطلقًا غير مكتوب، بعث الله إبراهيم فكتب له الصحف، وشرع له دين الإسلام، وقسم ولديه بين الحجاز والشام، فوضع الله إسماعيل بالحجاز مقدمة لمحمد في وأخلاها عن الجبابرة تمهيدًا له، وأقر إسحاق بالشام، وجاء منه يعقوب وكثرت الإسرائيلية، فامتلأت الأرض بالباطل في كل فج. وبغوا فبعث الله سبحانه موسى وكلمه وأيده بالآيات الباهرة، وخط له التوراة بيده، وأمره بالقتال، ووعده النصر، ووفي له بما وعده، وتفرقت بنو إسرائيل بعقائدها، وكتب الله جل جلاله في التوراة القصاص محددا مؤكدًا مشروعًا في سائر أنواع الحدود، إلى سائر الشرائع من العبادات وأحكام مؤكدًا مشروعًا في سائر أنواع الحدود، إلى سائر الشرائع من العبادات وأحكام المعاملات، وقد أخبر الله في كتابنا بكثير من ذلك» (ث).

⁽٢) أحكام القرآن (٢/ ٩٩١).

⁽١) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٨١-٢٨٢).

قال المقرطبي: «وخص بني إسرائيل بالذكر -وقد تقدمتهم أمم قبلهم كان قتل النفس فيهم محظورًا - لأنهم أول أمة نزل الوعيد عليهم في قتل الأنفس مكتوبًا، وكان قبل ذلك قولًا مطلقًا، فغلظ الأمر على بني إسرائيل بالكتاب بحسب طغيانهم وسفكهم الدماء»(١).

وقال ابن هاشور: «والمقصود من الإخبار بما كتب على بني إسرائيل بيان للمسلمين أن حكم القصاص شرع سالف ومراد لله قليم؛ لأن لمعرفة تاريخ الشرائع تبصرة للمتفقهين، وتطمينًا لنفوس المخاطبين، وإزالة لما عسى أن يعترض من الشبه في أحكام خفيت مصالحها كمشروعية القصاص، فإنه قد يبدو للأنظار القاصرة أنه مداواة بمثل الداء المتداوى منه حتى دعا ذلك الاشتباه بعض الأمم إلى إبطال حكم القصاص بعلة أنهم لا يعاقبون المذنب بذنب آخر، وهي غفلة دق مسلكها عن انحصار الارتداع عن القتل في تحقق المجازاة بالقتل؛ لأن النفوس جبلت على حب البقاء وعلى حب إرضاء القوة الغضبية، فإذا علم عند الغضب أنه إذا قتل فجزاؤه القتل ارتدع، وإذا طمع في أن يكون الجزاء دون القتل أقدم على إرضاء قوته الغضبية، ثم علل نفسه بأن ما دون القصاص يمكن الصبر عليه والتفادي منه. وقد كثر ذلك عند العرب وشاع في أقوالهم وأعمالهم قال قائلهم وهو قيس بن زهير العبسي:

شفيت النفس من حمل بن بدر وسيفي من حذيفة قد شفاني ولذلك قال اللَّه تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَامِي حَيْوَةٌ يَكُأُولِي الْأَلْبَنِ ﴾ (١) (٣).

قال الشنقيطي: «صرح في هذه الآية الكريمة أنه كتَب على بني إسرائيل أنه من قتل نفسًا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعًا، ولم يتعرض هنا لحكم من قتل نفسًا بنفس، أو بفساد في الأرض، ولكنه بين ذلك في مواضع أخر، فبين أن قتل النفس بالنفس جائز، في قوله: ﴿ وَكُنْبَنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ ٱلنَّقْسَ بِالنَّقْسِ ﴾ (٥)

⁽١) الجامع لأحكام القرآن (١/ ١٤٦).

⁽٢) البقرة: الآية (١٧٩).

⁽٣) التجرير (٦/ ١٧٧ –١٧٨).

⁽٤) المائدة: الآية (٤٤).

الآية، وفي قوله: ﴿ كُنِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَنَالَى ﴾ (١)، وقوله: ﴿ وَمَن قُنِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَمَلْنَا لِوَلِيّهِ عِسُلْطَنَنَا ﴾ (٢) الآية.

واعلم أن آيات القصاص في النفس فيها إجمال بيَّنته السنة، وحاصل تحرير المقام فيها: أن الذكر الحر المسلم يقتل بالذكر الحر المسلم إجماعًا، وأن المرأة كذلك تقتل بالمرأة كذلك إجماعًا، وأن العبد يقتل كذلك بالعبد إجماعًا»(٣).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في النهي عن قتل النفس بغير حق

* قال ابن عباس: «من حرّم قتلها إلا بحق فكأنما أحيا الناس جميعًا»(1).

⋆ فوائد الحديث:

قال الحافظ: "والمراد من هذه الآية صدرها وهو قوله تعالى: "وَمَن قَتَكُل نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادِ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنّا قَتَل النّاسَ جَمِيعًا . . . قال ابن بطال: "فيها: تغليظ أمر القتل والمبالغة في الزجر عنه قال: واختلف السلف في المراد بقوله: "قَتَلَ النّاسَ جَمِيعًا و "وَأَقْيَا النّاسَ جَمِيعًا و "أَقيا النّاسَ جَمِيعًا و المبالغة في النّاسَ جَمِيعًا و المواد بذلك تغليم الوزر والتعظيم في قتل المؤمن. ثم قال: واختار الطبري أن المراد بذلك تعظيم العقوبة وشدة الوعيد من حيث أن قتل الواحد وقتل الجميع سواء في استيجاب غضب اللّه وعذابه وفي مقابلة أن من لم يقتل أحدا فقد حيي الناس منه جميعًا لسلامتهم منه . وحكى ابن التين أن معناه أن من وجب له قصاص فعفا عنه أعطي من الأجر مثل ما لو أحيا الناس جميعًا ، وقيل: وجب شكره على الناس جميعًا وكأنما من عليم مجميعًا . قال ابن بطال: وإنما اختار هذا لأنه لا توجد نفس يقوم قتلها في عاجل النفع مقام إحياء جميع عاجل الضر مقام قتل جميع النفوس، ولا إحياؤها في عاجل النفع مقام إحياء جميع النفوس. قلت: واختار بعض المتأخرين تخصيص الشق الأول بابن آدم الأول النفوس، قلت وحرة الدماء وجرة الناس على ذلك، وهو ضعيف لأن المذكور بعد الإشارة بقوله في أول الآية "ومِن آجَلِ ذَلِك » لقصة ابني آدم فدل على أن المذكور بعد

⁽١) البقرة: الآية (١٧٨). (٢) الإسراء: الآية (٣٣).

⁽٣) أضواء البيان (١/ ٣٧٢).

⁽٤) أخرجه: البخاري (١٢/ ٢٣٤) معلقًا ووصله ابن أبي حاتم قاله الحافظ.

ذلك متعلق بغيرهما ، فالحمل على ظاهر العموم أولى والله أعلم $^{(1)}$.

* عن عبدالله بن عمر عن النبي على قال: «لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعض» (٢٠).

* فوائد الحديث:

قال الحافظ: «قوله: «لا ترجعوا بعدي كفارًا»: جملة ما فيه من الأقوال ثمانية: أحدها: قول الخوارج إنه على ظاهره، ثانيها: هو في المستحلين، ثالثها: المعنى كفارًا بحرمة الدماء وحرمة المسلمين وحقوق الدين، رابعها: تفعلون فعل الكفار في قتل بعضهم بعضًا، خامسها: لابسين السلاح؛ يقال: كفر درعه إذا لبس فوقها ثوبًا، سادسها: كفارًا بنعمة الله، سابعها: المراد الزجر عن الفعل وليس ظاهره مرادًا، ثامنها: لا يكفر بعضكم بعضًا؛ كأن يقول أحد الفريقين للآخر: يا كافر! فيكفر أحدهما (٣).

وقال: «ثم وقفت على تاسع: وهو أن المراد ستر الحق، والكفر لغة الستر؛ لأن حق المسلم على المسلم أن ينصره ويعينه، فلما قاتله كأنه غطى على حقه الثابت له عليه، وعاشر: وهو أن الفعل المذكور يفضي إلى الكفر؛ لأن من اعتاد الهجوم على كبار المعاصي جره شؤم ذلك إلى أشد منها، فيخشى أن لا يختم له بخاتمة الإسلام. ومنهم من جعله من لبس السلاح؛ يقول كفر فوق درعه إذا لبس فوقها ثوبا. وقال الداودي: معناه: لا تفعلوا بالمؤمنين ما تفعلون بالكفار، ولا تفعلوا بهم ما لا يحل وأنتم ترونه حرامًا. قلت: وهو داخل في المعاني المتقدمة»(٤).

وقال النووي: «وأظهر الأقوال القول الرابع، وهو اختيار القاضي عياض كَالله، (٠٠).

⁽۱) فتح الباري (۱۲/ ۲۳۲–۲۳۷) وأنظر شُرح ابن بطال (۸/ ٤٩٦-٤٩٧).

⁽۲) أخرجه: أحمد (۲/ ۸۵)، والبخاري (۱۲/ ۱۹۱/ ۱۹۱۹)، ومسلم (۱/ ۱۸۲/ ۲۸)، وأبو داود (۵/ ۱۳۲/ ۲۸۱) أخرجه: أحمد (۲/ ۱۳۰۰/ ۱۳۰۰)، والنسائي (۲/ ۱۳۲۰/ ۱۳۲۲)، وابن ماجه (۲/ ۲۰۰۰/ ۱۳۰۰).

⁽٣) الفتح (١٢/ ٢٣٨–٢٣٩).

⁽٤) الفتح (١٣/ ٣٣).

⁽٥) شرح صحيح مسلم (٢/ ٤٨).

. (٣٨٦)

* عن عبد اللَّه بن عمرو عن النبي على قال: «الكبائر: الإشراك باللَّه، وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس»(١٠).

*غريب الحديث:

اليمين الغموس: بفتح المعجمة وضم الميم الخفيفة وآخره مهملة، قيل: سميت بذلك لأنها تغمس صاحبها في الإثم ثم في النار.

*عن أسامة بن زيد على قال: «بعثنا رسول الله على إلى الحُرقة من جهينة، قال: فصبحنا القوم فهزمناهم. قال: ولحقت أنا ورجل من الأنصار رجلًا منهم، قال: فلما غشيناه قال: لا إله إلا الله، قال: فكفّ عنه الأنصاري، فطعنته برمحي حتى قتلته. قال: فلما قدمنا بلغ ذلك النبي على قال: فقال لي: يا أسامة! أقتلته بعد ما قال: «لا إله إلا الله»؟ قال: قلت: يا رسول الله! إنه إنما كان متعوذًا، قال: قتلته بعد ما قال لا إله إلا الله؟ قال: فما زال يكررها على حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم»(٢).

*غريب الحديث:

الحُرقة: بضم المهملة وبالراء ثم قاف وهم بطن من جهينة.

فصبحنا القوم: أي: هجموا عليهم صباحًا قبل أن يشعروا بهم، يقال: صبحته أتيته صباحا بغتة.

غشيناه: بفتح أوله وكسر ثانيه؛ أي: لحقنا به حتى تغطى بنا.

★ فوائد الحديث:

قوله: «أقتلته بعدما قال: لا إله إلا الله؟»: قال الحافظ: «قال ابن التين: في هذا اللوم تعليم وإبلاغ في الموعظة حتى لا يقدم أحد على قتل من تلفظ بالتوحيد »(٣).

⁽۱) أخرجه: أحمد (۲/ ۲۰۱)، والبخاري (۱۲/ ۲۳۰/ ۲۸۷۰)، والترمذي (٥/ ۲۲۰/۲۲۰)، والنسائي (٧/ أخرجه: أحمد (٢/ ٢٠٠١)،

⁽۲) أخرجه: أحمد (۱/ ۲۰۰)، والبخاري (۱/ ۲۳۰/ ۲۸۷۲)، ومسلم (۱/ ۹۳–۹۹/ ۹۳)، وأبو داود (۳/ ۲۱۰۳–۲۱۴۳/۱۰۳)، والنسائي في الكبرى (۵/ ۱۷۲–۱۷۷/ ۸۹۹ه).

⁽٣) فتح الباري (١٢/ ٢٤١).

وقال القرطبي: «وتكرار ذلك القول إنكار شديد، وإعراض عن قبول عذر أسامة الذي أبداه»(١٠).

وقال: «وإنما تمنى أسامة أن يتأخر إسلامه إلى يوم المعاتبة ليسلم من تلك الجناية السابقة، وكأنه استصغر ما كان منه من الإسلام والعمل الصالح قبل ذلك في جنب ما ارتكبه من تلك الجناية ؛ لما حصل في نفسه من شدة إنكار النبي الذلك وعظمه (٢).

قال ابن بطال: «وأما قتل أسامة الرجل فإنه ظنه كافرًا وجعل ما سمع منه من الشهادة تعوذا من القتل، وأقل أحوال أسامة في ذلك أن يكون قد أخطأ في فعله ؛ لأنه إنما قصد إلى قتل كافر عنده، ولم يكن عرف حكم النبي على فيمن أظهر الشهادة بلسانه أنها تحقن دمه، فسقط عنه القود لأنه معذور بتأويله، وكذلك حكم من تأول فأخطأ في تأويله معذور في ذلك، وهو في حكم من رمى من يجب له دمه فأصاب من لا يجب له قتله أنه لا قود عليه، وما لقي أسامة من النبي على في قتله هذا الرجل الذي ظنه كافرًا من اللوم والتوبيخ حتى تمنى أنه لم يسلم قبل ذلك اليوم آلى على نفسه ألا يقاتل مسلما أبدًا، ولذلك قعد عن على بن أبي طالب يوم الجمل) (٣).

*غريبالحديث:

النقباء: جمع نقيب، وهو كالعريف على القوم المقدم عليهم، الذي يتعرف أخبارهم، وينقب عن أحوالهم: أي: يفتش.

⁽١) المقهم (١/ ٢٩٦).

⁽٢) المقهم (١/ ٢٩٧).

⁽٣) شرح البخاري (٨/ ٤٩٨).

⁽٤) أخرَجه: أحمد (٥/ ٣٢١)، والبخاري (١٢/ ٣٣٥–٣٣٦)، ومسلم (٣/ ١٣٣٣/ ١٧٠٩)، والترمذي (٤/ ٣٦ / ٣٦٩)، والنسائي (٧/ ١٦٠٩/ ١٦٠١)، وابن ماجه (٢/ ٨٦٨ / ٢٦٠٩) مختصرًا.

___ (۲۸۸)______ سورة المائدة

* فوائد الحديث:

قال النووي: «وفي هذا الحديث فوائد: منها تحريم هذه المذكورات وما في معناها. ومنها الدلالة لمذهب أهل الحق أن المعاصي غير الكفر، لا يقطع لصاحبها بالنار إذا مات ولم يتب منها بل هو بمشيئة الله تعالى إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه، خلافًا للخوارج والمعتزلة، فإن الخوارج يُكفِّرون بالمعاصي، والمعتزلة يقولون: لا يكفر ولكن يخلد في النار»(١).

* عن عبد الله بن عمر في عن النبي على قال: «من حمل علينا السلاح فليس منا».

★ فوائد الحديث:

قال النووي: «قاعدة مذهب أهل السنة والفقهاء، وهي أن من حمل السلاح على المسلمين بغير حق ولا تأويل ولم يستحله؛ فهو عاص ولا يكفر بذلك، فإن استحله كفر. فأما تأويل الحديث فقيل: هو محمول على المستحل بغير تأويل، فيكفر ويخرج من الملة. وقيل: معناه ليس على سيرتنا الكاملة وهدينا، وكان سفيان بن عيينة كَعُلَّلُهُ يكره قول من يفسره بليس على هدينا ويقول: بئس هذا القول، يعني بل يمسك عن تأويله ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر، والله أعلم "".

قال الحافظ: «ومعنى الحديث حمل السلاح على المسلمين لقتالهم به بغير حق، لما في ذلك من تخويفهم وإدخال الرعب عليهم وكأنه كنى بالحمل عن المقاتلة أو القتل للملازمة الغالبة. قال ابن دقيق العيد: يحتمل أن يراد بالحمل ما يضاد الوضع ويكون كناية عن القتال به، ويحتمل أن يراد بالحمل حمله لإرادة القتال به لقرينة قوله: «علينا»، ويحتمل أن يكون المراد حمله للضرب به، وعلى كل حال ففيه دلالة على تحريم قتال المسلمين والتشديد فيه»(1).

⁽۱) شرح مسلم (۱۱/۱۸۲–۱۸۷).

⁽٢) أخرجه: أحمد (٢/٣)، والبخاري (١٢/ ٢٣٦/ ٤٨٧٤)، ومسلم (٩٨/٩٨/١)، والنسائي (٧/ ١٣٤/) (٤١١١)، وابن ماجه (٢/ ١٦٠/ ٢٥٧٦).

⁽۲) شرح مسلم (۲/ ۹۰).

⁽٤) الفتح (١٣/ ٢٩).

وقال: «قوله: «فليس منا» أي: ليس على طريقتنا ، أو ليس متبعًا لطريقتنا لأن من حق المسلم على المسلم أن ينصره ، ويقاتل دونه ، لا أن يرعبه بحمل السلاح عليه لإرادة قتاله أو قتله ، ونظيره: «من غشنا فليس منا» (۱) و «ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب» (۲) وهذا في حق من لا يستحل ذلك ، فأما من يستحله فإنه يكفر باستحلال المحرم بشرطه لا مجرد حمل السلاح ، والأولى عند كثير من السلف إطلاق لفظ الخبر من غير تعرض لتأويله ليكون أبلغ في الزجر . . . والوعيد المذكور لا يتناول من قاتل البغاة من أهل الحق ، فيحمل على البغاة وعلى من بدأ بالقتال ظالمًا » (۳) .

* * *

⁽۱) أخرجه: أحمد (۲/۸۶۷)، ومسلم (۱/۹۹/۱)، وأبو داود (۳/ ۷۳۱-۷۳۲/ ۳٤۵۷)، والترمذي (۳/ ۱۴۵۸/ ۱۳۵۰)، والترمذي (۳/ ۱۳۱۵)، وابن ماجه (۲/۹۶۹/ ۲۲۲۶) من حليث أبي هريرة الله بالفاظ متقاربة.

⁽۲) أخرجه: أحمد (١/ ٢٨٦)، والبخاري (٣/ ٢١٠/ ١٢٩٤)، ومسلم (١/ ٩٩/ ١٠٣)، والترمذي (٣/ ٣٢٤/ ٩٢١)، والترمذي (٣/ ٣٢٤)، وابن ماجه (١/ ٤٠٥ – ٥٠٥/ ١٥٨٤) من حديث عبد الله بن مسعود خطف.

⁽٣) الفتح (١٣/ ٣٠).

قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَتُهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبِيَنَتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمَ بَعْدُ ذَالِكَ فِي ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُوكَ ﴾ (١)

*غريب الآية:

لمسرفون: الإسراف: مجاوزة حد الاعتدال في كل شيء. خلافه التقتير.

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن جرير: «وهذا قسم من الله -جل ثناؤه- أقسم به: أن رسله -صلوات الله عليهم- قد أتت بني إسرائيل الذين قص الله قصصهم وذكر نبأهم في الآيات التي تقدمت، من قوله: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُوا اذْكُرُوا نِمْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمْ قَوْمُ التي تقدمت، من قوله: ﴿ يَتَأَيُّهُا الَّذِينَ مَامَنُوا اذْكُرُوا نِمْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمْ قَوْمُ الله عذا الموضع ﴿ بِالْبَيِّنَتِ ﴾ ؛ يعني: بالآيات الواضحة والحجج البينة على حقيقة ما أرسلوا به إليهم، وصحة ما دعوهم إليه من الإيمان بهم، وأداء فرائض الله عليهم.

يقول اللَّه -عز ذكره-: ﴿ ثُمُّرً إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَالِكَ فِي ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُوكِ ﴾ ، يعني: أن كثيرا من بني إسرائيل. و(الهاء والميم) في قوله: ﴿ ثُمُّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم ﴾ ، من ذكر بني إسرائيل ، وكذلك ذلك في قوله: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَتُهُم ﴾ بعد ذلك ، يعني: بعد مجيء رسل اللَّه بالبينات. ﴿ فِي ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُوك ﴾ ، يعني: أنهم في الأرض لعاملون بمعاصي اللَّه ، ومخالفون أمر اللَّه ونهيه ، ومحادو الله ورسله ، باتباعهم أهواءهم. وخلافهم على أنبيائهم ، وذلك كان إسرافهم في الأرض " (").

قال ابن كثير: «﴿ وَلَقَدَّ جَآءَتُهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبِيِّنَاتِ ﴾ أي: بالحجج والبراهين والدلائل الواضحة ﴿ ثُمُّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَهُم بَعْدَ ذَلِكَ فِي ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُوك ﴾ وهذا تقريع لهم وتوبيخ على ارتكابهم المحارم بعد علمهم بها، كما كانت بنو قريظة

⁽١) الآية (٢٢).

⁽٢) المائدة: الآية (١١).

⁽٣) جامع البيان (٦/ ٢٠٥).

والنضير وغيرهم من بني قينقاع ممن حول المدينة من اليهود، الذين كانوا يقاتلون مع الأوس والخزرج إذا وقعت بينهم الحروب في الجاهلية، ثم إذا وضعت الحروب أوزارها فدوا من أسروه، وودوا من قتلوه، وقد أنكر الله عليهم ذلك في سورة البقرة، حيث يقول: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَنَقَكُمْ لا تَسْفِكُونَ وَمَا مَكُمْ وَلا تُغْرِجُونَ أَنفُسَكُمْ مِن البقرة، حَيث يقول: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَنَقَكُمْ لا تَسْفِكُونَ وَمَا مَكُمْ وَلا تُغْرِجُونَ أَنفُسَكُمْ مِن البقرة مُ أَنتُمْ هَوُلاَة نَقْنُلُوكَ أَنفُسَكُمْ وَتُحْرِجُونَ فَرِيقًا فِي يَعْرَبُمُ مِن وَيَعْرِهُمُ مَا فَكُورُهُمْ وَهُو مُحَرَّمُ عَلَيْهِم بِاللهِ فَي وَالْمُدُونِ وَإِن يَا أَثُوكُمْ أَسَكَرَى تُعَنَدُوهُمْ وَهُو مُحَرَّمُ عَلَيْكُمْ مِن وَيَعْرِهُمُ أَنسَكُمْ مَا جَزَاءُ مَن يَعْعَلُ عَلَيْكُمْ إِلَا خِرَى فِي النّهُ وَمُو اللهُ مَن الْعَيْوَةِ الدُّيْنَ وَيَوْمَ الْقِينَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِ الْعَلَالِ وَمَا اللهُ وَلَكَ مِن عَمَا مَنْ اللهُ اللهُ عَلَى مَا مَوْلًا مَا اللهُ اللهُ عَمَا مَعْمَلُونَ فِي اللّهُ اللهُ عَمْ الْقَيْمَةُ مِن الْعَيَوَةِ الدُّيْنَ وَيَوْمَ الْقِينَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَد الْعَلَالِ وَمَا اللهُ وَمُا مَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَمَا مَعْمَلُونَ فِي اللهُ اللهُ عَمَا مَعْمَلُونَ فِي الْعَيْوَةِ الدُّيْلَ وَيَوْمَ الْقِينَةِ يُرَدُّونَ إِلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَمَا اللهُ الل

قال محمد رشيد رضا: «أي: لم تغن عنهم بينات الرسل، ولا تهذبت نفوسهم، بل كان كثير منهم بعد ذلك الذي ذكر من التشديد عليهم في أمر القتل، ومن مجيء الرسل بالبيات يسرفون في الأرض بالقتل وسائر ضروب البغي، أكد إثبات وصف الإسراف لكثير منهم تأكيدًا بعد تأكيد؛ لأن تشديد الشريعة وتكرار بينات الرسل كانت تقتضي عدم ذلك أو ندوره، والحكم على الكثير دون جميع الأمة من دقة القرآن في الصدق وتحديد الحقائق، وهذا الرسوخ في الإسراف لا يمكن أن يعم أفراد الأمة، والناس يطلقون وصف الكثير على الجميع في الغالب، والإسراف مجاوزة الحد في العمل أي حد الحق والمصلحة، ويعرف ذلك بالشرع في الأمور الشرعية، وبالعقل والعرف في غير ذلك، وفي القوم الذين ليس لهم شرع. وكل ما يتجاوز فيه الحد يفسد. والأصل في معنى الإسراف الإفساد، فهو من السرفة وهي يتجاوز فيه الحد يفسد. والأصل في معنى الإسراف الإفساد، فهو من السرفة وهي يجعله شرًّا، كالنفقة الواجبة والمستحبة التي تذهب بالمال كله، فتفسد على صاحبها أمر معاشه، فما بالك بالإسراف في الشر، وهو المبالغة وتجاوز ما اعتاده طاحبها أمر معاشه، فما بالك بالإسراف في الشر، وهو المبالغة وتجاوز ما اعتاده الأشرار فيهه "."

* * *

(٢) تفسير القرآن العظهم (٣/ ٨٨).

⁽١) البقرة الآيتان (٨٤-٨٥).

⁽٣) تفسير المنار (٦/ ٣٥١).

قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَاقُا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوّا أَوْ يُصَكَلّبُوّا أَوْ تُقَطّعَ آيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفوّا مِن ٱلْأَرْضِ ذَالِكَ لَهُمْ خِزْئُ فِي ٱلدُّنِيَّ وَلَهُمْ فِي اللّهُ فِي الدُّنيَّ وَلَهُمْ فِي اللّافِيرِ وَاللّهُمْ فِي اللّافِيرِ فَي اللّهُ فَي اللّهُ اللّهِمُ فِي اللّافِيرِ فَي اللّهُ عَظِيمُ اللّهُ إِلّا اللّهِ اللّهِ عَنْوُرٌ تَحِيمُ اللّهُ عَنْوُرٌ تَحِيمُ اللّهُ عَنْوُرٌ تَحِيمُ اللّه عَنْوُرٌ تَحِيمُ اللّه عَنْوُرٌ تَحِيمُ اللّه عَنْوُرٌ تَحِيمُ اللّهُ اللّهُ عَنْوُرٌ تَحِيمُ اللّهُ عَنْوُرٌ تَحِيمُ اللّهُ اللّهُ فَيْرُ قَالِمُ اللّهُ عَنْوُرٌ تَحِيمُ اللّهُ اللّهُ عَنْوُرٌ تَحِيمُ اللّهُ اللّهُ عَنْوُرٌ تَحِيمُ اللّهُ اللّهُ عَنْوُرٌ تَحِيمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَنْوُرٌ تَحِيمُ اللّهُ اللّهُ عَنْورُ تَحِيمُ اللّهُ عَنْوُرٌ تَحِيمُ اللّهُ اللللّهُ ا

*غريب الآية:

ينفوا: النفي: الطرد بإهانة. أصله الإهلاك، ومنه النفاية لرديء المتاع. الخزي: الفضيحة. يقال: خزي الرجل إذا لحقه انكسار وذل.

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن جرير: «هذا بيان من الله -عز ذكره - عن حكم الفساد في الأرض، الذي ذكره في قوله: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِى ٓ إِسْرَةِ مِلَ أَنَّهُم مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ الذي ذكره في قوله: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِى ٓ إِسْرَةِ مِلَ أَنَّهُم مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوّ فَسَادٍ فِي الأرض من العقوبة نقسي أو فسادٍ في الأرض من العقوبة والنكال، فقال - تبارك وتعالى -: لا جزاء له في الدنيا إلا القتل، والصلب، وقطع اليد والرجل من خلاف، أو النفي من الأرض، خزيًا لهم. وأما في الآخرة إن لم يتب في الدنيا، فعذاب عظيم "(۱).

قال ابن قتيبة: «المحاربون لله ورسوله: هم الخارجون على الإمام وعلى جماعة المسلمين، يخيفون السبل، ويسعون في الأرض بالفساد. وهو ثلاثة أصناف: رجل قتل النفس ولم يأخذ مالًا، ورجل قتل النفس وأخذ المال، ورجل أخذ المال ولم يقتل النفس.

فإذا قدر الإمام عليهم فإن بعضهم يقول: هو مخير في هذه العقوبات، بأيها شاء

⁽١) جامع البيان (٦/ ٢٠٥).

عاقب كل صنف منهم. وكان بعضهم يجعل لكل صنف منهم حدًّا لا يتجاوزه إلى غيره: فمن قتل النفس ولم يأخذ المال قتل؛ لأن النفس بالنفس.

ومن قتل النفس وأخذ المال: صلب إلى أن يموت، فكان الشهر له بالصلب جزاء له بأخذه المال، وقتله جزاء له بقتله النفس.

ومن أصاب المال ولم يقتل، فإن شاء الإمام قطع يده اليمنى جزاء بالسرق، ورجله اليسرى جزاء بالخروج والمجاهرة بالفساد. وإن شاء نفاه من الأرض)(١٠).

قال الرازي: «للعلماء في لفظ (أو) في هذه الآية قولان: الأول: أنها للتخيير، وهو قول ابن عباس في رواية على بن أبي طلحة وقول الحسن وسعيد بن المسيب ومجاهد، والمعنى أن الإمام إن شاء قتل وإن شاء صلب، وإن شاء قطع الأيدي والأرجل، وإن شاء نفي، أي واحد من هذه الأقسام شاء فعل, وقال ابن عباس في رواية عطاء: كلمة (أو) هاهنا ليست للتخيير، بل هي لبيان أن الأحكام تختلف باختلاف الجنايات، فمن اقتصر على القتل قتل، ومن قتل وأخذ المال قتل وصلب، ومن اقتصر على أخذ المال قطع يده ورجله من خلاف. ومن أخاف السبل ولم يأخذ المال نفي من الأرض، وهذا قول الأكثرين من العلماء، وهو مذهب الشافعي لَكُلِّللهُ، والذي يدل على ضعف القول الأول وجهان: الأول: أنه لو كان المراد من الآية التخيير لوجب أن يمكن الإمام من الاقتصار على النفي، ولما أجمعوا على أنه ليس له ذلك علمنا أنه ليس المراد من الآية التخيير، والثاني: أن هذا المحارب إذا لم يقتل ولم يأخذ المال فقد هم بالمعصية ولم يفعل، وذلك لا يوجب القتل كالعزم على سائر المعاصى، فثبت أنه لا يجوز حمل الآية على التخيير، فيجب أن يضمر في كل فعل على حدة فعلًا على حدة، فصار التقدير: أن يقتلوا إن قتلوا، أو يصلبوا إن جمعوا بين أخذ المال والقتل، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف إن اقتصروا على أخذ المال أو ينفوا من الأرض إن أخافوا السبل، والقياس الجلى أيضًا يدل على صحة ما ذكرناه؛ لأن القتل العمد العدوان يوجب القتل، فغلظ ذلك في قاطع الطريق، وصار القتل حتمًا لا يجوز العفو عنه، وأخذ المال يتعلق به القطع في غير قاطع الطريق، فغلظ ذلك في قاطع الطريق بقطع

⁽١) تأويل مشكل القرآن (ص: ٣٩٩-٤٠٠).

الطرفين، وإن جمعوا بين القتل وبين أخذ المال جمع في حقهم بين القتل وبين الصلب؛ لأن بقاءه مصلوبًا في ممر الطريق يكون سببًا لاشتهار إيقاع هذه العقوبة، فيصير ذلك زاجرًا لغيره عن الإقدام على مثل هذه المعصية، وأما إن اقتصر على مجرد الإخافة اقتصر الشرع منه على عقوبة خفيفة وهي النفي من الأرض»(١).

قال الجصاص: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبِلِ أَن تَقَدِرُواْ عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُواْ أَكَ اللّه عَفُورٌ وَيَدِيدٌ استثناء لمن تاب منهم من قبل القدرة عليهم وإخراج لهم من جملة من أوجب اللّه عليه الحد؛ لأن الاستثناء إنما هو إخراج بعض ما انتظمته الجملة منها ، كقوله تعالى: ﴿ إِلَّا ءَالَ لُوطٍ إِنّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ إلّا أَمْرَأَتُهُ ﴿ (٢) فَأَخرج آل لوط من جملة المهلكين ، وأخرج المرأة بالاستثناء من جملة المنجين .

وكقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَتِكَةُ كُلُهُمْ أَجْمَعُونَ ۞ إِلَّا إِلْلِيسَ ﴾ (٣) فكان إبليس خارجا من جملة الساجدين.

فكذلك لما استثناهم من جملة من أوجب عليهم الحد إذا تابوا قبل القدرة عليهم فقد نفى إيجاب الحد عليهم، وقد أكد ذلك بقوله تعالى: ﴿ فَأَعْلَمُوا أَكَ اللّهَ غَفُورٌ فَقد نفى إيجاب الحد عليهم، وقد أكد ذلك بقوله تعالى: ﴿ فَأَعْلَمُوا أَكَ اللّهَ عَنَوُرٌ اللّهُ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ (١٠) عقل بذلك سقوط عقوبات الدنيا والآخرة عنهم.

فإن قال قائل: قد قال في السرقة: ﴿ فَمَن تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ. وَأَصَّلَحَ فَإِكَ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمُ ﴾ (٥) ومع ذلك فليست توبة السارق مسقطة للحد عنه .

قيل له: لأنه لم يستثنهم من جملة من أوجب عليهم الحد، وإنما أخبر أن اللَّه غفور رحيم لمن تاب منهم، وفي آية المحاربين استثناء يوجب إخراجهم من الجملة.

وأيضًا فإن قوله تعالى: ﴿فَنَ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلِّهِ مِ وَأَصَّلَحَ ﴾ يصح أن يكون كلامًا مبتدأ مستغنيًا بنفسه عن تضمينه بغيره، وكل كلام اكتفى بنفسه لم نجعله مضمنًا بغيره إلا بدلالة، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِم ﴾ مفتقر في صحته إلى ما قبله، فمن أجل ذلك كان مضمنًا به. ومتى سقط الحد المذكور في

⁽٢) الحجر الآيتان (٥٩-٢٠).

⁽٤) الأنفال: الآية (٣٨).

⁽١) تفسير الرازي (١١/ ٢٢١-٢٢).

⁽٣) الحجر الآيتان (٣٠-٣١).

⁽٥) المائدة: الآية (٣٩).

الآية وجبت حقوق الآدميين من القتل والجراحات وضمان الأموال.

وإذا وجب الحد سقط ضمان حقوق الآدميين في المال والنفس والجراحات؛ وذلك لأن وجوب الحد بهذا الفعل يسقط ما تعلق به من حق الآدمي، كالسارق إذا سرق وقطع لم يضمن السرقة، وكالزاني إذا وجب عليه الحدلم يلزمه المهر، وكالقاتل إذا وجب عليه القود لم يلزمه ضمان المال؛ كذلك المحاربون إذا وجب عليهم الحد سقطت حقوق الآدميين، فإذا سقط الحد عن المحارب وجب ضمان ما تناوله من مال أو نفس، كالسارق إذا درئ عنه الحد وجب عليه ضمان المال، وكالزاني إذا سقط عنه الحد لزمه المهر، (۱).

قال الشنقيطي: ﴿إِذَا تَابِ المحاربون بعد القدرة عليهم ، فتربتهم حينئذ لا تغير شيئًا من إقامة الحدود المذكورة عليهم ، وأما إن جاؤوا تائبين قبل القدرة عليهم ، فليس للإمام عليهم حينئذ سبيل ؛ لأنهم تسقط عنهم حدود الله ، وتبقى عليهم حقوق الأدميين ، فيقتص منهم في الأنفس والجراح ، ويلزمهم غرم ما أتلفوه من الأموال ، ولولي الدم حينئذ العفو إن شاء ، ولصاحب المال إسقاطه عنهم .

وهذا قول أكثر العلماء مع الإجماع على سقوط حدود الله عنهم بتوبتهم قبل القدرة عليهم، كما هو صريح قوله تعالى: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبّلِ أَن تَقّدِرُوا عَلَيْهِم عَلَى الله وَ الله الله عَلَيْهِم عَلَيْهِ الله وتضمينهم ما استهلكوا؛ لأن ذلك غصب، فلا يجوز لهم تملكه، وقال قوم من الصحابة والتابعين: لا يطلب المحارب الذي جاء تائبًا قبل القدرة عليه إلا بما وجد معه من المال، وأما ما استهلكه، فلا يطلب به، وذكر الطبري هذا عن مالك من رواية الوليد بن مسلم عنه.

قال القرطبي: وهو الظاهر من فعل علي بن أبي طالب في ، بحارثة بن بدر الغداني، فإنه كان محاربًا، ثم تاب قبل القدرة عليه، فكتب له سقوط الأموال والدم عنه كتابًا منشورًا، ونحوه ذكره ابن جرير (٢٠).

قال ابن جرير: «وأولى التأويلين بالصواب في ذلك عندنا تأويل من أوجب على المحارب من العقوبة على قدر استحقاقه، وجعل الحكم على المحاربين مختلفا

⁽١) أحكام القرآن (٢/ ١١٤-١١٣).

⁽۲) أضواء البيان (١/ ٣٩٩).

سورة المائدة ______ سورة المائدة

باختلاف أفعالهم، فأوجب على مُخيف السبيل منهم إذا قُدر عليه قبل التوبة وقبل أخذ مال أو قتل: النفيَ من الأرض، وإذا قُدر عليه بعد أخذ المال، وقتل النفس المحرم قتلها: الصَّلبَ لما ذكرت من العلة قبلُ لقائلي هذه المقالة. فأما ما اعتل به القائلون: إن الإمام فيه بالخيار، من أن (أو) في العطف تأتي بمعنى التخيير في الفرض، فنقول: لا معنى له؛ لأن (أو) في كلام العرب قد تأتى بضروب من المعاني لولا كراهة إطالة الكتاب بذكرها لذكرتها ، وقد بينت كثيرًا من معانيها فيما مضى وسنأتي على باقيها فيما يستقبل في أماكنها إن شاء اللَّه. فأما في هذا الموضع فإن معناها: التعقيب، وذلك نظير قول القائل: إن جزاء المؤمنين عند الله يوم القيامة أن يدخلهم الجنة، أو يرفع منازلهم في عليين، أو يسكنهم مع الأنبياء والصديقين، فمعلوم أن قائل ذلك غير قاصد بقيله إلى أن جزاء كل مؤمن آمن باللَّه ورسوله، فهو في مرتبة واحدة من هذه المراتب، ومنزلة واحدة من هذه المنازل بإيمانه، بل المعقول عنه، أن معناه: أن جزاء المؤمن لن يَخلُو عند الله من بعض هذه المنازل. . . فإن قال قائل: فإن هذه الأحكام التي ذكرت كانت عن رسول الله عَيْلًا في غير المحارب، وللمحارب حكم غير ذلك منفرد به؟ قيل له: فما الحكم الذي انفرد به المحارب في سننه، فإن ادعى عنه على حكمًا خلاف الذي ذكرنا، أكذبه جميع أهل العلم؛ لأن ذلك غير موجود بنقل واحد ولا جماعة، وإن زعم أن ذلك الحكم هو ما في ظاهر الكتاب، قيل له: فإن أحسن حالاتك أن يُسلّم لك أن ظاهر الآية، قد يحتمل ما قلت، وما قاله من خالفك فما برهانك على أن تأويلك أولى بتأويل الآية من تأويله، وبعد: فإذا كان الإمام مخيرًا في الحكم على المحارب من أجل أن (أو) بمعنى التخيير في هذا الموضع عندك، أفله أن يصلبه حيًا ويتركه على الخشبة مصلوبًا حتى يموت من غير قتله، فإن قال: ذلك له، خالف في ذلك الأمة، وإن زعم أن ذلك ليس له، وإنما له قتله، ثم صلبه، أو صلبه ثم قتله، ترك علته من أن الإمام إنما كان له الخيار في الحكم على المحارب من أجل أن (أو) تأتي بمعنى التخيير، وقيل له: فكيف كان له الخيار في القتل أو النفي أو القطع، ولم يكن له الخيار في الصلب وحده، حتى تجمع إليه عقوبة أخرى، وقيل له: هل بينك وبين من جعل الخيار حيث أبيت وأبى ذلك، حيث جعلته له فرق من

أصل أو قياس فلن يقول في أحدهما قولًا إلا ألزم في الآخر مثله $^{(1)}$.

قال الرازي: «اختلفوا في تفسير النفي من الأرض. قال الشافعي تَظَّلُّلهُ: معناه: إن وجد هؤلاء المحاربين قتلهم وصلبهم وقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وإن لم يجدهم طلبهم أبدًا حتى إذا قدر عليهم فعل بهم ما ذكرناه، وبه قال أحمد وإسحاق -رحمهما اللُّه-. وقال أبو حنيفة لَخَلَّلُهُ: النفي من الأرض هو الحبس، وهو اختيار أكثر أهل اللغة، قالوا: ويدل عليه أن قوله ﴿ أَوْ يُنفَوْا مِن ٱلْأَرْضِ ﴾ إما أن يكون المراد النفي من جميع الأرض، وذلك غير ممكن مع بقاء الحياة، وإما أن يكون إخراجه من تلك البلدة إلى بلدة أخرى، وهو أيضًا غير جائز؛ لأن الغرض من هذا النفي دفع شره عن المسلمين، فلو أخرجناه إلى بلد آخر لاستضربه من كان هناك من المسلمين، وأما أن يكون المراد إخراجه إلى دار الكفر وهو أيضًا غير جائز؛ لأن إخراج المسلم إلى دار الكفر تعريض له بالردة وهو غير جائز، ولما بطل الكل لم يبق إلا أن يكون المرادمن النفي نفيه عن جميع الأرض إلا مكان الحبس. قالوا: والمحبوس قد يسمى منفيًّا من الأرض لأنه لا ينتفع بشيء من طيبات الدنيا ولذاتها، ولا يرى أحدا من أحبابه، فصار منفيا عن جميع اللذات والشهوات والطيبات فكان كالمنفى في الحقيقة. ولما حبسوا صالح بن عبد القدوس على تهمة الزندقة في حبس ضيق وطال لبثه هناك ذكر شعرا، منه قوله: فلسنا من الأحيا ولسنا من الموتى خرجنا عن الدنيا وعن وصل أهلها

خرجنا عن الدنيا وعن وصل أهلها فلسنا من الأحيا ولسنا من الموتى إذا جاءنا السجان يوما لحاجة عجبنا وقلنا جاء هذا من الدنيا»(٢)

قال ابن جرير كَاللَّهُ بعد ذكره لاختلاف السلف في معنى (النفي من الأرض): «وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب، قول من قال: معنى النفي من الأرض، في هذا الموضع، هو نفيه من بلد إلى بلد غيره، وحبسه في السجن في البلد الذي نفي إليه، حتى تظهر توبته من فسوقه، ونزوعه عن معصيته ربه.

وإنما قلت ذلك أولى الأقوال بالصحة ؛ لأن أهل التأويل اختلفوا في معنى ذلك

⁽١) جامع البيان (٦/ ٢١٥–٢١٦).

⁽۲) تفسير الرازي (۱۱/ ۲۲۲–۲۲۳).

على أحد الأوجه الثلاثة التي ذكرت. وإذ كان ذلك كذلك، وكان معلومًا أن اللّه الجل ثناؤه – إنما جعل جزاء المحارب: القتل أو الصلب أو قطع اليد والرجل من خلاف، بعد القدرة عليه، لا في حال امتناعه كان معلومًا أن النفي أيضًا إنما هو جزاؤه بعد القدرة عليه، لا قبلها. ولو كان هربه من الطلب نفيًا له من الأرض، كان قطع يده ورجله من خلاف في حال امتناعه وحربه على وجه القتال، بمعنى إقامة الحد عليه بعد القدرة عليه. وفي إجماع الجميع أن ذلك لا يقوم مقام نفيه الذي جعله اللّه تكل حدًّا له بعد القدرة عليه. وإذ كان كذلك، فمعلوم أنه لم يبق إلا الوجهان الآخران، وهو النفي من بلدة إلى أخرى غيرها، أو السجن. فإذ كان كذلك، فلا شك أنه إذا نفي من بلدة إلى أخرى غيرها، فلم ينف من الأرض، بل كذلك، فلا شك أنه إذا نفي من بلدة إلى أخرى غيرها، فلم ينف من الأرض، بل بنفيه من أرض دون أرض. وإذ كان ذلك كذلك وكان اللّه –جل ثناؤه – إنما أمر بنفيه من الأرض كان معلومًا أنه لا سبيل إلى نفيه من الأرض إلا بحبسه في بقعة منها عن سائرها، فيكون منفيًا حينئذ عن جميعها، إلا مما لا سبيل إلى نفيه منها".

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في المحاربين من أهل الردة والكفر واللؤم

*عن أبي قلابة حدثني أنس: أن نفرًا من عكل ثمانية قدموا على رسول الله الله على يعد أبي قلابة حدثني أنس: أن نفرًا من عكل ثمانية قدموا على رسول الله الما فبايعوه على الإسلام، فاستوخموا الأرض وسقمت أجسامهم، فشكوا ذلك إلى رسول الله على فقال: «ألا تخرجون مع راعينا في إبله فتصيبون من أبوالها وألبانها؟ فقالوا: بلى. فخرجوا فشربوا من أبوالها وألبانها. فصحوا. فقتلوا الراعي وطردوا الإبل. فبلغ ذلك رسول الله على فبعث في آثارهم، فأدركوا. فجيء بهم، فأمر بهم فقطعت أيديهم وأرجلهم، وسمر أعينهم، ثم نبذوا في الشمس حتى ماتوا.

وفي رواية قال: وسمرت أعينهم، وألقوا في الحرة يستسقون فلا يسقون^{٢٠}.

⁽١) جامع البيان (٦/ ٢١٨-٢١٩).

⁽۲) أخرجه: أحمد (۳/ ۱۰۷)، والبخاري (۸/ ۳۵۷–۳۶۸ ۱۲۹۰)، ومسلم (۳/ ۱۲۹۱–۱۲۹۷/ ۱۲۷۱[۹] و و الترجه: أحمد (۱/ ۱۲۹۰–۱۲۹۷)، والنسائي (۷/ ۱۰۸–۱۱۸ ۱۱۸۳)، والنسائي (۷/ ۱۰۸–۱۱۸ ۱۱۸۳)، والنسائي (۷/ ۱۰۸)، والنسائي (۷/ ۱۰۸–۲۰۸)، واين ماجه (۲/ ۲۸۱۱ ۲۸۸).

*غريب الحديثين:

عكل: قبيلة من يتم الرباب من عدنان.

فاستوخموا الأرض: أي: استثقلوها ولم يوافق هواؤها أبدانهم.

سمر أعينهم: أي كحلها بمسامير محمية، وروي (سمل) باللام أي: فقأها بشوك أو غيره.

فوائد الحديثين:

قَالَ النووي لَكُلُلُهُ: (هذا الحديث أصل في عقوبة المحاربين، وهو موافق لقول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَارُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُمْ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَـتَّلُواْ أَوْ يُعْكَلُواْ أَوْ يُعْكَلُواْ أَوْ يُعْكَلُواْ أَوْ يُعْكَلُواْ أَوْ يُعْكَلُواْ أَوْ يُعْكَلُواْ أَوْ يُعْمَى لَهُواْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ (٢) (٣).

قال القاضي عياض: «اختلف الناس في معنى هذا الحديث، وفعل النبي النبي المولاء ما فعل. فقال بعض السلف: كان هذا قبل نزول الحدود وآية المحاربين والنهي عن المثلة، فلما نزل ذلك استقرت الحدود ونهى النبي عن المثلة، وهو منسوخ. وقيل: هو محكم غير منسوخ، وفيهم نزلت آية المحاربين.

وإنما فعل النبي على فيهم ما فعل؛ قصاصًا؛ لأنهم فعلوا بالرعاة مثل ذلك، وروى ذلك مسلم في بعض حديثه، وابن إسحاق وموسى بن عقبة، وأهل السير، والترمذي، ففي هذا مال مالك في أنه يقتضى القاتل بمثل ما فعل بالمقتول، وقيل: بل ذلك حكم من النبي في فيهم زائدًا على حد الحرابة لعظم جرمهم ومحاربتهم، وقتلهم الرعاة، وتمثيلهم بهم؛ وأن النهي عن المثلة نهي ندب لا تحريم)().

قال ابن كثير: ﴿وقد اختلف الأئمة في حكم هؤلاء العرنيين: هل هو منسوخ أو

⁽۱) أخرجه: مسلم (۳/ ١٢٩٦–١٢٩٨/ ١٧٦١[١٤])، والترمذي (١٠٧١-١٠٨/ ٧٣)، والنسائي (٧/ ١١٥/ ٤٠٥٤).

⁽٣) شرح مسلم (١١٧/١١).

⁽٤) إكمال المعلم (٥/ ٢٢٣–١٢٤).

محكم؟ فقال بعضهم: هو منسوخ بهذه الآية، وزعموا أن فيها عتابًا للنبي على كما في قوله تعالى: ﴿عَفَا اللهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ (١) ومنهم من قال: هو منسوخ بنهي النبي على عن المثلة. وهذا القول فيه نظر، ثم صاحبه مطالب ببيان تأخر الناسخ الذي ادعاه عن المنسوخ. وقال بعضهم: كان هذا قبل أن تنزل الحدود، قاله محمد ابن سيرين، وفي هذا نظر، فإن قصتهم متأخرة، وفي رواية جرير بن عبد الله لقصتهم ما يدل على تأخرها فإنه أسلم بعد نزول المائدة»(٢).

قال العيني: «ما وجه تعذيبهم بالنار وهو تسمير أعينهم بمسامير محمية ، كما ذكرنا ، وقد نهى النبي عن التعذيب بالنار؟ الجواب: أنه كان قبل نزول الحدود وآية المحاربة والنهي عن المثلة ، فهو منسوخ . وقيل : ليس بمنسوخ ، وإنما فعل النبي على النبي المعلم الأنهم فعلوا بالرعاة مثل ذلك . وقد رواه مسلم في بعض طرقه ، ولم يذكره البخاري . قال المهلب : إنما لم يذكره لأنه ليس من شرطه . ويقال : فلذلك بوب البخاري في كتابه ، وقال : باب إذا حرق المشرك هل يحرق؟ ووجهه أنه المهلم أعينهم وهو تحريق بالنار ، استدل به أنه لما جاز تحريق أعينهم بالنار ، ولو كانوا لم يحرقوا أعين الرعاء ، أنه أولى بالجواز بتحريق المشرك إذا أحرق المسلم . وقال ابن المنير : وكأن البخاري جمع بين حديث : «لا تعذبوا بعذاب الله» (٣) ، وبين هذا ، بحمل الأول على غير سبب ، والثاني على مقابلة السيئة بمثلها من الجهة العامة ، وإن لم يكن من نوعها الخاص ، وإلا فما في هذا الحديث أن العرنيين فعلوا ذلك بالرعاة . وقيل : النهي عن المثلة نهي تنزيه لا نهي تحريم (١٠٠٠).

قال الشنقيطي: «والتحقيق في الجواب هو أنه ﷺ فعل بهم ذلك قِصاصًا، وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره أنه ﷺ إنما سمل أعينهم قصاصًا؛ لأنهم سملوا أعين رعاة اللِّقاح، وعقده البدوي الشنقيطي في مغازيه بقوله:

وبعدها انتهبها الألى انتهوا لغاية الجهد وطيبة اجتووا

⁽١) التوبة: الآية (٤٣).

⁽٢) تفسير ابن كثير (٣/ ٩٢-٩٣).

⁽٣) أخرجه: أحمد (١/ ٢١٧)، والبخاري (٦/ ١٨٤/ ٣٠١٧)، وأبو داود (٤/ ٥٣٠- ٥٣٠/ ٤٣٥١)، والترمذي (٣) ١٤٥٨/ ٢٥٣٥)، والنسائي (٧/ ١٢٠/ ٤٠٧١)، وابن ماجه (٢/ ٨٤٨/ ٢٥٣٥) من حديث ابن عباس.

⁽٤) عمدة القاري (٢/ ٢٥١).

فخرجوا فشربوا ألبانها ونبذوا إذ سمنوا أسانها فاقتص منهم النبي أن مثلوا بعبده ومقلتيه سملوا واعترض على الناظم شارح النظم حماد لفظة: بعبده؛ لأن الثابت أنهم مثلوا بالرعاء، والعلم عند الله تعالى (١٠٠٠).

قال الحافظ ابن حجر: «واستشكل القاضي عياض عدم سقيهم الماء للإجماع على أن من وجب عليه القتل فاستسقى لا يمنع، وأجاب بأن ذلك لم يقع عن أمر النبي النبي النبي النبي الله ولا وقع منه نهي عن سقيهم انتهى. وهو ضعيف جدًّا؛ لأن النبي المحارب المرتد على ذلك وسكوته كاف في ثبوت الحكم. وأجاب النووي بأن المحارب المرتد لا حرمة له في سقي الماء ولا غيره، ويدل عليه أن من ليس معه ماء إلا لطهارته ليس له أن يسقيه للمرتد ويتيمم، بل يستعمله ولو مات المرتد عطشًا. وقال الخطابي: إنما فعل النبي بهم ذلك؛ لأنه أراد بهم الموت بذلك. وقيل: إن الحكمة في تعطيشهم؛ لكونهم كفروا نعمة سقي ألبان الإبل التي حصل لهم بها الشفاء من الجوع والوخم. ولأن النبي به دعا بالعطش على من عطش آل بيته في قصة رواها النسائي (٢٠)، فيحتمل أن يكونوا في تلك الليلة منعوا إرسال ما جرت به العادة من اللبن الذي كان يراح به إلى النبي به من لقاحه في كل ليلة كما ذكر ذلك ابن سعد، والله أعلم (٣).

وقال القرطبي: «واختلف العلماء فيمن يستحق اسم المحاربة، فقال مالك: المحارب عندنا من حمل على الناس في مصر أو في برية وكابرهم عن أنفسهم وأموالهم دون نائرة ولا ذحل ولا عداوة، قال ابن المنذر: اختلف عن مالك في هذه المسألة، فأثبت المحاربة في المصر مرة ونفى ذلك مرة، وقالت طائفة: حكم ذلك في المصر أو في المنازل والطرق وديار أهل البادية والقرى سواء وحدودهم واحدة، وهذا قول الشافعي وأبي ثور، قال ابن المنذر: كذلك هو لأن كلًا يقع عليه اسم المحاربة، والكتاب على العموم، وليس لأحد أن يخرج من جملة الآية قومًا بغير حجة.

⁽١) أضواء البيان (١/ ٢٠١-٤٠٢).

⁽٢) سنن النسائي (٧/ ١١٣ – ١١٤/ ٤٠٤٧).

⁽٣) فتح الباري (١/ ٤٥٠).

وقالت طائفة: لا تكون المحاربة في المصر إنما تكون خارجًا عن المصر، هذا قول سفيان الثوري وإسحاق والنعمان "(١).

قال شيخ الإسلام: «ولو شهروا السلاح في البنيان - لا في الصحراء - لأخذ المال، فقد قيل: إنهم ليسوا محاربين، بل هم بمنزلة المختلس والمنتهب؛ لأن المطلوب يدركه الغوث، إذا استغاث بالناس. وقال أكثرهم: إن حكمهم في البنيان والصحراء واحد. وهذا قول مالك - في المشهور عنه - والشافعي، وأكثر أصحاب أحمد، وبعض أصحاب أبي حنيفة، بل هم في البنيان أحق بالعقوبة منهم في الصحراء؛ لأن البنيان محل الأمن والطمأنينة، ولأنه محل تناصر الناس وتعاونهم، فإقدامهم عليه يقتضي شدة المحاربة والمغالبة، ولأنهم يسلبون الرجل في داره جميع ماله، والمسافر لا يكون معه -غالبًا - إلا بعض ماله. وهذا هو الصواب»(٢).

قلت: رحم اللَّه شيخ الإسلام ابن تيمية على فهمه الدقيق لكتاب اللَّه وسنة رسوله على وإبدائه لأحقية حد الحرابة في المدن والقرى المصونة ، التي هي سكن الناس ومأواهم ، ولا يجوز إزعاجهم بأي نوع من الإزعاج ، وقد ظهرت في زماننا هذا عصابات كثيرة تقعد للناس في طرقهم ، ويعتدون كثيرًا على النساء لما يعلمون من ضعفهن عن المقاومة ، وعلى الصبيان الصغار ، ويهجمون على البيوت والمساكن وعلى الدكاكين ، ولا يتركون وسيلة من الوسائل إلا استعملوها ، وغالب هؤلاء من مروجي المخدرات أكلًا وشربًا ، ومن تجار الدعارة والقوادة في الذكور والإناث ، وقد وصل هؤلاء المنحرفون إلى مستوى كبير ، والذي جرأهم على هذا هو تعطيل الحدود ورفعها ، واستبدالها بغرامات مالية وأيام قليلة يقضيها المجرم في السجن ، يتمتع فيها بجميع أنواع الملذات ، وأحيانًا يختار البقاء في السجن لما يجد فيه من بغيته!

وظهرت عصابات أخرى باسم الإسلام والدعوة إليه! وهي عصابات إجرامية لا شك في جريمتها، فتفجر المراكب والمباني ومواقع النفط والغاز والكهرباء، فهؤلاء لا شك أنهم محاربون، ويجري عليهم ما يجري على المحاربين؛ فإنهم يقلقون أمن البلد، ويرهبون الناس، ويسلطون أعداء الإسلام على أهل الإسلام

⁽۲) مجموع الفتاوي (۲۸/ ۳۱۵–۳۱۳).

⁽١) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ١٥١).

باسم الإسلام! والحقيقة أن الإسلام بريء من أفعالهم، فهي أفعال من لا يعقل ولا يفكر في عواقب الأمور، فكم جلبت هذه الفتن من شرور، وأعطت الفرص لأعداء الإسلام في كل مكان لضرب الدعوة وإيقافها، واتهام أهلها بكل تهم السوء، ومهما تبرأ الدعاة من هذه الأفعال فإن أعداءهم من غير أهل الإسلام لا يبرئونهم ولا ينزهونهم، وينسبون هذه الجرائم إلى الإسلام وأهله، والله تعالى يقول: ﴿ وَلَا يَزْدُ وَانِدَةٌ وَنَدَ أُمْرَيْنَ ﴾ (١)، والله المستعان.

*عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاوًا الَّذِينَ يُمَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَمُ ﴾ الآية. قال: «نزلت هذه الآية في المشركين، فمن تاب منهم قبل أن يُقدر عليه لم يكن عليه سبيل، وليست هذه الآية للرجل المسلم فمن قتل، وأفسد في الأرض، وحارب الله ورسوله، ثم لحق بالكفار قبل أن يقدر عليه، لم يمنعه ذلك أن يقام فيه الحد الذي أصاب (٢).

* فوائد الحديث:

قال الشنقيطي: «قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاوُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَمُ وَيَسَّعُونَ فِى الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ الآية، اعلم أن هذه الآية اختلف في سبب نزولها، فقيل: نزلت في قوم من المشركين، وقيل نزلت في الحرورية.

وأشهر الأقوال هو ما تضافرت به الروايات في الصحاح، وغيرها، أنها نزلت في قوم «عرينة»، و«عكل»، الذين قدموا على رسول الله وكفروا بعد إيمانهم، هذه هي وعلى هذا القول، فهي نازلة في قوم سرقوا، وقتلوا، وكفروا بعد إيمانهم، هذه هي أقوال العلماء في سبب نزولها، والذي يدل عليه ظاهر القرآن أنها في قطّاع الطريق من المسلمين، كما قاله جماعة من الفقهاء بدليل قوله تعالى: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا مِن المسلمين، كما قاله جماعة من الفقهاء بدليل قوله تعالى: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا مِن المسلمين عَلَيْ اللّه عَلَمُ اللّه الله عَلَمُ اللّه المرتدين؛ لأن المرتديقتل بردته يَنتَهُ وا يُغْمَرُ لَهُ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ (٣)، وليست في المرتدين؛ لأن المرتديقتل بردته ينتَهُ وا يُغْمَرُ لَهُ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ (٣)، وليست في المرتدين؛ لأن المرتديقتل بردته المرتدين؛ لأن المرتديقة للمرتدينة المرتدين المرتدينة المرتدين

⁽١) الأنعام: الآية (١٦٤).

⁽٢) أخرجه: أبو داود (٤/ ٥٣٦/ ٤٣٧٤)، والنسائي (٧/ ١١٦/ ٤٠٥٧) وحسنه الشيخ الألباني.

⁽٣) الأنفال: الآية (٣٨).

وكفره، ولا يقطع لقوله على عاطفًا على ما يوجب القتل: «والتارك لدينه المفارق للجماعة»(١)، وقوله: «من بدل دينه فاقتلوه»(١)، فيتعين أنها في المحاربين من المسلمين، فإن قيل: وهل يصح أن يطلق على المسلم أنه محارب لله ورسوله؟ فالجواب: نعم. والدليل قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرّبَوَا إِن كُنتُم مُؤْمِنِينَ ۞ فَإِن لّمَ تَفْعَلُوا فَأَذَنُوا بِحَرْبِ مِنَ ٱللّهِ وَرَسُولِهِ ﴿ ٢) (١).

* عن عائشة أن النبي على قال: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث خصال: زانٍ محصن يرجم، ورجل قتل متعمدًا فيقتل، ورجل خرج من الإسلام فحارب، فيقتل أو يصلب أو ينفى من الأرض»(٥٠).

* فوائد الحديث:

قال الخطابي: «في هذا الحديث دلالة على أن الإمام بالخيار في أمر المحاربين بين أن يَقتل أو يَصلُب أو ينفي من الأرض، وإلى هذا ذهب مالك بن أنس وأبو ثور. وروي عن الحسن ومجاهد وعطاء والنخعي وقال الشافعي: تقام عليهم الحدود بقدر جنايتهم لمن قتل منهم وأخذ ماله قتل وصلب، وإذا قتل ولم يأخذ مالا قتل ولم يصلب ودفع إلى أوليائه ليدفنوه. ومن أخذ مالا ولم يقتل قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى وخلي، ومن حضر وهيب وكثر وكان ردءا يدفع عنهم عزر وحبس، وروي معنى ذلك عن ابن عباس إلا أنه قال: إن لم يقتل ولم يأخذ مالاً بقي، وممن ذهب إلى قول ابن عباس قتادة والنخعي»(٢٠).

قال ابن بطال: «وما قاله أبو حنيفة من الحبس في بلدهم فالنفي ضد الحبس،

⁽۱) أخرجه: أحمد (۱/ ۳۸۲)، والبخاري (۱/ ۲۱۷ / ۲۸۷۸)، ومسلم (۳/ ۱۳۰۳–۱۳۰۳/ ۱۳۷۳)، وأبو داود (۱/ ۲۸۲۸ / ۱۳۰۳) من حديث عبد الله الله (۲/ ۲۵۳۵ / ۲۵۳۸) من حديث عبد الله ابن مسعود د.

⁽۲) أخرجه: أحمد (۲۱۷/۱)، والبخاري (۶/ ۱۷/۱۸۶)، وأبو داود (۶/ ۲۰-۱۰/۱۸۶۱)، والترمذي (۶/ ۲۰۱۰/۲۰۰۱)، والترمذي (۶/ ۱۲۰/ ۱۲۰/۲۰۰۱)، وابن ماجه (۲/ ۸۶۸/۲۸۵۱) من حديث ابن عباس . (۳) البقرة الآيتان (۲۷۸–۲۷۹).

⁽٤) أضواء البيان (١/ ٤٠٠-٤٠١).

⁽٥) أخرجه: أبو داود (٤/ ٢٢ه-٢٣٥/ ٤٣٥٣)، والنسائي (٧/ ١١٧ // ٤٠٥٩)، وصححه الحاكم (٤/ ٣٦٧) ووافقه الذهبي.

⁽٦) معالم السنن (٣/ ٢٥٣).

وليس يعقل من النفي حبس الإنسان في بلده، وإنما يعقل منه إخراجه من وطنه، وهو أبلغ في ردعه، ثم يحبس في المكان الذي يخرج إليه حتى يظهر توبته، هذا حقيقة النفي، وهو أشد في الردع والزجر، وقد قرن الله مفارقة الوطن بالقتل فقال: ﴿وَلَوْ أَنَّا كُنَّبّنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِينَزِكُمْ ﴾ (١) الآية (٢).

* عن عبدالله بن يزيد قال: «نهى النبي على عن النهبي والمثلة»(٣).

*غريب الحديث:

النُّهبي: بضم النون، فعلى من النهب، وهو أخذ المرء ما ليس له جهارًا.

المُثْلة: يقال: مَثَلت بالحيوان أَمْثُل به مَثْلًا: إذا قطّعت أطرافه وشوَّهت به، ومثَلت بالقتيل: إذا جدعت أنفه وأذنه أو مذاكيره أو شيئًا من أطرافه، والاسم المُثْلة فأما مثَّل بالتشديد فهو للمبالغة.

* فوائد الحديث:

قال شيخ الإسلام: «والقبل المشروع: هو ضرب الرقبة بالسيف ونحوه؛ لأن ذلك أروح أنواع القبل، وكذلك شرع اللَّه قبل ما يباح قبله من الآدميين والبهائم، إذا قدر عليه على هذا الوجه. قال النبي على: «إن اللَّه كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قبلتم فأحسنوا القبلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته» رواه مسلم(3)، وقال: «إن أعف الناس قبلة أهل الإيمان»(6). . . فأما التمثيل في القبل فلا يجوز إلا على وجه القصاص، وقد قال عمران بن حصين ظله: ما خطبنا رسول اللَّه على خطبة إلا أمرنا بالصدقة، ونهانا عن المثلة (1)، حتى

⁽١) النساء: الآية (٦٦).

⁽٢) شرح صحيح البخاري (٨/ ٤٢١).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٤/ ٧٠٤)، والبخاري (٥/ ١٥٠/ ٢٤٧٤).

⁽٤) وأخرجه: أحمد (١٣٣/٤)، ومسلم (٣/ ١٩٥٨/ ١٩٥٥)، وأبو داود (٣/ ٢٤٤/ ٢٨١٥)، والترمذي (٤/ ١٦/ ١٩٥٩)، والنسائي (٧/ ٢٦٠/ ٢٤١٧)، وابن ماجه (٢/ ١٠٥٨/ ٣١٧٠) من حديث شداد بن أوس الله المعالم المعال

⁽٥) أخرجه: أحمد (١/٣٩٣)، وأبو داود (٣/ ١٢٠/ ٢٦٦٦)، وابن ماجه (٢/ ٨٩٥- ٨٩٥/ ٢٦٨١- ٢٦٨٢) وضعفه الشيخ الألباني في الضعيفة (رقم: ١٢٣٢).

⁽٦) الحديث أخرجه: أحمد (٤/ ٤٢٨)، وأبو داود (٣/ ١٢٠- ١٢١/ ٢٦٦٧) وصححه ابن حبان: الإحسان (١٠/ الحديث أخرجه:

_____ سورة المائدة

الكفار إذا قتلناهم، فإنا لا نمثل بهم بعد القتل، ولا نجدًّع آذانهم وأنوفهم، ولا نبقر بطونهم إلا أن يكونوا فعلوا ذلك بنا، فنفعل بهم مثل ما فعلوا. والترك أفضل كما قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَافَبَتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبَتُم بِهِ * وَلَإِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِللهِ اللهِ عَاصَبُونَ عَامَدُهُم لَهُوَ خَيْرٌ لِلهِ اللهِ عَاصَبُونَ اللهِ عَالَمَهُ اللهُ عَالَمَهُ اللهُ اللهُ

* عن أنس ﷺ: «أن يهوديًّا قتل جارية على أوضاح لها فقتلها بحجر. قال: فجيء بها إلى النبي ﷺ، وبها رمق، فقال لها: أقتلكِ فلان؟ فأشارت برأسها؛ أن لا، ثم سألها الثالثة، فقالت: نعم، لا، ثم قال لها الثالثة، فقالت: نعم، وأشارت برأسها، فقتله رسول اللَّه ﷺ بين حجرين "".

⋆غريب الحديث:

أوضاح: أي: حلي من قطع فضة.

رمق: بقية حياة.

⋆غريب الحديث؛

غلية: أي: على خديعة واحتيال.

★ فوائد الحديثين:

قال شيخ الإسلام: «فالصواب الذي عليه جماهير المسلمين: أن من قاتل على أخذ المال بأي نوع كان من أنواع القتال فهو محارب قاطع، كما أن من قاتل المسلمين من الكفار بأي نوع كان من أنواع القتال فهو حربي، ومن قاتل الكفار من المسلمين بسيف، أو رمح، أو بسهم، أو حجارة، أو عصا، فهو مجاهد في سبيل

⁽١) النحل الآيتان (١٢٦و١٢٧).

⁽۲) مجموع الفتاري (۲۸/ ۳۱۳–۳۱۶).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٣/ ١٧١)، والبخاري (١٢/ ٢٤٦/ ٧٧٨٦)، ومسلم (٣/ ١٢٩٩/ ١٦٧٢)، وأبو داود (٤/ ٢٦٦)، والنسائي (٨/ ٣٩١)، وابن ماجه (٢/ ٨٨٩/ ٢٦٦٦).

⁽٤) أخرجه: البخاري (١٢/ ٢٨٠/ ١٩٩٦).

الله. وأما إذا كان يقتل النفوس سرًّا لأخذ المال؛ مثل الذي يجلس في خان يكريه لأبناء السبيل، فإذا انفرد بقوم منهم قتلهم وأخذ أموالهم. أو يدعو إلى منزله من يستأجره لخياطة، أو طب، أو نحو ذلك فيقتله، ويأخذ ماله، وهذا يسمى القتل غيلة، ويسميه بعض العامة المعرّجين فإذا كان لأخذ المال، فهل هم كالمحاربين، أو يجري عليهم حكم القود؟ فيه قولان للفقهاء.

أحدهما: أنهم كالمحاربين؛ لأن القتل بالحيلة كالقتل مكابرة، كلاهما لا يمكن الاحتراز منه، بل قد يكون ضرر هذا أشد؛ لأنه لا يدري به.

والثاني: أن المحارب هو المجاهر بالقتال، وأن هذا المغتال يكون أمره إلى ولي الدم. والأول أشبه بأصول الشريعة، بل قد يكون ضرر هذا أشد؛ لأنه لا يدري به،(١٠).

وقال ابن القيم: «وفي هذا الحديث (الأول في الباب) دليل على قتل الرجل بالمرأة وعلى أن الجاني يفعل به كما فعل، وأن القتل غيلة لا يشترط فيه إذن الولي، فإن رسول الله لم يدفعه إلى أوليائها ولم يقل: إن شئتم فاقتلوه، وإن شئتم فاعفوا عنه بل قتله حتما، وهذا مذهب مالك، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، ومن قال إنه فعل ذلك لنقض العهد، لم يصح، فإن ناقض العهد لا ترضخ رأسه بالحجارة، بل يقتل بالسيف، (1).

* عن عبادة بن الصامت: «أن رسول الله في قال وحوله عصابة من أصحابه: تعالوا بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئًا، ولا تسرقوا ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوني في معروف. فمن وفي منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئًا فعوقب به في الدنيا فهو له كفارة، ومن أصاب من ذلك شيئًا فستره الله فأمره إلى الله: إن شاء عاقبه، وإن شاء عفا عنه، قال: فبايعناه على ذلك "."

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۸/ ۳۱۲–۳۱۷). (۲) زاد المعاد (۹/۹).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٥/ ٧١١)، والبخاري (٧/ ٢٧٨/ ٢٨٩٢)، ومسلم (٣/ ١٣٣٣/ ٢٧٠٩)، والترمذي (٤/ ٣٦٦/ ١٣٠٩) أخرجه: أحمد (١٢٠٣/ ٢٦٠٩) ، والبخاري (٤/ ٢٦٠٨ ٢٦٠٩) مختصرًا.

سورة المائدة

* غريب الحديث:

العصابة: هي الجماعة من الناس من العشرة إلى الأربعين ولا واحدلها من لفظها.

★ فوائد الحديث:

قال النووي: «واعلم أن هذا الحديث عام مخصوص، وموضع التخصيص قوله على النووي: «ومن أصاب شيئًا من ذلك» إلى آخره، المرادبه ما سوى الشرك، وإلا فالشرك لا يُغفر له وتكون عقوبته كفارته له»(١).

وقال أيضًا -معددًا فوائد الحديث-: «ومنها: أن من ارتكب ذنبًا يوجب الحد فحُد سقط عنه الإثم، قال القاضي عياض: قال أكثر العلماء: الحدود كفارة، استدلالًا بهذا الحديث، قال: ومنهم من وقف لحديث أبي هريرة ولله عن النبي عن النبي قال: «لا أدري الحدود كفارة» قال: ولكن حديث عبادة الذي نحن فيه أصح إسنادًا، ولا تعارض بين الحديثين فيحتمل أن حديث أبي هريرة قبل حديث عبادة فلم يَعلَم ثم عَلِم» (٣).

قال الحافظ: «وبهذا جزم ابن التين وهو المعتمد»(٤).

وقال أيضًا: «ويستفاد من الحديث أن إقامة الحد كفارة للذنب ولو لم يتب المحدود، وهو قول الجمهور. وقيل: لابد من التوبة، وبذلك جزم بعض التابعين، وهو قول للمعتزلة، ووافقهم ابن حزم ومن المفسرين البغوي وطائفة يسيرة، واستدلوا باستثناء من تاب في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبُلِ أَن تَقَدِرُوا عَلَيه مِن المفرة عليه "٥٠).

* * *

(۱) شرح مسلم (۱۱/ ۱۸۲).

⁽۲) أخرجه: البزار (۲/ ۲۱۳ / ۲۰۱۳) الكشف. البيهةي (۸/ ۳۲۹) وقال الهيثمي (٦/ ٢٦٥): رواه البزار بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح غير أحمد بن منصور الرمادي وهو ثقة، وصححه الحاكم (۲/ ٤٥٠) ووافقه الذهبي، وهو في الصحيحة (رقم ۲۲۱۷).

⁽٤) فتح الباري (١٢/ ١٠٠).

⁽٣) شرح مسلم (١١/ ١٨٦).

⁽٥) فتح الباري (١/ ٩٣).

قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُ اللَّذِينَ ءَامَنُوا اَنَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَهِدُوا فِي سَبِيلِهِ. لَمَلَكُمْ تُقْلِحُونَ ۞ ﴾

*غريب الآية:

الوسيلة: كل ما يتقرب به إلى الله على من أعمال البر.

القوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن جرير: «يعني - جل ثناؤه - بذلك: يا أيها الذين صدقوا الله ورسوله فيما أخبرهم، ووعد من الثواب، وأوعد من العقاب ﴿ اتَّغُوا اللّه يقول: أجيبوا اللّه فيما أمركم ونهاكم بالطاعة له في ذلك، وحققوا إيمانكم وتصديقكم ربكم ونبيكم بالصالح من أعمالكم ﴿ وَابّتَغُوّا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ ﴾، يقول: واطلبوا القربة إليه بالعمل بما يرضيه (۱).

وقال ابن عطية: «هذه الآية وعظ من اللَّه تعالى بعقب ذكر العقوبات النازلة بالمحاربين، وهذا من أبلغ الوعظ؛ لأنه يرد على النفوس وهي خائفة وجلة، وعادة البشر إذا رأى وسمع أمر ممتحن ببشيع المكاره أن يرق ويخشع، فجاء الوعظ في هذه الحال، ﴿وَابْتَعُوا ﴾ معناه: اطلبوا، و ﴿ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ القربة وسبب النجاح في المراد، ومن ذلك قول عنترة لامرأته:

إن الرجال لهم إليك وسيلة أن يأخذوك تكحلي وتخضبي

وأما الوسيلة المطلوبة لمحمد في فهي أيضًا من هذا؛ لأن الدعاء له بالوسيلة والفضيلة إنما هو أن يؤتاهما في الدنيا ويتصف بهما، ويكون ثمرة ذلك في الآخرة التشفيع في المقام المحمود (٢٠).

وقال الشنقيطي: «اعلم أن جمهور العلماء على أن المراد بالوسيلة هنا هو القربة

⁽١) جامع البيان (٦/ ٢٢٦).

⁽٢) المحرر الوجيز (٢/ ١٨٦-١٨٧).

إلى اللَّه تعالى بامتثال أوامره، واجتناب نواهيه على وفق ما جاء به محمد ﷺ بإخلاص في ذلك لله تعالى؛ لأن هذا وحده هو الطريق الموصلة إلى رضى اللَّه تعالى، ونيل ما عنده من خير الدنيا والآخرة.

وأصل الوسيلة: الطريق التي تقرب إلى الشيء، وتوصل إليه وهي العمل الصالح بإجماع العلماء؛ لأنه لا وسيلة إلى الله تعالى إلا باتباع رسوله ﷺ، وعلى هذا فالآيات المبينة للمراد من الوسيلة كثيرة جدًّا كقوله تعالى: ﴿وَمَا ءَانَكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُدُوهُ وَمَا نَهَنكُمُ عَنْهُ فَأَنتَهُواً ﴾ (١) ، وكقوله: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُعِبُونَ اللهَ فَأَتَبِعُونِ ﴾ (١) ، وقوله: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُعِبُونَ اللهَ فَأَتَبِعُونِ ﴾ (١) ، وقوله: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُعِبُونَ اللهَ فَأَتَبِعُونِ ﴾ (١) ، وقوله: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُعِبُونَ اللهَ وَأَطِيعُوا ٱللهَ وَأَطِيعُوا ٱلرَّسُولُ ﴾ (١) ، إلى غير ذلك من الآيات .

وروي عن ابن عباس الله أن المراد بالوسيلة الحاجة، ولما سأله نافع الأزرق هل تعرف العرب ذلك؟ أنشد له بيت عنترة:

إن الرجال لهم إليك وسيلة أن يأخذوك تكحلي وتخضبي

قال: يعني لهم إليك حاجة، وعلى هذا القول الذي روي عن ابن عباس، فالمعنى: ﴿ وَاَبْتَغُوّا إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ ، واطلبوا حاجتكم من الله ؛ لأنه وحده هو الذي يقدر على إعطائها ، ومما يبين معنى هذا الوجه قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا تَمْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ أَوْثِنَنًا وَتَعْلُقُونَ إِفْكاً أَلْ يَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْنَعُوا وَنِ اللّهِ الرّزْقَ وَاعْبُدُوهُ ﴾ (*) الآية ، وقوله: ﴿ وَسَعَلُوا اللّهَ مِن فَضَالِمٌ * (*) الآية ، وفي الحديث ﴿ إِذَا سَالت فَسَال الله » .

قال مقيده -عفا اللّه عنه-: التحقيق في معنى الوسيلة هو ما ذهب إليه عامة العلماء من أنها التقرب إلى اللّه تعالى بالإخلاص له في العبادة، على وفق ما جاء به الرسول على، وتفسير ابن عباس داخل في هذا؛ لأن دعاء اللّه والابتهال إليه في طلب الحوائج من أعظم أنواع عبادته التي هي الوسيلة إلى نيل رضاه ورحمته.

وبهذا التحقيق تعلم أن ما يزعمه كثير من ملاحدة أتباع الجهّال المدعين للتصوُّف من أن المراد بالوسيلة في الآية الشيخ الذي يكون له واسطة بينه وبين ربه،

الحشر: الآية (٧).
 الحشر: الآية (٧).

⁽٣) النور: الآية (٥٤). (٤) العنكبوت: الآية (١٧).

⁽٥) النساء: الآية (٣٢).

أنه تخبط في الجهل والعمى وضلال مبين وتلاعب بكتاب اللَّه تعالى، واتخاذ الوسائط من دون اللَّه من أصول كفر الكفار، كما صرح به تعالى في قوله عنهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى اللَّهِ زُلْغَيَّ ﴾ (١) وقـــولـــه: ﴿وَيَقُولُونَ هَتُؤُلَّاءٍ شُغَتَوْنَا عِندَ اللَّهِ قُل أَتُمْنِيَّوُرَكَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَنَمُهُ وَتَعَلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُوكَ ﴾ (٢)، فيجب على كل مكلف أن يعلم أن الطريق الموصلة إلى رضي الله وجنته ورحمته هي اتباع رسوله ﷺ، ومن حاد عن ذلك فقد ضل سواء السبيل، ﴿ لَيْسَ بِأُمَانِيَكُمْ وَلَآ أَمَانِيَ أَهْلِ ٱلْكِتَبُ مَن يَعْمَلُ سُوَءًا يُجْزَ بِدِ عُ (")، الآية .

والظاهر أن الوسيلة في بيت عنترة معناها التقرب أيضًا إلى المحبوب؛ لأنه وسيلة لنيل المقصود منه، ولذا أنشد بيت عنترة المذكور ابن جرير، والقرطبي وغيرهما لهذا المعنى الذي ذكرنا وجمع الوسيلة : الوسائل، ومنه قول الشاعر :

إذا خفل الواشون عدنا لوصلنا وعاد التصافى بيننا والوسائل

وهذا الذي فسرنا به الوسيلة هنا هو معناها أيضًا في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَدَّعُونَ يَبْنَغُونَ إِلَّ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمُ أَقْرَبُ ﴿ (*) الآية ، وليس بالمراد بالوسيلة أيضًا المنزلة التي في الجنة التي أمرنا على أن نسأل له الله أن يعطيه إياها ، نرجو الله أن يعطيه إياها؛ لأنها لا تنبغي إلا لعبد، وهو يرجو أن يكون هو، (٠٠).

قلت: ما ذكره الشيخ الأمين كَظَّالِلهُ في تعريف الوسيلة وهي القربة إلى اللَّه تعالى بالطرق الشرعية التي شرعها ، وملازمة ذلك وحدم الخروج عليه ؛ هذا هو الذي تؤيده أصول العقائد، ويحقق هدف بعثة النبي ﷺ، فإنه ﷺ هو الوسيلة الأولى والأخيرة، فلا دين إلا على طريقه من عقيدة وعبادة وسلوك، فلذا حصر التوحيد في متابعته ﷺ، أي: توجيد الاتباع هو الذي يحقق الوسيلة.

وأما ما يعتقده المخرفون والضالون في الوسيلة بأن تكون باتخاذ إلوسائط والشفعاء والدعاء بفلان وعلان ولو كان نبيًّا؛ فهذا يتنافي مع مقاصد بعثة النبي ﷺ، ولهذا ذكر الرسول ﷺ حديث الثلاثة الذين دخلوا الغار فحصر وسيلتهم في العمل

⁽١) الزمر: الآية (٣).

⁽٢) يونس: الآية (١٨). (٤) الإسراء: الآية (٥٧).

⁽٣) النساء: الآية (١٢٣).

⁽٥) أضواء البيان (١/ ٤٠٢-٤٠٣).

_____ سورة المائدة

الصالح، ولم يأت نص لا في الكتاب ولا في السنة بهذه الوسيلة المبتدعة التي ابتدعها المخرفون من التوسل بالذوات، فهذا لا أصل له، فما قال الشيخ الأمين في هذا الموضوع ينبغي أن يعض عليه بالنواجذ.

وقال السعدي: «هذا أمر من الله لعباده المؤمنين، بما يقتضيه الإيمان من تقوى الله والحذر من سخطه وغضبه، وذلك بأن يجتهد العبد، ويبذل غاية ما يمكنه المقدور في اجتناب ما يَسخطه الله، من معاصي القلب واللسان والجوارح، الظاهرة والباطنة. ويستعين بالله على تركها، لينجو بذلك من سخط الله وعذابه. ووَابَتَغُوّا إِلَيْهِ ٱلوَسِيلَة) أي: القرب منه، والحظوة لديه، والحب له، وذلك بأداء فرائضه القلبية، كالحب له وفيه، والخوف والرجاء، والإنابة والتوكل. والبدنية: كالزكاة والحج. والمركبة من ذلك كالصلاة ونحوها، من أنواع القراءة والذكر، ومن أنواع الإحسان إلى الخلق بالمال والعلم والجاه، والبدن، والنصح لعباد الله، فكل هذه الأعمال تقرب إلى الله. ولا يزال العبد يتقرب بها إلى الله حتى يحبه الله، فإذا أحبه كان سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ويستجيب الله له الدعاء»(۱).

قال ابن جرير: «يقول -جل ثناؤه- للمؤمنين به وبرسوله: وجاهدوا، أيها المؤمنون، أعدائي وأعداءكم في سبيلي، يعني في دينه وشريعته التي شرعها لعباده، وهي الإسلام. يقول: أتعبوا أنفسكم في قتالهم وحملهم على الدخول في الحنيفية المسلمة، ﴿ لَعَلَكُمُ تُغْلِحُونَ ﴾، يقول: كيما تنجحوا، فتدركوا البقاء الدائم والخلود في جناته»(٢).

قال ابن كثير: «لما أمرهم بترك المحارم وفعل الطاعات، أمرهم بقتال الأعداء من الكفار والمشركين الخارجين عن الطريق المستقيم، التاركين للدين القويم، ورغبهم في ذلك بالذي أعده للمجاهدين في سبيله يوم القيامة، من الفلاح والسعادة العظيمة الخالدة المستمرة التي لا تبيد ولا تحول ولا تزول في الغرف العالية الرفيعة

⁽١) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٨٥).

⁽٢) جامع البيان (٦/ ٢٢٧).

الآمنة، الحسنة مناظرها، الطيبة مساكنها، التي من سكنها ينعم لا ييأس، ويحيا لا يموت، لا تبلى ثيابه، ولا يفني شبابه، (١).

قال السعدي: «خص - تبارك وتعالى - من العبادات المقربة إليه، الجهاد في سبيله، وهو: بذل الجهد في قتال الكافرين بالمال، والنفس، والرأي، واللسان، والسعي في نصر دين الله بكل ما يقدر عليه العبد؛ لأن هذا النوع من أجل الطاعات وأفضل القربات. ولأن من قام به، فهو على القيام بغيره أحرى وأولى ﴿لَمُلَكُرُ لَمُلُكُرُ لَعُلْكُرُ إذا اتقيتم الله بترك المعاصي، وابتغيتم الوسيلة إلى الله، بفعل الطاعات، وجاهدتم في سبيله ابتغاء مرضاته. والفلاح هو الفوز والظفر بكل مطلوب مرغوب، والنجاة من كل مرهوب، فحقيقته السعادة الأبدية والنعيم المقيم (٢٠).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في الفرق بين التوسل المشروع والتوسل الممنوع

⁽١) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٩٨).

⁽٢) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٨٥-٢٨٦).

فيستكنا لشربتهما، فلم أزل أنتظر حتى طلع الفجر. فإن كنت تعلم أني فعلت ذلك من خشيتك ففرج عنا. فانساخت عنهم الصخرة حتى نظروا إلى السماء. وقال الآخر: اللهم إن كنت تعلم أنه كان لي ابنة عم من أحب الناس إلي، وأني راودتها عن نفسها فأبت إلا أن آتيها بمائة دينار، فطلبتها حتى قدرت، فأتيتها بها فدفعتها إليها، فأمكنتني من نفسها، فلما قعدت بين رجليها فقالت: اتق الله ولا تفض الخاتم إلا بحقه، فقمت وتركت المائة الدينار. فإن كنت تعلم أني قد فعلت ذلك من خشيتك ففرج عنا، ففرج الله عنهم فخرجوا»(۱).

* فوائد الحديث:

قال ابن أبي العز: «فهؤلاء دعوا اللَّه بصالح الأعمال؛ لأن الأعمال الصالحة هي أعظم ما يتوسل به العبد إلى اللَّه، ويتوجه به إليه ويسأله به؛ لأنه وعد أن يستجيب للذين آمنوا وعملوا الصالحات، ويزيدهم من فضله»(٢).

قال الإمام النووي: «استدل أصحابنا بهذا على أنه يستحب للإنسان أن يدعو في حال كربه وفي دعاء الاستسقاء وغيره بصالح عمله، ويتوسل إلى الله تعالى به؛ لأن هؤلاء فعلوه فاستجيب لهم، وذكره النبي على في معرض الثناء عليهم، وجميل فضائلهم»(٣).

وقال ابن هبيرة: «وفي هذا الحديث من الفقه: أن الدعاء في الشدة أقمنه بالإجابة ما صدق داعيه فيه، وهو أن يدعو الله على جاعلًا وسيلته ما كان من عمل صالح يذكر منه كلما لا يعلم الله تعالى خلافه، وليس هذا مما يخرج مخرج التمنن بالعبادة، ولكن هذا الداعي بذكره هذا قد استشهد إيمانه الماضي بإخلاصه فيه حيث ظهر منه ذلك الإيمان في حالة الرخاء؛ فكان هو الذي أنقذه الله به في الشدة.

وفيه أيضًا: أن هؤلاء الثلاثة لما اشتدت بهم الأزمة لم يفزعوا إلى مخلوق بأن يقولوا: نحتال في قلع هذه الصخرة أو حفرها أو نقرها أو غير ذلك، بل فزعوا إلى الله تعالى، فكان عونه هو الأقرب الأرجى.

⁽۱) أخرجه: أحمد (۲/ ۱۱۳)، والبخاري (٦/ ۲۲۷/ ۳٤٦٥)، ومسلم (٤/ ۲۰۹۹/۲۷٤۳)، وأبو داود (۳/ ۲۲۸/ ۲۷۲۹). (۲). (۲۳۸/ ۲۳۸۷). (۲).

⁽٣) شرح مسلم (١٧/ ٤٧).

وفيه أيضًا: أن المسلم إذا حاطت به الشدة فلا ينبغي له أن يستصرخ ويسقط في يديه، وتمتد عنقه للهلاك بل يلجأ إلى الدعاء فيكون هجيراه فإنه في ذلك الوقت الشديد يكون مخلصا في الدعاء فليغتنمه.

وفيه أيضًا: أن هؤلاء الثلاثة كانوا أصولًا في ثلاثة أمور كلها عظيم الشأن فسنوا سنة الحسنى فيها إلى يوم القيامة، وهي شكر النعمة التي من أرفعها بر الوالدين، وكسر الشهوة التي من أشدها قذع النفس عن الجماع بعد جلوس الرجل من المنزلة ذلك المجلس، والأخرى أداء الأمانة لمن لا يخاف ولا يرجى.

فكانت هذه الأصول الثلاثة إذا نظر فيها حق النظر، وجدت مشتملة على ثغور العبادة لله تعالى؛ فلذلك لما اجتمعت من الثلاثة في حال واحدة، ودعوا بها دعوة رجل واحد، رفع الله بها الصخرة الهابطة من الجبل، خارقًا الله العادة في مثلها، واستمر ذلك حديثا تكلم به محمد ، ورواه عنه الثقات ليعمل به لا ليتخذ سمرًا فقط، ومما يحض على أن لا يستطرح الإنسان عند انقطاع حيلته بنزول البلاء واشتداده بل يفزع إلى الدعاء (١٠).

◄ عن حذيفة في قوله: ﴿ وَأَبْتَغُوَّا إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ قال: «القربة»(٢).

*عن جابر بن عبدالله أن رسول الله غلق قال: «من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمدًا الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته؛ حلت له شفاعتي يوم القيامة»(٣).

*عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع النبي على يقول: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا علي، فإنه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرًا، ثم سلوا الله لي الوسيلة، فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو، فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعة»(1).

الإنصاح (٤/ ٣٩-٤).

⁽٢) أخرجه: الحاكم (٢/ ٣١٧) وسكت عنه، وقال الذهبي: اعلى شرط البخاري ومسلم.

⁽٣) أخرجه: أحمد (٣/ ٣٥٤)، والبخاري (٢/ ٦١٤/١٢٠)، وأبو داود (١/ ٣٦٢/ ٥٢٩)، والترمذي (١/ ٤١٣/ ٢٦٧)، والمنسائي (١/ ٣٥٩–٣٥٦)، وابن ماجه (١/ ٢٢٩/ ٢٢٧).

⁽٤) أخرجه: أحمد (٢/ ١٦٨)، ومسلم (١/ ٢٨٨-٢٨٩)، وأبو داود (١/ ٣٥٩-٣٦٠)، والترمذي (٥/ ٢٦٤/ ٣٦٠)، والتسائي (٢/ ٣٥٤/ ٢٨٧).

_ (٤١٦)______ سورة المائدة

* فوائد الحديث:

قال الحافظ: «الوسيلة: هي ما يتقرب به إلى الكبير، يقال: توسلت؛ أي: تقربت، وتطلق على المنزلة العلية. . . ويمكن ردها إلى الأول بأن الواصل إلى تلك المنزلة قريب من الله، فتكون كالقربة التي يتوسل بها»(١١).

قال ابن كثير: «الوسيلة هي التي يتوصل بها إلى تحصيل المقصود، والوسيلة أيضًا علم على أعلى منزلة في الجنة، وهي منزلة رسول الله ﷺ وداره في الجنة وهي أقرب أمكنة الجنة إلى العرش»(٢).

* * *

قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ أَنَ لَهُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُمْ مَعَكُمُ لِيَفْتَدُواْ بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِينَمَةِ مَا نُقُبِّلَ مِنْهُمَّ وَلَهُمُّمْ عَذَابُ ٱلِيمُ شَهِ

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن جرير: "يقول -عز ذكره-: إن الذين جحدوا ربوبية ربهم، وعبدوا غيره من بني إسرائيل الذين عبدوا العجل، ومن غيرهم الذين عبدوا الأوثان والأصنام، وهلكوا على ذلك قبل التوبة لو أن لهم ملك ما في الأرض كلها وضعفه معه، ليفتدوا به من عقاب الله إياهم على تركهم أمره، وعبادتهم غيره يوم القيامة، فافتدوا بذلك كله، ما تقبل الله منهم ذلك فداء وعوضا من عذابهم وعقابهم، بل هو معذبهم في حميم يوم القيامة عذابًا موجعًا لهم.

وإنما هذا إعلام من الله -جل ثناؤه- لليهود الذين كانوا بين ظهراني مهاجر رسول الله على: أنهم وغيرهم من سائر المشركين به، سواء عنده فيما لهم من العذاب الأليم والعقاب العظيم. وذلك أنهم كانوا يقولون: ﴿ لَن تَمَسَنَا النّكارُ إِلاّ العذاب الأليم والعقاب العظيم. وذلك أنهم كانوا يقولون: ﴿ لَن تَمَسَنَا النّكارُ إِلاّ أَيّامًا مَعْدُودَةً ﴾ (١) ، اغترارًا باللّه وكذبًا عليه. فكذبهم تعالى ذكره بهذه الآية وبالتي بعدها، وحسم طمعهم، فقال لهم ولجميع الكفرة به وبرسوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ صَحَفَرُوا لَوْ أَنَى لَهُمْ مَنَا فِي الْأَرْضِ جَمِيمًا وَمِثْلَمُ مَعْمُ لِيَقْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِينَمَةِ مَا فَي الْأَرْضِ جَمِيمًا وَمِثْلَمُ مَعْمُ لِيَقْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابٍ يَوْمِ الْقِينَمَةِ مَا فَيُ النّارِ وَمَا هُم عِنْرِجِينَ مِنْهَا لَعُمْ عَذَابُ مُقِيمٍ ﴾ ، يقول لهم -جل ثناؤه - : فلا تطمعوا أيها الكفرة في قبول الفدية منكم ، ولا في خروجكم من النار بوسائل آبائكم عندي بعد دخولكموها ، إن أنتم على كفركم الذي أنتم عليه ، ولكن توبوا إلى اللّه توبة نصوحًا (١٠).

⁽١) البقرة: الآية (٨٠).

⁽٢) جامع البيان (٦/ ٢٢٧).

قال محمد رشيد رضا: «إن مدار النجاة والفلاح على ما في نفس الإنسان لا على ما هو خارج عنها كما يتوهم الكفار في أمر الفدية. فلو أن للذين كفروا جميع ما في الأرض ومثله معه، وبذلوا ذلك كله دفعة واحدة ليكون فداء لهم يفتدون به من العذاب الذي يصيبهم يوم القيامة ، لا يتقبله اللَّه تعالى منهم ولا ينقذهم به من العذاب؛ لأن سنته الحكيمة قد مضت بأن سبب الفلاح والنجاة إنما يكون من نفس الإنسان لا من الأشياء التي تكون خارجها ﴿ قَدْ أَقْلَمَ مَن زَّكَّنِهَا ۞ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّنْهَا ﴾ (١) ولهم عذاب شديد الألم قد استحقوه بكفرهم، وما استتبعه من سئيات أعمالهم، اتكالا منهم على الفدية والشفعاء. وهذا فرق جوهري واضح بين الإسلام وغيره من الأديان، فالإسلام دين الفطرة، وسنة الله تعالى فيها أن سعادة الإنسان البدنية والنفسية في الدنيا والآخرة من نفسه لا من غيره، فالنصاري يعتقدون أن خلاصهم ونجاتهم وسعادتهم بكون المسيح فدية لهم يفتديهم بنفسه مهما كانت حالهم، وأكثرهم يضمون إلى المسيح الرسل والقديسين، ويرون أن اللَّه يحل ما يحلونه ويعقد ما يعقدونه، وأنهم شفعاء لهم عنده. وأما المسلمون فيعتقدون أن العمدة في النجاة والفلاح تزكية النفس بالإيمان والفضائل والأعمال الصالحة، فبذلك تصلح نفسوهم وتكون أهلًا لرضوان اللَّه تعالى. وأن من دسي نفسه بالشرك والفسق، والفساد في الأرض، لا يكون أهلًا لمرضاة الله ودار كرامته، فلا يقبل منه فداء، ولا تنفعه شفاعة الشافعين»(٢).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في تمني الكافر الفداء من النار

* عن أنس هُ قال: قال رسول اللّه هُ : "إن اللّه يقول لأهون أهل النار عذابًا: لو أن لك ما في الأرض من شيء كنت تفتدي به؟ فيقول: نعم. فيقول: فقد أردت ما هو أهون من هذا وأنت في صلب آدم: أن لا تشرك بي شيئًا، فأبيت إلا أن تشرك بي """.

⁽١) الشمس الآيتان (٩-١٠).

⁽۲) تفسير المنار (٦/ ٣٧٨).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٣/ ١٢٧)، والبخاري (١١/ ٥٠٧ –٥٠٨/ ٢٥٥٧)، ومسلم (٤/ ٢١٦٠–٢١٦١/ ٢٨٠٥).

* فوائد الحديث:

قال القاضي عياض: «هذا تنبيه على ما جاء في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَنَهُمْ وَأَشْهَدَهُم عَلَى أَنْشُومِمْ أَلَسْتُ مِرَيِّكُمْ قَالُوا بَنَى شَهِدَنَا ﴾ (() ، فهذا الميثاق الذي أخذ عليهم في صلب آدم ، فمن وفي به بعد وجوده في الدنيا فهو مؤمن ، ومن لم يف به فهو الكافر . ومراد الحديث والله أعلم ونبيه - : قد أردت منك هذا وأنت في صلب آدم : ألا تشرك بي حين أخذت عليك ذلك الميثاق ، فأبيت إذ أخرجتك إلى الدنيا إلا الشريك (()).

قوله: «لو أن لك»: قال القاري: «أي: لو فرض الآن أن تملك ما في الأرض جميعًا (من) زائدة للاستغراق؛ أي: جميع ما فيها وطلب منك أن تفتدي به وتخلص نفسك من النار، «أكنت تفتدي به؟» وهو من الافتداء بمعنى إعطاء الأداء للإنجاء، «فيقول: نعم، فيقول» أي: الله سبحانه، «أردت منك أهون من هذا» أي: طلبته فوضع السبب موضع المسبب، ولأن مراد الله تعالى لا يتخلف كما اتفق عليه السلف والمخلف بقولهم: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وحاصله أني أمرتك بأسهل من هذا، «وأنت في صلب آدم» أي: تعلق بك الأمر والحال أنك في صلب آدم، وفيه إيماء إلى قضية الميثاق المشتمل على قوله: ﴿أَلَسَتُ بِرَدِكُمُ قَالُوا بَكَ ﴾ (") والمراد منه التوحيد والعبادة على وجه التفريد، وإليه أشار بقوله: «ألا تشرك بي شيعًا» وهو بدل أو بيان لقوله: «أهون»، «فأبيت» أي كل شيء، «ألا أن تشرك بي» أي: فلا جرم لا أقبل منك، ولو افتديت بجميع ما في الأرض، كما قال: ﴿إِنَّ ٱلْذِينَ كَفُرُوا لَوْ أَنَ اللهُ مَعَمُوا لَوْ أَنَهُ مَعَمُوا لَوْ أَنَهُ مَعَمُوا لَوْ أَنَهُ مَعَمُوا لَوْ أَنْ الْرَضِ جَيمًا وَيَشْلُمُ مَعَمُوا لِيقَتْدُوا بِهِ مِنْ عَذَابٍ يَوْمِ ٱلْقِينَدَة مَا نُقْتِلَ مِنْهُمُ أَلُوا اللهُ أَنْ اللهُ مَا فَي الأرض، كما قال: ﴿إِنْ ٱلْذِينَ كَفُرُوا لَوْ أَنْ الْمَنْ مَا فَي الأرض، كما قال: ﴿ إِنْ ٱلْذِينَ كَفُرُوا لَوْ أَنْ اللهُ مَا فَي الأَرْضِ جَيمًا وَيشَلُمُ مَعَمُهُ لِيَقْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابٍ يَوْمِ ٱلْقِينَدَة مَا نُقْتِلَ مِنْهُ لَهُ أَنْ أَنْهُ لَكُ أَنْهُ مَعَمُ اللهُ عَلَى الْهُ مَا عَالَ اللهُ وَالْمَا مَا لَقَيْمَ مَا نُقَتِلَ مِنْهُ لَهُ الْهُ الْتُهُ مَلَا اللهُ وَالْمُ اللهُ وَالْعَالِ الْعَلَا عَلَا اللهُ وَالْمَا مَا لَيْتُولُ مِنْهُ الْمُنْ عَلَاهُ الْعَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَالْمَا المناك الْعَلَا اللهُ الْعَلَا اللهُ وَالْعَلَا عَلَا اللهُ وَالْعَلَا عَلَا اللهُ وَالْعَا اللهُ الْعَلَا اللهُ المؤلِّ الْعَلَا عَلَا اللهُ وَالْعَلَا الْعَلَا اللهُ الْعَلَا اللهُ المؤلِّ الْعَلَا المؤلِّ الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَا اللهُ الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَا اللهُ الْعَلَا الْ

قال الشيخ الألباني: «قوله: «قد أردت منك» أي: أحببت منك، والإرادة في الشرع تطلق ويراد بها ما يعم الخير والشر، والهدى و الضلال، كما في قوله تعالى: ﴿ فَمَن يُرِدِ اللّهُ أَن يَهْدِيكُو يَشْرَحُ صَدْرَةُ لِلإَسْلَالِ وَمَن يُرِدِ أَنّهُ أَن يَهْدِيكُو يَشْرَحُ صَدْرَةُ لِلإَسْلَالِ وَمَن يُرِدِ أَنّهُ لَيُ يَعْمَلُ صَدْرَةُ لِلإَسْلَالِ وَمَن يُرِدِ أَنّهُ يَعْمَلُ صَدْرَةُ لِلإَسْلَالِ وَمَن يُرِدِ أَنّهُ أَن يَهْدِيكُو يَشْرَحُ صَدْرَةُ الإرادة لا تتخلف. وتطلق أحيانا

(Y) [كمال المعلم (A/YYY)).

⁽١) الأعراف: الآية (١٧٢).

 ⁽٣) الأعراف: الآية (١٧٢).
 (٤) المرقاة (٩/ ١٤٢).

⁽٥) الأنعام: الآية (١٢٥).

ويراد بها ما يرادف الحب والرضا، كما في قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْمُسْرَ ﴾ (١) وهذا المعنى هو المراد من قوله تعالى في هذا الحديث «أردت منك» أي: أحببت والإرادة بهذا المعنى قد تتخلف؛ لأن الله -تبارك وتعالى - لا يجبر أحدًا على طاعته وإن كان خلقهم من أجلها ﴿ فَمَن شَآءَ فَلْبُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْكُفُرُ ﴿ ﴾ (٢) ، وعليه فقد يريد اللَّه -تبارك وتعالى- من عبده ما لا يحبه منه . ويحب منه ما لا يريده، وهذه الإرادة يسميها ابن القيم -رحمه الله تعالى- بالإرادة الكونية أخذًا من قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا آمْرُهُ وَإِنَّا أَرَّادَ شَيْعًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيكُونُ ﴾ (٣)، ويسمى الإرادة الأخرى المرادفة للرضا بالإرادة الشرعية، وهذا التقسيم من فهمه انحلت له كثير من مشكلات مسألة القضاء والقدر، ونجا من فتنة القول بالجبر أو الاعتزال»(٤).

وقال ابن القيم: «لفظ الإرادة في كتاب اللَّه نوعان: إرادة كونية شاملة لجميع المخلوقات، كقوله: ﴿ فَعَالُ لِمَا يُرِيدُ ﴾ (٥) وقوله: ﴿ وَإِذَا آرَدْنَا أَن نُهُلِكَ قَرَيَةً ﴾ (١) وقوله: ﴿إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيكُمُّ ﴾ (٧) ونظائر ذلك. وإرادة دينية أمرية لا يجب وقوع مرادها ، كقوله : ﴿ يُرِيدُ آللَهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ ﴾ (أ) وقوله : ﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ ﴾ (٩) فهي مرادة بالمعنى الأول غير مرادة بالمعنى الثاني. وكذلك إن قيل: هل هي واقعة بإذنه أو لا؟ والإذن أيضًا نوعان: كوني كقوله: ﴿وَمَا هُم بِضَكَآرِينَ بِهِـ، مِنْ أَحَدِ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (١١) وديني أمري كقوله: ﴿ اللَّهُ أَذِ كَ لَكُمٌّ ﴾ (١١) وقوله: ﴿ أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَامَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ ﴾ (١٢) (١٣).

(١) البقرة: الآية (١٨٥).

(٣) يس: الآية (٨٢).

(٥) هود: الآية (١٠٧)، البروج: الآية (١٦).

(٧) هود: الآية (٣٤).

(٩) النساء: الآية (٢٧).

(١١) يونس: الآية (٩٩).

(١٣) شفاء العليل (١/ ٩٩).

(٢) الكهف: الآية (٢٩).

⁽٤) السلسلة الصحيحة (١/ ٣٣٣).

⁽٦) الإسراء: الآية (١٦).

⁽٨) البقرة: الآية (١٨٥).

⁽١٠) البقرة: الآية (١٠٢).

⁽١٢) الحج: الآية (٣٩).

قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّادِ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ ١٠٠

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن كثير: «كما قال تعالى: ﴿كُلَّمَا ۚ أَرَادُوٓا أَن يَغَرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَيِّهِ أَعِيدُواْ فَهَا ﴾ (١) الآية، فلا يزالون يريدون الخروج مما هم فيه من شدته وأليم مسه، ولا سبيل لهم إلى ذلك، كلما رفعهم اللهب، فصاروا في أعالي جهنم ضربتهم الزبانية بالمقامع الحديد فيردّوهم إلى أسفلها ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ ﴾ أي: دائم مستمر لا خروج لهم منها ، ولا محيد لهم عنها ١٤٠٠.

قال الرازي: «فيه مسألتان: المسألة الأولى: إرادتهم الخروج تحتمل وجهين: الأول: أنهم قصدوا ذلك وطلبوا المخرج منها كما قال تعالى: ﴿ كُلَّمَا ٓ أَرَادُوٓا أَن يَغْرُجُواْ مِنْهَا أَعِيدُوا فِيها﴾ (٣). قيل: إذا رفعهم لهب النار إلى فوق فهناك يتمنون الخروج. وقيل: يكادون يخرجون من النار لقوة النار ودفعها للمعذبين، والثاني: أنهم تمنوا ذلك وأرادوه بقلوبهم، كقوله تعالى في موضع آخر: ﴿ رَبُّنَّا ۚ أَخْرِجْنَا مِنْهَا﴾ (١٠).

المسألة الثانية: احتج أصحابنا بهذه الآية على أنه تعالى يخرج من النار من قال: «لا إله إلا الله» على سبيل الإخلاص. قالوا: لأنه تعالى جعل هذا المعنى من تهديدات الكفار، وأنواع ما خوفهم به من الوعيد الشديد، ولولا أن هذا المعنى مختص بالكفار وإلا لم يكن لتخصيص الكفار به معنى والله أعلم. ومما يؤيد هذا الذي قلناه قوله: ﴿ وَلَهُمْ عَذَاتُ مُعِيمٌ ﴾ وهذا يفيد الحصر، فكان المعنى ولهم عذاب مقيم لا لغيرهم، كما أن قوله: ﴿ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ (٥) أي: لكم لا لغيركم، فكذا ههنا ١٥٠٠).

وقال محمد رشيد رضا: «يريد الذين كفروا أن يخرجوا من النار دار العذاب

(٢) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٩٨-٩٩).

(١) الحج: الآية (٢٢). (٣) السجدة: الآية (٢٠).

(٤) المؤمنون: الآية (١٠٧).

(٦) تفسير الرازي (١١/ ٢٢٧-٢٢٨).

(٥) المائدة: الآبة (٣).

والشقاء بعد دخولهم فيها، وما هم بخارجين منها ألبتة، كما يدل عليه تأكيد النفي بالباء. ثم أكد مضمون ذلك بإثبات العذاب المقيم لهم، والمقيم هو الثابت الذي لا يظعن. والآية استئناف بياني، إذ من شأن من سمع الآية التي قبلها أن تستشرق نفسه للسؤال عن حال أولئك الكفار الذين لا يتقبل منهم فداء مهما جل وعظم»(١).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في بيان عقيدة السلف في خروج أهل الكبائر من النار والرد على الخوارج

عن يزيد الفقير قال: «كنت قد شغفني رأي من رأي الخوارج، فخرجنا في عصابة ذوي عدد، نريد أن نحج، ثم نخرج على الناس. قال: فمررنا على المدينة، فإذا جابر بن عبداللّه يحدث القوم -جالس إلى سارية - عن رسول الله! ما هذا الذي فإذا هو قد ذكر الجهنميين. قال: فقلت له: يا صاحب رسول الله! ما هذا الذي تحدثون؟ واللّه يقول: ﴿إِنّكَ مَن تُدْخِلِ النّارَ فَقَدْ أَخْرُيْتُهُ ﴿ () و ﴿ كُلّما أَرَادُوا أَنَ وَيَحُولُ مِنْهَا مِنْ غَيْر أُعِيدُوا فِيها ﴾ (*) فما هذا الذي تقولون؟ قال: فقال: أتقرأ القرآن؟ قلت: نعم. قال: فهل سمعت بمقام محمد على (يعني: الذي يبعثه اللّه فيه)؟ قلت: نعم. قال: فإنه مقام محمد الله المحمود الذي يخرج اللّه به من يخرج. قال: قم نعت وضع الصراط ومر الناس عليه. قال: وأخاف أن لا أكون أحفظ ذاك. ثم نعت وضع الصراط ومر الناس عليه. قال: وأخاف أن لا أكون أحفظ ذاك. فيخرجون كأنهم عيدان السماسم. قال: فيدخلون نهرًا من أنهار الجنة فيغتسلون فيخرجون كأنهم القراطيس. فرجعنا قلنا: ويحكم! أترون الشيخ يكذب على رسول اللّه يهي؟ فرجعنا. فلا واللّه ما خرج منا غير رجل واحد. أو كما قال أبو نعيم (**).

*غريب الحديث:

شَغَفني: الشَّغاف غلاف القلب، ومعنى شغفني لصق بشَغاف قلبي رأي الخوارج.

⁽١) تفسير المنار (٦/ ٣٧٨/ ٣٧٩).

⁽٢) آل عمران: الآية (١٩٢). (٣) الحج: الآية (٢٢).

⁽٤) أخرجه: أحمد (٣/ ٣٥٥)، ومسلم (١/ ١٧٩-١٨٠/ ١٩١[٣٢٠]) واللفظ له.

عصابة ذوي عدد: أي: جماعة كثيرة.

زعم: معناه هنا قال.

كأنهم عِيدان السَّماسِم: قال النووي: «وهو هذا السَّمسِم المعروف الذي يستخرج منه الشيرج.

وقال ابن الأثير: معناه والله أعلم أن السماسم جمع سمسم وعيدانه تراها إذا قُلعت وتُركت في الشمس ليؤخذ حبها دِقاقًا سُودًا كأنها محترقة فشبه بها هؤلاء.

كأنهم قراطيس: القراطيس جمع قِرطاس وهو الصحيفة التي يكتب فيها، شبههم بالقراطيس لشدة بياضهم بعد اغتسالهم وزوال ما كان عليهم من السواد، والله أعلم.

* فوائد الحديث:

قال الأبي: «الخوارج تكفر بالذنوب وهو سبب خروجهم عن الناس- وتقول بتخليد العاصي في النار محتجين على التكفير بالآية الأولى. ووجه الدليل منها أنه يتركب منها مع غيرها قياس من الشكل الأول، فيقال: العاصي يدخل النار وكل داخل النار مخزي، فينتج العاصي مخزي، ثم يركب من هذه النتيجة قياس ثان من الشكل الثاني فيقال: العاصي مخزي ولا شيء من المخزي بمؤمن والصغرى صادقة لأنه نتيجة الأول والكبرى كذلك لقوله تعالى: ﴿ وَرَمَ لا يُعْزِى اللهُ النّبي وَاللّبين آمنوا) ليس عمعطوف على النبي في وإنما هو مبتدأ مستأنف خبره ﴿ وُرُرُهُم يَسَعَن واحتجوا على التخليد بالآية الثانية. والجواب أنها في الكفار أو أنها مخصوصة بهذه على النبي في رجع الله الحديث نصا في إبطال الأمرين وعلم يزيد أن جابرًا لا يكذب على النبي في رجع الله ورجع الله النبي الله والمناب النبي الله والمناب النبي الله والمناب النبي الله والمناب النبي الله ورجع الله والمناب النبي المناب والمناب النبي الله والمناب النبي المناب النبي المناب النبي المناب النبي المناب ا

قال النووي: قوأما رأي الخوارج فهو ما قدمناه مرات؛ أنهم يرون أن أصحاب الكبائر يخلدون في النار، ولا يخرج منها من دخلها الاسم.

التحريم الآية (A).

⁽٢) شرح الأبي على مسلم (١/ ٥٨٦- ١٨٥)

⁽٣) شرح مسلم (٣/ ٤٤).

وقال: «قوله: «فرجعنا، فلا واللَّه ما خرج منا غير رجل واحد» معناه: رجعنا من حجنا ولم نتعرض لرأي الخوارج، بل كففنا عنه وتُبنا منه، إلا رجلًا منا، فإنه لم يوافقنا في الانكفاف عنه»(۱).

* * *

قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَأَقْطَعُوٓا أَيْدِيَهُ مَا جَزَآءُ بِمَا كَسَبَا نَكَنَلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيثٌ ۞

أهوال المفسرين في تأويل الآية

قال السعدي كَاللَّهُ: «السارق هو من أخذ مال غيره المحترم خفية بغير رضاه. وهو من كبائر الذنوب الموجبة لترتب العقوبة الشنيعة، وهو قطع اليد اليمنى، كما هو في قراءة بعض الصحابة.

وحد اليد عند الإطلاق من الكوع. فإذا سرق قطعت يده من الكوع، وحسمت في زيت، لتنسد العروق فيقف الدم. ولكن السنة قيدت عموم هذه الآية من عدة أوجه:

منها: الحرز، فإنه لابد أن تكون السرقة من حرز، وحرز كل مال: ما يحفظ به عادة، فلو سرق من غير حرز فلا قطع عليه.

ومنها: أنه لابد أن يكون المسروق نصابًا، وهو: ربع دينار، أو ثلاثة دراهم، أو ما يساوي أحدهما. فلو سرق دون ذلك فلا قطع عليه، ولعل هذا يؤخذ من لفظ السرقة ومعناها، فإن لفظ السرقة أخذ الشيء على وجه لا يمكن الاحتراز منه، وذلك أن يكون المال محرزًا، فلو كان غير محرز لم يكن ذلك سرقة شرعية، ومن الحكمة أيضًا أن لا تقطع اليد في الشيء النزر التافه. فلما كان لا بد من التقدير؛ كان التقدير الشرعي مخصصًا للكتاب.

والحكمة في قطع اليد في السرقة: أن ذلك حفظ للأموال، واحتياط لها، وليقطع العضو الذي صدرت منه الجناية. فإن عاد السارق؛ قطعت رجله اليسرى، فإن عاد فقيل: يحبس حتى يموت. فإن عاد فقيل: يحبس حتى يموت. وقوله: ﴿جَزَآءٌ بِمَا كُسَبًا﴾ أي: ذلك القطع، جزاء للسارق بما سرقه من أموال الناس. ﴿نَكُلُا مِنَ اللهِ أي: تنكيلًا وترهيبًا للسارق ولغيره؛ ليرتدع السراق إذا

علموا أنهم سيقطعون إذا سرقوا. ﴿ وَاللَّهُ عَزِيزُ حَكِيمٌ ﴾ أي: عَزَّ وحكم، فقطع السارق»(١).

قال محمد رشيد رضا: «المحاربون المفسدون في الأرض يأكلون أموال الناس بالباطل جهرة، ويتنازعونها منهم عنوة، واللصوص يأكلونها كذلك ولكنهم يأخذونها خفية، فلما بين اللَّه تعالى عقاب أولئك، وأمر بالتقوى وابتغاء الوسيلة والجهاد في سبيل اللُّه وهي الأعمال التي يكمل بها الإيمان، وتتهذب بها النفوس حتى تنفر من الحرام- بين عقاب هؤلاء أيضًا ، جمعًا بين الوازع النفسي وهو الإيمان والصلاح، والوازع الخارجي وهو الخوف من العقاب والنكال، فقال عز من قائل: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَأَقْطَ مُوٓا أَيْدِيَهُمَا ﴾ أي: والسارق والسارقة مما يتلى عليكم حكمهما، ويبين لكم حدهما، كما بين لكم حد المفسدين في الأرض مثلهما، فاقطعوا أيديهما، أو التقدير: وكل من السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما، كما تقطعون أيدي المحاربين إذا سلبا المال مثلهما . والمراد قطع يدكل منهما ، أي إذا سرق الذكر تقطع يده، وإذا سرقت الأنثى تقطع يدها، وإنما جمع اليد ولم يقل يديهما لأن فصحاء العرب يستثقلون إضافة المثنى إلى ضمير التثنية، أي الجمع بين تثنيتين. ومثله قول تعالى: ﴿ إِن نَنُوبًا إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمُّ اللَّهِ وَالوصف هنا متضمن لمعنى الشرط، فقرن خبره بالفاء على الأظهر. وقد صرح بأن هذا الحد على الرجال والنساء كما صرح بذلك في حد الزنا؛ لأن كلا من الذنبين يقع من كل منهما، فأراد الله كل منهما بتلاوة القرآن، وإن كانت الأحكام الشرعية مشتركة بينهما عند الإطلاق، وتغليب وصف الذكورة وضمائرها في الكلام، إلا ما خص الشرع به الرجال، كالإمامة والقتال، والمتبادر من إطلاق اليد أنها الكف إلى الرسغ، ولهذا قال في آية الوضوء: ﴿ وَأَيَّدِ يَكُمُّ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ (٣) وإنما تقع السرقة بالكف مباشرة، والساعد والعضد يحملان الكف كما يحملهما معها البدن، فلا يقال: إن اليد لا تعمل إلا بهما. ولهذا المعنى وهو إيقاع العذاب على العضو المباشر للجريمة-

⁽١) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢٨٧-٢٨٨).

⁽٢) التحريم: الآية (٤).

⁽٣) المائدة: الآية (٢).

قالوا: إن اليمني هي التي تقطع؛ لأن المتناول يكون بها إلا ما شذ.

وَجَزَاءًا بِمَا كَسَبَا نَكَلَلًا مِّنَ اللهِ هذا تعليل للحد؛ أي: اقطعوا أيديهما جزاء لهما بعملهما وكسبهما السيئ، ونكالًا وعبرة لغيرهما، فالنكال مأخوذ من النكل وهو -بالكسر- قيد الدابة. ونكل عن الشيء عجز أو امتنع لمانع صرفه عنه، فالنكال هنا ما ينكل الناس ويمنعهم أن يسرقوا. ولعمر الحق إن قطع اليد الذي يفضح صاحبه طول حياته، ويسمه بميسم الذل والعار هو أجدر العقوبات بمنع السرقة، وتأمين الناس على أموالهم، وكذا على أرواحهم؛ لأن الأرواح كثيرًا ما تتبع الأموال، إذا قاوم أهلها السراق عند العلم بهم ﴿وَاللهُ عَنِيزٌ مَكِيمٌ فهو غالب أمره، حكيم في صنعه وفي شرعه، فهو يضع الحدود والعقوبات بحسب الحكمة التي توافق المصلحة، (١).

قال شيخ الإسلام: (وأما السارق فيجب قطع يده اليمنى بالكتاب والسنة والإجماع قال الله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ الآية (٢٠).

قال ابن القيم: «السارق إذا قطعت يده فقطعها شر بالنسبة إليه وخير محض بالنسبة إلى عموم الناس، لما فيه من حفظ أموالهم، ودفع الضرر عنهم، وخير بالنسبة إلى متولي القطع أمرًا وحكمًا لما في ذلك من الإحسان إلى عبيده عموما بإتلاف هذا العضو المؤذي لهم المضر بهم، فهو محمود على حكمه بذلك وأمره به مشكور عليه يستحق عليه الحمد من عباده والثناء عليه والمحبة "".

قال الحافظ: «كذا أطلق في الآية اليد، وأجمعوا على أن المراد اليمنى إن كانت موجودة، واختلفوا فيما لو قطعت الشمال عمدا أو خطأ هل يجزئ؟ وقدّم السارق على السارق على السارقة، وقدّمت الزانية على الزاني، لوجود السرقة غالبًا في الذكورية، ولأن داعية الزنا في الإناث أكثر، ولأن الأنثى سبب في وقوع الزنا، إذ لا يتأتى غالبًا إلا بطواعيتها، وقوله بصيغة الجمع ثم التثنية أي في قوله: ﴿ فَأَقَطَعُوا الدّيكَ الله المعنى فجمع، والتثنية المعنى في قوله المعنى في على المارة المار

⁽١) تفسير المنار (٦/ ٣٧٩-٣٨٠).

⁽۲) مجموع الفتاوي (۲۸/ ۳۲۹).

⁽٣) بدائع الفوائد (٢/ ٢١١).

_____ سورة المائدة

بالنظر إلى الجنسين المتلفظ بهما»(١).

قال القرطبي: «آية السرقة وردت عامة مطلقة، لكنها مخصصة مقيدة عند كافة العلماء، إذ قد خرج من عموم السارق من سرق ملكه، ومن سرق أقل من نصاب، وغير ذلك، وتقيدت باشتراط الحرز فلا قطع على من سرق شيئًا من غير حرز بالإجماع إلا ما شذ فيه الحسن وأهل الظاهر فلم يشترطوا الحرز»(٢).

واستخلص النووي كلامًا جيدًا للقاضي عياض فقال: "صان اللَّه تعالى الأموال بإيجاب القطع على السارق، ولم يجعل ذلك في غير السرقة كالاختلاس والانتهاب والغصب؛ لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة، ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع، بالاستدعاء إلى ولاة الأمور، وتسهل إقامة البينة عليه بخلاف السرقة، فإنه تندر إقامة البينة عليه، فعظم أمرها، واشتدت عقوبتها؛ ليكون أبلغ في الزجر عنها. وقد أجمع المسلمون على قطع السارق في الجملة وإن اختلفوا في فروع منه" (").

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في حد السارق

* «قطع على من الكف» *

* فوائد الأثر:

قال الحافظ كَثَلَلْهُ: «أشار بهذا الأثر إلى الاختلاف في محل القطع، وقد اختلف في حقيقة اليد فقيل: أولها من المنكب، وقيل من المرفق، وقيل: من الكوع، وقيل: من أصول الأصابع. فحجة الأول أن العرب تطلق الأيدي على ذلك، ومن الثاني آية الوضوء ففيها: ﴿وَأَيْدِيكُمُ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ (٥)، ومن الثالث آية التيمم، ففي القرآن: ﴿فَأَمّسَحُوا بُوجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنَةُ ﴾ (٢)، وبينت السنة كما تقدم في بابه أنه -عليه الصلاة والسلام-: مسح على كفيه فقط، وأخذ بظاهر الأول بعض الخوارج، ونقل عن سعيد بن المسيب، واستنكره جماعة، والثاني لا نعلم بعض الخوارج، ونقل عن سعيد بن المسيب، واستنكره جماعة، والثاني لا نعلم

⁽۱) الفتح (۱/ ۱۱٦). (۲) المفهم (۵/ ۷۷).

⁽٣) شرح مسلم (١١/ ١٥١).

⁽٤) ذكره البخاري (١١٢/١١) معلقا بصيغة الجزم، ووصله الدارقطني (٣/ ٢١٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (٥/ ٢٨٦/ ٢٨٦٠)، والبيهقي (٨/ ٢٧١)، من طريق حجية بن عدي «أن عليًا قطع من المفصل». (٥) المائدة: الآية (٦).

من قال به في السرقة، والثالث قول الجمهور، ونقل بعضهم فيه الإجماع، والرابع نقل عن علي واستحسنه أبو ثور، ورد بأنه لا يسمى مقطوع اليد لغة ولا عرفًا، بل مقطوع الأصابع، وبحسب هذا الاختلاف وقع الخلاف في محل القطع؛ فقال بالأول الخوارج، وهم محجوجون بإجماع السلف على خلاف قولهم، وألزم ابن حزم الحنفية بأن يقولوا بالقطع من المرفق قياسًا على الوضوء، وكذا التيمم عندهم، قال: وهو أولى من قياسهم قدر المهر على نصاب السرقة، ونقله عياض قولا شاذا، وحجة الجمهور الأخذ بأقل ما ينطلق عليه الاسم؛ لأن اليد قبل السرقة كانت محترمة، فلما جاء النص بقطع اليد وكانت تطلق على هذه المعاني – وجب أن لا يترك المتيقن وهو تحريمها إلا بمتيقن وهو القطع من الكف (۱۰).

قال أبو عمر: «والقطع في السرقة من مفصل الكوع تقطع يده اليمنى في أول سرقته، وتحسم بالنار إن خشي عليه التلف، ثم إن عاد فسرق قطعت رجله اليسرى، ثم إن عاد ضرب من المفصل تحت الكعبين، ثم إن عاد فسرق قطعت يده اليسرى، ثم إن عاد ضرب عشرة أسواط أو أقل على ما يراه الحاكم اجتهادًا لذنبه، وردعًا للسارق، ثم حبسه، وعلى هذا الترتيب في قطع اليد، ثم الرجل، ثم اليد، ثم الرجل، –على ما وصفنا مذهب جماعة فقهاء الأمصار أهل الفقه والأثر، وهو عمل الصحابة والتابعين بالمدينة وغيرها، وشذ قوم عن الجمهور فلم يروا قطع رجل السارق، ولم نعده خلافًا فتركناه، روي ذلك عن ربيعة وبه قال أصحاب داود. وأجمع الفقهاء على أن السرقة إذا وجدها صاحبها بعينها بيد السارق قبل أن يقطع، أو بعد ذلك كله أخذها، وأنها ماله، لا يزيل ملكها عنه قطع يد السارق»(٢٠).

قال النووي: «وأجمعوا على أنه إذا سرق أولًا قطعت يده اليمنى. قال الشافعي ومالك وأهل المدينة والزهري وأحمد وأبو ثور وغيرهم: فإذا سرق ثانيًا قطعت رجله اليسرى، فإذا سرق ثالثًا قطعت يده اليسرى، فإن سرق رابعًا قطعت رجله اليمنى، فإن سرق بعد ذلك عزر، ثم كلما سرق عزر، ".

قال ابن القيم: «وإنما المقصود الزجر والنكال والعقوبة على الجريمة، وأن

⁽٢) التمهيد: فتح البر (١١/ ١٣٥-١٥٥).

⁽١) فتح الباري (١١٧/١٢).

⁽٣) شرح مسلم (١١/ ١٥٤ –١٥٥).

يكون إلى كف عدوانه أقرب، وأن يعتبر به غيره، وأن يحدث له ما يذوقه من الألم توبة نصوحًا، وأن يذكره ذلك بعقوبة الآخرة، إلى غير ذلك من الحكم والمصالح. ثم إن في حد السرقة معنى آخر، وهو أن السرقة إنما تقع من فاعلها سرًا كما يقتضيه اسمها، ولهذا يقولون: «فلان ينظر إلى فلان مسارقة» إذا كان ينظر إليه نظرًا خفيًا لا يريد أن يفطن له، والعازم على السرقة مختف كاتم خائف أن يشعر بمكانه فيؤخذ به، ثم هو مستعد للهرب والخلاص بنفسه إذا أخذ الشيء، واليدان للإنسان كالجناحين للطائر في إعانته على الطيران، ولهذا يقال: «وصلت جناح فلان» إذا رأيته يسير منفردًا فانضممت إليه لتصحبه، فعوقب السارق بقطع اليد قصًا لجناحه، وتسهيلًا لأخذه إن عاود السرقة، فإذا فعل به هذا في أول مرة بقي مقصوص أحد الجناحين ضعيفًا في العدو، ثم يقطع في الثانية رجله فيزداد ضعفًا في عدوه، فلا يكاد يفوت الطالب، ثم تقطع يده الأخرى في الثالثة ورجله الأخرى في الرابعة، فيبقى لحمًا على وضم، فيستريح ويريح»(۱).

* وقال قتادة في امرأة سرقت فقطعت شمالها: «ليس إلا ذلك» (٢٠).

* فوائد الأثر:

قال الحافظ: "وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فذكر مثل قول الشعبي، لا يزاد على ذلك، قد أقيم عليه الحد، وكان ساق بسنده عن الشعبي أنه سئل عن سارق قدم ليقطع، فقدم شماله، فقطعت، فقال: لا يزاد على ذلك، وأشار المصنف بذكره إلى أن الأصل أن أول شيء يقطع من السارق اليد اليمنى، وهو قول الجمهور، وقد قرأ ابن مسعود: (فاقطعوا أيمانهما)، وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن إبراهيم قال: هي قراءتنا، يعني: أصحاب ابن مسعود، ونقل فيه عياض الإجماع، وتعقب، نعم، قد شذ من قال: إذا قطع الشمال أجزأت مطلقًا، كما هو ظاهر النقل عن قتادة، وقال مالك: إن كان عمدًا وجب القصاص على القاطع، ووجب قطع اليمين، وإن كان خطأ وجبت الدية ويجزئ عن السارق، وكذا قال

⁽١) إعلام الموقعين (٢/ ١٢٥-١٢٦).

⁽٢) علقه البخاري (١٢/ ١١٥) بصيغة الجزم، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٠/ ١٩٠/ ١٨٧٧٨).

أبوحنيفة، وعن الشافعي وأحمد قولان في السارق، (١٠).

* عن عائشة أن رسول الله على قال: «تقطع اليد في ربع دينار فصاعدًا» (٢).

* عن عائشة: «أن يد السارق لم تقطع على عهد النبي إلا في ثمن مجن حجفة أو ترس الا".

* عن ابن عمر : «أن رسول الله ﷺ قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم الله ،

* فوائد الأحاديث والآثار:

قال شيخ الإسلام: «وإنما تقطع يده إذا سرق نصابًا وهو ربع دينار أو ثلاثة دراهم، عند جمهور العلماء من أهل الحجاز وأهل الحديث وغيرهم كمالك والشافعي وأحمد. ومنهم من يقول: دينار أو عشرة دراهم، فمن سرق ذلك قطع بالاتفاق، وفي الصحيحين عن ابن عمر المائة أن رسول الله تقطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم، وفي لفظ لمسلم: قطع سارقًا في مجن قيمته ثلاثة دراهم، والمجن الترس. وفي الصحيحين عن عائشة المائة قالت: قال رسول الله تقطع الميد في ربع دينار فصاعدًا» وفي رواية: (لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدًا» وفي رواية للبخاري: «اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك»، وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم، والدينار اثني عشر درهمًا، ولا يكون السارق سارقا حتى يأخذ المال من حرز، فأما المال الضائع من صاحبه، والثمر الذي يكون في الشجر في الصحراء بلا حائط، والماشية التي لا راعي عندها ونحو ذلك، فلا قطع فيه، لكن يعزر الآخذ ويضاعف عليه الغرم، (٥).

قال ابن عبدالبر معلقًا على حديث ابن عمر: ﴿وَالذِي عُولَ عَلَيهُ مَالَكُ وَجَعَلَّهُ

⁽١) الفتح (١١٨/١٢).

⁽۲) أخرجه: أحمد (٦/ ٣٦)، والبخاري (١٢/ ١١٥/ ٢٧٨٩)، ومسلم (٣/ ١٣١٢ / ١٦٨٤)، وأبو داود (٤/ ٥٥٠ / ١٣٦٢)، وأبن ماجه (٢/ ١٦٨/ ٨٦٢)، والترمذي (٤/ ٤٥٠ / ١٤٤٥)، والترمذي (٤/ ٤٥٠ / ١٤٤٥)، والترمذي (٨/ ٤٥٠ / ٢٩٣١)، والترمذي (٨/ ٤٥٠ / ٢٨٨).

 ⁽٣) أخرجه: البخاري (١١/ ١١٥/ ٢٧٩٢)، ومسلم (٣/ ١٣١٣/ ١٦٨٥)، والنسائي (٨/ ٤٥٥/ ٢٩٥٦).

 ⁽٤) أخرجه: أحمد (٢/ ٨٠)، البخاري (١١٦/١١١/ ١٦٩٥)، ومسلم (٣/ ١٣١٣/ ١٦٦٨)، وأبو داود (٤/ ٤٥٥/ ٤٣٨٥)، والنسائي (٨/ ٨٤٤٨) (١٩١٥)، وابن ماجه (٢/ ١٦٨/ ٨٥٤٤).

⁽٥) مجموع الفتاوي (۲۸/ ۳۳۱-۳۳۲).

أصلًا يرده إليه قيمة العروض المسروقة كلها في هذا الباب هو هذا الحديث، فمن سرق شيئًا من الأشياء التي يحل تملكها إذا كان لها مالك، وكانت في حرز، فسرق السارق شيئًا منها وأخرجه عن حرزه، وبان به، وبلغ في قيمته عند التقويم في حين السرقة ثلاثة دراهم، كيلًا من ورق طيبة لا دلسة فيها، وجب قطع يد السارق لذلك، كان حرًّا أو عبدًا شريفًا أو وضيعًا ، إذا كان بالغًا مكلفًا تجري عليه الفرائض والحدود، ولم يكن عبدًا سرق من مال سيده، ولا خائنًا فيما ائتمن عليه، وإن نقصت قيمة المسروق عن ثلاثة دراهم، لم يجب قطعه وكان عليه الغرم، وإن رأى الحاكم باجتهاده أن يأدبه بالدرة أو بالسوط ضربًا غير مبرح أدبه كذلك، فإن كان المسروق ذهبًا عينا أو تبرًا مصوغا أو غير مصوغ، لم ينظر فيه إلى قيمة الثلاثة دراهم، وروعي فيه ربع دينار واعتبر ذلك، فإن بلغ ربع دينار وزنًا قطع يد سارقه على الشروط التي وصفنا، وإن كان المسروق فضة اعتبر فيه وزن الثلاثة دراهم المذكورة، فإن بلغ ذلك الوزن ففيه القطع، وما عدا الذهب والورق فالاعتبار في تقويمه عند مالك وأصحابه لثلاثة دراهم المذكورة دون مراعاة ربع دينار، فقف على هذا وافهمه. وبهذا كله قال أحمد بن حنبل في الذهب والفضة وتقويم العروض كقول مالك سواء لا يخالف في شيء من ذلك، قال أحمد: إن سرق من الذهب ربع دينار فصاعدًا قطعت يده، وإن سرق من الدراهم ثلاثة دراهم فصاعدًا قطعت يده، وإن سرق عرضًا قوم، فإن بلغت قيمته ثلاثة دراهم قطعت يده، وهذا وقول مالك سواء، والحجة لمن ذهب هذا المذهب حديث ابن عمر المذكور في هذا الباب»(١٠).

قال ابن القيم: «وأما تخصيص القطع بهذا القدر فلأنه لابد من مقدار يجعل ضابطا لوجوب القطع؛ إذ لا يمكن أن يقال: يقطع بسرقة فلس أو حبة حنطة أو تمرة، ولا تأتي الشريعة بهذا، وتنزه حكمة اللَّه ورحمته وإحسانه عن ذلك، فلا بد من ضابط، وكانت الثلاثة دراهم أول مراتب الجمع، وهي مقدار ربع دينار، وقال إبراهيم النخعي وغيره من التابعين: كانوا لا يقطعون في الشيء التافه؛ فإن عادة الناس التسامح في الشيء الحقير من أموالهم، إذ لا يلحقهم ضرر بفقده، وفي التقدير بثلاثة دراهم حكمة ظاهرة؛ فإنها كفاية المقتصد في يومه له ولمن يمونه

⁽١) التمهيد [فتح البر (١١/ ٥٠٨-٥٠٩)].

الآلة (۲۸)

غالبا، وقوت اليوم للرجل وأهله له خطر عند غالب الناس؛ وفي الأثر المعروف: «من أصبح آمنا في سربه، معافى في بدنه، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بحذا فيرها (١٠) (٢٠).

* عن عائشة ﴿ أن قريشًا أهمتهم المرأة المخزومية التي سرقت. فقالوا: من يكلم فيها رسول اللَّه ﴿ ومن يجترئ عليه إلا أسامة حب رسول اللَّه ﴿ فكلم رسول اللَّه ﴾ فقال: أتشفع في حد من حدود الله؟ ثم قام فخطب فقال: يا أيها الناس! إنما ضل من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق الضعيف فيهم أقاموا عليه الحد. وايم اللَّه لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها (٣).

⋆غريب الحديث:

أن قريشًا: أي: القبيلة المشهورة والأكثر على أن قريش هو فهد بن مالك والمراد بهم هنا من أدرك القصة التي تذكر بمكة .

أهمتهم المرأة: أي: أجلبت إليهم همًّا وصيرتهم ذوي همّ بسبب ما وقع منها. يقال: أهمني الأمر؛ أي: أقلقني.

المخزومية: نسبة إلى مخزوم بن يقظة بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب ومخزوم أخو كلاب بن مرة الذي نسب إليه بنو عبد مناف.

من يكلم فيها: أي: يشفع فيها أن لا تقطع، إما عفوًا وإما بفداء.

من يجترئ عليه: بسكون الجيم وكسر الراء يفتعل من الجُرُأة، بضم الجيم وسكون الراء وفتح الهمزة. ويجوز فتح الجيم والراء مع المد. والجرأة هي الإقدام بإدلال.

⁽۱) البخاري في الأدب المفرد (۳۰۰)، والترمذي (٢٤ ٢٣٤٦) وقال: حسن غريب. وابن ماجه (۲/ ١٣٤٨) المحاري في الأدب المفرد (۳۰۰)، والترمذي الأنصاري. وأخرجه من حديث أبي الدرداء: ابن حبان: الإحسان (۲/ ٤٤٥) وحسنه الشيخ الألباني في الصحيحة (۲۳۱۸).

⁽٢) إعلام الموقعين (٢/ ٨٣).

⁽٣) أخرجه أحمد (٦/ ١٦٦)، والبخاري (١٠٣/١١)، وأبو داود (٦٧٨/١٣١٥)، ومسلم (٣/ ١٣١٥/١٣١٨)، وأبو داود (٤/ ٥٣١/ ٥٣٨-٥٣٥)، وابن ماجه (٤/ ٥٣١/ ٤٤١-٤٤٥)، وابن ماجه (٢/ ٥٨١/ ٢٥٤٧).

حب رسول الله: بكسر المهملة بمعنى: محبوب.

وايم الله: أي: يمين الله، ويقال: وايمن، وهمزته همزة وصل.

* من فوائد الحديث:

قال الحافظ كَظَّلْلهُ: ﴿أَخْرِجِ أَبُو دَاوِدُ وَالنَّسَائِي وَأَبُو عَوَانَةً فِي صَحِيحَهُ مِنْ طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر «أن امرأة مخزومية كانت تستعير المتاع وتجحده فأمر النبي على بقطع يدها ١٠٠١، وأخرجه النسائي وأبو عوانة أيضًا من وجه آخر عن عبيدالله بن عمر عن نافع بلفظ: «استعارت حليًّا» (٧)، وقد اختلف نظر العلماء في ذلك، فأخذ بظاهره أحمد في أشهر الروايتين عنه وإسحاق، وانتصر له ابن حزم من الظاهرية، وذهب الجمهور إلى أنه لا يقطع في جحد العارية، وهي رواية عن أحمد أيضًا، وأجابوا عن الحديث بأن رواية من روى «سرقت» أرجح، وبالجمع بين الروايتين بضرب من التأويل، فأما الترجيح فنقل النووي أن رواية معمر شاذة مخالفة لجماهير الرواة، قال: والشاذة لا يعمل بها. وقال ابن المنذر في الحاشية وتبعه المحب الطبري، قيل: إن معمرًا انفرد بها. وقال القرطبي رواية أنها سرقت أكثر وأشهر من رواية الجحد، فقد انفرد بها معمر وحده من بين الأئمة الحفاظ، وتابعه على ذلك من لا يقتدي بحفظه؛ كابن أخي الزهري ونمطه، هذا قول المحدثين. قلت: سبقه لبعضه القاضي عياض، وهو يشعر بأنه لم يقف على رواية شعيب ويونس بموافقة معمر إذ لو وقف عليها لم يجزم بتفرد معمر، وأن من وافقه كابن أخي الزهري ونمطه، ولا زاد القرطبي نسبة ذلك للمحدثين، إذ لا يعرف عن أحدمن المحدثين أنه قرن شعيب بن أبي حمزة، ويونس بن يزيد، وأيوب بن موسى؛ بابن أخى الزهري، بل هم متفقون على أن شعيبًا ويونس أرفع درجة في حديث الزهري من ابن أخيه، ومع ذلك فليس في هذا الاختلاف عن الزهري ترجيح بالنسبة إلى اختلاف الرواة عنه، إلا لكون رواية سرقت متفقًا عليها، ورواية جحدت انفرد بها مسلم، وهذا لا يدفع تقديم الجمع إذا أمكن بين الروايتين، وقد جاء عن بعض المحدثين عكس كلام القرطبي فقال: لم يختلف على معمر ولا على شعيب،

أخرجه: أبو داود (٤/ ٥٥٥-٥٥٦/ ٤٣٩٥)، والنسائي (٨/ ٤٤١/ ٤٩٠٢).

⁽۲) أخرجه: النسائي (۸/ ۲٤٤/ ۱۹۰۵).

وهما في غاية الجلالة في الزهري، وقد وافقهما ابن أخي الزهري، وأما الليث ويونس وإن كانا في الزهري كذلك فقد اختلف عليهما فيه، وأما إسماعيل بن أمية وإسحاق بن راشد فدون معمر وشعيب في الحفظ. قلت: وكذا اختلف على أيوب بن موسى كما تقدم، وعلى هذا فيتعادل الطريقان، ويتعين الجمع فهو أولى من اطراح أحد الطريقين، فقال بعضهم كما تقدم عن ابن حزم وغيره: هما قصتان مختلفتان لامرأتين مختلفتين، وتعقب بأن في كل من الطريقين أنهم استشفعوا بأسامة، وأنه شفع، وأنه قيل له: لا تشفع في حد من حدود الله، فيبعد أن أسامة يسمع النهى المؤكد عن ذلك، ثم يعود إلى ذلك مرة أخرى، ولا سيما إن اتحد زمن القصتين، وأجاب ابن حزم بأنه يجوز أن ينسى، ويجوز أن يكون الزجر عن الشفاعة في حد السرقة تقدم، فظن أن الشفاعة في جحد العارية جائز، وأن لا حد فيه فشفع، فأجيب بأن فيه الحد أيضًا، ولا يخفى ضعف الاحتمالين. وحكى ابن المنذرعن بعض العلماء أن القصة لامرأة واحدة استعارت وجحدت وسرقت فقطعت للسرقة لا للعارية، قال: وبذلك نقول. وقال الخطابي في معالم السنن بعد أن حكى الخلاف وأشار إلى ما حكاه ابن المنذر: وإنما ذكرت العارية والجحد في هذه القصة تعريفًا لها بخاص صفتها ؛ إذ كانت تكثر ذلك كما عرفت بأنها مخزومية ، وكأنها لما كثر منها ذلك ترقت إلى السرقة وتجرأت عليها، وتلقف هذا الجواب من الخطابي جماعة منهم البيهقي، فقال: تحمل رواية من ذكر جحد الجارية على تعريفها بذلك، والقطع على السرقة. وقال المنذري نحوه، ونقله المازري، ثم النووي عن العلماء، وقال القرطبي: يترجح أن يدها قطعت على السرقة لا لأجل جحد العارية من أوجه: أحدها قوله في آخر الحديث الذي ذكرت فيه العارية: «لو أن فاطمة سرقت، ، فإن فيه دلالة قاطعة على أن المرأة قطعت في السرقة ، إذ لو كان قطعها لأجل الجحد لكان ذكر السرقة لاغيًا، ولقال: لو أن فاطمة جحدت العارية. قلت: وهذا قد أشار إليه الخطابي أيضًا. ثانيها: لو كانت قطعت في جحد العارية لوجب قطع كل من جحد شيئًا إذا ثبت عليه؛ ولو لم يكن بطريق العارية. ثالثها: أنه عارض ذلك حديث: «ليس على خائن ولا مختلس ولا منتهب قطع»(١) وهو حديث

⁽۱) أخرجه: أحمد (۳/ ۳۸۰)، وأبو داود (٤/ ٥٥١-٥٥١/ ٤٣٩١-٤٣٩٦)، والترمذي (٤/ ٤٢/ ١٤٤٨) وقال: حسن صحيح، والنسائي (٨/ ٣٦٤/ ٤٩٨٧)، وابن ماجه (٢/ ٦٢٤/ ٢٥٩١).

قوي، قلت: أخرجه الأربعة وصححه أبو عوانة والترمذي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رفعه . . وقد أجمعوا على العمل به إلا من شذ، فنقل ابن المنذر عن إياس بن معاوية أنه قال: المختلس يقطع، كأنه ألحقه بالسارق الشتراكهما في الأخذ خفية، ولكنه خلاف ما صرح به في الخبر، وإلا ما ذكر من قطع جاحد العارية، وأجمعوا على أن لا قطع على الخائن في غير ذلك، ولا على المنتهب إلا إن كان قاطع طريق -واللَّه أعلم-، وعارضه غيره ممن خالف، فقال ابن القيم الحنبلي: لا تنافى بين جحد العارية وبين السرقة، فإن الجحد داخل في اسم السرقة، فيجمع بين الروايتين بأن الذين قالوا: سرقت أطلقوا على الجحد سرقة. كذا قال، ولا يخفى بعده، قال: والذي أجاب به الخطابي مردود؛ لأن الحكم المرتب على الوصف معمول به، ويقويه أن لفظ الحديث وترتيبه في إحدى الروايتين القطع على السرقة، وفي الأخرى على الجحد على حد سواء، وترتيب الحكم على الوصف يشعر بالعلية، فكل من الروايتين دال على أن علة القطع كل من السرقة وجحد العارية على انفراده، ويؤيد ذلك أن سياق حديث ابن عمر ليس فيه ذكر للسرقة، ولا للشفاعة من أسامة، وفيه التصريح بأنها قطعت في ذلك، وأبسط ما وجدت من طرقه ما أخرجه النسائي في رواية له: «أن امرأة كانت تستعير الحلي في زمن رسول الله ﷺ فاستعارت من ذلك حليًّا فجمعته ثم أمسكته. فقام رسول الله على فقال: لتتب امرأة إلى الله تعالى وتؤد ما عندها مرارًا، فلم تفعل، فأمر بها فقطعت» وأخرج النسائي بسند صحيح من مرسل سعيد بن المسيب: «أن امرأة من بني مخزوم استعارت حليًّا على لسان أناس فجحدت، فأمر بها النبي ﷺ فقطعت»(١) وأخرجه عبدالرزاق بسند صحيح أيضًا إلى سعيد قال: «أتي النبي ﷺ بامرأة في بيت عظيم من بيوت قريش قد أتت أناسًا فقالت: إن آل فلان يستعيرونكم كذا، فأعاروها، ثم أتوا أولئك فأنكروا، ثم أنكرت هي، فقطعها النبي ﷺ "(٢) وقال ابن دقيق العيد: صنيع صاحب العمدة حيث أورد الحديث بلفظ الليث ثم قال: وفي لفظ فذكر لفظ معمر؛ يقتضي أنها قصة واحدة، واختلف فيها هل كانت سارقة أو جاحدة؛ يعني: لأنه أورد حديث عائشة باللفظ الذي أخرجاه من طريق

⁽١) أخرجه: النسائي (٨/ ٤٤٣-٤٤٤/ ٩٠٨-٤٩٠٨).

⁽۲) المصنف (۱۰/ ۲۰۲–۲۰۲/ ۱۸۸۳۳).

الليث ثم قال: وفي لفظ: «كانت امرأة تستعير المتاع وتجحده فأمر النبي ﷺ بقطع يدها» وهذه رواية معمر في مسلم فقط، قال: وعلى هذا فالحجة في هذا الخبر في قطع المستعير ضعيفًا؛ لأنه اختلاف في واقعة واحدة، فلا يبت الحكم فيه بترجيح من روى أنها جاحدة على الرواية الأخرى، يعنى وكذا عكسه، فيصح أنها قطعت بسبب الأمرين، والقطع في السرقة متفق عليه، فيترجح على القطع في الجحد المختلف فيه. قلت: وهذه أقوى الطرق في نظري، وقد تقدم الرد على من زعم أن القصة وقعت لامرأتين فقطعتا في أوائل الكلام على هذا الحديث، والإلزام الذي ذكره القرطبي في أنه لو ثبت القطع في جحد العارية للزم القطع في جحد غير العارية قوي أيضًا، فإن من يقول بالقطع في جحد العارية لا يقول به في جحد غير العارية، فيقاس المختلف فيه على المتفق عليه، إذ لم يقل أحد بالقطع في الجحد على الإطلاق، وأجاب ابن القيم بأن الفرق بين جحد العارية وجحد غيرها أن السارق لا يمكن الاحتراز منه، وكذلك جاحد العارية، خلاف المختلس من غير حرز والمنتهب، قال: ولا شك أن الحاجة ماسة بين الناس إلى العارية، فلو علم المعير أن المستعير إذا جحد لا شيء عليه؛ لجر ذلك إلى سد باب العارية، وهو خلاف ما تدل عليه حكمة الشريعة، بخلاف ما إذا علم أنه يقطع، فإن ذلك يكون أدعى إلى استمرار العارية، وهي مناسبة لا تقوم بمجردها حجة إذا ثبت حديث جابر في أن لا قطع على خائن، وقد فر من هذا بعض من قال بذلك، فخص القطع بمن استعار على لسان غيره مخادعًا للمستعار منه، ثم تصرف في العارية وأنكرها لما طولب بها، فإن هذا لا يقطع بمجرد الخيانة، بل لمشاركته السارق في أخذ المال خفية "(١).

قال شيخ الإسلام: «ولا يجوز بعد ثبوت الحد بالبينة عليه أو بالإقرار تأخيره، لا بحبس ولا مال يفتدى به ولا غيره، بل تقطع يده في الأوقات المعظمة وغيرها، فإن إقامة الحدّ من العبادات كالجهاد في سبيل الله، فينبغي أن يعرف أن إقامة الحدود رحمة من الله بعباده، فيكون الوالي شديدًا في إقامة الحدّ، لا تأخذه رأفة في دين الله، فيعطله، ويكون قصده رحمة الخلق بكفّ الناس عن المنكرات، لا شفاء غيظه وإرادة العلو على الخلق، بمنزلة الوالد إذا أدّب ولده، فإنه لو كفّ عن

⁽۱) الفتح (۱۲/ ۱۰۷–۱۱۰).

تأديب ولده -كما تشير به الأمّ رقة ورأفة - لفسد الولد، وإنما يؤدبه رحمة به وإصلاحًا لحاله، مع أنه يود ويؤثر ألا يحوجه إلى تأديب، وبمنزلة الطبيب الذي يسقي المريض الدواء الكريه، وبمنزلة قطع العضو المتآكل، والحجم وقطع العروق بالفصاد، ونحو ذلك، بل بمنزلة شرب الإنسان الدواء الكريه، وما يدخله على نفسه من المشقة، لينال به الراحة»(١).

وقال النووي: «وقد أجمع العلماء على تحريم الشفاعة في الحد بعد بلوغه إلى الإمام لهذه الأحاديث، وعلى أنه يحرم التشفيع فيه، فأما قبل بلوغه إلى الإمام فقد أجاز الشفاعة فيه أكثر العلماء، إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب شر أو أذى للناس، فإن كان لم يشفع فيه، وأما المعاصي التي لا حدّ فيها، وواجبها التعزير، فتجوز الشفاعة والتشفيع فيها سواء بلغت الإمام أو لا؛ لأنها أهون، ثم الشفاعة فيها مستحبة، إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب أذى ونحوه»(٢).

* عن صفوان بن أمية قال: كنت نائمًا في المسجد على خميصة لي، فسرقت، فأخذنا السارق فرفعناه إلى النبي على الله أفي خميصة ثمن ثمانين درهمًا إ؟ أنا أهبها له أو أبيحها له. قال: «فهلا كان هذا قبل أن تأتيني به؟» (٣).

★ فوائد الحديث:

قال أبو عمر: "واختلفوا أيضًا في السارق يرفع إلى الحاكم سرقته بيده، فيحكم عليه بالقطع لثبوت سرقته بإقراره أو بينة عدول قامت عليه، فيهب له المسروق منه ما سرقه، هل يقطع أم لا؟ فقال مالك وأهل المدينة والشافعي وأهل الحجاز: يقطع ؟ لأن الهبة إنما وقعت بعد وجوب الحدّ، فلا يسقط ما قد وجب لله، كما أنه لو غصب جارية ثم نكحها قبل أن يقام عليه الحدّ لم يسقط ذلك الحد عنه.

قال الطحاوي: ويختلفون في هذه المسألة، لو كانت الهبة قبل أن يأتي بالسارق

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۸/۳۲۹-۳۳۰).

⁽٢) شرح مسلم (١١/ ١٥٥).

 ⁽٣) أخرجه: أحمد (٣/ ٤٠١)، وأبو داود (٤/ ٥٥٣-٥٥٥/ ٤٣٩٤)، والنسائي (٨/ ٤٤٠/٤٤٩)، وابن ماجه
 (٢/ ٢٥٩٥/ ٢٥٩٥)، وصححه الحاكم (٤/ ٣٨٠) ووافقه الذهبي.

إلى الإمام، فقال أهل الحجاز منهم مالك والشافعي: يقطع، ووافقهم على ذلك ابن أبي ليلى. وقال أبو يوسف في هذا: لا يقطع. وأما أبو حنيفة ومحمد بن الحسن، فقالا: لا يقطع في شيء من ذلك، مع وقوع مالكه على السرقة قبل أن يرفع إلى الإمام وبعد أن يرفع إليه، وحجة أبي يوسف قوله على: "فهلا قبل أن تأتيني به!» وهذا يدل على أنه لو وهب للسارق رداءه قبل أن يأتيه به لما قطع، والله أعلم.

قال أبو عمر: الحجة قائمة لمالك والشافعي على أبي حنيفة بالحديث المذكور في هذا الباب؛ لأن رسول اللّه على قطع يد السارق الذي سرق ثوب صفوان بن أمية، بعد أن وهبه له، وقال: «هلا قبل أن تأتيني به!» ومعنى قوله عندهم: فلا قبل أن تأتيني به، هلا كان ما أردت من العفو عنه قبل أن تأتيني به، فإن الحدود إذا لم أوت بها ولم أعرفها لم أقمها، وإذا أتتني لم يجز العفو عنها ولا لغيري، هذا معناه واللّه أعلم. وقد احتج الشافعي بالزاني توهب له الأمة التي زنى بها أو يشتريها أن ملكه الطارئ لا يزيل الحد عنه فكذلك السرقة. ومن حجة أبي حنيفة في قوله: متى وهب السرقة صاحبها للسارق سقط الحدّ، قوله على: «تعافوا عن الحدود بينكم فما بلغني من حدّ فقد وجب» (١) قال: فهذا الحد قد عفي عنه بالهبة، وقد حصلت ملكا للسارق قبل أن يبلغ السلطان، فلم يبلغ الحد السلطان إلا وهو معفو عنه، قال: وما حصل ملكا للسارق استحال أن يقطع فيه؛ لأنه إنما يقطع في ملك غيره لا في ملك نفسه، ومن حجتهم أيضًا: أن الطارئ من الشبهة في الحدود، بمنزلة ما هو موجود في الحال، قياسًا على الشهادات وباللَّه التوفيق.

قال أبو عمر: لا أعلم بين أهل العلم اختلافًا في الحدود إذا بلغت إلى السلطان لم يكن فيها عفو لا له ولا لغيره، وجائز للناس أن يتعافوا الحدود ما بينهم، ما لم يبلغ السلطان وذلك محمود عندهم، وفي هذا كله دليل على أن لصاحب السرقة في ذلك ما ليس للسلطان، وذلك ما لم يبلغ السلطان، فإذا بلغ السارق إلى السلطان لم يكن للمسروق منه شيء من حكمه في عفو ولا غيره؛ لأنه لا يتبعه بما سرق منه إذا وهبه له، ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أن السارق لو أقرّ بسرقة عند الإمام يجب في

⁽۱) أخرجه: أبو داود (٤/ ٥٤٠/ ٤٣٧٦)، والنسائي (٨/ ٤٤١/ ٤٩٠١) وصححه الحاكم (٤/ ٣٨٣) ووافقه الذهبي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص على الذهبي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص على النابع الذهبي المابع الما

مثلها القطع سرقها من رجل غائب أنه يقطع، وإن لم يحضر رب السرقة، ولو كان لرب السرقة في ذلك مقال لم يقطع حتى يحضر، فيعرف ما عنده فيه. وقد اختلفوا في السارق تدّعى عليه السرقة في ثوب هو بيده يدّعيه لنفسه، وصاحب السرقة غائب، فقال أبو حنيفة والشافعي وأصحابهما: لا يخاصمه في ذلك أحد إلا رب الثوب، ولا يسمع من غيره في ذلك بينة، ولا خصومة في ذلك بينه وبين من يدّعي ذلك عليه، حتى يأتي رب الثوب أو وكيله في ذلك، وقال ابن أبي ليلى ومالك: كل من خاصمه في ذلك من الناس كان خصمًا له وسمعت بينته، فإن قبلت قطع، وإن لم من خاصمه في ذلك ذكرناها وباللّه يأت بمدفع. وهذه المسائل كلها في معنى الحديث فلذلك ذكرناها وباللّه التوفيق»(۱).

قوله: «فهلا كان هذا قبل أن تأتيني به» قال شيخ الإسلام: «يعني على أنك لو عفوت عنه قبل أن تأتيني به لكان، فأما بعد أن رُفع إلي فلا. فلا يجوز تعطيل الحد لا بعفو ولا بشفاعة، ولا بهبة ولا غير ذلك. ولهذا اتفق العلماء -فيما أعلم - على لا بعفو ولا بشفاعة، ولا بهبة ولا غير ذلك. ولهذا اتفق العلماء -فيما أعلم - على المن قاطع الطريق واللص ونحوهما إذا رفعوا إلى ولي الأمر ثم تابوا بعد ذلك، لم يسقط الحد عنهم؛ بل تجب إقامته وإن تابوا، فإن كانوا صادقين في التوبة كان الحد كفارة لهم، وكان تمكينهم من ذلك من تمام التوبة بمنزلة رد الحقوق إلى أهلها، والتمكين من استيفاء القصاص في حقوق الآدميين. . . وإن كانوا كاذبين فإن اللَّه لا يهدي كيد الخائنين، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَّوُا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولُمُ وَيَسُعُونَ فِي ٱلأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَيِّرُوا عَلَيْمٍ فَا اللَّهُ عَلَمُ أَن يَقَدِرُوا عَلَيْمٍ فَا اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَمُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٢) فاستشنى أو يُنكنو ألك الله عنه المدرة عليه باق فيمن وجب عليه الحد التائبين قبل القدرة عليهم فقط، فالتائب بعد القدرة عليه باق فيمن وجب عليه الحد للعموم والمفهوم والتعليل، هذا إذا كان قد ثبت بالبينة، فأما إذا كان بإقرار وجاء مقرًا بالذنب تائبًا، فهذا فيه نزاع مذكور في غير هذا الموضع، وظاهر مذهب أحمد أنه لا تجب إقامة الحد في مثل هذه الصورة، بل إن طلب إقامة الحد عليه أقيم وإن

⁽١) التمهيد (فتح البر ١١/ ٤٩٠–٤٩٣).

⁽٢) المائدة الآيتان (٣٣و٣٤).

ذهب لم يقم عليه حدّ، وعلى هذا حمل حديث ماعز بن مالك لما قال: «أصبت حدًّا فأقمه» (۲) مع آثار أخر، وفي سنن أبي داود والنسائي عن عبد اللَّه بن عمرو أن رسول اللَّه ﷺ قال: «تعافوا العدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب» وفي سنن النسائي وابن ماجه عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «حديعمل به في الأرض خير لأهل الأرض من أن يمطروا أربعين صباحًا» (۳) وهذا لأن المعاصي سبب لنقص الرزق والخوف من العدو، كما يدل عليه الكتاب والسنة، فإذا أقيمت الحدود ظهرت طاعة اللَّه، ونقصت معصية اللَّه تعالى، فحصل الرزق والنصر، ولا يجوز أن يؤخذ من الزاني أو السارق أو الشارب أو قاطع الطريق ونحوهم مال تعطل به الحدود، لا لبيت المال ولا لغيره، وهذا المال المأخوذ لتعطيل الحد سحت خبيث، وإذا فعل ولي الأمر ذلك فقد جمع فسادين عظيمين: أحدهما: تعطيل الحد، و الثاني: أكل السحت، فترك الواجب وفعل المحرم» (۵).

* عن أبي هريرة هم عن النبي عن النبي الله قال: «لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده» قال الأعمش: كانوا يرون أنه بيض الحديد، والحبل كانوا يرون أنه منها ما يساوي دراهم (٥).

★ فوائد الحديث:

قال الخطابي: «تأويل الأعمش هذا عنير مطابَق لمذهب الحديث ومخرج

⁽٢) أخرجه: أحمد (٥/ ٢٥١–٢٥٢)، ومسلم (٤/ ٢١١٧–٢١١٨/ ٢٧٦٥)، والنسائي في الكبرى (٤/ ٣١٥/ ٢

⁽٣) أخرجه: أحمد (٢/ ٣٦٢)، والنسائي (٨/ ٤٤٦-٤٤٧) وابن ماجه (٢/ ٨٤٨/ ٢٥٣٨) وصححه ابن حبان: الإحسان (١٠/ ٤٣٩٨/٢٤٤) وصححه الشيخ الألباني في الصحيحة (٢٣١) من حديث أبي هريرة الله.

⁽٤) مجموع الفتاوي (۲۸/ ۳۰۰–۳۰۲).

⁽٥) أخرجه: أحمد (٢/ ٢٥٣)، والبخاري (٢/ ٩٦/ ٦٧٨٣)، ومسلم (٣/ ١٣١٤/ ١٦٨٧)، والنسائي (٨/ ٢٥٤ - ١٦٨١/ ١٣١٤)، واين ماجه (٢/ ٢٨٨/ ٢٥٨٣).

الكلام فيه، وذلك أنه ليس بالسائغ في الكلام أن يقال في مثل ما ورد فيه هذا الحديث من اللوم والتثريب: أخزى اللَّه فلانًا عرّض نفسه للتلف في مال له قدرٌ ومزية، وفي عرَض له قيمة، إنما يضرب المثل في مثله بالشيء الوَتِح (۱) الذي لا وزن له ولا قيمة، هذا عادة الكلام وحكم العرف الجاري في مثله، وإنما وجه الحديث وتأويله: ذم السرقة وتهجين أمرها وتحذير سوء مغبتها فيما قل وكثر من المال، يقول: إن سرقة الشيء اليسير الذي لا قيمة له كالبيضة المذرة، والحبل الخلِق الذي لا قيمة له إذا تعاطاها المسترق، فاستمرت به العادة لم ينشب أن يؤديه ذلك إلى سرقة ما فوقها، حتى يبلغ قدر ما يقطع فيه اليد، فتقطع يده. يقول: فليحذر هذا الفعل وليتوقه قبل أن تملكه العادة ويمرُن عليها ليسلم من سوء مغبته ووخيم عاقبته (۱).

قال المناوي: «أي: يسرق البيضة أو الحبل فيعتاد السرقة حتى يسرق ما تقطع فيه يده، أو المراد جنس البيض والحبل، فلا تدافع بينه وبين أحاديث اعتبار النصاب، وأما تأويله ببيضة الحديد وحبل السفينة فرد بأن السياق وكلام العرب يأباه، مع ما فيه من صرف اللفظ عما يتبادر منه من بيضة الدجاجة والحبل المعهود غالبًا المؤيد إرادته بالتوبيخ باللعن لقضاء العرف بتوبيخ سارق القليل لا الكثير، وحينئذ فترتب القطع على سرقة ذلك لعله يجر إلى سرقة غيره مما يقطع فيه أقرب. قال الطيبي: المراد باللعن هنا الإهانة والخذلان، كأنه قيل لما استعمل أعز شيء في أحقر شيء خذله الله حتى قطع. والحاصل أن المراد بالخبر أن السارق سرق الجليل والحقير فتقطع يده، فكأنه تعجيز له، وتضعيف لرأيه، وتقبيح لفعله، لكونه باع يده بقليل الثمن وبكثيره، وصيرها بعدما كانت ثمينة خسيسة مهينة، فهب أنه عذر بالجليل فلا عذر له بالحقير، ومن تعود السرقة لم يتمالك من غلبة العادة التمييز بين الجليل والحقير».

* * *

⁽١) بفتح الواو وكسر المثناة أي القليل التافه.

⁽٢) أعلام الحديث (٤/ ٢٢٩١).

⁽٣) فيض القدير (٥/ ٢٦٩-٢٧٠).

قوله تعالى: ﴿ فَهَنَ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلِّمِهِ. وَأَصْلَحَ فَإِنَ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهٍ إِنَّ ٱللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمُ ۞ ﴾

اقوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن كثير: «أي: من تاب بعد سرقته وأناب إلى الله؛ فإن الله يتوب عليه فيما بينه وبينه، فأما أموال الناس، فلا بد من ردها إليهم أو بدلها عند الجمهور»(١).

وقال ابن جرير: (وقوله: ﴿ فَإِنَ اللّهَ يَثُوبُ عَلَيْدٌ ﴾ يقول: فإن اللّه -جل وعز-يرجعه إلى ما يحب ويرضاه عما يكرهه، ويسخط من معصيته. وقوله: ﴿ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمُ ﴾ يقول: إن اللّه -عز ذكره - ساتر على من تاب وأناب عن معاصيه إلى طاعته ذنوبه بالعفو عن عقوبته عليها يوم القيامة وتركه فضيحته بها على رؤوس الأشهاد، رحيم به وبعباده التائبين إليه من ذنوبهم) (٢٠).

وقال الشوكاني: «السياق يفيد أن المراد بالظلم هنا السرقة؛ أي: فمن تاب من بعد سرقته وأصلح أمره ﴿ فَإِنَ اللّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ ولكن اللفظ عام فيشمل السارق وغيره من المذنبين، والاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. وقد استدل بهذا عطاء وجماعة على أن القطع يسقط بالتوبة، وليس هذا الاستدلال بصحيح؛ لأن هذه الجملة الشرطية لا تفيد إلا مجرد قبول التوبة، وإن الله يتوب على من تاب، وليس فيها ما يفيد أنه لا قطع على التائب، وقد كان في زمن النبوة يأتي إلى النبي النبي النبي الذنب عليه حد تائبًا عن الذنب الذي ارتكبه طالبًا لتطهيره بالحد فيحده النبي النبي الله النبي النبي النبوة على النبوة يأتي المناس ا

وقال ابن عطية: «المعنى عند جمهور أهل العلم أن من ﴿ تَابَ ﴾ من السرقة فندم على ما مضى، وأقلع في المستأنف وأصلح برد الظلامة إن أمكنه ذلك، وإلا فبإنفاقها في سبيل الله ﴿ وَأَصَّلَكَ ﴾ أيضًا في سائر أعماله وارتفع إلى فوق ﴿ فَإِكَ اللّهُ يَتُوبُ عَلَيْهٌ ﴾، ويذهب عنه حكم السرقة فيها بينه وبين اللّه تعالى، وهو في المشيئة مرجو

⁽۲) تفسیر ابن جریر (۲/ ۲۳۰).

⁽۱) تفسیر ابن کثیر (۳/ ۱۰۳).

⁽٣) فتح القدير (٢/ ٥٩).

له الوعد، وليس تسقط عنه التوبة حكم الدنيا من القطع إن اعترف أو أشهد عليه، وقال مجاهد: التوبة والاصلاح هي أن يقام عليه الحد.

قال القاضي أبو محمد: وهذا تشديد، وقد جعل اللَّه للخروج من الذنوب بابين أحدهما الحد والآخر التوبة، وقال الشافعي: إذا تاب السارق قبل أن يتلبس الحاكم بأخذه فتوبته ترفع عنه حكم القطع قياسا على توبة المحارب»(١).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في توبة السارق

*عن عروة بن الزبير: «أن امرأة سرقت في غزوة الفتح، فأتي بها رسول اللَّه عَنِي عُنُ مَ أُمر بها فقطعت يدها. قالت عائشة: فحسنت توبتها وتزوجت، وكانت تأتي بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى رسول اللَّه عَنِي (٢).

⋆ فوائد الحديث:

قال القرطبي: "وقولها: "فحسنت توبتها وتزوجت"... إلى آخره، يدل على صحة توبة السارق، وأنها ماحية لإثم السرقة، وللمعرة اللاحقة، فيحرم تعييره بذلك، أو يعاب عليه شيء مما كان هنالك. وهكذا حكم أهل الكبائر إذا تابوا منها، وحسنت أحوالهم بعدها، تُسمع أقوالهم وتقبل شهادتهم. وهذا مذهب الجمهور، غير أن أبا حنيفة قال: لا تُقبل شهادة القاذف المحدود مطلقًا وإن تاب. وقال مالك: لا تقبل شهادة المحدود فيما حُد فيه، وتُقبل في غيره".

وقال الحافظ: «نقل الطحاوى الإجماع على قبول شهادة السارق إذا تاب»(٤).

وقال ابن القيم: «واختلف في توبة السارق إذا قطعت يده، هل من شرطها: ضمان العين المسروقة لربها؟. وأجمعوا على أن من شرط صحة توبته: أداؤها إليه إذا كانت موجودة بعينها. وإنما اختلفوا إذا كانت تالفة. فقال الشافعي وأحمد: من تمام توبته ضمانها لمالكها، ويلزمه ذلك، موسرًا كان أو معسرًا. وقال أبو حنيفة:

⁽١) المحرر الوجيز (٢/ ١٨٩-١٩٠).

⁽۲) أخرجه: البخاري (۹/ ۳۱۹- ۳۲۰/ ۲۲٤۸)، ومسلم (۳/ ۱۳۱۵/ ۱۲۸۸[۹])، وأبو داود (۶/ ۵۰۱، ۲۳۹۱) مختصرًا، والنسائي (۸/ ٤٩١٨/٤٤٦).

 ⁽٣) المفهم (٥/ ٧٩ – ٨٠).
 (١) فتح الباري (٥/ ٣٢٤).

إذا قطعت يده وقد استهلكت العين لم يلزمه ضمانها، ولا تتوقف صحة توبته على الضمان؛ لأن قطع اليدهو مجموع الجزاء، والتضمين عقوبة زائدة عليه لا تشرع. قال: وهذا بخلاف ما إذا كانت العين قائمة، فإن صاحبها قد وجد عين ماله فلم يكن أخذها عقوبة ثانية، بخلاف التضمين فإنه غرامة، وقد قطع طرفه، فلا نجمع عليه غرامة الطرف وغرامة المال. قالوا: ولهذا لم يذكر الله في عقوبة السارق والمحارب غير إقامة الحد عليهما، ولو كان الضمان لما أتلفوه واجبًا لذكره مع الحد، ولما جعل مجموع جزاء المحاربين ما ذكره من العقوبة بأداة (إنما) التي هي عندكم للحصر، فقال: ﴿إِنَّمَا جَزَآوُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولُمُ وَيَسَّعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا﴾ الآية. ومدلول هذا الكلام عند من يجعل أداة (إنما) للحصر أنه لا جزاء لهم غير ذلك.

قالوا: وقد روى النسائي في سننه عن عبدالرحمن بن عوف على عن النبي الله قضى في السارق إذا أقيم عليه الحد أنه لا غرم عليه (٢). قالوا: وهذا هو المستقر في فطر الناس، وعليه عملهم أنهم يقطعون السراق ولا يغرمونهم ما أتلفوه من أموال الناس، وما رآه المؤمنون حسنًا فهو عند الله حسن. قالوا: ولأنها لو ثبتت في ذمته بعد القطع لكان قد ملكها، إذ لا يجتمع لربها البدل والمبدل. وثبوت بدلها في ذمته يستلزم تقدير ملكها. وهو شبهة في إسقاط القطع. وأصحاب القول الأول يقولون: هذه العين تعلق بها حقان، حق لله وحق لمالكها. وهما حقان متغايران لمستحقين متباينين، فلا يبطل أحدهما الآخر؛ بل يستوفيان معًا؛ لأن القطع حق لله، والضمان حق للمالك، ولهذا لا يسقط القطع بإسقاطه بعد الرفع إلى الإمام، ولو أسقط الضمان سقط. وهذا كما إذا أكره أمة غيره على الزنا لزمه الحد لحق الله، والمهر لحق السيد. وكذلك إذا أكره الحرة على الزنا أيضًا، بل لو زنى بأمة ثم قتلها، لزمه حد الزنا وقيمتها لمالكها، وهو نظير ما إذا سرقها ثم قتلها قطعت يده لسرقتها وضمنها لمالكها. قالوا: وكذلك إذا قتل في الإحرام صيدًا مملوكًا لمالكه فعليه الجزاء لحق اللّه وقيمة الصيد لمالكه، وكذلك إذا غصب خمر ذمي وشربها فعليه الجزاء لحق اللّه وقيمة الصيد لمالكه، وكذلك إذا غصب خمر ذمي وشربها

(١) المائدة: الآية (٣٣).

⁽٢) أخرجه: النسائي (٨/ ٢٦٨/ ٤٩٩٩) وقال: هذا مرسل وليس بثابت.

لزمه الحدحقًّا لله، ولزمه عندكم ضمانها للذمي، ولم يلزمه ضمان عند الجمهور؟ لأنها ليست بمال فلا تضمن بالإتلاف كالميتة. قالوا: وأما قولكم: إن قطع اليد مجموع الجزاء. إن أردتم أنه مجموع العقوبة فصحيح، فإنه لم يبق عليه عقوبة ثانية، ولكن الضمان ليس بعقوبة للسرقة، ولهذا يجب في حق غير الجاني، كمن أتلف مال غيره خطأ أو إكراهًا، أو في حال نومه أو أتلفه إتلافًا مأذونًا له فيه كالمضطر إلى أكله، أو المضطر إلى إلقائه في البحر لإنجاء السفينة، ونحو ذلك، فليس الضمان من العقوبة في شيء. وأما قولكم: إن اللَّه لم يذكر في القرآن تضمين السارق والمحارب فهو لم ينفه أيضًا، وإنما سكت عنه، فحكمه مأخوذ من قواعد الشرع ونصوصه كقوله: ﴿ فَمَن اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمُ ﴿ () وهذا قد اعتدى بالإتلاف. فيعتدى عليه بالتضمين، ولهذا أوجبنا رد العين إذا كانت قائمة، ولم يذكر في القرآن. وليس هذا من باب الزيادة على النص، بل من باب إعمال النصوص كلها، لا يعطل بعضها ويعمل ببعضها، وكذلك الجواب عن قوله تعالى في المحاربين: ﴿ إِنَّمَا جَزَاقًا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولُمُ ﴿ (٢) أَي: عقوبتهم. قالوا: وأما حديث عبدالرحمن بن عوف فمنقطع لا يثبت، يرويه سعد بن إبراهيم عن منصور، وقد طعن في الحديث ابن المنذر، فقال: سعد بن إبراهيم مجهول. وقال ابن عبد البر: الحديث ليس بالقوى. وأما استقرار ذلك في فطر الناس: فمن قال: إنه مستقر في فطرهم أن الغنى الواجد إذا سرق مال فقير محتاج أو يتيم وأتلفه، وقطعت يده: أنه لا يضمن مال هذا الفقير واليتيم، مع تمكنه من الضمان، وقدرته عليه، وضرورة صاحبه وضعفه؟ وهل المستقر في فطر الناس إلا عكس هذا؟ وأما قولكم: لو ثبت في ذمته بعد القطع لكان قد ملكها، فضعيف جدًا؛ لأنها بالإتلاف قد استقرت في ذمته. ولهذا له المطالبة ببذلها اتفاقًا. وهذا الاستقرار في ذمته، لا يمنع القطع؛ فإنه يقطع بعد إتلافها، واستقرارها في ذمته، فكيف يزيل القطع ما ثبت في ذمته. ويكون مبرئًا له منه؟ وتوسط فقهاء المدينة -مالك، وغيره-

⁽١) البقرة: الآية (١٩٤).

⁽٢) المائدة: الآية (٣٣).

بين القولين. فقالوا: إن كان له مال ضمنها بعد القطع، وإن لم يكن له مال فلا ضمان عليه. وهذا استحسان حسن جدًّا، وما أقربه من محاسن الشرع وأولاه بالقبول، والله سبحانه وتعالى أعلم»(١٠).

* * *

⁽١) مدارج السالكين (١/ ٣٦٥-٣٦٨).

قوله تعالى: ﴿ أَلَدَ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَهَ لَهُ مُلَكُ ٱلسََّكَوَتِ وَٱلْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَآهُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءٌ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۞﴾

أهوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن جرير: «يقول -جل ثناؤه - لنبيه محمد على الم يعلم هؤلاء يعني القائلين: ﴿ لَن تَمَسَنَا النَّ الْكَارُ إِلّا أَتَكَامًا مّعَـ دُودَةً ﴾ (١) ، الزاعمين أنهم أبناء اللّه وأحباؤه أن اللّه مدبر ما في السموات وما في الأرض، ومصرفه وخالقه، لا يمتنع شيء مما في واحدة منهما مما أراده؛ لأن كل ذلك ملكه، وإليه أمره، ولا نسب بينه وبين شيء مما فيهما ولا مما في واحدة منهما، فيحابيه بسبب قرابته منه، فينجيه من عذابه، وهو به كافر، ولأمره ونهيه مخالف أو يدخله النار وهو له مطبع لبعد قرابته منه، ولكنه يعذب من يشاء من خلقه في الدنيا على معصيته بالقتل والخسف والمسخ وغير ذلك من صنوف عذابه، ويغفر لمن يشاء منهم في الدنيا بالتوبة عليه من كفره ومعصيته، فينقذه من الهلكة، وينجيه من العقوبة ﴿ وَاللّهُ عَلَى صَكُلِ شَيْءٍ قَدِيرُ ﴾، وغفران ما أراد غفرانه منهم باستنقاذه من الهلكة بالتوبة عليه وغير ذلك من الامور وغفران ما أراد غفرانه منهم باستنقاذه من الهلكة بالتوبة عليه وغير ذلك من الامور كلها قادر؛ لأن الخلق خلقه، والملك ملكه، والعباد عباده.

وخرج قوله: «﴿ أَلَمْ تَعْلَمُ أَكَ اللّهَ لَهُ مُلُكُ ٱلسَّمَنَوَتِ وَٱلْأَرْضُ ﴾ ، خطابًا له ﷺ ، والمعني به من ذكرت من فرق بني إسرائيل الذين كانوا بمدينة رسول الله ﷺ وما حواليها » (٢٠).

وقال محمد رشيد رضا: «جعل اللَّه تعالى هذه الآية ذيلا لهذا السياق، بين فيه ما ينبغي أن يحضر القلوب بعد تلك العبر والأحكام، فقال ما حاصل المراد منه: ألم تعلم أيها السامع لهذا الخطاب أن اللَّه تعالى له ملك السموات والأرض، يدبر

⁽١) البقرة: الآية (٨٠). (٢) جامع البيان (٦/ ٢٣٠–٢٣١).

الأمر فيهما بالحكمة والعدل، والرحمة والفضل، فكان من متعلقات اسمه العزيز الحكيم أن وضع هذا العقاب لكل من يسرق ما يعد به سارقًا من ذكر أو أنثى، كما وضع ذلك العقاب المحاربين المفسدين، ومن مقتضى اسمه الغفور الرحيم أن يغفر لمن تاب من هؤلاء وهؤلاء، ويرحمه إذا صدق في التوبة وأصلح عمله، فهو بمقتضى أسمائه الحسني وصفاته العلى يعذب من يشاء تعذيبه من الجناة تربية له وتأمينا لعباده من شره، ويرحم من يشاء من التائبين والمصلحين برحمته وفضله، ترغيبًا لعباده في تزكية أنفسهم، وإصلاح ذات بينهم، وهو على كل شيء من التعذيب والرحمة قدير، لا يعجزه شيء في تدبير ملكه.

يجوز أن يكون الخطاب لكل من يسمع القرآن أو يقرؤه، ويجوز أن يكون موجهًا إلى الرسول على والاستفهام فيه للتقرير، أي إنك تعلم هذا فتذكره وذكر به. وجعله ابن جرير لأهل الكتاب الذين كانوا في المدينة وجوارها ومن على شاكلتهم الذين قالوا: نحن أبناء الله وأحباؤه؛ لأن السياق الذي انتهى ببيان حد السرقة كان في محاجتهم، ومنها إبطال دعواهم أنهم أبناء اللَّه وأحباؤه بأنهم بشر من جملة خلقه. وأنه هو رب العباد ومالكهم المتصرف في أمرهم بالعدل والحكمة، يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء كما تقدم، فكأن ابن جرير يرى أن ما ذكر من وضع الله الحدود والعقوبات في الدنيا، وبيان ما أعده من الخزي والعذاب للعصاة في الآخرة ينتظم في سلك الدلائل على إبطال دعوى قولهم إنهم أبناء الله وأحباؤه، وإثبات كونهم بشرا من جملة خلقه يعذب من شاء منهم بالشرع وبالفعل كما يعذب غيرهم، كما يرحم من يشاء. وتشهد بذلك شريعتهم ذات العقوبات القاسية، وما وقع عليهم أفرادا وجميعا من عذاب الدنيا بالحرب والسبي والأمراض.

وقد تقدم هنا ذكر العذاب على ذكر الرحمة خلافًا لما تكرر في القرآن حتى في مثل هذا التركيب من تقديم الرحمة أو المغفرة على العذاب، ومنه الآية التي رد اللَّه فيها على أهل الكتاب زعمهم أنهم أبناء اللَّه وأحباؤه، إذ قال: ﴿ بَلَّ أَنتُم بَشَرٌّ مِّمَّنّ خَلَقٌ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآهُ ﴾ (١)، وحكمة هذا التقديم هنا ترتيب الآية على ما قبلها من بيان عقاب السارق أولا، وذكر توبته ثانيا. فهي لا تنافي كون الرحمة المطلقة سابقة ومقدمة على العذاب المطلق»(٢).

> (۲) تفسير المنار (٦/ ٣٨٢-٣٨٣). (١) المائدة: الآبة (١٨).

______ ده٠)______ سورة المائدة

قوله تعالى: ﴿ ﴿ يَتَأَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَعَزُنكَ الَّذِينَ يُسَرِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُواْ ءَامَنّا بِأَفْرَهِهِ وَلَمْ تُوْمِن قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الْذِينَ هَادُواْ سَمَّعُونَ لِلْكَفْرِ مِنَ اللَّذِينَ هَادُواْ سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكُ لَيْ اللَّهُ يَعُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَلَذَا فَخُذُوهُ وَإِن يُحَرِّفُونَ الْكَامِ مِنْ بَعْدِ مَواضِعِ فِي يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَلَذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَمْ تُولُونَ أَنْ تُمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْعًا لَمَ تُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَلَا فَخُذُوهُ وَإِن لَمْ تُولِدِ اللّهُ فَتَنْتَهُ فَلَن تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللّهِ شَيْعًا أُولَكِيكَ اللّهُ مِنَ اللّهِ شَيْعًا أُولَكِيكَ اللّهِ مِنْ اللّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ هَلُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيُ اللّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ هَلُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيُ اللّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ هَلَى الدُّنْيَا خِزْيُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيمُ اللّهُ هَا اللّهُ اللّهُ عَظِيمٌ قُلُوبَهُمْ هَلَى الدُّنْيَا خِزْيُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَظِيمٌ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَظِيمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَظِيمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيمُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّه

* غريب الآية:

سماعون: أي: كثيرو السمع.

فتنته: الفتنة: الاختبار، أصله التخليص، يقال: فتنت الذهب بالنار: إذا خلصته من الغش.

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن جرير: «يقول -جل ثناؤه - لنبيه محمد على المسال الرسول لا يحزنك تسرع من تسرع من هؤلاء المنافقين - الذين يظهرون بألسنتهم تصديقك، وهم معتقدون تكذيبك - إلى الكفر بك ولا تسرع اليهود إلى جحود نبوتك، ثم وصف -جل ذكره - صفتهم، ونعتهم له بنعوتهم الذميمة، وأفعالهم الرديئة، وأخبره معزيًا له على ما يناله من الحزن بتكذيبهم إياه مع علمهم بصدقه أنهم أهل استحلال الحرام، والمآكل الرديئة، والمطاعم الدنيئة من الرشى، والسحت، وأنهم أهل إفك وكذب على الله وتحريف كتابه، ثم أعلمه أنه محل بهم خزيه في عاجل الدنيا وعقابه في آجل الآخرة، فقال: هم ﴿سَمَنْعُونَ لِلْكَذِبِ ﴾ يعني: هؤلاء المنافقين من اليهود يقول: هم يسمعون الكذب وسمعهم الكذب سمعهم قول أحبارهم: أن حكم

وقال الرازي: «اعلم أنه تعالى لما بين بعض التكاليف والشرائع، وكان قد علم من بعض الناس كونهم متسارعين إلى الكفر لا جرم صبَّر رسوله على تحمل ذلك، وأمره بأن لا يحزن لأجل ذلك، فقال: ﴿ يَتَأَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحَرُّنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكَهْرِ ﴾ وفي الآية مسائل:

المسألة الأولى: اعلم أنه تعالى خاطب محمدًا على بقوله: (يا أيها النبي) في مواضع كثيرة، وما خاطبه بقوله: يا أيها الرسول إلا في موضعين:

أحدهما: همهنا، والشاني: قىولىه: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِغٌ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِّكُ ﴾ (٢) وهذا الخطاب لا شك أنه خطاب تشريف وتعظيم.

المسألة الثانية: قرئ (لا يُحزِنك) بضم الياء، و(يسرعون)، والمعنى: لا تهتم ولا تبال بمسارعة المنافقين في الكفر، وذلك بسبب احتيالهم في استخراج وجوه الكيد والمكر في حق المسلمين وفي مبالغتهم في موالاة المشركين، فإني ناصرك عليهم وكافيك شرهم. يقال: أسرع فيه الشيب وأسرع فيه الفساد بمعنى وقع فيه سريعا، فكذلك مسارعتهم في الكفر عبارة عن إلقائهم أنفسهم فيه على أسرع الوجوه متى وجدوا فيه فرصة، وقوله: ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا ءَامَنًا بِأَفْوَهِم مَن ولم تؤمن قلوبهم، ولا شك أن هؤلاء هم المنافقون "".

قال ابن تيمية كَاللهُ: «أي: قاتلون للكذب مصدقون مستجيبون مطيعون لقوم آخرين لم يأتوك، فهم مصدقون للكذب مطيعون لمن يخالفك وأنت رسول الله، فكل من تصديق الكذب والطاعة لمن خالف رسول الله من أعظم الذنوب، ولفظ السميع يراد به الإحساس بالصوت ويراد به فهم المعنى ويراد به قبوله، فيقال: فلان

⁽١) جامع البيان (٦/ ٢٣٤).

⁽٢) المائدة: الآية (٧٢).

⁽٣) تفسير الرازي (١١/ ٢٣٧-٢٣٨).

سمع ما يقول فلان: أي: يصدقه أو يطيعه ويقبل منه، فقوله: ﴿ سَمَّنُّعُونَ لِلْكَذِبِ ﴾ أي: مصدقون به، وإلا مجرد سماع صوت الكاذب وفهم كلامه ليس مذمومًا على الإطلاق، وكذلك ﴿ سَمَّنُعُونَ لِقَوْمِ ءَاخَرِينَ لَمَ يَأْتُوكَ ﴾ أي: مستجيبون لهم مطيعون كما قال في حق المنافقين: ﴿ وَفِيكُرُ سَمَّاعُونَ لَكُمٌّ ﴾ (١)؛ أي: مستجيبون مطيعون لهم، ومن قال: إن المرادبه الجاسوس، فهو غالط كغلط من قال: سماعون لهم هم الجواسيس، فإن الجاسوس إنما ينقل خبر القوم إلى من لا يعرفه، ومعلوم أن النبي عَلَيْ كان ما يذكره ويأمر به ويفعله يراه ويسمعه كل من بالمدينة مؤمنهم ومنافقهم، ولم يكن يقصد أن يكتم يهود المدينة ما يقوله ويفعله خلاف من كان يأتيه من اليهود وهم يصدقون الكذب ويطيعون لليهود الآخرين الذين لم يأتوه، والله نهي نبيه أن يحزنه المسارعون في الكفر من هاتين الطائفتين المنافقتين الذين أظهروا الإيمان به ولم تؤمن قلوبهم، ومن أهل الكتاب الذين يطلبون أن يحكم بينهم وليس مقصودهم أن يطيعوه ويتبعوا حكمه؛ بل إن حكم بما يهوونه قبلوه وإن حكم بخلاف ذلك لم يقبلوه لكونهم مطيعين لقوم آخرين لم يأتوه. قال تعالى: ﴿ سَمَّنُعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّنُعُونَ لِقَوْمِ ءَاخَرِينَ ﴾ أي: لم يأتك أولئك القوم الآخرون يقولون أي يقول السماعون: ﴿ إِنْ أُوتِيتُمْ هَلَذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَمْ تُؤْتَوْهُ فَأَحَذُرُواْ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتَنَتُهُم فَكَن تَمْلِكَ لَهُم مِنَ ٱللَّهِ شَيْئًا ۚ أَوْلَتِهِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمَّ لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْيٌّ وَلَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ والحكم يفتقر إلى الصدق والعدل فلا بد أن يكون الشاهد صادقا والحاكم عادلا، وهؤلاء يصدقون الكاذبين من الشهود ويتبعون حكم المخالفين للرسل الذين يحكمون بغير ما أنزل اللَّه، وإذا لم يكن قصدهم اتباع الصدق والعدل فليس عليك أن تحكم بينهم ؛ بل إن شئت فاحكم بينهم وإن شئت فلا تحكم»(٢).

قال ابن كثير كَاللَّهُ: «نزلت هذه الآيات الكريمات في المسارعين في الكفر الخارجين عن طاعة اللَّه ورسوله، المقدمين آراءهم وأهواءهم على شرائع اللَّه عَلَى مُرائع اللَّه عَلَى مُرائع اللَّه عَلَى الْوَاعِمَ وَالْوَاعِمَ وَلَمَ تُوْمِن قُلُوبُهُمُ اللَّهِ أَي: أظهروا الإيمان بألسنتهم وقلوبهم خاوية خراب منه، وهؤلاء هم المنافقون، ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾

⁽١) التوبة: الآية (٤٧).

أعداء الإسلام وأهله. وهؤلاء كلهم ﴿ سَمَنْعُونَ لِلْكَذِبِ ﴾، أي: يستجيبون له، منفعلون عنه ﴿ سَمَنْعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكُ ﴾ أي: يستجيبون لأقوام آخرين لا يأتوك مجلسك يا محمد. وقيل: المراد أنهم يتسمعون الكلام، وينهونه إلى أقوام آخرين ممن لا يحضر عندك من أعدائك ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكِلَمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِدِ. ﴾ أي: يتأولونه على غير تأويله، ويبدلونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون ﴿ يَقُولُونَ إِنّ أُوتِيتُمْ هَلَذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَمَ تُوتَوَّهُ فَأَخَذُوهُ ﴾ (١٠).

قال محمد رشيد رضا: «قال اللَّه تعالى في بيان حال هؤلاء العابثين بدينهم وفي أمثالهم ﴿ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتَنْتَكُمُ فَكَن تَمْلِكَ لَمُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْكًا ﴾ أي: ومن تعلقت إرادة اللَّه تعالى بأن يختبر في دينه فيظهر الاختبار كفره وضلاله، كما يفتن الذهب بالنار فيظهر مقدار ما فيه من الغش والزغل، فلن تملك أيها الرسول له من الله شيئًا من الهداية والرشد، كما أنك لا تستطيع أن تحول النحاس إلى الذهب لأن سنة اللَّه تعالى لا تتبدل في معادن الناس ولا في معادن الأرض فهؤلاء المنافقون والمجاحدون من اليهود قد أظهرت لك فتنة اللَّه واختباره إياهم درجة فسادهم، وعلمت أنهم يقبلون الكذب دون الحق، وأن إظهار بعضهم للإيمان ورؤيتهم لحسن حال المؤمنين وصلاحهم لم تؤثر في أنفسهم، ورأيت كيف طوعت للآخرين أنفسهم التحريف والكتمان لأحكام كتابهم. إتباعا لأهوائهم، ومرضاة لأغنيائهم، فلا تحزنك بعد هذا مسارعتهم في الكفر، ولا تطمع في جذبهم إلى الإيمان فإنك لا تملك لأحد هداية، ولا نفعًا وإنما عليك البلاغ والبيان، . . . ولا تخف عاقبة نفاقهم فإنما العاقبة للمتقين من أهل الإيمان، ولهم الخزي والهوان، ولذلك قال: ﴿ أُوْلَئِهِكَ ٱلَّذِينَ لَدَ يُرِدِ اللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمُّ أَي: أولئك الذين بلغت منهم الفتنة هذا الحد هم الذين لم تتعلق إرادة الله تعالى بتطهير قلوبهم من الكفر والنفاق؛ لأن إرادته تعالى إنما تتعلق بما اقتضته حكمته البالغة، وسننه العادلة، ومن سننه في قلوب البشر وأنفسهم أنها إذا جرت على الباطل والشر، ونشأت على الكيد والمكر، واعتادت اتخاذ دينها، شبكة لشهواتها وأهوائها، ومردت على الكذب والنفاق، وألفت عصبية الخلاف والشقاق، وصار ذلك من ملكاتها الثابتة،

⁽۱) تفسیر ابن کثیر (۳/ ۱۰۵).

وأخلاقها الموروثة الثابتة، تحيط بها خطيئتها. وتطبق عليها ظلمتها، حتى لا يبقى لنور الحق منفذ ينفذ منه إليها، فتفقد قابلية الاستدلال والاستبصار، والاستعداد للنظر والاعتبار التي جعلها الله أسباب الاتعاظ والاهتداء، بحسب سنته الحكيمة في توفيق الأقدار للأقدار، وهؤلاء الزعماء وأعوانهم من اليهود قد صبوا في قوالب تلك الصفات الرديئة صبا، فلا تقبل طبائعهم سواها قطعًا. فهذا هو سبب عدم تعلق إرادة الله تعالى بأن يطهر قلوبهم مما طبع عليها؛ لأن إرادته تطهير قلوبهم وهم متصفون بما ذكرنا إبطال للقدر، وتبديل لما اقتضته الحكمة من السنن، وكان أمر اللَّه قدرا مقدورًا ، لا أمرًا أنفًا ، ولن تجد لسنته تبديلًا . ثم بين تعالى عاقبة هؤلاء المخذولين وجزاءهم فقال: ﴿ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ فأما العذاب في الآخرة فأمره معلوم، وكنهه مجهول، وأما خزى الدنيا فهو ما يلحقهم من الذل والفضيحة وهوان الخيبة، عندما ينكشف نفاقهم! ويظهر للناس كذبهم، ويعلو الحق على باطلهم، وقد صدق وعيد اللَّه تعالى بهذا الخزي على يهود الحجاز كلهم، كما يصدق في كل زمان على من يفسدون كفسادهم، فيفشو فيهم الكذب والنفاق، ويغلب عليهم فساد الأخلاق، ولا يغني عنهم الانتساب إلى نبي لم يتبعوه، ولا تنفعهم دعوى الإيمان بكتاب لم يقيموه. فإن الوعيد في الآية لم يوجه إلى أولئك اليهود لذواتهم وأعيانهم. فذواتهم كسائر الذوات، ولا لنسبهم وأرومتهم، فنسبهم أشرف الأنساب، وإنما هو وعيد على فساد القلوب الذي نشأ عنه فساد الأعمال، فما بال الفاسدين المفسدين من المسلمين الجغرافيين أو السياسيين، لا يعتبرون بما كان من خزى اليهود بخروجهم عن سنة أنبيائهم، وبما حل من وعيد اللَّه بهم، على ما كان من حرص الرسول على على هداهم، وهم يرون في كل زمن مصداقه بأعينهم، أفلا يقيمون القرآن بالاعتبار بنذره والحذر مما حذر منه»(۱)

قلت: رحمة اللَّه على الشيخ محمد رشيد رضا على هذا التصوير الطيب لواقع المفسدين من المنافقين واليهود ومن يتابعهم من أرباب الجريمة والفساد، فإن مناهجهم ومخططاتهم التي يرسمونها ويخططون لها كلها على عكس الفضيلة،

تفسير المنار (٦/ ٣٩٠-٣٩١).

وعلى عكس الخير وابتغاء مرضاة الله وتحقيق العدل والخير في الأمم، وكلهم يتعاونون على قطع خيوط أصول المعتقد الصحيح، فيريدون للأمة أن تعيش عابثة في عقيدتها، تصب في أمور لا حقيقة لها، فالنصارى أوقعوهم في التثليث وفي عبادة الصليب، وفي حيرتهم بين مريم وعيسى أيهم الإله، واليهود أوقعوهم في إثبات بنوة عزير، وفي سب الله تعالى، وشتم رسوله هي، والمنافقون أوقعوا أمة محمد في عبادة الأشجار والأموات، فذبحوا على الأنصاب واستغاثوا بالأموات، وأوقدوا المصابيح عند قبورهم، وبنوا بنايات لا يبني مثلها الملوك والأغنياء، وأرصدوا لها حرماً أكثر من حرمة بيت الله الحرام، وأفسدوا عليهم كتاب ربهم، فتهارشوه كتهارش الكلاب بزعم القراءة الجماعية! وهكذا تجد عندهم سلسلة من البدع والحوادث، الإثم فيها هو المتحقق؛ لأن الرسول في قال: همن عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رده (۱)، وأما الأجر والحسنات فهذا من المستحيل. فما قاله الشيخ محمد رشيد في هذا التصوير هو في الواقع حال الأمة في دينها، فالأمور كلها على خلاف قوله تعالى: ﴿ أَهْدِنَا ٱلصِّرَطُ ٱلْمُسْتَقِيدَ ﴾؛ فإنهم في دينها، فالأمور كلها على خلاف قوله تعالى: ﴿ أَهْدِنَا ٱلصِّرَطُ ٱلْمُسْتَقِيدَ ﴾؛ فإنهم البعوا سبل الغواية والضلالة، وتركوا سبل الهداية، فنسأل الله العفو والعافية.

قال ابن القيم: ﴿ وقوله: ﴿ أُولَكِيكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُودِ اللهُ أَن يُعَلِقِهَ وَهُ الْكِمْ مِنْ بَمّدِ مَواضِعِهِ وَسَتَنعُونَ لِلْسَكِذِبِ سَتَنعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكُ يُحَرِّفُونَ ٱلْكِمْ مِنْ بَمّدِ مَواضِعِهِ مما يدل على أن العبد إذا اعتاد سماع الباطل وقبوله أكسبه ذلك تحريفا للحق عن مواضعه، فإنه إذا قبل الباطل أحبه ورضيه، فإذا جاء الحق بخلافه رده وكذبه إن قدر على ذلك، وإلا حرفه كما تصنع الجهمية بآيات الصفات وأحاديثها، يردون هذه بالتأويل الذي هو تكذيب بحقائقها، وهذه بكونها أخبار آحاد لا يجوز الاعتماد عليها في باب معرفة الله تعالى وأسماته وصفاته، فهؤلاء وإخوانهم من الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم، فإنها لو طهرت لما أعرضت عن الحق وتعوضت بالباطل عن كلام الله تعالى ورسوله، كما أن المنحرفين من أهل الإرادة لما لم تطهر قلوبهم تعوضوا بالسماع الشيطاني عن السماع القرآني الإيماني، قال عثمان بن عفان خوشه : «لو طهرت قلوبنا لما شبعت من كلام الله».

⁽١) أخرجه: مسلم (٣/ ١٣٤٣-١٣٤٤/١٧١٨ [١٨]) من حديث عائشة على الم

فالقلب الطاهر لكمال حياته ونوره وتخلصه من الأدران والخبائث لا يشبع من القرآن، ولا يتغذى إلا بحقائقه، ولا يتداوى إلا بأدويته، بخلاف القلب الذي لم يطهره اللَّه تعالى فإنه يتغذى من الأغذية التي تناسبه بحسب ما فيه من النجاسة، فإن القلب النجس كالبدن العليل المريض لا تلائمه الأغذية التي تلائم الصحيح.

ودلت الآية على أن طهارة القلب موقوفة على إرادة اللَّه تعالى، وأنه سبحانه لما لم يرد أن يطهر قلوب القائلين بالباطل المحرفين للحق لم يحصل لها الطهارة.

ولا يصح أن تفسر الإرادة ههنا بالإرادة الدينية وهي الأمر والمحبة، فإنه سبحانه قد أراد ذلك لهم أمرًا ومحبة ولم يرده منهم كونا، فأراد الطهارة لهم وأمرهم بها ولم يرد وقوعها منهم لما له في ذلك من الحكمة التي فواتها أكره إليه من فوات الطهارة منهم.

وقد أشبعنا الكلام في ذلك في كتابنا الكبير في القدر.

ودلت الآية على أن من لم يطهر اللَّه قلبه فلابد أن يناله الخزي في الدنيا والعذاب في الآخرة بحسب نجاسة قلبه وخبثه، ولهذا حرم اللَّه سبحانه الجنة على من في قلبه نجاسة وخبث، ولا يدخلها إلا بعد طيبه وطهره فإنها دار الطيبين ولهذا يقال لهم: ﴿ طِبِّتُم ّ فَادَّغُلُوهَا خَلِدِينَ ﴾ (١) أي: ادخلوها بسبب طيبكم والبشارة عند الموت لهؤلاء دون غيرهم كما قال تعالى: ﴿ اللَّيْنَ نَنُوَنَّتُهُمُ الْمَاتِيكَةُ طَيِّيِينٌ يَقُولُونَ سَلَنُم المَاتِكُمُ الْمَاتِيكَةُ طَيِّيِينٌ يَقُولُونَ سَلَنُم عَلَيْكُمُ الْمَاتِكَةُ أَدْخُلُوا الْجَنَة بِما كُنتُ تَعْمَلُونَ ﴾ (٢) فالجنة لا يدخلها خبيث ولا من فيه شيء من الخبث، فمن تطهر في الدنيا ولقي اللَّه طاهرًا من نجاساته دخلها بغير معوق، ومن لم يتطهر في الدنيا فإن كانت نجاسته عينية كالكافر لم يدخلها بحال، وإن كانت نجاسته كسبية عارضة دخلها بعدما يتطهر في النار من تلك النجاسة، ثم لا يخرج منها» (٣).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في سبب نزول الآية

* عن البراء بن عازب قال: «مُرَّ على النبي عِي بيهودي محممًا مجلودًا،

الزمر: الآية (٧٣).
 النحل: الآية (٣٢).

⁽٣) إغاثة اللهفان (١-٩١-٩٢).

فدعاهم على فقال: هكذا تجدون حد الزاني في كتابكم؟ قالوا: نعم، فدعا رجلًا من علمائهم فقال: أنشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى: أهكذا تجدون حد الزاني في كتابكم؟ قال: لا، ولولا أنك نشدتني بهذا لم أخبرك، نجده الرجم، ولكنه كثر في أشرافنا، فكنا إذا أخذنا الشريف تركناه، وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحد، قلنا: تعالوا فلنجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضيع، فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم، فقال رسول الله على: اللهم اني أول من أحيا أمرك إذ أماتوه، فأمر به فرجم، فأنزل الله: ﴿يَتَأَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحَرُنك الَّذِينَ يُسَرِعُونَ فِي الْكُفْرِ والجلد فخذوه. وإن أُوتِيشَدُ هَلَذَا فَخُذُوه وَيَ يقول: اثنوا محمدًا على: ﴿وَمَن لَدَ يَمَكُمُ والجلد فخذوه. وإن أفتاكم بالرجم ﴿فَأَخَذُوا فَا فَانزل اللّه تعالى: ﴿وَمَن لَدَ يَمَكُم بِمَا أَنزلَ اللّه فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَرِيثُونَ وَالْكَ فَمُ الْفَرِيثُونَ وَاللّه مَا اللّه عَلْمَ الْفَرِيثُونَ وَاللّه الله عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى الله عَلَى اللّه اللللله عَلَى اللّه عَلَى اللّه

*غريب الحديث:

محمم: اسم مفعول من التحميم، بمعنى التسويد؛ أي: مسوَّد وجهه بالحمم، وهو الفحم.

مجلود: من الجَلْد.

 ⁽١) المائدة: الآية (٤٤).
 (٢) المائدة: الآية (٥٤).

⁽٤) أخرجه: أحمد (٤/ ٢٨٦)، ومسلم (٣/ ١٣٢٧/ ١٧٠٠) واللفظ له، وأبو داود (٤/ ٥٩٥ - ٥٩٥/ ٥٩٥) أخرجه: أحمد (٤/ ٢٩٥ - ٥٩٥/ ١١١٤)، وابن ماجه (٤/ ٤٤٥ - ٢٩٤/ ٢٢١)، وابن ماجه (٢/ ٥٨٥ / ٢٥٥).

_ (۱۹۸)______ سورة المائدة

صدق يا محمد فيها آية الرجم، فأمر بهما رسول الله على فرجما فرأيت الرجل يحني على المرأة يقيها الحجارة "(١).

*غريب الحديث:

يحنى: أي: يكب عليها.

* عن ابن عباس قال: «إن اللَّه عَلَىٰ أنزل: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحَكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْكَنفِرُونَ﴾ (٢) و﴿ فَأُولَتِكَ هُمُ ٱلظَّالِلُونَ﴾ و﴿ فَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْفَسِتُوبَ﴾ ، قال: قال ابن عباس: أنزلها الله في الطائفتين من اليهود، وكانت إحداهما قد قهرت الأخرى في الجاهلية حتى ارتضوا واصطلحوا على أن كل قتيل قتلته العزيزة من الذليلة فديته خمسون وسقًا، وكل قتيل قتلته الذليلة من العزيزة فديته مائة وسق، فكانوا على ذلك حتى قدم النبي ﷺ المدينة، وذلت الطائفتان كلتاهما لمقدم رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ يومئذ لم يظهر ولم يوطئهما عليه وهو في الصلح، فقتلت الذليلة من العزيزة قتيلًا ، فأرسلت العزيزة إلى الذليلة أن ابعثوا إلينا بمائة وسق، فقالت الذليلة: وهل كان هذا في حيين قط دينهما واحد، ونسبهما واحد، وبلدهما واحد، دية بعضهم نصف دية بعض؟ إنا إنما أعطيناكم هذا ضيمًا منكم لنا وفرقًا منكم، فأما إذ قدم محمد فلا نعطيكم ذلك، فكادت الحرب تهيج بينهما، ثم ارتضوا على أن يجعلوا رسول الله على بينهم، ثم ذكرت العزيزة فقالت: والله ما محمد بمعطيكم منهم ضعف ما يعطيهم منكم، ولقد صدقوا، ما أعطونا هذا إلا ضيمًا منا وقهرًا لهم، فدسوا إلى محمد من يخبر لكم رأيه، إن أعطاكم ما تريدون حكمتموه، وإن لم يعطكم حذرتم فلم تحكموه، فدسوا إلى رسول الله على ناسًا من المنافقين ليخبروا لهم رأي رسول اللَّه على ، فلما جاء رسول اللَّه على أخبر اللَّه رسوله بأمرهم كله وما أرادوا، فأنزل اللَّه عَلَىٰ: ﴿ يَتَأَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحَزُّنكَ ٱلَّذِينَ يُسَرَعُونَ فِي

⁽۱) أخرجه: مالك (۱۱/ ٤٢٠ فتح البر)، وأحمد (۲/ ۵،۳۲)، والبخاري (۲/ ۳٬۱۲ (۲۸٤۱) واللفظ له، ومسلم (۲/ ۱۸۲۱) ۱۲۹۲-۲۹۳/ ۲۹۲۰)، وأبو داود (۶/ ۲۹۳-۱۳/۲۹۵)، والنسائي في الكبرى (۲۹۳/ ۲۹۳-۲۹۳/ ۷۲۱۳/۷۱۲)، وأخرجه: الترمذي (۶/ ۳۵۱/ ۱۶۳۱)، وابن ماجه (۲/ ۸۵۵/ ۲۵۵۲) مختصرًا.

⁽٢) المائدة: الآية (٤٤).

ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوًا ءَامَنَا﴾ إلى قــوك : ﴿وَمَن لَدْ يَخْكُم بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُولَتَهِكَ هُمُ ٱلْنَسِنُونَ﴾ (١) ثم قال: فيهما واللَّه نزلت، وإياهما عنى اللَّه ﷺ (٢).

*غريب الحديث:

العزيزة: هم بنو النضير.

الذليلة: هم بنو قريظة.

ضيمًا: أي: ظلمًا منكم لنا.

فَرَقًا: بفتحات؛ أي: خوفًا منكم.

يوطئهما: أي: لم يوافقهما.

* فوائد الحديث:

اختلف العلماء فيمن نزلت هذه الآيات، قال ابن كثير كَثَلَلْهُ: «قيل: نزلت في أقوام من اليهود، قتلوا قتيلًا، وقالوا: تعالوا حتى نتحاكم إلى محمد، فإن أفتانا بالدية فخذوا ما قال، وإن حكم بالقصاص فلا تسمعوا منه.

والصحيح: أنها نزلت في اليهوديين اللذين زنيا -وكانوا قد بدلوا كتاب الله الذي بأيديهم، من الأمر برجم من أحصن منهم، فحرفوا واصطلحوا فيما بينهم على الجلد مائة جلدة، والتحميم والإركاب على حمار مقلوبين. فلما وقعت تلك الكائنة بعد هجرة النبي على، قالوا فيما بينهم: تعالوا حتى نتحاكم إليه، فإن حكم بالجلد والتحميم فخذوا عنه، واجعلوه حجة بينكم وبين الله، ويكون نبي من أنبياء الله قد حكم بينكم بذلك، وإن حكم بالرجم فلا تتبعوه في ذلك. وقد وردت الأحاديث بذلك. . . ثم ساقها كَاللهُ ".

ثم نقل حديث ابن عباس هذا وقال: «وقد يكون اجتمع هذان السببان في وقت واحد، فنزلت هذه الآيات في ذلك كله، والله أعلم (٤٠٠).

⁽١) المائدة: الآية (٤٧).

⁽٢) أخرجه: أحمد (١/ ٢٤٦)، وأخرجه أبو داود (٤/ ٧/ ٣٥٧٦) مختصرًا. قال أحمد شاكر: ﴿إِسناده صحيحٌ.

⁽٣) تفسير ابن كثير (٣/ ١٠٦).

⁽٤) تفسير ابن كثير (٣/ ١١٠).

قال أحمد شاكر: «وهذا هو الصحيح المتعين، وليس يجب أن يكون نزول الآيات لحادث واحد، وقد صح وقوع الاثنين، وكثيرًا ما تقع حوادث عدة، ثم يأتي القرآن فيصلًا في حكمها، فيحكي بعض الصحابة بعض السبب ويحكي غيره غيره، وكل صحيح»(۱).

* * *

⁽١) حاشية المسند (٤/ ٤٤-٤٥). قارن بالفتح الرباني (١٨/ ١٣١).

الآلة (٤٤)

قوله تعالى: ﴿ سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّلُونَ لِلسُّحْتِ ﴾(١)

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال السعدي كَثَلَّلُهُ: «السمع هنا سمع استجابة؛ أي: من قلة دينهم وعقلهم، أن استجابوا لمن دعاهم إلى القول الكذب. ﴿ أَكَّلُونَ لِلسُّحْتِ ﴾ أي: المال الحرام، بما يأخذونه على سفلتهم وعوامهم من المعلومات والرواتب، التي بغير الحق. فجمعوا بين اتباع الكذب وأكل الحرام» (٢).

قال محمد رشيد رضا: «أعاد وصفهم بكثرة سماع الكذب لتأكيد ما قبله ، والتمهيد لما بعده -كما قالوا-: والإعادة للتأكيد وتقرير المعنى ، وإفادة اهتمام المتكلم به ، مما ينبعث عن الغريزة ، ويعرف التأثير والتأثر به من الطبيعة ، ولعله عام في جميع لغات البشر ، وإذا قلنا أن اللام في الآية الأولى للتعليل ، وفي هذه الآية للتقوية ، ينتفي التكرار ، إذ المعنى هناك ، يسمعون كلام الرسول والمؤمنين لأجل أن يجدوا مجالا للكذب ينفرون الناس به من الإسلام ، والمعنى هنا أنهم يسمع بعضهم الكذب من بعض سماع قبول ، فهم يكذب بعضهم على بعض كما يكذبون على غيرهم ويقبل بعضهم الكذب من بعض فأمرهم كله مبني على الكذب ، الذي على غيرهم ويقبل بعضهم الكذب من بعض فأمرهم كله مبني على الكذب ، الذي كل أمر ، وترى أنها تدرأ به عن نفسها ما تتوقع من ضر ، وكذلك يفشو فيها أكل كل أمر ، وترى أنها تدرأ به عن نفسها ما تتوقع من ضر ، وكذلك يفشو فيها أكل السحت لأنها تعيش بالمحاباة وتألف الدناءة ، وتؤثر الباطل على الحق . . وكان أحبار اليهود ورؤساهم في عصر التنزيل كذابين أكالين للسحت من الرشوة وغيرها من الخسائس ، كدأب سائر الأمم في عهد فسادها وانحطاطها ، وقد صارت حالهم من الحسائس ، كدأب سائر الأمم في عهد فسادها وانحطاطها ، وقد صارت حالهم الآن أحسن من حال كثير من الذين يعيبونهم بما كان من سلفهم "".

⁽١) الآية (٢٤).

⁽٢) تفسير السعدي (٢/ ٢٩١).

⁽٣) تفسير المنار (٦/ ٣٩١-٣٩٣).

قال شيخ الإسلام كَاللَّهُ: "فذكر أنهم في غذائي الجسد والقلب يغتذون الحرام، بخلاف من يأكل الحلال ولا يقبل إلا الصدق، وفيه ذم لمن يروج عليه الكذب ويقبله، أو يؤثره لموافقته هواه ويدخل فيه قبول المذاهب الفاسدة؛ لأنها كذب لاسيما إذا اقترن بذلك قبولها لأجل العوض عليها، سواء كان العوض من ذي سلطان أو وقف أو فتوح أو هدية أو أجرة أو غير ذلك، وهو شبيه بقوله: ﴿إِنَّ كَيْمُ لُونَ مَا لَاتَعَاسٍ بِالْبَطِلِ وَيَقَدُونَ عَن سَيِيلِ سَلطان أو وقف أو فتوح أو هدية أو أجرة أو غير ذلك، وهو شبيه بقوله: ﴿إِنَّ سَيِيلِ سَكِيلًا مِنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهُبَانِ لِيَأْكُونَ أَمُولَ النَّاسِ بِالْبَطِلِ وَيَقَدُونَ عَن سَيِيلِ اللَّهُ ورسوله اللَّهُ والله الله ورسوله وأحكامه، والذين يطيعون الخلق في معصية الخالق. ومثله: ﴿ هَلُ اللَّيْكُمُ عَلَى مَن تَنَزَّلُ وأَلِي الله ورسوله بالسمع الذي يخلط فيه بكلمة الصدق ألف كلمة من الكذب على من هو كذاب بالسمع الذي يخلط فيه بكلمة الصدق ألف كلمة من الكذب على من هو كذاب فاجر، فيكون سماعًا للكذب من مسترقة السمع. ثم قال في السورة: ﴿ لَوَلاَ يَنَهُمُ السَحَ أَعمال متلازمة في العادة، وللحكام منها خصوص، فإن الحاكم إذا وأكل السحت أعمال متلازمة في العادة، وللحكام منها خصوص، فإن الحاكم إذا السحت قائلًا للإثم، (٥٠).

قلت: رحمة الله على شيخ الإسلام، إذ ربط واقع اليهود الذين وصفهم الله بما وصفهم من أكل السحت والكذب وسماعه، والتحريف لكتب الله وتبديلها ؛ بواقع المبتدعة الذين أشبهوهم في هذه الخصال، فهم يأتون بكتب يزعمون للناس أنها كتب هداية، وهي في واقعها كتب ضلالة، فتجد الكتاب من أوله إلى آخره كله في الدعوة إلى الشرك الأكبر، وتجد معظمه من الأحاديث المكذوبة على رسول الله يأثن ومن الآثار المختلقة على السلف الصالح، وعلى الأولياء الصالحين الذين يدّعون لهم من المناقب ما لم يكن للأنبياء والرسل، وتجد الدعوة إلى البدع الصريحة التي لا أصل لها في الكتاب والسنة، وتجدهم يربطونها بقول ومذهب فلان أو

(١) التوبة: الآية (٣٤). (٢) بياض بالأصل.

⁽٣) الشعراء الآيات (٢٢١-٢٢٣).(٤) المائدة: الآية (٦٣).

⁽٥) مجموع الفتاوى (١٤/ ٢٥٢-٤٥٤).

الآية (٢٤)

علان، وهذا كله وسيلة منهم إلى تحقيق المصالح الدنيوية، فما أشبه اليوم بالبارحة!

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في ذم الرشوة ووصف اليهود بها

*عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار أن رسول اللّه كلى كان يبعث عبد اللّه بن رواحة إلى خيبر فيخرص بينه وبين يهود خيبر، قال: فجمعوا له حليًا من حلي نسائهم، فقالوا له: هذا لك، وخفف عنا وتجاوز في القسم، فقال عبد اللّه بن رواحة: يا معشر اليهود! واللّه إنكم لمن أبغض خلق اللّه إلي، وما ذاك بحاملي على أن أحيف عليكم، فأما ما عرضتم من الرشوة فإنها سحت، وإنا لا نأكلها، فقالوا: بهذا قامت السماوات والأرض، (۱).

*غريب الحديث:

يخرص: يقال: خرص النخلة والكرمة يخرصها خرصًا: إذا حزر ما عليها من الرطب تمرًا، ومن العنب زبيبًا، فهو من الخَرْص: الظنّ؛ لأن الحَزر إنما هو تقدير بظنّ، والاسم: الخِرص بالكسر.

حليًا: الحُلِي اسم لكل ما يُتزين به من مصاغ الذهب والفضة. والجمع: حلِيٌّ، بالضم والكسر.

الحَيْفُ: الجور والظلم.

★ فوائد الحديث:

قال ابن عبدالبر كَاللَّهُ: «في هذا الحديث دليل على أن السحت -وهو الرشوة عند اليهود- حرام ولا يحل، ألا ترى إلى قولهم: بهذا قامت السماوات والأرض، ولولا أن السحت محرم عليهم في كتابهم ما عيرهم اللَّه في القرآن بأكله، فالسحت محرم عند جميع أهل الكتاب -أعاذنا اللَّه منه برحمته آمين-. أنشدنا غير واحد

⁽۱) أخرجه مالك هكذا مرسلًا (۷۰۳/۲) ووصله البيهتي في السنن (۱۱۶/۱) والدلائل (۲۲۹-۲۳۱)، وابن حبان في صحيحه (۲۱/۷۰۱-۲۰۹۹) من طريق حماد بن سلمة عن عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر. وأصله في الصحيحين.

_____ يعورة المائدة

لمنصور الفقيه كَغْلَلْلَّهُ:

إذا رشوةٌ من باب بيت تقحّمت لتدخل فيه والأمانة فيه سعت هربًا منها وولّت كأنها حليم تنحّى عن جوار سفيهِ

قال: وفيه دليل على أن كل ما أخذه الحاكم والشاهد على الحكم بالحق أو الشهادة بالحق سحت، وكل رشوة سحت، وكل سحت حرام، ولا يحل لمسلم أكله، وهذا ما لا خلاف فيه بين علماء المسلمين. وقال جماعة أهل التفسير في قول الله عَلَيْ: ﴿ أَكُنُونَ لِلسُّحْتِ ﴾ قالوا: السحت الرشوة في الحكم، وفي السحت كل ما لا يحل كسبه »(۱).

* عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: «لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي»(٢).

* فوائد الحديث:

قال الخطابي تَعُلَّلُهُ: «الراشي: المعطي، والمرتشي: الآخذ، وإنما يلحقهما العقوبة معًا إذا استويا في القصد والإرادة، فرشا المعطي لينال به باطلًا ويتوصل به إلى ظلم، فأما إذا أعطى ليتوصل به إلى حق، أو يدفع عن نفسه ظلمًا، فإنه غير داخل في هذا الوعيد. ورُوي أن ابن مسعود أخذ في شيء وهو بأرض الحبشة، فأعطى دينارين حتى خُلِي سبيله. ورُوي عن الحسن والشعبي وجابر بن زيد وعطاء أنهم قالوا: لا بأس أن يصانع عن نفسه وماله إذا خاف الظلم. وكذلك الآخذ إنما يستحق الوعيد إذا كان ما يأخذه إما على حق يلزمه أداؤه فلا يفعل ذلك حتى يُرشى أو عمل باطل يجب عليه تركه فلا يتركه حتى يصانع ويُرشى»(٣).

قال الذهبي رَكِمُاللَّهُ: «الكبيرة الثانية والثلاثون: أخذ الرشوة على الحكم: قال تحالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ أَمْوَلَكُم بَيْنَكُم بِالْبَطِلِ وَتُدَّلُواْ بِهَا ۚ إِلَى اَلْحُكَامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنَ

⁽١) التمهيد: فتح البر (١/ ٢٢٥).

⁽٢) أخرجه: أحمد (٢/ ١٦٤، ١٩٠، ١٩٤، ٢١٢)، وأبو داود (٤/ ٩-٠١/ ٣٥٨٠)، والترمذي (٣/ ٦٢٣/ ١٣٣٧) وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه (٢/ ٧٧٥/٢٢)، وابن حبان (١١/ ٤٦٨/١١٨)، والحاكم (٤/ ١٠١-٣٠٣) وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي وفي الباب عن أبي هريرة.

⁽٣) معالم السنن (٤/ ١٤٩ – ١٥٠).

أمَوْلِ النَّاسِ بِالْإِنْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿ '' أي: لا تدلوا بأموالكم إلى الحكام، أي: لا تصانعوهم بها ولا ترشوهم ليقتطعوا لكم حقًا لغيركم وأنتم تعلمون أنه لا يحل لكم. وعن أبي هريرة قال: قال رسول اللّه ﷺ: «لعن اللّه الراشي والمرتشي في الحكم» أخرجه الترمذي وقال: «حديث حسن» (''). وعن عبداللّه بن عمرو: «لعن رسول اللّه ﷺ الراشي والمرتشي». قال العلماء: فالراشي هو الذي يعطي الرشوة، والمرتشي هو الذي يأخذ الرشوة، وإنما تلحق اللعنة الراشي إذا قصد بها أذية مسلم، أو ينال بها ما لا يستحق، أما إذا أعطى ليتوصل إلى حق له ويدفع عن نفسه ظلمًا فإنه غير داخل في اللعنة، وأما الحاكم فالرشوة عليه حرام أبطل بها حقًا أو دفع بها ظلمًا "'

قال شيخ الإسلام: «ولهذا قال العلماء: إن من أهدى هدية لولي أمر ليفعل معه ما لا يجوز كان حرامًا على المهدي والمهدى إليه. وهذه من الرشوة التي قال فيها النبي على: «لعن الله الراشي والمرتشي» والرشوة تسمى: (البرطيل). والبرطيل في اللغة: هو الحجر المستطيل فاه. فأما إذا أهدى له هدية ليكف ظلمه عنه، أو ليعطيه حقه الواجب: كانت هذه الهدية حرامًا على الآخذ، وجاز للدافع أن يدفعها إليه. . . ومثل ذلك إعطاء من أعتق وكتم عتقه، أو أسر خبرًا، أو كان ظالمًا للناس فإعطاء هؤلاء: جائز للمعطي، حرام عليهم أخذه. وأما الهدية في الشفاعة: مثل أن يشفع لرجل عند ولي أمر ليرفع عنه مظلمة، أو يوصل إليه حقه، أو يوليه ولاية يستحقها، أو يستخدمه في الجند المقاتلة وهو مستحق لذلك أو يعطيه من المال يستحقها، أو يستخدمه في الجند المقاتلة وهو مستحق لذلك أو غيرهم وهو من أهل الموقوف على الفقراء أو الفقهاء أو القراء أو النساك أو غيرهم وهو من أهل الاستحقاق. ونحو هذه الشفاعة التي فيها إعانة على فعل واجب أو ترك محرم: فهذه أيضًا لا يجوز فيها قبول الهدية، ويجوز للمهدي أن يبذل في ذلك ما يتوصل به إلى أخذ حقه، أو دفع الظلم عنه. هذا هو المنقول عن السلف والأئمة الأكابر.

وقد رخص بعض المتأخرين من الفقهاء في ذلك، وجعل هذا من باب الجُعالة، وهذا مخالف للسنة وأقوال الصحابة والأئمة: فهو غلط..»(٤).

(٣) الكبائر (ص: ١٩٦-١٩٧).

⁽١) البقرة: الآية (١٨٨).

⁽٢) الترمذي (٣/ ٦٢٢/ ١٣٣٦).

⁽٤) مجموع الفتاوي (٣١/ ٢٨٦-٢٨٧).

وقال أيضًا: «ولا يجوز أن يؤخذ من الزاني أو السارق أو الشارب أو قاطع الطريق ونحوهم مال تعطل به الحدود؛ لا لبيت المال ولا لغيره. وهذا المال المأخوذ لتعطيل الحد سحت خبيث، وإذا فعل ولى الأمر ذلك، فقد جمع فسادين عظيمين: أحدهما: تعطيل الحد، والثاني: أكل السحت. فترك الواجب وفعل المحرم. قال الله تعالى: ﴿ لَوْلَا يَنْهَنَّهُمُ الرَّبَانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَن قَوْلِيمُ ٱلْإِنْمَ وَأَكِلهمُ الشُّحْتُّ لَبِنْسَ مَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ ﴾ (١). وقال الله تعالى عن اليهود: ﴿سَنَعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّلُونَ لِلشِّحَتِّ ﴾(٢) لأنهم كانوا يأكلون السحت من الرشوة التي تسمى البرطيل، وتسمى أحيانًا الهدية وغيرها . ومتى أكل السحت ولى الأمر ، احتاج أن يسمع الكذب من شهادة الزور وغيرها. وقدلعن رسول الله على الراشي والمرتشي والرائش -الواسطة- الذي بينهما . رواه أهل السنن . وفي الصحيحين : أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ، فقال أحدهما: يا رسول الله، اقض بيننا بكتاب الله. فقال صاحبه -وكان أفقه منه: نعم يا رسول اللَّه اقض بيننا بكتاب اللَّه، واثذن لي. فقال: «قل». فقال: إن ابني كان عسيفًا في أهل هذا -يعني: أجيرًا- فزني بامرأته، فافتديت منه بمائة شاة وتحادم، وإنى سألت رجالًا من أهل العلم، فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام، وأن على امرأة هذا الرجم. فقال: «والذي نفسي بيده، لأقضين بينكما بكتاب الله: المائة والخادم رد عليك. وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، واغديا أنيس على امرأة هذا فاسألها، فإن اعترفت فارجمها» فسألها، فاعترفت، فرجمها (٣). ففي هذا الحديث أنه لما بذل عن المذنب هذا المال لدفع الحد عنه، أمر النبي على بدفع المال إلى صاحبه، وأمر بإقامة الحد، ولم يأخذ المال للمسلمين: من المجاهدين والفقراء وغيرهم. وقد أجمع المسلمون على أن تعطيل الحد بمال يؤخذ أو غيره لا يجوز، وأجمعوا على أن المال المأخوذ من الزاني والسارق والشارب والمحارب وقاطع الطريق ونحو ذلك لتعطيل الحد، مال سحت خبيث. وكثير مما يوجد من فساد أمور الناس، إنما هو لتعطيل الحد بمال أو جاه،

(١) المائدة: الآبة (٦٣).

⁽٢) المائدة: الآبة (٢١).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٤/ ١١٥)، والبخاري (٥/ ٣٧٧/ ٢٦٩٥ ، ٢٦٩٦)، ومسلم (٣/ ١٣٢٤–١٣٢٧ ، ١٦٩٧) أخرجه: أحمد (٤/ ١٩٣٥–١٩٣٣)، والترمذي (٤/ ٣٠–٣١٣/ ١٤٣٣)، والنسائي (٨/ ١٣٢–١٣٣٣)، وأبو داود (٤/ ١٩٥١)، والرمذي (٤/ ٣٠٠–٣١١)، وأبن ماجه (٢/ ٢٥٨/ ٢٥٤٩).

وهذا من أكبر الأسباب التي هي فساد أهل البوادي والقرى والأمصار: من الأعراب، والتركمان، والأكراد، والفلاحين، وأهل الأهواء كقيس، ويمن، وأهل الحاضرة من رؤساء الناس وأغنيائهم وفقرائهم، وأمراء الناس ومقدميهم وجندهم، وهو سبب سقوط حرمة المتولى، وسقوط قدره من القلوب، وانحلال أمره، فإذا ارتشى وتبرطل على تعطيل حد، ضعفت نفسه أن يقيم حدًا آخر، وصار من جنس اليهود الملعونين. وأصل البرطيل هو الحجر المستطيل، سميت به الرشوة؛ لأنها تلقم المرتشى عن التكلم بالحق، كما يلقمه الحجر الطويل، كما قد جاء في الأثر: إذا دخلت الرشوة من الباب، خرجت الأمانة من الكوة. وكذلك إذا أخذ مال للدولة على ذلك، مثل هذا السحت الذي يسمى التأديبات. ألا ترى أن الأعراب المفسدين أخذوا لبعض الناس، ثم جاؤوا إلى ولى الأمر فقادوا إليه خيلًا يقدمونها له أو غير ذلك، كيف يقوى طمعهم في الفساد، وتنكسر حرمة الولاية والسلطنة، وتفسد الرعية؟ اوكذلك الفلاحون وغيرهم، وكذلك شارب الخمر إذا أخذ فدفع بعض ماله: كيف يطمع الخمارون، فيرجون إذا أمسكوا أن يفتدوا ببعض أموالهم، فيأخذها ذلك الوالي سحتًا، لا يبارك فيها، والفساد قائم. وكذلك ذوو الجاه، إذا حموا أحدًا أن يقام عليه الحد، مثل أن يرتكب بعض الفلاحين جريمة، ثم يأوي إلى قرية نائب السلطان أو أميره فيحمى على الله ورسوله، فيكون ذلك الذي حماه، ممن لعنه الله ورسوله، فقد روى مسلم في صحيحه، عن علي بن أبي طالب ره قال: قال رسول الله على: «لعن الله من أحدث حدثًا أو آوى محدثا ا(١). فكل من آوى محدثا من هؤلاء المحدثين، فقد لعنه الله ورسوله. وإذا كان النبي ﷺ قد قال: «إن من حالت شفاعته دون حد من حدود الله، فقد ضاد الله في أمره (٧٠)، فكيف بمن منع الحدود بقدرته ويده، واعتاض عن المجرمين بسحت من المال يأخذه، لاسيما الحدود على سكان البر؛ فإن من أعظم فسادهم حماية المعتدين منهم بجاه أو مال، سواء كان المال المأخوذ لبيت المال أو للوالى: سرًّا أو علانية، فذلك جميعه محرم بإجماع المسلمين، وهو مثل تضمين الحانات

⁽۱) أخرجه: أحمد (١/ ١٠٨)، ومسلم (٣/ ١٥٦٧/ ١٩٧٨)، والنسائي (٧/ ٢٦٦/ ٤٤٣٤).

⁽٢) أخرجه من حديث عبد الله بن عمر: أحمد (٢/ ٧٠)، وأبو داود (٤/ ٢٣/ ٣٥٩٧)، والحاكم (٢/ ٢٧) وقال: «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

والخمر، فإن من مكن من ذلك، أو أعان أحدًا عليه بمال يأخذه منه، فهو من جنس واحد. والمال المأخوذ على هذا يشبه ما يؤخذ من مهر البغي، وحلوان الكاهن، وثمن الكلب، وأجرة المتوسط في الحرام الذي يسمى القواد. قال النبي ﷺ: «ثمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وحلوان الكاهن خبيث». رواه البخاري(١). فمهر البغي الذي يسمى حدور القحاب. وفي معناه ما يعطاه المخنثون الصبيان من المماليك أو الأحرار على الفجور بهم، وحلوان الكاهن: مثل حلاوة المنجم ونحوه على ما يخبر به من الأخبار المبشرة بزعمه، ونحو ذلك. وولى الأمر إذا ترك إنكار المنكرات وإقامة الحدود عليها بمال يأخذه، كان بمنزلة مقدم الحرامية، الذي يقاسم المحاربين على الأخيذة، وبمنزلة القواد الذي يأخذ ما يأخذه؛ ليجمع بين اثنين على فاحشة، وكان حاله شبيهًا بحال عجوز السوء امرأة لوط، التي كانت تدل الفجار على ضيفه، التي قال اللَّه تعالى فيها: ﴿ فَأَجَيَّنَهُ وَأَهَلُهُ ۚ إِلَّا آمَرَأَتُهُ كَانَتْ مِنَ ٱلْعَنْبِرِينَ﴾(٢)، وقـال تـعـالــى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعِ مِّنَ ٱلْيَلِ وَلَا يَلْنَفِتْ مِنكُمْ أَحَدُّ إِلَّا أَمْرَأَنَكُ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ ﴾ ("). فعذب الله عجوز السوء القوادة بمثل ما عذب قوم السوء الذين كانوا يعملون الخبائث؛ وهذا لأن هذا جميعه أخذ مال للإعانة على الإثم والعدوان، وولى الأمر إنما نصب ليأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، وهذا هو مقصود الولاية. فإذا كان الوالي يمكن من المنكر بمال يأخذه، كان قد أتى بضد المقصود، مثل من نصبته ليعينك على عدوك، فأعان عدوك عليك. وبمنزلة من أخذ ما لا ليجاهد به في سبيل الله، فقاتل به المسلمين »(١٠).

قلت: للَّه در الإمام ابن تيمية على فهمه لواقع زمانه، ولتنزيله النصوص الشرعية على ذلك الواقع، وكما يقولون: ما أشبه البارحة باليوم! فإذا كان الإمام ابن تيمية يقول هذا الكلام في تلك العصور التي ما زال الإسلام فيها قائمًا؛ فما بالك بأزمنة

⁽۱) أخرجه: أحمد (۱۱۸/۶)، والبخاري (۱۲۳۵/۵۳۱)، ومسلم (۱۱۹۸/۳)، وأبو داود (۱) أخرجه: أحمد (۱۱۹۸/۳)، والبخاري (۲/ ۵۳۱/۳۱)، والنسائي (۷/ ۲۱۵/۳۱۷)، وابن ماجه (۲/ ۷۳۰/۷۱۰) والنسائي (۷/ ۲۱۵/۳۱۷)، وابن ماجه (۲/ ۷۳۰/۲۱۰) کلهم من حدیث أبي مسعود الأنصاري رفتها.

⁽٢) الأعراف: الآية (٨٣).

⁽٣) هود: الآية (٨١).

⁽٤) مجموع الفتاوي (۲۸/ ۳۰۲-۳۰۳).

الآية (٤٢) ______

ضاع فيها الإسلام ولم يبق في أكثر بلاده إلا اسمه وبعض رسمه، وكثر فيه المبيحون للحرام، الذين لا يقيمون لمصطلح الحلال والحرام وزنًا، ولا يعترفون به، فالحلال عندهم ما خدم مصالحهم وأهواءهم وشهواتهم، فلهذا ما ذكره شيخ الإسلام هو واقعنا وأضعاف أضعافه، والله المستعان.

* * *

قوله تعالى: ﴿ فَإِن جَاآءُوكَ فَأَحَكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ وَالْقِسْطِ إِنَّ عَنْهُمْ فَالْقِسْطِ إِنَّ عَنْهُمْ فَالْقِسْطِ إِنَّ عَنْهُمْ فَالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهُ يُحِبُ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿ ﴾ اللَّهُ يُحِبُ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿ ﴾

*غريبالآية:

فاحكم: الحكم: القضاء بالشيء أن يكون كذا.

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال الرازي: «ثم قال تعالى: ﴿ فَإِن جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضَ عَنْهُمْ ثُم إنه تعالى خيره بين الحكم فيهم والإعراض عنهم، واختلفوا فيه على قولين:

الأول: أنه في أمر خاص، ثم اختلف هؤلاء، فقال ابن عباس والحسن ومجاهد والزهري: إنه في زنا المحصن، وإن حده هو الجلد والرجم.

الثاني: أنه في قتيل قتل من اليهود في بني قريظة والنضير، وكان في بني النضير شرف، وكانت ديتهم دية كاملة، وفي قريظة نصف دية، فتحاكموا إلى النبي ﷺ فجعل الدية سواء.

الثالث: أن هذا التخيير مختص بالمعاهدين الذين لا ذمة لهم، فإن شاء حكم فيهم وإن شاء أعرض عنهم.

القول الثاني: أن الآية عامة في كل من جاءه من الكفار، ثم اختلفوا فمنهم من قال: الحكم ثابت في سائر الأحكام غير منسوخ، وهو قول النخعي والشعبي وقتادة وعطاء وأبي بكر الأصم وأبي مسلم، ومنهم من قال: إنه منسوخ بقوله تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُمُ بَيْنَهُم بِمَا آنَزَلَ الله ﴾ (١) وهو قول ابن عباس والحسن ومجاهد وعكرمة. ومذهب الشافعي أنه يجب على حاكم المسلمين أن يحكم بين أهل الذمة إذا تحاكموا إليه ؛

⁽١) المائدة: الآية (٤٩).

لأن في إمضاء حكم الإسلام عليهم صغارا لهم، فأما المعاهدون الذين لهم مع المسلمين عهد إلى مدة فليس بواجب على الحاكم أن يحكم بينهم؛ بل يتخير في ذلك، وهذا التخيير الذي في هذه الآية مخصوص بالمعاهدين.

ثم قال تعالى: ﴿ وَإِن تُعْرِضَ عَنْهُمْ فَكَانَ يَضُرُّوكَ شَيْئًا ﴾ والمعنى: أنهم كانوا لا يتحاكمون إليه إلا لطلب الأسهل والأخف، كالجلد مكان الرجم، فإذا أعرض عنهم وأبى الحكومة لهم شق عليهم إعراضه عنهم وصاروا أعداء له، فبين الله تعالى أنه لا تضره عداوتهم له.

ثم قال تعالى: ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحَكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ أي فاحكم بينهم العدل والاحتياط كما حكمت بالرجم (١١).

قال محمد رشيد رضا: «أي: فإن جاءوك متحاكمين إليك فأنت مخير بين الحكم بينهم والإعراض عنهم وتركهم إلى رؤسائهم. وقد اختلف العلماء في هذا التخيير: أهو خاص بتلك الواقعة التي نزلت فيها الآية -وهي حد الزنا هو الجلد أو التخيير: أو دية القتيل، إذ كان بنو النضير يأخذون دية كاملة على قتلاهم لقوتهم الرجم. أو دية القتيل، إذ كان بنو النضير يأخذون دية كاملة على قتلاهم لقوتهم وشرفهم، وبنو قريظة يأخذون نصف دية لضعفهم، وقد تحاكموا إلى النبي في فجعل الدية سواء - أم هو خاص بالمعاهدين دون أهل الذمة وغيرهم إذ كان أولئك اليهود معاهدين، أم الآية عامة في جميع القضايا من جميع الكفار، عملاً بقاعدة العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؟ المرجح المختار من الأقوال في الآية أن التخيير خاص بالمعاهدين دون أهل الذمة. وعلى هذا لا يجب على حكام المسلمين أن يحكموا بين الأجانب الذين هم في بلادهم وإن تحاكموا إليهم، بل المملمين أن يحكموا بين الأجانب الذين هم في المصلحة. وأما أهل الذمة فيجب الحكم بينهم إذا تحاكموا إلينا. وليس في الآية نسخ كما قال بعض من زعم أنها عامة في جميع الكفار، وقد نسخ من عمومها التخيير في الحكم بين الذميين وقال عضمهم: إن التخيير منسوخ بقوله تعالى في هذا السياق: ﴿وَآنِ اَعَكُمُ بَيّتُهُم بِنَا أَنَنَ بعضهم: إن التخيير منسوخ بقوله تعالى في هذا السياق: ﴿وَآنِ اَعَكُم بَيّتُهُم بِنَا أَنَنَ الله وقت ما يرون في سياق واحد كما هو الظاهر في هذه الشياق واحد كما هو الظاهر في هذه

⁽١) تفسير الرازي (١١/ ٢٤٢).

⁽٢) المائدة: الآية (٤٩).

الآيات فيكون بعضها ناسخًا لبعض. وإنما تلك الآية أمر للنبي بأن يحكم بينهم بما أنزل اللَّه من القسط. . . ﴿ وَإِن تُعْرِضْ عَنَهُمْ فَكَن يَضُرُّوكَ شَيْئًا ﴾ أي: وإن اخترت الإعراض عنهم، فأعرضت ولم تحكم بينهم، فلن يستطيعوا أن يضروك شيئًا من الضر، وإن ساءتهم الخيبة، وفاتهم ما يرجون من خفة الحكم وسهولته ولعل هذا تعليل للتخيير.

﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحَكُم بَيَّنَهُم بِٱلْقِسَطِّ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُفْسِطِينَ ﴾ أي: وإن اخــــرت الحكم فاحكم بينهم بالقسط؛ أي: العدل لا بما يبغون (١٠).

وقال السعدي: «﴿ وَإِن جَاءُوكَ فَاتَمَكُم بَيْنَهُم اَوْ أَعْضَ عَنْهُم اَفْ فَانت مخير في ذلك. وليست هذه منسوخة ، فإنه - عند تحاكم هذا الصنف إليه - يخير بين أن يحكم بينهم ، أو يعرض عن الحكم بينهم بسبب أنه لا قصد لهم في الحكم الشرعي إلا أن يكون موافقا لأهوائهم ، وعلى هذا فكل مستفت ومتحاكم إلى عالم يعلم من حاله أنه إن حكم عليه لم يرض لم يجب الحكم ولا الإفتاء لهم ، فإن حكم بينهم وجب أن يحكم بالقسط ، ولهذا قال : ﴿ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَكَنَ يَضُرُّوكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ يَحكم بالقسط ، ولهذا قال : ﴿ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَكَن يَصُرُّوكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْت فَاتَ عَنْهُمْ مِالِقِسَطِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُ المُقْسِطِينَ وقي حتى ولو كانوا ظلمة وأعداء فلا يمنعك ذلك من العدل في الحكم بينهم .

وفي هذا بيان فضيلة العدل والقسط في الحكم بين الناس، وأن اللَّه تعالى يحبه»(٢).

وقال ابن عاشور: «تفريع على ما تضمنه قوله تعالى: ﴿سَمَنْعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمَ اللّهِ وقوله: ﴿ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَلَا فَخُذُوهُ ﴾ فإن ذلك دل على حوار وقع بينهم في إيفاد نفر منهم إلى رسول اللّه للتحكيم في شأن من شئونهم مالت أهواؤهم إلى تغيير حكم التوراة فيه بالتأويل أو الكتمان، وأنكر عليهم منكرون أو طالبوهم بالاستظهار على تأويلهم فطمعوا أن يجدوا في تحكيم النبي عَيَيْهُ ما يعتضدون به. وظاهر الشرط يقتضي أن اللّه أعلم ورسوله باختلافهم في حكم حد الزنا، وبعزمهم على تحكيمه قبل أن يصل إليه المستفتون. وقد قال بذلك بعض المفسرين فتكون على تحكيمه قبل أن يصل إليه المستفتون.

⁽١) تفسير المنار (٦/ ٣٩٣-٣٩٤).

⁽٢) تفسير السعدي (٢/ ٢٩١-٢٩٢).

هذه الآية من دلائل النبوءة. ويحتمل أن المراد: فإن جاؤوك مرة أخرى فاحكم بينهم أو أعرض عنهم.

وقد خير اللَّه تعالى رسوله في الحكم بينهم والإعراض عنهم. ووجه التخيير تعارض السببين؛ فسبب إقامة العدل يقتضي الحكم بينهم، وسبب معاملتهم بنقيض قصدهم من الاختبار أو محاولة مصادفة الحكم لهواهم يقتضي الإعراض عنهم، لثلا يعرض الحكم النبوي للاستخفاف. وكان ابتداء التخيير في لفظ الآية بالشق المقتضي أنه يحكم بينهم إشارة إلى أن الحكم بينهم أولى، ويؤيده قوله بعد: ﴿وَإِنْ مَكْتَ فَأَحَكُمُ بَيِّنَهُم بِالقِسَطِ إِنَّ اللَّه يُحِبُ الْمُقْسِطِينَ ﴿ (') أي: بالحق، وهو حكم الإسلام بالحد. وأما قوله: ﴿وَإِن تُعْرِضَ عَنَهُم فَيَخُدُوا ذلك حجة علينا يقولون: ركنا للنبي لثلا يقول في نفسه: كيف أعرض عنهم فيتخذوا ذلك حجة علينا يقولون: ركنا إليكم، ورضينا بحكمكم فأعرضتم عنا فلا نسمع دعوتكم من بعد. وهذا مما يهتم به النبي على لأنه يؤول إلى تنفير رؤسائهم ودهمائهم من دعوة الإسلام، فطمنه اللَّه تعالى بأنه إن فعل ذلك لا تنشأ عنه مضرة. ولعل في هذا التطمين إشعارًا بأنهم لا طمع في إيمانهم في كل حال. وليس المراد بالضر ضر العداوة أو الأذى لأن ذلك لا يهتم به النبي على ولا يخشاه منهم ('').

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في وجوب اتباع حكم اللَّه ورسوله

* عن ابن عباس قال: (نسخت آيتان من سورة (المائدة) آية الهدي والقلائد، والآية الأخرى: ﴿ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَغْرِضْ عَنَّهُمْ ﴾ قال: كان رسول الله في ذلك مخيرًا، إن شاء حكم بينهم، وإن شاء ردهم إلى حكم غيره حتى نزلت: ﴿ فَأَحَكُم بَيْنَهُم بِمَا آنَوْلَ اللهُ ﴾ (٣) (٤).

* عن ابن عباس قال: «كان قريظة والنضير وكان النضير أشرف من قريظة ،

⁽١) المائدة: الآية (٢٤).

⁽۲) التحرير والتنوير (٦/ ٢٠٢-٢٠٣).

⁽٣) المائدة: الآية (A3).

⁽٤) أخرجه: النحاس في ناسخه (٢/ ٢٩٤/ ٤٥٤)، والبيهقي (٨/ ٣٤٨-٢٤٩)، والطبراني (١١/ ٦٣-٦٤/ ١١٠٥٤) والحاكم (٢/ ٣١٢) وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

فكان إذا قَتل رجلٌ من قريظة رجلًا من النضير قتل به، وإذا قتل رجلٌ من النضير رجلًا من قريظة فُودي بمائة وسق من تمر، فلما بعث النبي على قتل رجل من النضير رجلًا من قريظة، فقالوا: ادفعوه إلينا نقتله، فقالوا: بيننا وبينكم النبي فأتوه، فنزلت: ﴿وَإِنَّ حَكَمْتَ فَأَحَكُمُ بَيْنَهُم بِٱلْقِسَطِّ ﴾ والقسط. النفس بالنفس، ثم نزلت: ﴿أَفَكُمُ الْجَهِلِيَةِ يَبَعُونَ ﴾ (١) «٢).

★غريب الحديث:

فودي: من الفداء. يقال: فداه يفديه فداءً: إذا أعطى فداءه وأنقذه.

وُسق: وهي مقدار ستين صاعًا.

* من فوائد الحديثين:

قال أحمد محمد شاكر: قال النحاس (٣) بعد رواية الحديث -الحديث الأول -: «وهذا إسناد مستقيم . وأهل الحديث يدخلونه في المسند . وهو مع هذا قول جماعة من العلماء» . ثم روى نحو هذا بإسناد آخر عن مجاهد ، ثم قال : «فهذا أيضًا إسناد صحيح . والقول بأنها منسوخة قول عكرمة والزهري وعمر بن عبدالعزيز والسدي . وهو الصحيح من قول الشافعي . قال في كتاب «الجزية» : ولا خيار له إذا تحاكموا اليه ، لقوله تعالى : ﴿حَقَّ يُعُطُوا ٱلْجِزِيَةُ عَن يَدِ وَهُمَّ صَنِعُرُوب ﴾ (١) وهذا من أصح الاحتجاجات ؛ لأنه إذا كان معنى ﴿وَهُمُّ صَنِعُرُوب ﴾ أن تجري عليهم أحكام المسلمين -وجب أن لا يردوا إلى أحكامهم ، فإذا وجب هذا فالآية منسوخة .

ونقل البيهقي في السنن الكبرى (٥) عن الشافعي أنه «نص في كتاب الجزية على أن ليس للإمام الخيار في أحد من المعاهدين الذين يجري عليهم الحكم إذا جاؤوه في حد الله، وعليه أن يقيمه. واحتج بقول الله على: ﴿حَتَى يُعُطُوا ٱلْجِزْيَةَ عَن يَلِو وَهُمُ

⁽١) المائدة: الآية (٥٠).

⁽٢) أخرجه: أحمد (١/ ٣٦٣، ٣٦٣)، وأبو داود (٤/ ٣٦٤- ٣٦٥) والنسائي (٨/ ٣٨٦- ٣٨٧ ٢٤٧٤)، وابن حبان في صحيحه (١١/ ٤٤٤/ ٥٠٥٧)، والحاكم (٤/ ٣٦٦- ٣٦٧) وقال: اصحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. (٣) الناسخ والمنسوخ (٢/ ٢٩٤- ٢٩٦).

⁽٤) التوبة: الآية (٢٩).

^{.(}YEA/A)(a)

صَنِغُرُونَ ﴾. قال: فكان الصغار-واللَّه أعلم- أن يجري عليهم حكم الإسلام».

وقد رد القاضي أبو بكر بن العربي في «أحكام القرآن» قول من ذهب إلى النسخ فقال: «وهذه دعوى عريضة! فإن شروط النسخ أربعة: منها: معرفة التاريخ بتحصيل المتقدم والمتأخر، وهذا مجهول من هاتين الآيتين، فامتنع أن يدعى أن واحدة منهما ناسخة للأخرى، وبقي الأمر على حاله»!! وهذا كلام ملقى على عواهنه، غير محرر. فإن سياق الآيات، من أول قوله تعالى: ﴿يَكَأَيُّهُا الرّسُولُ لَا يَحْرُنكَ الّذِيبَ يُسكرِعُونَ فِي الكُفّرِ ﴾ إلى آخر هاته الآيات (٢٠) - يدل على أنه سياق واحد نزل دفعة واحدة غير منجم. ويزيده تأييدًا وتوكيدًا، حديث أسماء بنت يزيد، الذي مضى في أول السورة الذي فيه: (إذ نزلت عليه المائدة كلها). وكذلك حديث عبدالله بن عمرو المذكور عقبه هناك بما يدل في ظاهره على نزول سورة (المائدة) من غير بيان أن بعضها تأخر نزوله عن سائرها.

وقد رد الجصاص (٣) برد آخر طريف! بأنه «لم يقل من أثبت التخيير أن آية التخيير نزلت بعد قوله: ﴿ وَأَنِ اَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا آنَزَلَ الله ﴾ (٤) وأن التخيير نسخه ». يريد بذلك أن يعقد تعارضًا بين الآيتين، وأن لابد أن إحداهما ناسخة، وأنه لم يقل أحد: إن آية التخيير -وهي المقدمة في التلاوة - متأخرة النزول عن هذه الآية ﴿ وَأَنِ اَحْكُم بَيْنَهُم ﴾ حتى يكون التخيير ناسخًا لها. فكان من الضروري أن الآية التالية في التلاوة ناسخة للتخيير الذي في الآية قبلها.

وأما الطبري فإنه أبى القول بالنسخ ، مستندًا إلى القاعدة الأصولية الصحيحة: أنه لا يصار إلى القول بالنسخ إلا إذا تعارضت الآيتان تعارضًا تامًا بحيث لا يمكن الجمع بينهما . ولكنه حين أراد أن يجمع بينهما أخطأ طريق الجمع ، فتأول الآية الثانية بما يجعلها غير مقررة حكمًا جديدًا! بأن جعل معناها: «وأن احكم بينهم بما أنزل اللّه إذا حكمت بينهم باختيارك الحكم بينهم ، إذا اخترت ذلك ، ولم تختر الإعراض عنهم "٥٠".

⁽١) (٢/ ١٣٢). (٢) الآيات (٤١) إلى (٥٠).

⁽٣) أحكام القرآن (٢/ ٤٥٣).(٤) المائدة: الآية (٤٩).

⁽٥) جامع البيان (٦/٢٤٦).

فسياق الآيات الثلاث واضح جدًّا، وصريح في أن الحكم في الآيتين الأخيرتين غير الحكم في الآيتن المعنى في آيتين غير الحكم في الآية المتقدمة، وأنه حكم جديد موكد مثبت المعنى في آيتين متاليتين. فحمله فيهما على معنى الآية المتقدمة بأن حكمها هذا إنما هو في أحد حالي التخيير فقط – غير سديد، ولا هو بمستقيم.

والوجه الصحيح في فهم هذه الآيات والجمع بينها، وفي فهم حديث ابن عباس بالنسخ: أن آية التخيير إنما هي في القوم الذين جاؤوا إلى رسول اللَّه وَ يحكمونه بينهم في شأن الزانيين وفي شأن الديات، وهم قوم من يهود، لم يكونوا ذميين ولا معاهدين؛ أعني: أنهم لم يكونوا في سلطان الدولة الإسلامية ولا خاضعين لأحكامها. بل قدموا إلى الحاكم الأعلى في الدولة الإسلامية يجعلونه حكمًا بينهم في بعض شأنهم، وكانوا مستطيعين أن يحكموا بأنفسهم في شأنهم بحكم دينهم أو بأهوائهم، كعادتهم في سائر ما يعرض لديهم من الأقضية. فإذ جاؤوا إلى رسول اللَّه على يحكم بينهم فيما حكمونه في بعض ما عرض لهم، أعلمه اللَّه سبحانه أن له الخيار أن يحكم بينهم فيما حكموه فيه، أو أن يعرض عنهم، وأمره في الآية نفسها أنه إذا أراد يحكم بينهم واختار ذلك – أن يحكم فيهم بالعدل. ويوضح ذلك ويبينه كالشمس: أنه قال له في الآية التي تتلو آية التخيير: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَوْرَنةُ وَعِندَهُمُ ٱلتَوْرَنةُ وَاللهُ بينهم، ليس في قوم هم رعية له خاضعون لحكمه وسلطانه.

^{(1)(43).}

ثم جاءت الآيتان الأخريان بحكم جديد: بأمره أن يحكم في رعيته من أهل الكتاب حربكا أَنزَلَ الله وأن لا يتبع أهواءهم. فليس لهم حق أن يتحاكموا إلى أهل ملتهم، وليس لهم على المسلمين امتياز بأن لا يخضعوا لحكم الدولة التي هم خاضعون لأحكامها، والتي يعطون فيها الجزية عن يدوهم صاغرون.

وإلى هذا المعنى الدقيق يشير كلام الشافعي في الأم(١١)، بل يكاد يكون صريحًا، فقد قال: «لم أعلم مخالفًا من أهل العلم بالسير أن رسول اللَّه لما نزل بالمدينة وادع يهود كافة على غير جزية، وأن قول اللَّه عَلَى: ﴿ فَإِن جَآ أَمُوكَ فَأَحَكُم بَيْنَهُمُ أَوْ أَعْرِضَ عَنَّهُم ﴾ إنما نزلت في اليهود الموادعين الذين لم يعطوا جزية، ولم يقروا بأن يجري عليهم الحكم. وقال بعض: نزلت في اليهوديين الذين زنيا. قال الشافعي: والذي قالوا يشبه ما قالوا، لقول اللَّه عَلَى: ﴿ وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندُهُمُ ٱلتَّوْرِينَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ﴾ ، وقوله: ﴿ وَأَنِ أَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَنَّبِعُ أَهْوَآءَهُمْ وَأَحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ ﴾ ؛ يعنى -والله أعلم-: إن تولوا عن حكمك بغير رضاهم. وهذا يشبه أن يكون ممن أتى حاكمًا غير مقهور على الحكم. والذين حاكموا إلى رسول اللَّه -في امرأة منهم ورجل زنيا- موادعون. وكان في التوراة الرجم، فجاؤوا بهما فرجمهما رسول الله. قال: وإذا وادع الإمام قومًا من أهل الشرك ولم يشترط أن يُجرى عليهم الحكم، ثم جاؤوا متحاكمين، فهو بالخيار بين أن يحكم بينهم أو يدع الحكم. فإن اختار أن يحكم بينهم حكم بينهم حكمه بين المسلمين، لقول الله: ﴿ وَإِنَّ حَكَّمْتَ فَأَحَكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسَطِ ﴾. والقسط: حكم الله الذي أنزله عليه. قال الشافعي: وليس للإمام الخيار في أحد من المعاهدين الذين يجري عليهم الحكم، إذا جاؤوه في حد لله ﷺ، وعليه أن يقيمه، ولا يفارقون الموادعين إلا في هذا الموضع».

ثم قال الشافعي: «قال اللَّه ﴿ وَتَنَّ يُعَطُّوا الْجِزْيَةَ عَن يَلِو وَهُمَّ صَنْفِرُوك ﴾ (٢). فكان الصغار -واللَّه أعلم- أن يُجري عليهم حكم الإسلام. . . ولا يجوز أن تكون دار الإسلام دار مقام لمن يمتنع من الحكم في حال (٢).

وقد ذكر الجصاص هذا المعنى، وجعله محتملًا في معنى الآية، ثم رده بما

^{(1) (3\}APT).

⁽٢) التوبة: الآية (٢٩).

⁽٣) الأم (٤/ ١٩٨ – ١٩٩).

لا يصلح ردًا، فقال: ويحتمل أن يكون قوله تعالى: ﴿ فَإِن جَآ أُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوّ أَعْرِضْ عَنْهُمٌّ ﴾ - قبل أن تُعقد لهم الذمة ويدخلوا تحت أحكام الإسلام بالجزية ، فلما أمر الله بأخذ الجزية منهم وجرت عليهم أحكام الإسلام، أمر بالحكم بينهم بما أنزل اللَّه، فيكون حكم الآيتين جميعًا ثابتًا: التخيير في أهل العهد الذين لا ذمة لهم ولم يجر عليهم أحكام المسلمين، كأهل الحرب إذا هادنَّاهم. وإيجاب الحكم بما أنزل اللَّه في أهل الذمة الذين يجري عليهم أحكام المسلمين. وقد روي عن ابن عباس ما يدل على ذلك: روى محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس: أن الآية التي في المائدة، قول اللَّه تعالى: ﴿ فَأَحَكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنَّهُمَّ ﴾ - إنما نزلت في الدية بين بني قريظة وبني النضير، وذلك: أن بني النضير كان لهم شرف، يدون دية كاملة، وأن بني قريظة يدون نصف الدية، فتحاكموا في ذلك إلى رسول الله، فأنزل الله ذلك فيهم، فحملهم رسول الله على الحق في ذلك، فجعل الدية سواء. ومعلوم أن بني قريظة والنضير لم تكن لهم ذمة قط. وقد أجلى النبي على بني النضير وقتل بني قريظة. ولو كان لهم ذمة لما أجلاهم ولا قتلهم، وإنما كان بينه وبينهم عهد وهدنة فنقضوها. فأخبر ابن عباس أن آية التخيير نزلت فيهم، فجائز أن يكون حكمها باقيًا في أهل الحرب من أهل العهد، وحكم الآية الآخري -في وجوب الحكم بينهم بما أنزل الله- ثابتًا في أهل الذمة. فلا يكون فيها نسخ. وهذا تأويل سائغ، لولا ما روي عن السلف من نسخ التخيير بالآية الأخرى».

وحديث ابن عباس الذي ذكره الجصاص من رواية ابن إسحاق - حديث صحيح أيضًا، وقد مضى، وهو لا يعارض حديثه في نسخ آية التخيير، الذي ذكرناه مفسرًا واضحًا من روايتي النحاس والبيهقي؛ لأن مراد ابن عباس بالنسخ، ليس النسخ المصطلح عليه عند الأصوليين بمعناه الدقيق. بل الظاهر الراجح عندنا -والله أعلم - أنه يريد به معنى التخصيص؛ أي: أن آية التخيير ليست عامة في كل الحالات، بل هي قاصرة على مثل ما في معناها، وهو معنى الجمع بين الآيتين، الني يُفهم من كلام الإمام الشافعي، والذي بينه الجصاص، وجعله تأويلًا سائغًا لولا ما يعكر عليه من التصريح بالنسخ - في رأيه.

ويكون معنى كلام ابن عباس: أن آية التخيير قد يُظن أنها عامة في كل أحوال

الحكم بين غير المسلمين فيكون الإمام مخيرًا دائمًا. فأبان ابن عباس بحديثيه: حديث أنها منسوخة، وحديث أنها نزلت في قريظة والنضير – أن هذا العموم غير مراد بها، وأن الآية الأخرى بالأمر الحتم بالحكم نسخت بعض هذا العموم؛ أي: جعلته خاصًا بمثل تلك الحال، وهي حال الموادعين، الذين ليسوا بأهل ذمة ولا عهد، أعني الذين لم يدخلوا تحت سلطان الدولة الإسلامية ولم يكونوا من رعيتها ولا قارين بها.

وليس في هذا التأويل والجمع أي تكلف. فالمعروف أن الصحابة وكثيرًا من أئمة السلف يطلقون كلمة النسخ على التخصيص وغيره. ولذلك قال ابن القيم (1): «مراد عامة السلف بالناسخ والمنسوخ: رفع الحكم بجملته، تارة – وهو اصطلاح المتأخرين. ورفع دلالة العام والمطلق والظاهر وغيرها، تارة. إما بتخصيص عام، أو تقييد مطلق، وحمله على المقيد وتفسيره وتبيينه، حتى إنهم يسمون الاستثناء والشرط والصفة نسخًا، لتضمن ذلك رفع دلالة الظاهر وبيان المراد. فالنسخ –عندهم وفي لسانهم – هو بيان المراد بغير ذلك اللفظ، بل بأمر خارج عنه، ومن تأمل كلامهم رأى من ذلك فيه ما لا يحصى، وزال عنه به إشكالات أوجبها حمل كلامهم على الاصطلاح الحادث المتأخر، (1).

* * *

(١) إعلام الموقعين (١/ ٣٥).

⁽٢) عمدة التفسير (٤/ ١٦٥-١٦٨) بتصرف.

____ المائدة _____ سورة المائدة

قوله تعالى: ﴿ وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندُهُمُ ٱلتَّوْرَنَةُ فِيهَا حُكُمُ ٱللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَالِكَ وَمَا أَوْلَتِيكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ۞ ﴾

* غريب الآية:

حكم: القضاء بالشيء أن يكون كذا.

يتولون: التولي: الإعراض والانصراف عن الشيء. والتولي عن الحق تركه، خلافه الإقبال.

أقوال المفسرين في تأويل الآية

ثم قال - تعالى ذكره - مخبرًا عن حال هؤلاء اليهود الذين وصف صفتهم في هذه الآية عنده، وحال نظرائهم من الجائرين عن حكمه، الزائلين عن محجة الحق ﴿وَمَآ أُولَيَهِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، يقول: ليس من فعل هذا الفعل - أي: من تولى عن حكم الله، الذي حكم به في كتابه الذي أنزله على نبيه في خلقه بالذي صدق الله ورسوله فأقر

بتوحيده ونبوة نبيه ؛ لأن ذلك ليس من فعل أهل الإيمان»(١).

قال محمد رشيد رضا: «هذا تعجيب من اللَّه لنبيه ببيان حال من أغرب أحوال هؤلاء القوم. وهو أنهم أصحاب شريعة يرغبون عنها ويتحاكمون إلى نبي جاء بشريعة أخرى وهم لم يؤمنوا به؛ أي: وكيف يحكمونك في قضية كقضية الزانيين أو قضية الدية والحال أن عندهم التوراة التي هي شريعتهم فيها حكم الله فيما يحكمونك فيه، ثم يتولون عن حكمك بعد أن رضوا به وآثروه على شريعتهم لموافقته لها؟ أي: إذا فكرت في هذا رأيته من عجيب أمرهم، وسببه أنهم ليسوا بالمؤمنين إيمانا صحيحا بالتوراة ولا بك، وإنما هم ممن جاء فيهم ﴿أَفْرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلْهَمُ هَوَنهُ وَأَضَلَهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمِ ﴾ (٢) فإن المؤمن الصادق بشرع لا يرغب عنه إلى غيره إلا إذا آمن بأن ما رغب إليه شرع من الله أيضًا أيد به الأول، أو نسخه لحكمة اقتضت ذلك باختلاف أحوال عباده. وهؤلاء تركوا حكم التوراة التي يدعون الإيمان بها واتباعها لأنه لم يوافق هواهم. وجاؤك يطلبون حكمك رجاء أن يوافق هواهم، ثم يتولون ويعرضون عنه إذا لم يوافق هواهم، فما هم بالمؤمنين بالتوراة ولا بك، ولا بمن أنزل على موسى التوراة وأنزل عليك القرآن، وقد يقولون إنهم مؤمنون، وقد يظنون أيضًا أنهم مؤمنون، غافلين عن كون الإيمان يقينا في القلب، يتبعه الإذعان بالفعل، ويترجم عنه اللسان بالقول. ولكن اللسان قد يكذب عن علم وعن جهل فمن أيقن أذعن، ومن أذعن عمل؛ لأن الإيمان الإذعاني هو صاحب السلطان الأعلى على الإرادة، والإرادة هي المصرفة للجوارح في الأعمال»(٣).

قال الرازي: "وقوله: ﴿وَمَآ أُوْلَئِهِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ فيه وجوه:

الأول: أي: وما هم بالمؤمنين بالتوراة وإن كانوا يظهرون الإيمان بها.

والثاني: ما أولتك بالمؤمنين: إخبار بأنهم لا يؤمنون أبدا وهو خبر عن المستأنف لا عن الماضي.

الثالث: أنهم وإن طلبوا الحكم منك فما هم بمؤمنين بك ولا بمعتقدين في

⁽١) تفسير الطبرى (٦/ ٢٤٧- ٢٤٨).

⁽٢) الجاثية: الآية (٢٣).

⁽٣) تفسير المنار (٦/ ٣٩٥).

صحة حكمك، وذلك يدل على أنه لا إيمان لهم بشيء، وأن كل مقصودهم تحصيل مصالح الدنيا فقط $^{(1)}$.

* * *

تفسير الرازي (١١/ ٢٤٣).

قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنَزَلْنَا ٱلتَّوْرَئَةَ فِيهَا هُدُى وَنُورٌ يَعَكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيتُونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا مِن الَّذِينَ اَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّنِينُونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا مِن الَّذِينَ اللّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاآةً فَلَا تَخْشُوا ٱلنَّكَاسَ وَاخْشُونَ وَلَا كَنْ اللّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاآةً فَلَا تَخْشُوا ٱلنَّكَاسَ وَاخْشُونَ وَلَا كَنْ اللّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاآةً فَلَا تَخْشُوا ٱلنَّكَاسَ وَاخْشُونَ وَلَا تَنْ اللّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهُدًا يَايِنِي ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾ (١)

*غريب الآية:

الربانيون: جمع رباني، منسوب إلى الرب بمعنى التربية. وذلك أن العلماء يربون العلم؛ أي: يصلحونه ويتعلمونه ويربون به الناس.

الأحبار: جمع حَبْر، وهو العالم، مأخوذ من التحبير وهو التحسين.

أهوال المفسرين في تأويل الآية

قال السعدي: « ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا ٱلتَّوْرَئةَ فِيهَا ﴾ على موسى بن عمران -عليه الصلاة والسلام-. ﴿ فِيهَا هُدَى ﴾ يهدي إلى الإيمان والحق، ويعصم من الضلالة . ﴿ وَنُورُ الله فِي ظلم الجهل والحيرة والشكوك، والشبهات والشهوات، كما قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَانَيْنَا مُومَىٰ وَهَـٰرُونَ ٱلْقُرْقَانَ وَضِيلَةً وَذِكْرُ لِلْمُنَقِينَ ﴾ (٢) .

﴿ يَحْكُمُ بِهَا ﴾ بين الذين هادوا؛ أي: اليهود في القضايا والفتاوى ﴿ النِّينُونَ اللَّهِ وَ مَن اللَّهِ وَ اللَّهِ وَ اللَّهِ وَ اللَّهِ وَ اللَّهُ وَ اللَّهِ وَ اللَّهِ وَ اللَّهُ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

⁽١) الآية (٤٤).

⁽٢) الأنبياء: الآية (٤٨).

الباطل، أولئك أئمة الضلال الذين يدعون إلى النار.

وقوله: ﴿ وَٱلرَّبَنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ ﴾ أي: وكذلك يحكم بالتوراة للذين هادوا أئمة الدين من الربانيين ؛ أي: العلماء العاملين المعلمين الذين يربون الناس بأحسن تربية، ويسلكون معهم مسلك الأنبياء المشفقين.

والأحبار؛ أي: العلماء الكبار الذين يقتدي بأقوالهم، وترمق آثارهم، ولهم لسان الصدق بين أممهم. وذلك الحكم الصادر منهم الموافق للحق ﴿ بِمَا ٱسْتُحْفِظُواْ مِن كِنْبِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيْهِ شُهَدَاءً ﴾ أي: بسبب أن اللَّه استحفظهم على كتابه، وجعلهم أمناء عليه، وهو أمانة عندهم، أوجب عليهم حفظه من الزيادة والنقصان والكتمان، وتعليمه لمن لا يعلمه. وهم شهداء عليه، بحيث أنهم المرجوع إليهم فيه، وفيما اشتبه على الناس منه، فالله تعالى قد حمل أهل العلم ما لم يحمله الجهال، فيجب عليهم القيام بأعباء ما حملوا. وأن لا يقتدوا بالجهال بالإخلاد إلى البطالة والكسل، وأن لا يقتصروا على مجرد العبادات القاصرة، من أنواع الذكر، والصلاة، والزكاة، والحج، والصوم، ونحو ذلك من الأمور، التي إذا قام بها غير أهل العلم سلموا ونجوا. وأما أهل العلم فكما أنهم مطالبون بالقيام بما عليهم أنفسهم، فإنهم مطالبون أن يعلموا الناس وينبهوهم على ما يحتاجون إليه من أمور دينهم، خصوصًا الأمور الأصولية، والتي يكثر وقوعها، وأن لا يخشوا الناس؛ بل يخشون ربهم، ولهذا قال: ﴿ فَكَ تَخْشُوا ٱلنَّكَاسَ وَٱخْشُونَّ وَلَا تَشْتَرُوا بِعَايِتِي ثَمَنَّا قَلِيلًا ﴾ فتكتمون الحق، وتظهرون الباطل، لأجل متاع الدنيا القليل، وهذه الآفات إذا سلم منها العالم فهو من توفيقه وسعادته، بأن يكون همه الاجتهاد في العلم والتعليم، ويعلم أن اللَّه قد استحفظه ما أودعه من العلم واستشهده عليه، وأن يكون خائفًا من ربه، ولا يمنعه خوف الناس وخشيتهم من القيام بما هو لازم له، وأن لا يؤثر الدنيا على الدين. كما أن علامة شقاوة العالم أن يكون مخلدًا للبطالة، غير قائم بما أمر به، ولا مبال بما استحفظ عليه، قد أهمله وأضاعه، قد باع الدين بالدنيا، قد ارتشى في أحكامه، وأخذ المال على فتاويه، ولم يعلم عباد اللَّه إلا بأجرة وجعالة. فهذا قد من الله عليه بمنة عظيمة، كفرها ودفع حظًّا جسيمًا، محرومًا منه غيره، فنسألك اللهم علما نافعا، وعملا متقبلا وأن ترزقنا العفو

والعافية من كل بلاء يا كريم الاله.

وقال محمد رشيد رضا: « ﴿ إِنَّا أَنْ لَنَا التَّوْرَئةَ فِيهَا هُدَى وَنُورٌ ﴾ أي: إنا نحن أنزلنا التوراة على موسى مشتملة على هدى فيه العقائد والأحكام خرج به بنوا إسرائيل من وثنية المصريين وضلالهم ؛ وعلى نور أبصروا به طريق الاستقلال في أمر دينهم ودنياهم ﴿ يَكُمُّمُ بِهَا النِّينُونَ اللّهَا اللّهُوا لِلّذِينَ هَادُوا ﴾ أنزلناها قانونا للأحكام ودنياهم ﴿ يَكُمُّمُ بِهَا النّبِيونَ -موسى ومن بعده من أنبياء بني إسرائيل – طائفة من الزمان ، انتهت ببعثة عيسى ابن مريم عليه . وهم الذين أسلموا وجوههم لله مخلصين له الدين على ملة إبراهيم –عليهم الصلاة والسلام – ، فالإسلام دين الجميع ، وكل ما استحدثه اليهود والنصارى من أسباب التفرق في الدين ، فهو باطل وضلال مبين . ولذلك قال آخرهم عيسى : لم أرسل إلا إلى خراف إسرائيل الضالة . ولم يكن لداود وسليمان وعيسى من دونها شريعة ﴿ وَالرّبّنِنُونَ وَالأَحْبَارُ ﴾ أي : ويحكم بها الربانيون والأحبار في الأزمنة أو الأمكنة التي لم يكن فيها أنبياء أو معهم بإذنهم (٢٠) .

قال الرازي: «دلّت الآية على أنه يحكم بالتوراة النبيون والربانيون والأحبار، وهذا يقتضي كون الربانيين أعلى حالًا من الأحبار، فثبت أن يكون الربانيون كالمجتهدين، والأحبار كآحاد العلماء.

ثم قال: ﴿ بِمَا ٱسْتُحْفِظُواْ مِن كِنَكِ ٱللَّهِ ﴾ وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: حفظ كتاب الله على وجهين: الأول: أن يحفظ فلا ينسى. الثاني: أن يحفظ فلا يضيع، وقد أخذ الله على العلماء حفظ كتابه من هذين الوجهين: أحدهما: أن يحفظوه في صدورهم ويدرسوه بألسنتهم، والثاني: أن لا يضيعوا أحكامه ولا يهملوا شرائعه.

المسألة الثانية: الباء في قوله: ﴿ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا مِن كِنْكِ ٱللَّهِ فيه وجهان: الأول: أن يكون صلة الأحبار على معنى العلماء بما استحفظوا. الثاني: أن يكون المعنى يحكمون بما استحفظوا، وهو قول الزجاج.

⁽١) تفسير السعدي (٢/ ٢٩٣-٢٩٥).

⁽۲) تفسير المنار (٦/ ٣٩٧-٣٩٨).

ثم قال تعالى: ﴿وَكَانُواْ عَلَيْهِ شُهَدَاءً ﴾ أي: هؤلاء النبيون والربانيون والأحبار كانوا شهداء على أن كل ما في التوراة حق وصدق ومن عند الله، فلا جرم كانوا يمضون أحكام التوراة ويحفظونها عن التحريف والتغيير.

ثم قال تعالى: ﴿ فَكَلَا تَخْشُوا النَّكَاسَ وَاخْشُونِ ﴾ واعلم أنه تعالى لما قرر أن النبيين والربانيين والأحبار كانوا قائمين بإمضاء أحكام التوراة من غير مبالاة ، خاطب اليهود الذين كانوا في عصر رسول الله عليه ، ومنعهم من التحريف والتغيير .

واعلم أن إقدام القوم على التحريف لابدً وأن يكون لخوف ورهبة، أو لطمع ورغبة، ولما كان الخوف أقوى تأثيرًا من الطمع قدم -تعالى ذكره- فقال: ﴿ فَلَا تَخْشُوا النَّكَاسَ وَاخْشُونِ ﴾ والمعنى: إياكم وأن تحرفوا كتابي للخوف من الناس والملوك والأشراف، فتسقطوا عنهم الحدود الواجبة عليهم وتستخرجوا الحيل في سقوط تكاليف اللّه تعالى عنهم، فلا تكونوا خائفين من الناس، بل كونوا خائفين من ومن عقابي.

ولما ذكر أمر الرهبة اتبعه بأمر الرغبة، فقال: ﴿ وَلَا تَشْتُوا بِعَابَتِي ثَبَنًا قَلِيلًا ﴾ أي: كما نهيتكم عن تغيير أحكامي لأجل الخوف والرهبة، فكذلك أنهاكم عن التغيير والتبديل لأجل الطمع في المال والجاه وأخذ الرشوة، فإن كل متاع الدنيا قليل، والرشوة التي تأخذونها منهم في غاية القلة، والرشوة لكونها سحتًا تكون قليلة البركة والبقاء والمنفعة، فكذلك المال الذي تكتسبونه قليل من قليل، ثم أنتم تضيعون بسببه الدين والثواب المؤبد، والسعادات التي لا نهاية لها.

ويحتمل أيضًا أن يكون إقدامهم على التحريف والتبديل لمجموع الأمرين، للخوف من الرؤساء ولأخذ الرشوة من العامة، ولما منعهم الله من الأمرين على ما في كل واحد منهما من الدناءة والسقوط كان ذلك برهانًا قاطعًا في المنع من التحريف والتبديل»(١).

* * *

 ⁽۱) تفسير الرازي (۱۲/ ۵-۳).

قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَعَكُمْ بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْكَنفِرُونَ ١

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال الشنقيطي: «اختلف العلماء في هذه الآية الكريمة: هل هي في المسلمين، أو في الكفّار، فروي عن الشعبي أنها في المسلمين، وروي عنه أنها في اليهود، وروي عن طاوس أيضًا أنها في المسلمين، وأن المراد بالكفر فيها كفر دون كفر، وأنه ليس الكفر المخرج من الملة، وروي عن ابن عباس في هذه الآية أنه قال: ليس الكفر الذي تذهبون إليه، رواه عنه ابن أبي حاتم، والحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، قاله ابن كثير.

قال بعض العلماء: والقرآن العظيم يدل على أنها في اليهود؛ لأنه تعالى ذكر فيما قبلها أنهم ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكِدَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِحِةً ﴾ (١) ، وأنهم يقولون: ﴿ إِنْ أُرتِيتُمْ فَيما قبلها أنهم ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَامَ مِنْ الْكَهِ مِنْ اللّهِ عَنِي الحكم المحرف الذي هو غير حكم اللّه ﴿ فَخُذُوهُ وَإِن لَمْ تُؤَوَّهُ ﴾ أي: المحرف، بل أوتيتم حكم اللّه الحق ﴿ فَأَحْذُرُوا ﴾ فهم يؤمرون بالحذر من حكم اللّه الذي يعلمون أنه حق.

وقد قال تعالى بعدها: ﴿ وَكَنَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾ (٢) الآية، فدل على أن الكلام فيهم، وممن قال بأن الآية في أهل الكتاب، كما دل عليه ما ذكر البراء بن عازب، وحذيفة بن اليمان، وابن عباس، وأبو مجلز، وأبو رجاء العطاردي، وعكرمة وغبيد الله بن عبد الله، والحسن البصري وغيرهم، وزاد الحسن، وهي علينا واجبة، نقله عنهم ابن كثير، ونقل نحو قول الحسن عن إبراهيم النخعي (٣).

قَالَ القَرطبي: (قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّهُ يَعَكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْكَلْفِرُونَ ﴾ و﴿ ٱلظَّلْلِمُونَ ﴾ (*) و﴿ ٱلظَّلْلِمُونَ ﴾ (*) و﴿ ٱلظَّلْلِمُونَ ﴾ (*) و﴿ ٱلظَّلْلِمُونَ ﴾ (*)

(١) المائدة: الآية (٤١). (٢) المائدة: الآية (٤٥).

(٣) أضواء البيان (٢/ ١٠١).
 (٤) المائدة: الآية (٤٥).

(٥) المائدة: الآية (٧٤).

مسلم من حديث البراء، وقد تقدم. وعلى هذا المعظّم. فأما المسلم فلا يكفر وإن ارتكب كبيرة. وقيل: فيه إضمار؛ أي: ومن لم يحكم بما أنزل اللَّه ردًّا للقرآن، وجحدًا لقول الرسول -عليه الصلاة والسلام- فهو كافر؛ قاله ابن عباس ومجاهد، فالآية عامة على هذا. قال ابن مسعود والحسن: هي عامة في كل من لم يحكم بما أنزل الله من المسلمين واليهود والكفار أي معتقدًا ذلك ومستحلَّا له؛ فأما من فعل ذلك وهو معتقد أنه راكبُ محرم فهو من فساق المسلمين، وأمره إلى اللَّه تعالى إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له. وقال ابن عباس في رواية: ومن لم يحكم بما أنزل الله فقد فعل فعلًا يضاهي أفعال الكفار. وقيل: أي: ومن لم يحكم بجميع ما أنزل اللَّه فهو كافر؛ فأما من حكم بالتوحيد ولم يحكم ببعض الشرائع فلا يدخل في هذه الآية، والصحيح الأول، إلا أن الشعبي قال: هي في اليهود خاصة، واختاره النحاس؛ قال: ويدل على ذلك ثلاثة أشياء؛ منها أن اليهود قد ذكروا قبل هذا في قوله: ﴿ لِلَّذِينَ هَادُوا ﴾ (١٠)؛ فعاد الضمير عليهم، ومنها أن سياق الكلام يدل على ذلك؛ ألا ترى أن بعده: ﴿ وَكَنِّبْنَا عَلَيْهِم ﴾ فهذا الضمير لليهود بإجماع؛ وأيضًا فإن اليهود هم الذين أنكروا الرجم والقصاص. فإن قال قائل: (مَنْ) إذا كانت للمجازاة فهي عامة إلا أن يقع دليل على تخصيصها؟ قيل له: (مَنْ) هنا بمعنى (الذي) مع ما ذكرناه من الأدلة؛ والتقدير: واليهود الذين لم يحكموا بما أنزل اللَّه فأولئكُ هم الكافرون؛ فهذا من أحسن ما قيل في هذا؛ ويروى أن حذيفة سئل عن هذه الآيات أهي في بني إسرائيل؟ قال: نعم هي فيهم، ولتسلكن سبيلهم حذو النعل بالنعل. وقيل: ﴿ ٱلْكَفِرُونَ ﴾ للمسلمين، و﴿ ٱلظَّالِمُونَ ﴾ لليهود و﴿ ٱلْفَاسِقُونَ ﴾ للنصاري؟ وهذا اختيار أبي بكر بن العربي، قال: لأنه ظاهر الآيات. وهو اختيار ابن عباس وجابر بن زيد وابن أبي زائدة وابن شبرمة والشعبي أيضًا. قال طاوس وغيره: ليس بكفر ينقل عن الملة، ولكنه كفر دون كفر، وهذا يختلف إن حكم بما عنده على أنه من عند الله، فهو تبديل له يوجب الكفر؛ وإن حكم به هوى ومعصية فهو ذنب تدركه المغفرة على أصل أهل السنة في الغفران للمذنبين. قال القشيري: ومذهب الخوارج أن من ارتشى وحكم بغير حكم اللَّه فهو كافر، وعُزي هذا إلى الحسن

⁽١) المائدة: الآية (٤٤).

والسدي. وقال الحسن أيضًا: أخذ الله الله على الحكام ثلاثة أشياء: ألا يتبعوا الهوى، وألا يخشوا الناس ويخشوه، وألا يشتروا بآياته ثمنًا قليلًا "(١).

قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي: «الظاهر المتبادر من سياق الآيات أن آية: ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ ٱلْكَفِرُونَ ﴾ نازلة في المسلمين؛ لأنه تعالى قال قبلها مخاطبًا لمسلمي هذه الأمة: ﴿ فَكَلَا تَخْشُوا ٱلنَّكَاسَ وَٱخْشُونٌ وَلَا تَشْتَرُوا بِعَايَتِي ثَمَنًا قِلِيلاً ﴾ ، ثم قال: ﴿ وَمَن لَدّ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ ٱللّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ ٱلْكَفِرُونَ ﴾ ، فالخطاب للمسلمين كما هو ظاهر متبادر من سياق الآية ، وعليه فالكفر إما كفر دون كفر ، وإما أن يكون فعل ذلك مستحلًا له ، أو قاصدًا به جحد أحكام الله وردها مع العلم بها .

أما من حكم بغير حكم الله، وهو عالم أنه مرتكب ذنبًا فاعل قبيحًا، وإنما حمله على ذلك الهوى فهو من سائر عصاة المسلمين، وسياق القرآن ظاهر أيضًا في أن آية: ﴿ فَأُولَتِكَ هُمُ الظَّلِمُونَ ﴾ في اليهود لأنه قال قبلها: ﴿ وَكَنَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْمَيْنَ فَلَا اللهُ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْمَيْنَ فَلَا أَذُنِ وَالسِّنَ بِالسِّنِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن وَالْمَيْنَ فِي اللهِ مَعْنَ اللهُ فَأُولَتِيكَ هُمُ الظَّلِمُونَ ﴾ (٣). تَصَدَّفَ بِهِ وَهُو كَفَارَةٌ لَهُ وَمَن لَمَّ يَعْتُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُولَتَيكَ هُمُ الظَّلِمُونَ ﴾ (٣).

فالخطاب لهم لوضوح دلالة السياق عليه كما أنه ظاهر أيضًا في أن آية: ﴿ فَأُولَتِهِكَ مُمُ ٱلْفَسِتُوبَ فِي النصارى؛ لأنه قال قبلها: ﴿ وَلَيَعَكُرُ أَمْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَا آنَزَلَ اللهُ فَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْفَسِتُوبَ ﴾ (٣).

واعلم أن تحرير المقام في هذا البحث أن الكفر والظلم والفسق كل واحد منهما ربما أطلق في الشرع مرادًا به المعصية تارة، والكفر المخرج من الملة أخرى ومن لم يحكم بما أنزل اللَّه معارضة للرسل وإبطالًا لأحكام اللَّه فظلمه وفسقه وكفره كلها كفر مخرج عن الملة، ومن لم يحكم بما أنزل اللَّه معتقدًا أنه مرتكب حرامًا فاعل قبيحًا فكفره وظلمه وفسقه غير مخرج عن الملة، وقد عرفت أن ظاهر القرآن يدل على أن الأولى في المسلمين، والثانية في اليهود، والثالثة في النصارى، والعبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب، وتحقيق أحكام الكل هو ما رأيت والعلم عند اللَّه تعالى "كانى".

(٣) المائدة: الآبة (٤٧).

⁽١) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ١٩٠-١٩١).

⁽٢) المائدة: الآية (٤٥).

⁽٤) أضواء البيان (٢/ ١٠٣-٤٠١).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في بيان حكم من لم يحكم بما أنزل الله

* عن ابن عباس في قوله: ﴿ وَمَن لَّمْ يَعْكُمْ بِمَا آَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْكَافِرُونَ ﴾ قال: «كفر دون كفر»(١).

* عن همام قال: «كنا عند حذيفة فذكروا: ﴿ وَمَن لَمْ يَحَكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُولَتِكَ هُمُ الْكَوْرُونَ ﴾ فقال رجل من القوم: إن هذا في بني إسرائيل، فقال حذيفة: نِعم الإخوة لكم بنو إسرائيل، إن كان لكم كل حلوة ولهم كل مرة، كلّا واللّه لتسلكن طريقهم قدر الشراك » (٢).

⋆غريب الحديث:

الشِّراك: أحد سيور النعل التي تكون على وجهها.

* هوائد الحديثين:

قال ابن القيم كَاللَّهُ: «أما الكفر فنوعان: كفر أكبر وكفر أصغر. فالكفر الأكبر: هو الموجب للمخلود في النار. والأصغر: موجب لاستحقاق الوعيد دون الخلود... وهذا تأويل ابن عباس وعامة الصحابة في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَمْ يَعْكُمُ لِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْكَفِرُونَ وقال ابن عباس: «ليس بكفرينقل عن الملة؛ بل إذا فعله فهو به كفر، وليس كمن كفر باللَّه واليوم الآخر». وكذلك قال طاووس وقال عطاء: «هو كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق».

ومنهم من تأول الآية على ترك الحكم بما أنزل اللَّه جاحدًا له، وهو قول عكرمة، وهو تأويل مرجوح؛ فإن نفس جحوده كفر، سواء حكم أو لم يحكم. ومنهم من تأولها على ترك الحكم بجميع ما أنزل اللَّه. قال: ويدخل في ذلك

⁽۱) أخرجه: سعيد بن منصور (٤/ ١٤٨٧/٤٧)، وابن أبي حاتم (٤/ ١١٤٣)، والمروزي في الصلاة (٢/ ٥٢١) أخرجه: سعيد بن منصور (٤/ ١٠١٠)، والبيهقي (٨/ ٢٠)، والحاكم (٢/ ٣١٣)، وقال: قصحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

⁽٢) أخرجه: عبد الرزاق في التفسير (١/ ١٩١)، وابن جرير (٦/ ٢٥٣)، وابن بطة (٢/ ٧٣٧/ ١٠١٢)، والحاكم (٢/ ٢١٢) وقال: قصحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

الحكم بالتوحيد والإسلام. وهذا تأويل عبدالعزيز الكناني وهو أيضًا بعيد، إذ الوعيد على نفي الحكم بالمنزل وهو يتناول تعطيل الحكم بجميعه وببعضه. ومنهم من تأولها على الحكم بمخالفة النص تعمدًا من غير جهل به ولا خطأ في التأويل. حكاه البغوي عن العلماء عمومًا. ومنهم من تأولها على أهل الكتاب. وهو قول قتادة والضحاك وغيرهما وهو بعيد، وهو خلاف ظاهر اللفظ، فلا يصار إليه. ومنهم من جعله كفرًا ينقل عن الملة.

والصحيح: أن الحكم بغير ما أنزل الله يتناول الكفرين الأصغر والأكبر، بحسب حال الحاكم؛ فإنه إن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله في هذه الواقعة، وعدل عنه عصيانًا، مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة. فهذا كفر أصغر. وإن اعتقد أنه غير واجب وأنه مخير فيه، مع تيقنه أنه حكم الله، فهذا كفر أكبر. وإن جهله وأخطأه: فهذا مخطئ له حكم المخطئين (1).

قال العلامة ابن باز كَالله: «وهذه الآيات وما جاء في معناها توجب على المسلمين الحذر من الحكم بغير ما أنزل الله، والبراءة منه، والمبادرة إلى حكم الله ورسوله، وانشراح الصدر به، والتسليم له . . ؛ لأن الله سبحانه هو الحكيم الخبير، وهو أحكم الحاكمين، وأرحم الراحمين، وهو العالم بما يصلح عباده، ويدفع عنهم الضرر، ويحسم عنهم الفساد في حاضرهم ومستقبلهم، فوجب أن يردوا الحكم فيما تنازعوا فيه إلى كتاب الله وسنة نبيه بي الأن فيهما الكفاية والمقنع، والحل لكل مشكل، والقضاء على كل شر لمن تمسك بهما واستقام عليهما، وحكم بهما وتحاكم إليهما (1).

قال أبو بكر الجصاص: ﴿وقد تأولت الخوارج هذه الآية على تكفير من ترك الحكم بما أنزل الله من غير جحود لها ، وأكفروا بذلك كل من عصى الله بكبيرة أو صغيرة فأداهم ذلك إلى الكفر والضلال بتكفيرهم الأنبياء بصغائر ذنوبهم (٣٠٠).

قال أبو عمر كَظُلْلُهُ في «التمهيد»: «وقد اتفق أهل السنة والجماعة -وهم أهل

⁽١) مدارج السالكين (١/ ٣٣٥-٣٣٧).

⁽٢) مجموع فتاوي ومقالات متنوعة (١/ ٢٧٩).

⁽٣) أحكام القرآن (٢/ ٤٣٩).

الفقه والأثر – على أن أحدًا لا يخرجه ذنبه – وإن عظم – من الإسلام، وخالفهم أهل البدع، فالواجب في النظر أن لا يكفر إلا من اتفق الجميع على تكفيره. أو قام على تكفيره دليل لا مدفع له من كتاب أو سنة (١٠).

قال الشيخ أحمد شاكر: «وهذه الآثار عن ابن عباس وغيره مما يلعب به المضللون في عصرنا هذا، من المنتسبين للعلم، ومن غيرهم من الجراء على الدين: يجعلونها عذرًا أو إباحة للقوانين الوثنية الموضوعة، التي ضُربت على بلاد الإسلام.

وهناك أثر عن أبي مجلز في جدال الإباضية الخوارج إياه، فيما كان يصنع بعض الأمراء من الجور، فيحكمون في بعض قضائهم بما يخالف الشريعة، عمدًا إلى الهوى، أو جهلًا بالحكم. والخوارج من مذهبهم أن مرتكب الكبيرة كافر، فهم يجادلون يريدون من أبي مجلز أن يوافقهم على ما يرون من كفر هؤلاء الأمراء، ليكون ذلك عذرًا لهم فيما يرون من الخروج عليهم بالسيف. وهذان الأثران رواهما الطبري، وكتب عليهما أخي السيد محمود محمد شاكر تعليقًا نفيسًا جدًّا، قويًّا صريحًا. فرأيت أن أثبت هنا نص أولى روايتي الطبري، ثم تعليق أخي على الروايتين.

فروى الطبري عن عمران بن حدير قال: أتى أبا مجلز ناس من بني عمرو بن سدوس، فقالوا: يا أبا مجلز، أرأيت قول الله: ﴿وَمَن لَدَ يَحَكُم بِمَا آنزَلَ اللهُ فَأُولَتِكَ هُمُ الْكَيْفِرُونَ وَ أَحقٌ هو؟ قال: نعم، قالوا: ﴿وَمَن لَدَ يَحْكُم بِمَا آنزَلَ اللهُ فَأُولَتِكَ هُمُ الظّلِمُونَ وَ أحق هو؟ قال: نعم، قالوا: ﴿وَمَن لَدَ يَحْكُم بِمَا آنزَلَ اللهُ فَأُولَتِكَ هُمُ الظّلِمُونَ وَ أحق هو؟ قال: نعم، قالوا: وقالوا: يا أبا مجلز، فيحكم هؤلاء بما أنزل الله؟ قال: هو دينهم الذي يدينون به، وبه يقولون، وإليه يدعون، فإن هم تركوا شيئًا الله؟ قال: هو دينهم الذي يدينون به، وبه يقولون، وإليه يدعون، فإن هم تركوا شيئًا منه عرفوا أنهم قد أصابوا ذنبًا، فقالوا: لا والله، ولكنك تفرق! قال: أنتم أولى بهذا مني! لا أرى، وإنكم ترون هذا ولا تحرجون! ولكنها أنزلت في اليهود والنصارى وأهل الشرك، أو نحوًا من هذا.

⁽١) فتح البر (١/ ٤٨٠).

ثم روى الطبري نحو معناه. وإسناداه صحيحان. فكتب أخي السيد محمود، بمناسبة هذين الأثرين ما نصه: اللهم إني أبرأ إليك من الضلالة. وبعد، فإن أهل الريب والفتن ممن تصدروا للكلام في زماننا هذا قد تلمس المعذرة لأهل السلطان في ترك الحكم بما أنزل الله، وفي القضاء في الدماء والأعراض والأموال بغير شريعة الله التي أنزلها في كتابه، وفي اتخاذهم قانون أهل الكفر شريعة في بلاد الإسلام. فلما وقف على هذين الخبرين، اتخذهما رأيًا يرى به صواب القضاء في الأموال والأعراض والدماء بغير ما أنزل الله، وأن مخالفة شريعة الله في القضاء العام لا تكفر الراضي بها، والعامل عليها.

والناظر في هذين الخبرين لا محيص له عن معرفة السائل والمسؤول، فأبو مجلز (لاحق بن حميد الشيباني السدوسي) تابعي ثقة، وكان يحب عليًا هي . وكان قوم أبي مجلز، وهم بنو شيبان، من شيعة علي يوم الجمل وصفين. فلما كان أمر الحكمين يوم صفين، واعتزلت الخوارج، كان فيمن خرج على علي ها أمر الحكمين يوم صفين، ومن بني سدوس بن شيبان بن ذهل. وهؤلاء الذين سألوا أبا مجلز، ناس من بني عمرو بن سدوس كما في الأثر، وهم نفر من الإباضية، كما في الرواية الأخرى، والإباضية من جماعة الخوارج الحرورية، هم أصحاب غي الرواية الأخرى، والإباضية من جماعة الخوارج الحرورية، هم أصحاب عبدالله بن إباض التميمي، وهم يقولون بمقالة سائر الخوارج في التحكيم، وفي تكفير علي هي إذ حكم الحكمين، وأن عليًا لم يحكم بما أنزل الله، في أمر التحكيم. ثم إن عبدالله بن إباض قال: إن من خالف الخوارج كافر ليس بمشرك، فخالف أصحابه، وأقام الخوارج على أن أحكام المشركين تجري على من خالفهم.

ثم افترقت الإباضية بعد عبد اللَّه بن إباض الإمام افتراقًا لا ندري معه -في أمر هذين الخبرين- من أي الفرق كان هؤلاء السائلون، بيد أن الإباضية كلها تقول: إن دور مخالفيهم دور توحيد، إلا معسكر السلطان فإنه دار كفر عندهم. ثم قالوا أيضًا: إن جميع ما افترضه اللَّه سبحانه على خلقه إيمان وأن كل كبيرة فهي كفر نعمة، لا كفر شرك، وأن مرتكبي الكبائر في النار خالدون مخلدون فيها.

ومن البين: أن الذين سألوا أبا مجلز من الإباضية، إنما كانوا يريدون أن يلزموه

الحجة في تكفير الأمراء لأنهم في معسكر السلطان، ولأنهم ربما عصوا أو ارتكبوا بعض ما نهاهم الله عن ارتكابه. ولذلك قال لهم في الخبر الأول: "فإن هم تركوا شيئًا منه عرفوا أنهم قد أصابوا ذنبًا". وقال لهم في الخبر الثاني: "إنهم يعملون بما يعملون ويعلمون أنه ذنب".

وإذن، فلم يكن سؤالهم عما احتج به مبتدعة زماننا، من القضاء في الأموال والأعراض والدماء بقانون مخالف لشريعة أهل الإسلام، ولا في إصدار قانون ملزم لأهل الإسلام، بالاحتكام إلى حكم غير حكم اللّه في كتابه وعلى لسان نبيه عندا الفعل إعراض عن حكم اللّه، ورغبة عن دينه، وإيثار لأحكام أهل الكفر على حكم اللّه على حكم اللّه على اختلافهم في تكفير القائل به والداعى إليه.

والذي نحن فيه اليوم، هو هجر لأحكام اللَّه عامة بلا استثناء، وإيثار أحكام غير حكمه في كتابه وسنة نبيه وتعطيل لكل ما في شريعة اللَّه، بل بلغ الأمر مبلغ الاحتجاج على تفضيل أحكام القانون الموضوع على أحكام اللَّه المنزلة، وادعاء المحتجين لذلك بأن أحكام الشريعة إنما نزلت لزمان غير زماننا، ولعلل وأسباب انقضت، فسقطت الأحكام كلها بانقضائها. فأين هذا مما بيناه من حديث أبي مجلز والنفر من الإباضية من بنى عمرو بن سدوس!!

ولو كان الأمر على ما ظنوا في خبر أبي مجلز، أنهم أرادوا مخالفة السلطان في حكم من أحكام الشريعة. فإنه لم يحدث في تاريخ الإسلام أن سن حاكم حكمًا وجعله شريعة ملزمة للقضاء بها. هذه واحدة. وأخرى أن الحاكم الذي حكم في قضية بعينها بغير حكم اللَّه فيها، فإنه إما أن يكون حكم بها وهو جاهل، فهذا أمره أمر الجاهل بالشريعة. وإما أن يكون حكم بها هوى ومعصية، فهذا ذنب تناله التوبة، وتلحقه المغفرة. وإما أن يكون حكم به متأولًا حكمًا خالف به سائر العلماء، فهذا حكمه حكم كل متأول يستمد تأويله من الإقرار بنص الكتاب، وسنة رسول اللَّه.

وأما أن يكون كان في زمن أبي مجلز أو قبله أو بعده حاكم حكم بقضاء في أمر،

جاحدًا لحكم من أحكام الشريعة، أو مؤثرًا لأحكام أهل الكفر على أحكام أهل الإسلام، فذلك لم يكن قط. فلا يمكن صرف كلام أبي مجلز والإباضيين إليه. فمن احتج بهذين الأثرين وغيرهما في غير بابها، وصرفها إلى غير معناها، رغبة في نصرة سلطان، أو احتيالًا على تسويغ الحكم بغير ما أنزل الله وفرض على عباده، فحكمه في الشريعة حكم الجاحد لحكم من أحكام الله: أن يُستتاب، فإن أصر وكابر وجحد حكم الله، ورضي بتبديل الأحكام – فحكم الكافر المصر على كفره معروف لأهل هذا الدين "(۱).

* * *

⁽١) عمدة التفسير (٤/ ١٥٦ –١٥٨) بتصرف يسير.

قوله تعالى: ﴿ وَكُنْبَنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْعَيْنِ وَٱلْأَذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱللَّيْنِ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصُ ﴾ (١)

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال الإمام الطبري: «يقول -تعالى ذكره-: وكتبنا على هؤلاء اليهود الذين يحكمونك، يا محمد، وعندهم التوراة فيها حكم الله.

ويعني بقوله: ﴿ وَكَنَبْنَا ﴾ وفرضنا عليهم فيها أن يحكموا في النَّفس إذا قتلت نفسًا بغير حق ﴿ وَالنَّفْسِ ﴾ يعني: أن تقتل النفس القاتلة بالنفس المقتولة، ﴿ وَالْمَيْنِ ﴾ يقول: وفرضنا عليهم فيها أن يفقأوا العين التي فقاً صاحبها مثلَها من نفس أخرى بالعين المفقوءة ويجدع الأنف بالأنف ويقطع الأذن بالأذن ويقلع السنّ بالسنّ ويُقْتَصَّ من الجارح غيره ظلمًا للمجروح.

وهذا إخبار من الله -تعالى ذكره- لنبيه محمد عن اليهود وتعزية منه له عن كفر من كفر منهم به بعد إقراره بنبوته، وإدباره عنه بعد إقباله وتعريفٌ منه له جراءتهم قديمًا وحديثًا على ربِّهم وعلى رسل ربِّهم، وتقدُّمهم على كتاب اللَّه بالتحريف والتبديل.

يقول - تعالى ذكره - له: وكيف يرضى هؤلاء اليهود، يا محمد، بحكمك، إذا جاءوا يحكمونك وعندهم التوراة التي يقرُّون بها أنها كتابي ووحيي إلى رسولي موسى، فيها حكمي بالرجم على الزناة المحصنين، وقضائي بينهم أن من قتَل نفسًا ظلمًا فهو بها قَودٌ، ومن فقاً عينًا بغير حق فعينه بها مفقوءة قِصَاصًا، ومن جدع أنفًا فأنفه به مجدوع، ومن قلع سنًا فسنّه بها مقلوعة، ومن جرح غيره جرحًا فهو مقتصٌ منه مثل الجرح الذي جرحه؟ ثم هم مع الحكم الذي عندهم في التوراة من أحكامي، يتولون عنه ويتركون العمل به، يقول: فهم بترك حكمك، وبسخط

⁽١) المائدة: الآية (٤٥).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والقصاص في الجراح أيضًا ثابت بالكتاب والسنة والإجماع بشرط المساواة؛ فإذا قطع يده اليمنى من مفصل فله أن يقطع يده كذلك. وإذا قلع سنه فله أن يقلع سنه. وإذا شجه في رأسه أو وجهه فأوضح العظم فله أن يشجه كذلك. وإذا لم تمكن المساواة: مثل أن يكسر له عظما باطنا أو يشجه دون الموضحة فلا يشرع القصاص؛ بل تجب الدية المحدودة أو الأرش. وأما القصاص في الضرب بيده أو بعصاه أو سوطه مثل أن يلطمه أو يلكمه أو يضربه بعصا ونحو ذلك: فقد قالت طائفة من العلماء: إنه لا قصاص فيه ؛ بل فيه التعزير لأنه لا تمكن المساواة فيه. والمأثور عن الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة والتابعين: أن القصاص مشروع في ذلك وهو نص أحمد وغيره من الفقهاء وبذلك جاءت سنة رسول الله وهو الصواب»(٢).

وقال أيضًا: «وأما قوله تعالى: ﴿ وَكَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْمَيْنَ وَالْمَرْنِ وَالْمَانِينَ وَالْمُرُوحَ قِصَاصُّ فَمَن تَصَدَّفَ بِالْمَرِينِ وَالْأَنْفَ وَالْأَدُنِ وَالسِّنَ بِالسِّنِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصُّ فَمَن تَصَدَّفَ بِهِ فَهُو كَفَارَهُ لَمْ وَمَن لَمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَتِهِكَ هُمُ الظَّلِمُونَ وَهَا فَمَا الم الله الله والله مع الله مكتوب على بني إسرائيل، وإن كان حكمنا كحكمهم مما لم ينسخ من الشرائع: فالمراد بذلك التسوية في الدماء بين المؤمنين، كما قال النبي على المسلمون تتكافأ دماؤهم، وهم يد على من سواهم "".

(فالنفس بالنفس) وإن كان القاتل رئيسًا مطاعًا من قبيلة شريفة، والمقتول سوقي طارف، وكذلك إن كان كبيرًا وهذا صغيرًا، أوهذا غنيًا وهذا فقيرًا، أو هذا عربيًا وهذا عجميًّا، أو هذا هاشميًّا وهذا قرشيًّا. وهذا رد لما كان عليه أهل الجاهلية من أنه إذا قُتل كبير من القبيلة قتلوا به عددًا من القبيلة الأخرى غير قبيلة القاتل، وإذا قتل ضعيف من قبيلة لم يقتلوا قاتله إذا كان رئيسًا مطاعًا، فأبطل الله ذلك بقوله: ﴿ وَكَنَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ فالمكتوب عليهم هو العدل، وهو كون النفس بالنفس؛ إذ الظلم حرام (3).

⁽۲) مجموع الفتاوي (۲۸/۲۸).

⁽١) تفسير الطبري (٦/ ٢٥٨).

⁽٣) سيأتي تخريجه.

⁽٤) مجموع الفتاوي (٣٥/ ٨٧-٨٨).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في وجوب القصاص

* عن عبداللّه قال: قال رسول اللّه ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا اللّه وأني رسول اللّه إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمفارق لدينه التارك للجماعة»(١).

*غريب الحديث:

الثيب: هنا المحصن، وهو اسم جنس يدخل فيه الذكر والأنثى.

* عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله على: «المسلمون تتكافأ دماؤهم يسعى بذمتهم أدناهم، ويجير عليهم أقصاهم، وهم يد على من سواهم، يرد مشدهم على مضعفهم، ومتسريهم على قاعدهم، لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده»(۲).

*غريب الحديث:

تتكافأ: بالهمز في آخره؛ أي: تتساوى في القصاص والديات، والكفؤ: النظير والمساوي، ومنه الكفاءة في النكاح.

بذمتهم: الذمة معناها: العهد والأمان والضمان والحرمة والحق.

وهم يد على من سواهم: أي: هم مجتمعون على أعدائهم، لا يسعهم التخاذل، بل يعاون بعضهم بعضًا.

يرد مشدهم على مضعفهم، ومتسريهم على قاعدهم: المشد: القوي، والمضعف: من كانت دوابه ضعافًا. وجاء في بعض الحديث: المضعف: أمير الرفقة يريد أن الناس يسيرون بسير الضعيف لا يتقدمونه، فيتخلف عنهم، ويبقى بمضيعة. والمتسري: الذي يخرج في السرية، معناه: أن يخرج الجيش، فينيخوا

⁽۱) أخرجه: أحمد (١/ ٣٨٢)، والبخاري (١٣/ ٢٤٧/ ٢٤٧)، ومسلم (٣/ ١٣٠٢–١٣٠٣)، وأبو داود (٤/ ٣٥٢/ ٣٥٢٤)، والترمذي (٤/ ١٦-١٣/ ١٤٠٢)، وقال: احسن صحيح، والنسائي (٧/ ١٠٤–١٠٥/ (٤٠٢٧)، وابن ماجه (٢/ ٢٥٨٤).

 ⁽۲) أخرجه: أحمد (۲/ ۱۹۱-۱۹۲)، وأبو داود (۳/ ۱۸۳-۱۸۵/ ۲۷۵۱)و(٤/ ۲۷۰/ ٤٥٣١)، وابن ماجه (۲/ اخرجه: أحمد (۲/ ۱۹۱۹)، والخرجه الترمذي (۱۸/۶/ ۱۸۱۳) مختصرًا، وقال: احديث حسن.

بقرب دار العدو، ثم تنفصل منهم سرية، فيغنموا، يردون ما غنموا على الجيش الذين هم ردء لهم، لا ينفردون به، بل يكونون جميعًا شركاء فيه، وهو معنى قوله: «ويرد عليهم أقصاهم» فأما من أقام ببلدة، ولم يخرج معهم، فلا شركة له فيه.

* عن أبي جحيفة قال: (قلت لعلي هل عندكم كتاب؟ قال: لا إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة، قال: قلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر)(١).

*غريب الحديث:

الصحيفة: أي: الورقة المكتوبة.

العقل: أي: الدية، وإنما سميت به لأنهم كانوا يعطون فيها الإبل ويربطونها بفناء دار المقتول بالعقال، وهو الحبل.

فكاك: بكسر الفاء، وقال الفراء: الفتح أفصح، والمعنى: أن فيها حكم تخليص الأسير من يد العدو والترغيب في ذلك.

* فوائد الأحاديث:

قال القرطبي: «قوله: «النفس بالنفس» موافق لقوله تعالى؛ ويعني به: النفوس المتكافئة في الإسلام والحرية، بدليل قوله: «لا يُقتل مسلم بكافر» خرجه البخاري عن على بن أبي طالب عليه ، وهو حجة للجمهور من الصحابة والتابعين على من خالفهم، وقال: يُقتل المسلم بالذمي. وهم أصحاب الرأي، والشعبي والنخعي، ولا يصح لهم ما رووه من حديث ربيعة: «أن النبي علي قتل يوم خيبر مسلمًا بكافر»؛ لأنه منقطع، ومن حديث ابن البيلماني، وهو ضعيف»(٢).

قال ابن بطال: «قال أبو عبيد: ذهب أهل العراق إلى أن قوله تعالى: ﴿ النَّفْسَ إِلَا أَنْفُسَ ﴾ ناسخة لآية ﴿ المُرُّو بِالْمَرُّو وَ الْمَرْدُ بِالْمَرْدِ ﴾ التي في سورة البقرة (٣)، وجعلوا بين

⁽۱) أخرجه: أحمد (۱/ ۷۹)، والبخاري (۱/ ۲۷۱/ ۱۱۱)، والترمذي (٤/ ۱٤١٢/ ۱٤١٢) وقال: دحسن صحيح، والنسائي (٨/ ٢٩٨/ ٤٧٥٨).

⁽٢) المفهم (٥/ ٣٨–٣٩).

⁽٣) الآية (٨٧٨).

الأحرار والعبيد القصاص في النفس خاصة، ولا يرون فيما دون ذلك بينهم قصاصًا.

وذهب ابن عباس إلى أن ﴿ النّفْسَ بِالنّفْسِ ﴾ غير ناسخة لآية البقرة، ولا مخالفة لها، ولكنهما جميعًا محكمتان، إلا أن ابن عباس رأى قوله تعالى: ﴿ النّفْسِ ﴾ النّفْسِ ﴾ كالمفسرة للتي في (البقرة)، فتأول أن قوله: ﴿ النّفْسَ بِالنّفْسِ ﴾ إنما هو على أن نفس الأحرار متساوية فيما بينهم دون العبيد، وأنهم يتكافؤون في دمائهم ذكورًا كانوا أو إناثًا، وأن أنفس المماليك متساوية فيما بينهم دون الأحرار، يتكافؤون فيما بينهم ذكورًا كانوا أو إناثًا، وأنه لا قصاص على الأحرار في شيء من ذلك من نفس ولا ما دونها؛ لقوله تعالى: ﴿ اللّه مُ اللّه العراق لوجهين: أحدهما: أن هذا تفسير وأهل الحجاز، وهو أولى من قول أهل العراق لوجهين: أحدهما: أن هذا تفسير ابن عباس. الثاني: أنه قول يوافق بعضه بعضًا ولا يختلف، والتنزيل إنما هو على نسق واحد: أن النفس بالنفس، والعين بالعين، والأنف بالأنف، والأذن بالأذن، والسن بالسن.

وقول أهل العراق ليس بمتفق؛ لأنهم أخذوا بأول الآية وقوله تعالى: ﴿ النَّفْسَ فِي اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّا عَلَى اللَّلَّا عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَّا عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ

قال الحافظ: "وقال إسماعيل: المراد في ﴿ النّفْسَ بِالنّفْسِ ﴾ المكافئة للأخرى في الحدود؛ لأن الحرلو قذف عبدًا لم يجلد اتفاقًا، والقتل قصاصًا من جملة المحدود، قال: وبيّنه قوله في الآية: ﴿ وَالْجُرُوحَ قِصَاصُّ فَمَن تَصَدُّقَ بِهِ فَهُوَ كَمَارَةٌ لَّهُ ﴾ فمن هنا يخرج العبد والكافر لأن العبد ليس له أن يتصدق بدمه، ولا بجرحه، ولأن الكافر لا يسمى متصدقًا ولا مكفرًا عنه. قلت -أي: الحافظ -: محصل كلام ابن عباس يدل على أن قوله تعالى: ﴿ وَكَنَبْنَا عَلَيْهِم فِيها ﴾ أي: على بني إسرائيل في التوراة، أن النفس بالنفس مطلقًا، فخفف عن هذه الأمة بمشروعية الدية بدلًا عن القتل لمن عفا من الأولياء عن القصاص، وبتخصيصه بالحر في الحر، بدلًا عن المائدة لمن تمسك بها في قتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر؛ لأن شرع من قبلنا إنما يتمسك منه بما لم يرد في شرعنا ما يخالفه، وقد قيل: إن

⁽١) أبن بطال (٨/ ٤٠٥-٥٠٥).

شريعة عيسى لم يكن فيها قصاص، وأنه كان فيها الدية فقط، فإن ثبت ذلك امتازت شريعة الإسلام بأنها جمعت الأمرين فكانت وسطى لا إفراط ولا تفريط»(١٠).

قوله: «المسلمون تتكافأ دماؤهم»: قال الخطابي: «معناه: أن أحرار المسلمين دماؤهم متكافئة في وجوب القصاص والقود لبعضهم من بعض لا يفضل منهم شريف على وضيع. فإذا كان المقتول وضيعًا وجب القصاص على قاتله. إن كان شريفًا لم يسقط القود عنه شرفه، وإن كان القتيل شريفًا لم يقتص له إلا من قاتله حسب. وكان أهل الجاهلية لا يرضون في دم الرجل الشريف بالاستقادة من قاتله ولا يرونه بوآء به حتى يقتصوا من عدة من قبيلة القاتل، فأبطل الإسلام حكم الجاهلية وجعل المسلمين على التكافؤ في دمائهم وإن كان بينهم تفاضل وتفاوت في معنى آخر»(٢).

وقال القرطبي: «وأما الحرية فشرط في التكافؤ، فلا يُقتل حر بعبد عند مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور. وهو قول الحسن وعطاء وعمرو بن دينار وعمر بن عبدالعزيز محتجين في ذلك: بأن العبد لما كان مالًا متقومًا كان كسائر الأموال إذا تلفت؛ فإنما يكون فيها قيمة المتلف بالغة ما بلغت، والحر ليس بمال بالاتفاق، فلا يكون كفؤًا للعبد، فلا يقتل به، ويغرم قيمته ولو فاقت على دية الحر»(").

قال الخطابي: «وقوله: «لا يُقتل مؤمن بكافر» فيه البيان الواضح أن المسلم لا يُقتل بأحد من الكفار كان المقتول منهم ذميًّا أو معاهدًا أو مستأمنًا أو ما كان.

وذلك أنه نفي في نكرة، فاشتمل على جنس الكفار عمومًا، وقد قال: «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم»(٤) فكان الذمي والمستأمن في ذلك سواء.

وقد اختلف الناس في هذا فقال بظاهر الحديث جماعة من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار، ثبت ذلك عن عمر وعثمان وزيد بن ثابت.

⁽١) فتح الباري (١٢/ ٢٥٧-٢٥٨).

⁽٢) معالم السنن (٢/ ٢٧١-٢٧٢).

⁽٣) المفهم (٥/ ٣٩).

⁽٤) أخرجه: أحمد (٥/ ٢٠٠)، والبخاري (١٩/ ٥٥/ ٢٧٦٤)، ومسلم (٣/ ١٦٢٣) 1٦١٤) وأبو داود (٣/ ٢٦٦- ١٦٢٧) وأبو داود (٣/ ٢٦٦) (٢) (١٩١١) والنسائي في الكبرى (٤/ ٨١/ ٢٣٧٦) وابن ماجه (٢/ ٩١١) (٢٧٢٩).

ورُوي ذلك عن علي -رضي الله عنه وعنهم أجمعين-، وهو قول عطاء وعكرمة والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وبه قال سفيان الثوري وابن شبرمة وهو قول مالك والأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق.

وقال الشعبي والنخعي: يُقتل المسلم بالذمي، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وتأولوا قوله: «لا يُقتل مؤمن بكافر» أي: بكافر حربي دون من له عهد وذمة من الكفار وادعوا في نظم الكلام تقديمًا وتأخيرًا كأنه قال: لا يُقتل مؤمن ولا ذو عهد في عهده بكافر، وقالوا: ولو لا أن المراد به هذا لكان الكلام خاليًا عن الفائدة لأن معلومًا بالإجماع أن المعاهد لا يُقتل في عهده، فلم يجز حمل الخبر الخاص على شيء قد استُفيد معرفته من جهة العلم العام المستفيض.

واحتجوا أيضًا بخبر منقطع عن ابن البيلماني أن النبي ﷺ أقاد مسلمًا بكافر.

قلت: «لا يُقتل مؤمن بكافر» كلام تام مستقل بنفسه فلا وجه لتضمينه بما بعده وإبطال حكم ظاهره، وحمله على التقديم والتأخير، وإنما يُفعل ذلك عند الحاجة والضرورة في تكميل ناقص وكشف عن مبهم، ولا ضرورة بنا في هذا الموضع إلى شيء من ذلك.

فأما تحديده ذكر المعاهد وأنه لا يُقتل مادام مقيمًا على عهده، فإن للنبي عَلَيْ أن يكرر البيان وأن يظاهر بذكر الشيء مرة بعد أخرى إشباعًا في البيان وإفهامًا للمخاطبين بالكلام.

وقد يحتمل أن يكون النبي على السقط القصاص عن المسلم إذا قتل كافرًا احتاج إلى أن يؤكد حق دم المعاهد فيجدد القول فيه لأن ظاهر ذلك يوجب توهين حرمة دم الكفار ولا يؤمن أن يكون في ذلك الإغراء بهم، فخشي إقدام المتسرع من المسلمين إلى دمائهم إذا أمن القود، فأعاد القول في حظر دمائهم رفعًا للشبهة وقطعًا لتأويل متأول، والله أعلم.

وقد يحتمل ذلك وجهًا آخر، وهو أن يكون معناه: لا يُقتل مؤمن بأحد من الكفار، ولا يُقتل معاهَد ببعض الكفار، وهو الحربي، ولا يُنكر أن لفظة (واحد) يُعطف عليها شيئان، فيكون أحدهما راجعًا على جميعها، والآخر راجعًا

إلى بعضها ١ (١).

قال الحافظ: «ومن حججهم قطع المسلم بسرقة مال الذمي، قالوا: والنفس أعظم حرمة. قال ابن بطال: وهذا قياس حسن لولا أنه باطل بقوله: «لا يُقتل مسلم بكافر». وأجاب غيره بأن القطع حق لله، ومن ثم لو أعيدت السرقة بعينها لم يسقط المحد ولو عفا، والقتل بخلاف ذلك. وأيضًا القصاص يشعر بالمساواة، ولا مساواة للكافر والمسلم، والقطع لا تُشترط فيه المساواة».

*غريب الحديث:

غِيلةً: بكسر الغين المعجمة؛ أي: سرًّا.

لو اشترك فيها: التأنيث على إرادة النفس.

★ فوائد الحديث:

قال ابن بطال: «ذهب جمهور العلماء إلى أن الجماعة إذا قتلوا واحدًا قُتلوا به كلهم على نحو ما فعل عمر بن الخطاب وروي مثله عن علي بن أبي طالب والمغيرة

⁽٢) المغني (١١/ ٤٦٦).

⁽١) معالم السنن (٤/ ١٦-١٧).

⁽٣) فتح الباري (١٢/ ٣٢٤).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٢/ ١٨٠/ ١٨٩٦).

بن شعبة، ومن التابعين: سعيد بن المسيب وعطاء والحسن والنخعي والشعبي وجماعة أئمة الأمصار.

وفيها قول آخر: رُوي عن عبداللَّه والزبير ومعاذ بن جبل: أن لولي المقتول أن يقتل واحدًا من الجماعة، ويأخذ بقية الدية من الباقين، مثل أن يقتله عشرة أنفس، فله أن يقتل واحدًا منهم ويأخذ من التسعة تسعة أعشار الدية. وبه قال ابن سيرين والزهري.

وقال أهل الظاهر: لا قود على واحد منهم أصلًا وعليهم الدية.

وهذا خلاف ما أجمعت عليه الصحابة، وحجة الجماعة قوله تعالى: ﴿وَمَن قُيلَ مَظْلُومًا فَقَدُ جَعَلُنَا لِوَلِيَهِ عَلَيْكَا فَلا يُسُرِف ﴾ (١) فلا فرق بين أن يكون القاتل واحدًا أو جماعة، لوقوع اسم القتلة عليهم، ولأن اللّه تعالى جعل الحجة لولي المقتول عليهم، وعلى مثل هذا يدل حديث عائشة أن النبي على أمر أن يُلدّ كل من في البيت لشهودهم للدده الذي نهاهم عنه وما ذاق من الألم واشتراكهم في ذلك، وهو حجة في قصاص الواحد من الجماعة، ولو لم تقتل الجماعة بالواحد لأدى ذلك إلى رفع الحياة في القصاص الذي جعله اللّه حياة ولم يشأ أحد أن يقتل أحدًا ثم لا يُقتل به إلا دعا من يقتله معه لسقط عنه القتل، وأيضًا فإن النفس لا تتبعض في الإتلاف، بدليل أنه لا يقال: قاتل بعض نفس؛ لأن كل واحد قد حصل من جهته فعل ما يتعلق به خروج الروح عنده، وهذا لا يتبعض لامتناع أن يكون بعض الروح خرج بفعل أحدهم، وبعضها بفعل الباقين، فكان كل واحد منهم قاتل نفس، ومثل هذا لو أن جماعة دفعوا حجرًا، لكان كل واحد منهم قاتل نفس، ومثل هذا لو أن النفس لا تتبعض كما أن النفس لا تتبعض.

فإن قيل: إنما يقال لكل واحد منهم: قاتل نفس، كما يقال في الجماعة: أكلت الرغيف، وليس كل واحد منهم أكل الرغيف كله.

قيل: إنما كان هذا؛ لأن الرغيف يتبعض، فصح أن يقال لكل واحد منهم: أكل بعض الرغيف، ولما لم يصح التبعيض في النفس، لم يصح أن يقال: قاتل بعض

⁽١) الإسراء: الآية (٣٣).

نفس، وقوله تعالى: ﴿ النَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾ الألف واللام للجنس، فتقديره: الأنفس بالأنفس، وكذلك قوله: ﴿ الْمَوْرُ بِٱلْحُرُ ﴾ تقديره: الأحرار بالأحرار.

فلا فرق بين جماعة قتلوا واحدًا أو جماعة»(١).

وقال ابن قدامة: «إن الجماعة إذا قتلوا واحدًا، فعلى كل واحد منهم القصاص، إذا كان كل واحد منهم لو انفرد بفعله وجب عليه القصاص. روي ذلك عن عمر، وعلى والمغيرة بن شعبة وابن عباس. وبه قال سعيد بن المسيب والحسن وأبو سلمة وعطاء وقتادة. وهو مذهب مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وإسحاق وأبي ثور وأصحاب الرأى. وحُكى عن أحمد رواية أخرى، لا يُقتلون به وتجب عليهم الدية. وهذا قول ابن الزبير والزهري وابن سيرين وحبيب بن أبي ثابت وعبدالملك وربيعة وداود وابن المنذر. وحكاه ابن أبي موسى عن ابن عباس. ورُوي عن معاذ بن جبل وابن الزبير وابن سيرين والزهري أنه يُقتل منهم واحد، ويؤخذ من الباقين حصصهم من الدية؛ لأن كل واحد منهم مكافئ له، فلا تُستوفى أبدال بمبدل واحد، كما لا تجب ديات لمقتول واحد، ولأن اللَّه تعالى قال: ﴿ لَمُؤْرُ بَالْحُرُ ﴾ وقال: ﴿ وَكُنْبُنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾ فمقتضاه أنه لا يؤخذ بالنفس أكثر من نفس واحدة ولأن التفاوت في الأوصاف يمنع، بدليل أن الحر لا يؤخذ بالعبد، والتفاوت في العدد أولى. قال ابن المنذر: لا حجة مع من أوجب قتل جماعة بواحد. ولنا، إجماع الصحابة روى سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قتل سبعة من أهل صنعاء قتلوا رجلًا ، وقال: «لو تمالاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعًا». وعن على في أنه قتل ثلاثة قتلوا رجلًا. وعن ابن عباس أنه قتل جماعة بواحد، ولم يُعرف لهم في عصرهم مخالف، فكان إجماعًا، ولأنها عقوبة تجب للواحد على الواحد، فوجبت للواحد على الجماعة، كحد القذف. ويفارق الدية، فإنها تتبعض، والقصاص لا يتبعض، ولأن القصاص لو سقط بالاشتراك، أدى إلى التسارع إلى القتل به، فيؤدي إلى إسقاط حكمة الردع والزجر»(٢).

قال الصنعاني في «سبل السلام» بعدما قرر قول داود الظاهري واستظهره: «هذا

⁽١) شرح صحيح البخاري (٨/ ٥٢٦-٥٢٧).

⁽٢) المغني (١١/ ٤٩٠–٤٩١).

ما قررناه هنا ثم قوي لنا قتل الجماعة بالواحد وحررنا دليله في حواشي ضوء النهار وفي ذيلنا على الأبحاث المسددة»(١).

قال ابن القيم كَاللَّهُ: "إن الصحابة وعامة الفقهاء اتفقوا على قتل الجميع بالواحد وإن كان أصل القصاص يمنع ذلك؛ لئلا يكون عدم القصاص ذريعة إلى التعاون على سفك الدماء"(٢).

* عن أنس في قال: «كسرت الرَّبيِّع -وهي عمة أنس بن مالك - ثنية جارية من الأنصار. فطلب القوم القصاص، فأتوا النبي في فأمر النبي في بالقصاص، فقال أنس بن النضر عم أنس بن مالك: لا واللَّه، لا تُكسر سنها يا رسول اللَّه، فقال رسول اللَّه فقال النس! كتاب اللَّه القصاص، فرضي القوم وقبلوا الأرش، فقال رسول اللَّه في: إن من عباد اللَّه من لو أقسم على اللَّه لأبرّه "".

*غريب الحديث:

الأرش: الأرش من الجراحات: ما ليس له قدر معلوم، وقيل: هو دية الجراحات.

★ فوائد الحديث:

قال ابن قدامة: «أجمع أهل العلم على القصاص في السن للآية وحديث الربيع، ولأن القصاص فيها ممكن؛ لأنها محدودة في نفسها، فوجب فيها القصاص كالعين»(3).

قال ابن بطال كَثْلَالُهُ: «قال اللَّه تعالى: ﴿ وَالسِّنَ بِالسِّنَ ﴾ وأجمع العلماء أن هذه الآية في العمد، فمن أصاب سن أحد عمدًا ففيه القصاص، على حديث أنس. واختلف العلماء في سائر عظام الجسد إذا كُسرت عمدًا، فقال مالك: عظام الجسد كلها فيها القود إذا كُسرت عمدًا: الذراعان والعضدان والساقان والقدمان والكعبان، والأصابع إلا ما كان مجوفًا مثل الفخذ وشبهه، كالمأمومة والمنقلة

سبل السلام (۳/ ٤٦٠).
 سبل السلام (۳/ ٤٦٠).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٣/ ١٢٨)، والبخاري (٨/ ٣٤٩/ ٢٦١١)، ومسلم (٣/ ١٣٠٢)، وأبو داود (١٦٧٥ / ١٣٠٢)، وأبو داود (٤/ ١٦٧٥ / ١٦٧٥)، والنسائي (٨/ ٣٩٥ - ٣٩٦/ ٤٧٦٩)، وابن ماجه (٢/ ٨٨٤ - ٨٨٨ / ٢٦٤٩). (٤) المغنى (١١ / ٥٥٣).

والهاشمة والصلب ففي ذلك الدية.

وقال الكوفيون: لا قصاص في عظم يُكسر إلا السن لقوله تعالى: ﴿وَٱلسِّنَ ﴿ وَٱلسِّنَ ﴾ وهو قول الليث والشافعي.

واحتج الشافعي فقال: إن دون العظم حائل من جلد ولحم وعصب، فلو استيقنا أنا نكسر عظمة كما كسر عظمة لا يزيد عليه ولا ينقص فعلناه، ولكنا لا نصل إلى العظم حتى ننال منه ما دونه مما ذكرنا أنا لا نعرف قدره مما هو أقل أو أكثر مما نال غيره، وأيضًا فإنا لا نقدر أن يكون كسر ككسر أبدًا فهو ممنوع.

وقال الطحاوي: اتفقوا أنه لا قصاص في عظم الرأس فكذلك سائر العظام. والحجة لمالك حديث أنس: أن النبي على قال في سن الربيع: «كتاب الله القصاص» فلما جاز القصاص في السن إذا كُسرت، وهي عظم فكذلك سائر العظام، إلا عظمًا أجمعوا أنه لا قصاص فيه؛ لخوف ذهاب النفس منه، وأنه لا يقدر على الوصول فيه إلى مثل الجناية بالسواء، فلا يجوز أن يُفعل ما يؤدي في الأغلب إلى التلف إذا كان الجارح الأول لم يؤد فعله إلى التلف.

وقال ابن المنذر: ومن قال: لا قصاص في عظم، فهو مخالف للحديث، والخروج إلى النظر غير جائز مع وجود الخبر.

واتفق جمهور الفقهاء على أن دية الأسنان في الخطأ في كل سن خمس من الإبل المناه .

وفي هذا الحديث أيضًا من الفوائد: «إثبات القصاص بين الرجل والمرأة، وفيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب عطاء والحسن أنه لا قصاص بينهما في نفس ولا طرف، بل تتعين دية الجناية تعلقًا بقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَنْقُ بِٱلْأَنْقُ ﴾ .

الثاني: وهو مذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ثبوت القصاص بينهما في النفس، وفيما دونها مما يقبل القصاص، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ النَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾ إلى آخرها، وهذا وإن كان شرعًا لمن قبلنا، وفي

⁽١) شرح صحيح البخاري (٨/ ٥٢٢-٥٢٣).

_____ سورة المائدة

الاحتجاج به خلاف مشهور للأصوليين، فإنما الخلاف إذا لم يرد شرعًا بتقريره وموافقته، فإن ورد كان شرعًا لنا بلا خلاف، وقد ورد شرعنا بتقريره في حديث أنس هذا، والله أعلم.

والثالث: وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه يجب القصاص بين الرجال والنساء في النفس ولا يجب فيما دونها»(١).

قال القرطبي: «والجمهور من السلف والخلف على جريان القصاص بين الذكر والأنثى فيُقتل الذكر بالأنثى إلا خلافًا شاذًا عن الحسن وعطاء، وروي ذلك عن على بن أبي طالب. وهم محجوجون بقوله تعالى: ﴿وَكَنَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَمَا فَعِم، وبأنه قد تقدم أن النبي على قتل اليهودي بالجارية. فأما قوله تعالى: ﴿ يَكَانُهُا النِّنِ النَّهِ الْقَنِلُ عَامَنُوا كُنِبَ عَلَيْكُمُ القِصاصُ فِي القَنْلُ فَ (٢٠). فإنما اقتضت بيان حكم النوع إذا قتل نوعه، فبينت حكم الحر إذا قتل حرًا والعبد إذا قتل عبدًا، والأنثى إذا قتلت أنثى. ولم تتعرض لأحد النوعين إذا قتل الآخر، لكن بين ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَكَنَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَفْسِ وَبينه النبي على بسنته لما قتل اليهودي بالمرأة. وأما القصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس: فهو قول الجمهور أيضًا، وخالفهم في ذلك ممن يرى القصاص بينهما في النفس أبو حنيفة وحماد فقالا: لا قصاص النهما فيما دون النفس على طريق الأحرى والأولى. وذلك أنهما قد وافقا الجمهور على أن الرجل يُقتل بالمرأة مع عظم حرمة والأولى. وذلك أنهما قد وافقا الجمهور على أن الرجل يُقتل بالمرأة مع عظم حرمة النفس. ولا شك أن حرمة ما دون النفس أهون من حرمة النفس. فكان القصاص فيها أحرى وأولى. وفي المسألتين مباحث مستوفاة في علم الخلاف (٣٠٠).

قال ابن بطال: «وأما القود من اللطمة وشبهها، فذكر البخاري عن أبي بكر الصديق وعمر وعلي وابن الزبير أنهم أقادوا من اللطمة وشبهها، وقد رُوي عن عثمان وخالد بن الوليد مثل ذلك، وهو قول الشعبي وجماعة من أهل الحديث، وقال الليث: إن كانت اللطمة في العين فلا قصاص فيها للخوف على العين، ويعاقبه السلطان، وإن كانت على الخد ففيها القود.

⁽٢) البقرة: الآية (١٧٨).

⁽۱) شرح صحيح مسلم (۱۱/ ١٣٦).

⁽٣) المفهم (٥/ ٣٥-٢٦).

وقالت طائفة: لا قصاص في اللطمة. روي هذا عن الحسن وقتادة وهو قول مالك والكوفيين والشافعي. واحتج مالك في ذلك وقال: ليس لطمة المريض والضعيف مثل لطمة القوي وليس العبد الأسود يُلطم مثل الرجل له الحال والهيأة، وإنما في ذلك كله الاجتهاد لجهلنا بمقدار اللطمة»(١).

قال شيخ الإسلام: «وأما القصاص في اللطمة والضربة ونحو ذلك فمذهب الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة والتابعين أن القصاص ثابت في ذلك كله، وهو المنصوص عن أحمد في رواية إسماعيل بن سعيد الشالنجي. وذهب كثير من الفقهاء إلى أنه لا يُشرع في ذلك قصاص؛ لأن المساواة فيه متعذرة في الغالب، وهذا قول كثير من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد؛ والأول أصح؛ فإن سنة النبي على مضت بالقصاص في ذلك وكذلك سنة الخلفاء الراشدين، وقد قال تعالى: ﴿وَبَحَرَا وُا سَيْنَةُ سَيِّنَةٌ مِنْ المُعَدُوا عَلِيهِ فِلْ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلِيهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلِيهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ وَنحو ذلك.

وأما قول القائل: إن المماثلة في هذه الجناية متعذرة. فيقال: لا بدلهذه الجناية من عقوبة: إما قصاص وإما تعزير. فإذا جوز أن يُعزر تعزيرًا غير مضبوط الجنس والقدر فلأن يعاقب إلى ما هو أقرب إلى الضبط من ذلك أولى وأحرى. والعدل في القصاص معتبر بحسب الإمكان، ومن المعلوم أن الضارب إذا ضرب ضربة مثل ضربته أو قريبًا منها كان هذا أقرب إلى العدل من أن يعزر بالضرب بالسوط؛ فالذي يمنع القصاص في ذلك خوفًا من الظلم يبيح ما هو أعظم ظلمًا مما فر منه. فعُلم أنما جاءت به السنة أعدل وأمثل»(1).

وقال أيضًا: «ما جاءت به الآثار هو موجب القياس، فإن التعزير عقاب غير مقدر الجنس ولا الصفة ولا القدر، والمرجع فيه إلى اجتهاد الوالي، ومن المعلوم الأمر بضرب يقارب ضربه وإن لم يُعلم أنه مساوله: أقرب إلى العدل والمماثلة من عقوبة تخالفه في الجنس والوصف غير مقدرة أصلًا»(٥).

⁽٢) الشورى: الآية (٤٠).

⁽٤) مجموع الفتاوي (٣٤/ ١٦٢-١٦٣).

⁽١) شرح صحيح البخاري (٨/ ٧٢٧-٥٢٨).

⁽٣) البقرة: الآية (١٩٤).

⁽٥) مجموع الفتاوي (٢٠/ ٥٦٥).

قال ابن القيم: «وقالت الحنفية والشافعية والمالكية ومتأخرو أصحاب أحمد: إنه لا قصاص في اللطمة والضربة، وإنما فيه التعزير، وحكى بعض المتأخرين في ذلك الإجماع، وخرجوا عن محض القياس وموجب النصوص وإجماع الصحابة؛ فإن ضمان النفوس والأموال مبناه على العدل، كما قال تعالى: ﴿وَجَرَّوُا سَيِّنَةُ سَيِّنَةُ مَا مُثَلُّمٌ وَقَالَ: ﴿وَإِنْ مَنْكُمٌ مَنْكُمٌ مَا قَلَدَىٰ عَلَيْكُمٌ وَقَالَ: ﴿وَإِنْ عَلَيْكُمٌ وَقَالَ: ﴿وَإِنْ عَلَيْكُمٌ وَقَالَ: ﴿ وَقَالَ: ﴿ وَالَّذَى عَلَيْكُمٌ وَقَالًا فَعَ الْعَقُوبة والقصاص، عَاقَبْكُو فِعَ إِنِهُ إِلَى مَا عُوفِيتُهُ بِيثِي هُ أَعْمَدُوا عَلَيْه بِمِثْلِ مَا عُوفِيتُه بِيثِي وَقَلْ المماثلة في العقوبة والقصاص، عاقبًا وهرب اعتبارها بحسب الإمكان والأمثل هو المأمور به: فهذا الملطوم المضروب قد اعتدي عليه، فإن لم يمكن كان قد اعتدي عليه، فالواجب أن يفعل بالمعتدي كما فعل به، فإن لم يمكن كان وجه، ولا ربب أن لطمة بلطمة وضربة بضربة في محلهما بالآلة التي لطمه بها أو وجه، ولا ربب أن لطمة بلطمة وضربة بضربة في محلهما بالآلة التي لطمه بها أو بمثلها أقرب إلى المماثلة المأمور بها حسًّا وشرعًا من تعزيره بها بغير جنس اعتدائه وقدره وصفته، وهذا هو هدي رسول اللَّه وخلفائه الراشدين ومحض القياس وهو منصوص الإمام أحمد، ومن خالفه في ذلك من أصحابه فقد خرج عن نص مذهبه وأصوله كما خرج عن محض القياس والميزان» (3).

وقال أيضًا: «فهذه سنة رسول اللَّه، وهذا إجماع الصحابة، وهذا ظاهر القرآن، وهذا محض القياس؛ فعارض المانعون هذا كله بشيء واحد وقالوا: اللطمة والضربة لا يمكن فيهما المماثلة، والقصاص لا يكون إلا مع المماثلة، ونظر الصحابة أكمل وأصح وأتبع للقياس، كما هو أتبع للكتاب والسنة، فإن المماثلة من كل وجه متعذرة، فلم يبق إلا أحد أمرين: قصاص قريب إلى المماثلة أو تعزير بعيد منها، والأول أولى؛ لأن التعزير لا يعتبر فيه جنس الجناية ولا قدرها، بل قد يعزر بالسوط والعصا، وقد يكون لطمة أو ضربة بيده، فأين حرارة السوط ويبسه إلى لين اليد، وقد يزيد وينقص، وفي العقوبة بجنس ما فعله تحرّ للمماثلة بحسب الإمكان، وهذا أقرب إلى العدل الذي أمر اللَّه به وأنزل به الكتاب والميزان؛ فإنه قصاص

(٢) البقرة: الآية (١٩٤).

⁽١) الشورى: الآية (٤٠).

⁽٣) النحل: الآية (١٢٦).

⁽٤) إعلام الموقعين (١/ ٣١٨-٣١٩).

بمثل ذلك العضو في مثل المحل الذي ضرب فيه بقدره، وقد يساويه أو يزيد قليلًا أو ينقص قليلًا، وذلك عفو لا يدخل تحت التكليف، كما لا يدخل تحت التكليف المساواة في الكيل والوزن من كل وجه، كما قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا ٱلْكِيلُ وَٱلْمِيزَانَ بِالْقِسْلِ لَا لُكِلِّهُ نَقْسًا إِلَّا وُسْمَهَا ﴾ (١) فأمر بالعدل المقدور وعفا عن غير المقدور منه "٢).

* * *

⁽١) الأنعام: الآية (١٥٢).

⁽٢) إعلام الموقعين (١/ ٣٣١).

_____ سورة المائدة

قوله تعالى: ﴿ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَن لَمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُولَيَهِكَ هُمُ الظَّلِمُونَ ﴿ مَا أَنزَلَ اللهُ فَأُولَيَهِكَ هُمُ الظَّلِمُونَ ﴿ مَا أَنزَلَ اللهُ فَأُولَيَهِكَ هُمُ الظَّلِمُونَ ﴿ مَا اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْكُ عَلَيْهُ عَلَيْكُمُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْكُمُ عِلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال الشوكاني: «أي: من تصدق من المستحقين للقصاص بالقصاص، بأن عفا عن الجاني فهو كفارة للمتصدق يكفر اللَّه عنه بها ذنوبه. وقيل: إن المعنى: فهو كفارة للجارح فلا يؤاخذ بجنايته في الآخرة؛ لأن العفو يقوم مقام أخذ الحق منه. والأول أرجح؛ لأن الضمير يعود على هذا التفسير الآخر إلى غير مذكور»(١).

وقال ابن العربي: «وحقيقة الكلام هل هو في الضميرين واحد، أو كل ضمير يعود على مضمر ثان؟ وظاهر الكلام أنه يعود إلى واحد الضميران جميعًا؛ وذلك يقتضي أنه من وجب له القصاص فأسقطه كفّر من ذنوبه بقدره، وعليه أكثر الصحابة»(۲).

قال ابن جرير: «وأولى القولين في ذلك عندي بالصواب قول من قال: عنى به: فمن تصدق به فهو كفارة له، المجروح، فلأن تكون الهاء في قوله: (له) عائدة على (من) أولى من أن تكون من ذكر من لم يجر له ذكر إلا بالمعنى دون التصريح وأحرى، إذ الصدقة هي المكفرة ذنب صاحبها دون المتصدق عليه في سائر الصدقات غير هذه، فالواجب أن يكون سبيل هذه سبيل غيرها من الصدقات»(٣).

قال محمد رشيد رضا: ﴿ وَمَن لَمْ يَعَكُم بِمَا آنزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظّلِمُونَ وَكُل مِن كَان بصدد الحكم في شيء من هذه الجنايات فأعرض عما أنزل الله من القصاص المبني على قاعدة العدل والمساواة بين الناس، وحكم بهواه أو بحكم غير حكم اللّه فضله عليه، فهو من الظالمين حتمًا، إذ الخروج عن القصاص

⁽٢) أحكام القرآن (٢/ ٦٣٢).

⁽۱) فتح القدير (۲/ ۱۹).

⁽٣) جامع البيان (٦/ ٢٦٢).

لا يكون إلا بتفضيل أحد الخصمين على الآخر، وهضم حق المفضل عليه وظلمه الله الله المعند الخصمين عليه وظلمه الله الله المعند المفضل عليه وظلمه الله الله الله المعند المفضل المعند المفضل عليه وظلمه الله المعند المفضل المفضل

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في فضل العفو في الجراحات

* عن عبادة بن الصامت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من رجل يجرح من جسده جرحة فيتصدق بها إلا كفر الله عنه مثل ما تصدق به» (٢٠).

★ فوائد الحديث:

قال ابن العربي: «فيه أن العفو في الجراحات أصل في الدين حض الله عليه وندب عنه رسول الله ﷺ وقال: ﴿ فَمَن تَصَدَّفَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُم ﴾ (٣).

وقال شيخ الإسلام: «جعل الصدقة بالقصاص الواجب على الظالم -وهو العفو عن القصاص - كفارة للعافي، والاقتصاص ليس بكفارة له، فعُلم أن العفو خير له من الاقتصاص. وهذا لأن ما أصابه من المصائب مكفر للذنوب، ويؤجر على العبد على صبره عليها، ويرفع درجته برضاه بما يقضيه الله عليه منها»(3).

قال الشوكاني: «الترغيب في العفو ثابت بالأحاديث الصحيحة ونصوص القرآن الكريم، ولا خلاف في مشروعية العفو في الجملة، وإنما وقع الخلاف فيما هو الأولى للمظلوم، هل العفو عن ظالمه أو الترك، فمن رجح الأول قال: إن الله سبحانه لا يندب عباده إلى العفو إلا ولهم فيه مصلحة راجحة على مصلحة الانتصاف من الظالم، فالعافي له من الأجر بعفوه عن ظالمه فوق ما يستحقه من العوض عن تلك المظلمة، من أخذ أجر أو وضع وزر لو لم يعف عن ظالمه، ومن رجح الثاني قال: إنا لا نعلم هل عوض المظلمة أنفع للمظلوم، أم أجر العفو؟ ومع التردد في ذلك ليس إلى القطع بأولوية العفو طريق. ويجاب بأن غاية هذا عدم التردد في ذلك ليس إلى القطع بأولوية العفو طريق. ويجاب بأن غاية هذا عدم

⁽١) تفسير المنار (٦/ ٤٠٠).

⁽٢) أخرجه: أحمد (٥/ ٣١٦) وابنه في زوائده عليه (٥/ ٣٢٩ و ٣٣)، والنسائي في الكبرى (٦/ ٣٣٥/ ١١١٤٦)، قال الهيثمي في المجمع (٦/ ٣٠٣) والمنذري: «رجاله رجال الصحيح». والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الترغيب» (٢/ ٢٤٠/ ٢٤٠)، وانظر «السلسلة الصحيحة» (٢٢٧٣).

⁽٣) عارضة الأحوذي (٦/ ١٦٨-١٦٩).

⁽٤) مجموع الفتاوي (۳۰/ ۳۹۲).

الجزم بأولوية العفو ولا الجزم بأولوية الترك الذي هو الدعوى، ثم الدليل قائم على أولوية العفو لأن الترغيب في الشيء يستلزم راجحيته ولاسيما إذا نص الشارع على أنه من موجبات رفع الدرجات وحط الخطيئات وزيادة العز. . . ونحن لا ننكر أن للمظلوم الذي لم يعف عن ظلامته عوضًا عنها فيأخذ من حسنات ظالمه أو يضع عليه من سيئاته، ولكنه لا يساوي الأجر الذي يستحقه العافي؛ لأن الندب إلى العفو والإرشاد إليه والترغيب فيه يستلزم ذلك وإلا لزم أن يكون ما هو بتلك الصفة مساويًا أو مفضولًا ، فلا يكون للدعاء إليه فائدة على فرض المساواة أو يكون مضرًا بالعافي على فرض أن العفو مفضول لأنه كان سببًا في نقصان ما يستحقه من عوض المظلمة واللازم باطل فالملزوم مثله (١٠).

* * *

⁽١) نيل الأوطار (٧/ ٣٠).

قوله تعالى: ﴿ وَقَفَيْنَا عَلَىٰ ءَاثَارِهِم بِعِيسَى أَبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَكَذَيهِ مِنَ التَّوْرَانَةِ وَءَاتَيْنَا لُهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدَى وَنُورُ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَكَيْهِ مِنَ التَّوْرَانَةِ التَّوْرَانَةِ وَءَاتَيْنَ اللَّهُ عَلَى وَمُوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ ﴾ وهُدَى وَمُوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ ﴾

*غريبالآية:

قفينا: القفو: اتباع الأثر، والتقفية الاتباع: يقال: قفيته بكذا: أي اتبعته. آثار هم: الآثار: حمع الأثر، وهو ما بدل على وجود شهره، ومنه أثر ال

آثارهم: الآثار: جمع الأثر، وهو ما يدل على وجود شيء، ومنه أثر البعير والرجل.

موعظة: والموعظة: الزجر عما يكرهه اللَّه إلى ما يحبه ويريده.

أهوال المفسرين في تأويل الآية

فاتقوه بطاعته فيما أمرهم، وحذروه بترك ما نهاهم عن فعله»(١١).

قال محمد رشيد رضا: «أي: وبعثنا عيسى ابن مريم بعد أولئك النبيين الذين كانوا يحكمون بالتوراة متبعًا أثرهم جاريًا على سننهم، مصدقا للتوراة التي تقدمته بقوله وعمله أو بحاله. . وعيسى عليه من أنبياء بني إسرائيل وشريعته هي التوراة، ولكن النصاري نسخوها وتركوا العمل بها اتباعًا لبولس على أنهم ينقلون عنه في أناجيلهم أنه ما جاء لينقض الناموس (أي: شريعة التوراة) وإنما جاء ليتمم ؟ أي: ليزيد عليها ما شاء الله أن يزيد من الأحكام والآداب والمواعظ الروحية. ولذلك قال تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَكُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدِّى وَثُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَنَةِ وَهُدًى وَمُوعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ أي: أعطيناه الإنجيل مشتملًا على هدى من الضلال في العقائد والأعمال كالتوحيد النافي للوثنية التي هي مصدر الخرافات والأباطيل، ونور يبصر به طالب الحق طريقه الموصل إليه من الدلائل والأمثال، والفضائل والآداب، ومصدقًا للتوراة التي تقدمته؛ أي: مشتملًا على النص بتصديق التوراة، وهذا غير تصديق المسيح لها بقوله وعمله أو حاله. وصفه بمثل ما وصف به التوراة، وبكونه مصدقا لها. ثم زاد في وصفه عطفا على تلك الأحوال فجعله نفسه هدي من وجه آخر وموعظة للمتقين، ولعله ما انفرد به من المسائل الروحية، والمواعظ الأدبية، وزلزلة ذلك الجمود الإسرائيلي المادي، وزعزعة ذلك الغرور الذي كان الكتبة والفريسيون من اليهود مفتونين به. وخص هذا النوع بالمتقين لأنهم هم الذين ينتفعون به إذ لا يفوتهم شيء من الكتاب لحرصهم عليه، وعنايتهم به. والحكمة في هذا النوع من الهدى والموعظة فقه أسرار الشريعة ومعرفة حكمتها والمقصد منها، والعلم بأن وراء تلك التوراة وهذا الإنجيل هداية أتم وأكمل، ودينا أعم وأشمل، وهو الذي يجيء به النبي الأخير (البار قليط) الأعظم، ولولا زلزال الإنجيل في جملته لتلك التقاليد وزعزعته لذلك الغرور، وأنس الناس بما حفظ من تعاليمه عدة قرون، لما انتشر الإسلام بين أهل الكتاب في سورية ومصر وبين النهرين بتلك السرعة (۲).

* * *

 ⁽١) تفسير الطبري (٦/ ٢٦٤).

قوله تعالى: ﴿ وَلْيَحَكُّرُ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيدٍ وَمَن لَذَ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأَوْلَتَهِكَ هُمُ ٱلْفَسِفُونَ ﴿ ﴾

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن القيم تَظُلَّلُهُ: ﴿ وَمَن لَدَ يَحَكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَتَهِكَ هُمُ ٱلْكَفِرُونَ ﴾ ﴿ وَمَن لَدَ يَحَكُم بِمَا آنزَلَ اللَّهُ فَأُولَتَهِكَ هُمُ الظَّلِامُونَ ﴾ فأكد هذا التأكيد، وكرر هذا التقرير في موضع واحد، لعظم مفسدة الحكم بغير ما أنزله، وعموم مضرته وبلية الأمة به "(').

قال صديق حسن خان: «هذا أمر لأهل الإنجيل وهم النصارى بأن يحكموا بما في كتابهم وهو الإنجيل، فإنه قبل البعثة المحمدية حق، وأما بعدها فقد أمروا في غير موضع بأن يعملوا بما أنزل الله على محمد ولي في القرآن الناسخ لجميع الكتب المنزلة»(٢).

قال محمد رشيد رضا: «إذا تأملت الآيات أدنى تأمل تظهر لك نكتة التعبير بوصف الكفر في الأولى وبوصف الظلم في الثانية، وبوصف الفسوق في الثالثة، فالألفاظ وردت بمعانيها في أصل اللغة موافقة لاصطلاح العلماء، ففي الآية الأولى كان الكلام في التشريع وإنزال الكتاب مشتملًا على الهدى والنور والتزام الأنبياء وحكماء العلماء العمل والحكم به والوصية بحفظه. وختم الكلام ببيان أن كل معرض عن الحكم به لعدم الإذعان له، رغبة عن هدايته ونوره، مؤثرًا لغيره عليه، فهو الكافر به. وهذا واضح لا يدخل فيه من لم يتفق له الحكم به أو من ترك الحكم به عن جهالة ثم تاب إلى الله، وهذا هو العاصي بترك الحكم الذي يتحامى أهل السنة القول بتكفيره والسياق يدل على ما ذكرنا من التعليل.

وأما الآية الثانية فلم يكن الكلام فيها في أصل الكتاب الذي هو ركن الإيمان

⁽١) إعلام الموقعين (٢/ ٢٦١).

⁽٢) فتح البيان (٣/ ٤٣٩–٤٤).

وترجمان الدين، بل في عقاب المعتدين على الأنفس أو الأعضاء بالعدل والمساواة: فمن لم يحكم بذلك فهو الظالم في حكمه كما هو ظاهر، وأما الآية الثالثة فهي في بيان هداية الإنجيل وأكثرها مواعظ وآداب وترغيب في إقامة الشريعة على الوجه الذي يطابق مراد الشارع وحكمته لا بحسب ظواهر الألفاظ فقط، فمن لم يحكم بهذه الهداية ممن خوطبوا بها فهم الفاسقون بالمعصية والخروج من محيط تأديب الشريعة.

وقد استحدث كثير من المسلمين من الشرائع والأحكام نحو ما استحدث الذين من قبلهم، وتركوا بالحكم بها بعض ما أنزل اللَّه عليهم. فالذين يتركون ما أنزل اللَّه في كتابه من الأحكام من غير تأويل يعتقدون صحته فإنه يصدق عليهم ما قاله اللَّه تعالى في الآيات الثلاث أو في بعضها، كل بحسب حاله. فمن أعرض عن الحكم بحد السرقة أو القذف أو الزنا غير مذعن له لاستقباحه إياه وتفضيل غيره من أوضاع البشر عليه فهو كافر قطعا. ومن لم يحكم به لعلة أخرى فهو ظالم إن كان في ذلك إضاعة الحق أو ترك العدل والمساواة فيه، وإلا فهو فاسق فقط، إذ لفظ الفسق أعم هذه الألفاظ، فكل كافر وكل ظالم فاسق، ولا عكس، وحكم اللَّه العام المطلق الشامل لما ورد فيه النص ولغيره مما يعلم بالاجتهاد والاستدلال هو العدل، فحيثما وجد العدل فهناك حكم اللَّه – كما قال أحد الأعلام –»(۱).

وهذه الآية وأمثالها استدل بها الخوارج على تكفير أهل القبلة بالكبائر.

قال شيخ الإسلام: "وهم أول من كفر أهل القبلة بالذنوب؛ بل بما يرونه هم من الذنوب، واستحلوا دماء أهل القبلة بذلك، فكانوا كما نعتهم النبي على: "يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان" (٢)، وكفروا علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان ومن والاهما، وقتلوا علي بن أبي طالب مستحلين لقتله قتله عبدالرحمن بن ملجم المرادي منهم، وكان هو وغيره من الخوارج مجتهدين في العبادة، لكن كانوا جهالا فارقوا السنة والجماعة، فقال هؤلاء: ما الناس إلا مؤمن أو كافر، والمؤمن من فعل جميع الواجبات، وترك جميع المحرمات، فمن لم يكن كذلك فهو كافر

⁽١) تفسير المنار (٦/٤٠٤-٥٠٤).

⁽۲) أخرجه: أحمد (۳/ ۱۸)، والبخاري (٦/ ٤٦٣ - ٤٦٤ / ٣٣٤٤)، ومسلم (٢/ ٧٤١ - ٧٤١)، وأبو داود (٥/ ١٠٦١) أخرجه: أحمد (٩/ ١٠٦١) والنسائي (٥/ ٩٣ - ٩٣/ ٢٥٧٧) من حديث أبي سعيد الخدري.

مخلد في النار، ثم جعلوا كل من خالف قولهم كذلك، فقالوا: إن عثمان وعليًا ونحوهما حكموا بغير ما أنزل الله، وظلموا فصاروا كفارا، ومذهب هؤلاء باطل بدلائل كثيرة من الكتاب والسنة، فإن الله سبحانه أمر بقطع يد السارق دون قتله، ولو كان كافرًا مرتدًّا لوجب قتله؛ لأن النبي قلق قال: «من بدل دينه فاقتلوه» (۱۰). وقال: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إسلام، وزنى بعد إحصان، أو قتل نفس يقتل بها» (۱۰). وأمر سبحانه أن يُجلد الزاني والزانية مائة جلدة، ولو كانا كافرين لأمر بقتلهما، وأمر سبحانه بأن يُجلد قاذف المحصنة ثمانين جلدة، ولو كان كافرًا لأمر بقتله، وكان النبي عليه يجلد شارب الخمر ولم يقتله، بل قد ثبت عنه في صحيح البخاري وغيره: «أن رجلًا كان يشرب الخمر، وكان اسمه عبدالله حمارًا، وكان يضحك النبي في، وكان كلما أتي به إليه جلده، فأتي به إليه مرة فلعنه رجل، فقال النبي في: لا تلعنه، فإنه يحب الله ورسوله» أن قنهى عن لعنه بعينه وشهد له بحب الله ورسوله مع أنه قد لعن شارب الخمر عمومًا» (١٠).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في أجر من قضى بالحكمة

* عن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: «لا حسد إلا في اثنين: رجل آتاه الله ما لا فسلطه على هلكته في الحق، وآخر آتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها الله على هلكته في الحق، وآخر آتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها الله على المحتمد في الحق، وآخر أتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها الله على المحتمد في الحق المحتمد في المحتمد في

*غريب الحديث:

على هلكته: أي: على إهلاكه؛ أي: إنفاقه.

آتاه الله الحكمة: المراد بالحكمة: القرآن كما في حديث ابن عمر، أو أعم من

⁽۱) أخرجه: أحمد (١/ ٢١٧)، والبخاري (١٢/ ٢٣١/ ٢٩٢٢)، وأبو داود (٤/ ٥٢٠–٢٥/ ٤٣٥١)، والترمذي (٤/ ١٤٥٨/ ٥٢٥)، والنسائي (٧/ ١٢٠/ ٤٠١١)، وابن ماجه (١/ ٨٤٨/ ٥٣٥) من حديث ابن عباس على.

⁽٢) أخرجه: أبو داود (٤/ ٢٤٠/ ٤٠٠٢)، والترمذي (٤/ ٢١٥٨/٤٠٠)، والنسائي (٧/ ٢٠٦/ ٤٠٣١)، وابن ماجه (٢/ ٢٠٥٨/ ٢٥٣٣) من حديث عثمان عثمان

⁽٣) أخرجه: البخاري (١٢/ ٨٩/ ٦٧٨٠) من حديث عمر كالم.

⁽٤) مجموع الفتاوي (٧/ ٤٨١–٤٨٣).

⁽٥) أخرجه: أحمد (١/ ٣٨٥)، والبخاري (١٣/ ١٥٠/ ٧١٤١)، ومسلم (١/ ٥٥٩/ ٨١٦)، والنسائي في الكبرى (٥) أخرجه: أحمد (٩/ ٣٠٤)، وابن ماجه (٢/ ٧٠٤/ ٤٢٠٨).

ذلك، وضابطها ما منع من الجهل وزجر.

* فوائد الحديث:

بوّب البخاري على الآية والحديث بقوله: «باب أجر من قضى بالحكمة». قال الحافظ: «يمكن أن تؤخذ المناسبة من لازم الإذن في تغبيط من قضى بالحكمة، فإنه يقتضى ثبوت الفضل فيه، وما ثبت فيه الفضل ترتب عليه الأجر، والعلم عند الله»(١).

قال الحافظ: "منطوق الحديث دل على أن من قضى بالحكمة كان محمودًا حتى إنه لا حرج على من تمنى أن يكون له مثل الذي له من ذلك ليحصل له مثل ما يحصل له من الأجر وحسن الذكر، ومفهومه يدل على أن من لم يفعل ذلك فهو على العكس من فاعله، وقد صرحت الآية بأنه فاسق، واستدلال المصنف بها يدل على أنه يرجح قول من قال إنها عامة في أهل الكتاب وفي المسلمين، وحكى ابن التين عن الداودي أن البخاري اقتصر على هذه الآية دون ما قبلها عملًا بقول من قال: إن الآيتين قبلها نزلتا في اليهود والنصارى، وتعقبه ابن التين بأنه لا قائل بذلك، قال: ونسق الآية لا يقتضي ما قال، قلت: وما نفاه ثابت عن بعض التابعين في تفسير الطبري وغيره، ويظهر أن يقال إن الآيات وإن كان سببها أهل الكتاب لكن عمومها يتناول غيرهم، لكن لما تقرر من قواعد الشريعة أن مرتكب المعصية لا يسمى كافرًا ولا يسمى أيضًا ظالمًا لأن الظلم قد فسر بالشرك، بقيت الصفة الثالثة، فمن ثم اقتصر عليها. وقال إسماعيل القاضي في "أحكام القرآن" بعد أن حكى الخلاف في ذلك: ظاهر الآيات يدل على أن من فعل مثل ما لزمهم من الوعيد المذكور حاكمًا كان أو غيره" (٢).

قال ابن بطال: «ودلت الآيات على أن من قضى بما أنزل اللَّه فقد استحق جزيل الأجر، ألا ترى أن النبي على أباح حسده ومنافسته، فدل أن ذلك من أشرف الأعمال وأجل ما يتقرب به إلى اللَّه، وقد روى ابن المندر عن محمد بن إسماعيل حدثنا الحسن بن على حدثنا عمران القطان أبو العوام عن أبي إسحاق الشيباني عن ابن

⁽١) فتح الباري (١٣/ ١٥٠) بتصرف يسير.

⁽٢) فتح الباري (١٣/ ١٥٠).

أبي أوفى قال: قال رسول الله ﷺ: «اللَّه مع القاضي ما لم يجر؛ فإذا جار تخلى عنه، ولزمه الشيطان»(۱)(۱).

قال شيخ الإسلام: «فأما من أوتي علمًا ولم يعمل به ولم يعلمه، أو أوتي مالًا ولم ينفقه في طاعة الله فهذا لا يحسد ولا يتمنى مثل حاله، فإنه ليس في خير يرغب فيه ؛ بل هو مُعرَّض للعذاب، ومن ولي ولاية فيأتيها بعلم وعدل، أدى الأمانات إلى أهلها، وحكم بين الناس بالكتاب والسنة فهذا درجته عظيمة»(٣).

* * *

⁽۱) أخرجه: الترمذي (٣/ ٢١٨/ ١٣٣٠) وقال: قحديث حسن، وابن ماجه (٢/ ٧٧٥/ ٢٣١٢)، وابن حبان (١) أخرجه: الترمذي (٣/ ٢٣١٤)، والحاكم (٤/ ٩٣) وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي.

⁽٢) شرح صحيح البخاري (٨/ ٢١٣).

⁽٣) مجموع الفتاوي (١٠/ ١١٤).

قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا ۚ إِلَيْكَ ٱلْكِتَبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْحَتِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْحَتَّ اللَّهُ وَلَا تَتَبِعْ الْحَتَى الْمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَبِعْ الْحَقِّ الْمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَبِعْ الْمَا أَنْ اللَّهُ وَلَا تَتَبِعْ الْمَا أَنْ اللَّهُ وَلَا تَتَبِعْ الْمَا أَنْ اللَّهُ وَلَا تَتَبِعْ الْمَا اللَّهُ وَلَا تَتَبِعْ الْمَا اللَّهُ وَلَا تَتَبِعْ الْمَا اللَّهُ وَلَا تَتَبِعْ اللَّهُ وَلَا تَتَبَعْ اللَّهُ وَلَا تَتَبَعْ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا تَتَبَعْ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا تَتَبَعْ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا تَتَبَعْ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَا تَتَبَعْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا تَتَبَعْ اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ الْعُلِمُ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَمُ اللَّهُ اللْمُوا اللْمُوالِمُ اللْمُوا اللْمُؤْمُ اللْمُوالِمُ اللْمُوالِمُ الللْمُواللَّهُ اللْمُؤْ

*غريبالآية:

مهيمنا: المهيمن: الرقيب على الشيء الحافظ له.

أهوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن كثير: «لما ذكر تعالى التوراة التي أنزلها اللّه على موسى كليمه ومدحها وأثنى عليها، وأمر باتباعها حيث كانت سائغة الاتباع، وذكر الإنجيل ومدحه، وأمر أهله بإقامته واتباع ما فيه، كما تقدم بيانه، شرع تعالى في ذكر القرآن العظيم، الذي أنزله على عبده ورسوله الكريم، فقال: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَبَ بِالْمَقِيّ أَي: بالصدق الذي لا ريب فيه أنه من عند اللّه، ﴿مُصَدِقًا لِمَا بَيْتَ يَدَيْدِ مِنَ الْكِتَبِ أَن الْكِتَبِ المتقدمة المتضمنة ذكره ومدحه، وأنه سينزل من عند اللّه على عبده ورسوله الكتب المتقدمة المتضمنة ذكره ومدحه، وأنه سينزل من عند اللّه على عبده ورسوله محمد فكان نزوله كما أخبرت به، مما زادها صدقًا عند حامليها من ذوي البصائر، الذين انقادوا لأمر اللّه واتبعوا شرائع الله، وصدقوا رسل اللّه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهِ مُن فَيْلِم إِنَّ اللّه عَلَيْم يَخِرُونَ اللّه عَلى السنة الرسل المتقدمين، من وَعُدُ رَبّاً لَمْ مُولَكُ اللّه على على ألسنة الرسل المتقدمين، من مجيء محمد، عليه ، ولكائنا لا محالة ولا بد.

وقوله: ﴿ وَمُهَيِّمِنًا عَلَيْهِ ﴾ قال سفيان الثوري وغيره، عن أبي إسحاق، عن التميمي، عن ابن عباس؛ أي: مؤتمنا عليه. وقال علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس: المهيمن: الأمين، قال: القرآن أمين على كل كتاب قبله. . . وقال العوفى

⁽١) الآية (٨٤).

⁽٢) الإسراء: الآيتان (١٠٧، ١٠٨).

عن ابن عباس: ﴿ وَمُهُمِّينًا ﴾ أي: حاكمًا على ما قبله من الكتب.

وهذه الأقوال كلها متقاربة المعنى، فإن اسم المهيمن يتضمن هذا كله، فهو أمين وشاهد وحاكم على كل كتاب قبله، جعل الله هذا الكتاب العظيم، الذي أنزله آخر الكتب وخاتمها، أشملها وأعظمها وأحكمها حيث جمع فيه محاسن ما قبله، وزاده من الكمالات ما ليس في غيره؛ فلهذا جعله شاهدًا وأمينًا وحاكمًا عليها كلها. وتكفل تعالى بحفظه بنفسه الكريمة، فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَعْنُ نَزَّلْنَا ٱلدِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَا لَهُ اللهُ اللهُ

قال محمد رشيد رضا: «هذه الآيات تتمة السياق، بين اللّه تعالى شأنه إنزال التوراة ثم الإنجيل على بني إسرائيل، وما أودعه فيها من هدى ونور، وما حتم عليهم من إقامتهما، ما شده عليهم من إثم ترك الحكم بهما فناسب بعد ذلك أن يذكر إنزاله القرآن على خاتم النبيين والمرسلين، ومكانه من الكتب التي قبله، وكون حكمته تعالى اقتضت تعدد الشرائع ومناهج الهداية – فتلك مقدمات ووسيلة، وهذا هو المقصد والنتيجة، قال: ﴿وَأَزَلْنَا إلَيْكَ الْكِتَبَ بِالْحَقِّ مُصَيِّقًا لِمَا بَبْنَ يَدَيْهِ مِن الْكِتَبِ وَمُهَيِّنًا عَيَتِهِ أَي: وأنزلنا إليك الكتاب الكامل الذي أكملنا به الدين، فكان هو الجدير بأن ينصرف إليه معنى الكتاب الكامل الذي أكملنا به الدين، فكان هو الجدير بأن ينصرف إليه معنى الكتاب الإلهي عند الإطلاق، وهو القرآن المجيد – هذه حكمة التعبير بالكتاب بعد التعبير عن كتاب موسى باسمه الخاص (الإنجيل) – ومثل هذا إطلاق لفظ النبي حتى في كتبهم – وقوله: بالحق إلخ معناه أنزلناه متلبسًا بالحق مؤيدًا به مشتملًا عليه مقررا له، بحيث لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، مصدقًا لما تقدمه من جنس الكتب الإلهيه كالتوراة والإنجيل؛ أي: ناطقًا بتصديق كونها من عند اللّه، وأن الرسل الذين جاؤوا بها لم يفتروها من عند أنفسهم.

وأما قوله: ﴿ وَمُهَيِّبِنًا عَلَيِّهِ أَي: على جنس الكتاب الإلهي ؛ فمعناه أنه رقيب عليها وشهيد، بما بينه من حقيقة حالها، في أصل إنزالها، وما كان من شأن من خوطبوا بها، من نسيان حظ عظيم منها وإضاعته، وتحريف كثير مما بقي منها

⁽١) الحجر: (٩).

⁽۲) تفسیر ابن کثیر (۳/ ۱۱۸ - ۱۱۹).

وتأويله، والإعراض عن الحكم والعمل بها، فهو يحكم عليها لأنه جاء بعدها. وروى ابن جرير عن ابن عباس أنه قال: ﴿ وَمُهَيِّمِنًّا عَلَيْدٍ ﴾ يعني أمينًا عليه، يحكم على ما كان قبله من الكتب. وفي رواية عنه عند الفريابي وسعيد بن منصور والبيهقي ورواة التفسير المأثور قال: مؤتمنا عليه. وفي رواية أخرى قال: شهيدا على كل كتاب قبله . . . ومن الغرائب أن بعض المفسرين فهم من هيمنة القرآن على الكتب التي قبله أنه يشهد لها بالحفظ من التحريف والتبديل!. واللفظ لا يدل على هذا المعنى، فإذا كان معنى المهيمن الشهيد فهل يصح أن يتحكموا في شهادته كما يشاؤون؟ أم الواجب عليهم الرجوع إلى ما قاله في شأن هذه الكتب وأهلها؛ لأنه هو نص شهادته لها ولهم، أو عليها وعليهم؟ والقرآن يفسر بعضه بعضًا -وحسبهم أنه قال في هذه السورة نفسها في كل من أهل التوراة والإنجيل أنهم نسوا حظا مما ذكروا به كما قال في سورة النساء قبلها أنهم ﴿ أُوتُواْ نَمِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَابِ ﴾. وقال فيهما جميعًا أنهم كانوا يحرفون الكلم عن مواضعه. وقال النبي على: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، ﴿ قُولُوٓا ءَامَنَا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ (١) الآية » رواه البخاري في صحيحه(٢)، وذكر أن سببه أنه كان بعض أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها لبعض المسلمين بالعربية، فنهاهم النبي علي عن الاستماع إليهم وقبول كلامهم بهذا الحديث يوضحه ما رواه أحمد والبزار -واللفظ له- من حديث جابر قال: نسخ عمر كتابًا من التوراة بالعربية فجاء به إلى النبي ﷺ فجعل يقرأ -ووجه النبي يتغير- فقال له رجل من الأنصار: ويحك يا ابن الخطاب ألا ترى وجه رسول اللَّه فقال رسول اللَّه عَيْد: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا، وإنكم إما أن تكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل. والله لو كان موسى بين أظهركم ما حل له إلا اتباعى»(٣). وورد في هذا المعنى أحاديث أخرى ضعيفة. والمراد من النهي عن سؤالهم النهي عن سؤال الاهتداء، وتلقى ما يرونه بالقبول، لأجل العلم بالشرائع الماضية وأخبار الأنبياء، لزيادة العلم أو لتفصيل بعض ما

(١) البقرة: الآية (١٣٦).

⁽٢) تقدم تخريجه من حديث أبي هريرة في سورة البقرة: الآية (١٣٦).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٣/ ٣٣٨) و(٣/ ٣٨٧)، والبزار (كشف: ١/ ٧٨-٧٩ /١٢٤) واللفظ له، وأبو يعلى (٤/ ٢١٥) أخرجه: أحمد (١/ ٣٨٤) قال الهيثمي في المجمع (١/ ١٧٤): «وفيه جابر الجعفي وهو ضعيف، اتهم بالكذب».

أجمله القرآن. وسببه ما هو ظاهر من السياق، وهو أنهم لنسيانهم بعض ما أنزل إليهم وتحريفهم لبعضه بطلت الثقة بروايتهم، فالمصدق لها عرضة لتصديق الباطل، والمكذب لها عرضة لتكذيب الحق، إذ لا يتيسر لنا أن نميز فيما عندهم بين المحفوظ السالم من التحريف وغيره، فالاحتياط أن لا نصدقهم ولا نكذبهم. إلا إذا رووا شيئًا يصدقه القرآن أو يكذبه، فإنا نصدق ما صدقه، ونكذب ما كذبه الأنه مهيمن على تلك الكتب وشهيد عليها، وشهادته حق الأنه نزل بالحق، وحفظه الله من التحريف والتبديل، بتوفيق المسلمين لحفظه في الصدور والسطور، من زمن النبي الله إلى اليوم، وسيحفظه كذلك إلى آخر الزمان ﴿ إِنَّا غَنُ نَرَّانَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا الذِّكْرَ وَإِنَّا اللهُ ورد في السؤال عن أمر متواتر قطعي وهو أن الرسل كانوا رجالا يوحى إليهم.

﴿ فَأَحُكُم بَيْنَهُم بِمَا آنزَلَ اللّهُ ﴾ أي: إذا كان هذا شأن القرآن ومنزلته مما قبله وهو أنه قائم بأمر الدين بعدها، ورقيب وشهيد عليها، فاحكم بين أهل الكتاب بما أنزل اللّه إليك من الأحكام والحدود، دون ما أنزله إليهم؛ لأن شرعك ناسخ لشرائعهم ﴿ وَلَا تَبّع مَا يهوون - وهو لشرائعهم ﴿ وَلَا تَبّع ما يهوون - وهو الحكم بما يسهل عليهم ويخف احتماله - ماثلا بذلك عما جاءك من الحق الذي لا مرية فيه ولا ريب، ولو إلى ما صح من شريعتهم بما نقصه عليك منها (٢٠).

قال ابن عاشور: «النهي عن اتباع أهوائهم؛ أي: أهواء اليهود حين حكموه طامعين أن يحكم عليهم بما تقرر من عوائدهم، مقصود منه النهي بالحكم بغير حكم الله إذا تحاكموا إليه، إذ لا يجوز الحكم بغيره ولو كان شريعة سابقة؛ لأن نزول القرآن مهيمنا أبطل ما خالفه، ونزوله مصدقا أيد ما وافقه وزكى ما لم يخالفه.

والرسول لا يجوز عليه أن يحكم بغير شرع الله، فالمقصود من هذا النهي: إما إعلان ذلك ليعلمه الناس وييأس الطامعون أن يحكم لهم بما يشتهون، فخاطب النبي على بقوله: ﴿وَلَا تَنبِّعَ أَهُوآ مُهُم مراد به أن يتقرر ذلك في علم الناس، مثل قوله تعالى: ﴿ لَهِ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَ عَلَكَ ﴾ (٣)، وإما تبيين الله لرسوله وجه ترجيح أحد

⁽١) النحل: الآية (٤٣). (٢) تفسير المنار (٦/ ٤١٠).

⁽٣) الزمر: الآية (٦٥).

الدليلين عند تعارض الأدلة بأن لا تكون أهواء الخصوم طرقا للترجيح، وذلك أن الرسول عليه الصلاة والسلام لشدة رغبته في هدى الناس قد يتوقف في فصل هذا التحكيم، أنهم وعدوا أنه إن حكم عليهم بما تقرر في عوائدهم يؤمنون به. فقد يقال إنهم لما تراضوا عليه لم لا يحملون عليه مع ظهور فائدة ذلك وهو دخولهم في الإسلام، فبين الله له أن أمور الشريعة لا تهاون بها، وأن مصلحة احترام الشريعة بين أهلها أرجح من مصلحة دخول فريق في الإسلام؛ لأن الإسلام لا يليق به أن يكون ضعيفًا لمريديه، قال تعالى: ﴿ يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنَّ أَسْلَمُوا قُلُ لا تَمُنُوا عَلَى إِسَلَمَكُم بَلِ

* * *

⁽١) الحجرات: الآية (١٧).

⁽٢) تفسير التحرير والتنوير (٦/ ٢٢٢–٢٢٣).

الآية (٤٨)

قوله تعالى: ﴿ لِكُلِّلِ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًأَ ﴾ (١)

*غريبالآية:

شرعة: الشرعة والشريعة: السنة والطريقة الظاهرة. يقال: شرع لهم إذا سن لهم. منهاجًا: الطريق المستمر الواضح، يقال: طريق نهج ومنهج؛ أي: بيّن.

القوال المفسرين في تأويل الآية

قال الطبري: «معنى الكلام: لكل قوم منكم جعلنا طريقًا إلى الحق پؤمه، وسبيلًا واضحًا يعمل به. ثم اختلف أهل التأويل في المعني بقوله: ﴿لِكُلِّ جَمَلْنَا مِنكُمّ ﴾ فقال بعضهم: عنى بذلك أهل الملل المختلفة، أي: أن اللّه جعل لكل ملة شريعة ومنهاجًا...

وقال آخرون: بل عنى بذلك أمة محمد، وقالوا: إنما معنى الكلام: قد جعلنا الكتاب الذي أنزلناه إلى نبينا محمد أيها الناس لكلكم؛ أي: لكل من دخل في الإسلام، وأقر بمحمد أنه لي نبي، شرعة ومنهاجًا...

وأولى القولين في ذلك عندي بالصواب قول من قال: معناه: لكل أهل ملة منكم أيها الأمم جعلنا شرعة ومنهاجًا.

وإنما قلنا ذلك أولى بالصواب لقوله: ﴿ وَلَوْ شَآءَ اللّهُ لَجَعَلَكُمْ أَمَّةً وَحِدَةً ﴾ (٢) ولو كان عني بقوله: أمة محمد، وهم أمة واحدة لم يكن لقوله: ﴿ وَلَوْ شَآءَ اللّهُ لَجَعَلَكُمْ أَمَّةً وَحِدَةً معنى مفهوم. ولكن معنى ذلك، على ما جرى به الخطاب من اللّه لنبيه محمد: أنه ذكر ما كتب على بني إسرائيل في التوراة، وتقدم إليهم بالعمل بما فيها، ثم ذكر أنه قفى بعيسى ابن مريم على آثار الأنبياء قبله، وأنزل عليه الإنجيل، وأمر من بعثه إليه بالعمل بما فيه. ثم ذكر نبينا محمدا، وأخبره

⁽١) الآية (٨٤).

⁽٢) المائدة: الآية (٤٨).

أنه أنزل إليه الكتاب مصدقًا لما بين يديه من الكتاب، وأمره بالعمل بما فيه، والحكم بما أنزل إليه فيه دون ما في سائر الكتب غيره وأعلمه أنه قد جعل له ولأمته شريعة غير شرائع الأنبياء والأمم قبله الذين قص عليهم قصصهم، وإن كان دينه ودينهم في توحيد الله، والإقرار بما جاءهم به من عنده، والانتهاء إلى أمره ونهيه واحدًا، فهم مختلفو الأحوال فيما شرع لكم واحد منهم ولأمته فيما أحل لهم وحرم عليهم»(۱).

قال ابن كثير: «والصحيح القول الأول، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ اللّهُ لَجَعَلَكُمْ أَنَةً وَحِدَةً ﴾ ، فلو كان هذا خطابًا لهذه الأمة لما صح أن يقول: ﴿ وَلَوْ شَآءَ اللّهُ لَجَعَلَكُمْ أَمَّةً وَحِدَةً ﴾ وهم أمة واحدة ، ولكن هذا خطاب لجميع الأمم ، وإخبار عن قدرته تعالى العظيمة التي لو شاء لجمع الناس كلهم على دين واحد وشريعة واحدة ، لا ينسخ شيء منها ، ولكنه تعالى شرع لكل رسول شرعة على حدة ، ثم نسخها أو بعضها برسالة الآخر الذي بعده ، حتى نسخ الجميع بما بعث به عبده ورسوله محمدًا ﷺ ، الذي ابتعثه إلى أهل الأرض قاطبة ، وجعله خاتم الأنبياء كلهم "(٢).

وقال أبو السعود: « ولِكُلِّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةُ وَمِنْهَا جَأَ كلام مستأنف جيء به لحمل أهل الكتابين من معاصريه على الانقياد لحكمه بما أنزل إليه من القرآن الكريم ببيان أنه هو الذي كلفوا العمل به دون غيره من الكتابين، وإنما الذين كلفوا العمل بهما من مضى قبل نسخهما من الأمم السالفة، والخطاب بطريق التلوين والالتفات للناس كافة، لكن لا للموجودين خاصة؛ بل للماضين أيضًا بطريق التغليب، . والمعنى لكل أمة كائنة منكم أيها الأمم الباقية والخالية جعلنا أي عينًا، ووضعنا شرعة ومنهاجًا خاصين بتلك الأمة لا تكاد أمة تتخطى شرعتها التي عينت لها، فالأمة التي كانت من مبعث موسى إلى مبعث عيسى الإنجيل، وأما التوارة، والتي كانت من مبعث عيسى إلى مبعث النبي الله شرعتهم الإنجيل، وأما أنتم أيها الموجودون فشرعتكم القرآن ليس إلا فآمنوا به واعملوا بما فيه "(").

⁽۲) تفسیر ابن کثیر (۳/ ۱۲۱).

⁽١) تفسير الطبري (٦/ ٢٦٩–٢٧٠).

⁽٣) تفسير أبي السعود (٣/ ٤٥).

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في وحدة العقيدة واختلاف الشرائع

* وقال ابن عباس: ﴿ وَشِرْعَةَ وَمِنْهَاجًا ﴾: سبيلًا وسنة »(١١).

* فوائد الأثر:

قال ابن القيم كَالله: «هذا التفسير يحتاج إلى تفسير، فالسبيل الطريق وهي المنهاج، والسنة الشرعة وهي تفاصيل الطريق وحزوناته وكيفية المسير فيه وأوقات المسير وعلى هذا فقوله: «سبيلًا وسنة» يكون السبيل المنهاج، والسنة الشرعة، فالمقدم في الآية للمؤخر في التفسير، وفي لفظ آخر: «سنة وسبيلًا» فيكون المقدم للمقدم والمؤخر للتالى»(٢).

* عن أبي هريرة على قال: قال رسول الله على: «أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم في الدنيا والآخرة، والأنبياء إخوة لعلات أمهاتهم شتى ودينهم واحد»(٣).

★غريب الحديث:

علاّت: الضرائر: وأصله أن من تزوج امرأة ثم تزوج أخرى كأنه علَّ منها، والعَلَل الشرب بعد الشرب، وأولاد العلات الإخوة من الأب وأمهاتهم شتى (٤٠٠).

★ فوائد الحديث:

قال الحافظ: «معنى الحديث: أن أصل دينهم واحد وهو التوحيد وإن اختلفت فروع الشرائع»(٥٠).

قال ابن كثير: «يعني بذلك التوحيد، الذي بعث اللَّه به كل رسول أرسله، وضمنه كل كتاب أنزله، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوجِيَ إِلَيْهِ أَنَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَأَعَبُدُونِ ﴾ (٢) وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَنْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ

⁽۱) ذكره البخاري (۱/ ٦٣) تعليقًا بصيغة الجزم، ووصله عبد الرزاق في تفسيره (١/ ١٩٢) وصحح إسناده ابن حجر في الفتح (١/ ٦٧). (٢) شفاء العليل (ص: ٨١- ٨١).

⁽٣) أخرجه: أحمد (٣١٩/٢)، والبخاري (٦/ ٥٩٠-٣٤٤٣)، ومسلم (٤/ ١٨٣٧/ ٢٣٦٥)، وأبو داود (٥/ ٥٥/ ٢٥٥).

⁽٥) فتح الباري (٦/ ٦٠٥).

⁽٦) الأنبياء: الآية (٢٥).

(٣) الأنعام: الآية (١٥١).

اَعَبُدُوا الله وَاَجْتَنِبُوا الطَّنغُوتَ ﴿ وَأَمَا الشَّرَائعُ فَمَخْتَلفَةً فِي الأَوامِرُ والنواهي، فقد يكون الشيء في هذه الشريعة حرامًا ثم يحل في الشريعة الأخرى، وبالعكس، وخفيفًا فيزاد في الشدة في هذه دون هذه وذلك لما له تعالى في ذلك من الحكمة البالغة، والحجة الدامغة (٢٠٠٠).

* * *

(٤) الإسراء: الآية (٢٣).

النحل: الآية (٣٦).
 النحل: الآية (٣٦).

⁽٥) الأعراف: الآية (٢٩).

⁽٦) الأعراف: الآية (٣٣). (٧) مجموع الفتاوي (١٥/ ١٥٩–١٦٠).

قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمُ أَمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِيَبَلُوَكُمْ فِ مَا اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أَمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِيَبَلُوكُمْ فِي مَا كُنتُمْ ءَاتَكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُلَيْتُكُمُ بِمَا كُنتُمْ فَاتَكُمْ فِي اللَّهُ فَاللَّهُ وَاللَّهُ فَاللَّهُ وَاللَّهُ فَاللَّهُ وَاللَّهُ فَاللَّهُ فَاللَّهُ فَاللَّهُ فَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ فَاللَّهُ وَاللَّهُ فَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ فَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ فَاللَّهُ وَاللَّهُ فَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ فَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ فَاللَّهُ وَاللَّهُ فَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ فَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ فَاللَّهُ اللَّهُ فَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ فَاللَّهُ اللَّهُ فَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ فَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ فَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ فَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ فَا أَمْ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ فَاللَّهُ فَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ فَاللَّهُ فَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ فَا لَهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

القوال المفسرين في تأويل الآية

قال الطبري: «يقول -تعالى ذكره-: ولو شاء ربكم لجعل شرائعكم واحدة، ولم يجعل لكل أمة شريعة ومنهاجًا غير شرائع الأمم الأخر ومنهاجهم، فكنتم تكونون أمة واحدة لا تختلف شرائعكم ومنهاجكم، ولكنه -تعالى ذكره-يعلم ذلك، فخالف بين شرائعكم ليختبركم، فيعرف المطبع منكم من العاصي، والعامل بما أمره في الكتاب الذي أنزله إلى نبيه على من المخالف. . . ﴿ فَاسَتَبِعُوا اللَّخِيرَتِ اللَّهِ مَرْجِعُكُم جَمِيمًا فَيُلَبِثُكُم بِمَا كُتُتُم فِيهِ عَنْلِلُونَ في يقول -تعالى ذكره-: فبادروا أيها الناس إلى الصالحات من الأعمال، والقرب إلى ربكم، بإدمان العمل بما في كتابكم الذي أنزله إلى نبيكم، فإنه إنما أنزله امتحانًا لكم وابتلاء، ليتبين المحسن منكم من المسيء، فيجازي جميعكم على عمله جزاءه عند مصيركم إليه، فإن مصيركم إليه جميعًا، فيخبر كل فريق منكم بما كان يخالف فيه الفرق الأخرى، فيفصل بينهم بفصل القضاء، ويبين المحق مجازاته إياه بجناته، من المسيء بعقابه فيفصل بينهم بفصل القضاء، ويبين المحق مجازاته إياه بجناته، من المسيء بعقابه أياه بالنار، فيتبين حينتذ كل حزب عيانًا، المحق منهم من المبطل.

فإن قال قائل: أو لم ينبئنا ربنا في الدنيا قبل مرجعنا إليه ما نحن فيه مختلفون؟ فقيل: إنه بين ذلك في الدنيا بالرسل والأدلة والحجج، دون الثواب والعقاب عيانا، فمصدق بذلك ومكذب. وأما عند المرجع إليه، فإنه ينبئهم بذلك بالمجازاة التي لا يشكون معها في معرفة المحق والمبطل، ولا يقدرون على إدخال اللبس معها على أنفسهم. فكذلك خبره -تعالى ذكره- أنه ينبئنا عند المرجع إليه بما كنا فيه نختلف في الدنيا. وإنما معنى ذلك: إلى الله مرجعكم جميعًا، فتعرفون المحق

حينئذ من المبطل منكم الالا.

قال السعدي: «﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَلَكُمْ أُمَّةً وَحِدَةً ﴾ تبعًا لشريعة واحدة، لا يختلف متأخرها ولا متقدمها.

﴿ وَلَكِن لِيَبُلُوكُمُ فِي مَا ءَاتَنكُمُ ﴾ فيختبركم وينظر كيف تعملون، ويبتلي كل أمة بحسب ما تقتضيه حكمته، ويؤتي كل أحد ما يليق به، وليحصل التنافس بين الأمم فكل أمة تحرص على سبق غيرها، ولهذا قال: ﴿ فَأَسْتَبِقُوا الْخَيْرَتِ ﴾ أي: بادروا إليها وأكملوها، فإن الخيرات الشاملة لكل فرض ومستحب، من حقوق اللّه وحقوق عباده، لا يصير فاعلها سابقًا لغيره مستوليًا على الأمر إلا بأمرين: المبادرة إليها، وانتهاز الفرصة حين يجيء وقتها ويعرض عارضها، والاجتهاد في أدائها كاملة على الوجه المأمور به. ويستدل بهذه الآية على المبادرة لأداء الصلاة وغيرها في أول وقتها، وعلى أنه ينبغي أن لا يقتصر العبد على مجرد ما يجزئ في الصلاة وغيرها من العبادات من الأمور الواجبة؛ بل ينبغي أن يأتي بالمستحبات التي يقدر عليها لتتم وتكمل، ويحصل بها السبق.

﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ الأمم السابقة واللاحقة، كلهم سيجمعهم اللَّه ليوم لا ريب فيه. ﴿ فَيُنَزِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَغْلَلِقُونَ ﴾ من الشرائع والأعمال، فيثيب أهل الحق والعمل السيئ»(٢).

* * *

⁽١) تفسير الطبري (٦/ ٢٧٢-٢٧٣).

⁽٢) تفسير السعدي (٢/ ٣٠٠-٣٠١).

الآبة (٤٩)

قوله تعالى: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُمْ بَيْنَهُم بِمَا آنَزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَنَيْعُ أَهْوَآ هُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنُ بَعْضِ مَاۤ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۚ فَإِن تَوَلَّواْ فَاعْلَمُ أَنَّهَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ دُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَسِفُونَ ۞ ﴾

اقوال المفسرين في تأويل الآية

قال الطبري: «يعني -تعالى ذكره- بقوله: « وَأَنِ أَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَزَلَ اللّهُ كَ : وأنزلنا إليك يا محمد الكتاب مصدقًا لما بين يديه من الكتاب، وأن احكم بينهم فران في موضع نصب بد التنزيل ، ويعني بقوله: في مَن أَنزَلَ اللّه ك : بحكم اللّه الذي أنزله إليك في كتابه .

وأما قوله: «﴿وَلَا تَنَبِع آهُوَآءُهُم ﴾: فإنه نهي من اللّه نبيه محمدًا أن يتبع أهواء اليهود الذين احتكموا إليه في قتيلهم وفاجِريهم، وأمر منه له بلزوم العمل بكتابه الذي أنزله إليه، وقوله: «﴿وَاَحْدَرْهُم أَن يَنْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَزَلَ اللّهُ إِلّك ﴾ «يقول الذي أنزله إليه، وقوله: واحذريا محمد هؤلاء اليهود الذين جاءوك محتكمين إليك ﴿أَن يَنْتِنُوك مِن حكم كتابه، إليك ﴿أَن يَنْتِنُوك مِن حكم كتابه، فيحملوك على ترك العمل به واتباع أهوائهم.

وقوله: ﴿ وَإِن تَوَلَّوا فَاعْلَمْ أَنَّا يُرِبُّ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِم ﴾ يقول -تعالى ذكره -: فإن تولى هؤلاء اليهود الذين اختصموا إليك عنك، فتركوا العمل بما حكمت به عليهم وقضيت فيهم ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّا يُرِبُّ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِم ﴾ يقول: فاعلم أنهم لم يتولوا عن الرضى بحكمك وقد قضيت بالحق، إلا من أجل أن اللَّه يريد أن يتعجل عقوبتهم في عاجل الدنيا ببعض ما قد سلف من ذنوبهم ﴿ وَإِنَّ كُثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَمَنْ فَوْنَ ﴾ يقول: لتاركو العمل بكتاب اللَّه، ولخارجون عن طاعته إلى معصيته الله الله الله على الخارجون عن طاعته إلى معصيته الله الله المخارجون عن طاعته الله معصيته الله الله المخارجون عن طاعته الله الله الله المخارجون عن طاعته الله الله المخارجون عن طاعته الله المخارجون عن طاعته الله المخارجون عن طاعته الله المخارجون عن طاعته الله المؤلِّ المؤلِّ المؤلِّ الله المؤلِّ المؤلِّ الله المؤلِّ الله المؤلِّ الله المؤلِّ المؤلِّ الله المؤلِّ الله المؤلِّ الله الله الله الله المؤلِّ المؤلِّ المؤلِّ الله الله الله الله المؤلِّ المؤلِّ الله الله الله المؤلِّ المؤلِّ الله المؤلِّ ال

⁽١) تفسير الطبري (٦/ ٢٧٣).

قال محمد رشيد رضا: «أي: أنزلنا إليك الكتاب فيه حكم الله، وأنزلنا إليك فيه أن احكم بينهم بما أنزل اللَّه إليك فيه، ولا تتبع أهواءهم بالاستماع لبعضهم وقبول كلامه ولو لمصلحة في ذلك وراء الحكم، كتأليف قلوبهم وجذبهم إلى الإسلام، فإن الحق لا يتوسل إليه بالباطل. واحذرهم أن يفتنوك أي يستزلوك باختبارهم إياك وينزلوك عن بعض ما أنزل اللَّه إليك لتحكم بغيره. . ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمَ أَنَّهَ يُرِبُدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ﴾ أي: فإن تولوا عن حكمك بعد تحاكمهم إليك فاعلم أن حكمة ذلك هي أن اللَّه تعالى يريد أن يعذبهم ببعض ذنوبهم في هذه الحياة الدنيا قبل الآخرة، فاضطرابهم في دينهم واستثقالهم لأحكام التوراة، وتحاكمهم إليك رجاء أن تتبع أهواءهم، وإعراضهم عن حكمك بالحق، ومحاولتهم لمخادعتك وفتنتك عن بعض ما أنزل الله إليك -كل هذه مقدمات من فساد الأخلاق وروابط الاجتماع لابد أن تنتج وقوع عذاب بهم. وقيل: إن المراد بالعذاب هنا ما حل بيهود المدينة وما حولهم بغدرهم، وإنما يصح هذا إذا كان نزول الآية قبل ذلك، وعلى هذا يكون نزول هذا السياق كله قبل نزول أوائل السورة في حجة الوداع. فإن ثبت أنه لم يصبهم عذاب في عصر النبي على بعد نزولها فلا يبعد أن يكون المراد بالعذاب إجلاء عمر من أجلاهم منهم في خلافته. وقيل: المراد عذاب الآخرة وإنما ذكر بعض الذنوب لبيان أن بعضها يوبقهم ويهلكهم، فكيف يكون العقاب على جميعها؟ وهو كما ترى. ثم قال: ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَسِقُونَ ﴾ أي: لا يرعك أيها الرسول ما تراه من فسوقهم من دينهم، وعدم اهتدائهم إلى دينك، فإن كثيرا من الناس قد صار الفسوق والعصيان والتمرد من صفاتهم الثابتة التي لا تنفك عنهم»(١).

قال السعدي: «هذه الآية تدل على أنه إذا حكم، فإنه يحكم بينهم بما أنزل اللّه من الكتاب والسنة، وهو القسط الذي تقدم أن اللّه قال: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحَكُم بَيْنَهُم بِالْقِسَطِ ﴾ وأن مادته هو ما شرعه اللّه من الأحكام، فإنها المشتملة على غاية العدل والقسط، وما خالف ذلك فهو جور وظلم.

﴿ وَلَا تَبِّعٌ أَهُوَا مَهُم ﴾ كرر النهي عن اتباع أهوائهم لشدة التحذير منها. ولأن ذلك في مقام الحكم وحده، وكلاهما

⁽٢) المائدة: الآية (٤٢).

تفسير المنار (٦/ ٤٢٠-٤٢٢).

يلزم فيه أن لا يتبع أهواءهم المخالفة للحق، ولهذا قال: ﴿ وَاَحْدَرُهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنَ بَعْضِ مَا بَعْضِ مَا أَزَلَ اللّهُ إِلَيْكُ ﴾ أي: إياك والاغترار بهم، وأن يفتنوك فيصدوك عن بعض ما أنزل اللّه إليك، فصار اتباع أهوائهم سببًا موصلًا إلى ترك الحق الواجب، والفرض اتباعه.

﴿ فَإِن تَوَلَوْ اَ كَا اَتِبَاعِكُ وَاتِبَاعِ الْحَق ﴿ فَأَغْلَرُ ﴾ أَن ذلك عقوبة عليهم و ﴿ أَنَّا يُرِبُهُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِم ﴾ فإن للذنوب عقوبات عاجلة وآجلة، ومن أعظم العقوبات أن يبتلى العبد ويزين له ترك اتباع الرسول، وذلك لفسقه. ﴿ وَإِنَّ كَيْيِرًا مِنَ النَّاسِ لَفَسِقُونَ ﴾ أي: طبيعتهم الفسق والخروج عن طاعة اللَّه واتباع رسوله (١٠٠٠).

* * *

⁽۱) تفسير السعدي (۲/ ۳۰۳-۳۰۳).

قوله تعالى: ﴿ أَفَحُكُمُ ٱلجَهِلِيَّةِ يَبَغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكُمًا لِقَوْمِ يُوقِنُونَ ۞﴾

أقوال المفسرين في تأويل الآية

قال ابن القيم: «أخبر أن كل حكم خالف حكمه الذي أنزله على رسوله فهو من أحكام الهوى لا من أحكام العقل، وهو من أحكام الجاهلية لا من حكَّم العلم والسهدى، فقال تعالى: ﴿ وَأَنِ أَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللهُ وَلَا تَنَيِّع الْمُوْآءَهُم وَاحْدَرُهُمْ أَن يُلِيهُم بِمَا أَنْزَلَ اللهُ وَلا تَنَيِّع أَهْوَآءَهُم وَاحْدَرُهُمْ أَن يُغِينُولَك عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللهُ إِلَكُ فَإِن تَوَلَّوا فَاعْلَم أَنَّه أَنه أَن يُوبِيبُهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِم وَإِلَى يَعْفِى الله وَي الله عَلَى الله عن سبيله، يُوتِنُونَ ﴿ (١) ، فأخبر على أنه ليس وراء ما أنزله إلا اتباع الهوى الذي يضل عن سبيله، وليس وراء حكمه إلا حكم الجاهلية ، وكل هذه الآراء والمعقولات المخالفة لما جاء به الرسول هي من قضايا الهوى، وأحكام الجاهلية ، وإن سماها أربابها بالقواطع العقلية ، والبراهين اليقينية ، كتسمية المشركين أوثانهم وأصنامهم آلهة ، واسمية المنافقين السعي في الأرض بالفساد وصد القلوب عن الإيمان إصلاحًا ، وإحسانا ، وتوفيقا (١٠) .

قال محمد رشيد رضا: «﴿وَمَنُ أَحُسَنُ مِنَ اللّهِ حُكْمًا لِقَوْمِ يُوقِتُونَ ﴾ أي: لا أحد أحسن حكمًا من حكم اللّه تعالى لقوم يوقنون بدينه، ويذعنون لشرعه؛ لأن هذا الحكم يجمع الحسنيين -منتهى العدل والتزام الحق من الحاكم، ومنتهى القبول والإذعان من المحكوم له والمحكوم عليه. وهذا مما تفضل به الشريعة الإلهية القوانبن البشرية. وقيل: إن اللام هنا بمعنى عند أو للبيان؛ أي: أن حكمه تعالى أحسن الأحكام عند الموقنين وفي نظرهم، وإن جهل ذلك غيرهم. ومضمون الآية أن مما ينبغي التعجب منه من منكراتهم أنهم يطلبون حكم الجاهلية الجائر،

⁽١) المائدة الأيتان (٤٩- ٥٠).

⁽٢) الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٤٦).

ويؤثرونه على حكم اللَّه العادل، والحال أن حكمه تعالى أحسن الأحكام، لأهل الإيمان والإسلام؛ لأن حكمه هو العدل، الذي يستقيم به أمر الخلق، وأما حكم الجاهلية فهو تفضيل القوي على الضعيف، الذي يمكن الظالمين الأقوياء، من استدلال أو استئصال الضعفاء، وهو شر الأحكام؛ المخرب للعمران المفسد للنظام.

ومن العبرة في الآيات: أنه يوجد بين المسلمين الجغرافيين في هذا العصر، من هم أشد فسادا في دينهم وأخلاقهم من أولئك الذين نزلت فيهم هذه الآيات، ومن ذلك أنهم يرغبون عن حكم الله إلى حكم غيره، ويرون أن استقلال البشر بوضع الشرائع خير من شرع الله تعالى، على أنهم لا يعرفون أصول شرع الله ولا قواعده؛ بل يظنون أنه محصور في هذه الكتب الفقهية -التي أكثر ما فيها من آراء أفراد من المجتهدين والمقلدين، فهم ينتقدون كثيرا منها بعدم موافقتها لمصالح الناس تارة ولا هوائهم تارة أخرى. يحتجون بضرب من الجهل على ضرب آخر»(١).

قال ابن كثير: "ينكر تعالى على من خرج عن حكم اللّه المحكم المشتمل على كل خير، الناهي عن كل شر، وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات، التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة اللّه، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات، مما يضعونها بآرائهم وأهوائهم، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكزخان، الذي وضع لهم "اليساق"، وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى، من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه، فصارت في بنيه شرعًا متبعًا، يقدمونها على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله على ومن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب قتاله، حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله، فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير، قال تعالى: ﴿ أَفَحُكُمُ الْمُؤْلِيَةُ يَبُغُونُ ﴾ أي: يبتغون ويريدون، وعن حكم الله يعدلون. ﴿ وَمَنَ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ حُكَمًا لِقَوْدٍ وأيقن وعلى ألله شرعه، وآمن به، يُوقنُونَ ﴾ أي: ومن أعدل من الله في حكمه لمن عقل عن اللّه شرعه، وآمن به، وأيقن وعلم أنه تعالى أحكم الحاكمين، وأرحم بخلقه من الوالدة بولدها، فإنه وأيقن وعلم أنه تعالى أحكم الحاكمين، وأرحم بخلقه من الوالدة بولدها، فإنه

⁽١) تفسير المنار (٦/ ٤٢٢-٤٢٣).

تعالى هو العالم بكل شيء، القادر على كل شيء، العادل في كل شيء $^{(1)}$.

قال الشيخ أحمد شاكر معلقا على كلام ابن كثير: «أقول: أفيجوز -مع هذا - في شرع اللَّه أن يحكم المسلمون في بلادهم بتشريع مقتبس عن تشريعات أوربة الوثنية الملحدة؟ بل بتشريع تدخله الأهواء والآراء الباطلة، يغيرونه ويبدلونه كما يشاؤون، لا يبالي واضعه أوافق شرعة الإسلام أم خالفها؟

إن المسلمين لم يبلوا بهذا قط -فيما نعلم من تاريخهم - إلا في ذلك العهد، عهد التتار، وكان من أسوإ عهود الظلم والظلام. ومع هذا فإنهم لم يخضعوا له؛ بل غلب الإسلام التتار، ثم مزجهم فأدخلهم في شرعته. وأزال أثر ما صنعوا، بثبات المسلمين على دينهم وشريعتهم، وبأن هذا الحكم السيئ الجائر كان مصدره الفريق الحاكم إذ ذاك، لم يندمج فيه أحد من أفراد الأمم الإسلامية المحكومة، ولم يعلموه ولم يعلموه أبناءهم. فما أسرع ما زال أثره.

أفرأيتم هذا الوصف القوي من الحافظ ابن كثير -في القرن الثامن- لذاك القانون الوضعي، الذي صنعه عدو الإسلام جنكزخان؟ ألستم ترونه يصف حال المسلمين في هذا العصر، في القرن الرابع عشر؟ إلا في فرق واحد، أشرنا إليه آنفا: أن ذلك كان في طبقة خاصة من الحكام. أتى عليها الزمن سريعًا، فاندمجت في الأمة الإسلامية، وزال أثر ما صنعت.

ثم كان المسلمون الآن أسوأ حالًا وأشد ظلمًا وظلامًا منهم؛ لأن أكثر الأمم الإسلامية الآن تكاد تندمج في هذه القوانين المخالفة للشريعة، والتي هي أشبه شيء بذاك (الياسق) الذي اصطنعه رجل كافر ظاهر الكفر. هذه القوانين التي يصطنعها ناس ينتسبون للإسلام، ثم يتعلمها أبناء المسلمين، ويفخرون بذلك آباء وأبناء، ثم يجعلون مرد أمرهم إلى معتنقي هذا (الياسق العصري) ويحتقرون من يخالفهم في ذلك، ويسمون من يدعوهم إلى الاستمساك بدينهم وشريعتهم (رجعيًا) و(جامدا) إلى مثل ذلك من الألفاظ البذيئة.

بل إنهم أدخلوا أيديهم فيما بقي في الحكم من التشريع الإسلامي، يريدون تحويله إلى (ياسقهم الجديد) بالهوينا واللين تارة، وبالمكر والخديعة تارة، وبما

⁽۱) تفسیر ابن کثیر (۳/ ۱۲۲–۱۲۳).

ملكت أيديهم من السلطان تارات. ويصرحون -ولا يستحيون- بأنهم يعملون على فصل الدولة عن الدين!!

أفيجوز إذن -مع هذا- لأحد من المسلمين أن يعتنق هذا الدين الجديد أعني التشريع الجديد! أو يجوز لأب أن يرسل أبناءه لتعلم هذا واعتناقه واعتقاده والعمل به، عالما كان الأب أو جاهلا؟!

أو يجوز لرجل مسلم أن يلي القضاء في ظل هذا (الياسق العصري)، وأن يعمل به ويعرض عن شريعته البينة؟! ما أظن أن رجلًا مسلمًا يعرف دينه ويؤمن به جملة وتفصيلًا، ويؤمن بأن هذا القرآن أنزله الله على رسوله كتابًا محكمًا، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وبأن طاعته وطاعة الرسول الذي جاء به واجبة قطعية الوجوب في كل حال – ما أظنه يستطيع إلا أن يحزم غير متردد ولا متأول، بأن ولاية القضاء في هذه الحال باطلة بطلانًا أصليًا، لا يلحقه التصحيح ولا الإجازة!

إن الأمر في هذه القوانين الوضعية واضح وضوح الشمس، هي كفر بواح، لا خفاء ولا مداورة. ولا عذر لأحد ممن ينتسب للإسلام -كائنًا من كان- في العمل بها أو الخضوع لها أو إقرارها. فليحذر امرؤ لنفسه. و(كل امرئ حسيب نفسه).

ألا فليصدع العلماء بالحق غير هيابين، وليبلغوا ما أمروا بتبليغه، غير موانين ولا مقصرين.

سيقول عني عبيد هذا (الياسق العصري) وناصروه، إني جامد، وإني رجعي، وما إلى ذلك من الأقاويل. ألا فليقولوا ما شاؤوا، فما عبأت يومًا ما بما يقال عني. ولكني قلت ما يجب أن أقول الألام.

ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في ذم حكم الجاهلية

* عن ابن عباس أن النبي الله قال: «أبغض الناس إلى الله ثلاثة: ملحد في الحرم، ومبتغ في الإسلام سنة الجاهلية، ومطلب دم امرئ بغير حق ليهريق دمه»(٢).

⁽١) عمدة التفسير (٤/ ١٧٣-١٧٤).

⁽٢) أخرجه: البخاري (١٢/ ٢٥٩/ ٢٨٨٢).

* فوائد الحديث:

قال الحافظ: «قوله: «ومبتغ في الإسلام سنة الجاهلية» أي: يكون له الحق عند شخص فيطلبه من غيره ممن لا يكون له فيه مشاركة كوالده أو ولده أو قريبه، وقيل: المراد من يريد بقاء سيرة الجاهلية أو إشاعتها أو تنفيذها، وسنة الجاهلية اسم جنس يعم جميع ما كان أهل الجاهلية يعتمدونه من أخذ الجار بجاره والحليف بحليفه ونحو ذلك، ويلتحق بذلك ما كانوا يعتقدونه، والمراد منه ما جاء الإسلام بتركه كالطيرة والكهانة وغير ذلك!!»(١).

قال المناوي: «وإنما كان هؤلاء الثلاثة أبغض المؤمنين إليه لأنهم جمعوا بين الذنب وما يزيد به قبحًا من الإلحاد وكونه في الحرم، وإحداث البدعة في الإسلام وكونها من أمر الجاهلية، وقتل نفس لا لغرض بل بمجرد كونه قتلًا، ويزيد القبح في الأول باعتبار المحل، وفي الثاني باعتبار الفاعل، وفي الثالث باعتبار الفعل»(٢).

قال المهلب وغيره: «المراد بهؤلاء الثلاثة أنهم أبغض أهل المعاصي إلى الله، فهو كقوله: «أكبر الكبائر»، وإلا فالشرك أبغض إلى الله من جميع المعاصى»(").

قال شيخ الإسلام: «أخبر في أن أبغض الناس إلى الله هؤلاء الثلاثة، وذلك لأن الفساد إما في الدين وإما في الدنيا، فأعظم فساد الدنيا قتل النفوس بغير حق، ولهذا كان أكبر الكبائر بعد أعظم فساد الدين الذي هو الكفر. وأما فساد الدين فنوعان: نوع يتعلق بالعمل، ونوع يتعلق بمحل العمل، فأما المتعلق بالعمل فهو ابتغاء سنة الجاهلية، وأما ما يتعلق بمحل العمل فالإلحاد في الحرم. . . والمقصود أن من هؤلاء الثلاثة من ابتغى في الإسلام سنة جاهلية، فسواء قيل: متبع أو مبتغ فإن الابتغاء هو الطلب والإرادة، فكل من أراد في الإسلام أن يعمل بشيء من سنن الجاهلية دخل في الحديث.

والسنة الجاهلية كل عادة كانوا عليها، فإن السنة هي العادة، وهي الطريق التي تتكرر لنوع الناس مما يعدّونه عبادة أو لا يعدونه عبادة، قال تعالى: ﴿ قَدْ خَلَتُ مِن

⁽١) فتح الباري (١٢/ ٢٦٠).

⁽۲) نيض القدير (۱/ ۸۲).

⁽٣) فتح الباري (١٢/ ٢٥٩).

مَّبَلِكُمْ سُنَنُّ فَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ (١) وقال النبي ﷺ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم» (٢) والاتباع هو الاقتفاء والاستنان، فمن عمل بشيء من سننهم فقد اتبع سنة جاهلية، وهذا نص عام يوجب تحريم متابعة كل شيء من سنن الجاهلية في أعيادهم وغير أعيادهم . . . » (٣) .

وقال: «فقوله -في هذا الحديث-: «ومبتغ في الإسلام سنة جاهلية» يندرج فيه كل جاهلية مطلقة أو مقيدة، يهودية أو نصرانية أو مجوسية أو صابئة أو وثنية، أو مركبة من ذلك أو بعضه أو منتزعة من بعض هذه الملل الجاهلية، فإنها جميعها: مبتدعها ومنسوخها صارت جاهلية بمبعث محمد على، وإن كان لفظ (الجاهلية) لا يقال غالبًا إلا على حال العرب التي كانوا عليها، فإن المعنى واحداً (١٠).

⁽١) آل عمران: الآية (١٣٧).

⁽٢) أخرجه: أحمد (٣/ ٨٤)، والبخاري (٦/ ٦١٣/ ٣٤٥٦)، ومسلم (٤/ ٢٠٥٤/ ٢٦٦٩) من حديث أبي سعيد الخدري فظهة.

⁽٣) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٢٢١-٢٢٢).

⁽٤) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٢٢٧-٢٢٨).

فهرس الموضوعات

سورة المائدة

٧	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في بيان آخر سورة نزلت
	قوله تعالى: ﴿ يِنْسِهِ اللَّهِ الرَّخْشِ ٱلرَّجَيْنِ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوٓا أَوْفُواْ
٩	بِالْمُ قُودِ ﴾
٩	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في الوفاء بالشروط والخيار في
١١	البيع
	قوله تعالى: ﴿ أُجِلَّتَ لَكُمْ بَهِيمَةُ ٱلأَنْفَكِرِ إِلَّا مَا يُتَّلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ نُحِلِّي ٱلصَّيْدِ وَٱنتُمْ
40	حُرُمُ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَحَكُّمُ مَا يُرِيدُ﴾
40	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في حكم الجنين وأن ذكاة أمه
۳۱	ذكاة له
	قوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُوا لَا يُحِلُّوا شَعَلَهِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْمُدَّى
45	وَلَا ٱلْقَلَتَهِدَ وَلَا ءَاتِمِينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْنَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضُونًا ﴾
45	أقوال المفسرين في تأويل الآية

المائدة المائد

	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في الهدي والقلائد والأشهر
۲٦	الحرمالحرم المعادية المعا
٤٦	قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَلَّانُمُ فَأَصْطَادُوا ﴾
٤٦	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَفَانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن
٤٨	نَعْتَدُواً ﴾
٤٨	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	قول اللَّه تعالى: ﴿ وَتَمَاوَنُوا عَلَى ٱلَّهِ ۚ وَٱلنَّقَوَىٰ ۖ وَلَا نَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْإِنْمِ وَٱلْعُدُونِ ۚ
٥٠	وَاتَّقُواْ اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾
۰۰	أقوال المفسرين في نأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في بيان حقيقة البر والإثم،
00	وفضيلة التعاون على البر والتقوى
	قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ وَٱلذَّمُ وَلَحْتُمُ ٱلْجِنزِيرِ وَمَاۤ أَهِلَ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِ؞
	وَٱلْمُنْخَنِفَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَاۤ أَكُلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَّكَّيْنُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى
٧٧	ٱلنُّصُبِ ﴾
٧٢	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في بيان حكم مجموعة من
	المحرمات والمباحات في المطعومات من حيوان وصيد وسمك، وما
٧٨	جاء في أحكام الذكاة
٩٨	قوله تعالى: ﴿وَأَن تَسْنَقْسِمُواْ بِٱلأَزْلَئِمْ ذَلِكُمْ فِسْقُ ﴾
٩٨	أقوال المفسرين في تأويل الأية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في تحريم الاستقسام بالأزلام

1 • ٢	وأنه من عمل أهل الجاهلية واستبداله بالاستخارة
۱۰۸	قوله تعالى: ﴿ ٱلْيُوْمَ يَهِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشُوْهُمْ وَٱخْشُونِ ﴾
۱۰۸	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في بيان خطر الشيطان على بني
111	آدم
	قوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ ٱكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَٱتَّمَتْ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَمَ
۱۱۳	دِينًا ﴾
۱۱۳	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في تعظيم هذه الآية وتعيين مكان
114	نزولها وزمانه
	قوله تعالى: ﴿ فَمَنِ أَضْطُرُ فِي مَخْبَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفِ لِإِثْثِرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ
۱۲۷	رَّحِيثُ ﴾
۱۲۷	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في مشروعية الأخذ بالرخص
۱۲۸	عند الاضطرار
148	قوله تعالى: ﴿ يَسْتَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَمُتَّمْ قُلْ أُجِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَكُ ۗ ﴾
145	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	قوله تعالى: ﴿ وَمَا عَلَمْتُم مِنَ الْجَوَارِجِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّآ
۱۳۷	أَمْسَكُنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُواْ ٱسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَالْقَوْا ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾
۱۳۷	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	٠
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في أحكام الصيد بالكلاب وما

_____ سورة المائدة

127	مسألة: مشروعية التسمية عند الأكل
108	قوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَاتُ ۚ ﴾
108	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في تحريم التداوي بالخبائث
100	وبيان بعض الطيبات
109	قوله تعالى: ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِنَبَ حِلُّ لَكُرُ ﴾
109	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في حكم ذبائح أهل الكتاب
109	وشحومها من أهل الحرب وغيرهم
170	قوله تعالى: ﴿ وَطَعَامُكُمْ حِلُّ لَمُمَّ ﴾
170	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	قوله تعالى: ﴿ وَالْمُحْصَنَتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَاتِ وَٱلْمُحْصَنَتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوثُواْ ٱلْكِئنَبَ مِن قَبْلِكُمْ
177	إِذَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِيٓ أَخْدَالِّ ﴾
177	أقوال المفسرين في تأويل الآية
۱۷٤	قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَكُفُرُ بِٱلْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴾
١٧٤	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا قُمَّتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ
771	وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَٱرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾
771	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في صفة وضوء النبي ﷺ، وصفة
۱۷۷	المسح على الخفينا
194	غسل اليدين قبل ابتداء الوضوء

194	القول في المضمضة والاستنشاق والاستنثار
190	غسل الوجه
197	تخليل اللحية
197	غسل اليدين إلى المرفقين
199	هل يستحب إطالة الغرة في الوضوء؟
۲۰۱	مسح الرأس
۲۰۳	هل يشرع مسح الرأس ثلاثا؟
Y • 0	القول في مسح الرقبة
۲۰٦	مسح الأذنينمسح الأذنين
۲•۸	غسل الرجلين
411	تخليل الأصابع
Y 1 Y	التثليث في الوضوءالتثليث في الوضوء
۲۱۳	الترتيب في الوضوءالترتيب في الوضوء
110	إسباغ الوضوء
417	القول في الموالاةالقول في الموالاة
445	قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَّهَ رُواً ﴾
445	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في أن الاغتسال من الجنابة من
777	شرائع الإسلام وبيان صفة الغسل
747	غسل اليدين مرتين أو ثلاثًا قبل الغسل
747	غسل الفرج
444	المضمضمة والاستنشاق

_ (۱۵ المائدة

744	الوضوء قبل الغسل
445	تخليل شعر الوأس
740	إفاضة الماء على سائر الجسد، وهل يكون بدلك أم لا؟
740	هل يشرع تأخير غسل الرجلين؟
747	هل يشرع تنشيف الأعضاء بعد الغسل؟
	قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُم مَّرْضَيْ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَأَةَ أَحَدٌ مِّنكُم مِنَ ٱلْنَايِطِ أَوْ
	لَمَسْتُمُ ٱلنِسَاءَ فَلَمْ عَجِدُواْ مَآهُ فَتَيَمَّدُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم
749	مِنْهُ ﴾
744	أقوال المفسرين في تأويل الأية
۲٤٠	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في بيان نواقض الوضوء
	قوله تعالى: ﴿ مَا يُرِيدُ أَللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِنْ خَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطْهِّرَكُمْ
Y01	وَلِيُتِمَّ يَعْمَنَهُم عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾
101	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في فضيلة الوضوء ووجوبه على
408	کل مصلِّ
	قوله تعالى: ﴿ وَادْ كُرُوا نِمْ مَهُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَنَقُهُ ٱلَّذِى وَانْقَكُم بِدِهِ إِذْ قُلْتُمْ
Y 7 V	سَكِيعْنَا وَأَطَعْنَاْ وَٱتَّقُوا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيتُمْ بِذَاتِ الصُّدُورِ ۞ ﴿
777	أقوال المفسرين في تأويل الأية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في السمع والطاعة لولاة الأمور
474	ما لم يأمروا بمعصبة
	قوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا كُونُوا فَوَمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِّ وَلَا
	يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهُ إِنَّ

۲۷۰	الله خَبِيرُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿ ﴾
۲۷۰	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في العدل بين الأولاد والنساء،
774	واتقاء الشهادة على جور
444	قوله تعالى: ﴿ وَعَدَاللَّهُ الَّذِينَ مَامَنُوا وَعَسَمِلُوا الصَّلِلِحَدَتِ لَكُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرُ عَظِيتُ
444	أقوال المفسرين في تأويل الآية
111	قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِنَايَدِيَّنَا أَوْلَتِهِكَ أَصْحَبُ ٱلْجَحِيدِ ﴾
111	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	قوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهُمَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمُ
	أَن يَبْسُطُوٓا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَ آيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَتَّقُوا اللَّهُ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَّكُّلِ
444	المُوْمِنُوك ۞ •
444	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في حفظ اللَّه لرسوله ﷺ من
440	الأعداء وسماحته ﷺ
	قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَخَكَ ٱللَّهُ مِيثَنَقَ بَغِت إِسْرَوْبِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱنْفَقْ
Y	عَشَرَ نَقِيبًا ﴾
Y	أقوال المفسرين في تأويل الآية
719	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في الخلافة
	قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مَعَكُمٌّ لَهِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّكَاوَةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكُوةَ
	وَءَامَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَأَكَفِرَنَّ عَنكُمْ
	سَيِّنَانِكُمْ وَلَأَنْخِلَنْكُمْ جَنَّاتٍ تَجَرِّى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَائُرُ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ
797	ذَالِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ١٩٥٠

797	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	قوله تعالى: ﴿ فَيِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً ۗ
	يُحْرَفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ، وَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِيِّهِ، وَلَا نَزَالُ تَطَّلِعُ
490	عَلَىٰ خَآبِنَةِ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمَّ فَأَعْفُ عَنْهُمْ وَأَصْفَحُّ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ۞ ﴾
790	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَكَرَىٰ آخَذَنَا مِيثَنَقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا
	مِّمًا ذُكِرُوا بِهِ. فَأَغْرَبُنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَآةَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْفِيكُمَةُ وَسَوْفَ
799	يُنَبِّ ثُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
799	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في أنه لا يسأل أهل الشرك عن
۳	الشهادة وغيرها
	قوله تعالى: ﴿ يَكَأَهُلَ ٱلْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَايِثُ لَكُمْ كَثِيرًا
٣٠٣	مِّمًا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَابِ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴾
٣٠٣	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في أن الرجم مما أخفاه أهل
٣٠٥	الكتاب من كتبهم
	قوله تعالى: ﴿ قَدْ جَاءَكُم مِنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ ۞ يَهْدِى بِهِ
	ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضُوَاتَهُ سُبُلَ ٱلسَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَاتِ إِلَى ٱلنُّودِ
٣٠٨	بِإِذْنِهِ، وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ ۞ ﴿
٣٠٨	عواق المعسرين عي درين الأيا
	قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَهْمَ أَلَّ
	فَهَن يَمَاكُ مِنَ ٱللَّهِ شَنْتًا إِنْ أَرَادَ أَن يُعَلِّكَ ٱلْمَسِيحَ ٱمِّرَى مَرْكَمَ وَأُمَّكُمُ

	وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ۗ وَيِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّكَنُونِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَعْلُقُ مَا
٣١١	يَشَاَةُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَلِيرٌ ۞ ﴿
٣١١	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَكَرَىٰ خَنْ أَبْنَاؤُا اللَّهِ وَأَحِبَّتُؤُمُّ قُـلٌ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم
	بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقً يَغْفِرُ لِمَن يَشَآهُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآهُ وَلِلَّهِ مُلْك
٣١٥	اَلسَّكَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَأْ وَإِلَيْهِ الْمَعِيدُ ۞﴾
٣١٥	أقوال المفسرين في تأويل الآية
۳۱۸	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في بيان محبة اللَّه لأوليائه
	قوله تعالى: ﴿ يَتَأَهَّلَ ٱلْكِنْبِ مَّدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَقِ مِنَ ٱلرُّسُلِ أَن
	تَقُولُواْ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيْرٍ فَقَدْ جَاءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيْرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ
٣٢.	····· • ©
۳۲.	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في دعوة الرسل كلهم إلى
	التوحيد الخالص وأن اللَّه لا يخلي زمنًا ولا أمة من الأمم من قائم لله
444	بالحجة رسولًا كان أو من يبلغ ما جاء به
	قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ. يَكَوْمِ ٱذْكُرُواْ نِمْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَمَلَ
٣٢٧	فِيكُمْ أَنْبِيآةً وَجَعَلَكُم مُلُوكًا وَءَاتَنكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَالَمِينَ ۞ ﴿
٣٢٧	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في استعظام النعم وذكرها
444	بالشكر والثناء على اللَّه بما هو أهل له
, , ,	
, , ,	بِ لَسَعَرُ وَرَسَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا نَرْنَدُوا عَلَىٰ قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ يَنْقُوا مِنْ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا نَرْنَدُوا عَلَىٰ

٣٣٣	قوال المفسرين في تأويل الآية
	نُولُه تعالَى: ﴿ قَالُواْ يَنْمُوسَىٰ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَدْخُلُهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُواْ
44.5	مِنْهَا ۚ فَإِن يَغْرُجُواْ مِنْهَا فَإِنَّا دَخِلُونَ ﴿ إِلَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ
44.5	قوال المفسرين في تأويل الآية
440	با ورد في السنة من النصوص الصحيحة في خلق آدم وصفاته
	نُولُهُ تَعَالَى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَغَافُونَ ٱنْعُمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ٱدْخُلُوا عَلَيْهِمُ
***	الْبَابُ ۚ فَإِذَا دَخَـُلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَلِيُونَ ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنْتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿ ﴾
٣٣٧	قوال المفسرين في تأويل الآية
	نُولُهُ تَعَالَى: ﴿ قَالُواْ يَكُمُوسَى إِنَّا لَن نَّذَخُلَهَا ۚ أَبَدًا مَّا دَامُواْ فِيهِ ۚ فَأَذَهَبْ أَنتَ
٣٣٩	وَرَبُّكَ فَقَاٰتِلًا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ ۞﴾
444	قوال المفسرين في تأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في الفرق بين صحابة محمد ﷺ
451	رأصحاب موسى
	نُولُهُ تَعَالَى : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا آَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِيٌّ فَٱفْرُقُ بَيْنَـٰنَا وَبَيْنَ ٱلْقَوْمِ
455	الْفَاسِقِينَ (إِنَّ ﴾
4 \$ \$	قوال المفسرين في تأويل الآية
	نُوله تعالى: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةً عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةٌ ۚ يَلِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَا
457	يَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَنْسِقِينَ ﴿ ﴾
٣٤٧	قوال المفسرين في تأويل الآية
	نُوله تعالى: ﴿ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ أَبْنَىٰ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا فَأُنْ فَنُقُبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا
401	وَلَمْ يُنَفَيَّلُ مِنَ ٱلْآخَوِ ﴾
401	قوال المفسود في تأويا الآية

401	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في بيان علامة قبول القربان
405	قوله تعالى: ﴿قَالَ لَأَقَنْلَنَّكُ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُنَّقِينَ﴾
408	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	قوله تعالى: ﴿ لَهِنَّ بَسَطَتَ إِلَىٰ يَدَكَ لِنَقْتُلَنِي مَا أَنَّا بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْنُلُكَّ إِنِّ
۲٥٦	أَخَافُ اللَّهَ رَبُّ ٱلْعَلَمِينَ ۞ ﴿
407	أقوال المفسرين في تأويل الآية
407	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في وجوب الابتعاد عن الفتن
	قوله تعالى: ﴿ إِنِّ أُرِيدُ أَن تَبُوَّأَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَنبِ ٱلنَّارِّ وَذَالِكَ
٣٦٣	جَزَةُ أَلْظَالِمِينَ ۞ ﴾
٣٦٣	أقوال المفسرين في تأويل الآية
۳٦٥	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في بيان المخرج من الفتن
۳۷۱	قوله تعالى: ﴿ فَطَوَّعَتْ لَمُ نَفْسُمُ قَنْلَ أَخِيهِ فَقَنَكُمُ فَأَصَّبَحَ مِنَ ٱلْخَاسِرِينَ ۞ ﴾
٣٧١	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في أن من سن سنة سيئة فعليه
471	وزرها ووزر من عمل بها، والتحذير من القتل بالظلم
	قوله تعالى: ﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُم كَيْفَ يُؤَرِى سَوْءَةَ
	أَخِيةً قَالَ يَنَوَيْلَقَى أَعَجَرْتُ أَنَ أَكُونَ مِثْلَ هَلَذَا ٱلْغُرَابِ فَأُورِي سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ
٣٧٧	مِنَ ٱلنَّادِمِينَ ۞ ﴾
٣٧٧	أقوال المفسرين في تأويل الآية
۳۷۸	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في الدفن وتوابعه
	قوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيَ ۚ إِسْرَةِ بِلَ أَنَّهُمْ مَن قَتَكُ نَفْسًا بِغَيْرِ
	نَفْسٍ أَوْ فَسَادِ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّهَا

سورة المائدة

471	أَخْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾
471	أقوال المفسرين في تأويل الآية
47.5	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في النهي عن قتل النفس بغير حق
	قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَتُهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَتِ ثُمَّ إِنَّا كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَالِكَ
44.	فِي ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴾
٣٩٠	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَرَقُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولُهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا
	أَن يُقَتَّلُوٓا أَوْ يُصَكَلَبُوٓا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِن
	ٱلْأَرْضِ ۚ ذَالِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي ٱلدُّنْيَأُ وَلَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۞ إِلَّا
444	ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقَدِرُواْ عَلَيْهِمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيثُ ١
۲۹۲	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في المحاربين من أهل الردة
447	والكفر واللؤم
	قوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهُمَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓا إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ
٤٠٩	وَجَنِهِدُواْ فِي سَبِيلِهِ. لَعَلَّكُمْ ثُقْلِحُونَ ۞﴾
٤٠٩	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في الفرق بين التوسل المشروع
٤١٣	والتوسل الممنوع
	قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَمُ مَكُمُ
٤١٧	لِيَفْتَدُواْ بِهِ، مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِينَمَةِ مَا نُقُبِلَ مِنْهُمَّ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٌ ١
٤١٧	أقوال المفسرين في تأويل الآية
٤١٨	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في تمني الكافر الفداء من النار

	قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّادِ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا ۗ وَلَهُمْ
173	عَذَابٌ ثَمْقِيمٌ ۞ ﴿
173	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في بيان عقيدة السلف في خروج
277	أهل الكبائر من النار والرد على الخوارج
	قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَأَقْطَـعُوٓا أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًا بِمَا كَسَبَا نَكَلًا مِّنَ
270	اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزُ حَكِيدٌ ١٩٥٠
270	أقوال المفسرين في تأويل الآية
473	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في حد السارق
	قوله تعالى: ﴿ فَمَنَ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلِّيهِ. وَأَصَّلَحَ فَإِنَ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْةً إِنَّ ٱللَّهَ
233	غَنُورٌ رَّحِيمُ ﴾
233	أقوال المفسرين في تأويل الآية
111	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في توبة السارق
	قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَمْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُ مُلْكُ ٱلسَّمَنَوَتِ وَٱلْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَآهُ
£ £ A	وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَلَأُهُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءِ قَدِيثٌ ۞ ﴿
£ £ A	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	قوله تعالى: ﴿ ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَنَرِعُونَ فِي ٱلْكُفِّرِ مِنَ
	ٱلَّذِينَ قَالُوٓا ءَامَنَّا بِأَفْرَهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمُّ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوْا سَمَّنْعُونَ
	لِلْكَذِبِ سَمَّنَعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَدَ يَأْتُوكُ يُحَرِّفُونَ ٱلْكِلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِةِ.
	يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَلَاَا فَخُذُوهُ وَإِن لَمْ تُؤْتَوْهُ فَأَحْذَرُواْ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتَلَتَهُم فَلَن
	تَمْلِكَ لَهُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْعًا أَوْلَتَهِكَ ٱلَّذِينَ لَدَ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَمُثُم
٤٥٠	فِي ٱلدُّنْيَا خِزْيُّ وَلَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ عَذَابُ عَظِيمٌ ۞ ﴿

٤٥٠	أقوال المفسرين في تأويل الآية
207	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في سبب نزول الآية
173	قوله تعالى: ﴿سَمَّنَّعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَنُّونَ لِلسُّحْتِّ﴾
173	أقوال المفسرين في تأويل الآية
274	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في ذم الرشوة ووصف اليهود بها
	قوله تعالى: ﴿ فَإِن جَآءُوكَ فَأَخَكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمٌ ۚ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ
	فَكُن يَضُرُوكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُفْسِطِينَ
٤٧٠	
٤٧٠	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في وجوب اتباع حكم اللَّه
274	ورسوله
	قوله تعالى: ﴿ وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَنَّةُ فِيهَا حُكُمُ ٱللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ
٤٨٠	بَعْــدِ ذَالِكَ ۚ وَمَآ أُوْلَٰتِهِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ۞﴾
٤٨٠	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَنَةَ فِيهَا هُدُى وَفُوَّزٌّ يَعْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ
	أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُواْ مِن كِنْنِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ
٤٨٣	عَلَيْهِ شُهَدْآءٌ فَلَلَا تَخْشُوُا ٱلنَّكَاسَ وَٱخْشَوْنَ وَلَا تَشْتَرُواْ بِعَايَنِي ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾
٤٨٣	أقوال المفسرين في تأويل الآبة
٤٨٧	قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَعَكُم بِمَا أَنْزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَتِكَ هُمُ ٱلْكَفِرُونَ ۞﴾
٤٨٧	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في بيان حكم من لم يحكم بما
٤٩٠	أنزل الله

	قوله تعالى: ﴿ وَكُنْبُنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَـٰيْنِ وَٱلْأَنفَ
193	بِٱلْأَنفِ وَٱلْأَذُكَ بِٱلْأَذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌّ ﴾
297	أقوال المفسرين في تأويل الآية
144	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في وجوب القصاص
	قوله تعالى: ﴿ فَمَن تَصَدَّفَ بِهِ. فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَلَّمْ وَمَن لَمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ
017	ٱللَّهُ فَأُوْلَتَهِكَ هُمُ ٱلظَّالِمُونَ ۞﴾
017	أقوال المفسرين في تأويل الآية
014	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في فضل العفو في الجراحات
	قوله تعالى: ﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ ءَاثَنْرِهِم بِعِيسَى أَبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَكَنَّهِ مِنَ ٱلتَّوْرَسُةِ
	وَءَاتَيْنَهُ ٱلْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْدِ مِنَ ٱلتَّوْرَمَانِةِ وَهُدَى وَمَوْعِظَةً
010	لِلْمُتَّقِينَ ﴾
010	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	قوله تعالى: ﴿ وَلْيَحْكُمُ أَمْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيدٍّ وَمَن لَّذَ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ
٥١٧	ٱللَّهُ فَأُوْلَكِيكَ هُمُ ٱلْفَاسِقُونَ ۞﴾
٥١٧	أقوال المفسرين في تأويل الآية
019	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في أجر من قضى بالحكمة
	قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا ۚ إِلَيْكَ ٱلْكِتَابَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَابِ
	وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَنَّبِعُ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَك مِن
077	الْحَقُّ ﴾
	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًأَ﴾
	أقوال المفسرين في تأويل الآية

	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في وحدة العقيدة واختلاف
979	الشرائعالشرائع
	قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَحِدَةً وَلَكِن لِيَبَلُوَكُمْ فِي مَا ءَاتَلَكُمْ
١٣٥	فَأَسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَتِثَكُمُ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْلَلِفُونَ ١
١٣٥	أقوال المفسرين في تأويل الآية
	قوله تعالى: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَا آنَزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَنَّبِعُ أَهْوَآءَهُمُ وَاحْذَرُهُمْ أَن
	يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَأَعْلَمْ أَنَّهَا يُرِبْدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ
٥٣٣	ذُنُوبِهِمٌّ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَنسِقُونَ ۞﴾
٥٣٣	أقوال المفسرين في تأويل الآية
047	قوله تعالى: ﴿ أَفَكُمْ مَا لَهُ لِهِ لِيَهِ يَبَغُونَ ۚ وَمَنَ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمِ يُوقِنُونَ ۞ ﴾
۲۳٥	أقوال المفسرين في تأويل الآية
٥٣٩	ما ورد في السنة من النصوص الصحيحة في ذم حكم الجاهلية
0 24	فهرس الموضوعات

* * *

